حصيلة مجلس المستشارين

خلال السنة التشريعية 2023-2024

ملخصات حول أشغال الجلسات العامة

الولاية التشريعية: 2021 - 2027

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

تقديم

تأطرت السنة التشريعية 2023-2024 بالتوجيهات الملكية السامية، لاسيما المعبر عنها في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية، سواء على مستوى تعزيز الإطار القانوني للتدابير المتخذة لمواجهة آثار زلزال الحوز، أو على مستوى تطوير وتجويد منظومة الحماية الاجتماعية، أو على مستوى تنزيل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، في إطار التطلع إلى استكمال باقي الأوراش الإصلاحية ذات الأهمية الكبرى.

وقد تميزت هذه السنة بسياق استثنائي، موسوم بارتفاع الأسعار وتزايد الانتظارات المجتمعية لمعالجة القضايا المطروحة في مختلف القطاعات الحكومية، مع تزامن الدورة الثانية من السنة مع استكمال النصف الأول من زمن ولاية الحكومة، بما جعل من هذه السنة سنة لتقديم الحصيلة المرحلية ووضعها في ميزان التقييم والمناقشة، ما يطرح ضرورة التوقف عند استقراء الحصيلة، في الجانب الذي يؤطر عمل مجلس المستشارين على مستوى تتبع الجلسات العامة، ببسط أهم مؤشراتها الرقمية والنوعية.

وفي هذا الصدد، فقد عقد المجلس خلال هذه السنة التشريعية 60 جلسة عامة، 33 منها تم عقدها في الدورة الأولى، بحيث ناهز مجموع المدة الزمنية المخصصة لمختلف الجلسات في الدورتين 116 ساعة، والتي توزعت بين جلسات افتتاح واختتام الدورتين، والجلسات المشتركة مع مجلس النواب التي بلغت 04 جلسات، أبرزها تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2024، وتقديم السيد رئيس الحكومة لتصريح حول «الدعم الاجتماعي المباشر»، والجلسة المخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان حول أعمال المحاكم المالية برسم 2022-2023.

كما تميزت هذه السنة كذلك بعقد جلستين شهريتين، قام خلالهما السيد رئيس الحكومة بتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، حول موضوعي «حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ودورها في تنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية» و«الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني»، وعرفت أيضا عقد ما مجموعه 29جلسة أسبوعية للأسئلة الشفهية، و17 جلسة تشريعية.

وعلى صعيد مراقبة عمل الحكومة، فقد تم خلال الجلسات الأسبوعية التي عقدها مجلس المستشارين مساءلة 22 قطاعا حكوميا، حول مواضيع منبثقة من صلب اهتمامات الرأي العام الوطني، تعالج جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن والمقاولة المغربية، في ظل سنة متسمة بالإكراهات المناخية، بسبب شح التساقطات المطرية وانعكاساتها السلبية.

وعلى صعيد تقييم السياسات العمومية، عقد المجلس، وفقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، جلسة سنوية خصصت لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالمجال السياحي، بالإضافة إلى جلسة أخرى لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول السياسة اللغوية، بجانب جلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية مع القطاعات الحكومية ذات الصلة.

ويقدم الكتاب التالي فكرة مفصلة حول أشغال الجلسات العامة لمجلس المستشارين، والمواضيع التي تداولها مع الحكومة.

ملخصات حول الجلسات العامة
لمجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية
2024-2023

أولا: ملخصات
حول الجلسات العامة المنعقدة خلال دورة أكتوبر 2023

جلسة الافتتاح
الجمعة 27 ربيع الأول 1445 ه الموافق ل 13 أكتوبر 2023م

طبقا لأحكام الفصل الخامس والستين من الدستور، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الجمعة 27 ربيع الأول 1445 هـ موافق 13 أكتوبر 2023 م، بترأس افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

وقد ألقى صاحب الجلالة خطابا أمام أعضاء غرفتي البرلمان، بحضور السيد رئيس البنك الدولي والسيدة المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، بمناسبة تواجدهما بالمغرب للمشاركة في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المنعقدة بمراكش، في الفترة الممتدة ما بين 09 و15 أكتوبر 2023.

وشكل الخطاب الملكي السامي رسالة بناء وتطوير وتطلع نحو المستقبل، بحيث أكدت مضامينه جعل جلالته انشغالات المواطنين على رأس أجندة الأولويات الوطنية، ورسخ حيوية القيم المغربية كعامل حاسم في تشكيل الشخصية والهوية المغربية ومسيرة النجاح والتطوير والصمود، وبناء توقعات نوعية جديدة في إطار القيم الدينية والروحية للمغاربة والقيم الوطنية للأمة المغربية، القائمة على الملكية وحب الوطن، علاوة على قيم التضامن والتماسك الاجتماعي.

حيث أعلن الخطاب الملكي السامي عن مرحلة جديدة من البناء والتمكين، في لحظة تذكر خلالها جلالته المواطنين الضحايا والمصابين جراء زلزال الحوز، فضلا عن تأكيد أولوية إعادة إعمار الأطلس الكبير، وإبراز تضحيات القوات المسلحة الملكية والقوات الأمنية والقطاعات الحكومية والإدارة الترابية في التخفيف من تداعيات الزلزال، لتمثل قوة دفع للمزيد من العمل، ووساما على صدر المجتمع والمؤسسات نظير ما تم تقديمه من تضامن وتعبئة وتآزر.

واتسم الخطاب الملكي بنفس اجتماعي ومجتمعي في إطار القيم المشتركة، التي تجعل من الأسرة اللبنة الأساسية وحجر الزاوية في المجتمع المغربي، في إطار الزخم الذي خلقته الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بخصوص إعادة النظر في مدونة الأسرة، فضلا عن تفعيل الدعم الاجتماعي المباشر، وفق جدولة زمنية مدققة ستحدث أثرا في حياة المواطنين والأطفال في وضعية صعبة، ما سيمكن من الرفع من القدرة المعيشية وتحسين مؤشرات التنمية والحد من الفقر والهشاشة، تجسيدا لقيم التضامن التي تساهم في بناء منظومة أمان اجتماعي للمواطنين تقوم على قواعد الكرامة والإنصاف والاستحقاق والاستهداف النوعي.

جلسة الأسئلة الشفهية
الثلاثاء 01 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 17 أكتوبر 2023م

وفقا لأحكام المادة 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 01 ربيع الآخر 1445 موافق 17 أكتوبر2023، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال وإحدى عشرة دقيقة. أولى جلسات دورة أكتوبر 2023، المخصصة لأسئلة المستشارات والمستشارين الشفهية الأسبوعية وأجوبة الحكومة عنها، برئاسة السيد محمد حنين، النائب الأول للرئيس.

مباشرة بعد الإعلان عن افتتاح أشغال الجلسة، قام السيد رئيس الجلسة، بتلاوة بيان أصدره مجلس المستشارين، يعتز ويستحضر فيه المواقف التاريخية الحكيمة والمتبصرة للمملكة المغربية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد

السادس أعزه الله، رئيس لجنة القدس، في دعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه المشروعة المكفولة بالمواثيق والقرارات الدولية، ويعلن عن رفضه القاطع للعنف، على إثر تطورات وتداعيات الأحداث المؤلمة والخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصا في قطاع غزة.

قطاع الشباب والثقافة والتواصل

* في مستهل أشغال الجلسة، استفسر السيدات والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار)، السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، عن حصيلة البرنامج الجديد «متطوع»، الذي سبق وأعلنت الوزارة عن إطلاقه شهر يونيو المنصرم، في إطار البرامج الجديدة الموجهة إلى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18 و22 سنة، بهدف إشراك أزيد من 5000 شابة وشاب من جميع ربوع المملكة في برنامج جديد على مرحلتين تهم أولاهما التكوين وثانيهما التطوع، والذي سيمكنهم من تعزيز المشاركة المواطنة، وتطوير المعارف والمهارات عبر تجربة متنوعة ودامجة.

* وساءل أيضا السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عابد بادل)، السيد الوزير، عن مستوى إنجاز برنامج «جواز الشباب» وكيفية تعميمه على باقي الجهات، ليسهل ولوج الفئة المنخرطة إلى أكبر عدد ممكن من المزايا والخدمات، والاستفادة من خدمات النقل العمومي، المراكز الثقافية، دور السينما، الأنشطة الثقافية والرياضية بأثمنة تفضيلية، إلى جانب العروض السياحية الموجهة لفئة الشباب.

* ورد السيد الوزير في الشق المتعلق بقطاع الثقافة، على سؤال:

– السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عثمان الطرمونية)، حول التدابير المتخذة لإنعاش القطاع الثقافي ببلادنا، مؤكدين على أن الاهتمام الحكومي للارتقاء بالثقافة يجب أن يترجم من خلال الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع وجعله موردا للنمو والاستثمار والتشغيل محليا وإقليميا

– السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشارة السيدة نائلة مية التازي)، بخصوص دعم وتطوير قطاع الصناعة الثقافية، وأهمية تمويل مشاريع الصناعات الثقافية، بالنظر لإسهام هذه المشاريع في النمو الاقتصادي وخلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة وتعزيزها للروابط الاجتماعية

– ثم عن سؤال السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل)، حول وضعية الفضاءات الثقافية في المناطق الجبلية النائية، التي تسمح باكتشاف المواهب وتطويرها وفتح آفاق مهنية لها وتوفير فرص لمساعدة الشباب حاملي المشاريع وتسهيل مسطرة الإجراءات عليهم ومواكبتهم في تنزيل مشاريعهم، وإحداث مكتبات وقاعات عرض سينمائية بعدد من دور الشباب، وفتح أماكن لقضاء الوقت بما يفيدهم ويعزز من قدراتهم في عدد من المجالات عوض اللجوء إلى الشارع وما يخلفه من آثار سلبية.

* وطالب السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة شيماء الزمزامي)، السيد الوزير، بتمكين الجسم الثقافي من الإمكانيات اللازمة، وتوفير المناخ المحفز والملائم الذي يستجيب لانتظارات المثقفين والكتاب المغاربة، بغاية النهوض بأوضاعهم الاعتبارية، وعلى رأسها دعم أوضاعهم الصحية والاجتماعية والمادية، بما يحفظ كرامتهم ويصونها، ويعزز حقوقهم المادية والمعنوية، ويحفزهم على تحسين أدائهم ومؤهلاتهم، من خلال سؤالهم بخصوص «إخراج قانون إحداث مؤسسة الفنان».

* كشف السيد الوزير للسادة أعضاء الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)، جوابا على استفسارهم عن الحصيلة المرحلية للإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030، الرؤية الشاملة لهذه الاستراتيجية التي أعدتها الوزارة بشراكة مع المديرية العامة للجماعات المحلية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تمكن الشباب المغربي من الاضطلاع بدورهم كاملا، كفاعلين أساسيين في بناء وتنمية البلاد، تحددها خمسة أهداف، تتمثل أساسا في الرفع من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب والنهوض بقابلية تشغيلهم، والولوج إلى الخدمات الأساسية المقدمة للشباب وتحسين جودتها والتقليص من الفوارق الجغرافية، وتعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمجتمع

المدني وفي اتخاذ القرار، فضلا عن النهوض بحقوق الإنسان وتقوية الأجهزة المؤسساتية للتواصل والإعلام والتقييم والحكامة.

* طرح كذلك السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، سؤالهم المتعلق بالأوضاع الاجتماعية لمستخدمي المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، خاصة بعد المصادقة في يونيو 2022 على مشروع قانون رقم 25.19، والذي سيمنح للمكتب وضعا قانونيا في شكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام والاستقلال المالي، وسيتيح له عصرنة طرق تدبيره وإدارته، وترسيخ الحكامة في التحصيلات والتوزيعات، وكذا الإسهام في النهوض بأوضاع المبدعين المادية والمعنوية.

* أخبر السيد الوزير أيضا، السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)، ردا على سؤالهم عن خطة الوزارة لتجاوز تضرر بعض المآثر التاريخية من الزلزال الأخير الذي عرفته بعض مناطق المغرب، بأن قطاع الثقافة سيواصل زياراته الميدانية واجتماعاته على المستويين المركزي والترابي، لتقييم الأضرار وإعداد برنامج متكامل لبدء أشغال الترميم والتأهيل، كما ستتم تعبئة جميع الموارد البشرية المختصة، من مهندسين معماريين وباحثين في مجال التراث والآثار التابعين للقطاع، لتقديم الدعم والمواكبة للأقاليم المتضررة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

* تفاعلا مع سؤال محوري، حول التدابير المتخذة لإنجاح الدخول الجامعي 2023-2024، تقدم به السادة أعضاء:

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد مولاي مسعود أكناو)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاوي).

تطرق السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة (نيابة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار)، لمختلف معطيات ومستجدات الدخول الجامعي 2023-2024، الذي انطلق ابتداء من يوم الإثنين 11 شتنبر 2023، تحت شعار «التمكين والتميز والابتكار»، التي شكلت نقطة انطلاق لمجموعة من الأوراش المهيكلة المندرجة ضمن تفعيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بالإضافة إلى تعزيز حكامة المنظومة، كل هذا بهدف تقوية المهارات اللغوية والمهارات الذاتية وتمتين مراكز التميز، التي تشهد إقبالا كبيرا، للتجاوب مع التحديات الكبرى المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في أفق تكوين طلبة بمقدورهم مواجهة كافة الإكراهات والتحديات المطروحة.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أشار السيد الوزير إلى التعبئة الشاملة للقطاع، من أجل تقديم الدعم والمساندة للطالبات والطلبة المنحدرين من المناطق المنكوبة، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الاستثنائية لفائدة الطلبة المعنيين (تبسيط وتسهيل إجراءات التسجيل، إرجاء مباريات الولوج لمختلف المسالك، إعطاء الأسبقية لهؤلاء الطلبة في ما يخص الاستفادة من السكن الجامعي وخدمات الإطعام...).

* وفي معرض جوابه عن سؤال السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك)، علاقة بإحداث الأحياء الجامعية بعدد من مدن المملكة، كشف السيد الوزير عن خطة الوزارة بالعمل من خلال المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، على الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، وذلك من خلال برمجة مشاريع إنشاء أحياء أو إقامات جامعية جديدة بمختلف المدن الجامعية، وتحفيز الشراكة مع القطاع الخاص قصد سد الخصاص في مجال السكن الطلابي، وأيضا من أجل إنجاح عملية التسجيل والإيواء

وتهييئ جميع ظروف الصحة والإطعام وكل ما يتعلق بأنشطة الحياة الجامعية.

* وفي شق آخر، استفسر السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)، عن الإصلاح البيداغوجي الجامعي، الذي سيطبق بالجامعات خلال الموسم الجامعي 2023-2024، في إطار التدابير المتخذة من أجل تحقيق أهداف الإصلاح البيداغوجي المحددة في القانون-الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، واستثمار توصيات النموذج التنموي الجديد، في صيغة إصلاح يهدف إلى مراجعة الهندسة البيداغوجية للتعليم العالي بدءا من المستويات الأولى من الإجازة حتى مرحلة الدكتوراة، بهدف جعل الجامعة المغربية قادرة على إنتاج المعرفة وتطوير مهارات الشباب ومواكبتهم للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

* من جهتهم، ساءل أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، السيد الوزير عن رؤية الوزارة في تشجيع البحث العلمي في مجال الصيد البحري بالمغرب، خاصة وأن مخطط «أليوتيس» أطلق خططا للتدبير من جيل جديد، تعتمد على المعارف العلمية والأسس التقنية، التي تضمن اليوم تدبيرا مستداما بنسبة 96 في المائة لموارد الصيد المفرغة في جميع أنحاء المملكة، وذلك بفضل بعدين مهمين جدا تم تعزيزهما، يتعلقان بمنتجات هيكلية في ما يخص التخطيط المجالي للفضاءات البحرية، وكذا بتطوير المناطق البحرية المحمية ومصايد الأسماك، من خلال حكامة دامجة وتشاركية، وبتعزيز وتحديث نظام المراقبة والتقنين والتتبع، وكذا نظام مكافحة الصيد غير المشروع وغير المصرح به وغير المنظم، من خلال إقامة أنظمة للمراقبة مثل الملاحة بنظام القصور الذاتي .

* وفي سياق التحولات المتسارعة التي يشهدها السياق الوطني والدولي، تضع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار أمام تحديات كبرى، التي تسائل الدور التنموي الذي تضطلع به الجامعة كفضاء لإعداد الكفاءات، ومنارة لإشعاع العلم والمعرفة ولتطوير الرابط الاجتماعي، برفع عدة تحديات وتحويلها إلى فرص واعدة، وجوابا عن سؤال تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، حول ورش إصلاح منظومة التعليم العالي ببلادنا.

شرح السيد الوزير رؤية الوزارة في إعداد استراتيجية متجددة، من خلال المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، الذي تمت بلورته وفق مقاربة تشاركية شملت كافة الفاعلين على مستوى كل جهات المملكة، بهدف إرساء نموذج جامعي بمعايير دولية يروم إعداد أجيال قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وعلى الإسهام بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا، مرتكزة على ثلاث رافعات أساسية، تضم تسريع التحول الرقمي وتعزيز التعاون والشراكة وكذا ملاءمة الإطار التنظيمي والقانوني للمنظومة.

* طرح السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)، للنقاش مسألة التوجيه بعد الباكالوريا، اعتبارا لأهمية دور التوجيه المدرسي في تأمين عبور آمن للتلميذ لمرحلة جديدة من حياته الدراسية، وكحلقة أساسية في الإصلاح التربوي الجاري تنزيله بالمملكة، بما يقتضيه الأمر من جميع المتدخلين أن يقدموا للتلميذ الإمكانيات والآليات الكفيلة له لاختيار التوجيه الجامعي المناسب، وضمان انتقال موفق من التعليم الثانوي إلى التعليم الجامعي، حتى تستطيع بلادنا الاستفادة من مؤهلات خريجي مؤسساتها التعليمية.

* أكد السيد الوزير في محطة موالية، جوابا عن سؤال تقدم به السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد بوشعيب علوش)، حول التدابير المتخذة لترسيخ مبدأ المساواة بين الطلبة في ولوج سلك الدكتوراة، أن إصلاح نظام الدراسات بسلك الدكتوراة، والذي سينطلق العمل به ابتداء من السنة الجامعية 2023-2024، يتضمن ضوابط جديدة تؤطر نظام الدراسات بسلك الدكتوراة، وعلى وقوف القطاع على إعداد جيل جديد من طلبة الدكتوراة، يتم انتقاؤهم طبقا لمعايير التميز الأكاديمي، سيستفيدون من تحفيزات مادية شهرية، كتعويض عن مهام التأطير البيداغوجي التي ستوكل إليهم وهو الأمر الذي سيمكنهم من تخصيص كامل الوقت لإنجاز

أطروحاتهم.

* وفي معرض جوابه عن آخر سؤال موجه للقطاع، المقدم من السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، حول رؤية الحكومة لتعميم المنح الجامعية ببلادنا على كافة الطلبة المنحدرين من الأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل، في ظل الظرفية الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الأسر المغربية، سجل السيد وزير التعليم العالي، زيادة عدد المنوحين بلغت خلال الموسم الجامعي الحالي 421 ألف طالب، أي 20 ألف منحة إضافية مقارنة مع السنة الماضية، حيث بلغت نسبة التغطية هذه السنة 76 بالمائة كمعدل وطني، في حين لم يكن يتجاوز هذا المعدل 73 بالمائة خلال الأربع سنوات الماضية، علما أن بعض الأقاليم تتم تغطيتها بالكامل.

مذكرا بأن الوزارة تعمل جاهدة على تنويع مصادر تمويل المنح، من خلال تعبئة مساهمة مختلف المتدخلين والشركاء، وخصوصا الجماعات الترابية، في أفق إحداث صندوق أو حساب خاص بالمنح يمكن من توسيع قاعدة الطلبة المنوحين، وفي انتظار تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، المرتقب الشروع في تطبيقه بداية سنة 2024، والذي سيمكن من توحيد معايير الاستحقاق ولتحقيق استهداف أنجع للطلبة المستفيدين، فإن الوزارة اعتمدت آلية جديدة لتحديد حصة المنح المخولة لكل عمالة وإقليم.

قطاع العلاقات مع البرلمان

* دعا السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عدي ويحيى/ المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا في التعقيب)، من خلال سؤالهم الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، بخصوص الاكتظاظ بالسجون، إلى فتح النقاش حول الطرق الفعالة لتجاوز هذه الظاهرة، التي تهدد باختلالات وانفلاتات أمنية داخل السجون، علاوة عن المشاكل التي من المفترض أن تنتج عنه في ما يتعلق بظروف الإيواء والتغذية والتطبيب والاستفادة من برامج التأهيل لإعادة الإدماج، خاصة وأن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج جددت الدعوة للإسراع بإيجاد حلول للاكتظاظ بالمؤسسات السجنية، بترشيد الاعتقال وبناء سجون أخرى تستوعب الأعداد الهائلة من السجناء.

* طالب السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، في سؤالهم الموجه إلى السيد الوزير، بخصوص تحسين وضعية أطر وموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بالارتقاء بالوضعية المالية والإدارية لموظفي إدارة السجون، التي لا زالت في حاجة إلى التفاتة من طرف الحكومة، نظرا لأدوارهم المهمة في الحفاظ على الأمن العام، وتأهيل وتكوين نزلاء المؤسسات السجنية لإعادة إدماجهم في المجتمع.

جلسة مشتركة بين مجلسي النواب والمستشارين
لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2024
الجمعة 04 ربيع الثاني 1445 ه الموافق ل 20 أكتوبر 2023م

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، والمادة 47 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية، ومقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي النواب والمستشارين، اجتمع أعضاء مجلسي البرلمان، برئاسة السيدين رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، في جلسة عمومية مشتركة يوم الجمعة 04 ربيع الثاني 1445 الموافق ل 20 أكتوبر 2023، ابتداء من الساعة الخامسة مساء وثماني دقائق، بمقر مجلس النواب، خصصت لتقديم التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2024، من طرف السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

أوضحت السيدة الوزيرة، في بداية استعراضها لأهم محاور مشروع قانون المالية 2024، أنه تم إعداده في سياق دولي مطبوع بتراجع النشاط الاقتصادي العالمي، واستمرار التوترات الجيو- سياسية وارتفاع نسبة التضخم وأسعار المواد الطاقية، إضافة إلى تداعيات الزلزال المؤلم الذي ضرب البلاد في شهر شتنبر الماضي، وعلى أن الحكومة ستعمل على تطبيق التوجيهات الملكية السامية وبرامج النموذج التنموي الجديد، والبرنامج الحكومي للارتقاء

بمسار بلادنا التنموي إلى مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى.

وأبرزت بعدها، أهم المرتكزات والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2024، التي تم إعدادها لتأطير أربعة محاور أساسية، يقوم أولها على تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وتعزيز التدابير الرامية للحد من التأثيرات الظرفية، ليتم الإسراع بتنزيل هذا البرنامج، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وفق مقاربة مندمجة وباعتماد حكامة متناسقة، من خلال وكالة تنمية الأطلس الكبير، في إطار تعاقدي يشمل كل المتدخلين بمساهمة كل من الميزانية العامة للدولة والجماعات الترابية، وصندوق التضامن الخاص بتدبير آثار الزلزال، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الدعم والتعاون الدولي، وبموازاة مع تخصيص غلاف مالي إضافي لتنفيذ الالتزامات الخاصة بالحوار الاجتماعي، يحظى تدبير الموارد المائية بالأولوية، من خلال تسريع تفعيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، إضافة إلى دعم المواد الفلاحية الأولية، للتخفيف من التضخم ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

وبني ثانيها على مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية، لاسيما من خلال تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية، عبر مواصلة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات المعوزة، بموازاة مع التنزيل التدريجي للدعم الاجتماعي المباشر بداية من نهاية السنة الجارية، على أساس نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، ويستهدف هذا البرنامج 60 في المائة من الأسر المغربية غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي، الفقيرة والهشة، على ألا تقل قيمة الدعم الاجتماعي المباشر عن 500 درهم لكل أسرة مستهدفة كيفما كانت تركيبتها.

على أن تتم مواكبة هذا الورش المجتمعي، باستكمال الإطار القانوني لتأهيل المنظومة الصحية الوطنية، ومواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين، باعتبارهما إحدى ركائز الدولة الاجتماعية، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية سيتم إعطاء الأولوية أيضا لتنزيل البرنامج الجديد المتعلق بالمساعدة على الولوج إلى السكن.

وأسس ثالثها على مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية، باستكمال إصلاح منظومة العدالة، لتعزيز دولة الحق والقانون وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازمين لتحقيق التنمية الشاملة، وكذا تفعيل التعليمات الملكية السامية القاضية بمراجعة مدونة الأسرة، وبالعمل على جعل الاستثمار المنتج رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الإنتاجية الواعدة، خاصة من خلال مواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، وتنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، بما يعزز دينامية الاستثمار، ويساهم في تطبيق مختلف الإصلاحات الهيكلية، في مجالات الفلاحة والسياحة وإصلاح الإدارة ومسلسل اللا تمركز الإداري والجهوية المتقدمة.

أما المحور الرابع، فيرسى على تعزيز استدامة وتوازن المالية العمومية، من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، ومواصلة تطوير التمويلات المبتكرة، وتثمين المحفظة العمومية والرفع من مردوديتها، وذلك من خلال الحرص على تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي، والتدبير المحكم والرشيد لنفقات السير العادي للإدارة، فضلا عن ارتكاز مشروع القانون المالي على فرضيات تحدد نسبة النمو في 3,7% خلال سنة 2024، وعجز الميزانية في حدود 4% من الناتج الداخلي الخام.

جلسة مشتركة بين مجلس النواب ومجلس المستشارين لتقديم تصريح رئيس الحكومة حول الدعم الاجتماعي المباشر

الإثنين 07 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 23 أكتوبر 2023م

طبقا لأحكام المادة 68 من الدستور، التي تخول للسيد رئيس الحكومة طلب عقد اجتماع مشترك للبرلمان، من أجل الاستماع إلى التصريحات التي يقدمها، خصص البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة يوم الإثنين 07 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 23 أكتوبر 2023م لتقديم حول الدعم الاجتماعي المباشر..

ملخصات حول أشغال الجلسات العامة

وفي ما يلي النص الكامل لتصريح السيد رئيس الحكومة:

«بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

يطيب لي في البداية، أن أتقدم بعبارات الشكر والامتنان لمجلسيكم الموقرين، لإتاحة هذه الفرصة التي سنشهد فيها جميعا على تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، وهي لحظة تاريخية في المسار المتواصل لتكريس دعائم الدولة الاجتماعية، وبناء مغرب التقدم والكرامة، كما أراده جلالة الملك، عبر مواصلة تنزيل الورش الوطني التضامني لتعميم الحماية الاجتماعية، بتصور واضح ومتكامل، وبخطى ثابتة.

حضرات السيدات والسادة،

أقف أمامكم اليوم بشعور عميق بدقة هذه اللحظة المفصلية والحاسمة، على اعتبار أن هذا المشروع الطموح نجاح جديد لجميع المغاربة، ملكا وشعبا، ومكسب اجتماعي كبير يتحقق.

أقف أمامكم اليوم بأمل أن ننجح، جميعا، بفضل روح الغيرة الوطنية والمسؤولية العالية لخدمة الصالح العام، في التنزيل الأمثل لهذا البرنامج، الذي تعول عليه بلادنا، إن شاء الله، ليقدم حلولا عملية لإشكاليات معقدة تطال عددا من الأسر، خاصة منها الأكثر هشاشة، وذلك من خلال تأمينهم أمام تقلبات الحياة.

إنه الأمل الذي يقوي طموحنا من أجل مستقبل أفضل...

إنه الأمل الذي يحصن عزيمة المغاربة في وجه جميع التحديات، خاصة وأن الجائحة وما صاحبها من أزمات وتداعيات، أبرزت عمق الفجوة في مجال الحماية الاجتماعية، وهو ما زاد من صعوبة الاستهداف والوصول إلى الفئات الهشة.

ولذلك، فإن بلادنا أمام فرصة تاريخية، يدشن بها صاحب الجلالة نصره الله، ثورة اجتماعية حقيقية.

ثورة ستشكل جيلا جديدا من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، ونواة صلبة لمغرب الغد، من شأنها تعزيز الإحساس بالانتماء للوطن، ورفع منسوب الثقة في مؤسساتنا، وفي قدرتنا على النجاح الجماعي، وهو ما سيرتقي ببلادنا إلى تصنيف أحسن بين مصاف الدول الصاعدة.

حضرات السيدات والسادة،

لإنجاح هذا الورش الوطني، فإن شغلنا الشاغل هو تنزيل التوجيهات الملكية السامية. وفي هذا الإطار، لا بد من استحضار أن القناعة الراسخة لبلادنا، بتوجيهات من صاحب الجلالة، دام له النصر والتمكين، تتجلى دائما في تحويل التحديات إلى فرص. فقد أبى حفظه الله، عبر مجموعة من المحطات، إلا أن يكون في مقدمة من يؤكد على ضرورة إطلاق ورش إصلاحي كبير يتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية لفئات واسعة من المواطنين، بل وسهر شخصيا على إخراجه، بالنظر لما سيكون له من آثار مباشرة وملموسة لتحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامتهم، وتحصين الفئات الهشة.

حيث أكد حفظه الله في خطابه السامي، بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لعيد العرش المجيد، أن «الشأن الاجتماعي

يحظى عنده باهتمام وانشغال بالغين، كملك وكإنسان»، مؤكدا نصره الله أنه «دائم الإصغاء لنبض المجتمع، وللانتظارات المشروعة للمواطنين، ودائم العمل والأمل، من أجل تحسين ظروفهم» (انتهى منطوق خطاب صاحب الجلالة).

كما أكد حفظه الله، في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح البرلمان، على مركزية الأسرة في هذا الورش الوطني الطموح، مشددا على أن «المجتمع لن يكون صالحا، إلا بصلاحها وتوازنها. وإذا تفككت الأسرة يفقد المجتمع البوصلة»، لافتا جلالته في ذات الصدد إلى ضرورة «تحصينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى. ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي نعتبره دعامة أساسية، لنموذجنا الاجتماعي والتنموي». وتجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، قرر جلالته على «ألا يقتصر هذا البرنامج، على التعويضات العائلية فقط؛ بل أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة»، محددا هذه الفئات في «الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين»، (انتهى منطوق خطاب صاحب الجلالة).

وقد شكلت توجيهات جلالة الملك هاته منهاجا وبوصلة للحكومة، التي شرعت منذ اليوم الأول لتحملها المسؤولية في تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة، بداية من النجاح في تنزيل مرحلته الأولى المتعلقة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مع نهاية سنة 2022، والشروع في تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، ثم الانتقال اليوم لمرحلته الثانية المتعلقة بتعميم الدعم الاجتماعي المباشر.

ولهذا، فإن شغلنا الشاغل اليوم هو التنزيل الأمثل لهذا الورش الوطني، الذي بقي في السابق حبيس تعدد المتدخلين والبرامج الاجتماعية التي تحتاج إلى إعادة النظر في نجاعتها ومنظومة استهدافها وغياب التنسيق والالتقائية بينها.

ولتدارك هذه النواقص، عملت الحكومة على الرفع من وتيرة الاشتغال، واتسم عملها بالجدية والفاعلية اللازمتين، وفق منهجية واضحة، غايتها إنجاح هذا الورش في أحسن الظروف، وفق أجندة زمنية محددة، مهما تطلب ذلك من شجاعة سياسية.

السيدين الرئيسين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

لإنجاح هذا الورش الوطني، فإن شغلنا الشاغل هو تكريس روح التضامن بين مختلف فئات المجتمع.

وإيمانا منا كحكومة بالأهمية المثلى والآثار الإيجابية الملموسة التي سيحققها هذا الورش الملكي الطموح، في سبيل تحصين الفئات الاجتماعية المعنية بالدعم، بهدف تحسين ظروف عيشها وصيانة كرامتها، لا يسعني إلا أن أتقاسم معكم مشاعر الفخر والاعتزاز باستكمالنا رسم معالم الرؤية الشمولية لهذا الإصلاح والشروع في تنزيله على أرض الواقع، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وهي الرؤية الكفيلة بإنجاح هذا الورش الملكي الكبير، الذي يوازي بين التضامن الاجتماعي، كقيمة نبيلة متوارثة تعكس الهوية المغربية، في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وتكريس مجتمع تسوده قيم الوحدة والتضامن من جهة، وكآلية تروم ترسيخ المبادرات الملكية الهادفة لمواصلة المسار التنموي لبلادنا وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، من جهة أخرى.

وبإطلاق البرنامج الملكي للدعم الاجتماعي المباشر، ابتداء من 30 دجنبر من هذه السنة، لفائدة ملايين الأطفال وملايين الأسر بدون أطفال في سن التمدرس، لاسيما من الفئات الهشة والفقيرة، كان لزاما على الحكومة تكثيف جهودها لإعداد عرض يستجيب في كل مناحيه للتصور الذي أكد عليه جلالته في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان.

في هذا الصدد، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وتطبيقا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية،

وتكريسا لمضامين البرنامج الحكومي، عكفت الحكومة على إعداد الإطار العملي والزمني والميزانياتي لهذا البرنامج، وكذا تحديد كيفيات وشروط تنزيله، مع استكمال منظومة استهداف المستفيدين منه وتأمين الاعتمادات المالية لاستدامته، وذلك وفق مقاربة تشاركية وتنسيق محكم بين جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية.

وعلى هذا الأساس، يرتكز هذا الورش على تمكين ملايين الأسر، غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي، من دعم شهري مباشر يوجه

– من جهة، للأسر المستهدفة التي لها أبناء، منذ ولادتهم إلى غاية بلوغهم سن الواحد والعشرين (21) سنة، لحمايتهم من مخاطر الطفولة وتنمية قدراتهم، خاصة في ما يتعلق بالتطبيب والمواظبة على الدراسة

– ومن جهة أخرى، يستفيد من الدعم الاجتماعي المباشر الأسر التي ليس لها أطفال، أو يتجاوز سن هؤلاء واحد وعشرون (21) سنة، خاصة منها تلك التي تتواجد في وضعية فقر أو هشاشة، للرفع من مستواها المعيشي ودعم قدرتها الشرائية وتحصينها أمام التقلبات الظرفية.

ولهذه الغاية، يضم عرض الدعم الاجتماعي المباشر، الذي نقدمه أمام أنظاركم اليوم، والذي يخص 60 في المائة من الأسر غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي، والمستوفية لشروط الاستهداف بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد، ثلاثة إجراءات أساسية

أول إجراء هو الدعم الاجتماعي المباشر للأسر المستهدفة التي لها أبناء: ويتعلق الأمر بمنحة شهرية عن كل طفل لم يتجاوز 21 سنة، وذلك وفق الشروط التالية

– منذ ولادته وإلى غاية بلوغه 5 سنوات، يمنح كل طفل دعما قيمته الشهرية 200 درهم ابتداء من 30 دجنبر 2023، ويستمر طيلة سنة 2024، ثم 250 درهم شهريا سنة 2025، ليتم رفعه إلى 300 درهم شهريا ابتداء من سنة 2026. أما بالنسبة للأسر التي يتجاوز عدد أطفالها ثلاثة، وعلى غرار التعويضات الممنوحة لأجراء القطاع الخاص، فستتلقى إضافة لذلك دعما شهريا يقدر بـ 36 درهم بالنسبة للطفل الرابع والخامس والسادس.

– بالنسبة للطفل في سن التمدرس، فهو يحافظ على نفس الدعم ما بين سن السادسة و21 سنة. في الوقت الذي يحصل فيه الطفل الذي هو في وضعية إعاقة على 300 درهم شهريا في 2024 و400 درهم شهريا في 2026.

وتعزيزا لمكتسبات فئات أطفال النساء الأرامل، المستفيدين سابقا من برنامج «دعم»، ستواصل الدولة منح 350 درهما شهريا عن كل طفل إلى غاية نهاية سنة 2024، ثم 375 درهم شهريا عن كل طفل سنة 2025، ليبلغ 400 درهم شهريا عن كل طفل ابتداء من سنة 2026؛

– واستدامة للآثار الايجابية لبرنامج تيسير وتشجيعا لمواصلة التمدرس، تقلص قيمة الدعم في حالة انقطاع الطفل عن الدراسة.

ثاني إجراء هو الدعم الاجتماعي المباشر للأسر المستهدفة التي ليس لها أطفال أو يتجاوز سن هؤلاء 21 سنة، خاصة منها الأسر التي تعيل أشخاص مسنين: وتستفيد هذه الأسر من منحة جزافية تبلغ قيمتها 500 درهم شهريا ابتداء من آخر دجنبر 2023.

وتجدر الإشارة، السيدات والسادة النواب المحترمين، إلى أنه وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، يمكن برنامج الدعم الاجتماعي من وضع شبكة للأمان الاجتماعي، حيث يبلغ الحد الأدنى للدعم لكل أسرة، كيفما كانت تركيبتها، 500 درهم شهريا.

كما أن قيمة الدعم الاجتماعي المباشر لكل أسرة مستهدفة يمكن أن تصل إلى أكثر من 1.000 درهم شهريا، أخذا بعين الاعتبار تركيبة كل أسرة، خاصة عدد أطفالها.

– بمعنى أن الأسرة مثلا التي لها طفل واحد، ستتوصل مباشرة بـ 500 درهم شهريا ابتداء من آخر دجنبر 2023. والأسرة التي لها طفلان يتمدرسان، ستتوصل بـ 500 درهم شهريا ابتداء من آخر هذه السنة، و600 درهم في

الشهر ابتداء من سنة 2026.

– وبالنسبة للأرملة المستهدفة، فإن قيمة الدعم الشهري هي 500 درهم إذا كان لها طفل واحد، ستتوصل بها ابتداء من آخر هذه السنة، وإذا كان لها طفلان ستحصل على 700 درهم في 2024، و800 درهم ابتداء من 2026، وإذا كان لها 3 أطفال، ستتوصل بـ 1.050 درهم سنة 2024، وبـ 1.200 درهم ابتداء من 2026.

ثالث وآخر إجراء هو منحة الولادة: ويتعلق الأمر بدعم جزافي يمنح لكل أسرة بمناسبة الولادتين الأولى والثانية، وتقدر هذه المنحة بـ 2.000 درهم عند الولادة الأولى و1.000 درهم عند الولادة الثانية.

حضرات السيدات والسادة،

لإنجاح هذا الورش الوطني، فإن شغلنا الشاغل هو ضمان ديمومته المالية وضبط قنوات الاستهداف

حيث يتطلب تنزيل هذا الورش ميزانية قدرها 25 مليار درهم سنة 2024 لتصل إلى 29 مليار درهم سنويا ابتداء من 2026.

وتتضاف هذه الميزانية لعشر (10) ملايير درهم التي تخصصها الدولة سنويا لتعميم التغطية الصحية الإجبارية على الأسر الفقيرة والهشة. وهو ما يمثل، إجمالا، ميزانية سنوية تقارب 40 مليار درهم بحلول سنة 2026، تخصص لشقي التغطية الصحية والدعم الاجتماعي المباشر من ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وبالنسبة لمصادر تمويلها، فقد اتخذت الحكومة جملة من التدابير اللازمة لتأمينها، من خلال تعبئة:

– عشرين (20) مليار درهم في ظرف ثلاث سنوات المقبلة عن طريق الموارد الذاتية للدولة؛

– وستة (6) ملايير درهم من العائدات الجبائية المتعلقة بالمساهمة الاجتماعية التضامنية على الأرباح والدخول الخاصة بالمقاولات، في إطار انخراطها المسؤول في إنجاح هذا الورش الوطني

– بالإضافة إلى عائدات الرسوم الضريبية المستخلصة من تفعيل المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج؛

– وكذا تعبئة خمسة عشر (15) مليار درهم، عبر عقلنة وتجميع وإعادة توجيه الاعتمادات المالية المسخرة لمجموعة من برامج الدعم السابقة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية

– وتعبئة تسع (9) ملايير درهم، تهم احتياطي صندوق التماسك الاجتماعي لسنة 2024 فقط؛

– وأخيرا، تعبئة اثنا عشر (12) مليار درهم تدريجيا، في أفق سنة 2026 وبعد مضي فصل (un trimestre) من الشروع في صرف الإعانات المباشرة، من خلال الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة، طبقا لمقتضيات القانون الإطار للحماية الاجتماعية.

وفي ما يتعلق بإصلاح صندوق المقاصة، وجبت الإشارة أنه في إطار السياسية التشاركية التي تنهجها الحكومة، نعقد سلسلة من اللقاءات مع الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ستكون مناسبة لنقاش عملية الإصلاح.

حيث أن ميزانية الدولة لن تتحمل تمويل الدعم الاجتماعي المباشر والإبقاء في نفس الوقت على تحمل الكلفة الكاملة لنظام المقاصة. وبالتالي، وبالنظر إلى ضعف الإنصاف الاجتماعي لنظام الدعم الحالي على مستوى استهداف الطبقات الفقيرة والهشة، وبعد شروع الحكومة في صرف الإعانات المباشرة ابتداء من دجنبر 2023، ستعمد إلى تخصيص الهامش الناتج عن تقليص دعم المقاصة، والذي يمثل تقليصا تدريجيا، جزئيا ومحددا زمنيا ما بين 2024 و2026، لاستكمال تمويل إجراءات ورش تعميم الدعم الاجتماعي المباشر للأسر. بمعنى أنه تسقيف وليس تحرير، إنصافا للأسر المستحقة فعلا للدعم.

وهنا يمكن أن نقدم بعض الأمثلة، ليكون كل شيء واضحا للمواطنين:

* المثال الأول: هو لأسرة تستوفي العتبة للاستفادة من الدعم، لديها 3 أطفال عمرهم أقل من 21 سنة، يتمدرسون كلهم. ابتداء من دجنبر 2023، ستتوصل هذه الأسرة مباشرة في الحساب البنكي الخاص بها، أو عن طريق وكالات الصرف بدعم بقيمة 600 درهم كل شهر (200 درهم عن كل طفل)، وسيتم رفع هذا الدعم كل عام، حتى يصل إلى 900 درهم شهريا ابتداء من يناير 2026.

لنفترض أن هذه الأسرة تقتني قنينة كبيرة لغاز البوتان في الشهر حاليا، ثمنها هو 40 درهم وابتداء من أبريل 2024، سيزداد ثمنها بـ 10 دراهم كل عام، وهذه الزيادة ستتوقف ابتداء من 2026.

في مقابل، الدعم الخاص بهذه الأسرة، الذي أذكّر أنه بقيمة 600 درهم في 2023 سيرتفع إلى 750 درهم في 2025 وسيبلغ 900 درهم شهريا ابتداء من يناير 2026، بمعنى أكثر من 10.000 درهم في العام

* المثال الثاني: هو لأسرة تستوفي العتبة للاستفادة من هذا الدعم.. هذه الأسرة تتكون من الأب والأم و4 أطفال متمدرسين، سن الأطفال أقل من 21 سنة وواحد من هؤلاء الأطفال في وضعية إعاقة. هذه الأسرة ستحصل مباشرة، ابتداء من دجنبر 2023، على دعم شهري بقيمة 736 درهم وسيرتفع تدريجيا ليصل إلى أكثر من 1.000 درهم ابتداء من يناير 2026.

الفكرة التي أريد إيصالها هي أن الدعم المباشر الممنوح سيفوق بكثير مستوى القيمة التي سيتم بموجبها التقليص النسبي لدعم المقاصة، مرة أخرى إنصافا للأسر المستحقة للدعم.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

نحن نراهن اليوم على الإصلاح بالتدريج، وسيكون لنا الوقت الكافي لوضع الإجراءات والبرامج المصاحبة حماية للطبقة المتوسطة، والتي نحن عازمون إن شاء الله على مواكبتها.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكر أن الحكومة، بعدما عملت، في إطار الحوار الاجتماعي، على الرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاعين العام والخاص بنسبة 10 في المائة والرفع من قيمة المعاشات في القطاع الخاص بنسبة 5 في المائة وعملت على الرفع من أجر عدد من المهنيين (الأساتذة والأطباء والممرضين وأساتذة التعليم العالي)؛ وبعدما عملت على تخفيف العبء الضريبي على الدخل بالنسبة للأجور والمعاشات المتوسطة...

تطلق الحكومة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، برنامجا طموحا للدعم المباشر للأسر ذات الدخل المنخفض ومن الطبقة المتوسطة الراغبة في اقتناء مسكنها الرئيسي. وتبلغ قيمة هذا الدعم المباشر 100.000 درهما بالنسبة للمساكن التي تقل قيمتها عن 300.000 درهما و70.000 درهما بالنسبة للمساكن التي تتراوح قيمتها بين 300.000 و700.000 درهما، وهو ما يمثل ميزانية تقدر ب 10 مليار درهم.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

لإنجاح هذا الورش الوطني، فإن شغلنا الشاغل هو ضمان كرامة المواطنين ومستقبل الأجيال القادمة

حيث أن من شأن هذه الإجراءات، وكما جاء في الخطاب الملكي السامي لافتتاح البرلمان، أن تساهم في إحداث مجموعة من الآثار الإيجابية على الأسرة بشكل خاص وعلى بلادنا بشكل عام، وذلك من خلال:

- تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية وتقليص نسب الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية.

- والاستثمار في الرأسمال البشري: حيث أن الاستثمار في الأطفال في سن مبكر، يضاعف من التأثيرات الإيجابية، ويساهم في تحسين وتجويد التغذية والتعليم والصحة العمومية، وبالتالي الرفع من الإنتاجية.

– وستساهم هذه الإجراءات في دعم الفئات الأكثر هشاشة: خاصة منهم النساء، وكبار السن، وتكريس التضامن بين الأجيال، وتخفيف العبء المالي والنفسي على الأسر التي تعيل الأشخاص كبار السن.

– وستحسن الولوج إلى التعليم والصحة: وذلك من خلال اشتراط تمدرس الأطفال للحصول على القيمة الكاملة للدعم الاجتماعي المباشر، وحث الأمهات على متابعة الفحوصات الطبية خلال فترة الحمل واستكمال اللقاحات والفحوصات الطبية للأطفال حديثي الولادة.

– وستساهم هذه الإجراءات في الحد من الفوارق المجالية وتوفير دخل منتظم للأسر التي تعيش على مداخيل الأنشطة الموسمية.

– توفير الرعاية للأطفال في وضعية إعاقة: من خلال تلبية جزء من احتياجاتهم الخاصة، واستهدافهم بشكل أفضل.

حضرات السيدات والسادة،

إن قناعتنا الراسخة تتمثل في أن مستقبل بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، يمر حتما عبر العناية بمستقبل أجيالنا القادمة. مستقبل لا يمكن بناؤه إلا بسواعد أبناء هذا الوطن، ولا يمكننا تصور معالم هذا المستقبل، ما لم نستثمر اليوم في مواردنا البشرية، ولن نتمكن أبدا من ذلك ما لم نضع أطفال اليوم على طريق النجاح عبر توفير ظروفه المواتية.

ولذلك، فالدعم الاجتماعي المباشر للأسر من شأنه أن يمنح ملايين الأطفال حقهم في الإنصاف، الذي يتجاوز الحاجيات الأساسية إلى اكتساب المهارات الحياتية.

فهذا البرنامج الوطني، يسائل فينا روح التضامن بين مختلف فئات المجتمع... هذه الروح التي قدم بها المغاربة دروسا في مواجهة الأزمات، هي اليوم صمام أمان المجتمع المغربي المتماسك أمام التقلبات والأزمات وضبابية المشهد العالمي... هذه الروح التي نعول عليها للمساهمة في تقليص الفوارق وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمجالية بفضل الاعتماد من حيث الاستهداف على السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأنجع والأكثر شفافية لاستهداف الأسر الفقيرة والمعوزة، خاصة وأنه يقوم على معايير موضوعية تمكن من تخويل أحقية الاستفادة بكيفية ناجعة.

وهنا، دعوني أؤكد أننا كحكومة كانت قناعتنا منذ البداية، في انسجام مع التعليمات الملكية السامية، أن تكون عملية الاستهداف عبر السجل الإجتماعي الموحد، آلية فعالة للمزيد من الإدماج. وانطلاقا من هذه القناعة، فعملية الاستهداف ستشمل فئات واسعة تفوق بكثير عدد المستفيدين من كل البرامج الاجتماعية السابقة مجتمعة، حيث تهم 60 في المائة من الأسر المغربية غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي، على اعتبار أن هذا الورش الوطني يروم وضع أسس جيل جديد من العمل الاجتماعي، يمكن أكبر عدد من الأسر من تحسين ظروف عيشها.

وبالنظر لنوعية الفئات المستهدفة وحجم الاعتمادات المالية غير المسبوقة التي سترصد لتمويل هذه الإجراءات وكذا النتائج الإيجابية المتوخاة، يمكن القول أننا بصدد التأسيس لسياسة اجتماعية وطنية أكثر إنصافا واستدامة، كما أرادها صاحب الجلالة، تستثمر في الحاضر من أجل مستقبل أفضل؛ سياسة تضامنية تجدد رباط الثقة وتزيد من منسوب الأمل في الاستقرار الاجتماعي مستقبلا.

السيدين الرئيسين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة،

لإنجاح هذا الورش الوطني، فإن شغلنا الشاغل هو انخراط الجميع وتملك قيم التضامن والإنصاف، وفي هذا الإطار، أريد أن أؤكد لكم السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين، وعبركم لجميع المواطنات والمواطنين،

أن المساهمة في إرساء دعائم مغرب أكثر إنصافا وتضامنا وإدماجا، وقدرة على الصمود في وجه مختلف التقلبات، هو الشغل الشاغل لهذه الحكومة، تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة نصره الله.

هدفنا هو أن نؤسس لمرحلة جديدة، في مسارنا التنموي، يكون فيها المواطن هو الشغل الشاغل لورش «الدولة الاجتماعية» بمختلف مشاريعها وسياساتها، كما أرادها صاحب الجلالة.

ولذلك، فالحرص على فعالية ونجاعة واستدامة هذا الورش يرقى إلى مستوى الواجب الوطني، ويدعو كل الفاعلين وكل القوى الحية إلى المساهمة في تنزيله وتتبعه وتطويره، خاصة وأن العناية الملكية ما فتئت تولي مكانة الصدارة لتحقيق مغرب «التقدم والكرامة»، وهو ما يحتاج منا جميعا، أغلبية ومعارضة وشركاء اجتماعيين واقتصاديين وجميع المواطنين، كل من موقعه، الانخراط في الإرادة الملكية الصادقة، ومضاعفة الجهود لنساهم جميعا في إنجاح وتنزيل تصورات صاحب الجلالة، وننخرط في مختلف مسارات الإصلاح التي يبقى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مهندسها الأول.

وعليه، كلنا مدعوون، الآن وقبل أي وقت مضى، أن نحكم بصيرتنا ونأخذ بزمام المبادرة للتضامن مع أخواتنا وإخواننا، في سبيل إحقاق مجتمع يرعى صغارنا ويمنحهم الأمل في غد أفضل؛ مجتمع يحمي من إكراهات العيش لمن هم في وضعية إعاقة ولمن يعيشون وضعية هشاشة؛ مجتمع يعترف بالجميل وبتضحيات المسنين من آبائنا وأجدادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

جلسة الأسئلة الشفهية
الثلاثاء 08 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 24 أكتوبر 2023م

خلال جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية التي عقدت يوم الثلاثاء 08 ربيع الآخر 1445 الموافق ل 24 أكتوبر 2023، برئاسة السيد المستشار فؤاد قديري النائب الثالث للرئيس، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال وعشر دقائق، وفي تفاعل مع أسئلة السيدات المستشارات والسادة المستشارين، سلطت أجوبة السادة أعضاء الحكومة الضوء، بشكل خاص على مستجدات النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية وعلاقته بإصلاح منظومة التربية والتكوين، وكذا المجهودات التي تبذلها الحكومة لتسريع التحول الرقمي وتطوير الذكاء الاصطناعي، ثم عن خطة قطاع العدل في الإصلاحات التشريعية واللوجيستيكية والتحتية، الواردة في البرنامج الحكومي وفي التزامات القانون المالي للسنة الجارية، استوعبها جدول أعمال بحصة 24 سؤالا (10 آنية و14 عادية)، توزعت على ثلاثة محاور كالآتي

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

- عن سياقات المراجعة الشاملة للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية وأهم الدواعي والاعتبارات التي حكمت هذه المراجعة، وعن كيفية تدبير الإشكاليات الأساسية لمنظومة الموارد البشرية بقطاع التربية والتعليم، من أجل بناء وتطوير نظام أساسي شامل ومنسجم ومتكامل لكسب رهانات التطوير والارتقاء بالمنظومة، تقدم بسؤال محوري السيدات والسادة المستشارون:

- الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشارة السيدة فاطمة زكاغ)؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد ميلود معصيد)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛
- المستشار السيد خالد السطي؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر).

وقد أوضح السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ردا عن أسئلة السيدات والسادة المستشارين وتعقيباتهم، بأن هذا المرسوم يندرج في إطار تنفيذ أحكام القانون-الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وفي سياق تفعيل التوجهات الواردة في النموذج التنموي الجديد، الذي دعا إلى تحقيق نهضة تربوية حقيقية عبر الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين قصد جعلهم الضامنين لنجاح تعليمات التلميذات والتلاميذ، وانسجاما مع البرنامج الحكومي 2021-2026، الذي يولي أهمية كبرى للتعليم باعتباره من بين ركائز الدولة الاجتماعية.

حيث تسعى الحكومة إلى رد الاعتبار لمهنة التدريس، في إطار الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية التعليمية الأكثر تمثيلية، وهو ما تجسد بالأساس من خلال اتفاق 14 يناير 2023، الموقع تحت إشراف رئيس الحكومة، بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، والذي حدد المبادئ الكبرى المؤطرة للنظام الأساسي الجديد الخاص بموظفي التربية الوطنية، على أساس أن يواكب هذا النظام الأساسي الإصلاح الشامل للمدرسة العمومية، مع الحفاظ على حقوق جميع الفئات ودون المساس بالمكتسبات، ويقدم عرضا متنوعا يمس كافة المجالات ذات الصلة بمهنة التربية والتعليم.

وفي هذا السياق، أفاد السيد الوزير بأنه سيتم إدماج 140 ألف إطار ضمن النظام الأساسي الجديد، وترقيتهم بعد قضاء سنة من التدريب باقتراح من الرئيس المباشر أو المفتش أو هما معا حسب الحالة، بأثر رجعي، بالإضافة إلى فتح آفاق الترقي إلى الدرجة الأولى (السلم 11) بالنسبة للموظفين الرسميين الذين قضوا 6 سنوات إلى غاية سنة 2023، مما سيسرع ترقية المعنيين بالأمر إلى الدرجة الممتازة، كما سيخصص باب لنفقات الموظفين، وكذا المناصب المالية المفتوحة سنويا للتوظيف ضمن ميزانية الأكاديميات، على أن يتم السماح للمعنيين بالأمر على غرار الباقي باختيار المباريات سواء الداخلية أو الخارجية.

وبخصوص إحداث الدرجة الممتازة، سجل السيد الوزير على أنه ستتم بحلول سنة 2027 ترقية حوالي 80 ألف موظف إلى الدرجة الممتازة، ويتعلق الأمر بأساتذة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي، والمختصين التربويين والمختصين الاجتماعيين ومختصي الاقتصاد والإدارة، وأنه بحلول سنة 2026 سيستفيد من منحة مالية سنوية، حوالي 220 ألف موظف أي 7 آلاف مؤسسة تعليمية، كما سيتم ابتداء من شتنبر 2024 اعتماد مجموعة من مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي للحصول على شارة «الريادة» وبالتالي استفادة المزاولين بها من المنحة المالية السنوية.

كما كشف عن التكلفة المالية لتنزيل مقتضيات النظام الأساسي الجديد ما بين 2024 و2027، والتي تبلغ 9 ملايير درهم، بالإضافة إلى التكلفة المالية السنوية الناتجة عن الترقيات، مؤكدا على ضرورة تثمين هذه المكتسبات التي ستمكن النظام الأساسي الجديد من مواكبة تحديات المستقبل، لاسيما في ظل تحديات الذكاء الاصطناعي وتحول الأسرة والمجتمع والتحول الدولي، في أفق الاستجابة لكل انتظارات رجال ونساء التعليم.

* استعرض السيد الوزير في محطة ثانية، جوابا عن سؤال توجه به السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد جواد الهلالي)، حول التدابير المتخذة لتأهيل المدارس العمومية، مجهودات الدولة لتجويد المدرسة العمومية، وعمل الوزارة في سبيل بناء المعرفة العلمية ومنطق الأثر، وعلى إحداث تغيير في طرق وكيفيات نقل المعرفة، وعلى أن تحول المدرسة العمومية الذي يتم العمل لتحقيقه، سيسمح للتلميذات والتلاميذ بالتحكم في

التعلمات، وبأن يكونوا مستقلين ومتمكنين من المهارات اللازمة لضمان مستقبلهم، خاصة بالمناطق النائية والمتضررة من الزلزال، كما يتأسس على الرفع من عدد المؤسسات التعليمية الجماعاتية، التي تقدم خدمات الداخلية والنقل المدرسي وسكنيات المدرسات والمدرسين.

قطاع العدل

* أبدى السادة أعضاء الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)، بعض الملاحظات حيال تأخر وزارة العدل في تعديل النظام الأساسي لموظفي هيئة كتابة الضبط، في سياق طرحهم لسؤال عن مآل مراجعة النظام الأساسي لموظفي كتابة الضبط، الذي بات في حاجة إلى تسريع عرضه على المسار التشريعي، باعتباره مطلبا مركزيا آنيا في الملف المطلبي للنقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع، ارتباطا بالمهام الجديدة التي أقرها التنظيم القضائي للمملكة.

* صرح السيد وزير العدل، خلال جوابه عن سؤال في ما آني حول تقريب القضاء من المتقاضين وعقلنة الخريطة القضائية، تقدم به السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد خليد البرنيشي)، نظرا لأهمية مراجعة الخريطة القضائية الكبرى في مختلف الأنظمة القانونية والقضائية، بأن الوزارة تحرص في تدبيرها لهندسة الخريطة القضائية بمجموع التراب الوطني، بشكل ناجع وفعال يؤمن التوازن في تحقيق العدالة بمواصفات الجودة والشفافية، بما يضمن المساواة بين جهات المملكة، مذكرا بما أنجزته الوزارة من دراسات في الموضوع وفق مقاربة تشاركية وشمولية مع مجموعة من المتدخلين في منظومة العدالة، وظفت فيها مجموعة من المعايير والمؤشرات الواجب مراعاتها عند تحيين الخريطة القضائية وعقلنتها.

* في ما تعلق بسؤال السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)، بخصوص تطوير وتعميم الرقمنة بالمحاكم، ذكر السيد الوزير بأن الوزارة في إطار تنزيل مشروع التحول الرقمي للإدارة، اعتمدت مبدأ التدرج في إنجاز مشاريع الرقمنة، حسب الأولوية والأثر الفعلي والفوري على المواطن والمتقاضي والمهني وجميع الشركاء، وهو ما يعزز المسار الذي قطعته وزارة العدل لرقمنة الإدارة القضائية، وبأن النسخة الجديدة من مشروع القانون رقم 03.02 المتعلق بالمسطرة المدنية، سعت إلى إدماج التقاضي الإلكتروني ورقمنة الإجراءات القضائية المدنية، عبر إدماج وسائل التواصل الإلكتروني في الإجراءات القضائية المدنية، وتوظيف التبادل الإلكتروني للمعطيات في تعامل المحاكم مع المحامين والخبراء والمفوضين القضائيين والأطراف، وإحداث منصة إلكترونية رسمية للتقاضي عن بعد واعتماد الحساب الإلكتروني المهني والبريد الإلكتروني والعنوان الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، حسب الحالة، بالإضافة إلى استخدام الوسائل الإلكترونية في عمليات البيع بالمزاد العلني وإجراءات التبليغ والإشهار.

* وردا على سؤال آخر، تقدم به أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)، بخصوص عدم تنفيذ الأحكام القضائية، والرفع من النجاعة القضائية للتصدي لما يعانيه المتقاضون من هشاشة وتعقيد وبطء العدالة، باعتبار تنفيذ الأحكام أهم الضمانات القضائية لحماية الحقوق لارتباطها الوثيق بالواقع وتأثيرها في حسن تطبيق النصوص القانونية وضمان استيفاء الحقوق.

أفصح السيد الوزير، عن عدد من الإجراءات التي تسعى الوزارة إلى سنها من أجل مواجهة الإشكالات المرتبطة بتنفيذ الأحكام القضائية، في ضوء النصوص التشريعية التي تحضرها الوزارة من أجل تسريع تنفيذ هذه الأحكام، لعل أبرزها قانون التنظيم القضائي 38.15 ومشروع قانون المسطرة المدنية، بما تضمناه من مستجدات عديدة تحمل إجابات عن الانشغالات والإنتظارات القائمة في هذا المجال، من ضمنها إحداث مؤسسة قاضي التنفيذ وتحديد اختصاصاته والمسطرة المتبعة أمامه.

* وعلى خلفية إعلان المجلس الأعلى للسلطة القضائية عن استراتيجيته المرحلية، حظي تنفيذها بالأولوية خلال الفترة المتراوحة بين 2021 و2026، تستهدف تعزيز استقلال السلطة القضائية ومساهمة المجلس في الارتقاء بفعالية منظومة العدالة، وتقوية التواصل، وتخليق القضاء وتعزيز منسوب الثقة فيه، وتحسين التعاون والشراكات،

وتتميز بجودة التنسيق في مجال الإدارة القضائية، الذي نتج عن نقل تنفيذ المقررات المالية والإدارية المتعلقة بالقضاة من وزارة العدل إلى المجلس، وأثمر بلورة مشاريع قوانين تدعم استقلال السلطة القضائية، استفسر السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عثمان الطرمونية)، عن مآل تطوير الإدارة القضائية.

* انطلق السادة المستشارون أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)، من أن تحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية رهين بوجود قضاء تجاري قوي يحمي الاستثمار في سياقه الوطني والدولي، لاسيما بعد الآثار المترتبة عن العولمة، ومن أن دور القاضي التجاري لا ينحصر في الوظيفة التقليدية المتمثلة في الفصل في المنازعات بين الأطراف من خلال تطبيق القانون على الواقعة المعروضة عليه، وإنما يتجاوز ذلك نحو أدوار جديدة ذات أبعاد أعمق، ترمي إلى تحفيز وتشجيع الاستثمار من خلال حماية المقاولة كخلية اقتصادية، خاصة في الشق المتعلق بتحفيز الاستثمار الوطني وجلب الاستثمارات الأجنبية، لمساءلة السيد الوزير في آخر سؤال موجه للقطاع، عن دور القضاء التجاري في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

* على خلفية توقيع السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في 23 أكتوبر 2023، مذكرة تفاهم مع أربعة فاعلين دوليين للاستثمار، في مجال ترحيل الخدمات، التي سيتم بموجبها إحداث 5050 منصب شغل مباشر وقار بحلول سنة 2026، بعدد من مناطق ترحيل الخدمات بالمملكة، لتشجيع التطور والدينامية التي يعرفها المجال الرقمي الذي يشكل رافعة أساسية في التنمية السوسيو-اقتصادية لبلادنا ومحركا أساسياً لفرص الشغل، وفق الرؤية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي دعا جلالته إلى تحقيق تنمية شاملة ومندمجة تبوئ المغرب المكانة التي يستحقها في عالم متحول تسمه الثورة الرقمية، وجه السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد علي الفيلالي)، سؤالا إلى السيدة الوزيرة بخصوص قطاع ترحيل الخدمات.

* أخبرت السيدة الوزيرة الجلسة العامة، بمناسبة جوابها عن سؤال محوري، حول ضعف التغطية في شبكة الأنترنيت عالي السرعة في المناطق النائية بالعالم القروي والجبلي، تقدم به السادة المستشارون للمطالبة بالتسريع بتجهيز العالم القروي بالبنية التحتية من أجل التغطية الشاملة بشبكة الهاتف المحمول والانترنيت، السادة أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد نبيل اليزيدي).

بأن الوزارة تواصل الانخراط في مسار التحول الرقمي والاشتغال على تجويد التغطية خصوصا في المناطق القروية والنائية، في إطار تفعيل الطور الثاني من المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا، وتغطية 10230 منطقة بخدمات الاتصالات من الأجيال الثاني والثالث والرابع من أصل 10740 منطقة، وذلك بتمويل من صندوق الخدمة الأساسية، على أن تتم تغطية المناطق المتبقية مع نهاية 2023.

* استعرضت السيدة الوزيرة في هذا الشق، ردا على سؤال السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، المتعلق بمواكبة مشروع الرقمنة، مكاسب التحول الرقمي في الإدارة المغربية في ضوء تقارير المؤسسات الوطنية والدولية، ووقفت على الاستحقاقات الجديدة لتوجيه هذا التحول لخدمة الرهانات الجديدة للإصلاح الإداري، ولجعل الرقميات مدخلاً أساسياً لتحديث الإدارة العمومية ورفع فعالية أدائها، ولتعزيز فرص الولوج المتكافئ إلى الخدمات العمومية وتمكين المرتفقين من الاستفادة منها على الوجه المطلوب.

* وعن استراتيجية الحكومة لتشجيع الذكاء الاصطناعي وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية، ساءل السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة جليلة مرسلي)، السيدة الوزيرة المكلفة بالقطاع، نظرا للأولوية الكبرى التي يحظى بها الذكاء الاصطناعي في ورش التحول الرقمي، وما يتيحه من إمكانات في مجال ترشيد كلفة الإنتاج وما يقدمه من حلول تستجيب للحاجيات المختلفة للمواطنات والمواطنين، ووقوف الوزارة على استراتيجية جديدة للتحول

الرقمي في أفق سنة 2030، تهدف إلى رقمنة الخدمات العمومية وإرساء أسس تنمية وتطوير الاقتصاد الرقمي وخلق فرص عمل، ثم خلق تركيز أفضل للمغرب في هذا المجال.

* استفسر السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني)، في آخر سؤال مبرمج للقطاع ولجدول أشغال الجلسة، السيدة الوزيرة عن ضعف انخراط بعض الإدارات والمؤسسات في ورش تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها، في ظل دخول القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية حيز التنفيذ بتاريخ 28 شتنبر 2020، يكرس الثقة بين المرتفق والإدارة وشفافية وتبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية ورقمنتها، ومراعاة التناسب بين موضوع القرار الإداري والمعلومات والوثائق والمستندات المطلوبة للحصول عليه، فضلا عن تقريب الإدارة للمرتفقين.

جلسة التشريع
الثلاثاء 08 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 24 أكتوبر 2023م

صادق مجلس المستشارين، برئاسة السيد المستشار فؤاد قديري النائب الثالث للرئيس، في جلسة عامة تشريعية، يوم الثلاثاء 08 ربيع الآخر 1445 الموافق ل 24 أكتوبر 2023، مباشرة بعد الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وبعد الدراسة والتصويت

– بالإجماع على مشروع قانون رقم 07.22، يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة، يندرج في إطار تعزيز دعامة الحكامة في ورش إصلاح المنظومة الصحية، ويهدف إلى تفعيل مقتضيات المادة 32 من القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية التي نصت على إحداث هيئة عليا للصحة

– وبالأغلبية (الموافقون:32/ المعارضون: 02/ الممتنعون:00) على مشروع قانون رقم 98.18، يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة، يأتي في إطار إعادة النظر بصفة جذرية في المقتضيات الواردة في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.453 الصادر في 25 ذي الحجة 1396 (17 دجنبر 1976) التي أصبحت متجاوزة ولا تستجيب للتحولات والتغيرات التي شهدتها مهنة الصيدلة منذ 1976 إلى الوقت الحالي.

جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية
الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 31 أكتوبر 2023م

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 31 أكتوبر 2023م، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال وخمس دقائق، برئاسة السيد عبد السلام بلقشور النائب الخامس للرئيس، ثالث جلسة عمومية أسبوعية للأسئلة الشفهية من دورة أكتوبر 2023، خصص جدول أعمالها لمساءلة وزراء قطاعات الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والتجهيز والماء ثم الصناعة والتجارة، بحصة بلغت 14 سؤالا آنيا، و09 أسئلة عادية، استوعبتها ثلاثة محاور همت

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

* في مرحلة أولى، وخلال تفاعله مع سؤال محوري حول مواجهة إكراهات الموسم الفلاحي الحالي وتداعياتها على أسعار المنتجات الفلاحية الاستهلاكية في السوق الوطنية، للاستفسار عن الخيارات والتدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتأمين هذا الموسم، في ظل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والإجهاد المائي والعوامل الجيوسياسية والاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار معاناة الفلاحين ومربي الماشية من هذه التحولات ومن ارتفاع الأسعار وتكلفة وسائل الإنتاج ومن المديونية

تقدم به السادة المستشارون أعضاء:

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد بولعيش)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري)؛
- الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر عبيد)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني).

استعرض السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، جملة من التدابير بهدف التخفيف من آثار موسمين استثنائيين اتسما بالجفاف، وإنجاح الموسم الفلاحي الحالي الذي ينطلق بدوره في ظروف صعبة ومقلقة، بسبب ندرة المياه ومحدودية نسبة الملء في السدود واستمرار عامل التضخم، الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية والمدخلات الفلاحية، مذكرا بأن التدابير المتخذة تهم كل حلقات سلاسل الإنتاج لمعالجة الظرفية من جهة وتفعيل التنزيل الأمثل لمخطط الجيل الأخضر.

وتوقع السيد الوزير، أن يحقق القطاع الفلاحي نموا إيجابيا بنسبة 30 في المائة، مقابل أقل ب 14 في المائة خلال الموسم السابق، رغم الظروف المناخية والمائية غير الملائمة، وكشف بخصوص تدبير مياه السقي، أن حقينة السدود من المياه الموجهة إلى أغراض فلاحية تبلغ 3.3 مليار متر مكعب، بنسبة ملء تقدر بـ 24 في المائة، مقابل 23 في المائة في الموسم الفارط، تم تخصيص 700 مليون متر مكعب فقط لمجموع الدوائر السقوية، يرتقب أن تسقى بها 524 ألف هكتار، تضاف إليها المساحة المسقية بالري الصغير والمتوسط.

كما أشار إلى أن الوزارة تعطي الأولوية لسقي الأشجار المثمرة والزراعات الدائمة، وتقييد مساحات الزراعات المستهلكة للماء، في انتظار تحسّن حقينة السدود، وإلى تحقيق مليون هكتار مسقية بالتنقيط من أصل مليون و600 ألف هكتار كأحد الإجراءات المتخذة للاقتصاد في استهلاك المياه، ووعد بأن يستفيد المتضررون من زلزال الأطلس من تعويض عن الماشية التي ضاعت منهم بسبب الزلزال، كما تم إحصاؤها.

* وفي معرض جوابه عن سؤالي السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال بن خالد)، السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)، عن برنامج عمل الوزارة لمواكبة المناطق المتضررة من الزلزال، كشف السيد الوزير عن تعبئة أكثر من 30 فريقا من التقنيين والخبراء على مستوى الأقاليم الخمسة المتضررة من الزلزال، من أجل إحصاء وحصر الأضرار المسجلة على صعيد هذه المناطق بالمجال الفلاحي والقطاع الغابوي وتقييمها ووضع برنامج عمل وتحديد كلفة التدخلات، وإعداد برنامج مندمج بناء على نتائج التشخيص والتقييم الميداني الذي أجرته الوزارة انطلاقا من التقييم الميداني، تم لإعادة بناء أساس الدينامية الفلاحية بالمناطق المتضررة من الزلزال وتعزيز التنمية بها، يشمل المجالين الفلاحي والغابوي.

* وفي محطة ثالثة، شرح السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، للسيد الوزير خلال طرحهم سؤالا يتعلق بإعادة النظر في منظومة الضمان الاجتماعي الخاص بالبحارة، كيف يشكل ملف الضمان الاجتماعي حالة مثيرة للجدل في منظومة الحماية الاجتماعية، بسبب خصوصية العمل داخل قطاع الصيد البحري الذي يرتبط وجوديا بحالة البحر ويقوم على نظام الحصص، بإعادة النظر في التعاقد بين الطرفين وبناء العلاقة على أساس نظام خاص يضمن حقوق المستهدفين، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتعميم التغطية الاجتماعية والصحية على جميع فئات الشعب المغربي، خاصة بعد الإعلان عن إطلاق بوابة «ضمان بحري» من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، شهر ماي المنصرم، ستمكن في وقت وجيز، من التصريح بجميع البحارة المعنيين وتسريع وتيرة صرف تعويضات الضمان الاجتماعي، ومن تسجيل البحارة، مجهزي السفن الذين يشتغلون بالصيد التقليدي، لدى الصندوق وانخراطهم فيه، من خلال توثيق البيانات وتتبع التصريحات بكل سهولة وشفافية، باعتماد التبادل الأوتوماتيكي للبيانات بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومختلف المتدخلين في قطاع الصيد البحري وتعزيز انسيابية العلاقة بينهم.

فضلا عن تنظيم، بشراكة مع غرف الصيد البحري، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عدة لقاءات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة المهنيين، المحاسبين، الجمعيات والتعاونيات المكلفة بعمليات التصريح، حول كيفية استعمال الفضاء المجهز، لطلب الانخراط وطريقة تأكيد طاقم ومصاريف السفينة، كما سيتم في وقت لاحق وضع، رهن إشارة المهنيين، وكالات متنقلة للضمان الاجتماعي بجميع موانئ المملكة.

* وجرى تبادل بين السيد الوزير وأعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، حول تأثير الزلزال على القطاع الفلاحي وتقديم مقترحات بشأن إجراءات الإنعاش الاقتصادي للمناطق المتضررة، من خلال سؤالهم حول الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة آثار الزلزال، حيث أكد السيد الوزير على تعبئة كافة مصالح وزارة الفلاحة على المستويين المركزي والجهوي منذ وقوع الزلزال، من أجل تقييم الأضرار المسجلة على مستوى القطاع الفلاحي، ووضع برنامج عمل يشمل المجال الفلاحي والمجال الغابوي، لتقديم الدعم اللازم للسكان المتضررين، وإعادة تأهيل وتطوير النشاط الفلاحي، ثم أبرز مختلف الإجراءات المبرمجة في إطار برنامج التدخل، وكيفية عمل مصالح الوزارة على جمع وتنقيح البيانات اللازمة لتصميم البرنامج، بشكل مستمر في الميدان.

* ودعا أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا)، من خلال سؤالهم حول الاستغلال المعقلن للثروة السمكية، الوزارة الوصية والسلطات المعنية، إلى اتخاذ إجراءات وتدابير صارمة تتوخى الشفافية في تدبير الإنتاج السمكي والتصريح بالحمولات الحقيقية، لمعرفة مآل السمك الذي يتم اصطياده، وذلك من أجل ضمان الاستغلال المعقلن للثروة السمكية، مشيدين بالرعاية الملكية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لهذا القطاع، ورؤيته المتبصرة في جعله محركا أساسيا للعجلة الاقتصادية، وأرضية مستقبلية للتوجه التنموي والاستثماري، في تنزيل مضامين وتوصيات النموذج التنموي الجديد وخلق الثروة.

وسيق للنقاش نموذج شباب إقليم بوجدور، في تجربتهم في الصيد والتوزيع، والتي أنشأ من أجلها صاحب الجلالة ميناء المدينة، حيث يتم تخزين وتجميد ما يتم اصطياده بهذا الميناء في وحدات خارج الإقليم، وهو ما يطرح صعوبة في إمكانية الاستمرارية بالنسبة للوحدات المستثمرة داخل الإقليم، في ظل هذه الظروف والتي لا تواكب المجهود التنموي الذي تعرفه المنطقة ككل، ودعوا السيد الوزير، من أجل تجاوز هذه الوضعية، والقيام بزيارة ميدانية للوقوف على حالة الميناء ببوجدور، واتخاذ تدابير استعجالية للنهوض بالوضعية الاجتماعية للصيادين بالمنطقة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في وحدات للتخزين وأخرى لتثمين المنتوجات البحرية داخل الإقليم.

* بنى السيد الوزير جوابه، تفاعلا مع طلب السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد إبراهيم اخراز)، للكشف عن التدابير والإجراءات المتخذة لتسوية وضعية الأراضي الفلاحية، على خطة الوزارة في تنزيل خارطة الطريق الملكية المسطرة في رسالة جلالة الملك، الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة، بمدينة الصخيرات سنة 2015، حيث أوصى جلالته بالانكباب على تسريع وتيرة تسوية وتصفية الأراضي الجماعية الواقعة بدوائر الري بشكل مجاني، لتوفير مناخ ملائم لدمج هذه الأراضي في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومراجعة وتحديث الترسانة القانونية المؤطرة للأراضي الجماعية.

وأيضا على الالتزام بتفعيل مقتضيات قانون رقم 63.18 المتعلق بتسوية وضعية أراضي ملك الدولة الخاص، المتواجدة بالمجال القروي، في معالجته عدد من المشاكل والمساطر الإدارية الطويلة والمعقدة، والتي تعرف تداخل العديد من القطاعات في التسوية القانونية، وتحول دون الإسراع بهذه التسوية، بالإضافة إلى التشطيب على القيود والالتزامات التي تثقل الرسوم العقارية للقطع الممنوحة للفلاحين.

* وردا عن سؤال السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاوي)، عن التدابير الحكومية المتخذة لمعالجة وضعية القطاع الفلاحي ودعم الفلاحين ومربي الماشية، شدد السيد الوزير على حرص الوزارة في دعم الفلاحين ومربي الماشية لتخفيف العبء عليهم والمساهمة في خفض كلفة الإنتاج الفلاحي، ومنه خفض أثمنة بيع المنتجات الفلاحية، التي تأثرت على الخصوص بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية خاصة البذور والأسمدة، بفعل الظرفية الدولية الحالية المطبوعة بمجموعة من التقلبات،

مشيرا في هذا الصدد، إلى عمل الوزارة على المدى المتوسط، بالموازاة مع هذه الإجراءات الظرفية، على إعادة التوازن التدريجي لمختلف سلاسل الإنتاج وإعادة الدينامية لكل القطاعات الإنتاجية المتضررة بفعل الأزمة، مع مواصلة الاستثمارات المهيكلة للرفع من مناعة الفلاحة الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات، لا سيما منها المناخية.

قطاع التجهيز والماء

* تجاوبا مع سؤال محوري، ناقش البرامج الآنية والمستقبلية لتأهيل المناطق المتضررة من الزلزال على مستوى الطرق والمسالك القروية، بسطه أمام الجلسة العامة السيدات والسادة المستشارون ممثلي

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد طارق الويداني)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحا)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد).

تناول السيد وزير الصناعة والتجارة (نيابة عن السيد وزير التجهيز والماء)، الإجراءات الآنية والاستعجالية التي قامت بها مصالح وزارة التجهيز والماء، من أجل فتح الطرق وضمان استمرارية حركة السير في وجه مستعملي هذه الطرق والمسالك القروية المتضررة جراء الزلزال، والتي همت بالأساس تفعيل مراكز القيادة على المستوى المركزي والمستويين الجهوي والإقليمي، وجرد الأضرار التي لحقت بالشبكة الطرقية، وتحديد وتعبئة الموارد البشرية واللوجستيكية اللازمة للتدخل، وتنظيم وتتبع التدخلات الميدانية من خلال أشغال إزاحة الانهيارات الصخرية والأتربة وتنقية قارعة الطرق والمسالك القروية.

هنالك مجهودات عززت بإطلاق برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وفقا للتوجيهات التي أعطاها جلالة الملك خلال اجتماعي 9 و14 شتنبر 2023، بميزانية توقعية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، على مدى خمس سنوات، ويضم مشاريع تهدف، من جهة، إلى إعادة بناء المساكن وتأهيل البنيات التحتية المتضررة، ومن جهة أخرى، تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المستهدفة.

* وأبرز السيد الوزير في معرض جوابه عن سؤال حول برنامج الوزارة من أجل تحلية ماء البحر، تقدم به السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد الكريم مهدي)، أن الخيار المطروح لتجاوز إشكالية التغيرات المناخية وانعكاساتها والآثار السلبية للجفاف على مياه السقي التي يحتاجها الفلاحون والمواطنون، يتمثل في تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة، لا سيما مع التطور التنموي الذي يعرفه المغرب وتزايد الحاجيات، مما يستوجب تأمين عرض مائي في المستوى المطلوب، في أفق سعي الحكومة للوصول إلى القدرة على تحلية مليار متر مكعب من الماء الصالح للشرب سنويا إلى سنة 2030.

* وبمناسبة دعوة جلالة الملك الحكومة إلى إحداث منصّة في كل جهة لضمان مخزون كاف من المواد الأساسية والتجهيزات الضرورية، من أجل مواجهة كل الاحتمالات ضمن تدبير المخاطر الطبيعية، التي يمكن أن تحدث في المستقبل، وإعداد الإستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية في المغرب بين عامي 2021 و2031، تحت إشراف مديرية جديدة لإدارة مخاطر الكوارث في وزارة الداخلية، في شقين، يتعلق الأول ببرنامج أولويات العمل 2021-2023، والثاني ببرنامج العمل التنفيذي 2021-2026، ساءل السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، السيد الوزير عن استراتيجية الحكومة لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

* في آخر سؤال مبرمج للمحور، بخصوص وضعية عمال الشساعة الاستثنائية، عدد السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، مظاهر الوضعية الإدارية وواقعها بالنسبة لفئة

الأعوان العاملة بمختلف المديريات الجهوية والإقليمية لوزارة التجهيز والنقل، المعروفين باسم عمال الشساعة الاستثنائية، لساعات طويلة في المحطات الهيدرولوجية والسدود طيلة أيام الأسبوع في مدة اشتغال فعلية تتجاوز أحيانا الأيام المسموح بها ودون عطل، مما يتطلب تدخل الوزارة الوصية لتسوية الوضعية الإدارية لهذه الفئة ويحقق نجاعة المرفق العمومي.

قطاع الصناعة والتجارة

* سؤال السادة ممثلي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري) والفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة، عن سبل تيسير الولوج للعقار المخصص للاستثمار الصناعي وعن المناطق الصناعية، بيّن العائق الذي تمثله صعوبة الولوج إلى العقار بالنسبة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ولاسيما في القطاع الصناعي، نظرا لإكراهات ذات طبيعة قانونية ومؤسساتية تساهم في بطئ تنزيل سياسة عقارية مندمجة تضمن الاستثمار الأمثل للموارد العقارية تستجيب لحاجيات المستثمرين الحالية والمستقبلية.

* وتثمينا للرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك، إلى المشاركين في الدورة الأولى لـ «اليوم الوطني للصناعة»، التي تلاها السيد وزير الصناعة والتجارة يوم 29 مارس 2023، حيث أكد جلالته على أن سيادة المغرب في الصناعة تظل في صلب الأولويات، وفي ظل هشاشة سلاسل القيم العالمية والاعتماد الكبير على الواردات، على أن الصناعة الوطنية مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي، من أجل تقليص هذا الاعتماد ودعم قدرتنا على الرفع من مستوى تنافسيتنا، وترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة، ووفقا للرسالة الملكية السامية، فإنه يتوجب أيضا إرساء آليات المواكبة وتوسيع نطاقها، من أجل تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والبحث والتطوير داخل المقاولات المغربية، مع إحداث منظومة تضم القطاع الصناعي والجامعات ومراكز البحث، من أجل دعم الابتكار وجعله محركا لنمو الصناعة المغربية.

ساءل السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)، السيد الوزير عن خطة الوزارة لتنزيل خارطة طريق الرسالة، بخصوص دعم المقاولة الوطنية ودعم تنافسيتها.

* وفي آخر نقطة من جدول أعمال الجلسة، وجه السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني)، سؤالا في ما إلى السيد وزير الصناعة والتجارة، حول تأهيل وحماية المتاجر الصغيرة، لنقل معاناة هذه المتاجر من جراء ما باتت تقدمه الأسواق الكبيرة من منتجات بأسعار منافسة وتشكل تهديداً حقيقيا لبقاء وتواجد هذه المتاجر الصغيرة، باعتبارها جزء أساسيا من اقتصادنا المحلي من خلال توفيرها فرصا للعمل للعديد من المواطنين، ونظرا لدورها الإيجابي في مساعدة الطبقة الفقيرة والهشة لاقتناء المواد الغذائية، أن التاجر الصغير يواجه منافسة قوية من طرف الأسواق الكبرى، الأمر الذي يتطلب دعمهم من أجل الاستمرار في سوق التجارة.

جلسة التشريع

الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 31 أكتوبر 2023م

صادق مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1445 الموافق ل 31 أكتوبر 2023، برئاسة السيد عبد السلام بلقشور، مباشرة بعد الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية، في جلسة عامة تشريعية، بالإجماع على

1 - مشروع قانون رقم 50.23، في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، أودع بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة بتاريخ 24 أكتوبر 2023، وصادقت عليه لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج في 30 أكتوبر 2023، بالإجماع.

يندرج مشروع هذا القانون في إطار التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل التكفل

الفوري بالأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأصبحوا بدون مورد، إثر الزلزال العنيف الذي ضرب إقليم الحوز بتاريخ 8 شتنبر الماضي والذي امتدت آثاره إلى كل من عمالة مراكش وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال، ويهدف إلى إقرار مقتضيات في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، وحصر وإعداد قائمات الأطفال الضحايا وكذا الحقوق المخولة لهم.

وقد تم إعداده متضمنا لثلاث مواد، من أجل تمديد الأحكام المتعلقة بالحقوق المنصوص عليها في القانون رقم 97-33 المتعلق بمكفولي الأمة، باعتباره النص المؤطر، ليشمل الأطفال ضحايا زلزال الحوز المتوفرة فيهم شروط التمتع بصفة مكفولي الأمة، على غرار ما تم العمل به بالنسبة للأطفال ضحايا الزلزال الذي ضرب إقليم الحسيمة سنة 2004؛

2 - مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، يأتي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، الرامية إلى إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، ويمكن من إعداد البرنامج المندمج ومتعدد القطاعات على مدى خمس سنوات (2024-2028)، بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، والذي قدم بين يدي جلالة الملك خلال جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر الماضي، تغطي الصيغة الأولى منه الأقاليم والعمالات المتضررة من الزلزال (مراكش والحوز وتارودانت وشيشاوة وأزيلال وورزازات)، والتي تبلغ ساكنتها 4.2 ملايين نسمة.

ويتضمن المرسوم بقانون، مقتضى تحديد المهام والصلاحيات المنوطة بالوكالة، المتمثلة على الخصوص، في إنجاز مجموع مكونات ومشاريع البرنامج، لا سيما إنجاز مشاريع إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة مع أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار والاحترام التام للتراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش ساكنة المناطق المعنية، وكذا لضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلازل، وإنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق المستهدفة المدرجة بالبرنامج.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 22 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 07 نونبر 2023م

عقد المجلس يوم الثلاثاء 22 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 07 نونبر 2023م ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال واثنتي عشر دقيقة، الجلسة الأسبوعية لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، برئاسة السيد محمد حنين النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، للتداول في برنامج جدول الأعمال المسطر للجلسة لمناقشة حصة 23 سؤالا، توزعت على ثلاث قطاعات كالآتي

- الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية

1 - من المنطلق السامي، المدرج في ديباجة الظهير الشريف المؤرخ ب 23 فبراير 2010، المتعلق بمدونة الأوقاف، حيث يؤكد جلالة الملك على استقلالية الوقف المستمدة من طابعه الإسلامي الخالص، وعلى المحافظة على خصوصيته وتزويده بوسائل قانونية تضمن له الحماية الناجعة، وبنظم تدبيرية تيسر حسن استغلاله والاستفادة منه، وبطرق استثمارية تمكنه من المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيد له دوره الريادي الذي نهض به عبر تاريخ بلادنا المجيد.

ساءل السادة أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، حول كيفيات تدبير الممتلكات الحبوسية، وعن برامج ومشاريع الوزارة لتأهيل

الرصيد العقاري المتنوع لمواجهة تحديات وصعوبات كبيرة، لازالت مطروحة سواء تعلق الأمر بالعقارات الموجودة بالمدارات الحضرية، أو الموجودة بالعالم القروي ومعبأة للاستثمار الفلاحي، ذلك أن بعض هذه العقارات لا زالت مستغلة بسومة كرائية ضعيفة، ووفق مساطر تقليدية، لا تساعد على الاستثمار الأمثل أو أنها موضوع مساطر قضائية ومنازعات سواء مع الأفراد أو المؤسسات.

2 – عن تسهيلات تخص أداء العمرة، عبر تمكين أكبر عدد من المغاربة من زيارة الحرمين الشريفين وأداء مناسك الحج والعمرة، وطرح سلسلة من الإجراءات لتسهيل وصول الزوار والمعتمرين القادمين من المملكة المغربية، وكذا الجدل الذي أثاره إعلان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تبعا لقرار اللجنة الملكية للحج المنعقدة فبراير الماضي، والذي حدد كحد أقصى مبلغ مصاريف الحج لهذا الموسم في (62.929،00 درهما)، غير شامل للمصاريف الشخصية، ساءل السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، السيد الوزير عن أسباب ارتفاع تكاليف أداء مناسك الحج، وعن إمكانية خفض هذه التكاليف.

3 – ونظرا لكون استثمار عقارات الأوقاف في مشاريع مرافق عمومية أساسية، يتماشى مع تفعيل الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، وإحياء وتثمين وظائفه الاجتماعية والتضامنية في الدفع بعجلة التنمية في المغرب، وجه السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني)، إلى السيد الوزير سؤالا، حول مدى مساهمة العقار الوقفي في الاستثمار، للوقوف على سبل توظيف العقارات التابعة للأوقاف في المشاريع التنموية، والتدابير التي يمكن أن تتخذ الوزارة من أجل تعزيز مساعدة الهيئات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، في تجاوز إشكالية النقص الحاد في الوعاء العقاري الذي يمكن أن يتم استثماره لتشييد عدد من المشاريع والمرافق العمومية الأساسية، وأيضا عن استراتيجية الوزارة لوضع العقارات الوقفية في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال تمكين المستثمرين في هذه الأراضي بغرض إحداث مشاريع استثمارية.

4 – ورصدا للتحديات المعاصرة التي تواجه الجالية المغربية عبر ربوع العالم، في مسار الحفاظ على هويتها الثقافية وخصوصياتها الدينية والروحية والحضارية للمملكة المغربية، وفي ذات الوقت التمكن من الاندماج وفرض وجودها وكفاءتها في العمل والإنتاج، وإثبات قدرتها على التعايش والتواصل والانفتاح، استفسر السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري)، عن خطة الوزارة لحماية الأمن الروحي وأبعاده لدى المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج، والإجراءات العملية التي تقوم بها لترشيد وتوطيد وتحصين الثوابت الوطنية لمغاربة العالم المتمثلة في قيام الوسطية والاعتدال التي تميز هويتنا المغربية، لما أصبحت تمثله من قوة دبلوماسية فاعلة ومؤثرة، ومؤهلة لتحقيق المزيد من المكتسبات ونصرة قضايا الوطن، وبما يعزز الاستقرار والأمن في مختلف تجلياته.

5 – كذلك نقل السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)، في سؤال وجهوه إلى السيد وزير الأوقاف، حول وضعية المساجد بالعالم القروي، معاناة ساكنة العديد من الجماعات القروية، من قلة المساجد، وتأثر سعة أماكن الصلاة بالمتوفر منها، وذلك بعد إقدام وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، على هدم عدد منها، دون إعادة تشييدها، وفي وقت أصبحت فيه العديد من المساجد الأخرى، غير جاهزة لاستقبال أفواج المصلين بسبب صغر المساحة.

أشار السيد الوزير خلال رده، إلى أن العالم القروي لا يشتكي من خصاص في المساجد، بحيث يبلغ متوسط المساجد لكل 5000 نسمة 14 مسجد مقابل ثلاثة مساجد لكل 5000 نسمة بالعالم الحضري، وبأن جهود الوزارة ترتكز في هذا المجال على بناء مساجد جديدة ببعض التجمعات القروية، التي تعرف نموا عمرانيا وإصلاح وتأهيل المساجد القروية وربطها بشبكات الماء والكهرباء والتطهير السائل، وكذا إمدادها بالتجهيزات المستلزمة الضرورية.

قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

تفاعلا مع ثلاث عشرة إشكالية مختلفة، ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت وصاية الوزارة، أبرزت السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة من جهة، الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في

أفق 2030، كوثيقة مرجعية تجمع بين السياسات العمومية لتحقيق التنمية المستدامة، وتعتمد على ضمان التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي، وأخذ الرهانات البيئية بعين الاعتبار بصفة ممنهجة، ثم تعزيز التنمية المستدامة، وكذلك تعزيز ثقافة التنمية المستدامة وتثمين الموروث الثقافي.

ومن جهة أخرى طرحت مجموعة من النصوص التي تم نشرها أو في طور الإعداد أو المصادقة، وكذلك استكمال الإطار التنظيمي والمؤسساتي الخاص بالنجاعة الطاقية، إضافة إلى البرامج المنجزة في مجالات الطاقات المتجددة، وتعميم الولوج إلى الكهرباء بالعالم القروي، وتسريع الانتقال الطاقي، والبحث والتطوير والابتكار، وتعزيز النجاعة الطاقية، بالإضافة إلى قطاع المحروقات والظرفية العالمية للمعادن.

1 – انسجاما مع استراتيجية المملكة المغربية لتطوير القطاع المعدني، التي صارت تسمح بتوسيع أنشطة البحث والتنقيب عن المعادن وتحفيز الاستثمار الأجنبي في هذا المجال، رغبة في تحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية الخاصة بالقطاع المعدني 2013 – 2025، التي تم تحيينها بإطلاق «مخطط المغرب المعدني 2021 – 2030»، الذي يهدف إلى خلق ديناميكية جديدة في هذا القطاع الحيوي، من خلال العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية بما يمكن من خلق فرص شغل جديدة واستكشاف مناطق قد تكون حاضنة لثروات معدنية مهمة.

ولأن تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية سيمكن المملكة من الاستجابة للطلب المحلي على المعادن وتوسيع صادراتها المعدنية، ويجب أن يتم في إطار ميثاق جديد يضمن الاستدامة في الاستغلال ويستجيب للشروط البيئية لمناطق الاستغلال، حفاظا على التوازنات الطبيعية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق المحاذية للمناجم، استفسر السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)، السيدة الوزيرة عن خطة الوزارة لمكافحة الاستغلال الغير المشروع للثروات المعدنية.

2 – أخبرت السيدة الوزيرة في هذا الشق، جوابا عن سؤال تقدم به السادة أعضاء الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد الإله حيضر)، بخصوص إجراءات وتدابير تطوير نظام الاحتياطي في قطاع النفط من أجل ضمان تزويد المغرب بالمواد البترولية، عن عمل الوزارة على تسريع المشاريع المتعلقة بتقوية القدرة التخزينية، وحث الشركات البترولية على الرفع من مستوى المخزون، بما سيكلف الاستثمار في الرفع من قدرة تخزين المحروقات بـ13 يوما إضافيا ملياري درهم، وعلى تخطيط البنيات اللازمة من أجل تنزيل نظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي، وتوزيع القدرة التخزينية بشكل متوازن على جميع ربوع المملكة، مع الاشتغال بمعية الشركاء الفاعلين في قطاع المحروقات، على تحيين الإطار القانوني المنظم للقطاع، بالنظر إلى محدوديته في تخويل الدولة القيام بالدور المباشر في انشاء المخزون الاحتياطي، الذي سيعزز التموين ولا في ما يخص المخزون الاستراتيجي الذي سيمكن من التأثير على الأسعار.

3 – توجه في ثاني سؤال للفريق بنفس المحور، السادة أعضاء الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد الإله حيضر)، عن سبل إدماج التغيرات المناخية في المخططات التنموية الجهوية، في سياق ما أكدته السيدة الوزيرة خلال الاجتماع الوزاري التحضيري للدورة الـ 28 لمؤتمر الأطراف حول تغير المناخ، المنعقد بأبو ظبي يومي 30 و31 أكتوبر المنصرم، على ضرورة توجيه نداء للعمل على تسريع إجراءات التكيف، بإطار هدف عالمي يحتوي على أهداف قطاعية محددة، مصحوبة بمؤشرات قابلة للقياس تتناسب والحاجة الملحة للعمل والدعم، وذلك مع تسهيل إدماج تمويل التكيف.

حيث سلطت الضوء على ضرورة الاعتراف، في نتائج التقييم العالمي للتكيف، بالفجوة بين تقييم الاحتياجات والتمويل المرصود للتكيف، بما في ذلك مصادره، للدور الريادي الذي يضطلع به المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على الصعيد العالمي في مجال مكافحة التغير المناخي. حيث رفع طموحه في المساهمة المحددة وطنيا، وبموجب اتفاق باريس، والتي كانت في الأصل متلائمة مع هدف الحد من ارتفاع الحرارة عند 1,5 درجة مئوية، للوصول إلى هدف لتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة يفوق 45 في المائة في أفق 2030.

4 – ساق السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يحفظه بنمبارك)، للسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية

المستدامة، الظرفية الزمنية والتاريخية لطرح سؤاله حول تداعيات إشكاليات الطاقة على الاقتصاد الوطني وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، وعن التدابير المتخذة لحماية الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية من تقلبات سوق المحروقات، مع إثارة إشكالية ضعف رؤية الحكومة على مستوى تدبير سوق المحروقات، والعجز على تقنين السوق وتقديم بدائل ناجحة لدعم القدرة الشرائية، بعد فشل دعم النقل المهني في ظل الأثر الواضح على ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمنتوجات الفلاحية والسلع والخدمات، زيادة على التردد في تفعيل البند الرابع من قانون حرية الأسعار والمنافسة الذي يمنح للحكومة حق تسقيف الأسعار مؤقتا، ولم لا مراجعة الضرائب على المحروقات.

أخبرت السيدة الوزيرة بالمقابل، بأن المغرب تصدى للصدمات المتتالية والتذبذب في الأسعار الطاقية، بنسبة 300% و 500% وما له من تأثير على أسعار الطاقة الكهربائية، وبمواكبة استباقية وتدريجية تم تمويل السوق الوطنية بشكل منتظم، حيث عملت الوزارة على مواكبة الفاعلين الخواص في القطاع، من خلال تتبع واردات المواد البترولية ومراقبة مستوى المخزون وتجنب أي اضطراب في تموين السوق الوطنية، مشيرة إلى ظاهرة هيكلية في قطاع الطاقة وقطاع المعادن، خلال الظرفية الاقتصادية والمالية والطاقية والعالمية، تتمثل في الانخفاض الهيكلي في الاستثمارات الطاقية العالمية في الحقبة السابقة، وأيضا انخفاض الصادرات لبعض الدول التي كانت مصدرة من قبل لأسباب غير تقنية.

وعملت الوزارة، أخذا بعين الاعتبار الضغط على الواردات والأسعار وأيضا على أسعار الفائدة، في بلورة استراتيجية طاقية محينة والاستثمارات المبرمجة في 8 سنوات المقبلة، فضلا عن عمل الحكومة على الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة، بهدف تخصيص الهوامش الناتجة عن الرفع التدريجي للدعم، كأحد مصادر التمويل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، لدعم القدرة الشرائية للأسر تماشيا مع مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

5 – بناء على ما يرتبه عدم اتباع طرق ملائمة في تدبير النفايات المنزلية، من تلوث مختلف مكونات الوسط البيئي من تربة وماء وهواء، بالإضافة إلى عدة مشاكل على المستوى الصحي والاقتصادي، وعلى اعتبار تأهيل مطارح النفايات المنزلية من أهم التحديات التي تواجهها الجماعات الترابية، التي تعاني من ضعف الإمكانيات والوسائل وبعد محطات جمع النفايات عن مركز الجماعات الترابية، مما يؤثر سلبا على عملية جمع النفايات خاصة بالتجمعات العشوائية وبالعالم القروي، فضلا عن تأثيرها المتواصل على البيئة وعلى المنظر العام.

ساءل السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)، السيدة الوزيرة عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتثمين النفايات المنزلية وتأهيل مطارح النفايات، تماشيا مع أهداف البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار الإحالة الذاتية، حول موضوع «إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في مجال معالجة النفايات المنزلية والمياه العادمة»، خاصة بعد إعداد الوزارة مشروع قانون48.23 يغير ويتمم القانون رقم 28.00، المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، والذي يروم تعزيز الجوانب المرتبطة بتطوير تقنيات تثمين النفايات وإدراج مبدأ المسؤولية الموسعة.

6 – لتنوير الرأي العام الوطني، وردا على سؤال السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك)، عن مبادرات ومجهودات الوزارة لتجهيز وإصلاح الأسلاك الكهربائية المهترئة بالمناطق الجبلية، خاصة على إثر الزلزال الذي ضرب إقليم الحوز والأقاليم المجاورة مساء الجمعة الثامن من شتنبر 2023، أطلعت السيدة الوزيرة الجلسة العامة عن ما أنجزته فرق المؤسسات التابعة للوزارة، لحصر الأضرار المتفاوتة التي ألمت بشبكة التوزيع الكهربائي، وإلى إعادة تيار الجهد المتوسط إلى جميع محطات توزيع الكهرباء بالأقاليم المتضررة، وعزل الكابلات الموصلة للكهرباء والشبكات ذات الجهد المنخفض المهترئة، والتي تشكل خطرا على السكان، وتمكنها من إعادة التيار الكهربائي بشكل تدريجي في جميع المناطق المتضررة وإعادة الإنارة العمومية، في ما واصلت فرق المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، مراقبة ومتابعة أداء جميع المنشآت الكهربائية لشبكة التوزيع بالجهة بشكل آني ومستمر.

7 – وأكدت السيدة الوزيرة، في معرض جوابها عن سؤال تقدم به السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)، عن سبل تأمين السيادة الطاقية ببلادنا، في سياق الإجراءات الاستباقية المتخذة لتأمين حاجيات السوق الوطنية من المواد الطاقية، وسط نقص الإمدادات وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والمواد الطاقية ونقص المخزون، خطة الوزارة لاعتماد نظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي للمواد البترولية، بالعمل على تأمين تزويد السوق الوطنية من المواد البترولية في ظل التحديات التي يواجهها العالم.

حيث تحرص على التتبع اليومي والدقيق لوضعية مخزون المواد البترولية ولبرامج الاستيراد من طرف شركات توزيع هذه المواد، وعلى تسريع المشاريع الخاصة بالقدرات التخزينية وحث الشركات البترولية على الرفع من مستوى المخزون لضمان تزويد السوق الوطنية بشكل منتظم وفي أحسن الظروف، كما استحضرت اعتماد المغرب منذ عام 2009، استراتيجية طاقية وطنية ترتكز على تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والاندماج الجهوي، في أفق مضاعفة وتيرة الاستثمارات في الطاقات المتجددة بأكثر من ثلاث مرات، باستثمار سنوي يبلغ 14 مليار درهم (1.4 مليار دولار) بين 2023 و2027.

8 – وبخصوص سؤال السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)، عن وضعية الموارد البشرية العاملة في وزارة الانتقال الطاقي والتنمية، أطلعت السيدة الوزيرة إلى حدود 2023 عن عدد موظفي القطاع الطاقي وقطاع التنمية المستدامة، غير المحالين على التقاعد، والمهام الموكولة إليهم، المتمثلة أساسا في المراقبة في ميادين الطاقة والمعادن ومراقبة سلامة المنشآت الطاقية والمنشآت المعدنية الخاصة بالمتفجرات ذات الاستعمال المدني، وكذلك مراقبة مواصفات جودة المنتوجات الطاقية والمنتوجات المعدنية على الصعيد الوطني، إضافة إلى المراقبة التقنية والإدارية لمصانع ومستودعات متفجرات ذات الاستعمال المدني، والآلات العاملة بالضغط والبخار والغاز.

وفي ما يخص مهام المراقبة والتفتيش في مجال البيئة والتنمية المستدامة، ذكرت بأن هناك الشرطة البيئية التي تتولى السهر على احترام القوانين البيئية في كل جهات المملكة، من خلال إجراء عملية تفتيش والمراقبة للعديد من القطاعات الصناعية، الأنشطة الاقتصادية بما فيها الخدمات، وطرحت تحديات تظل أكبر من المجهودات المبذولة مقابل الضغط المتزايد على البيئة، بالمقارنة مع الإمكانيات الجد المحدودة للوزارة من الموارد البشرية، رغم ما تقوم به لدعمها من خلال تنظيم دورات تكوينية وتوفير كل الخدمات الاجتماعية لفائدة الموظفين والموظفات، مع الانفتاح الدائم على الحوار مع الهيئات النقابية والفرقاء الاجتماعيين لمناقشة كل القضايا التي تتعلق بقطاع الطاقة والمعادن والمناجم والتنمية المستدامة والبيئة.

9 – ضم السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال آيت ميك)، من خلال سؤالهم حول معالجة التلوث البيئي بالمدن الصناعية الكبرى، صوتهم لمجموعة من الفعاليات البيئية المطالبة باتخاذ تدابير فورية لحماية صحة المغاربة، من مظاهر التلوث عبر إبعاد المناطق الصناعية عن وسط المدن الكبرى، حيث استعرضت السيدة الوزيرة بالمناسبة، خطوات الحكومة في مواصلة تنزيل مضامين المخطط الوطني للهواء، الممتد إلى غاية 2030، الذي يهدف إلى تقليص التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية ووسائل النقل عبر ربوع المملكة، والحفاظ على البيئة والنهوض بالاقتصاد الأخضر، مع تقوية الترسانة القانونية لتقليص تلوث الهواء، مبرزة عزم الحكومة على اقتناء ووضع 140 محطة ثابتة لقياس جودة الهواء في جهات المملكة، وبأن الوزارة في صدد مناقشة مخطط عمل «ساحل بدون بلاستيك» للحد من التلوث البحري الناجم عن البلاستيك، مؤكدة على ضرورة مراقبة جودة مياه البحر، وبأنها في إطار معالجة المقذوفات السائلة والغازية والنفايات الصلبة، ستدعم إنجاز 96 مشروعا، بمبلغ 240 مليون درهم، و29 مشروعا لمكافحة التلوث الصناعي السائل.

10 – وعن أسباب التأخر في إخراج النصوص التشريعية التي تهدف إلى إصلاح قطاع المحروقات، وجهت السيدة المستشارة لبنى علوي سؤالا عن أسباب التأخر والإجراءات المتخذة للتعجيل بإصدار المراسيم التطبيقية للقانون 67.15، المتعلق باستيراد مواد الهيدروكربون وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها، القانون المذكور في الجريدة الرسمية عدد 6448 الصادرة بتاريخ 17 مارس 2016، بهدف تطويره فضلا عن جعل

قطاع المحروقات أكثر تنافسية وشفافية، وضمان جودة المواد المعروضة للبيع، إضافة إلى مساهمته في تقليص الفاتورة الطاقية على النسيج الاقتصادي والحد من غلاء الوقود والطاقة على المواطن، وإصلاح العقوبات الزجرية والحد من الممارسات السلبية.

ذكرت السيدة الوزيرة من جهتها وأثناء جوابها، بمجموعة من الاجتماعات التشاورية مع كافة الفاعلين في القطاع، وبإحداث لجنة في يناير 2023 تكونت من وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ووزارة المالية، والفدرالية الوطنية لأرباب وتجار ومسيري محطات الوقود بالمغرب، تجمع النفطيين بالمغرب وفدرالية الطاقة، لإعداد النصوص التطبيقية للقانون، في إطار مقاربة تشاركية، والذي تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة في 18 أكتوبر 2023.

11 – أيضا، ساءل السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد فؤاد قديري/ المستشار السيد لحسن حداد في التعقيب)، السيدة الوزيرة عن خطة الوزارة لمواجهة بلادنا لمخاطر التغيرات المناخية، خاصة وأن المغرب، بفضل دعم ملكي قوي، يضطلع بدور ريادي على الصعيد العالمي في مجال مكافحة التغير المناخي، حيث رفع طموحه في المساهمة المحددة وطنيا، وبموجب اتفاق باريس، والتي كانت في الأصل متلائمة مع هدف الحد من ارتفاع الحرارة عند 1,5 درجة مئوية، للوصول إلى هدف لتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة يفوق 45 في المائة في أفق 2030، كما طور على الصعيد الإقليمي، مقاربة إفريقية تضع القضايا البيئية والمناخية في قلب برامجه للتعاون، وتم إطلاق مبادرات طموحة تهدف إلى تعزيز صمود إفريقيا على التكيف مع التغيرات المناخية، وبالخصوص اللجان الثلاث لتغير المناخ لحوض الكونغو ومنطقة الساحل والدول الجزرية، بالإضافة إلى مبادرات أخرى مثل مبادرة «تكيف الزراعة الإفريقية»، ومبادرة «الدعم والاستقرار والأمن في إفريقيا» بالتعاون مع جمهورية السنغال.

12 – وتفاعلا مع سؤال السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل (المستشارة السيدة فاطمة زكاغ)، عن وضعية وسلامة عمال المناجم، نقلوا من خلاله أوضاع عاملات وعمال مفاحم المناجم، ومعاناتهم جراء ظروف العمل القاسية بوضعية أجرية ومعاشات التقاعد هزيلة، علاوة على تعرضهم لأمراض وحوادث الشغل خطيرة، منها ما يؤدي إلى الموت ومنها ما يتسبب في عاهات مستديمة، لمساءلة السيدة الوزيرة عن الإجراءات المتخذة لفرض احترام المقتضيات الحمائية لعمال المناجم المنصوص عليها بمدونة الشغل وبالنظام الأساسي الخاص بعمال المناجم، والالتزام بمعايير الصحة والسلامة بأماكن العمل.

أكدت السيدة الوزيرة متابعة الوزارة عن كثب لنشاط المقاولات المجالية، بما فيه قطاع المعادن، ومراقبة منشآته للحفاظ على شروط الوقاية والسلامة، من خلال مفتشي الشغل والمراقبين التابعين للوزارة، والوقوف على تنزيل مقتضيات قانون 33.13، في ما يتعلق بمراقبة معايير الصحة والسلامة، وما يترتب عنه من عقوبات تطبق في حق المقاولات المنجمية المخلة بها، يعزز هذه المهام مناديب للسلامة على مستوى المملكة، يسهرون على سلامة بيئة العمل وأمن المستخدمين.

إضافة إلى عمل الوزارة على إعداد مشروع قانون بمثابة النظام الأساسي لمستخدمي الشركات المعدنية، من أجل تعديل النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، ينظم العلاقات ما بين المشغلين والأجراء، ويؤسس الأجهزة التمثيلية للمستخدمين ومناديب السلامة بالمقاولات المنجمية وأيضا التكوين المهني، من أجل تخصيص إطار قانوني اجتماعي للصناعة المعدنية، يضمن كرامة العمال وشروط لائقة لمحيط العمل.

13 – واستفسر السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد محمد بن فقيه)، عن خطة واستراتيجية الوزارة لتعزيز السياسة الوطنية في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز، ردت عليه السيدة الوزيرة، بحصيلة استكشافات التنقيب عن الغاز والنفط، كما أفادت بأن المغرب يزخر بأحواض برية وبحرية متعددة تسمح معطياتها الجيولوجية بشأن أنظمة نفطية مختلفة يمكن أن تكون مواتية لتراكم حقول النفط والغاز، موضحة أنه يتم تكثيف جهود التنقيب بكافة جهات المملكة، وبأن الدراسات والأبحاث الجيولوجية والمخبرية المنجزة بخصوص استغلال الصخور النفطية والغاز الصخري، أثبتت أن المغرب يتوفر على إمكانات مهمة من الصخور النفطية بكل من منطقة

تمحضيت وطرفاية وطنجة.

كما أشارت إلى أن المغرب شهد اهتماما كبيرا من قبل الشركات العالمية للتنقيب عن الغاز الصخري، حيث مكنت هذه الأبحاث من إنجاز العديد من الدراسات وأشغال التنقيب بالعديد من الأحواض الرسوبية وبالخصوص الحقبة الجيولوجية الأولى التي أظهرت إمكانات واعدة، حيث نهج المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن استراتيجية ترويجية للأحواض الرسوبية المغربية، إذ يقوم في مرحلة أولى بدراسة تقييمية للمؤهلات النفطية ويقوم بالترويج لها لدى الشركات، وهو ما مكن من جذب 12 شركة نفطية عالمية للاستثمار في المغرب خلال السنوات الأخيرة.

وبخصوص حصيلة الاستكشافات، استعرضت السيدة الوزيرة، جهود التنقيب بحوض الغرب وفي الصويرة، وفي ما يتعلق بمنطقة تندرارة، أيضا في منطقة العرائش البحرية، مسجلة ما قام به المكتب الوطني للهيدروكاربورات وشريكه بإنجاز بئر استكشافي، وعن نتائج الحفر العملية وما تلاها، من استخلاص بيانات أولية عن وجود إمكانات غازية، والتي إذا ما أثبتت الدراسات أن هذا المشروع ذو جدوى اقتصادية فسيتم الانتقال إلى مرحلة الاستغلال متم سنة 2024.

قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

1 - في سؤال محوري حول تطوير وتعزيز الخدمات المقدمة بدور الطالب، طالب السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحا)، والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بودس)، السيدة وزيرة التضامن و الإدماج الاجتماعي و الأسرة بالعمل على تجويد الخدمات المقدمة بدور الطالبات والطالب، مستحضرين الدور الذي تلعبه دور الطالبات ودور الطالب في تقليص الهدر المدرسي وتمكين شريحة واسعة من الطلبة من استكمال دراستهم، فضلا عن إسهامها الكبير في الرفع من مؤشرات تمدرس الفتيات بالتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، مستفسرين عن أشكال الدعم القار الذي تخصصه وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة لهذه المؤسسات، عن الصيغ المعتمدة في عملية تتبع ومراقبة ظروف الإيواء والتغذية والتأطير التربوي المعتمدة من طرف الوزارة الوصية بهذه المؤسسات حماية لنزيلاتها ونزلائها.

2 - وجوابا عن سؤال السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)، بخصوص النهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، قدمت السيدة الوزيرة إستراتيجية الوزارة وبرامجها في مجال النهوض بوضعية الاشخاص في وضعية اعاقة تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هذا المجال، أخذا بعين الاعتبار مخرجات النموذج التنموي والتزامات البرنامج الحكومي، حيث تم التطرق للدعم الاجتماعي من أجل التمدرس والإدماج الاجتماعي، و نظام تقييم الإعاقة الذي يعتمد عليه مشروع بطاقة الأشخاص في وضعية إعاقة، كما تطرقت للولوجيات و طرق التنزيل مع كل الشركاء، مشيدة بجهود وزارة التضامن و الإدماج الاجتماعي و الأسرة و مؤسسة التعاون الوطني و وكالة التنمية الاجتماعية، من خلال اعتماد الرقمنة كرافعة أساسية لتسهيل الولوج للخدمات المقدمة من طرف الوزارة و تطوير آليات الاستهداف حيث تم إطلاق الشباك الاجتماعي الرقمي الموحد عبر بعض جهات المملكة و الذي سيتم تنزيله على المستوى الوطني.

3 - جوابا عن سؤال حول الإعاقات المسجلة في صفوف الناجين من الزلزال، تقدم به السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، أفادت السيدة الوزيرة بأن أزيد من 36 ألف شخص من المتضررين من زلزال الحوز استفادوا من خدمات القطب الاجتماعي إلى غاية 13 أكتوبر الجاري، وبأن الوزارة سارعت إلى إحداث خلية لتتبع تداعيات زلزال الحوز فور حدوثه، ضمت كل مكونات القطب الاجتماعي المتمثلة في مؤسسة التعاون الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية، والمعهد الوطني للعمل الاجتماعي، مشيرة إلى تعبئة 193 إطارا تابعا للتعاون الوطني، إضافة إلى 203 أطارا تابعا للشركاء من مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، مع تسجيل التواجد المستمر لأطر الوزارة ومكوناتها في جل الجماعات المتضررة، وأن تدخلات الوزارة همت 89 جماعة من أصل 108 جماعة متضررة، وبشأن مراكز الرعاية الاجتماعية المتضررة من الزلزال، تم إحصاء 242 مؤسسة، منها 150 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، و92 مؤسسة تابعة لممتلكات القطب الاجتماعي، مشيرة إلى أن 22 من هذه

المؤسسات تستوجب إعادة البناء و220 تحتاج لعملية إعادة التأهيل والتهيئة.

4 – أطلعت السيدة الوزيرة، خلال ردها على آخر سؤال مبرمج بجدول أشغال الجلسة، طرحه السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، بخصوص حماية الناشئة من أخطار الانترنيت عن وجود عجز حوالي 63% من المغاربة على توجيه أطفالهم أثناء استعمال الأنترنيت، مما يعرضهم لمجموعة من المخاطر، من خلال مشاهدة المحتويات الضارة التي تنعكس سلبيا على سلامتهم النفسية والصحية، وكذا مظاهر العنف السيبراني والتحرش الإلكتروني، وبأن وزارتها تركز على التواصل وتحسيس الأسر بأهمية الأنترنيت، وأيضا التعريف بمخاطره على الأطفال، من خلال العمل مع وكالة التنمية الرقمية ومع شركائها، على بلورة منصة إلكترونية للتبليغ عن التنمر والتحرش الإلكتروني على مستوى المؤسسات التعليمية.

فضلا عن إعداد الوزارة بتعاون مع اليونيسيف «دليل الأسر لحماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت»، لتقديم أجوبة عن أكثر الأسئلة تداولا لدى الأسر، وتعزيز معارف وكفاءات الأسر لمواكبة أنشطة أطفالها على الأنترنيت حسب الفئات العمرية أقل من 18 سنة، والتعريف بسبل الوقاية، والتعريف بمحركات البحث الملائمة للأطفال، والتعريف بتطبيقات الحماية المتوفرة، كما تعهدت بإعداد دلائل وأشرطة فيديو موضوعاتية، تعطي من خلالها الكلمة للخبراء والمتخصصين في مجال الأنترنيت لبث رسائل تحسيسية للأطفال والأسر وتعزيز قدراتهم في مجال استعمال الأنترنيت بطريقة مفيدة.

جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية
الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 14 نونبر 2023م

عقد مجلس المستشارين، برئاسة السيد المستشار السيد عبد السلام بلقشور، النائب الخامس للرئيس، يوم الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 14 نونبر 2023م، خامس جلسة عمومية من دورة أكتوبر 2023، مخصصة لأسئلة السادة المستشارين الشفهية وأجوبة الحكومة عليها، وتضمن جدول أعمال الجلسة، 10 أسئلة موجهة إلى قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، و12 أسئلة شفهية، موجهة إلى قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، ثم سؤالا وحيدا، موجها إلى القطاع المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، استوعبتها المحاور الثلاثة الآتية

قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

1 – استنادا إلى معطيات رسمية، كشفتها المندوبية السامية للتخطيط، شهر غشت الماضي، عن ارتفاع نسبة العاطلين بالمغرب بـ 156 ألف شخص، ما بين الفصل الثاني من سنة 2022 ونفس الفصل من سنة 2023، همت جميع فئات السكان، منتقلة بذلك من مليون و 387 ألف إلى مليون و543 ألف عاطل، بمعدل من 15,5 بالمئة إلى 16,3 بالمئة بالوسط الحضري، ومن 4,2 بالمئة إلى 5,7 بالمئة بالوسط القروي، طالب السيدات والسادة المستشارون أعضاء

- الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عدي ويحيى/ المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا في التعقيب)؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني).

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، بالبحث عن حلول آنية لمشكل ارتفاع معدل البطالة في المغرب، حيث بصمت سوق الشغل ببلادنا على بداية متعثرة خلال النصف الثاني من السنة الجارية، من خلال سؤال محوري حول استراتيجية الحكومة للحد من ارتفاع معدل البطالة ببلادنا.

رد عليه السيد الوزير معلنا، في إطار برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023، عن إحداث قرى المواكبة والدعم في المجال القروي وشبه الحضري بميزانية تقدر بـ 40 مليون درهم، مشيرا إلى الشروع في إحداث 04 من أصل 12 قرية للدعم والمواكبة، وتتوخى هذه القرى التكوين بالتدرج المهني من أجل التشغيل والتوجيه والمواكبة لتيسير الإدماج السوسيو مهني للشباب والنساء عن طريق مساعدتهم على بناء مشاريعهم الشخصية وكذا دعم الشباب المؤهل من أجل التشغيل الذاتي.

وتعهد لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باستكمال إنجاز 12 مشروعا مدعوما من طرف برنامج تحدي الألفية، ثم بإرساء مواكبة ملائمة في إطار مقاربة شمولية وتشاركية مندمجة واستباقيه لفائدة القطاعات الواحدة من حيث خلق مناصب الشغل، وذلك عبر تنظيم قوافل وطنية لإعداد قاعدة المرشحين حسب الحاجيات القطاعية من الموارد البشرية، وتنظيم عمليات انتقاء المرشحين حسب متطلبات المشغلين، مع استباق ورصد الحاجيات القطاعية من الموارد البشرية والكفاءات وإعداد برامج تكوينية لتكييف وملاءمة المؤهلات مع متطلبات مناصب الشغل.

2 – استعرض السيد الوزير، في الشق الثاني من المحور، في معرض جوابه عن سؤال محوري ثاني، حول مسار تنزيل برنامج «أنا مقاول»، تقدم به السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار)، وسؤال السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)، مستفسرين عن سبب ارتفاع نسبة إفلاس المقاولات خلال سنة 2022، تفاصيل خدمات دعم ومواكبة المقاولات المستفيدة من برنامج «أنا مقاول»، الذي يهدف إلى استدامة الأنشطة المقاولاتية لحوالي 100 ألف من رواد الأعمال، حاملي المشاريع ورواد الأعمال وحاملي المشاريع والمقاولين الذاتيين والوحدات الاقتصادية غير المهيكلة والمقاولات الصغرى، بحلول سنة 2026، من خلال إحداث جيل جديد من الخدمات العمومية الملائمة للاحتياجات الخاصة لهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين.

مبرزا وعي الوزارة بضرورة وضع برنامج جديد باشرت الوزارة بإطلاقه وتنفيذه، من خلال تحديد الفرص ضمن سلاسل القيم المختلفة، وتطوير ابتكارات عملياتية متنوعة بغية تنفيذ مضامين الإطار التعاقدي الذي عبأت له الدولة، غير موجه فقط لحاملي المشاريع ولكن للمقاولين الذاتيين وللمقاولات الصغيرة جدا، وللوحدات الاقتصادية غير الرسمية الراغبة في الاندماج في القطاع المهيكل، وذلك من خلال الاستفادة من جيل جديد من الخدمات العامة المتعلقة بالتمويل والمواكبة والتكوين، تتنوع فيها الخدمات المقدمة للمقاولين، سواء بشكل فردي أو جماعي، وضمنها شيك الاستشارة، شيك التكوين، شيك التسيير، منحة المساعدة للولوج إلى الإيجار، بالإضافة إلى الاستفادة من دعم التشغيل التي تمنح للمقاولات الصغيرة عبر برامج تحفيز، إدماج، تأهيل وأوراش2.

3 – وأفاد السيد الوزير، جوابا عن سؤال حول سبل إشراك القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية والصناعية، توجه به السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد أمين عباس البارودي)، خاصة وأن نسبة تتراوح بين 60 و80 في المائة من الساكنة النشيطة المشتغلة بالمغرب، تزاول أنشطة تندرج ضمن الاقتصاد غير المنظم، حسب تقرير سابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بأن ما مجموعه 313 ألف منصب شغل تم إحداثه والتصريح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال السنة الجارية، مقابل 175 ألف منصب شغل في السنة الماضية، وعزا هذا التطور إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وكذا المراقبة الصارمة التي جعلت عددا كبيرا من المقاولات، التي لم تكن تصرح بالعاملين لديها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تقدم على ذلك، وإلى العمل الكبير الذي تم القيام به في إطار ميثاق الاستثمار والتشجيعات التي تضمنتها البرامج الحكومية وكذا الأوراش طويلة الأمد .

4 – أيضا أكد السيد الوزير، ردا على سؤال السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)، المتعلق بوضعية شغيلة أعوان الحراسة الخاصة، حيث طرحوا مجموعة من الاقتراحات من أجل ضمان كرامة وحقوق العاملين في هذه القطاعات وحمايتهم قانونيا واجتماعيا ضد المخاطر المهنية التي تعترضهم، أنه رغم تدخل المشرع لحماية العمال بإقراره العديد من الضوابط والعمل بها، فلا يزال الوضع يفرض المطالبة بتحسين الإطار التشريعي الحالي، وتقديم حلول مبتكرة ومستدامة للواقع الاجتماعي والاقتصادي الجديد

لقطاع الخدمات بشكل عام، والحراسة الخاصة بشكل خاص.

وأخبر أنه وعيا من الوزارة بظروف عمل أجراء شركات الحراسة والنظافة، وبضرورة مراقبة مدى التزام هذه الأخيرة باحترام تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية، فقد تم إدراج هذين النمطين من الشغل ضمن الأولويات الوطنية المتضمنة في البرنامج الوطني لتفتيش الشغل برسم سنة 2022، فضلا عن قيام أعوان تفتيش الشغل على مستوى المديريات الجهوية والإقليمية بجميع الأبحاث والتحريات، للتحقق من تمكن جميع الأجراء الذين اشتغلوا لحساب الدولة أو الجماعات المحلية من جميع مستحقاتهم.

5 – قدم السيد الوزير أثناء جوابه عن سؤال السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، عن استراتيجية تنفيذ الالتزامات الحكومية في مجال التشغيل، بعض الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى للخطة الحكومية في مجال التشغيل، المتمثلة في تتبع جولات الحوار الاجتماعي الوطني في القطاع الخاص، وتتبع التزامات الاتفاق الاجتماعي الثلاثي لـ 25 أبريل، والنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع القانون التعاقدي للشغل، بالإضافة إلى تتبع تنزيل الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي 2022، وأنه من بين الإجراءات المسطرة ضمن برنامج عمل سنة 2024، إرساء نظام حكامة وتدبير جديد للتكوين المستمر، من خلال الشروع في أجرأة تنزيل النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون 60.17، المتعلق بتنظيم التكوين المستمر، وذلك عبر مشروع تصميم البنية الإدارية المكلفة بتدبير التكوين المستمر، وإعداد المساطر الخاصة بكل من التصديق على مكتسبات التجربة المهنية وحصيلة الكفاءات والرصيد الزمني للتكوين، وإعداد النظام المعلوماتي الخاص بالتكوين المستمر، إلى جانب إجراء مشاورات لوضع مقترح للعمل على إرساء نظام حكامة وتدبير جديد للتكوين المستمر.

6 – وبخصوص سؤال السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، حول حماية المرأة العاملة في القطاع الخاص، للنهوض بأوضاع المرأة العاملة التي باتت تشكل انشغالا، تقتسمه الحكومة والمنظمات المهنية والنقابية، وجمعيات المجتمع المدني، اعتبارا للدور الأساسي للمرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خلص السيد الوزير، أثناء رده، إلى ضرورة تناول قضية تشغيل المرأة بالقطاع الخاص، ومقاربتها في سياق الرؤية الحكومية لإدماج خطة التشغيل، ومع التحليلات والنتائج والسياسات المطروحة، وأنه بالنظر إلى حصيلة انخراط المرأة في سوق الشغل، فهي جد إيجابية خلال سنة 2022 إيجابية، في إطار القطاع المهيكل والمنظم، حصيلة تجسدها الأرقام والنسب المسجلة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، برسم سنة 2022، والتي تعطي رقم 103 ألف امرأة مسجلة، من أصل 313 ألف منخرط، بنسبة 32.08 بالمائة.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية

تفاعل السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، مع مجموعة من الأسئلة والتعقيبات التي طرحها السيدات والسادة المستشارون، والتي تهم قطاع الصحة في المدن والمستشفيات العمومية، في سياق جعل الحق في الولوج إلى الخدمات الصحية إحدى الدعامات الأساسية لتوطيد المواطنة وتحقيق تنمية بشرية شاملة ومندمجة، موضحا الإكراهات التي يعاني منها القطاع وكذلك الآفاق المستقبلية من أجل تنزيل مخطط جلالة الملك محمد السادس، في ما يخص مشروع المنظومة الصحية الجديدة وتعميم التغطية الاجتماعية على جميع الفاعلين، والدفع بتسهيل جميع المواطنين للولوج إلى الخدمات الصحية والاستشفاء في أحسن الظروف، من خلال رده على سؤال السادة أعضاء

* الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)، بخصوص تدابير التصدي لفقدان العديد من الأدوية بالصيدليات تخص العديد من الأمراض، استنادا إلى ما باتت تثيره ظاهرة انقطاع الأدوية من الصيدليات من قلق، مما يهدد بتفاقم الوضع الصحي للعديد من المرضى، بل قد يتطور الأمر ليشكل خطورة على حياتهم، ومتسائلا عن الإجراءات والتدابير التي تعتزم الوزارة اتخاذها، لتوفير العديد من الأدوية المختفية، إنقاذا لأرواح المرضى وتخفيفا من معاناتهم ومعاناة ذويهم.

حيث أوضح السيد الوزير، في رده، أن الارتباك الحاصل في توافر بعض الأدوية في السوق، عادة ما يحصل بسبب

انقطاع تزويد المؤسسات الصناعية بالمواد الأولية المستعملة في صناعة الدواء، أو انقطاع المنتوج في البلد المصنع له في حالة استيراده مصنعا، أو لإثارة النقاش بخصوص جودة الدواء خلال تصنيعه، أو لكون بعض الأدوية بدون جنيس مسوق في المغرب، إضافة إلى الارتفاع الحاصل في الطلب على بعض الأدوية خلال فترة محددة من السنة، مصرحا في ذات الوقت بتشجيع وزارة الصحة للصناعة الدوائية المحلية، وتوفير أدوية ذات جودة بثمن مناسب، موردا أنها تعمل على تقليص نسبة استيراد الأدوية من الخارج، وبأن المغرب تمكن من إنتاج 70 في المائة من حاجياته الدوائية، وأنه من البلدان التي تعاني أقل من انقطاعات بعض الأدوية بين الفينة والأخرى.

* فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد مولاي مسعود اكناو)، عن تعزيز وحدات الطب الاستعجالي بالعالم القروي، حيث أغنى السيد الوزير جوابه بالوقوف على ترأس جلالة الملك أواخر الشهر المنصرم، حفل توقيع اتفاقية شراكة بين مؤسسة محمد الخامس للتضامن ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية وشركة «Mediot Techno-logie»، تهم إطلاق برنامج الوحدات الصحية المتنقلة المجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد، الذي يروم تحسين ولوج ساكنة العالم القروي إلى الخدمات الصحية، يمثل نموذجا جديدا للتدخل الطبي، يزاوج بين توفير العلاج عن القرب والتطبيب عن بعد، ويهم نشر وحدات صحية مجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد في المناطق التي تعاني من خصاص في الولوج إلى الخدمات الصحية.

* فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)، لمناقشة كيفية تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير المنظومة الصحية، وإبراز ضعف الحكامة والاختلالات في المنظومة الصحية، تؤثر على فعلية الحق في الصحة كرهان للتنمية، مؤكدين على انخراطهم ومساهمتهم في جميع أوراش الإصلاح التي تعرفها المنظومة الصحية من أجل ضمان عرض صحي عادل ومنصف على مستوى مجموع تراب المملكة، بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية خدمة لمصالح المواطنات والمواطنين، وتحقيق الثورة المنشودة في القطاع الصحي ببلادنا، مشيدين بالخطوة التشاورية النوعية التي نهجتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، من أجل بسط ركائز هذا المشروع الملكي الضخم، وكذا إشراكهم في تنزيله ضمانا لنجاعة وفاعلية المنظومة الصحية.

فشدد السيد الوزير، من جهته على أهمية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في الاستثمار في القطاع الصحي لتعزيز البنية التحتية الصحية ببلادنا، وتوسيع نطاق الخدمات المتاحة، وتحسين الجودة والكفاءة، وتقديم الابتكار وتوفير فرص العمل، وتحفيز الاقتصاد الوطني بشكل عام، وذلك من أجل بلوغ السيادة الصحية باعتبارها جزءا من رؤية ملكية متكاملة لتأمين الأمن الصحي الإستراتيجي للمملكة، ووضعها ضمن أولويات السياسات العامة للمملكة، معتبرا أن مشروع القانون الإطار رقم 06.22، المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية يعد فرصة تاريخية لبناء نظام صحي أكثر قوة وإنصافا.

* فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة هند غزالي)، بخصوص إحداث وتجهيز مستوصفات القرب متعددة التخصصات بالجماعات القروية، لمناشدة السيد الوزير إلى تزويد المراكز الصحية القروية بتجهيزات ومعدات عالية الجودة، وكذا بكميات مهمة من الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية، فضلا عن تعبئة الموارد البشرية الضرورية، لما تساهم به هذه المراكز التي يتم إحداثها وتجهيزها، من تقريب وتجويد ورقمنة الخدمات الصحية الأساسية من ساكنة الجماعات المستهدفة، بالإضافة إلى تعزيز وتحسين ظروف استقبال المرضى والمرتفقين، وتوجيههم انطلاقا من هذه المراكز التي تعتبر الوجهة الأولى في مسار العلاجات واللبنة الرئيسية لتنفيذ سياسة القرب التي تعتمدها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

* فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الادريسي)، عن الاستراتيجية المتخذة للحد من انتشار عدوى داء السل ببلادنا، على خلفية إطلاق وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، فاتح شهر نونبر الجاري، الحملة الوطنية للوقاية من مرض السل ومحاربته، ستستمر لمدة ستة أسابيع، تروم رفع مستوى الوعي وتعزيز التشخيص المبكر، في حالة ظهور علامات تشير إلى الإصابة بمرض السل، وذلك لتجنب المضاعفات والوفيات التي قد تحدث في حالة التأخر في اكتشاف المرض، تهدف أيضا إلى تعزيز العلاج الوقائي للمرض في أوساط المجموعات المعرضة لخطر العدوى، في تأكيد على أن جميع الخدمات في مجال مكافحة السل يتم تقديمها مجانا على مستوى هياكل

وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، والمراكز الصحية المندمجة ومراكز تشخيص وعلاج أمراض الجهاز التنفسي (CDTMR).

* فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل)، للسؤال عن آجال تنزيل إحداث المجموعات الصحية الترابية حول المراكز الاستشفائية الجامعية، بعد صدور القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية في الجريدة الرسمية، للإنتهاء من عهد المديريات الجهوية للصحة، والدخول الرسمي لدور ومهام مجموعات الصحية الترابية حيز العمل، وهي مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية، مكلفة بالعلاجات الاستشفائية والتكوين والبحث على المستوى الجهوي، تنفيذا لمستجدات قانونية تنظم التدبير الصحي الترابي على صعيد الجهات الـ12 للمملكة، لتشكل فارقا في التدبير الترابي للشأن الصحي، سواء محليا أو جهويا، في مجالات عرض العلاجات، ومجال الصحة العامة، ومجال العلاجات، ومجال التكوين، ومجال البحث والخبرة والابتكار، ثم المجال الإداري.

* فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة جليلة مرسلي)، حول سبل النهوض بوضعية القطاع الصحي ببلادنا، لما يعرفه قطاع الصحة من تراكم النواقص منذ سنوات، نتيجة غياب رؤية إصلاحية تمكن من الارتقاء بالمنظومة الصحية، بسبب إكراهات النقص في الأطر الطبية وتفضيل البعض منها الهجرة لأسباب ترتبط أساسا بضعف التحفيزات وتدني شروط الممارسة المهنية والتفاوتات المجالية وضعف حكامة القطاع، ما يستوجب وضع استراتيجية شاملة لتوفير حلول عاجلة وواقعية من أجل الارتقاء وإنقاذ المنظومة الصحية الوطنية، من خلال إعادة تنظيم مسار العلاج، وتحفيز الموارد البشرية بالقطاع العام وإصلاح نظام التكوين، وكذا الانفتاح على الكفاءات الأجنبية، وتحفيز الأطر المغربية المقيمة بالخارج على العودة إلى أرض الوطن، فضلا عن تأهيل العرض الصحي والرفع من جودته، والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني، ورقمنة المنظومة الصحية لتجميع ومعالجة المعلومات الخاصة بالمسار الصحي للمريض.

* فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، بخصوص مواكبة تحول المستفيدين من نظام «الراميد» إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إذ أوضح السيد الوزير، خلال جوابه، أن عملية الإدماج تمت بطريقة تلقائية في إطار القانون 27.22، الذي يخول الصلاحيات من أجل أجرأة هذا الانتقال التلقائي، إضافة إلى القانون 62.22 لتمكين القادرين على الاشتراك من المساهمة، في إطار ورش تعميم التغطية الصحية، بهدف غلق حلقة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتتمثل أبرز مزايا هذا الانتقال، في الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية العمومية والتعويض عن مصاريف الأدوية والتحاليل، مع التعويض عن الاستشارات والخدمات الطبية في القطاع الخاص، ومن المرتقب أن يتمكن المستفيدون من خدمات التحمل المباشر لجزء من مصاريف العلاج، في حالتي الاستشفاء والعلاج بالأدوية باهظة الثمن.

ثم رصد العديد من الاختلالات البنيوية والعراقيل ذات الأبعاد المادية والتقنية واللوجستية للحماية الاجتماعية، التي تجابه مختلف المصالح والمؤسسات المعنية، التي تبذل مجهودات لتسريع الانتقال إلى مرحلة تعميم التغطية الصحية الإجبارية الشاملة، في مقدمتها ضعف مستويات الدخل لدى العديد من الشرائح الاجتماعية المستهدفة، وعدم القدرة على دفع الأقساط بشكل منتظم، وصعوبة تحصيل المساهمات المادية للمستفيدين المشتغلين في القطاع غير المهيكل، الذي يشكل تمثيلية وازنة في النسيج الاقتصادي الوطني.

* الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، حول تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، إذ أكد السيد الوزير، في جوابه، أن ورش الحماية الاجتماعية، الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يضع المغرب على طريق التنمية البشرية المتوازنة والمستدامة، ويجسد الإرادة الملكية لحماية الفئات الأكثر هشاشة ومنح فرص متساوية لجميع المواطنين، وذكر في هذا الصدد، باعتماد الحكومة القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، ينص على توسيع التغطية الصحية الإجبارية الأساسية، وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد، وكذا تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل بحلول سنة 2025، مشيرا إلى أن المكون المتعلق بتعميم التأمين الصحي الإجباري الأساسي، شكل الخطوة الأولى في عملية

تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وأن النفقات العمومية المخصصة لهذا الورش ستجعل من الممكن تخفيض أو حتى إزالة التكاليف المتعلقة بالاستشارات الطبية والأدوية والاستشفاء.

* الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، علاقة بالتفاوتات الترابية والمجالية في توزيع الأطر الطبية والتمريضية، في دعوة لجميع الفاعلين بالقطاع المكلف بالصحة والحماية الاجتماعية، إلى العمل على توزيع الموارد البشرية الصحية بشكل متوازن، من خلال وضع واعتماد معايير متعلقة بتوزيع الأطر الطبية والتمريضية اللازمة على مستوى المؤسسات الصحية، وعلى وضع آليات لتعزيز الموارد البشرية الصحية، على مستوى علاجات القرب وخاصة في المجال القروي وكذا آليات لتحفيز هذه الأطر للعمل في المناطق النائية، أيضا من خلال اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز هيئة الأطباء العامين، وضمان تطوير التخصصات ذات الأولوية والتي تتوافق مع الحاجيات الحقيقية للساكنة، فضلا عن اعتماد سياسة متعلقة بحركية الموارد البشرية الصحية من شأنها ضمان توزيع متوازن لهذه الموارد بين الجهات وتصحيح التفاوتات بشكل مستمر.

* ومجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد محمود عرشان)، حول الخصاص بالتجهيزات والمعدات الطبية في المراكز الطبية والمستوصفات، بمناسبة إعطاء السيد الوزير انطلاقة خدمات منشآت ومراكز صحية حضرية وقروية، على مستوى كل جهات المملكة، في إطار سياسة إعادة تأهيل وتجهيز المؤسسات الصحية العمومية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، المتعلقة بإطلاق إصلاح جذري وعميق للمنظومة الصحية الوطنية من أجل تهيئة الظروف المواتية لتنزيل ورش تعميم التغطية الصحية الشاملة والحماية الاجتماعية، عملت الوزارة على تجهيز هذه المراكز الصحية بتجهيزات ومعدات «بيوطبية» عالية الجودة، بالإضافة إلى تزويدها بكميات مهمة من الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية، كما تم تجهيزها وربطها بنظام معلوماتي متكامل يمكن من تسجيل بيانات المرضى رقميا بوسائل ومعدات تقنية حديثة، يعمل على تسجيل البيانات الرقمية الخاصة بالمرتفقين.

* مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر)، بخصوص سؤالها الأخير المبرمج للقطاع، عن الحصيلة المرحلية لورش تعميم الحماية الاجتماعية، حيث استعرض خلالها السيد الوزير حصيلة مختلف البرامج المنجزة، والإجراءات العملية لتعميم نظام الحماية الاجتماعية، في احترام تام للأجندة التي حددها جلالة الملك نصره الله، من خلال تتبع الأجرأة الفعلية لتعميم التغطية الصحية على أرض الواقع، سواء التغطية الصحية الإجبارية أو AMO تضامن، ومدى تقدم تنزيل السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد المبرمجين خلال سنة 2023، باعتبارهما آليتين لإصلاح وتجميع أنظمة المساعدة الاجتماعية، والإجراءات العملية لتعميم نظام المساعدة الاجتماعية خلال سنة 2024، في أفق تنفيذ إصلاح نظام فقدان الشغل سنة 2025.

الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

أكد السيد الوزير، الناطق الرسمي باسم الحكومة، في معرض جوابه عن السؤال الشفهي الوحيد الموجه للقطاع، والأخير بجدول أعمال جلسة الأسئلة، تقدم به السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، حول التكوين المهني داخل المؤسسة السجنية، على أن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تسهر على إقرار برنامج مهم، شمل عدد المستفيدين منه أزيد من 38 شعبة في إطار سبعة مجالات جامعة، موزعة على مراكز للتكوين في مختلف الشعب، التي ينخرط فيها السجناء لمساعدتهم على اكتساب مهارات تؤهلهم للاندماج، وأنه سيتم إطلاق برنامج تكوين بخمسة مراكز بيداغوجية جديدة، سواء تعلق الأمر ببرنامج التكوين الفلاحي، أو بخصوص البرنامج المتعلق بمهن السيارات، أو علاقة ببرنامج التكوين الفني والحرفي، حيث استفاد 756 سجينا، 659 من الذكور و97 من الإناث من هذا البرنامج خلال سنة 2021.

* توجه السيد المستشار المصطفى الدحماني، من مجموعة العدالة الاجتماعية، في آخر نقطة من أشغال الجلسة، بطلب لتناول الكلمة وفقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تجاوبت معه الحكومة، وتفاعل معه السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، نهاية أشغال الجلسة، حيث تساءل عن التدابير الممكن اتخاذها للحد من مشكلة وظاهرة المعاناة المستمرة لأسر ساكنة بعض المناطق بالمملكة، من صعوبات ولوج الأطفال

حديثي الولادة (الخدج)، التي تستدعي حالتهم الصحية الحرجة وضعهم بالحاضنات، وقد تكلف آبائهم عناء التنقل للبحث عن حاضنات في مستشفيات أخرى، بعيدة عن محل إقامتهم، لتلقي العناية الطبية اللازمة.

جلسة التشريع
الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 14 نونبر 2023م

صادق مجلس المستشارين، خلال جلسة تشريعية عمومية، عقدها يوم الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1445 ه الموافق ل 14 نونبر 2023م، برئاسة المستشار السيد عبد السلام بلقشور، بالإجماع، مباشرة بعد انتهاء أشغال جلسة الأسئلة الشفهية، على مشروع القانون رقم 61.22 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397، يتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

قدمه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة (نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري)، حيث أوضح بأن التحيين الذي جاء به مشروع القانون، يشمل بعض الأمراض المتعلقة بالخيليات والنحل والحيوانات المائية، وأبرز في هذا الصدد، أنه تمت إضافة 22 مرضا جديدا وحذف خمسة أمراض وتعديل أسماء خمسة أخرى، وذلك من أجل ملاءمة التشريع المغربي مع متطلبات الدول المستوردة وتوصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، وكذا التطورات الوبائية للأمراض الحيوانية على الصعيد الدولي.

مؤكدا على أن تحيين لائحة الأمراض أصبح ضروريا، بالنظر إلى المخاطر الصحية الناجمة عن استيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها، وكذا بالنظر للمتطلبات الصحية لبعض الدول عند تصدير الحيوانات الحية، وكذلك توصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية في ما يتعلق بلائحة الأمراض الحيوانية التي يجب الإخبار عنها من طرف الدول الأعضاء.

جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية
الثلاثاء 07 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 21 نونبر 2023م

في جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 07 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 21 نونبر 2023م، برئاسة السيد فؤاد قديري، النائب الثالث لرئيس مجلس المستشارين، ناقش المجلس عددا من القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني من خلال جدول أعمال ضم 24 سؤالا، موجهة إلى كل من السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والسيد وزير النقل واللوجيستيك، ثم السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، احتوتها المحاور الثلاثة كالآتي

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

رد السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في هذا المحور، على الأسئلة التي همت عددا من المحاور والملفات ذات الصلة بقطاع التعليم العالي، موضوع إشكاليات تعيق مشروع نموذج جديد للجامعة المغربية، الذي يكرس للتميز الأكاديمي والعلمي وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني والترابي، وترسيخ البعد الجهوي في أفق إرساء أسس عدالة مجالية فعلية، ويحدد خارطة الطريق المتعلقة بهذا القطاع والتدابير الإجرائية لتحقيق تعليم جامعي منصف وذي جودة.

1 – جوابا على أول سؤال توجه به للقطاع، السادة أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، عن الإجراءات المتخذة لمعالجة الخصاص الحاصل بالأحياء الجامعية العمومية، معتبرين أنها لازالت تعاني من ضعف في الطاقة الاستيعابية بها، الشيء الذي يدفع بالطلبة للجوء إلى القطاع الخاص الذي يعتبر مكلفا بالنسبة للطلبة غير الممنوحين، ومكلفا حتى بالنسبة للحاصلين عن المنحة، خاصة المنحدرين من العالم القروي، ما يؤثر على الاستقرار بمسارهن الأكاديمي، وعن مدى صحة المعلومات المتعلقة بوضعية بعض الأندية

الجامعية التي يجري الحديث مؤخرا حول اعتزام الوزارة إلغاء بعضها، خاصة بالنسبة لساكنة الأقاليم والطلبة البعيدين عن المراكز الجامعية.

كشف السيد الوزير، مجيبا، أنه تم إبرام 17 اتفاقية مع العديد من المنعشين العقاريين، من أجل بناء إقامات طلابية جديدة، والتي افتتح منها لحد الآن 6 إقامات بطاقة استيعابية بلغت 4723 سريرا، على أن هذه الإقامات الطلابية تتواجد بكل من تطوان، الرباط، القنيطرة وأكادير، في حين لاتزال 11 إقامة في طور الإنجاز، والتي تقدر طاقتها الاستيعابية بـ6950 سريرا، وأضاف أنه سيتم استكمال مشاريع بناء وتوسعة أحياء جامعية، بكل من مدينة بني ملال، تازة، القنيطرة، مكناس، الناظور، المحمدية، فاس والحسيمة، وأن الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية ستعرف ارتفاعا بـ 2023 سريرا إضافيا لتصل إلى ما يقارب 53.653 سريرا برسم الموسم الجامعي الحالي.

مشيرا إلى أن الرفع من عرض السكن الجامعي وتجويده يعتبر من أولويات الوزارة، ويتم من خلال برنامج عمل يرتكز على الرفع من وتيرة إنجاز المشاريع المبرمجة، وتشجيع الشراكة مع الجهات والجماعات الترابية، والارتكاز على الشراكة مع القطاعين العام والخاص لبناء الأحياء الجامعية، ووضع آليات تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذ المجال.

2 – وشرح السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري)، في سؤالهم حول مدى وفاء الحكومة بالتزامها إحداث جامعة بجهة درعة- تافيلالت، على أن بناء جامعة مستقلة بجهة درعة تافيلالت أضحى من الأمور الضرورية وذات الأولوية، لجهة تعدادها السكاني مليون و635 ألف نسمة، تعاني أغلب أسر الطلبة بأقاليم الجهة الأمرين من أجل توفير نفقات الدراسة والسكن، مما يضطرهم إلى السفر لمسافات بعيدة نحو فاس، مكناس، أكادير، مراكش لمتابعة دراستهم، في غياب أبسط الشروط المادية والمعنوية التي تسمح لهم بذلك، متسائلين عن التدابير التي تنوي الوزارة الوصية اتخاذها لتحقيق هذا المطلب تحقيقا للعدالة المجالية، والتفكير في إحداث جامعة مستقلة منفتحة على محيطها.

ورد السيد الوزير، مقرا بأنه مع السياسة الحكومية الرامية للنهوض بمنظومة التعليم العالي، على مستوى تعزيز البنيات التحتية، لازالت العديد من جهات المملكة في أمس الحاجة إلى خلق وتشييد جامعات متعددة التخصصات، لما سيكون لها من وقع إيجابي على مستوى الدراسة والتحصيل، بالنسبة للطلبة المنحدرين من عديد من الأقاليم مدن ومناطق قروية، وبأن التفكير جار لتنفيذ مشروع إحداث كلية الطب والصيدلية بجهة درعة تافيلالت، وبناء نواة جامعية بتنغير وأقسام تحضيرية ببولمان دادس وميدلت وزاكورة، وإحداث معاهد متخصصة بالهندسة بجميع فروعها، تتماشى مع المؤهلات السياحية والطاقية والمعدنية والفلاحية والسينما، التي تزخر بها الجهة، وإحداث الأحياء الجامعية بمختلف أقاليم الجهة، وإحداث تخصصات جديدة بكلية ورزازات.

3 – استفسر السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة) السيد الوزير، عن استراتيجية الوزارة لتحسين الحكامة المؤسسية لقطاع التعليم العالي والرفع من نجاعته، مشيدين، بالمقاربة التشاركية التي تنهجها الوزارة مع الفرقاء الاجتماعيين في شقيها الاجتماعي المتعلق بالتثمين وتأهيل وتحفيز المورد البشري، والتدبيري المتعلق بترسيخ الحكامة الجيدة بالتدبير والتسيير، من خلال طرح مجموعة من الملاحظات، لتعزيز الجانب الحكاماتي بقطاع التعليم العالي، والمتمثلة في نقص في التمويل والتعقيد في المساطر المالية، وتداخل المهام بين هيئة التدريس وهيئة الإدارة وتأثيره السلبي على الجامعات، وقدرتها على تحقيق أهدافها بشكل فعال، وضعف الشفافية في التدبير ببعض المؤسسات، ثم تحديات التواصل والتفاعل بين هيئة التدريس والإدارة مع الطلاب وضعف البنية التحتية، إضافة إلى مشكل تكوين كوادر الأكاديمية والإدارية وغياب تمثيلية المكون الإداري في مجلس الجامعة كأعلى مؤسسة للحكامة، وغيرها.

رد السيد الوزير، موضحا أن الوزارة في صدد تنزيل المخطط الوطني لتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، بما فيها الهندسة البيداغوجية، ومراجعة قانون 01.00 مطلع السنة المقبلة، وأن حكامة الجامعات منذ أكثر من 20 سنة تلازم نفس الصيرورة، باستثناء بعض التغيرات المنجزة، كالمراسيم التي تم إخراجها للتجاوب مع

التحولات الرقمية والسوسيو اقتصادية، والاشتغال عليها بالنسبة للإجازة والماستر والدكتوراة، والعمل على جميع الاستقطاب المحدود، مع إيلاء أهمية كبيرة للمنصة الوطنية للتوظيف بالجامعات وبالإدارات المركزية، إضافة إلى منصات رقمية أخرى مكلفة بالجانب البيداغوجي، وكذلك بالنسبة للمسار وبالنسبة لترقيات الأساتذة الباحثين وأساتذة الجامعات، ورفع الرهان على الرأسمال البشري في تسيير الجامعات والإدارات، وعلى التكوين المستمر بشكل كبير.

4 – ارتباطا بالملفات المعروضة على قطاع التعليم العالي، مع إعلان الوزارة الوصية مشروع النظام الأساسي للتعليم العالي، وفي ظل مقاطعة النقابة الوطنية لموظفي التعليم العالي والأحياء الجامعية، من جلسات الحوار مع وزارة التعليم العالي، مواقف بعض النقابات الوطنية ومطالبتها باعتماد حوار قطاعي، ودعوتها إلى إخراج نظام أساسي ناجح محفز لجميع فئات الموظفين وتسوية وضعية حاملي الشهادات العليا والتقنية في السلاليم الإدارية الملائمة.

أفاد السيد الوزير، خلال تفاعله مع سؤال تقدم به المستشار السيد خالد السطي، بخصوص نتائج الحوار القطاعي بقطاع التعليم العالي، حول أسباب امتناعه التوقيع مع النقابة المغربية للتعليم العالي، التي لديها تمثيلية 16,6 في المائة، وإقصاء الجامعة الوطنية لقطاع التعليم العالي من الحوار القطاعي، بأن النقاش كان مطولا، شارك الجميع فيه وفي الحوار منذ شهور، وفي وقت تم التوصل إلى الحسم في القرارات المشتركة، وأنه يجب التجاوز، لأن لدينا شابات وشباب في الجامعة المغربية يبقى دور القطاع الأهم تجاههم يتجلى في تدريسهم للوصول إلى مبتغاهم، كذلك الأمر بالنسبة للموظفين والإداريين، وأنه تم إصدار النظام الأساسي لهذه الفئة والأساتذة سيتوصلون بالزيادة المقررة بأثر رجعي، متقدما بالشكر للأساتذة الجامعيين والإداريين والتقنيين على ذكاءهم الجماعي خلال الدخول الجامعي.

قطاع النقل واللوجيستيك

1 – جوابا عن سؤال محوري، يعالج وضعية النقل البحري ويروم تعزيز السيادة الوطنية في مجال الملاحة التجارية، وتأهيل وتوسيع الأسطول الوطني البحري لنقل المسافرين، وجهه إلى السيد وزير النقل واللوجيستيك، السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، والسادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، والسادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، بمناسبة دعوة جلالة الملك نصره الله في خطاب المسيرة الخضراء الأخير، إلى تسهيل الربط بين مختلف مكونات الساحل الأطلسي، وتوفير وسائل النقل ومحطات اللوجستيك، بما في ذلك التفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وطني، قوي وتنافسي، بالنظر إلى أن النقل البحري يؤمن 97 في المائة من مبادلاتنا الخارجية، وأن الجزء الأوفر من صادراتنا هي اتجاه الدول التي تربطنا وإياها علاقات تجارية وثيقة، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي.

أخبر السيد الوزير من خلال رده، أن المغرب يعتزم إرساء استراتيجية جديدة في مجال النقل البحري، من أجل تمكين المغرب من ملاحة تجارية آمنة وفعالة، تروم خدمة سيادته وتنميته الاقتصادية والاجتماعية استجابة لتطلعات المرتفقين والفاعلين الاقتصاديين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التوجهات العالمية في هذا المجال، التي تفرض التركيز على أسباب نجاح الدول المتقدمة في مجال النقل البحري وملاءمتها مع المعطيات الوطنية والجهوية وكذا الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة.

ونظرا لما يكتسيه قطاع النقل البحري من أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، من خلال نشاط وحجم المبادلات التجارية المغربية الخارجية يتم نقلها بحرا والتي تفوق 95 في المئة من حجم الرواج، ولأفراد الجالية المغربية خلال تنقلاتهم من وإلى أرض الوطن، وبحكم توفره على ثروة بحرية وموانئية جد هامة، تتمثل في 3500 كلم من السواحل و75 ألف كلم من المياه البحرية الإقليمية و2.1 مليون كلم مربع من المنطقة الاقتصادية و14 ميناء مفتوحا للتجارة الخارجية، 4 منها معدة لاستقبال سفن الركاب.

أفاد بأن وزارته بصدد دراسة إمكانيات الاستفادة من الإضافة النوعية التي يتيحها نشاط النقل الساحلي

للبضائع، من حيث التخفيف من حجم حركية نقل البضائع عبر الطرق، وتيسير بلوغ مختلف مناطق المملكة، مع تأمين الإمدادات الحيوية من محروقات وغيرها، واحترام البيئة وتوفير الطاقة، لتوفر المملكة على 9 شركات بحرية مغربية تشغّل 16 سفينة موزعة على 6 سفن لنقل الحاويات، توفر خدمات للنقل الساحلي بين موانئ المملكة وفي اتجاه الموانئ المتوسطية، و4 سفن لنقل المواد النفطية، تضمن توزيع المواد النفطية انطلاقا من موانئ التفريغ في اتجاه باقي موانئ المملكة، ولاسيما الموانئ الجنوبية، وتمثل أهم الإجراءات التي من شأنها، أن تعطي دفعة قوية للأسطول الوطني، في تحيين الترسانة القانونية، وملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال النقل البحري، خاصة السلامة والأمن البحريين وحماية الوسط البحري من التلوث، كما أن الوزارة تسهر على تحسين جودة التكوين البحري وملائمته مع متطلبات سوق الشغل.

2 – ناشد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بودس)، من السيد الوزير، عبر سؤالهم المتعلق بالتخفيض من أسعار تذاكر الطائرات والبواخر المخصصة للجالية المغربية، وضع تصور ممنهج لتدبير الرحلات خلال العطلة الصيفية ذهابا وإيابا، عبر إيجاد صيغ محفزة لشركات الطيران والملاحة البحرية، لتسقيف أسعار التذاكر في حدود معقولة، لتمكين أفراد الجالية من زيارة وطنهم الأم في ظروف تمكنهم من توطيد عرى الصلة والمحبة بوطنهم الأم وتعزيز روح الانتماء والمواطنة.

أطلع السيد الوزير في جوابه، أن الوزارة تعتزم إعداد ميثاق وطني للمنظومة المستقبلية للتنمية الحركية والنقل ببلادنا، من أجل تنمية مستدامة وشمولية، يهدف إلى وضع المبادئ والأهداف الأساسية والتخطيط طويل المدى لتوجيه أولويات تطوير البنية التحتية مع مراعاة الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وكيفية التنسيق والالتقائية لسياسات النقل على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، وتحسين ظروف ولوج المواطنين إلى وسائل النقل العمومي، عبر توفير خدمات ذات جودة ووتيرة كافية، مع تطوير وسائل النقل متكاملة ومتعددة الوسائط وتعزيز وسائل النقل المستدام.

كما أنها بصدد إطلاق دراسة لهذه الغاية، إيمانا بأن النقل في العالم القروي يكتسي طابعا محليا بامتياز، بمواصلة التنسيق مع وزارة الداخلية في إطار تنزيل ورش الجهوية، لمواكبة المجالس الجهوية في القيام باختصاصاتها الذاتية في مجال النقل، بما فيها بالطبع تدبير النقل بالعالم القروي، مع استمرار تواصل الوزارة الحوار مع مهنيي النقل المزدوج، بهدف تحديد المواضيع والقضايا التي تشكل أولويات بالنسبة لهم في هذا القطاع، والتي يتم العمل على معالجتها .

كما تعمل الوزارة في إطار برنامج تجديد حظيرة المركبات على تقديم منحة خاصة لدعم النقل المزدوج تتوصل إلى 180 ألف درهم في حالة اقتناء مركبة جديدة، كما أنه على مستوى لجنة النقل الوزارة تعطى الأولوية لملفات النقل المزدوج، بعد إحالتها من طرف اللجن الإقليمية بالعمالات، حيث تمت الموافقة المبدئية على إمكانية استفادت مركبات النقل المزدوج من رخص استثنائية لرحلات منتظمة، من أجل الاستجابة لحاجيات الساكنة القروية في إطار تنقلاتها الموسمية وخاصة خلال المهرجانات والمواسم والمناسبات.

3 – ساءل السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، السيد الوزير حول النقل بالعالم القروي، لمطالبة الحكومة بتنزيل رؤيتها بشكل تشاركي مع المشتغلين بالقطاع، وبتحرك القطاع الوصي من أجل إيجاد حلول للمشاكل المطروحة، وإنهاء أزمة التنقل في البوادي، والحد من تنامي ظاهرة النقل السري، إلى جانب اشتغالهم في غياب دفتر تحملات منظم للمهنة، لتمكين قطاع النقل المزدوج أن يتطور وأن يتسمر في أداء أدوراه، ويكون رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوسط القروي ويوفر سلامة وصحة مستعملي هذا النقل، ويحفظ كرامتهم في تنقلهم.

وجوابا عن السؤال، أخبر السيد الوزير بأن النقل في هذه المناطق يخضع لإطار قانوني، خاص يسمح لجميع الراغبين في الاستثمار فيه بالحصول على التراخيص اللازمة، مع مراعاة شروط السلامة والجودة والراحة للمسافرين، مضيفا بأن الوزارة قامت بإنجاز دراسة القرب بمعية السلطات والمجالس المنتخبة المحلية تهم 58

إقليما، ما مكن من تحديد المعطيات المتعلقة بدواعي تنقلات المواطنين في العالم القروي ووسائل النقل المتوفرة، وكذلك الحاجيات المستقبلية لساكنة كل جماعة قروية من وسائل النقل، لتشكل أرضية لعمل اللجان الإقليمية للنقل لدراسة طلبات الحصول على رخص النقل المزدوج.

كما أفاد بأن اللجنة الوطنية للنقل كانت ولازالت تعطي دائما الأولوية لهذه الطلبات، وأن أكثر من نصف التراخيص المستخرجة غير مستغلة حاليا، بحصة 1380 رخصة نقل مزدوج قيد التشغيل من أصل 3638 رخصة تم إصدارها، بمعنى أن النقل المزدوج لا يحل مشكلة النقل في العالم القروي، ما يستدعي البناء على الجهوية المتقدمة في مقاربة الحل، والعمل على الدفع بنقل الاختصاصات المتعلقة بهذا النمط من النقل إلى المجالس الجهوية في إطار رؤية متوافق حولها للوصول إلى توفير نقل يستجيب لتطلعات المواطنين.

قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1 – قدمت السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، جوابا عن أول سؤال وجهه للقطاع، تقدم به السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المدني أملوك)، بخصوص دعم الاستثمار السياحي بأقاليم جهة درعة تافيلالت، أهم محاور خارطة طريق السياحة 2023–2026، في إطار الجولات الجهوية التي تهدف إلى التعريف بهذا المخطط، وكذا السلاسل السياحية والروافع الخاصة بجهة درعة تافيلالت، وبالدور الهام الذي تلعبه الجهة في العرض السياحي العام، بالنظر إلى ما تزخر به من مؤهلات طبيعية وثقافية غنية ومتنوعة، ساهمت في جعل المنطقة وجهة سياحية متميزة ومشهورة وطنيا وعالميا، عرفت دينامية هامة خلال السنوات الأخيرة، سواء في المجال السياحي أو الصناعة السينمائية أو الربط الجوي أو الأنشطة الحرفية المرتبطة بها.

وذكرت السيدة الوزيرة أنه سيتم العمل في الأشهر المقبلة، مع جميع الفاعلين، على تطوير المتطلبات اللازمة للرفع من قيمة هذا العرض من حيث تحسين البنية التحتية، الإيواء، الترفيه والخدمات لخلق تجربة سياحية متميزة، كما دعت إلى تضافر الجهود لاستكمال كل الأوراش والمشاريع المستعجلة من أجل تحقيق قفزة نوعية بالجهة.

ثم فصلت كيف تروم خارطة الطريق هذه، في أفق سنة 2026، استقطاب 17.5 مليون سائح، من أجل تنمية القطاع السياحي بجهة درعة ودعم تموقعه كأحد روافد التنمية المستدامة، و ذلك بغلاف مالي يناهز 1.4 مليار درهم، وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل من العملة الصعبة، وخلق 80 ألف فرصة شغل مباشرة و120 ألف فرصة شغل غير مباشرة، فضلا عن إعادة تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني، بنهج خارطة طريق تقوم على تحويل القطاع السياحي عبر العمل على كل الروافع الأساسية، من خلال اعتماد تصور جديد للعرض السياحي، يتمحور حول تجربة الزبون، ويرتكز على 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية، ووضع مخطط لمضاعفة سعة النقل الجوي، وتعزيز الترويج والتسويق مع إيلاء اهتمام خاص للرقمنة.

2 – وردا على سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شميس)، عن مآل استراتيجية تنمية الصناعة التقليدية في أفق سنة 2030، ومدى توفر الوزارة على خطة تروم صون المكتسبات المحققة في السنوات الأخيرة، مع دعم انتقال تدريجي للقطاع نحو صناعة تقليدية مهيكلة وحديثة وتنافسية، أخبرت السيدة الوزيرة بمحاور وبرامج الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة التقليدية للفترة 2021-2030، المندرجة في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية والتوصيات الواردة في تقرير النموذج التنموي الجديد، كما تشمل جميع فئات الصناعة التقليدية، الإنتاجية (ذات الحمولة الثقافية والنفعية)، وكذا الخدماتية.

استراتيجية ترتكز على محورين، الأول يخص هيكلة وتنظيم القطاع ويشمل إحداث المنصة الإلكترونية للسجل الوطني للصناعة التقليدية، طبقا للنصوص التطبيقية الخاصة بقانون 50.17 والمتعلقة بتنظيم أنشطة الصناعة التقليدية، لفائدة 172 مهنة، وسيمكن التسجيل في السجل الوطني للصناعة التقليدية الصناع التقليديين، من التوفر على الوضع اللازم للتسجيل في نظام التأمين الصحي الإجباري، من خلال انخراط قدره 135 درهما شهريا للتغطية الصحية للعائلة كلها، بالنسبة لغير الخاضعين للمساهمة المهنية الموحدة والمقاول الذاتي والمحاسبة، أما بالنسبة

للمحور الثاني فيتعلق بتطوير العرض والتسويق، عبر برامج الدعم وتأهيل البنيات التحتية، منها 64 بنية تحتية في طور الإنجاز.

إضافة إلى أن الوزارة تشرف على مقاربة جديدة لتطوير شامل للمنتوج، من توفير المواد الأولية، إلى التسويق مرورا بالإنتاج بمبلغ إجمالي قدره 48 مليون درهما، في مرحلة أولى، أما في ما يخص التكوين، فإنها تعمل على الرفع من الطاقة الاستيعابية من 16.000 إلى 30.000 مقعدا في أفق 2026، وفق منهجية تشاركية شملت جميع المتدخلين في القطاع، بداية من مرحلة التشخيص إلى غاية مرحلة تحديد المشاريع الاستراتيجية. ويتعلق الأمر بمهنيي القطاع، والمؤسسات التمثيلية للقطاع على المستويين الترابي والمركزي (غرف الصناعة التقليدية، وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية)، ودار الصانع، وكذا مختلف الشركاء في القطاعين العام والخاص).

3 – أما بالنسبة للسؤال المتعلق بتعزيز تسويق منتوج الصناعة التقليدية، المقدم من طرف السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار/ المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا في التعقيب)، وطلب التوضيحات التي شملت التدابير التي عملت من خلالها الوزارة على إعطاء دفعة متميزة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، خاصة بعد التراجع الذي عرفه خلال جائحة كرونا، فقدمت السيدة الوزيرة في معرض جوابها، إحصائيات صادرات الصناعة التقليدية، المباشرة عبر الموانئ والمطارات والحدود، والتي وصلت إلى مليار درهم، مرتفعة ب 8% مقارنة مع العام السابق، وغير المباشرة التي يستهلكها السياح، بلغت 8,4 مليار درهم سنة 2019، وستصل هذه السنة إلى 10 مليار درهم، وللرفع من التسويق الخارجي لمنتوجات الصناعة التقليدية، تشتغل الوزارة على الرفع من فرص التسويق بمقاربة مندمجة لتطوير المنتوج وملاءمته مع الأسواق الخارجية.

وأشارت إلى أنه منذ بداية سنة 2022، شاركت دار الصانع في 24 تظاهرة في 14 دولة عبر العالم، وكانت فرصة للتعريف بالمنتوج المغربي من جميع جهات المملكة، كما أبرمت عدة اتفاقيات للتسويق الإلكتروني، تمكن الصناع التقليديين من بيع منتوجاتهم في جميع أنحاء العالم، وفي ما يخص تطوير المنتوج، تمت مرافقتها ببرنامج مراكز للتميز وبرنامج تجميع في القطاع ثم برنامج التصدير، كما أن دار الصانع وضعت منصة اليقظة لتتبع الطلب على منتوجات الصناعة التقليدية على الصعيد العالمي، ومن بين النتائج الأولية التي أعطت هذه المنصة هو أن 79% من مستعملي وسائل التواصل الاجتماعي عندهم نظرة إيجابية على منتوجات الصناعة التقليدية المغربية.

4 – وحول سؤال السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، حول تقييم مردودية قطاع الصناعة التقليدية، لمطالبة القطاع الوصي ببذل مجهود أكبر في ما يخص تقوية قدرات البيع لدى الصناع التقليديين، الفرادى والتعاونيات الصغيرة، من خلال مقاربة مهنية اقتصادية أكثر منها اجتماعية، حتى تتمكن من ترويج وتسويق منتجاتها، لضمان استمرارية هذه الحرف التي تحمل مشعل الحفاظ على الموروث الثقافي الوطني، ورسم خطة تسويق شاملة ومتكاملة لجميع الحرفيين، في إطار التقائية برامج جميع قطاعات الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها، بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية.

وللمساءلة عن مآل المراسيم التطبيقية للقانون رقم 50.17 المتعلقة بمزاولة أنشطة الصناع التقليديين، وعن تصور الوزارة لتأهيل وإعادة هيكلة غرف الصناع التقليديين وتقوية اختصاصاتها ودعمها ماديا ومعنويا وإداريا كشريك أساسي، ثم عن التدابير المتخذة لضمان انخراط الصناع التقليديين في ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

ردت السيدة الوزيرة، بأن الانتعاشة السياحية واكبتها انتعاشة كبيرة لقطاع الصناعة التقليدية، وفق ما رصدته مصالح وزارتها، متوقعة أن آفاق قطاع الصناعة التقليدية تظل بدورها مبشرة وإيجابية، بعدما مكنت السياحة من الوصول إلى حد الآن إلى 12,3 مليون سائح، في أفق الوصول إلى 14 مليون سائح، عززتها بأرقام حول صادرات منتجات الصناعة التقليدية، حيث حافظت على انتعاشتها طيلة الـ10 أشهر الأولى من 2023، وسجلت نسبة تطور وصلت إلى 8 في المائة بدون احتساب المنتجات التي يشتريها السياح، وستصل غالبا قيمتها إلى 10 مليارات درهم في 2023 حسب عدد السياح الزائرين، فضلا عن الإقبال المتزايد على التسجيل في مراكز التكوين المهني التابعة لقطاع الصناعة التقليدية، الذي ارتفع عدده من 12 ألف مسجل سنة 2022 إلى 16 ألفا سنة 2023، في ترقب

الوصول إلى 19 ألف مسجل سنة 2024.

5 – أكدت السيدة الوزيرة، تفاعلا مع سؤال السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد الكريم مهدي)، بخصوص خطة الوزارة لتطوير العرض السياحي الوطني، أن برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023 يتضمن العديد من الإجراءات، أبرزها تنفيذ مخرجات ورقة الطريق الجديدة للسياحة التي تهدف إلى مضاعفة عدد السياح ليصل إلى 26 مليون سائح في أفق 2030، وأن التنزيل سيتم عبر عدة محاور تتعلق بتعزيز النقل الجوي من خلال الرفع من الطاقة الاستيعابية ومضاعفة الرحلات الجوية من وجهة إلى أخرى، وملاءمة العرض السياحي للطلب الوطني والدولي، وتحفيز الاستثمار العمومي/ الخصوصي، حول الروافع ذات الأولوية بما فيها الترفيه والتنشيط والسياحة الإيكولوجية، كل ذلك في إطار رؤية تعتمد على تصور مبني على تطوير المنتوج السياحي عوض الوجهات، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق العدالة المجالية.

إضافة إلى برنامج عمل الوزارة، في ما يتعلق بإجراءات لتسريع تدابير التسويق والترويج للرفع من عدد السياح الوافدين، وذلك من خلال ضمان اقلاع حقيقي ومستدام للوجهة المغربية عبر عقد شراكات استراتيجية مع مختلف الفاعلين على مستوى الأسواق الرئيسية، وزيادة سعة مقاعد الخطوط الجوية بالمقارنة مع عام 2019، وتنفيذ الاستراتيجية التواصلية الجديدة للمكتب الوطني المغربي للسياحة، كذلك شمل البرنامج تقديم الدعم التقني والمالي في إطار الاتفاقات الموقعة أو في طور التوقيع لتطوير المنتوج السياحي، وبرامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والبرامج الخاصة بتطوير المنتوج السياحي الطبيعي وبرامج تطوير المنتوج الثقافي، وكذا تسريع تطوير المنتوج الشاطئي وسياحة الأعمال.

وفي الشق المتعلق بمواكبة الفاعلين، يتضمن برنامج عمل الوزارة تنظيم المباراة الخاصة بالإدماج في القطاع المهيكل للمرشدين السياحيين في النصف الأول من السنة، والتسريع بتحديث الإطار التشريعي الخاص بتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي وفقا للقانون 80.14 ومشاريع المراسيم ذات الصلة، ومواصلة تطوير نظم المعلومات الخاص بالمهن من أجل رقمنة المساطر المتعلقة بمهنتي وكيل الأسفار والمرشد السياحي، وتنفيذ عقود التقدم الموقعة مع مختلف تمثيلات المهن السياحية، بالإضافة إلى تأهيل المصالح الخارجية، للتنزيل الفعال لورش اللاتمركز الإداري.

6 – واستفسارا عن أسباب تعثر الحوار الاجتماعي بقطاع وغرف الصناعة التقليدية، حمل السادة أعضاء الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)، وبعد إثارة مسألة حوار الحكومة مع مجموعة من غرف الصناعة التقليدية، التي لا ينفيها تمتعها بالاستقلال المالي والإداري، في سياق الحفاظ على التراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا بقيادة جلالة الملك في مجال الحقوق والحريات، أعلنت السيدة الوزيرة خلال ردها، الترحيب والأخذ بعين الاعتبار جميع الاقتراحات والملاحظات المتعلقة بالوزارة أو بالغرف، في إطار مراجعة القانون المنظم للغرف، وبأن الوزارة تعطي أهمية كبيرة للحوار مع النقابات وتعمل ليبقى الموظف مستقرا اجتماعيا ونفسيا.

وللرفع من مردوديته، تم فتح قنوات التواصل مع النقابات الأكثر تمثيلية، على مستوى قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وعلى مستوى المؤسسات العمومية التابعة لها، وعلى مستوى غرف الصناعة التقليدية، حيث عقدت عدة اجتماعات لمناقشة الوضعية الإدارية للموظفين، وتم الاتفاق على مختلف المقترحات المتعلقة خصوصا بمعايير الترقي ودعم العمل الاجتماعي وغيرها، في ما يخص تحسين الوضعية الإدارية للموظفين داخل الإدارة، والاشتغال مستمر على تحسين شروط العمل ومعالجة الملفات الإدارية لموظفات وموظفي الوزارة داخل الآجال القانونية، أثمر عن تحسن كبير بشهادة جميع الشركاء.

7 – وبمناسبة تفاعلها مع سؤال السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير)، حول النهوض بالصناعة التقليدية وأوضاع العاملين بها، استعرضت السيدة الوزيرة المحاور الخمسة التي تشتغل عليها الوزارة، القائمة على البنيات التحتية والرفع من الجودة والتكوين المهني والمواكبة المالية وكذلك الترويج والتسويق، معلنة بلوغ القطاع حصة 102 بنية تحتية مشغلة، و36 في طور التشغيل، و 21 في طور الإنجاز و 24 في طور الدراسة، والمساهمة في 8 برامج تأهيل المدن العتيقة، في مراكش وسلا وفاس ومكناس والصويرة وتطوان

وطنجة، بالإضافة إلى 100 دور صانعة، كفضاءات تمكن النساء من ورشات مجهزة للإنتاج والعرض والبيع والتكوين ووصل عدد دور الصانعة ل 100.

أما في ما يخص تحسين الجودة، فقد تم لحد الآن اعتماد 69 علامة جماعية و307 مواصفة منها 13 إجبارية، و2400 وحدات إنتاج مصنفة، وفي ما يخص التكوين المهني، يتوفر القطاع على 62 مؤسسة تكوينية، مرورا من 12000 مسجل في 2022 إلى 16000 في 2023، وبخصوص تنمية قدرات الصناع، هناك 15000 في التكوين المستمر، و3000 مستفيد سنويا من برامج محو الأمية الوظيفية، والتصديق سنويا على المكتسبات لـ 500 صانع، وفي ما يهم المواكبة المالية للصناع التقليديين، فأنجزت اتفاقية شراكة مع مؤسسات بنكية تقدم منتوجات تمويلية جديدة بشروط تفضيلية، ويتم تكوين5000 صانع سنويا في مجال الثقافة المالية بشراكة مع المؤسسات التابعة لبنك المغرب.

وبالنسبة للترويج والتسويق، تنظم الوزارة بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية معارض جهوية كل سنة، وأبرمت اتفاقية شراكة مع علامات تجارية عالمية، مع المشاركة في تظاهرات ومعارض دولية، وفق منهجية جديدة بمقاربة ترتكز على تطوير شامل للمنتوج في جميع المراحل، علاقة ببرنامج دعم التصدير، والهدف هو مليار درهم كصادرات إضافية، أو برنامج دعم المجمعين، والهدف هو 3 مليار درهم كرقم معاملات إضافي، ثم إنشاء مراكز للتميز.

8 – أعلنت السيدة الوزيرة ردا على طلب السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عابد بادل)، من خلال سؤالهم حول تقييم برنامج فرصة 2023، المتعلق بإدماج الشباب في سوق الشغل، أن البرنامج فرصة في نسخته الثانية، التي وصفتها بالاستثنائية، سواء من حيث الإقبال الكبير الذي لقيته لدى الشباب أو جودة الترشيحات أو مشاركة الحاضنات والهيئات التمويلية، بالإضافة إلى سلاسة مختلف مراحل البرنامج، حقق هدفه كاملا بتمويل 10000 حامل مشروع قبل شهرين من الموعد النهائي، والذي سيمكن نهاية السنة الجارية، 11200 حامل مشروع من تحقيق أحلامهم كرواد أعمال، بجودة التخطيط المالي.

إذ التزم البرنامج منذ إطلاقه، بتحسين مستمر ورقمنة جميع مراحله لزيادة فعاليته وضمان هذه النتائج الإيجابية، مستفيدا من جميع الأدوات التي تم تطويرها في تنفيذ النسخة الأولى، كالأدوات الرقمية والأنظمة المعلوماتية لتدبير البرنامج، بالإضافة إلى منصة التعلم عن بعد، ومن تحسين تكاليف تسيير البرنامج، بفضل الخبرة المكتسبة عند مختلف الأطراف المعنية، على أن متوسط مبالغ التمويل والذي يمثل 93000 درهم، بات أقل بنسبة 7 في المائة من الحد الأقصى المسموح به، حيث تم إجراء حوالي 35000 مقابلة فردية، ومناقشة 32000 مشروع من قبل اللجان الجهوية للانتقاء، تم على إثر ذلك تقييم 14000 مشروع من قبل اللجان الجهوية للتمويل.

وفي ما يخص المواكبة، وخصوصا التكوين عن بعد، فقد أتاحت المنصة بالفعل، على مدى عامين، لأزيد من 54000 حامل مشروع إمكانية تطوير كفاءاتهم في ريادة الأعمال، وبذلك اكتسب المرشحون الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من التمويل الأسس الضرورية لبناء مشاريعهم، بل وحتى إمكانيات البحث عن تمويل لدى البرامج الوطنية والجهوية الأخرى، سواء في القطاع العام أو الخاص، ليترتب عن البرنامج، خلال دورتين، إنشاء 40000 فرصة عمل في القطاع المهيكل موزعة على مجموع التراب الوطني، علما أن 32 في المائة من هذه الفرص استفادت منها نساء، الشيء الذي يؤشر على مساهمة قيمة للبرنامج في التمكين الاقتصادي للنساء في مختلف القطاعات.

9 – لبسط وقع الحصيلة الإيجابية للسياحة على شغيلة القطاع، وتوضيح الإجراءات التي ينبغي اتخاذها، المرتكزة على التدخل الآلي والسريع لتأهيل القطاع السياحي، وجعله رافعة للتنمية الاقتصادية، لما يتيحه من موارد من العملة الصعبة وإعادة النظر في حكامته، كموضوع للسؤال الذي طرحه السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، بخصوص الوزارة والقطاعات المنوطة بها على مستوى التدبير والتتبع ومواكبة تداعيات الأزمات وحلها، منذ أزمة كوفيد إلى تداعي زلزال الحوز، مراكش، أكادير، تارودانت، الصويرة إلى آخره، على مستوى الإجراءات المتخذة في قطاع السياحة، وبالأخص تأثيرها على العمال بالفنادق والإقامات السياحية مراكش، أكادير، أرفود إلى آخره، وهي من أهم الأقطاب السياحية بالمغرب.

ملخصات حول أشغال الجلسات العامة

صرحت السيدة الوزيرة بارتفاع عدد السياح الأجانب الوافدين إلى البلاد بنسبة 49%، إذ بلغ 10.2 ملايين خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023، ولفتت إلى أن مداخيل السياحة، التي تعد مصدرا مهما للنقد الأجنبي بلغت 71.4 مليار درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2023، مسجلة نموا استثنائيا بنسبة 33% على أساس سنوي، واعتبرت أن هذه النتائج تعكس الجاذبية القوية التي تشهدها وجهة البلاد السياحية، وفعالية التدابير الاستباقية التي اتخذناها في مجال النقل الجوي والترويج، وكذلك مع منظمي الرحلات السياحية في الأسواق الرئيسية.

كما أبدت تفاؤلها، رغم تحديات ما بعد الزلزال، بآفاق القطاع في ما تبقى من السنة، والعمل بشكل وثيق مع المهنيين من أجل مواصلة التطور والنمو القوي الذي يشهده القطاع، مستندة على حصيلة الحكومة، في 31 يناير 2023، تقر ب 11 مليون سائح زاروا البلاد خلال 2022، وبأن مخطط المغرب لإنعاش القطاع السياحي يتوقع استقبال 26 مليون سائح سنويا حتى عام 2030، وبالنسبة للفنادق المغلقة، فيتم الاشتغال على الموضوع مع المهنيين والجهات المعنية لإيجاد الحل، بدءا بفنادق لازالت نسبة 30% مغلقة بورزازات وأكادير، من خلال اقناع مستثمرين جدد ومهنيين للانخراط في هذه المشاريع، واستغلال الإمكانيات التي يوفرها صندوق محمد السادس للاستثمار والميثاق الجديد للاستثمار.

10 – نظرا لما تزخر به السياحة القروية من إمكانيات هائلة، كمجال أساسي يساهم في خلق الثروة وفرص العمل خاصة بين صفوف النساء، ومدخلا لإدماج أكبر للمناطق البعيدة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وما يواجهه من نقص في التثمين اللازم، في استغلال هذا النمط من السياحة، وما يعانيه من الجاذبية للتسويق الترابي وتنظيم الفاعلين، مما يؤثر في خلق دينامية متجددة تنتج الثروات وتخلق مناصب الشغل، وتخفف من وقع الهجرة القروية، وتماشيا مع النداء الملكي حول تثمين الرأسمال اللامادي، خاصة خطاب العرش في 30 يوليوز 2014.

لفت السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عزيز بوسليخن)، الانتباه إلى ضرورة الاستثمار في التراث اللامادي كرافعة لدعم الاستثمار في السياحة القروية، من خلال سؤالهم حول تطوير وتشجيع الاستثمار في السياحة الإيكولوجية والقروية، معربين عن استعدادهم للتعاون والانخراط في المبادرات التي تقودها الوزارة، فساقوا للمثال جهة سوس ماسة بمؤهلاتها التراثية والثقافية المهمة، وقيمتها التاريخية والفنية والأثرية، حيث ما يزال بعضها قائما ومعمولا به إلى اليوم، في ما البعض الآخر يصارع عوادي الزمن، مما يستدعي التعجيل بترميمه.

وبلوروا مطالبهم للنهوض بالسياحة القروية ببلادنا في خلاصات واقتراحات، من قبيل، العمل على تقييم الإمكانيات السياحية الطبيعية والجوانب الثقافية التي تقدمها المواقع التاريخية والإيكولوجية بالعالم القروي، ووضع مخططات للتهيئة قصد تطوير وتحسين جاذبية المواقع الأثرية والطبيعية بشراكة مع الجهات والجماعات المحلية، والعمل على تنمية التراث اللامادي، ليتحول إلى ثروة حقيقية ومحفزا لدعم سياحة قروية قادرة على ضمان تحقيق العيش الكريم وخلق فرص استثمارية، وتحسين وتنويع البنيات التحتية لفك العزلة وتسهيل الولوج إلى المواقع السياحية.

كذلك تسهيل الحصول على تراخيص البناء والإصلاحات للمؤسسات السياحية من أجل تحسين مستوى المنتوج السياحي القروي، وتثمين المدارات السياحية الموجودة، ثم تطوير مشاريع التنمية السياحية القروية بالعمل على تقديم عرض مندمج يشمل السلسلة بكاملها، وإنشاء مراكز للتكوين المهني في مهن السياحة لتوفير يد عاملة مؤهلة في العالم القروي، فضلا عن تعزيز الالتقائية بين القطاعات الحكومية المتدخلة وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، من أجل دعم سياسات متجانسة على الصعيد المحلي وعلى صعيد الجهة.

11 – في معرض ردها على سؤال السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد بوشعيب علوش)، حول الإجراءات المتخذة للنهوض بأوضاع الحرفيين والصناع التقليديين، في ظل الموجة الأخيرة من غلاء أسعار المواد الأولية، وإشكاليات التسويق ونقص الدعم في فترة الحجر الصحي وما بعدها، وتضرر القطاع بالأزمات كأزمة كورونا والأزمة العالمية التي اضطرت العديد منهم إلى إغلاق محلاتهم، زيادة على التشطيب على أسمائهم من

غرف التجارة والصناعة للاستفادة من AMO للتضامن، لضعف حالة الكثير منهم التي حالت دون أداء الاشتراكات الخاصة بالضمتن الاجتماعي.

أبرزت السيدة الوزيرة أهمية الصناعة التقليدية في خلق الثروة وفرص الشغل، مسلطة الضوء على العناية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للحفاظ على التراث الثقافي اللامادي، باعتباره رمزا للهوية ووسيلة لنقل وتعزيز القيم، وفي هذا الإطار تم حديد عدد من حرف الصناعة التقليدية المهددة بالاندثار، معلنة على النسخة الأولى من برنامج «الكنوز الحرفية المغربية»، أطرته اتفاقية تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بتاريخ 28 نونبر 2022، بهدف الحفاظ على معارف ومهارات حرف الصناعة التقليدية وضمان انتقالها عبر الأجيال.

وعرضت البرنامج من خلال، سلسلة من البرامج التكوينية تستهدف 32 حرفة ذات حمولة ثقافية قوية، من بينها 6 حرف في النسخة الأولى لسنة 2023، وهي الزليج التطواني، وصناعة السروج المطروزة، والبلوزة الوجدية، ونسج الخيام، وصناعة الآلات الموسيقية والطرز السلاوي، ممتدة على 5 سنوات في أفق تعزيز ريادة الأعمال في القطاع ودعم حاملي هذه المهارات لضمان نقلها إلى الأجيال الشابة، توج بتكريم ستة صناع تقليديين تم اختيارهم كـ«كنوز حرفية مغربية» لسنة 2023، لمشاركة ونقل معارفهم ومهاراتهم إلى 57 شابا متدربا، والذين سيضطلعون، من جهتهم، بدور أساسي في الحفاظ على هذه الحرف وضمان استمراريتها.

12 – وجه السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الرحمان وافا)، سؤالا إلى السيدة الوزيرة ، عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لضمان تكافؤ الفرص والتصدي لحالة العطالة التي تعيشها فئة واسعة من المرشدين السياحيين بمدينة مراكش، التي تشهد انتعاشا سياحيا ملحوظا بفضل جاذبيتها، مما يساهم كذلك في تحقيق رواج اقتصادي تنتعش معه مجموعة من المهن المرتبطة بشكل مباشر بقطاع السياحة، كمهنة الإرشاد السياحي، البالغة الأهمية والحساسية، باعتبار أن المرشد السياحي بمراكش هو السفير الأول للمدينة حيث يقدم حضارتها و تاريخها و ثقافتها للسياح الأجانب الذين يقصدونها، وهو ما يتطلب مجهودا لتقديم خدمة تنافسية و بجودة عالية، لن تتحقق إذا ما كانت ظروف اشتغال هذه الفئة لا تساعد على ذلك.

وأشار السيد المستشار في نفس السياق، إلى أن عددا من الكفاءات في هذا القطاع تعيش وضعية هشة، حتى في ظل هذه المستويات القياسية التي تشهدها المدينة مؤخرا، لأسباب عدة ترجع بالأساس إلى اعتماد مرشدين من خارج المدينة، أو الاعتماد على أشخاص دون غيرهم، مما يجعل فئة عريضة من المرشدين السياحيين لا تستفيد من التطور السياحي الإيجابي الذي تشهده مدينة مراكش.

أشادت السيدة الوزيرة أثناء ردها، بمهنة المرشد السياحي الذي يلعب دورا كبيرا في تثمين التراث الطبيعي والثقافي الوطني والصورة التي تسوق للسائح، مهنة ينظمها القانون رقم 05.12 للرفع من جودة خدماتها، ويمنح الحق للمرشد بممارسة عمله في أي مدينة بالمغرب، ولكن بالنسبة للمرشد السياحي المرافق لمجموعة تتجاوز 20 من السياح، بالنسبة لمرشد المدن والمدارات السياحية، و15 سائح بالنسبة للمرشد في الفضاءات الطبيعية، إذا كان خارج منطقته وجمعيته الجهوية، يجب أن يشتغل مع مرشد سياحي محلي.

وفي ما يتعلق بالمرشدين السياحيين بمدينة مراكش، هناك 1210 مرشد سياحي 26%من العدد ديال المرشدين السياحيين في المغرب، فيهم 895 بالمدن والمدارات السياحية، و315 بالفضاءات الطبيعية، تمت تسوية وضعيتهم في إطار الامتحانات المهنية المنظمة في 2018 وكذلك في 2023، حيث نص القانون على إجبارية تتبع تكوين أولي من أجل الولوج إلى المهنة وتتبع برنامج تكويني كل ثلاث سنوات، كي يتمكن المرشد السياحي من تقديم خدمات ذات جودة عالية، ثم شرحت بعض حيثيات موضوع الامتحانات المجراة لمهنة الإرشاد السياحي، من طرف اللجان المحلية، الأدرى بالمرشحين، وتم اختيار 1299 مرشد، من ذوي الكفاءات في اللغات وكفاءات ميدانية، أي 37% من المرشدين المتواجدين حاليا.

13 – طالب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، من خلال سؤالهم حول دعم

السياحة الجبلية، السيدة الوزيرة بتثمين المنتوج السياحي والرفع من تنافسية السياحة القروية والجبلية ببلادنا من خلال تعزيز مكانته بالأسواق السياحية العالمية، واستغلال مؤهلاته حتى يرقى إلى المستوى المطلوب، نظرا لما تتوفر عليه بلادنا من الكنوز، التي تروي أصول الحياة التقليدية وسط العالمين القروي والجبلي واللذين يملكان من المقومات والإمكانيات ما يؤهلهما ليكونا فضاء سياحيا بامتياز، وهو ما ساهم في استقطاب عدد مهم من السياح الأجانب والشخصيات العالمية والمشاهير إلى مجموعة من القرى المغربية، ولأن مختلف الفاعلين يجمعون أن مستقبل السياحة يجد فرصه في السياحة الجبلية والقروية كمنتوج سياحي، أصبح الطلب يتكاثر عليه بشكل كبير في تفاعل مع التوجه الجديد في الاختيارات السياحية، التي تحقق تنافسا ملحوظا داخل السياحة العالمية بفضل حجم الاستقطاب الذي بدأ يحققه.

زكت السيدة الوزيرة جوابها، بتجربة البرامج العديدة المتعلقة بالنهوض بالقطاع السياحي، التي تم الإعلان عنها مؤخرا ببعض جهات المملكة، كتوجه جديد يهدف إلى تحفيز الديناميكية الاقتصادية وتطوير فرص الشغل وتعزيز التنمية المحلية، وبرامج هامة تهم السياحة في الجهة بالشراكة مع البلدان المرجعية في هذا المجال، إذ طرحت جهة بني ملال-خنيفرة، نموذجا، لتبين كيف تسعى هذه البرامج التي استفادت من تمويلات كبيرة، إلى تحقيق نفس الطموح والحلم بجعل هذه الجهة وجهة سياحية مفضلة، من خلال استثمار ثلاثة من مؤهلاتها الكبرى، وتموقع على واجهة الطبيعة والإيكولوجيا والتراث الثقافي، بوضع برنامج لتطوير المنتوج السياحي الطبيعي بالمناطق الجبلية بتنسيق مع المكونات المحلية، يمكن من خلق أنشطة ترفيهية ومكونات الإرشاد السياحي، ومنتجعات سياحية على مستوى السدود والبحيرات وسياحة ترفيهية في المناطق الجبلية.

ولتفعيل هذا البرنامج عقدت الوزارة شراكات مع الجهات لتمويل هذه المشاريع، وشرعت في تنزيل هذا البرنامج في بعض الوجهات، من بينها جهة بني ملال خنيفرة بغلاف مالي يصل إلى 172 مليون درهم، وجهة مراكش آسفي بغلاف مالي من 105 مليون درهم، وجهة درعة تافيلالت بغلاف مالي يبلغ 1.4 مليار درهم، وساقت بالمناسبة أمثلة لمشاريع منجزة خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير السياحة الجبلية، رصد لها دعم بقيمة 30% لمشاريع التنشيط السياحي وكذلك الدعم التقني، يمكن أن يصل حتى إلى90% من تكاليف الدراسات والاستشارات والمساعدة التقنية والتكوين.

14 - عن غلاء ليالي المبيت بالمؤسسات السياحية بمراكش، أفادت السيدة الوزيرة، ردا عن آخر سؤال موجه إلى القطاع، تقدم به السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)، بأن عدد الليالي السياحية بمراكش سجلت ارتفاعا ملموسا بنسبة 61 في المائة مقارنة بسنة 2022 (وبنسبة 27 في المائة خلال شهر أكتوبر فقط)، وسجلت أن أبرز الأسواق المصدرة لمراكش عرفت تناميا خلال شهر أكتوبر، لاسيما فرنسا (زائد 46 في المائة)، والمملكة المتحدة (زائد 59 في المائة)، وإسبانيا (زائد 56 في المائة)، لتسجل هذه الأسواق لوحدها 45 في المائة من الليالي السياحية بمراكش.

ثم أضافت بأن هذ التطور ينطبق أيضا على السوق الأمريكية، إذ أبانت الليالي السياحية عند متم أكتوبر عن ارتفاع نسبته 72 في المائة مقارنة بسنة 2022، مشيرة إلى أنه على الرغم من التباطؤ الذي شهدته هذه السوق خلال أكتوبر (زائد 4 في المائة مقارنة بسنة 2022)، إلا أنها لا تمثل سوى 3 في المائة من مجموع الليالي السياحية بمراكش، مما يحد من تأثيرها على الوجهة.

جلسة التشريع

الثلاثاء 07 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 21 نونبر 2023م

وافق مجلس المستشارين بالإجماع، يوم الثلاثاء 07 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 21 نونبر 2023م، في جلسة عامة تشريعية، برئاسة السيد فؤاد قديري، مباشرة بعد انتهاء أشغال الجلسة العمومية المخصصة للأسئلة الشفهية، على

– مشروع قانون رقم 58.23، يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، قدمه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، يندرج في إطار ما تشهده بلادنا من تطور مستمر بفضل المشاريع والإصلاحات الكبرى التي ترسخ نموذجها الاجتماعي والتنموي، والذي تم تعزيزه بورش الحماية الاجتماعية، الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله

– مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، قدمه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، يهدف إلى إحداث مؤسسة عمومية، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي تحمل اسم «الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي»، يعهد إليها بالسهر على تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر، وتتبعه وتقييمه بهدف الرفع من فعاليته

– مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذي يزاولون نشاطا خاصا، قدمه السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، الذي جاء من أجل تفادي بعض الإشكالات العملية التي حالت دون تعميم الاستفادة الفعلية لهذه الفئات من هذا النظام، والمضي قدما في بناء نظام للحماية الاجتماعي بشكل سليم، بهدف تمكين الفئات المعنية من تسوية وضعيتها، وفتح الباب أمامها بمعية ذوي حقوقها من الاستفادة الفعلية، مع حث هذه الفئات على الانتظام في أداء الاشتراكات.

جلسة الأسئلة الشفهية
الثلاثاء 14 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 28 نونبر 2023 م

عقد مجلس المستشارين، برئاسة السيد محمد حنين، النائب الأول لرئيس المجلس، الجلسة العمومية السابعة من دورة أكتوبر 2023، المخصصة للأسئلة الشفهية الأسبوعية، يوم الثلاثاء 14 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 28 نونبر 2023م، وفق جدول أعمال حدد ثلاث قطاعات حكومية، لتكون موضوع مساءلة من طرف الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

وقد شملت محاور المناقشة مواضيع تكتسي راهنية وأهمية بالغة، بالنسبة للسيدات المستشارات والسادة المستشارين والرأي العام الوطني، يغلب عليها الطابع الاجتماعي والاقتصادي والترابي، تم التداول بشأنها وفق الآتي

قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية

1 – نظرا للمكانة الرفيعة التي يتمتع بها المسجد في نفوس المغاربة، كمكان للعبادة ومدرسة لتحصيل العلم ومجال للتوعية الدينية والوعظ والإرشاد، وللاهتمام والعناية الفائقين اللذين يوليهما أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله للمساجد، بناء وترميما وتجهيزا، وإصدار تعليمات باتخاذ التدابير اللازمة للارتقاء بها وإعادة المكانة الإشعاعية لرسالتها، ساءل في مستهل جدول أشغال الجلسة، السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)، السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، حول برنامج الوزارة لإدماج المساجد في التخطيط العمراني.

كشف السيد الوزير، أثناء جوابه، خطة الوزارة الاستعجالية بهدف إدماج المساجد في التخطيط العمراني، بتعاون مع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، نحو تشديد معايير التعمير الخاصة بالمساجد، بهدف تحقيق مبدأ التناسب بين عدد المساجد وحاجيات السكان منها، وذلك بتدارك التفاوتات الحاصلة في حاجيات المواطنين من المساجد، حيث تتوفر بكثرة في بعض الأحياء، في حين تعاني أحياء أخرى من الخصاص، موضحا أن بناء مساجد بصورة مكثفة تتجاوز حاجيات السكان، خارجة عن الضوابط المعمارية الحضرية، والضوابط الشرعية.

وأفاد بأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أعدت دليلا مرجعيا ومعايير تعميرية خاصة بالمساجد، يتم اعتمادها

في إعداد وثائق التعمير لتلبية حاجيات السكان من المساجد بالمناطق التي تفتح للتعمير، وأن المعايير الجديدة لبناء المساجد تحدد البقعة الأرضية اللازمة للمسجد، تماشيا مع الكثافة السكانية، بهدف استيعاب الرواد من المصلين، وذلك بشراكة مع السلطة الحكومية المعنية بالتعمير، لتموقع المساجد بشكل يعطيها مكانة مركزية ومهيكلة داخل الحي، حتى تكون المسافة الدنيا للوصول إلى أقرب مسجد للصلوات الخمس في حدود 300 متر والمسافة القصوى لأقرب مسجد جامع في حدود 600 متر.

ولفت إلى أن الوزارة عملت كذلك، في إطار رؤيتها للمساجد 2022 – 2026، على إعداد تخطيط جديد للعرض للمساجد يعزز دورها، وفق خريطة وطنية للأماكن المخصصة لإقامة الشعائر تلبي حاجيات سكان المناطق المفتوحة للتعمير من المساجد، وكذلك كيفية إحداث وتوطين البنيات المسجدية بالعالم القروي، تحرص على مراقبة مدى احترام هذه المعايير في مشاريع تصاميم التهيئة والتنمية المجالية الجديدة للمدن والمراكز القروية والحضرية، التي تعرض عليها لإبداء الرأي، والتي همت 24 مشروعا بين 2021 و2022.

2 – استعرض السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، جوابا عن سؤال أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة الحمداني)، عن خطة الوزارة لتعميم برنامج محو الأمية بالعالم القروي، حصيلة برنامج محو الأمية بالمساجد منذ انطلاقته سنة 2000 وأشار إلى أن عدد الإناث بلغ 120 ألف و130، في ما بلغ عدد المستفيدين من الذكور 17 ألف و462، بتأطير 3761 مؤطرا، مبرزا أن الوزارة تسعى إلى توسيع الاستهداف بالعالم القروي.

وأكد أن الوزارة تحرص على إنجاح هذا البرنامج الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لثورة الملك والشعب في 20 غشت من سنة 2000، لافتا إلى أن الوزارة خصصت لهذا البرنامج برسم سنة 2023 اعتمادات مالية بلغت حوالي 180 مليون درهم منها 84,5 مليون درهم خصصت للعالم القروي، كما تقوم الوزارة سنويا عند بداية كل موسم، بحملة إعلامية واسعة النطاق بدعم من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ووكالة المغرب العربي للأنباء ومنابر إعلامية متنوعة للتحسيس بأهمية التعليم وتوسيع قاعدة المستفيدين من البرنامج في المجالين الحضري والقروي من الإناث والذكور.

من جهة ثانية، أضاف السيد الوزير، بأن عدد المغاربة المسجلين في برنامج محو الأمية في المساجد، منذ انطلاقه سنة 2000 إلى 2023، بلغ أزيد من 4 ملايين ونصف المليون مستفيد، منهم 1 مليون و875 ألفا في العالم القروي، بنسبة تفوق 42 في المائة، ويبلغ عدد المساجد التي تحتضن دروس محاربة الأمية في العالم القروي، 3 آلاف و391 مسجدا، بينما بلغ عدد المستفيدين بالعالم القروي خلال الموسم الدراسي 2023–2024 ما مجموعه 137 ألفا و592 مستفيدا من الذكور والإناث، بنسبة 47 في المائة من مجموع المسجلين، 120 ألفا و130 منهم إناث، مقابل 17 ألفا و462 ذكور، كما بلغت الاعتمادات المالية السنوية المخصصة لبرنامج محو الأمية في المساجد، خلال سنة 2023، ما يناهز 180 مليون درهم، خصص منها 84.5 ملايين درهم للعالم القروي.

3 – وفي معرض رده على آخر سؤال موجه للقطاع، حول برنامج الوزارة لتأهيل المساجد التاريخية، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، أطلع السيد الوزير، على أنه تم ترميم ورد الاعتبار لـ108 من المساجد التاريخية، بتكلفة بلغت 653 مليون درهم، وذلك في إطار برنامج خاص وطموح للحفاظ على هذا الموروث الثقافي، ضمنته الوزارة في خطة الارتقاء بالمساجد التي أطلقتها سنة 2004، يروم صيانة المساجد التاريخية وترميمها وفق المعايير المتعارف عليها في المحافظة على المآثر التاريخية بغلاف مالي بلغ خلال العشرين سنة الأخيرة 714 مليون درهم، عرف كذلك مباشرة ترميم 28 مسجدا بكلفة تقديرية تناهز 120 مليون درهم حاليا.

وأضاف أن البرنامج، شمل أيضا وضع برنامجين لأشغال ترميم 35 مسجدا تاريخيا إضافيا في حدود 2026، وإنجاز دراسة تقنية لترميم 36 مسجدا برسم 2024 – 2026، بكلفة تقديرية تناهز 180 مليون درهم، مبرزا أن هذا المجال يحظى بعناية خاصة من طرف الوزارة، كما يتضمن برنامج رد الاعتبار لهذا التراث والتعريف به،

إعداد جرد تقني مفصل لحوالي 500 مسجد تاريخي، وتصنيف 189 مسجدا ضمن التراث التاريخي للمملكة، إلى جانب إعداد دليل ترميم المباني التاريخية وتوجيه مختلف المتدخلين إلى أساليب وتقنيات المحافظة على العناصر المعمارية، وإحداث مشروع «ذاكرة المساجد» كذاكرة رقمية تضم الوثائق المكتوبة والتصاميم المعمارية، ويشمل البرنامج كذلك، إحداث نظام معلوماتي للتعريف بالمساجد التاريخية وإعداد مخططات تدبير خاصة بالمساجد التاريخية الكبرى المهمة، ومتابعة مشروع التدبير المعرفي لتطوير كفاءات المهندسين المعماريين والمهندسين والتقنيين خاصة في مجال المحافظة وحماية التراث الديني.

وفي ما يتعلق بالمساجد المتضررة من الزلزال، أخبر السيد الوزير، أنه تم إبرام صفقة مع المختبر العمومي للتجارب والدراسات لإنجاز خبرة تقنية على 950 بناية دينية موزعة على المناطق المتضررة، كما تم الشروع في تدعيم 10 مساجد كبرى وتوفير 152 مكانا بديلا من أجل تأمين استمرارية إقامة الشعائر الدينية.

قطاع الداخلية

نظرا لكون بناء صرح الجهوية المتقدمة يعرف دينامية متصاعدة تحكمها مقاربات ميدانية فاعلة، نابعة من خصوصيات وواقع التجربة المغربية على مر عقود مضت في مجال اللامركزية والجهوية، وباعتبار أن وزارة الداخلية في مواكبتها للجماعات الترابية، تواصل تقديم الدعم المالي والتقني لها، لا سيما على مستوى التخطيط والتهيئة المجالية وإعداد برامج التنمية الجهوية، وكذلك على مستوى تدبير الشبكات العمومية للخدمات، فضلا عن تنمية الكفاءات والتكوين والتحول الرقمي لتحسين وتجويد مرافق القرب.

ونظرا لما صارت تعرفه المرافق العمومية في علاقتها بالمرتفقين، في درجات الاستجابة لتطلعاتهم وحاجياتهم، لاختلاف أنماط وطرق تنظيمها وتدبيرها لمواردها، بالإضافة إلى التحولات والتطورات المتسارعة التي يعرفها محيطها، ساق السادة المستشارون للنقاش جملة من الملاحظات وعرض الإشكاليات ذات الصلة، في ثلاثة أسئلة محورية.

1. تدخل السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال آيت ميك)، وفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)، والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد بولعيش)، لإظهار الحاجة الماسة إلى تدخلات نوعية وناجعة، لإطلاق نظم مستدامة للنقل الحضري، بعد رصد إشكالية تقادم النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة له، وتسجيل نقص في تدبير هذا القطاع دام لسنوات عديدة، أثرت نسبيا على جاذبية بعض المدن إن على المستوى الاقتصادي أو حتى التنموي، من خلال سؤال محوري، حول تأهيل منظومة النقل الحضري العمومي بالمدن، بمناسبة إصدار وزارة الداخلية دورية بتاريخ 11 غشت 2023، تشجع الولاة والعمال على أهمية اتخاذ عدة تدابير وإجراءات على المستوى التنظيمي والمؤسساتي، من خلال وضع آليات فعالة لتخطيط التنقلات الحضرية، تروم هذه التدابير والإجراءات تحسين الولوج إلى وسائل نقل عمومية ذات جودة عالية وفي ظروف ملائمة، لتلبية حاجيات المواطنين ذات الصلة.

أخبر السيد وزير الداخلية في معرض جوابه، أن الوزارة، وإدراكا منها للتحديات والقضايا التي يثيرها قطاع التنقلات الحضرية، اتخذت مجموعة من التدابير من أهمها، الشروع في إعداد خارطة طريق للتنقلات الحضرية المستدامة، وتعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني والتنظيمي، ومراعاة البعد البيئي، وإدماج الأفضلية الوطنية في طلبات العروض، واعتماد مقاربة للتهييئ القبلي لطلبات العروض في ما يخص التدبير المفوض للقطاع، وبخصوص تعزيز استدامة التنقلات الحضرية، أوضح أن الوزارة عملت على التعميم التدريجي لمخططات التنقلات الحضرية المستدامة، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للجماعات الترابية، مع الحرص على توافق هذه المخططات مع مختلف وثائق التعمير والتخطيط الترابي بالتنسيق مع كافة الفاعلين المعنيين، نظرا للترابط والتلازم الذي يجمع بين منظومتي النقل والتعمير.

وعلى الصعيد المؤسساتي والقانوني، سجل السيد الوزير، أنه تم الشروع في إحداث مؤسسات تعاون بين الجماعات، تناط بها اختصاصات الجماعات في مجال النقل الحضري على مستوى مجموعة من المدن والجماعات الترابية،

مضيفا أنه تم إحداث عدة شركات للتنمية المحلية كآلية حديثة لتدبير مرفق النقل الحضري، حيث تتم مراعاة البعد البيئي في تدبير قطاع النقل الحضري، من خلال المساهمة في تطوير أنظمة نقل ذات قدرات عالية وصديقة للبيئة عبر إدراج شروط متعلقة بالأسطول ضمن دفاتر التحملات.

ولتشجيع التدبير المحلي للقطاع، يتم إدماج الأفضلية الوطنية في طلبات العروض والتصنيع المحلي للحافلات، كلما أمكن ذلك، من أجل تطوير منظومة اقتصادية واجتماعية متكاملة للنقل الحضري بكل مكوناته من حافلات وترامواي وغيرها، وفي ما يخص التدبير المفوض، أبرز السيد الوزير أنه تم اعتماد مقاربة للتهييئ القبلي لطلبات العروض، عبر إنجاز دراسات لإعادة هيكلة الشبكات ودراسة الجدوى المالية مع تبني عدة نماذج لتدبير العقود، منها النموذج السائد للتدبير المفوض الذي يرتكز على تحمل نفقات الاستثمار والمخاطر الكاملة على عاتق المفوض له.

2. وخلال رده على السؤال المحوري الثاني، الذي تناوله السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف بنجلون)، والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل)، والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد بوشعيب علوش)، بخصوص الاستفسار عن الإجراءات المزمع اتخاذها لتأهيل المحطات الطرقية وتعميم الجيل الجديد منها على مدن المملكة، من خلال الكشف عن الوضعية الحالية التي تقل فيها شروط السلامة المفروض توفرها في الجيل الجديد، التي تعرف إقبالا كبيرا من طرف غالبية المواطنات والمواطنين، الذين يجدون أنفسهم أمام مشاكل تنظيمية في التسيير اليومي، والمطالبة في ذات الوقت بإصلاح المحطة الطرقية وتأهيلها ومراقبتها.

كشف السيد وزير الداخلية، تفاصيل مواكبة الوزارة للجماعات من أجل تدبير محطاتها الطرقية للمسافرين، منذ سنة 2012، في إطار البرنامج الاستراتيجي الخاص بتحسين الخدمات التي يقدمها مرفق النقل العمومي للمحطات الطرقية للمسافرين لفائدة المرتفقين، من خلال تدبيرها في إطار شركات التنمية المحلية المحدثة بين الجماعات والشركات الوطنية للنقل، الذي شمل في مرحلته الأولى عشر محطات طرقية للمسافرين من الجيل الجديد، وذلك بتشاور مع السلطات الإقليمية، والتي انتهت أشغال بنائها بمدن طنجة، والرباط، ومراكش، وتازة، والعرائش، وتزنيت، ووزان، والمضيق، والفنيدق، والرشيدية، وذلك من أجل تقديم الدعم القانوني لتدبير هذه المرافق بطريقة احترافية.

ورصدت الوزارة لمواكبة مرحلة البرنامج الأولي، دعما ماليا ناهز 44,15 مليون درهم، من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية، لتمويل كل من مكتب الدراسات المكلف بالمواكبة القانونية للجماعات الترابية من أجل إحداث شركات التنمية المحلية لتدبير واستغلال المحطات الطرقية للمسافرين المستهدفة، وأيضا التجهيزات الهيكلية والمعدات اللوجيستيكية وأشغال التهيئة، إضافة إلى تمويل النظام المعلوماتي.

موضحا أنه تم اعتماد هذا البرنامج الاستراتيجي، بناء على عملية تشخيص لمجموعة من المحطات الطرقية للمسافرين، أسفرت عن وجود نواقص تتجلى في افتقادها للتجهيزات الضرورية وضعف المراقبة وعدم توفر شروط السلامة، بالإضافة إلى معيقات سواء على المستوى المؤسساتي أو القانوني أو التنظيمي أو على مستوى طرق تدبير واستغلال هذه المرافق بشكل احترافي.

3. وجه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري)، والسادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)، والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد خليد البرنيشي)، في محطة ثالثة، سؤالا محوريا، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتأهيل المجازر العمومية، التي يعرف تدبيرها الكثير من المشاكل، لا سيما على مستوى معايير الصحة والسلامة وشروط النظافة، وطبيعة الأماكن المخصصة لها، ومراعاة البعد البيئي، حيث تم الاتفاق على الاعتراف بأن أغلبية المجازر توجد في حالة تعوزها المراحل المطلوبة، وضعف مخطط إعادة تأهيل المجازر لسنة 2014 من أجل تحديث المجازر وأسواق الجملة في تحقيق الأهداف المرجوة منه، مطالبين من السلطات المحلية والمصالح الصحية، بتشديد المراقبة لسلاسل

الإنتاج والتبريد والنقل بالمجازر الحضرية والقروية، كإجراء لضمان السلامة الصحية للحوم التي يستهلكها المغاربة.

أقر السيد الوزير بمجموعة من النواقص تعرفها معظم المجازر على الصعيد الوطني، أهمها تقادم بنيتها التحتية وغياب شروط السلامة والنظافة اللازمتين، ونقص التجهيزات الضرورية وغياب الصيانة وعدم ملاءمة طرق تنظيم العمل بها وتدبيرها، مع الإشارة إلى ضعف الخدمات يبقى مقرونا بمدى قدرة الجماعات على تحمل الأعباء المالية المرتبطة بصيانة هذه المرافق، خاصة وأن أغلبها لا تتوفر على الإمكانيات المالية اللازمة التي تمكنها من الالتزام بالمهام المنوطة بها في هذا المجال.

وقدم أيضا تفاصيل مشروع مخطط مديري المجازر والمذابح القروية وأسواق الماشية سنة 2018، تم إعداده من طرف وزارة الداخلية بتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري، وعقدت لهذا الغرض لقاءات تواصلية من أجل تحسيس السلطات الجهوية الإقليمية بأهمية المجازر والإكراهات التي تحد من تنميتها، توجت بإغلاق مجموعة من المذابح القروية التي لا تستجيب لشروط الصحة والنظافة اللازمة، وبالمقابل قامت الوزارة بتقديم دعم مالي للجماعات، يوازي المداخيل المالية التي كان يتم تحصيلها من خلال هذه المذابح، مع اقتناء الآليات الضرورية للنقل، بغية تزويدها باللحوم الحمراء.

فضلا عن ما تقوم به العديد من الجماعات، إما بمبادرة خاصة منها أو في إطار برامج تنمية بإنجاز مشاريع تأهيل هذه المرافق، ببناء مجازر جديدة تستوفي الشروط الصحية والتقنية اللازمة مع اقتناء التجهيزات الضرورية، وقد ترتب عن هذه المجهودات منح الاعتماد الصحي لـ80 مجزرة جماعية، وتعمل الوزارة على المواكبة التقنية والمالية اللازمة في هذا الصدد لفائدة الجماعات، واقتناء آليات نقل اللحوم وفق الشروط الصحية اللازمة.

وأخبر كذلك، بأن الوزارة بصدد التحضير لرؤية مشتركة وموحدة لإصلاح هذا القطاع، ترتكز على الاتقائية مع السياسات القطاعية، وتهدف إلى الإصلاح والتأهيل الشامل لجميع المجازر الحالية، بما فيها تلك المتواجدة في الأسواق الأسبوعية، وتطوير طرق تدبيرها وعصرنتها، وفق جدولة زمنية محددة، وتركيبة مالية متوافق بشأنها، ومقاربة تشاركية بين جميع الفاعلين أخذا بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والجهوية وكذا مخرجات المخطط المديري للمجازر.

4. أيضا تفاعل السيد الوزير، مع رابع سؤال محوري وجه إلى القطاع، تقدم به السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يحفظه بنمبارك)، وأعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد محمد بن فقيه)، حول تدابير تعميم رقمنة الخدمات التي تقدمها الجماعات الترابية، في اتفاق على أن التحول الرقمي هو أداة للرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وركيزة أساسية لتطوير فعالية الجماعات الترابية.

حيث استعرض مضامين البرنامج الوطني لتحديث ورقمنة المصالح الإدارية لمختلف الجماعات الترابية، الذي أطلقته الوزارة تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والرامية إلى تحديث الإدارة العمومية وتطوير وسائل عملها، مبينا أنه بغية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين، قامت المديرية العامة للجماعات الترابية بشراكة مع عدد من الفاعلين بوضع ثلة من البرامج وكذا مد الجماعات الترابية بالعديد من المنصات التي تقدم عدة خدمات في مجموعة من المجالات.

وفي هذا السياق، أشار السيد وزير الداخلية إلى منصة «رخص»، وهي الشباك الرقمي الموحد لرخص التعمير والرخص الاقتصادية، الذي عرف تفعيل خاصية غاية في الأهمية، وهي اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة، منذ 13 يوليوز 2023، والتي تمكن المرتفق من اللجوء إليها بمجرد انقضاء الآجال المحددة لتسليم القرار الإداري، إذ يتم اللجوء من طرف المرتفقين إلى هاته الخاصية في 31 ملفا فقط من أصل 129 ملفا، مؤهلا لتفعيلها إثر انصرام المدة القانونية المحددة، وأن تفعيل هاته الخاصية ساهم في تخفيض عدد الملفات التي تجاوزت الآجال القانونية المحددة بأكثر من 80 في المائة، في الفترة الممتدة من شتنبر إلى نونبر 2023.

كما ذكر بورش رقمنة رسوم الحالة المدنية، لتخزين أزيد من 55 مليون رسم منذ سنة 1915، وورش تحديث خدمات مكاتب الحالة المدنية الذي يقوم على مجموعة من التدابير والآليات، وأبرز أنه تم أيضا تفعيل منصة

«watiqa.ma»، وكذا مكتب الضبط الرقمي، ومنصتي «chikaya.ma» و«chafafiya.ma»، وتابع أنه تم وضع برنامج معلوماتي مندمج لتدبير منازعات الجماعات الترابية، وإضفاء الطابع الرسمي على التبادل الإلكتروني للوثائق المرتبطة بالمنازعات، إلى جانب وضع منصة للتكوين المستمر عن بعد لفائدة المنتخبين وأطر الجماعات الترابية، تدبير أعمال مجالس الجماعات الترابية بمنصة «majaliss.ma» من خلال رقمنة أعمال مجالس الجماعات الترابية.

وبعدما أشار إلى المنصة الرقمية للخزينة العامة للمملكة، وما تتضمنه بخصوص التدبير المندمج للنفقات والتدبير الخاص بالأمر بالصرف والموارد البشرية في ما يخص الأجور والمسار المهني للموظفين، تطرق السيد الوزير إلى نظام المعلومات الجغرافية الذي يمكن من برمجة وتحديد الأولويات لمشاريع برامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، وأفاد بأنه يتم حاليا الاشتغال على مشروع إعداد نظام معلوماتي خاص بوظيفة الافتحاص الداخلي للجماعات الترابية، بهدف رقمنة كل الجوانب المرتبطة بهذه الوظيفة، موضحا أنه سيتم في البداية العمل على تثبيت هذا النظام المعلوماتي على عينة من الجماعات الترابية، في أفق تعميمه بعد ذلك على مجموع الجماعات الترابية.

5. اعتبر السيد الوزير موضوع سؤال، السادة أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد محمود عرشان)، عن إشكالية تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، يساءل الجميع حول مدى قدرة السياسات على تشخيص مكامن العجز والخصاص، وأن تحديات تدبير الكوارث الطبيعية، بالرغم من الجهود المبذولة قطاعيا وأفقيا، تلقي بثقلها على سياساتنا العمومية، لا سيما في مجال تدبير المخاطر والأزمات، فضلا عن تقييم نجاعتها في بلورة وتنفيذ استراتيجيات ومخططات فاعلة ومنسجمة للتدخل والإنقاذ، مبنية على التوقع والرصد والاستباقية وتعبئة الموارد، لا سيما في ظل التحولات المناخية الآنية والمستقبلية الناجمة عن اختلال الأنساق البيئية على المستوى الكوني.

وأوضح كذلك، أن السلطات العمومية اتخذت مجموعة من التدابير ذات الطابع التنظيمي والقانوني والمالي، بغية تعزيز وتحسين التدخل العمومي في مواجهة الكوارث الطبيعية عن طريق تدبيرها بشكل استباقي، وذلك وعيا منها بضرورة اعتماد آليات تدخل ناجعة في مجال التخفيف من آثار هذه الكوارث، بهدف حماية الأرواح والممتلكات والأنشطة الاقتصادية من عواقبها الوخيمة، حيث عمدت الحكومة إلى وضع برنامج التدبير المندمج للمخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والقدرة على مواجهتها، الذي يتضمن ثلاثة برامج فرعية أساسية، يتعلق الأول منها بتحسين الإطار المؤسساتي لتدبير المخاطر الطبيعية وتقوية القدرات، والثاني بالتحفيز على الاستثمار في المشاريع الوقائية الهادفة إلى التقليص من آثار الكوارث الطبيعية، في ما يهم الثالث تحسين عمليتي التمويل والتأمين في مواجهة المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

وسجل السيد الوزير أن البرنامج الفرعي الأول مكن من اعتماد الاستراتيجية الوطنية المندمجة لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية في أفق 2030، الهادفة إلى تحقيق هدفين حيويين أساسيين، هما التقليص والحد من آثار الكوارث الطبيعية وتعزيز قدرة المواطنين ومؤسسات التراب الوطني على مواجهتها، فضلا عن المساهمة في ضمان تحقيق تنمية ترابية مستدامة شاملة لجميع فئات المجتمع، خاصة الهشة منه والمعرضة لهذا النوع من المخاطر وقادرة على التكيف ومواجهة الأخطار المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

كما مكن، من إحداث مديرية تدبير المخاطر الطبيعية، أنيطت بها مهمة التنسيق بين كافة الفاعلين المعنيين سواء على المستوى المركزي أو على المستوى الترابي للمساهمة في وضع وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بتدبير المخاطر الطبيعية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وإحداث مركز عملياتي لتوقع المخاطر، وإحداث مرصد وطني يضطلع بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر ووضعها رهن إشارة جميع المتدخلين، فضلا عن وضع دلائل لتسهيل تدبير المخاطر على المستوى المحلي، تشمل جميع مراحل تدبير المخاطر.

أما البرنامج الفرعي الثاني، فقد مكن منذ سنة 2015 إلى متم شهر نونبر الماضي، من المساهمة في تمويل ما يفوق 250 مشروعا للوقاية من الكوارث الطبيعية باستثمار يناهز 4.11 مليار درهما، ساهم فيه الصندوق المذكور

بغلاف مالي قدره 1,39 مليار درهما.

وبخصوص البرنامج الفرعي الثالث، أبرز السيد الوزير أنه قد تم إحداث صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، بموجب القانون رقم 110.14، القاضي بوضع نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، لافتا إلى أن هذا الصندوق يكرس منظومة مزدوجة للتعويض تجمع بين نظام تأميني لفائدة الضحايا المتوفرين على عقود التأمين، ونظام تضامني لفائدة الأشخاص الذاتيين غير المتوفرين على تغطية.

قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

1. في سؤال محوري، ناقش من خلاله السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عابد بادل)، والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المستشار السيد عبد الرحمان وافا/ المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا في التعقيب)، الإجراءات المعتمدة لتعزيز التكوين في المجال الرقمي، انطلاقا من أن الورش يعد أحد الأولويات الكبرى للنموذج التنموي الجديد، ورافعة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، يحظى باهتمام خاص من قبل صاحب الجلالة، لما يتيحه من فرص تنموية هائلة يتعين استثمارها على الوجه الأمثل، وتطوير المهارات والمواهب الرقمية ببلادنا باعتبارها محركا للتحول الرقمي ورافعة للاقتصاد.

أطلعت السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المجلس على الاتفاقية الموقعة مع السيد رئيس الحكومة، في 15 نونبر الجاري، لتنزيل البرنامج الخاص بتعزيز أعداد خريجي الجامعات العمومية المغربية في التخصصات الرقمية، وذلك ترجمة للتوجيهات الملكية السامية، الداعية إلى جني ثمار الطفرة الرقمية التي يشهدها العالم، بهدف تصميم وتنزيل تكوينات جامعية جديدة في مجال الرقمنة على مستوى كل الجامعات المغربية العمومية، تتلاءم مع احتياجات سوق العمل وانتظارات المستثمرين الوطنيين والدوليين، والرفع من عدد الخريجين، البالغ عددهم حاليا حوالي 8000 خريج سنوياً، في مختلف أسلاك التكوين، ليبلغ 22.500 خريج في أفق سنة 2027.

وتشمل التخصصات الرقمية الجديدة التي تم إطلاقها على مستوى 12 جامعة عمومية عبر جهات المملكة، ما مجموعه 144 مسلكا جديدا في مجال الرقمنة يهم تحليل البيانات، والتكنولوجيات الرقمية والأمن السيبراني وتطوير البرامج والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، وغيرها، في أفق تجويد وتعزيز مسارات التمكين الدراسي والبحث العلمي والابتكار، من أجل ضمان الالتقائية المطلوبة بين إشكالية التشغيل وتأهيل الرأسمال البشري، من خلال تصميم دورات تكوينية رقمية على مستوى الجامعات العمومية وتكييفها مع مستجدات الساحة التكنولوجية.

فضلا عن توقيع مذكرة تفاهم 27 نونبر الجاري، بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بالإضافة إلى شركة «أوراكل» المتخصصة في الحلول التكنولوجية، بهدف تعزيز عمليات الرقمنة في الجامعات المغربية في إطار تنفيذ المخطط الوطني لتسريع تحويل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030، وضمن رؤية وزارة التحول الرقمي وإصلاح الإدارة، لتعزيز المهارات والمواهب في المهن الرقمية، من أجل دعم التحول الرقمي الذي تشهده المملكة لتصبح منتجا حقيقيا للحلول الرقمية وتلبية احتياجات المستثمرين الوطنيين والدوليين.

سيتمكن بموجبها الأساتذة والطلبة من ولوج مجاني وغير محدود إلى دورات تكوينية وموارد التعلم وبرمجيات في مختلف المجالات الرقمية، كما ستتيح للطلبة إمكانية الحصول على إشهادات مهنية في المجالات الرقمية المطلوبة في سوق الشغل، الأمر الذي سيساهم في تحسين آفاقهم المهنية، وسيستفيد 500 طالبة وطالب من هذه التكوينات، في جهة الرباط وجهة الدار البيضاء، ليصل العدد سنة 2024 إلى 1000، في أفق تعميمه على مختلف جهات المملكة في أفق 2026، وستكون هذه الإشهادات مفتوحة في وجه الطلبة من المسالك الأخرى، مما سيسمح لهم باكتساب مهارات مزدوجة وتعزيز قابليتهم للتوظيف، وإلى جانب ذلك، ستمكن هذه الاتفاقية الجامعات المغربية من تعزيز استخدام التكنولوجيا لتحسين التجربة التعليمية للطلبة وتعزيز نجاحهم، وهو الأمر الذي سيسهم في تطوير المهن الرقمية وتعزيز جاذبية المغرب وقدرته التنافسية على الصعيد الدولي وكذا تشجيع الاستثمارات وتطوير الاقتصاد

الوطني.

2. وعن سؤال السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، عن خطة الوزارة لمواكبة المقاولات الناشئة في مجال الرقمنة، عززت السيدة الوزيرة جوابها، بخطوة تدشين «تكنوبارك الصويرة» الأسبوع المنصرم، وبالموازاة تم التوقيع على اتفاقية مع مجموعة التيكنوبارك، تسعى إلى توسيع تواجد شبكة التكنوبارك بمختلف جهات المملكة، بهدف بلوغ سبع جهات على مستوى المملكة والانتقال من أربع مدن حالياً إلى عشرة مدن في أفق 2026، بالإضافة إلى الرفع من عدد المستفيدين من برامج التكنوبارك لتبلغ أكثر من 300 مستفيد.

وهو ما سيتحقق عبر خلق برامج جديدة لمواكبة الشركات الناشئة تساير مختلف مراحل حياتها، بما يمكنها من ولوج الأسواق الوطنية والدولية والتمويل كذلك، انسجاما مع الرؤية الإستراتيجية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والتي تهدف إلى تعزيز المنظومة التكنولوجية في مختلف مناطق المغرب وتعزيز أنظمة الدعم للشركات الناشئة والشركات الرقمية، التي تكمن في وضع إطار من شأنه تعزيز الابتكار داخل المقاولات وتسهيل بروز الشركات الناشئة وتمكين ولوج المقاولات إلى البحث والتطوير والابتكار، وتثمين القدرات الرقمية والتكنولوجية، لتكون محركا رئيسيا للقدرة التنافسية وتطوير مهن وقطاعات جديدة تتماشى مع التحولات العالمية.

3. بخصوص التدابير المتخذة لإرساء مبدأ تكافؤ الفرص كمبادئ دستورية للولوج إلى الوظيفة العمومية، موضوع السؤال الذي تقدم به السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، للإخبار بأنه ضدا على كل المرجعيات القانونية والدستورية، وفي صدارتها الفصل 31 من الدستور ومقتضيات النظام الأساسي للوظيفة العمومية التي تنص على حق المواطنين والمواطنات في ولوج الوظيفة العمومية على قدم المساواة، تلجأ الحكومة إلى استعمال سلطتها التنظيمية في التعامل مع هذه القواعد الحاسمة، وإقرار شروط خاصة عبر القطاعات والمؤسسات، لأجور موظفي القطاعات العامة حسب الوزارات.

بعدما أوضحت السيدة الوزيرة، أن هذا المجال يدخل في صلب اهتمامات الوزارة، لأن العنصر البشري وتكافؤ الفرص وأخذ أشخاص أكفاء هو ما يمكن من إنجاح المشاريع الكبرى في بلدنا، وأهمية منظومة التوظيف تتضح من خلال المقتضيات الدستورية التي كرست مجموعة من المبادئ التي يتعين احترامها، في مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص والاستحقاق، بالشكل الذي يضمن للإدارة العمومية اختيار موارد بشرية كفأة والاستجابة لانتظارات المرتفقين، وأضافت بأنه تم تعميم المباراة كآلية وحيدة لولوج الوظيفة العمومية، تطبيقا للنظام الأساسي للوظيفة العمومية كما حدده المرسوم 2.11.621 الصادر في الفصل 22 المذكور جملة من التدابير لضمان وتجسيد هذه المبادئ الدستورية.

ثم خلصت إلى أن اليوم هناك مباريات موحدة، والإدارات تحدد فيها الكفاءات التي تحتاجها والمعايير، تماشيا مع متطلبات الوظيفة، لأن الغاية الأساسية هو اختيار أجدر المترشحين لممارسة الوظيفة المتبارى بشأنها، والإدارات تعمل على تحديد المواصفات وتحديد حاجياتها من الموارد والإجراءات الخاصة لتلبية هذه الحاجيات، ولضمان تكافؤ الفرص والمساواة في ولوج الوظيفة العمومية، تنظم الحكومة أيضا مباريات خاصة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، فسنة 2024 غادي ستنظم مباراة للتباري بشأن 400 منصب مالي، مخصص فقط للأشخاص في وضعية إعاقة.

4. سجل السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، في سؤالهم عن استراتيجية محاربة الرشوة، تراجع المغرب في مؤشر إدراك الفساد بـ7 درجات، على الرغم من الأشواط التي قطعتها المملكة على مستوى التشريع والمصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية، وإحداث مؤسسات وطنية كهيئة الوقاية من الرشوة ومجلس المنافسة والمجلس الأعلى للحسابات.

ثم كشفت السيدة الوزيرة، خلال ردها، أن المغرب يتوفر على استراتيجية مهمة في محاربة الفساد، تجاوزت نسبة إنجازها 74 في المائة، مشيرة إلى الصلاحيات القوية لهيئة الوقاية من الرشوة، والخط الأخضر للنيابة العامة،

وبأن القطاع الوزاري الذي تدبره قام بإعداد مشروع قانون يروم حماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد، وأنهم بصدد إدراج مجموعة من مشاريع القوانين والمراسيم في مسطرة المصادقة تتعلق بمكافحة الفساد، منها مشروع قانون حول الوقاية من تنازع المصالح، ومشروع قانون التصريح بالممتلكات، واعتماد نظام لا مادي للتصريح، وبأن الوزارة في مرحلة التوافق النهائي مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ومع المجلس الأعلى للحسابات، قبل إحالته على مسطرة المصادقة.

وتعززت هذه الإنجازات، وفقه، باعتماد القانون 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والشروع في التحول الرقمي على مستوى العديد من الخدمات العمومية، للحد من الفساد بين المرتفقين، وأيضا تيسير وتفعيل الحق في الوصول إلى المعلومة عبر أحداث البوابة الإلكترونية للحصول على المعلومات الشفافية chafafiya.ma، اعتماد وتفعيل القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والقانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية،

فضلا عن اعتماد العديد من القطاعات الحكومية والأمنية والقضائية، مدونة الأخلاق المهنية التي ستؤطر سلوك الموظفين المنتمين إليها، والتشجيع على التبليغ عن جرائم الفساد من خلال الخط المباشر الذي أطلقته رئاسة النيابة العامة، لايقاف حالات الفساد في مختلف جهات المملكة.

5. أيضا وحول ورش رقمنة الإدارة والمؤسسات العمومية ببلادنا، ساءل السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد الكريم مهدي)، على أن الإدارة الرقمية تعتبر ورشا استراتيجيا بالنسبة لبلادنا بهدف تقريب الإدارة والخدمات العمومية إلى المواطن، ورفع الثقة في الإدارة، وفرصة للتنسيق وتوحيد الرؤية بين مختلف الفاعلين حول ورش تسريع التحول الرقمي، الذي يهدف بالأساس إلى وضع المواطن والمقاولة في قلب التحول الرقمي.

وأبرزت السيدة الوزيرة، بمناسبة ردها، أن الحكومة تعمل على تسريع عملية التحول الرقمي بالمملكة، لاسيما من خلال تعزيز اندماجية وجودة ورش الحكومة الرقمية، مشددة على أن المملكة تسعى إلى التحول من بلد مستهلك للرقمنة إلى بلد منتج لها، خاصة عبر قطاع ترحيل الخدمات، وكذا قطاع الشركات الناشئة القادرة على المساهمة بشكل فعال في إنتاج الرقمنة محليا.

كما صرحت بأنه بحسب دراسة ميدانية قامت بها الوزارة وشملت 75 إدارة، تم جرد أزيد من 600 منصة رقمية لتيسير الخدمات الإدارية، تتوزع بين منصات مؤسساتية توفر معلومات عن مهام واختصاصات المؤسسات والإدارات العمومية، ومنصات معلوماتية توفر معلومات وإرشادات عن الخدمات والمساطر والقرارات الإدارية، ومنصات خدماتية توفر خدمات رقمية عن بعد بطريقة مبسطة وشفافة، وكلها مصنفة على البوابة الإلكترونية "maroc.ma»، حسب الموضوع وباللغات العربية والأمازيغية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية، مع إدراج التوصيف لكل منصة، مؤكدة في هذا الصدد على قوة وتنوع وغنى هذه المنصات الرقمية المغربية.

6. خلال محاورة السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)، للسيدة الوزيرة، بخصوص ضمان احترام الحريات النقابية بالمؤسسات العمومية، أعلنوا اعتزازهم بكل المكتسبات الحقوقية التي راكمتها بلادنا، والتي أقرها الدستور ويضمنها جلالة الملك حفظه الله بمقتضى الدستور، مستنكرين الاستهداف الذي يتعرض له الفعل النقابي، وبالتالي مؤسسات الوساطة التي تعمل في نطاق أحكام الدستور والقانون، كما ناشدوا القطاعات الحكومية وكذا المؤسسات العمومية استحضار المرجعية التاريخية والدستورية والقانونية للحركات النقابية، في تفاعلها مع النضالات اليومية للنقابات، كشريك وليس كخصم.

فأكدت السيدة الوزيرة في بداية ردها، على توفر بلادنا على ضمانات دستورية وتشريعية قوية وصريحة في ما يتعلق باحترام الحريات النقابية، خاصة الفصل 8 والفصل 29 من الدستور، اللذان يوضحان وظائف النقابات وينصان صراحة على ضمان حق الانتماء النقابي والسياسي لكافة المواطنين، وهناك أيضا ظهير 16 يوليوز 1957، والمقتضيات القانونية المضمنة في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كضمانات قانونية قوية تمنع التمييز في

تدبير المسار المهني للموظف بسبب انتمائه النقابي، فضلا عن ضمانات حماية استقلالية النقابات من السلطات العمومية، يؤطرها انخراط بلادنا في منظمة العمل الدولية، بالمصادقة على مجموعة من الاتفاقات الدولية، المتعلقة بالحق النقابي التي تندرج في إطار تكريس حق التنظيم النقابي ودعم المفاوضات الجماعية وحماية الموظفين من أي تمييز بسبب انتمائهم النقابي.

ثم أخبرت أن لبلادنا، من جانب الممارسة، تجربة مهمة في التعددية النقابية، وتخول النقابات إمكانيات وتسهيلات لممارسة عملها النقابي، ما يجسده حضور نقابات في مختلف القطاعات الوزارية، حيث يستفيد المسؤولون في الأجهزة النقابية من الرخص للتغيب للقيام بالأنشطة النقابية أو المشاركة في المؤتمرات النقابية، ومن التفرغ النقابي، إضافة إلى التزام الحكومة بمأسسة الحوار الاجتماعي من أجل عقد جولات منتظمة، ومن أجل تجويد هذه المنظومة القانونية في هذا المجال، إذ تواصل وفق منهجية تشاركية، الاشتغال مع الشركاء الاجتماعيين على موضوع مراجعة قانون النقابات، كما جاء في اتفاق 30 أبريل، في مسار بناء منظومة قانونية متكاملة ومنسجمة لضمان الحق النقابي.

7. ساءل السيدات والسادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشارة السيدة فاطمة زكاغ)، السيدة الوزيرة، عن المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وعن موقع هذا النظام كإطار قانوني منظم لوضعية العاملين بالإدارات العمومية من استراتيجية الوزارة لإصلاح الإدارة.

أطلعت السيدة الوزيرة، من خلال جوابها، على أن الوزارة واعية بأهمية هذا الورش وتشتغل وفق مقاربة تشاركية، من خلال إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، خاصة بعد اتفاق ل 30 أبريل، والعمل بمخرجاته المهمة، وشملت الزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاع العام ب 3500 درهم، وحذف السلم 7 بنسبة لهيئات المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، والرفع من حصيص الترقيم من 33% إلى 36%، ثم إقرار رخصة الأبوة لمدة 15 يوم مدفوعة الأجر، إضافة إلى إحداث مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

زكتها مقتضيات قانونية ومراسيم وإجراءات تم تنزيلها في وقت قياسي، ما يدل على الأهمية التي توليها الحكومة بشكل كبير لهذا الموضوع، ولموضوع الأمراض متوسطة المدى حيث تمنح الموظف رخصة 3 سنوات، والأمراض طويلة المدى تمنح الموظف رخصة 5 سنوات ويحتفظ الموظف فقط 50% من أجرته، حيث يتم الاشتغال ليستفيدوا من 100% من أجرتهم للأبد، ومراجعة بعض الأمراض التي لم تدرج في متوسطة المدى.

جلسة الأسئلة الشفهية
الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 05 دجنبر 2023 م

شكلت الجلسة الثامنة في دورة أكتوبر 2023، المخصصة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين الشفهية الأسبوعية وأجوبة الحكومة عليها، ليوم الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1445 موافق 05 دجنبر 2023، برئاسةالسيد فؤاد قديري، النائب الثالث للرئيس، مناسبة أجاب خلالها أعضاء الحكومة عن 24 سؤالا، اكتست راهنية كبرى.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

1 – في سياق مواصلة المغرب جهوده في إنشاء محطات لتحلية مياه البحر في عدد من المدن الساحلية، بهدف مواجهة إشكالية الإجهاد المائي بسبب الجفاف الناجم عن تغير المناخ الذي تواجهه البلاد، ولتلبية الاحتياجات المائية للسكان، في أفق إنجاز 20 محطة لتحلية مياه البحر بحلول 2030، في عدد من المناطق الساحلية لمواجهة مشكلة شح المياه وتوفير الماء الصالح للشرب، يمكن الاعتماد عليها للنهوض بالزراعة والصناعة في الساحل، انسجاما مع الخطاب الملكي الأخير بمناسبة المسيرة الخضراء، واستجابة لما ورد في خطاب العاهل المغربي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية حول تنمية العرض المائي من خلال مواصلة بناء السدود والاستثمار في تحلية مياه البحر.

اعتبر السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد وزير الفلاحة

والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات)، تفاعلا مع سؤال محوري، حول ماهية برنامج إنشاء محطات تحلية مياه البحر، من أجل مضاعفة الجهود لبلوغ سقف مليار متر مكعب من الماء الشروب والمياه الموجهة للسقي نحو سنة 2030، من خلال محطات معالجة مياه البحر التي تم إنشاؤها والمحطات المبرمجة التي هي في طور الإنجاز، لدعم السقي وتعزيز قدرة بلادنا على مواجهة التغيرات المناخية، تقدم به السيدات والسادة أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل)؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال).

بأن الاعتماد على الطاقات المتجددة والنظيفة مكن من تخفيض تكلفة الماء، وفلسفة الحكومة في هذا الموضوع تأسس أولا على الشراكة مع القطاع الخاص في التصميم والتمويل والبناء ثم التشغيل، والتزام الفلاحين قبل تنفيذ المشاريع، من خلال الانخراط في المشروع، حيث تتدخل الدولة للحفاظ على أسعار الري في مستوى معين، يتوافق مع مستويات استخلاص المياه للحفاظ على التوازن.

وأخبر كذلك أنه، باستثناء حوضي اللوكوس وسبو، شهدت مناطق الري قيودا صارمة وانقطاع امدادات المياه على مدى عدة سنوات، بسبب حالة الجفاف الاستثنائية والمتتالية في السنوات الأخيرة إلى وضع إمدادات المياه في مناطق الري، تحت ضغط شديد بسبب انخفاض مخزون السدود، ما جعل استخدام موارد المياه غير التقليدية، وخاصة تحلية مياه البحر أحد الحلول الهيكلية.

وبأنه تم، تفعيلا للتوجيهات الملكية، في إطار تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر، والبرنامج الوطني لتوفير ماء الشرب والري 2020-2027، اعتماد تحلية المياه من أجل تلبية هذا الطلب، حيث تستهدف وزارة الفلاحة سقي 104 ألف هكتار بتحلية مياه البحر، إذ قامت الوزارة ببناء أول محطة لتحلية مياه البحر بجهة سوس - ماسة، لحماية منطقة إنتاج البواكر بشتوكة، على مساحة 15 ألف هكتار، لضمان استدامة الفلاحة السقوية بمنطقة شتوكة، التي تعد أهم ممول للسوق الوطنية من الخضر، خاصة الطماطم، وتساهم ب 90% من صادراتها، وستنطلق في المرحلة الثانية عملية توسيع المحطة لتصل سعتها إلى 400000 متر مكعب في اليوم لمواجهة الإجهاد المائي بحوض سوس ماسة.

إضافة إلى إنشاء محطة تحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة بجماعة بئر إنزران بجهة الداخلة وادي الذهب، بشراكة بين القطاعين العام والخاص، لسقي 5000 هكتار وتزويد مدينة الداخلة وضواحيها بالمياه الصالحة للشرب، تكلفة المشروع هي 2.5 مليار درهم، منها 1.53 مليار درهم كدعم للدولة، ومن المرتقب أن تنطلق هذه المحطة وشبكة الري في يونيو 2025، فضلا عن قيام الوزارة بدراسة عدة مشاريع للسقي في عدة مناطق، منطقة الري بسيدي رحال المرتبطة بمحطة تحلية مياه الدار البيضاء، منطقة السقي بطانطان، سيدي رحال 8000 هكتار، طانطان 5000 هكتار، ومن جهة أخرى حوالي 70000 هكتار في كل من مناطق الشرق وكلميم وتزنيت والصويرة وشيشاوة والوالدية وبوجدور.

2 - استعرض السيد الوزير، بمناسبة جوابه عن سؤال السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر عبيد)، بخصوص برنامج توسيع الري، البرامج المسطرة في الاستراتيجية الجديدة في ما يخص تدبير ماء السقي، مذكرا بأن استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030، في مجال الري الموضعي حققت 44 في المائة من أهدافها، إذ تمت بلورة أربعة برامج في إطار الري والتهيئة الهيدرو فلاحية، طبعا مع مراعاة الإمكانيات وخصوصيات كل منطقة، ويتعلق الأمر بالبرنامج الوطني الاقتصاد في ماء الري، وبرنامج تثمين موارد المياه المعبئة بواسطة السدود، وبرنامج الشراكة ما بين القطاع العام والخاص في مجال الري، ثم برنامج تنمية الفلاحة المسقية، بهدف بلوغ مليون هكتار مسقي بالتنقيط في أفق 2030، في إطار تنزيل الإستراتيجية الجديدة، من أصل 1.6 مليون هكتار من المساحة المسقية.

كما تمت متابعة أشغال التجهيز الهيدرو فلاحي لتتميم الموارد المعبئة بواسطة السدود، على مساحة ل 72450 هكتار بسافلة السدود المنجزة، وهمت الأشغال في 2023 حوالي 53% من دوائر برنامج توسيع دائرة الري، 38100

هكتار توجد حاليا قيد الإنجاز، أيضا تواصل الوزارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري، من خلال تتبع التدبير المفوض لخدمة الري لمشروعي الكركام وأزمور البئر الجديد، واستلام وتشغيل محطة تحلية منشأة الري لمشروع شتوكة آيت بها، ثم تتابع الأشغال بمشروع الداخلة، والدراسات الهيكلية لمشاريع سهل الغرب 30000 هكتار، وسيدي رحال 8000 هكتار وجهة كلميم واد نون حوالي 3000 هكتار.

وأعلن عن العمل على إبرام عقد شراكة، وإطلاق طلب العروض لاختيار الشريك الخاص، وانطلاق أشغال مشروع جهة كلميم واد نون، ومواصلة دراسة مشروع التدبير المفوض لاستغلال منشئة الري بسهل سايس 30000 هكتار، وشبكة الري من سد قدوسة 5000 هكتار، وكذلك إطلاق طلب العروض للدراسة الهيكلة لمشاريع الري بالمياه غير التقليدية، كما ستتم مواصلة استصلاح وعصرنة بنيات الري التقليدية بدوائر الري الصغير والمتوسط بجميع جهات المملكة، ولاسيما بالمناطق الجبلية والواحات، من خلال إعادة تأهيل واستصلاح 200000 هكتار في أفق 2030.

3 – وفي ما يتعلق برده على سؤال عن برامج دعم الفلاحين الصغار لتسويق منتوجاتهم، طرحه السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد سعيد برنيشي)، فأكد السيد الوزير، أن الوزارة تولي استراتيجيات الجيل الأخضر 2022 – 2030 أهمية خاصة، ومن خلالها للمنتوجات المحلية والفلاح الصغير، عبر العديد من المشاريع والبرامج، بهدف تعزيز سبل الولوج إلى الأسواق، بوضع إطار قانوني وتحفيزي خاص بالتجميع الفلاحي، وخلق تواصل مباشر ما بين المنتجين والموزعين بالأسواق الوطنية والدولية، ثم بتثمين المنتوجات عن طريق الترميز والتغليف والتلفيف والتسعير والترويج، ليتم تسجيل في هذا الإطار، دعم وتأهيل 380 مجموعة منتجة، تضم 1130 تعاونية و29000 فلاح، و248 مجموعة منتجة، تضم أزيد من 13500 فلاح بصفة دائمة ومستمرة لدى الأسواق الكبرى والمتوسطة والسوق التضامني في إطار الاتفاقيات المبرمة، والتي تم من خلالها إعفاؤهم من رسوم الولوج والتسجيل وهوامش الربح الخلفية.

فضلا عن إطلاق حملات ترويجية وحملات إعلامية مؤسساتية للتعريف بجودة المنتوجات المحلية وحث المستهلكين على اقتنائها، وإنجاز أكشاك تعاونية لفائدة 96 مجموعة منتجة، 250 تعاونية تضم 6200 فلاح، ثم إرساء منصة رقمية لترويج وتسويق هذه المنتوجات، والمشاركة في المعارض الوطنية والجهوية سنويا، كذلك بتنظيم المباراة المغربية للمنتجات المحلية، وإرساء الرمز (terroir du Maroc)، ليتوج بمنح التراخيص لفائدة 1140 منتوجا محليا، مواكبة 40 مشروعا للتجميع الفلاحي من الجيل الجديد ليصل الآن عدد مشاريع التجميع على الصعيد الوطني إلى 78 مشروعا لفائدة 58800 فلاحا مجمعا، 80% منهم صغار الفلاحين.

4 – وجوابا عن سؤال السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)، حول تقييم إستراتيجية أليوتيس، وعن مآل مدونة الصيد والتعويضات عن الراحة البيولوجية بالنسبة للبحارة، ومآل الحوار الاجتماعي في قطاع الصيد البحري، وعن نسبة تحقيق من مؤشرات استراتيجية أليوتيس 2010 2020–، ثمن السيد الوزير، استراتيجية أليوتيس واستعرض النتائج المحققة، ما بين سنتي 2010 و2020، التي ضخت دينامية جديدة في قطاع الصيد البحري، وحققت إنجازات هامة اقتصاديا واجتماعيا، وكان لها وقع إيجابي بخصوص ثلاثة أبعاد، تتعلق بالمحافظة على الثروات البحرية وضمان استدامتها، ثم التسويق وما يرتبط به من بنيات تحتية وخدمات، وثالثا تطوير صناعة الصيد البحري والرفع من تنافسيتها، مخبرا ببلوغ الناتج الداخلي الخام للصيد البحري مع تربية الأحياء، مع صناعة الصيد البحري 17.02 مليار درهم، بمتوسط نمو سنوي يقارب 6.8، حوالي 7% سنويا، وهو ما يمثل 79% من الهدف المسطر، أي الانتقال من 5 إلى 96% من نسبة الكميات المفرغة المدبرة بصفة مستدامة، وعرف القطاع أيضا ارتفاع الكميات المصطادة سنويا بنسبة 2% من حيث الحجم و5.4 من حيث القيمة، يمثل 83% من الهدف المسطر، حيث بلغ حجم الصادرات 841 ألف طن سنة 2020، بمتوسط نمو سنوي قدره 5.1 ما بين 2020–2010، وبلغت قيمتها في نفس السنة 22.6 مليار درهم.

أما على المستوى الاجتماعي، فتم تعميم التغطية الاجتماعية والصحية والتأمين الصحي على حوادث الشغل على جميع البحارة، وتنويع وتطوير عرض التكوين البحري 14 مؤسسة للتكوين البحري وتطوير الإطار القانوني لانقاد الأرواح البشرية، كما تم تنزيل وتعزيز مجموعة من القوانين على المستوى القانوني.

وأطلع كذلك على مواصلة الوزارة العمل في المرحلة الثانية من أليوتيس، عبر تنزيل عدة تدابير لتعزيز مخططات تدبير المصايد الحالية، من خلال إرساء مقاربة جديدة تعتمد على التهيئة المجالية لمجهود الصيد، تأخذ بعين الاعتبار الأصناف المستهدفة ووسائل الصيد وحالة المخزون بكل منطقة، وعلى تقوية القدرات التدبيرية للمصايد، بما يساهم في تحسين ظروف عيش وعمل الفاعلين في هذا المجال عموما.

5 – وعن سبل تعزيز دعائم تطوير القطاع الفلاحي، طالب أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد الحسين ودمين)، من القطاع الوصي بالتفاتة خاصة لجهة كلميم واد نون، أملا كبيرا في دعم وتطوير القطاع الفلاحي والفلاحين ومربي الماشية، حفاظا على كرامة ساكنة المنطقة التي تشتغل في غالبيتها في القطاع الفلاحي الذي يعد المصدر الوحيد لقوتها اليومي.

فشرح السيد الوزير، أثناء رده، عمل الوزارة المرتكز أساسا على إستراتيجية الجيل الأخضر 2030/2020 لتنمية الفلاحة الوطنية، من خلال إعطاء الأولوية للعنصر البشري ووضع التنمية البشرية قلب معادلة التنمية، وعبر مواصلة دينامية التنمية الفلاحية وتطوير فلاحة مستدامة وفعالة إيكولوجيا، وبتنزيل أبعاده الثلاثة، المتمثلة في البعد الترابي، عبر مخططات الفلاحة في كل جهة، وبعد سلاسل الإنتاج باعتماد عقود البرامج لعشرين سلسلة الإنتاج الأساسية، ثم البعد الموضوعاتي الذي يهم الأوراش الأفقية.

وذلك عبر تهيئة الظروف الملائمة للمساهمة في توسيع الطبقة الوسطى الفلاحية، وإفراز جيل جديد من المقاولين الشباب عبر عدة ركائز، وتطوير جيل جديد من التنظيمات الفلاحية ومتابعة هيكلتها، وجيل جديد من آليات المواكبة، من خلال مشاريع الفلاحة التضامنية وإدخال تقنيات جديدة، ورقمنة الخدمات الفلاحية لحوالي مليوني فلاح وإطلاق جيل جديد من مشاريع التجميع الفلاحي، كذلك بتطوير فلاحة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية وناجعة إيكولوجيا، عبر تنمية وتأهيل السلاسل الفلاحية، وتحسين ظروف تسويق المنتجات الفلاحية وهيكلة وتحديد مسالك التوزيع، وتعزيز الجهود والجودة والابتكار والتكنولوجية الخضراء، ثم من خلال مواصلة برامج الري والتهيئة الهيدرو فلاحية وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية.

6 – تجاوب السيد الوزير إيجابا مع سؤال السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)، بخصوص تطوير سلاسل الإنتاج الخاصة بالدواجن، اعتبارا بأن سلسلة الدواجن من أهم سلاسل الإنتاج الحيواني في المغرب، نظرا لدورها الاجتماعي والاقتصادي ومساهمتها في ضمان الأمن الغذائي للبلاد، بحيث تنتج حوالي 782.000 طن من اللحوم البيضاء و6.9 مليار وحدة من بيض الاستهلاك، مما يسمح بتغطية 100% من حاجيات الاستهلاك الوطني.

بانيا رده على مخرجات الدورة الرابعة والعشرين لمعرض «دواجن 2023» بالدار البيضاء، أواخر الشهر المنصرم، كموعد سنوي لمناقشة وتقديم آفاق تنمية قطاع الدواجن والانفتاح على الأسواق العالمية، خاصة الأسواق الإفريقية، بهدف الرفع من مستوى الإنتاج الإجمالي من اللحوم البيضاء إلى 912 ألف طن، و7,6 مليار وحدة من بيض الاستهلاك في أفق 2030، ما يمكن من تبادل الخبرات وعرض المستجدات والتقنيات الجديدة وتشجيع الاستثمار وتطوير الشراكات في قطاع الدواجن، من خلال تنظيم لقاءات بين مختلف الفاعلين في قطاع الدواجن، مغاربة وأجانب، لتعزيز تصدير منتجات الدواجن إلى دول شمال وغرب إفريقيا، حيث تحقق السلسلة رقم معاملات سنويا قدره حوالي32.4 مليار درهم، بالإضافة إلى إحداث حوالي 141000 منصب شغل مباشر و324000 منصب شغل غير مباشر بفضل المجهودات المبذولة لتطوير القطاع في إطار عقد-برنامج 2011 – 2020.

فضلا عن مخرجات العقد-برنامج الجديد 2021-2030، في إطار استراتيجية الجيل الأخضر، الموقع في 4 ماي 2023 على هامش الدورة 15 للمعرض الدولي للفلاحة بمكناس بشراكة مع الفيدرالية بين المهنية لقطاع الدواجن، إلى الرفع من مستوى الإنتاج الإجمالي من اللحوم البيضاء إلى 912 ألف طن و7,6 مليار وحدة من بيض الاستهلاك، مع إحداث حوالي140 ألف منصب شغل جديد، ليصل العدد الإجمالي لمناصب الشغل المحدثة بهذه السلسة حوالي000 600 منصب، في أفق إيجاد حلول للإكراهات التي لازالت تعاني منها بعض حلقات سلسلة

قيمة الدواجن.

بهذا سيتم إنجاز ومواكبة عدة برامج ومشاريع، لا سيما إعادة تأهيل وتحديث وحدات تربية الدواجن وتنظيم شبكة تسويق الدواجن ومنتجاتها وإنجاز مشاريع التجميع حول مجازر الدواجن الصناعية، ووحدات التقطيع والتلفيف ووحدات معالجة البيض، ودعم تنفيذ المشاريع المتعلقة بإنجاز مصانع الأعلاف ووحدات التفريخ، وتعزيز عملية التأطير الصحي والتقني على صعيد جميع حلقات سلسلة قيمة الدواجن.

7 – وبخصوص سؤال السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، عما أعدته الحكومة للنهوض بوضعية قطاع الزيتون ببلادنا، نظرا لتأثره كأغلب الزراعات «البورية»، واستمرار إنتاج المغرب من الزيتون في منحاه التراجعي، بصفة ملحوظة منذ موسم جني المحاصيل السنة الماضية، وهو ما يُتوقع أن يتواصل خلال موسم هذه السنة بعد موجات جفاف متتالية ودرجات حرارة قياسية حادة، ما يؤكد مخاوف سابقة للمزارعين في قطاع إنتاج وتسويق زيت الزيتون بالمغرب.

أخبر السيد الوزير، بأن زراعة الزيتون تغطي 68% من مساحة الأشجار المثمرة على الصعيد الوطني، وتوفر أكثر من 50 مليون يوم عمل سنويا، ما يعادل 200 ألف منصب قار، 25% للنساء، وأنه بالنسبة لخريف سنة 2023 يبلغ الإنتاج المتوقع للزيتون حوالي 1,07 مليون طن، وهو نفس مستوى الموسم السابق على الرغم من العجز الحاد في المياه، والذي لا يزال قائما، وانخفاض بنسبة 44% مقارنة بإنتاج خريف سنة 2021، (1.9 مليون طن)، وتوقع أن يبلغ رقم المعاملات بحوالي 7,4 مليار درهم، بزيادة 10% مقارنة بسنة 2022.

وعزى هذا الانخفاض أساسا إلى التأثير المشترك لاستمرار الجفاف في الموسمين الماضيين، موجة الحرارة خلال شهر أبريل، في وقت ازهار بساتين الزيتون في جهات مختلفة، البرد في بعض مناطق جهة الشرق، خاصة إقليم تاوريرت، متوقعا على المستوى الدولي انخفاضا كبيرا في الإنتاج المتوقع لزيت الزيتون، لا سيما في بلدان البحر الأبيض المتوسط، ومؤكدا في ذات الوقت أنه ولضمان تموين السوق الوطنية، والحد من ارتفاع الأسعار، قررت الحكومة إخضاع تصدير الزيتون ومشتقاته للترخيص إلى غاية 31 دجنبر 2024، وفقا لأحكام المادة 1 من القانون 89.13 المتعلق بالتجارة الخارجية، وعلى أنه سيتم تكثيف مراقبة الجودة من طرف «أونسا».

8 – وجوابا عن سؤال تقدم به ممثلو فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، من أجل تأهيل قطاع الصيد التقليدي بالمغرب والرفع من إمكاناته الاقتصادية ببلادنا، أخبر السيد الوزير بأن استراتيجية «أليوتيس» أمنت دعما متواصلا عبر مخططات تهيئة المصايد ومحميات بحرية لضمان الصيد المستدام، وإنشاء 45 قرية للصيادين والتفريغ مجهزة، بكلفة متوفرة تقريبا على طول الساحل الوطني، وكذلك تجهيز 15610 قاربا للصيد التقليدي بـ3 صناديق عازلة للحرارة للحفاظ على جودة المنتوج، بغلاف مالي يقدر بـ 93 مليون درهم، واستفادة 938 قارب صيد تقليدي من دعم حوالي 5.3 مليون درهم، في إطار برنامج «إبحار»، ثم الرفع من الحمولة الإجمالية لقوارب الصيد التقليدي بطلب من البحارة، وأيضا العمل بنظام تحديد هوية قوارب الصيد التقليدي لتعزيز المراقبة وضبط وتحديد هوية القوارب، وبرنامج الدعم التقني واللوجستيكي والمالي للتعاونيات، 100 مليون درهم.

إضافة إلى تعميم التغطية الصحية الاجتماعية، هذا قبل الشروع في ورش الحماية الاجتماعية، والتأمين أيضا على حوادث الشغل التي تقع في مراكب الصيد التقليدي، بإنجاز 22 وحدة طبية بالموانئ، مخبرا بالمصادقة على المرسوم قانون المتعلق بموضوع التطبيب على مستوى موانئ الطب، وأيضا تزويد 6245 قارب صيد في الأطلس الجنوبي بمعدات السلامة البحرية وتعميمها.

قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

تطلعا إلى المهام الجديدة والتحديات المتعددة والمتنوعة التي تشرف عليها الوزارة، القائمة على الالتقائية السياسية والبرامج العمومية المتعلقة بتطوير الكفاءات والإدماج الاقتصادي والمهني، والتي تسهم في خلق الثروة والتنمية وتحرير الطاقات البشرية، طرح السادة المستشارون تصورات وتساؤلات لتطويق إشكاليات تعرقل مساعي تطوير

وتأهيل الاستراتيجيات والبرامج المسطرة، للقطاعات المنضوية تحت وصاية الوزارة.

1 – ساءل السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر)، السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، عن الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لإدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني وعن آجال تنزيل هذه الإجراءات، وعن وضعية تمدد القطاع غير المهيكل ببلادنا، نظرا لما يتجلى بوضوح في الجانب الاقتصادي، أن المجال غير المهيكل يضر بنظيره المهيكل عبر عدة قنوات، منها على الخصوص المنافسة غير النزيهة التي تنجم عنه، وفقدان المكاسب من حيث الإيرادات الجبائية وهشاشة الشغل، ومن شأن هذه العوامل أن تلحق الضرر بالجهود الكبيرة المبذولة وخاصة في ما يتعلق بتشجيع الاستثمار والتشغيل.

وأشار السيد الوزير في جوابه، إلى اكتفاء الوزارة بالمعلومات الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لقياس بشكل أو بآخر تطور القطاع غير المهيكل، والذي يتم عبر مؤشرين أساسيين، يتجليان في عدد المقاولات الناشطة التي تصرح للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي فاق عددها 300.000 بكتلة بشرية فاقت 4 مليون من الأجراء، وفي عدد تصريحات المستخدمين في سوق الشغل.

وأخذا بأرقام المندوبية السامية للتخطيط في الثلث الأخير من سنة 2023، اعتبر أن أكثر من 621.000 منصب شغل تم التصريح به، بعد ما تم التصريح ب 130.000 في العام المنصرم، وهو يؤشر على تمدد القطاع المهيكل الأقل من هذه الناحية، بشكل غير مسبوق، أما بالنسبة للوزارة، فنتيجة الحوار الاجتماعي أعطت الرفع في مرحلتين من الحد الأدنى للأجور، الذي أدى إلى ارتفاع عدد التصاريح بالمستخدمين.

مما فرض التوجه أولا إلى المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا عبر برنامج «أنا مقاول»، بمنح أول مرة شيك للكراء، وثانيا عبر برامج التشغيل، من ضمنها برنامج «أوراش» في شقه الطويل الأمد في التشغيل، لمدة تزيد عن السنة، ليلقى النجاح المطلوب، بتوفير 50.000 منصب شغل خلال شهرين فقط، من أصل 15.000 منصب شغل لأكثر من سنة تقريبا من التشغيل، وهذا مؤشر كذلك على جدية انخراط المقاولات في هذا المجال، وشرح السيد الوزير في ذات الوقت، كيف بات إدماج القطاع غير المهيكل يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، في ضوء السياق الحالي الذي يتسم، من بين أمور أخرى، بمحاولة تحقيق الانتعاش الاقتصادي، الذي يجب تثمينه خلال سنة 2023، على الرغم من الضغوط التضخمية المصاحبة.

2 – ساءل السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، السيد الوزير عن وضعية الموارد البشرية العاملة في القطاع، للفت انتباهه إلى ضرورة التفكير في مداخل تعزيز وضعية الموارد البشرية العاملة في القطاع وإطلاق الحوار الاجتماعي القطاعي به، والتجاوب مع طلب الجامعة الوطنية للشغل المنضوية تحت الاتحاد العام للشغالين، الرامية إلى دراسة بعض المشاكل المتعلقة بشغيلة القطاع، وكذا السبل المتاحة لتطوير الحلول النقابية وضمان ممارستها في أحسن الظروف، أيضا إلى نهج سياسة تواصلية من الموارد البشرية بالقطاع باعتبارها شريكا مركزيا في الأوراش المفتوحة سيما في ظل وجود بعض المواضيع التي لازالت عالقة ومنها هيكلة وتنظيم قطاع الشغل، إضافة إلى طلب مراجعة النظام الأساسي لهيئة تفتيش الشغل على غرار الأنظمة التي تمت مراجعتها، تنظيم الحركة الانتقالية، الحريات النقابية، وأخيرا مايواجهه بعض ممثلي المكتب النقابي، حالات النقل القسري للكاتب الجهوي للجامعة بآسفي.

اعتبر السيد الوزير، خلال رده، مقرا بانفتاحه الدائم على الحوار، صيغة سؤال السيدة المستشارة مركبة من ثلاثة محاور، ينبغي الحديث عنها ومناقشتها بشكل منفصل، واكتفى بإخباره لاحقا عن عدد من المنجزات ومن مناصب المسؤولية الجديدة، بمقاربة تشاركية مع الإدارة، لحصول نتائج إيجابية في المسارات الجديدة.

3 – وردا على سؤال السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة هند الغزالي)، بخصوص باقي الإجراءات المعتمدة المواكبة لمراجعة المنظومة القانونية لمدونة الشغل، أكد السيد الوزير، أن ضرورة إصلاح مدونة الشغل، التي لم تعرف أية مراجعة منذ دخولها حيز التنفيذ سنة 2004، بالرغم من المتغيرات والتطورات التي عرفها عالم الشغل، يمليها وجود بعض الحالات التي تعاني فراغا تشريعيا واضحا أبانت الحاجة

الملحة عن ضرورة تقنينها.

وأضاف بأنه لا يمكن تصور أي إجراء دون إشراك الفاعلين الأساسيين في وضعه، وبالشكل الذي يستجيب لرهانات الظرفية الوطنية والدولية الحالية، ويأخذ بعين الاعتبار توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد، التي أكدت على تبسيط مدونة الشغل وتكييفها من خلال وضع إطار عام يستوعب المبادئ العامة وحقوق وواجبات الأجراء، ويستجيب للتطورات التي يمليها سوق الشغل، ويجعل تطبيق قانون الشغل أقل مركزية بإعطاء الأولوية للتفاوض للوصول إلى اتفاقيات الشغل الجماعية على مستوى المقاولة.

مؤكدا من هذا المنطلق، على أن الوزارة منفتحة على جميع الاقتراحات التي من شأنها الإسهام في تطوير المنظومة القانونية الوطنية ذات الصلة بعالم الشغل، وجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات ومتجاوبة مع معايير العمل الدولية والتزامات المغرب تجاه شركائه الرئيسيين، مستنيرة بالتوجيهات الملكية السامية وبالأوراش الكبرى المهيكلة التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

4 – عن جدوى وأبعاد تنزيل برنامج أوراش، في ظل غياب حلول لتأمين شغل مستدام والوفاء بالتزامات البرنامج الحكومي، غير مؤطر بقواعد الحكامة الجيدة ومعايير استحقاق المجال الاجتماعي، ساءل الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، السيد الوزير، الذي كشف أثناء جوابه، عن بعض نتائج برنامج أوراش في الصيغة الأولى حيث حقق 104 ألف منصب شغل تقريبا، منها 98000 هي مناصب شغل مؤقتة، وبالنسبة للنسخة الثانية من برنامج أوراش لسنة 2023، عرف تقدما ملحوظا، فتقريبا من 80000 منصب شغل مؤقت بقيت 20000، إضافة لمحاولة الوزارة دعم الشغل طويل الأمد، من طرف المقاولات كجزء جديد من برنامج أوراش، أعطى نتيجة إيجابية بعدما تم إطلاقه منذ شهرين، بهدف توفير 50000 منصب شغل، تم تحصيل منها 15000 منصب شغل.

ويندرج برنامج «أوراش» في إطار السياسة الحكومية المتكاملة في مجال التشغيل، التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف الفئات العمرية والخصوصيات المجالية، وتواكب المقصيين من سوق الشغل وتيسر إدماجهم الاقتصادي، عبر برامج مبتكرة غايتها تحسين قابلية التشغيل وتعزيز حظوظ الإدماج المهني على الصعيد الترابي، دون اشتراط مؤهلات، وذلك بشراكة بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات الترابية، وكذا جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، بالإضافة إلى مقاولات القطاع الخاص.

وأخبر كذلك، عن توقيع اتفاق مع 130 مقاولة، كانت التزمت بتشغيل تقريبا 50000 مواطنة ومواطن مغربي، حيث مكنهم البرنامج من توظيف عدد كبير من المواطنات والمواطنين، كذلك غير الحاصلين على الباكالوريا، من خلال تزويدهم بالتكوين، ويتم اختيارهم استجابة لعدد من الملاحظات، جرى تطويرها في النسخة الثانية من أوراش، مركزا في رده على التعقيب، على التذكير بشروط الشغل اللائق، بوجوب كونه طويل الأمد، متوفر على الأقل الحد الأدنى للأجور، ثم بالتصريح للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

5 – نظرا لأهمية أدوار وظيفة تفتيش الشغل بالمغرب، منذ تأسيسها في المجال الرقابي، المتمثل أساسا في السهر على ضمان التطبيق الجيد لمختلف النصوص القانونية المؤطرة لعلاقات الشغل، عن طريق زيارات المراقبة والتفتيش لمختلف الوحدات الإنتاجية الخاضعة لتشريع الشغل ببلادنا، استفسر السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)، عن خطة الوزارة لتحسين وضعية مفتشي الشغل والاعتناء بجهاز تفتيش الشغل.

أثار السيد الوزير في رده، أهمية جهاز تفتيش الشغل بالنسبة للوزارة فقط وللمغرب ككل، لإرساء السلم الاجتماعي، ولفرض احترام وتطبيق مقتضيات مدونة الشغل داخل المؤسسات الإنتاجية الصناعية والتجارية والمهن الحرة، والذي صار يواجه عدة صعوبات مهنية وقانونية، وشرح بعدها كيفية مناقشة مستواه الكمي والكيفي، من خلال عدد مفتشي الشغل بالنسبة لعدد المقاولات، وعبر ضبط نسبة التأطير، حيث صرح بأنه بلغ المستوى الكمي في سنة 2022 ، مفتش شغل واحد لكل 727 مقاولة، تم رفعه بنسبة 30% في سنة واحدة، وأصبح مفتش شغل لكل 560 مقاولة، والعدد الإجمالي لمفتشي الشغل هو 588، بما فيهم المديرين ورؤساء المصالح، ونظرا للاحتياجات الكثيرة

لجهاز مفتشي الشغل، التزمت الوزارة بضمان ظروف مادية عادلة تناسب مناخ عملهم، وبتحسين نظامهم الأساسي في إطار مدونة الشغل، ضمن الإصلاحات الكبرى المطروحة، خاصة الباب الخامس في مدونة الشغل، إضافة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتغيير وضعيتهم ولا تكفلها مدونة الشغل.

6 – وحول خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاعكم، السؤال الذي طرحته السيدة المستشارة لبنى علوي، الذي صرحت بالإقصاء من جلسات الحوار الاجتماعي، والتمثيلية في عدد من المؤسسات الدستورية، ونبهت لعلاقة الحكومة مع الشركاء النقابيين، حيث ذكرت بالتزامات الحكومة السابقة وأثرهم على ورش الحوار الاجتماعي، في انتظار ما ستفضي إليه مفاوضات الحكومة الحالية، مثيرة موضوع الإعفاء الجماعي من 150 منصب مسؤولية ومطالبة السيد الوزير بالتجاوب مع الملفات المطلبية المطروحة على القطاع، والإسراع بتفعيل اللجان الثلاثية والنهوض بوضعية جميع موظفي القطاع من خلال مراجعة مشروع النظام الأساسي، وعدم ربطه بمراجعة مدونة الشغل، وملاءمة الزيادة في الأجور والتعويضات مع الظروف الاقتصادية الصعبة.

أجاب السيد الوزير طارحا أهمية الحوار الاجتماعي، بشقيه، المتعلق بالوظيفة العمومية والذي تم إدماجه في الحوار الاجتماعي الوطني، والمتعلق بما يخص القطاع، مثل الرفع بشكل كامل من تعويضات موظفي القطاع، ليبقى المشكل مطروحا في عدد من مناصب المسؤولية الذي عرف ركودا طويلا أو فراغا، حيث تم اجراء حركية على المستوى الإقليمي والجهوي والوطني، لضخ دماء جديدة في الوزارة وإبراز الكفاءات، وبالتالي سيتم استئناف جولات الحوار القطاعي، لتكون الوزارة عند حسن ظن موظفيها والشركاء الاجتماعيين الأكثر تمثيلية في القطاع.

أبدى السيد الوزير خلال رده على التعقيب، ملاحظة على تركيبة السؤال غير الدقيقة في التوجه، كما طالب السيدة المستشارة بتحيين معطياتها وأرقامها، التي تنطبق على نتائج تسيير ولاية سابقة، كما مسؤولية فشل تدبير القطاع، وشرح كيف حل جميع المناصب والمسؤوليات من أجل إجراء امتحانات لاختيار مسؤولين على رأسه، معتبرا هذا القرار ليس عملا بنية الانتقام أو تسوية حسابات سياسية، بل لفتح الباب أمام الكفاءات للتنافس بشكل عادل في مباريات تداول المسؤوليات، مشيرًا إلى وجود مسؤولين يعملون في المناصب لفترات طويلة تجاوزت الفترة المسموحة بموجب القانون.

7 – أكد السادة المستشارون أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)، وأعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عزيز بوسليخن)، خلال سؤالهم عن تجليات تحديث منظومة التكوين المهني ببلادنا ومدى ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل، على التحديات الكبرى التي تواجه التكوين المهني لضمان كفاءات ذات جودة، وضرورة اعتماد منهج جديد لتطوير الخريطة التكوينية بطابع محلي وجهوي، مبني على تحديد أولويات سوق الشغل من الكفاءات، بتنسيق تام بين الفاعلين القطاعيين والاقتصاديين والجهويين، على ضرورة الانخراط أكثر من أجل الإدماج الاقتصادي للشباب، لاسيما الذين لا يتوفرون على مستوى تعليمي أو عمل أو تكوين، وتعزيز مكانة المكتب في مجال التكوين المستمر عبر تعبئة مختلف هيئات الحكامة المحدثة في إطار الهيكلة الجديدة لحكامة المكتب.

حيث أبرز السيد الوزير، خلال جوابه، التحديات الكبرى التي تواجه التكوين المهني لضمان كفاءات ذات جودة، وتتجلى في ضرورة اعتماد منهج جديد لتطوير الخريطة التكوينية مبني على تحديد أولويات سوق الشغل من الكفاءات، بتنسيق تام بين الفاعلين القطاعيين والاقتصاديين والجهويين، وأنه بفضل الرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تبنى المغرب مبادرات طليعية في مجال الكفاءات تجمع بين التعليم الجامعي والتكوين المهني، مبرزا أنه تم في هذا السياق تعزيز البنية التحتية ب 11 مؤسسة جديدة منها 4 مدن للمهن والكفاءات، وتعزيز عرض التكوين بخلق 403 شعبة جديدة وعصرنة 169 شعبة، كما تم توسيع برنامج الابتكار في مجال ريادة الأعمال ليشمل 3 جهات جديدة.

كما أخبر بأن البرنامج المتعلق بإنشاء مؤسسات للتكوين من الجيل الجديد في خدمة التميز والابتكار، بالشراكة مع القطاع الخاص، يلبي متطلبات سوق العمل على المستويين الوطني والدولي، خصوصا في ما يتعلق بالتكيف مع

المهن الجديدة، مضيفا أن مدن المهن والكفاءات تشكل بنى تحتية ذات مستوى عالمي توفر للشباب مستوى عاليا جدا من التكوين، معتبرا أن التكوين المهني يعتبر وسيلة ناجعة لتحسين قابلية تشغيل الشباب، والمساعدة على الإدماج في الحياة العملية لفائدة الفئات المستهدفة، والرفع من الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

أيضا أكد أنه، وفي إطار دينامية التنمية المستدامة التي أملتها التحولات الاقتصادية والطلب المتزايد على التكوين المهني، أعدت الوزارة مخططا استراتيجيا لتطوير التكوين المهني، وذلك تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ومع الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030.

قطاع العدل

1 - وفي موضوع آخر، طرحه فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني)، حول تضرر المواطنين بسبب نزع الملكية والحث على إخراج قانون يحمي المواطنين المتضررين بسبب ذلك، رد السيد وزير العدل بأن هناك أطرافا أخرى معنية بهذا السؤال أكثر من وزارة العدل، من بينها السلطة القضائية تصدر أحكاماً، وكذا وزارة المالية التي تؤدي، بجانب أجهزة وهيئآت أخرى، وكشف عن وجود لجنة مشتركة أحدثت بتنسيق مع وزير التجهيز لإعادة وضع تصور جديد لقانون نزع الملكية، وأن الوزارة بصدد مناقشة هذه المواضيع والإشكالات المتصلة به، إلا أن المحكمة هي التي لها سلطة إصدار حكم في نهاية المطاف، ولا سلطة للوزارة عليها، وأن سلطة وزارة العدل تقتصر على التنفيذ.

وخلص إلى أن العدالة في تنفيذ الأحكام القضائية لدى الإدارة العمومية بالنسبة لقضايا نزع الملكية، أصبحت مع توالي القضايا والسنين إشكالا يطرح نفسه داخل الدولة، كما أن نزع الملكية لا يتم بشكل اعتباطي، بل ما يحكم هذه العملية هو احتياج المواطن، وضرورة الخدمات العمومية هي ما يحتّم ذلك، متسائلاً عن الأسعار التي تفوت بها أراض مخصصة للاستثمار وأسعارها بالنسبة لملفات تتعلق بنزع ملكيتها، داعيا بالتالي إلى حفظ حقوق الدولة وحفظ حقوق الخواص بالتوازن بينهما.

2 - وجوابا على سؤال حول الوسائل والإجراءات المعتمدة الحديثة لضبط وتسريع إجراءات التبليغ، تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار)، كشف السيد وزير العدل، عن مقترح جديد تقدم به لاعتماد رقم هاتف واحد لكل مواطن يكون مسجلا في البطاقة الوطنية للتعريف، حتى يعتبر وسيلة تواصل رسمية مع الدولة ومؤسساتها، تضمن تبليغ الاستدعاءات والأحكام القضائية وغيرها

وليكون وسيلة للمراسلات الرسمية معها، من شأن هذا الرقم أن يضمن حل إشكالية التبليغ، مع إيجاد قناة للتواصل بشكل رسمي بين الإدارات والمواطن، مشيرا إلى أن هذه التجربة موجودة في دول عربية عديدة، ومقترحا أن يتم ربط هذا الرقم بالسجل الاجتماعي الموحد وفي إطار الدعم الاجتماعي المباشر.

وأوضح أنه لا يعقل أن يظل المدعي ينتظر توصل المدعى عليه بالتبليغ، أو أن يظل المفوض القضائي يبحث عنه، وبأن قانون المسطرة المدنية المقبل منح القاضي سلطة الحق في الوصول إلى عنوان المدعى عليه بتنسيق مع مديرية الأمن الوطني، وسيتم اللجوء لإصدار قرار المحكمة للحصول على عنوان المدعى عليه، شركة كانت أو شخصا، بعد تعذر الوصول إليه في المرحلة الأولى، ويعتبر التبليغ في العنوان الموجود على البطاقة الوطنية صحيحا، سواء تواجد فيه الشخص المبلغ أم لا، وأن المدعى عليه يتحمل مسؤولية عدم احترامه العنوان الذي صرح به للسلطات المعنية.

ثم أضاف بأن قانون المسطرة المدنية المقبل سيمنح المفوضين القضائيين «كاميرات» مثل التي يملكها رجال الأمن، حتى يتسنى لهم القيام بواجباتهم وتجنب المشاكل التي تواجههم أثناء عملهم، والعودة إلى التسجيلات بعد الطعون التي يمكن أن تلي عمليات التبليغ، في إطار عمل الوزارة على تسخير التطور الرقمي لخدمة العدالة والتقاضي في المغرب، كما أن قانون المسطرة المدنية الجديد، وفي إطار رقمنة العدالة ألزم المؤسسات العمومية بإدلاء عنوان إلكتروني قانوني خاص باستقبال الاستدعاءات والتبليغات.

3 – استحضارا للأولوية التي يحتلها ترشيد الاعتقال الاحتياطي كموضوع أساسي في تنفيذ السياسة الجنائية الوطنية، وفي ظل السجال العريض الذي عرفه قانون العقوبات البديلة، خاصة بعد بلاغ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، دقت من خلاله ناقوس الخطر وحذرت من انفلاتات أمنية، بسبب ما تعرفه المؤسسات السجنية من اكتظاظ قياسي، بلغ إلى غاية 7 غشت 2023، ما مجموعه 110 ألف سجينا، ساءل السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل) السيد وزير العدل، بخصوص ترشيد تدابير الاعتقال الاحتياطي، معتبرين تجاوز عتبة 100 ألف سجين بالمغرب رقم غير طبيعي وغير عادي يساءل السياسة الجنائية، يوحي دوما بإعادة طرح هذا السؤال الجديد- القديم.

حيث أخبر السيد الوزير، في معرض رده، أن الاعتقال الاحتياطي سيظل إشكالا مطروحا، لأن المسألة غير مرتبطة بالقانون، بل بقرار اتخاذه من طرف النيابة العامة، مشير إلى أن 50 في المائة من المعتقلين احتياطيون، واستحضر مشروع القانون القاضي باستعمال السوار الإلكتروني كعقوبة بديلة، كي يساعد في زيادة الضمانات لترشيد وعقلنة الاعتقال الاحتياطي، ولتكون وسيلة مهمة بين أيدي وكلاء الملك والوكلاء العامين حينما يصدرون قرارات سالفة الذكر، إلى حين صدور حكم نهائي في حق المعني.

4 – ساءل السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري)، عن أهمية إجراء عملية قافلة الإعمار القانوني لإثبات ملكية عقارات ضحايا زلزال الحوز، على خلفية مبادرة السلطات المغربية لإيجاد حلول موضوعية وقانونية، من خلال الإجراءات القانونية والإدارية التي يمكن أن يسلكها سكان المناطق المنكوبة لاستعادة وثائقهم، بدعوة مجموعة المساعدة الاجتماعية للإرشاد والتوجيه القانوني لفائدة ضحايا الزلزال، إلى التواصل مع سكان المناطق المتضررة والحديث معهم بالأمازيغية، وإلى تسريع الإجراءات لاستخلاص واستعادة وثائقهم الإدارية في أقرب الآجال، ضمن العملية التي أطلق عليها اسم «إعادة الإعمار القانوني»، ما طرح إشكاليات، لاسيما غير الرسمية أو العرفية وخاصة عقود البيع والشراء وعقود بيع الأراضي، في المناطق التي ضربها الزلزال، وأغلبها مناطق قروية لا تتوفر على وثائق المحافظة العقارية.

أوضح السيد الوزير، في معرض جوابه، أن قافلة الإعمار القانوني جابت أزيد من 100 دوار بالجماعات المتضررة من الزلزال، ورصدت ضياع 515 وثيقة إدارية، كعقود الزواج والبطائق التعريفية والحالة المدنية وعقود الملكية، و أن اجتماعا عقد بمقر الوزارة مع العدول والموثقين، من أجل تسريع إجراءات إعادة استخلاص هذه الوثائق لفائدة المواطنين في أقرب الآجال، مع الحرص على مجانية هذه العملية، مبرزا أن قافلة الإعمار القانوني كانت مبادرة من طرف المساعدين الاجتماعيين، حيث توزع 18 مساعدا اجتماعيا من مختلف محاكم المملكة، يتحدثون الأمازيغية على القرى والمداشر المتضررة من الزلزال، وسط تجاوب كبير من جميع ساكنة المناطق المتضررة.

جلسة المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024
الأربعاء 22 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 06 دجنبر 2023 م

استنادا إلى أحكام الدستور، والقانون التنظيمي للمالية، والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين، وكذا مداولات ندوة الرؤساء ذات الصلة، خصص مجلس المستشارين ثلاث جلسات عمومية، يوم الأربعاء 22 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 06 دجنبر 2023 م، للمناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، بعد ما صادقت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بالأغلبية، على جزءه الأول من مشروع القانون، كما تم تعديله.

الجلسة العامة الأولى

التأمت أشغال الجلسة الأولى، في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية برسم سنة 2024، في الفترة الصباحية، ابتداء من الساعة العاشرة واثنتا عشرة دقيقة، برئاسة السيد المستشار محمد حنين، النائب الأول لرئيس المجلس، خصصت لتقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والمناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات

البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، وتقديم رد الحكومة.

بسط السيد المستشار عابد بادل (فريق التجمع الوطني للأحرار)، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، في مستهل أشغال الجلسة، أهم مضامين التقرير الذي أعدته اللجنة بمناسبة انتهاءها من الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 55.23، تدخل بعدها السادة أعضاء الفرق والمجموعات وغير المنتسبين، بمناسبة مناقشتهم لمشروع القانون، ممثلين بالسادة

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بكوري)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد يحفظه بنمبارك)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني)؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد نور الدين سليك)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد محمود عرشان)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)؛
- المستشار السيد خالد السطي.

طبع التباين في المواقف والقراءات، ففي الوقت الذي رأت الأغلبية في مشروع القانون بداية للتنزيل الفعلي للدولة الاجتماعية، اعتبرت المعارضة أن مؤشراته غير واقعية وتعوزها الدقة، واستندت مواقف الفرق والمجموعات البرلمانية والمنتسبين، خلال هذه الجلسة، بحضور السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، إلى العديد من التدابير والإجراءات المتضمنة في مشروع قانون المالية وانعكاساتها السوسيو اقتصادية بشكل خاص.

وفي معرض جوابه عن تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية، أكد السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، أن الاستثمار في التعليم يعد الاستثمار الحقيقي في مستقبل الأجيال الصاعدة واللاحقة، وأن البناء الاجتماعي الاستراتيجي، الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس، لا يمكن أن يكون بدون تعليم قوي يكون الأجيال الصاعدة واللاحق، مشددا على أن الظروف الصعبة والاستثنائية لن تمنع الحكومة من تحسين دخل نساء ورجال التعليم، إيمانا بدورهم الأساسي، وستواصل الحوار مع النقابات لتحسين أجور باقي الفئات قبل نهاية السنة وإيجاد الطرق الكفيلة بضمان عدالة الضريبة على الدخل.

وأثناء حديثه عن مشروع قانون المالية، أوضح السيد الوزير أن معدلات النمو لا تحددها الفرضيات، بل السياسات الإنمائية الاقتصادية التي تعد الوسيلة الوحيدة لخلق فرص الشغل، وفي ما يتعلق بفرضية لجوء الحكومة إلى الاقتراض من أجل تمويل البرامج الاجتماعية، صرح بأن المشروع المجتمعي الذي يقوده جلالة الملك، لديه مجموعة من الضمانات من بينها السيادة المالية لبلادنا، مؤكدا في ذات الوقت أن الحكومة جعلت من تجاوز المديونية والعجز خطا أحمر، بل الأكثر من ذلك ذهبت الحكومة للحل الصعب من أجل تخفيض معدلات العجز وإنهاء الولاية الحكومية بمعدل عجز يصل إلى 3 في المائة.

وشدد على أن السلامة المالية للمملكة المغربية أساسية في بناء هذا التطور والتحديث، مذكرا أنه كلما استطاعت الحكومة حذف نقطة من مؤشر العجز فهي تحذف هامشا من العجز قيمته 11 مليار درهم، وأن الحكومة تطمح إلى تخفيض نسبة الاقتراض إلى 69 في المائة، وأنه رغم توفرها على كل الظروف المناسبة للاقتراض، فإنها ترفض أن تثقل كاهل الميزانية بالديون.

ولن تقبل الحكومة من ذات المنطلق، أن تكون ترهن مستقبل الأجيال القادمة، ثم سجل، بعدما أكد أن الطبقة المتوسطة هي صمام الأمان في بناء المجتمعات الحديثة، أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات لفائدتها، ومنها دعم السكن وحل مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالأجور في بعض القطاعات، مشيرا إلى أن تحسين الدخل للطبقة المتوسطة يتطلب مضاعفة الجهود ومواكبة حقيقية للقطاع الخاص.

الجلسة العامة الثانية

ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال وأربعا وعشرون دقيقة، استأنف المجلس برئاسة السيد المستشار فؤاد قديري، النائب الثالث لرئيس المجلس، أشغال الجلسة العامة الثانية، والتي خصصت للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية، برسم سنة 2024.

وقد صادق مجلس المستشارين، بالأغلبية، على الجزء الأول من مشروع قانون المالية 55.23 برسم السنة المالية 2024، كما تم تعديله، بموافقة 51 مستشارا، ومعارضة 09 آخرين، في ما امتنع 11 مستشارا عن التصويت.

وهمت التعديلات المقدمة، بشكل أساسي إصلاح الضريبة على القيمة المضافة بشكل تدريجي على مدى ثلاث سنوات 2024-2026، والضريبة على الدخل وعلى الشركات، والتدابير الجمركية، بالإضافة إلى تدابير أخرى متعلقة بمراجعة مقتضيات المادة 6 من مشروع قانون المالية في ما يخص إعانة الدولة لدعم السكن، وتعزيز الموارد المالية الموجهة لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

الجلسة العامة الثالثة

خصصت أشغال الجلسة العامة، التي ترأسها النائب الثالث للرئيس السيد المستشار فؤاد قديري لتقديم تقارير اللجان الدائمة حول الميزانيات الفرعية، ومناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية والتصويت عليه، ثم التصويت على مشروع قانون المالية برمته، وفقا لأحكام المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

وقد أفرزت عملية التصويت خلال هذه الجلسة الثالثة، في يوم الأربعاء 22 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 06 دجنبر 2023 م، عن تصويت الجلسة العامة، بالأغلبية على الجزء الثاني من مشروع قانون مالية سنة 2024، وعلى المشروع برمته، بموافقة 45 مستشارا، ومعارضة 09 آخرين، في ما امتنع 06 مستشارا عن التصويت.

تلته مباشرة حصص مداخلات السيدات والسادة المستشارين، ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية وغير المنتسبين، لتفسير وتعليل تصويتهم، قدمها أمام الجلسة العامة، السيدات والسادة

- المستشار السيد المداني أملوك، عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- المستشار السيد لحسن الحسناوي، عن فريق الأصالة والمعاصرة؛
- المستشار السيد محمد زيدوح، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛
- المستشار السيد مبارك السباعي، عن الفريق الحركي؛
- المستشار السيد يوسف ايذي، عن الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية؛
- المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- المستشار السيد محمد عموري، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

- المستشارة السيدة مينة حمداني، فريق الاتحاد المغربي للشغل؛
- المستشار السيد محمود عرشان، مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛
- المستشار السيد خليهن الكرش، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- المستشار السيد المصطفى الدحماني، مجموعة العدالة الاجتماعية؛
- المستشارة السيدة لبنى علوي.

جلسة الأسئلة الشفهية
الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 ه الموافق ل 12 دجنبر 2023 م

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 موافق 12 دجنبر 2023، برئاسة السيد عبد السلام بلقشور، النائب الخامس للرئيس، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال وسبع دقائق، تاسع جلسة عمومية، مخصصة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، تناولت مواضيع ذات أهمية وراهنية، تفرعت في المحاور الآتية

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

1 - بمناسبة إعلان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عن انطلاق برنامج «منح طلبة الدكتوراة المؤطرين»، كجزء من توجيهات النموذج التنموي الجديد المتصلة بتعزيز الرأسمال البشري، وبتوافق مع توجهات إصلاح نظام الأساتذة الباحثين الذي دخل حيز التنفيذ شهر غشت 2023، سيهم مجموعة من المجالات ذات الأولوية التي تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية، والتي تندرج في إطار تفعيل المخطط الوطني PACTE ESRI-2030 في شقه المتعلق ب «التميز العلمي».

توجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بسؤال محوري حول أهم الإجراءات العملية لتنزيل برنامج تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراة، كل من السادة أعضاء

1) فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت أصحا)؛
2) فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي)؛
3) الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي).

حيث أكد السيد الوزير في جوابه، على أهمية التعبئة الشاملة لكافة الفاعلين وانخراطهم في تحقيق أهداف المخطط الوطني لتسريع تحول المنظومة، وذلك قصد تخريج جيل جديد من طلبة الدكتوراة بمعايير دولية، يسهمون في عملية التأطير بالجامعات المغربية، ولتطوير الكفاءات الأفقية والمهارات الذاتية، وإتاحة فرصة الانخراط في أنشطة البحث العلمي في مختبرات دولية، مما يساهم في توسيع آفاقهم وتبادل الخبرات مع زملائهم في الجامعات الأخرى، ويشمل التدريب في مجالات اللغات الحية، والذكاء الاصطناعي، والمهارات الرقمية، والقدرات الشخصية، ويمكن لطلبة الدكتوراة المؤطرين في هذا البرنامج، الحصول على منحة شهرية صافية قدرها 7000 درهم لمدة تصل إلى 36 شهرا، مقابل التفرغ الكامل للقيام بأنشطة البحث المتميزة وتأطير الطلبة في الأعمال التوجيهية والتطبيقية، ويشمل البرنامج مشاركة الطلبة في مراقبة الامتحانات والمباريات، وتنظيم أنشطة موازية، وذلك ضمن حدود زمنية محددة تبلغ 90 ساعة سنويا.

كما أخبر، بأنه بغرض انتقاء عدد متزايد من طلبة الدكتوراة سنويا، بهدف بلوغ 2000 طالب سنويا بحلول عام 2035، وتقديم 1000 منحة في النسخة الأولى للبرنامج في عام 2023، تم إنشاء لجنة وطنية للاختيار تعتمد على معايير الشفافية والصرامة لضمان انتقاء الطلبة المتميزين والمؤهلين، بهدف تعزيز البحث العلمي في المملكة

وجعلها مركزا قاريا في مجال البحث والتطوير، معربا عن أمله في أن يكون البرنامج حافزا للشباب للالتحاق برحاب الدكتوراة في مختلف التخصصات، خاصة التي ذات الأولوية الوطنية، وذلك لتعزيز التحولات في مجالات مهمة مثل المياه، والتكيف مع تغير المناخ، والطاقات المتجددة، والذكاء الاصطناعي، والنقل، واللوجستيات، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، وعلوم التربية.

2 - في إطار ما كشفته الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عن التخلي عن إحداث عدد من الأنوية الجامعية بأقاليم المملكة، حيث لم تورد أي تفاصيل حول إحداث هذه الأنوية التي كانت الوزارة قد وعدت بإحداثها في عدد من الأقاليم، جسدتها عريضة توج بها عدد من الأكاديميين والنشطاء إلى السيد وزير التعليم العالي، طلبا للتراجع عن قرار إلغاء الأنوية الجامعية بمختلف جهات المملكة، رغم حاجة أبنائها الحاصلين على البكالوريا لها، باعتبارها أولى الأولويات، ولأهمية تقريبها من مقرات سكناهم لإعفائهم من مصاريف إضافية ينفقونها لمتابعة دراستهم الجامعية بمدن بعيدة.

ساءل السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي)، السيد الوزير، عن مآل إحداث الأنوية الجامعية بمختلف جهات المملكة ومصيرها، والسبب وراء إلغاء الوزارة 34 مشروعا خاصا بالتعليم العالي تمت المصادقة عليها في مجموعة من الأقاليم، الذي أعلن بمناسبة رده، رفضه خيار الأنوية الجامعية في نسخته الحالية، مؤكدا بأنه قرار حكومي وليس قرار الوزير لوحده، وعلى أنه سيتم إعطاء الأولوية للمشاريع التي تتوفر فيها الشروط التي ستحددها وثيقة «التصميم» التي يجري إعدادها حاليا من قبل وزارته.

وأوضح السيد الوزير في جوابه، بأنه لم يتخذ أي قرار بتوقيف مشاريع الأنوية الجامعية التي تؤطرها اتفاقيات شراكة، تم توقيعها خلال الولاية السابقة بين الوزارة ومجالس الجهات، موضحا بأن تطوير جودة منظومة التعليم العالي لا يمكن أن تتم بتوفير كراسي وطاولات وجدران فقط للطلبة والبقاء بالقرب من أسرهم، ومشيرا إلى أن الحياة الجامعية ينبغي أن يتعلم فيها الطالب العديد من المهارات، وأن يعيش تجارب في الحياة تساهم في بناء شخصيته، على أن يتم ذلك داخل مركبات جامعية كبيرة تتوفر فيها ظروف متابعة الدراسات العليا.

مشيرا في هذا الصدد، إلى أن إحداث الأنوية الجامعية يرتكز على فرضية القرب من أماكن سكن الطلبة، في حين أن ما بين 60 و90 في المائة من الطلبة المسجلين لا ينتمون إلى المدينة التي تحتضن هذه المؤسسات، وهو ما يفسر الطلب المتزايد على السكن الجامعي به، وبوجود إكراهات في التسيير وطرق التدبير وجودة الحكامة بهذه الأنوية، نتيجة غياب دليل المساطر وهشاشة النظم المعلوماتية، علاوة على ضعف برامج الحركية والتعاون، وغياب شبه كلي للتكوين المستمر لفائدة الأطر الإدارية والتقنية.

القطاع المنتدب لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية

وفي سؤال محوري موجه إلى الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، خلال المحطة الثانية من أشغال الجلسة، حول التحديات التي تواجه ورش الحماية الاجتماعية في أفق سنة 2026، وإشكالية تمويله والتدابير المتخذة لتنزيله، طالبت الفرق والمجموعات البرلمانية وغير المنتسبين السيد الوزير بالكشف عن المراحل التي قطعها هذا الورش الوطني الكبير والتدابير المتخذة بخصوص تمويله، خاصة وأنه يشكل انتظارا وطنيا أساسيا، بشكل يمكن من تحسين ظروف عيش المواطنين، خاصة الفئات الهشة، وصيانة وتحصين كرامتهم، على اعتباره نقلة اجتماعية حقيقية يقودها جلالة الملك بخطة عمل استراتيجي تهدف إلى تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنات والمواطنين، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع نظام التقاعد، أخذا بعين الاعتبار أهمية القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، كمرحلة أساسية في تنفيذ توجهاته، في ما يتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المواطنات والمواطنين المغاربة بحلول عام 2025.

وقد تدخل في هذا المحور كل من:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد مولاي مسعود أكناو)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد محمود عرشان/ المستشار السيد عبد الكريم شهيد في التعقيب)
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري).

واعتبر السيد الوزير، أثناء تفاعله مع أسئلة المتدخلين، أن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، مشروع مجتمع قوي اكتمل هذه السنة بعد ولادته قبل عقدين من الزمن، يشكل تتويجا لمسار تحديثي مبني على تحقيق التوازن والانسجام بين طموح تنزيل هذا المشروع، والإمكانيات التي ينبغي توفيرها لتمويله في أحسن الظروف، في إشارة إلى أنه يتجاوز التقلبات السياسية والاستحقاقات الانتخابية، وكان موضوع قانون إطار صادق عليه البرلمان سنة 2021، هو الذي حدد الأحكام والمبادئ العامة والتوجهات المؤطرة لعمل الدولة والمتعلقة بتنزيل هذا المشروع.

وفي ما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري عن المرض، فأخبر بأن جرى تسجيل أزيد من 11 مليون مستفيد ومستفيدة، من بينهم 4.2 مليون مؤمن رئيسي زائد أصحاب الحقوق من الأطفال والزوجات، كرقم غير مسبوق حيث تجاوز عدد المؤمنين الرئيسيين عدد المستفيدين سابقا من نظام «راميد»، والذين تم تحويلهم تلقائيا.

كما لفت إلى أنه تم فتح إمكانية الاستفادة لحوالي 4 مليون شخص من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، والذين لا يزاولون أي نشاط سواء كان مأجورا أو لا، مذكرا أن الحكومة فتحت إمكانية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالنسبة ل 22 مليون شخص، بمعنى أن حوالي ثلث المجتمع المغربي يستفيدون من هذا المشروع، في تحد يكمن انخراط الجميع في إنجاح هذا الورش القائم في فلسفته وتوازناته المالية على التضامن.

وأبرز من جهة ثانية التدابير الحكومية المتخذة في هذا المجال، المتمثلة في أداء 9.5 مليار درهم برسم التأمين الصحي عن الفئات غير القادرة على الأداء، وأشار في ما يتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر، أن 60 في المائة من ساكنة المغرب التي توجد في وضعية هشاشة ستستفيد منه، وهي فئة غير مشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي، بغلاف مالي يزيد عن 25 مليار درهم سنة 2024، و 29 مليار درهم ابتداء من سنة 2026، ليتسنى للأسر المستفيدة من الدعم المباشر الحصول على تعويضات شهرية، تتراوح بين حد أدنى حدد في 500 درهم و 1758 درهما برسم سنة 2024، وسيرتفع هذا السقف ليصل إلى 1833 سنة 2025، وليبلغ 1908 درهم سنة 2026.

وشدد في محطة أخرى، على أنه تم وضع هندسة مالية مضنية وعميقة، لهيكلة تمويل مشروع الدعم المباشر، لا تراعي القدرة على التمويل فحسب، بل تحقيق العدالة والتوازن المجتمعي، لأن تمويل مشروع الحماية الاجتماعية في إطار الآلية القائمة على التضامن يتطلب تمويلا سنويا يناهز 35 مليار درهم في سنة 2024 ثم 40 مليار درهم سنة 2026، وستمكن من ضمان الموارد الضرورية لمواكبة تنزيل هذا الورش بشكل مستدام، علما أن إيجاد الحلول لمجموعة من التحديات يبقى شيئا ضروريا وبالأخص في شقه المتعلق بتوازن أنظمة التأمين الصحي، وفي التحكم

بنفقات هذه المنظومة، خاصة أن نفقاتها تتطور بسرعة وبوتيرة أسرع مقارنة مع مواردها، وهو ما قد يؤثر سلبا على الاستدامة المالية لأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لذلك لا بد من إعداد نموذج مندمج يمكن من التوفيق بين المتطلبات الولوجية إلى خدمات ذات جودة عالية، وبين إكراهات الديمومة المالية لهذه الأنظمة.

القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان

1 - بمناسبة تسليم جائزة المجتمع المدني في دورتها الخامسة برسم سنة 2023، يوم 07 دجنبر 2023، لست جمعيات وأربع شخصيات من المجتمع المدني، في حفل احتضنته الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، وحضره ممثلو جمعيات المجتمع المدني وشخصيات سياسية وفكرية وفنية وإعلامية، تقديرا للإسهامات النوعية والمبادرات الإبداعية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشخصيات المدنية التي قدمت خدمات متميزة للمجتمع، إذ بلغ عدد الترشحات خلال هذه الدورة ما مجموعه 280 ترشحا، 191 منها تهم جمعيات وطنية ومحلية وجمعيات مغاربة العالم، و89 ترشيحا في صنفي الشخصيات المدنية والشخصيات المدنية لمغاربة العالم.

تفاعل السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان مع السؤال المحوري الأول الموجه إلى القطاع، بخصوص جديد جائزة المجتمع المدني في دورتها الخامسة ومدى تحقيق أهدافها.

1) فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)؛

2) فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير)؛

3) فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛

4) الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)؛

5) الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي).

واعتبر في معرض رده، على أسئلة وتعقيبات السيدات والسادة المتدخلين، هذه الاحتفالية لحظة تاريخية، تجسد وقفة اعتراف بأدوار ومساهمات جمعيات المجتمع المدني وما تعبر عنه من مظاهر التضامن والتكافل الاجتماعي، وهي القيم التي تشكل الركائز القوية لمؤسسات الدولة الحديثة التي تتميز بمجتمعها المتضامن، دولة العدالة الاجتماعية التي رسم طريقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ورسخها دستور المملكة، وتعمل جميع مؤسسات الدولة، بما فيها الحكومة، على تنزيل أوراشها الكبرى بحرص كبير تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

ونوه بالتعاون الذي أبانه الشركاء المؤسساتيون، من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والمؤسسات المنتخبة والمصالح اللامركزة على مستوى الجماعات الترابية، والشركاء الدوليون، وجمعيات المجتمع المدني، بانخراطهم الفعلي وحرصهم على مواكبة الوزارة لتنزيل برامج استراتيجيتها «نسيج» للفترة 2022-2026.

ثم أضاف أن برنامج الاستراتيجية، قطع أشواطا مهمة، ولم يستثن الاعتراف بالمبادرات النوعية للجمعيات، والذي تجسده هذه الجائزة الوطنية لجمعيات المجتمع المدني في دورة هذه السنة، ترصيدا لنسخها السابقة، مع رؤية جديدة تمكنت الاستراتيجية من تطويرها وإعطاءها نفسا جديدا وأفقا أوسع، عكسته مراجعة إطارها القانوني ولا سيما المرسوم المحدث للجائزة ونظامها الداخلي، وذلك استجابة لمطلب الفعاليات الجمعوية المغربية القاطنة بدول المهجر المتشبعة بقيم العمل المدني التطوعي التي استطاعت نقل هذه القيم إلى بلدان الإقامة، وقامت بإنجازات كانت مصدر فخر لها ولبلدها على حد السواء، مجسدة نبل الرسالة الجمعوية في حلتها المغربية.

مشيرا إلى أن التعديل الجديد لمرسوم الجائزة قد رفع قيمتها المالية الإجمالية، وأضاف صنفا جديدا خاصا بالمغاربة المقيمين بالخارج ضمن صنف الشخصيات المدنية، كما فتح تعديل النظام الداخلي للجائزة المجال لاقتراح شخصية مدنية ضمن صنفي الشخصيات المدنية من طرف الجمعيات والائتلافات الجمعوية مع تيسير الترشح بالنسبة لجمعيات مغاربة العالم، رغبة في إعطاء نفس جديد للجائزة لتساهم بشكل فعال في توطيد أواصر الترابط

بين المغاربة المقيمين بدول المهجر ووطنهم المغرب.

2 – طرح السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل)، والسادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، مجموعة من الإكراهات التي تحول دون الحد من ظاهرة الاكتظاظ والتقليص من نسبتها المرتفعة وانعكاساتها السلبية على جميع الخدمات المقدمة للنزلاء، والتي تبقى رهينة بالرفع من ميزانية الاستثمار ووفاء الشركاء بتعهداتهم، لمواكبة برنامج بناء مؤسسات سجنية جديدة بمواصفات عصرية، وقيام القطاعات المعنية بالدور المنوط بها، وتبني حلول جذرية للحد من ارتفاع عدد النزلاء، خاصة الاحتياطيين، داعين إلى ترشيد الاعتقال الاحتياطي والإسراع في المصادقة على مشروع قانون العقوبة البديلة وتفعيله، من خلال السؤال المحوري الثاني، الموجه إلى القطاع، حول معالجة ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية.

فأوضح السيد الوزير، خلال جوابه، أن هذا الورش الإصلاحي يندرج في إطار مجهود تقوم به الحكومة، يشمل إعادة النظر في منظومة القانون الجنائي، بالإضافة إلى مشروع القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة الذي أحيل على البرلمان، وبأن إعادة النظر في السياسة الجنائية الوطنية التي باشرتها الحكومة تعد من بين المداخل الكبرى لمعالجة الاكتظاظ بالسجون.

وفي هذا السياق، أحال إلى أن النص التشريعي يجيب في جزء كبير منه عن إشكالية الاكتظاظ بالسجون، مشيرا إلى أنه يتبين من خلال تحليل الساكنة السجنية، أن هذه الأخيرة تقضي عقوبة تقل عن سنتين، وهو ما يمكن أن يندرج في إطار الجنح المعروفة التي لا تثير مشكلة في المجتمع، والتي يمكن أن تخضع لمقتضيات العقوبات البديلة، مشددا أيضا، على أهمية التركيز على التنشئة الاجتماعية والتعليمية وترسيخ قيم المجتمع، بالإضافة إلى دور الأسرة.

3 – وحول آخر سؤال موجه إلى القطاع ومدرج بجدول أعمال الجلسة، ساءل السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، عن الإجراءات المتخذة لدعم قدرات المجتمع المدني والنسيج الجمعوي، مستحضرين الدور الطلائعي الذي لعبه المجتمع المدني تاريخيا، في الملفات الاجتماعية والسياسية للبلاد، وأثرها الإيجابي على الديبلوماسية المغربية، خاصة المتعلقة بملف الوحدة الوطنية.

ثمن السيد الوزير في معرض رده، بداية، المجهودات والقيمة المضافة التي مدت بها جمعيات المجتمع المدني، الوزارة الوصية، في إطار إعدادها الاستراتيجية الجديدة في مجال المجتمع المدني «نسيج» للفترة 2022 – 2026، في تقاطع إيجابي مع مجموعة من المكونات السياسية لغرفتي البرلمان، وهو برنامج يطمح إلى تكوين أزيد من 30 جمعية على صعيد كل جهة، بما مجموعه 120 مستفيدا، في أفق الوصول إلى حوالي 600 جمعية عن كل جهة، وإحداث قطب كفاءات جمعوية على مستوى الجهة، طيلة شهور، بتعاون مع الجمعية المغربية للتضامن والتنمية (AMSED)، بدءا باتفاقيات شراكة مع مدينة فاس، وكلميم، ثم الدار البيضاء، وطنجة وتطوان، لتصل إلى كل الجهات، ومع مغاربة العالم، في متم سنة 2026.

وأعلن السيد الوزير، بهذه المناسبة، عن طلب إبداء الاهتمام لفائدة الجمعيات المهتمة بالشأن العام، الراغبة في السهر على تدبير مركز الاتصال والمواكبة الخاص بجمعيات المجتمع المدني، إيمانا بالدور الحيوي والمهم الذي تلعبه للمجتمع المدني، لدعم مشاركتها ومساهمتها في المسار التنموي لبلادنا، عبر تقوية قدراتها ومواكبتها وتوجيهها والتواصل معها والإنصات لحاجياتها، من خلال توفير جميع الوثائق والمعلومات ذات الصلة بعملها وأنشطتها، حيث تم التوصل بإثني عشر ملفا للجمعيات المترشحة، كما تم تعيين لجنة لدراسة الملفات والتي أنهت أشغالها بكل حياد وشفافية وموضوعية وتجرد باختيار الجمعية المغربية للتضامن والتنمية.

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
حول «حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ودورها في تنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية»
الثلاثاء 05 جمادى الثانية 1445 ه الموافق ل 19 دجنبر 2023 م

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 05 جمادى الثانية 1445 موافق 19 دجنبر 2023، برئاسة السيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال وتسع دقائق، جلسة عمومية شهرية متعلقة بالسياسة العامة، للوقوف على حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وآفاقه، ومدى استثمار كل الإمكانيات المرصودة له ومدى استفادة كافة مناطق بلادنا منه، وخاصة المناطق الجبلية.

تم خلال الجلسة مساءلة السيد رئيس الحكومة، حول البرنامج المذكور بعد ست سنوات من إطلاقه، والذي تمت بلورته، تنفيذا للتعليمات الملكية الواردة في خطاب العرش لسنة 2015، بهدف تمويل مشاريع البنيات التحتية في الجماعات الترابية والجهات النائية، من أجل فك العزلة عن الساكنة القروية وتحسين ظروف عيشها، وولوجها إلى الخدمات الأساسية في مجال الماء الصالح للشرب والكهرباء والتعليم والصحة، بالإضافة إلى الطرق والمسالك القروية من أجل تيسير تنقلها.

وتدخل لأجل السؤال الموجه إلى السيد رئيس الحكومة والتعقيب على أجوبته، حول حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، السيدات والسادة المستشارين، كالآتي، أعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية وغير المنتسبين، ممثلي

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري)،
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عثمان الطرمونية)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشارة السيدة نائلة مية التازي)؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد نور الدين سليك)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد محمد بن فقيه)؛
- المستشار السيد خالد السطي.

تفاعلا مع هذه المداخلات، أعرب السيد رئيس الحكومة، في بداية رده، عن أمله في انبثاق مغرب الجهات، مزدهر وحيوي في المستقبل القريب والمتوسط، قادر على تهيئة فضاءات ترابية مندمجة، وتنمية منظومات اقتصادية مستدامة تنعم فيها جميع الأسر المغربية بشروط العيش الكريم، وفق تعبيره، ومدى إدراك الحكومة بشكل جدي ضرورة توطيد أسس الجهوية المتقدمة، كخيار دستوري وديمقراطي يمنح الجهة مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، في مكانة تتجسد في إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، مع ما يستلزمه ذلك من مواصلة العمل على إطلاق جيل جديد من أدوات التنشيط الاقتصادي وريادة الأعمال والاستثمار، وبلورة مزيد من الإجراءات التحفيزية لدعم قدرات الجهات في تنفيذ المشاريع، وتنويع مصادر تمويلها وتحسين

مردوديتها الجبائية وتعزيز مواردها البشرية المؤهلة.

ثم أكد على أهمية مناقشة حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ودوره في تنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية، وعلى المنهجية المعتمدة في تنزيل البرنامج والنتائج المحققة منه، التي ساهمت في انبثاق مجالات قروية قادرة على الاستفادة بشكل منصف ومتكافئ من الفرص التنموية على غرار باقي مناطق المملكة، لاسيما في ما يتعلق بالولوج السلس إلى الخدمات العمومية ذات الأولوية، وعلى مدى تمكين البرنامج من تكريس الآثار المتوقعة في جميع المشاريع المنجزة، ومساهمته بذلك في تحسين المستوى المعيشي للأسر القروية لاسيما من خلال فك العزلة وتوفير الخدمات الأساسية بمجموع الجماعات المستهدفة، مذكرا بأن المجال القروي يغطي ببلادنا أزيد من 90% من المساحة الإجمالية، وتبلغ نسبة ساكنته 40% من الهرم الديمغرافي الوطني، فضلا عن المساحة الصالحة للفلاحة التي يضمها والتي تناهز حوالي 9 ملايين هكتار، كما يساهم ب 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشاد السيد رئيس الحكومة، بجودة التتبع وفعالية الاستثمارات المبرمجة التي حظيت بها مختلف مراحل البرنامج، مشيرا إلى أنه تمت مواكبة اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بدراسة لوضعية الجماعات الترابية، من خلال وضع خرائط توثق تموضع الفوارق المجالية بالنسبة للقطاعات المعنية بغية توجيه وربط الاستثمارات بسد حاجيات وأولويات المناطق المستهدفة، وأنه تم في هذا الصدد، إنجاز سبع مخططات عمل سنوية لكل جهة، متوافق عليها بين اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية واللجان الجهوية الاثني عشرة، مسجلا أن الاعتمادات المالية المرصودة برسم مخططات العمل بلغت حتى متم أكتوبر 2023، 43 مليار و610 مليون درهم، (من ضمنها 18,19 مليار درهم كمساهمة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بنسبة 41,71 بالمائة من الاعتمادات المرصودة).

ثم استعرض حصيلة الاعتمادات الملتزم بها، والتي بلغت إجمالا حوالي 42 مليار درهم، وأزيد من 31 مليار درهم من الأداءات، ما يعادل على التوالي 96 في المائة و 71 في المائة من إجمالي الاعتمادات المرصودة، كمعدلات قياسية تعكس حجم الانخراط والجدية التي رافقت تنزيل هذا البرنامج الملكي، وأشار إلى أن الغلاف المالي المخصص للمناطق الجبلية برسم المخططات السنوية ذاتها، يمثل حصة 74,26 في المائة من الاستثمار الإجمالي المبرمج، بما قدره 35 مليار و800 مليون درهم، بلغت فيها مساهمة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية أزيد من 14 مليار و600 مليون درهم، بما يناهز 74 في المائة من المساهمة الإجمالية للصندوق، ما انعكس بشكل ملحوظ على تنوع المنجزات الميدانية وانتشارها الترابي، باستهداف ما مجموعه 1243 جماعة ترابية، ضمنها 140 جماعة تضم مراكز قروية، لفائدة ساكنة قروية إجمالية تبلغ 14 مليون نسمة، حيث شملت المخططات السنوية بعض المجالات الحضرية التي تعرف تدفقات وتفاعلات منتظمة للساكنة القروية، تغطي المشاريع المبرمجة 91 جماعة حضرية.

وتفصيلا لحصيلة المحاور التي يرتكز عليها البرنامج، أطلع السيد رئيس الحكومة رهان الحكومة على معالجة التفاوتات المجالية والحد من مظاهر الفقر، في محور فك العزلة وتقوية المسالك والطرق القروية، كاشفا عن حصيلة بناء وصيانة 19.440 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية، وتشييد وإعادة بناء 177 منشأة فنية، في ما توجد 4892 كيلومتر في طور الإنجاز، بينما عرفت المناطق الجبلية إنجاز ما يناهز 65 في المائة من عمليات بناء وصيانة الطرق والمسالك بـ 12.525 كيلومتر، وأنه بفضل هذه المنجزات ارتفع عدد الجماعات ذات الولوجية الجيدة من فئة 5 و 6، وهي الفئة الأعلى في التصنيف، والتي تتوفر على مجمل الخدمات الأساسية، بـ 221 جماعة إضافية من 817 سنة 2016، إلى 1038 نهاية سنة 2022. وبالنسبة لمحور توسيع شبكة التزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء، أخبر بإنجاز 667 منظومة للماء الصالح للشرب وتوسيع الشبكة ب 1.084 كلم من القنوات الخاصة بالتزويد بهذه المادة الحيوية، فضلا عن الانتهاء من 26.318 عملية للربط الفردي والمختلط والنافورات، مع استهداف المجالات الجبلية بـ 491 منظومة للماء الصالح للشرب، و 82 في المائة من عمليات التوصيل الفردية والمختلطة والنافورات، ليرتفع عدد الجماعات من فئة (5) و (6)، حسب مؤشر الربط بالماء الشروب، من 791 سنة 2016 إلى 919 نهاية سنة 2022، بزيادة 128 جماعة، ضمنها 95 جماعة بالمجالات الجبلية.

أما بخصوص الكهربة القروية، فأوضح أنه تم العمل على كهربة 998 دوارا قرويا، فضلا عن تمديد الشبكة

الكهربائية على طول 997 كلم، في ما عرفت المجالات الجبلية كهربة 821 دوار أي ما يناهز 82 في المائة من إجمالي عمليات الكهربة القروية، لينتقل عدد الجماعات من الفئة (6) حسب مؤشر الربط بالكهرباء، من 816 سنة 2016 إلى 1212 نهاية سنة 2022، بزيادة 396 جماعة.

وفي ما يتعلق بمحور تأهيل التجهيزات الأساسية لقطاعي التعليم، فتم إنجاز 2.894 عملية متعلقة بتشييد وإعادة بناء وتوسعة وتأهيل البنيات التحتية في قطاع التعليم بنسبة تناهز حوالي 76 في المائة، وتوسيع وصيانة المؤسسات التعليمية بالمجالات الجبلية ب 1.712 عملية، فضلا عن 962 عملية اقتناء متعلقة بحافلات النقل المدرسي و139 عملية تجهيز للفضاءات التعليمية، مبرزا أن تصنيف الجماعات حسب مؤشر الولوجية إلى البنية التحتية التعليمية، عرف تعزيز فئة الجماعات (5) و (6) ب 78 جماعة إضافية، حيث ارتفع عدد الجماعات بهاته الفئة من 669 سنة 2016 إلى 747 نهاية2022، وحسب مؤشر جودة البنية التحتية التعليمية، فقد تم تعزيز عدد الجماعات من الفئة (5) و (6) ب 56 جماعة، حيث ارتفع عدد الجماعات بهاته الفئة من 346 سنة 2016 إلى 402 نهاية 2022.

وفي المجال الصحي، أفاد بإنجاز 790 عملية تشييد وإعادة بناء وصيانة وتوسعة وتأهيل البنية التحتية الأساسية للصحة، تحتل فيها المجالات الجبلية نسبة 66 في المائة، مع توسيع وصيانة المؤسسات الصحية ب 518 عملية، إضافة إلى إنجاز حوالي 766 عملية اقتناء تتعلق بسيارات الإسعاف والوحدات المتنقلة، و640 عملية تجهيز بالمعدات للمراكز الصحية والمستوصفات القروية، ما ساهم في تحسين تصنيف الجماعات من الفئة 5 و6 حسب مؤشر الولوج إلى البنية التحتية الصحية، بـ 94 جماعة إضافية، ليرتفع عدد الجماعات بهاته الفئة من 640 سنة 2016 إلى 734 نهاية 2022، وبحسب مؤشر جودة البنية التحتية الصحية، فقد تم تعزيز عدد الجماعات من الفئة 5 و 6 بـ 370 جماعة، ليرتفع عدد هذه الفئة من 425 جماعة سنة 2016 إلى 795 جماعة نهاية 2022.

وبعيدا عن الأرقام، سجل السيد رئيس الحكومة، أن حصيلة المشاريع المنجزة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ساهمت في وضع الجماعات المستهدفة في المسار الحقيقي للتنمية البشرية المستدامة، مخبرا في هذا الإطار بأن التدابير الموجهة لفك العزلة عبر إنشاء المسالك والطرق القروية، لعبت دورا مهما في تقليص مدة الولوج إلى الخدمات الصحية والمؤسسات التعليمية، فضلا عن فك العزلة عن المدارات الفلاحية والمواقع السياحية. كما منحت نفسا إيجابيا لتطوير أنشطة اقتصادية غير فلاحية لفائدة الأسر القروية وتعزيز استقرارها الاجتماعي.

ولتكريس جودة المدرسة العمومية والارتقاء بمستوى التلاميذ بالمناطق القروية، أضاف بأن الهاجس الرئيسي للحكومة ظل يكمن في رفع نسبة الاستفادة من خدمات قطاع التعليم، عبر تأهيل البنيات التحتية وتجويد مرافقها، خاصة الداخليات ومراكز الإيواء والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي، وهو ما مكن من رفع معدلات التمدرس بالعالم القروي، لاسيما نسبة تمدرس الفتاة القروية، لتبلغ 60 في المائة بالمناطق المستهدفة، أي بزيادة 15 في المائة مقارنة مع سنة 2017، فضلا عن تقليص المدة اللازمة لوصول التلاميذ إلى المؤسسات التعليمية بنسبة 16 في المائة.

وبخصوص العرض الاستشفائي بالمناطق المستهدفة، ثمن النتائج التي خلص إليها البرنامج، مبرزا أن مشاريع بناء المؤسسات الصحية وعمليات اقتناء سيارات الإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة، ساهمت بشكل كبير في تحسين ولوج وجودة الخدمات الصحية بنسبة 98 في المائة، مع تسجيل انخفاض مهم في نسبة وفيات المواليد الجدد عند الولادة بنسبة 59 في المائة، وشرح كيف مكنت مشاريع الربط بالماء الصالح للشرب، من التقليص على التوالي من المسافة والمدة الزمنية اللازمة للتزود بالماء بنسبة 81 في المائة و 82 في المائة، بالإضافة إلى تحسن ملموس لجودة مياه الشرب، بنسبة 95 في المائة على مستوى الربط الفردي و 65 في المائة على مستوى النافورات، مشيرا في ذات السياق، إلى أن المشاريع المنجزة مكنت من خلق أزيد من 120 مليون يوم عمل و343 ألف فرصة عمل، مباشرة وغير مباشرة.

ثم اعتبر أن البرنامج شكل نموذجا ناجحا للتدبير المندمج، يجدر الاقتداء به على المستوى التنظيمي والمؤسساتي، لاسيما بالنسبة للمشاريع التنموية ذات البعد الترابي، مستدلا في ذلك ببعض الممارسات الجيدة، التي كان لها دور

بالغ في الرفع من نجاعته، والمتمثلة في تبني الشركاء على الصعيد الجهوي لإطار حكاماتي يعزز مبادئ الجهوية المتقدمة، واعتماد واستيعاب الشركاء والمتدخلين الجهويين لمقاربة ومنهجية التخطيط والبرمجة التشاركية الموسعة والمبنية على نجاعة الاستهداف، و إرساء إطار مؤسساتي لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات بين الشركاء باستعمال النظام المعلوماتي لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

ولم يفت السيد رئيس الحكومة، التشديد على أن العناية بالعالم القروي ترتبط بالأساس بالتعليمات الملكية، على غرار ما وقع في زلزال الحوز، والذي تسبب في تضرر عدة أقاليم، تمخضت عنها قرارات كبرى، تعمل الحكومة على تنزيلها في إطار اللجنة البين وزارية، المكلفة بالبرنامج الاستعجالي لإعادة تأهيل المناطق المتضررة، مخبرا بأنه في بداية يناير 2024، سيصل عدد المستفيدين إلى 50 ألفا في ما يخص المساعدات المالية المستعجلة الشهرية الموجهة للأسر المتضررة، وكذا المساعدة المالية المباشرة بقيمة 140 ألف درهم للمساكن التي انهارت بشكل تام، و80 ألف درهم لتغطية أشغال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئيا.

وفي الشق الثاني، المتعلق بالرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين، عبر السيد رئيس الحكومة، منتقدا خروج بعض الأصوات المطالبة بقانون الإضراب خلال هذه الظرفية، عن استغرابه من استمرار الأساتذة في إضراباتهم بالرغم من اتفاق 10 دجنبر مع النقابات الأكثر تمثيلية، وما تلا ذلك من جلسات أخرى للجنة الوزارية مع الجامعة الوطنية للتعليم وممثلي التنسيقيات، حيث أكد أن الحكومة منفتحة على المحاورين المؤسساتيين حول قطاع التعليم، وعلى أن الحوار الجديد مع النقابات، أسفر عن اتفاق يأخذ بعين الاعتبار عددا من الإشكاليات المطروحة، وعلى رأسها عدم إقرار أي زيادة على سقف 1500 درهم المقررة، مستفهما عن أسباب عدم توقيع الجامعة الوطنية للتعليم على الاتفاق الأخير، بالرغم من مواكبتها للحوار.

وذكر بأن قطاع التعليم عرف أكبر زيادة في تاريخ الحكومات المغربية، مؤكدا أن الحزب الذي قاد الحكومة للولايتين السابقتين لم يحل أي إشكالية في قطاع التعليم طوال 10 سنوات، ولم يحاور طيلة تلك المدة الفرقاء الاجتماعيين، معتبرا استمرار هدر الزمن المدرسي لأبناء المغاربة أمرا غير منطقي وبأن المسؤولية لا ترتبط بالحكومة وحدها بل بعموم المغاربة.

كما وجه الغاية من 10 ملايير درهم، التي ستخصصها الحكومة من أجل تأمين الزيادات في أجور الأساتذة، التي أقرها اتفاق 10 دجنبر، إلى تصحيح وضع الأساتذة الذي استمر لعقود، ورد الاعتبار وإنصاف تلاميذ المغاربة، معلنا فتح الحكومة بابها من أجل الحوار المؤسساتي بخصوص ملف الأساتذة المضربين، مستشهدا بالاجتماع الذي ستعقده عشية هذا اليوم اللجنة الوزارية، المشكلة من ثلاثة قطاعات مع النقابات الأكثر تمثيلية، من أجل تسريع الحسم في النقاط العالقة في أفق الإفراغ منها الأسبوع المقبل.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 12 جمادى الثانية 1445 ه الموافق ل 26 دجنبر 2023م

تناولت جلسة يوم الثلاثاء 12 جمادى الثانية 1445 موافق 26 دجنبر2023، برئاسة السيد محمد حنين، النائب الأول للرئيس، مجموعة من الملفات ذات الصلة بقطاعات التجارة والصناعة، الشباب و الثقافة والتواصل، ثم الاقتصاد والمالية.

قطاع الصناعة والتجارة

1 – ساءل السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الحبيب بن الطالب) السيد وزير الصناعة والتجارة، عن خطة القطاع في تكوين الموارد البشرية لمواكبة المخططات الصناعية الجهوية، و عن أهمية التكوين الشامل للموارد البشرية، نظرا للدور المحوري للقطاعات الإنتاجية بوزارة الصناعة والتجارة في التنمية، للرفع من قدرتهم المعرفية بخصوص هذه القطاعات وتمكينهم من بلورة واقتراح قوانين فعالة، من شأنها المساهمة في خلق

التنمية المستدامة والشاملة على مستوى هذه القطاعات، في إحالة منهم على مقتضيات القانون 21.69 الخاص بآجال الأداءات.

و اعتبر السيد الوزير، خلال رده، أن توفير الموارد البشرية والرأسمال البشري من المكونات الجاذبة للاستثمار الذي يساهم بقوة في التنافسية والإنتاج، وأن الوزارة تشتغل على منظومة تربوية وتكوينية، توفر الحاجة من موارد بشرية، وتجاوز كونها موزعة بطريقة غير عادلة في كل الجهات، من أجل ضبط الأولويات جهويا، وضبط التكوينات كأهم التدابير المسطرة في تنزيل استراتيجيتها والمرتبطة بالبرامج الصناعية، تمثيلا للتعليمات الملكية الداعية إلى الدخول في عهد صناعي جديد، عنوانه السيادة ومبني على الالتقاء والموارد البشرية والرأسمال البشري وخلق فرص الشغل المستدامة.

2 – وفي سياق توقيع الاتحاد العام لمقاولات المغرب وحاملي المشاريع ورؤساء أقطاب التنافسية والابتكار مع الدولة، يوم الجمعة 22 دجنبر 2023، عقود تمويل 44 مشروعا للبحث والتطوير والابتكار الصناعي و5 برامج تعاقدية خاصة بالحكومة وأقطاب التنافسية والابتكار، استفسر السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عزيز بوسليخن)، عن سبل الرفع من مستوى الاندماج المحلي في الصناعة الوطنية، وعن الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها للرفع من مستوى الاندماج المحلي في الصناعة الوطنية، في دعوة إلى مواصلة العمل على دعم الصناعة الوطنية والإنتاج المحلي بهدف تحقيق السيادة الصناعية، تنزيلا للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله، التي تنهج خطوات مهمة في إطار دعم وتسريع نمو الاقتصاد الوطني وترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة، من أجل الاستعداد الكامل لولوج عهد صناعي جديد، وتحقيق رهان رفع نسبة الاندماج المحلي وخلق القيمة المضافة العالية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بما يساهم في خلق الثروة وفرص الشغل.

واقترحوا في هذا الصدد، ربط برامج التمويل والدعم الحكومي بمستوى الاندماج المحلي، ووضع آليات للتحفيز والقدرة على النجاح في سياسة إحلال الواردات، والإسراع في وضع معايير خاصة بالمنتجات الصناعية المغربية وجعلها إلزامية لمكافحة الواردات الضخمة وبدون قيود، وتطبيق المعاملة بالمثل في الحواجز الجمركية التي تربط بلادنا بالدول الأخرى، ثم العمل على مواصلة تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية بهدف تشجيع الاستثمار، وإعادة النظر في مسطرة تفويت العقار الصناعي، وخلق جيل جديد من برامج دعم المقاولات الصغرى، تتوخى إعطاء دفعة لنموها ودعم قدرتها التنافسية في الاندماج الصناعي.

أخبر السيد الوزير، خلال جوابه، بالانشغال التام والقار للوزارة على الاندماج المحلي، باعتباره في صلب الاستراتيجيات المتتالية الصناعية، وفرصة من أجل خلق فرص شغل جديدة، وتقوية تنافسية المنتوج الوطني، وساق أرقاما بالنسبة للقيمة المضافة التي تخلقها الصناعة (أكثر من 100 مليار درهم سنة 2015)، وصلت سنة 2022 ل 212 مليار درهم من القيمة المضافة، وبالنسبة لعدد من الصناعات، السيارات 69%، الطائرات 42%، النسيج 32%، إلى أخره، و ثمن الاقتراحات التي جاء بها الفريق، معلنا بداية تنزيل بعضها، كما الشأن بالنسبة للأراضي التي تم الاشتغال عليها، إضافة إلى الإشراف على الأشواط النهائية لمنظومة جديدة لدعم الاستثمار للمقاولة الصغرى والمتوسطة.

3 – دعا السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)، في سؤالهم، بخصوص تعزيز دور المناطق الصناعية في جلب الاستثمار وتنمية الصادرات، نظرا لما أثبتته هذه التجربة من قدرة المناطق الصناعية على تحقيق التنمية الاقتصادية، إلى اتخاذها نموذجا لمختلف جهات المملكة وللنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق إدراج المناطق الصناعية في المخططات التنموية المحلية، وتوجيه الدعم الكافي لمختلف هذه المناطق وتسهيل إقامتها وتطوير بنياتها التحتية وتقديم الحوافز الاستثمارية، وفق ما تتيحه قوانين الاستثمار لتوفير مناخ ملائم لتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا الاستثمارات المحلية، مؤكدين على أهمية التطبيق السليم لمقتضيات مدونة الشغل والحرص على احترام حقوق الطبقة الشغيلة، لا سيما حقوق أولئك الذين يشتغلون بالمؤسسات التي تعمل داخل المناطق الصناعية في ظروف اشتغال خاصة.

مذكرين في هذا الإطار، بما وصلت إليه بلادنا على مستوى البنيات التحتية الصناعية، بفضل السياسة الحكيمة لجلالة الملك نصره الله، خاصة بجهة الشمال، كركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني، ولتميزها بميناء طنجة المتوسط، أكبر الموانئ العالمية وبالمشاريع الاقتصادية الكبرى التي استقطبتها، سواء المتعلقة بتصنيع المركبات والسيارات والطائرات، وهو ما عزز حظوة بلادنا باعتبارها قاعدة جذابة للاستثمار والتصنيع.

أشاد السيد الوزير بالمناسبة، بالمنظومة الاجتماعية والاقتصادية والصناعية، بالأخص في هذه المناطق، في التوافق واحترام قوانين الشغل، على أن التشاور الاجتماعي والاقتصادي والمسار الجيد للمنظومة النقابية من عناصر نجاح صناعة بلادنا، وأعلن التزام الوزارة بخلق منطقة صناعية حديثة في كل إقليم وكل جهة، في ظل توفر المغرب على 152 منطقة صناعية، وإعطاء الانطلاقة ل 27 منطقة صناعية جديدة لتغطية كل التراب الوطني، في أفق الاشتغال على تقريبا 20 منطقة أخرى، ثم العمل على إعادة تأهيل المناطق الصناعية التي لا تستجيب للمعايير الدولية في الاستدامة وفي الخدمات التي يجب أن تتوفر فيها، فضلا عن حضور المقاربة الشمولية لتوفير الوعاء العقاري اللازم والجاذب للاستثمارات الصناعية، يعززه تحصيل أكثر من 1600 مشروع، يتوفر 88% منها على العقار، والمصادقة على قانون يحارب المضاربة.

4 – وجه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال بن خالد)، سؤالا في ما إلى السيد الوزير، حول مواكبة الوزارة للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وطالبوه من خلاله، بتسريع وتيرة تنزيل برنامج مواكبة الوزارة للمناطق المتضررة، خاصة وأن فصل الشتاء على الأبواب، كما أن الهزات الارتدادية لا زالت مستمرة بالمنطقة، مستفسرين عن ماهية التدابير التي اتخذت لصالح التجار بذات المنطقة، حيث إن جل التجار هدمت محلاتهم ومنازلهم، ولازالوا يعانون وسط الخيام.

أطلع السيد الوزير الجلسة العامة، في بداية رده، على مجموعة الاجتماعات التي قامت بها الوزارة، تحت إشراف السلطات المحلية في هذه المناطق، وبخلق لجنة مشتركة للإحصاء الشامل للنتائج، الذي أفرز 2910 نقطة بيع للتجارة والخدمات، منها 2323 بجهة مراكش و587 بإقليم تارودانت، 36.4% من هذه المحلات تخص التغذية العامة، 15.6% مقاهي ومطاعم، و6.3% مختصين في بيع اللحوم، وأخرى لبيع الملابس، لا تتجاوز مساحة44% منها 20 متر مربع، و84% 20 و50 متر مربع، بينما هدمت 45% منها بالكامل و ظلت أخرى مهددة بالانهيار، و تعرضت51% من تجهيزاتها لأضرار متفاوتة.

وفي مرحلة موالية، أخبر السيد الوزير، بمباشرة عملية الإصغاء لطلبات وانتظارات التجار، المتمثلة أساسا في إعادة البناء، والترميم، والدعم المالي، من أجل إعادة المخزون من السلع ومواجهة انخفاض النشاط وتغطية ديون الزبناء والموردين في هذه الظرفية، كما أشار إلى إعداد برنامج لمواكبة هؤلاء التجار، في مرحلة التقييم من الجهات المسؤولة، ليعرض من بعد على لجنة حكومية لتصادق عليه.

5 – وطرح السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، موضوع حماية المستهلك بشكل عرضاني أفقي يهم العديد من القطاعات الحكومية، من خلال سؤالهم حول تفعيل الآليات الكفيلة بحماية حقوق المستهلك المغربي، في تأكيد على ضرورة تثمين الجهود المبذولة في هذا القطاع على مستوى العمل لتنزيل المنظومة القانونية بحماية المستهلك، أو على مستوى تمكين المستهلك من مجموعة من الأمور التي تساهم في حماية هذه الفئة، كطرف ضعيف في العلاقة الإنتاجية، تصديا لمشاكل الغلاء بأسبابه الموضوعية نتيجة للجفاف والحروب وغيرها أو الناتجة عن تجار الأزمات، تجعل من غلاء بعض المواد غير منطقي وغير مضبوط.

وشرح السيد الوزير أثناء جوابه عن هذا السؤال، كيف ساهمت الحكومة في تخفيف العبء والثقل على الأسر المغربية، بصفة مباشرة بتنزيل البرنامج الملكي للدعم الاجتماعي المباشر، وبالنسبة للأسعار من خلال عمل الوزارة مباشرة ، في إطار قانوني، وفي إطار حرية الأسعار، ومراقبة الأسعار، تصل إلى مراقبة 50 منتوج يوميا، في أسواق الجملة وفي نقط البيع يوميا، مطمئنا بأن عمل المراقبة والاشتغال دائم ويومي، في فريق موحد بين السلطات المحلية ووزارة الداخلية ووزارة الفلاحة وكل المسؤولين المعنيين ترابيا ووطنيا، بمساعدة جمعية حماية المستهلك، وبدعم

مباشر من طرف الوزارة، يصل إلى 10 مليون درهم لكل جمعية، 3 مليار في السنة، لتمكينها من القيام بدورها المهم جدا في حماية المستهلك في المراقبة وفي الدفاع عن حقوقه.

-6 أيضا ساءل السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، السيد الوزير، حول واقع التجارة الرقمية ببلادنا، وعن استراتيجية الوزارة لمعالجة كل الاختلالات التي تحد من النهوض بهذا القطاع الحيوي، والتي وقف عليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2023-2024 ، إيمانا بأهمية التجارة الرقمية في تحقيق النمو الاقتصادي وإحداث فرص الشغل، حيث عملت بلادنا على إرساء الظروف الملائمة لهذه التجارة، في مبادرات هامة كان لها وقع إيجابي على قطاع التجارة الرقمية ببلادنا، حيث تجاوز رقم معاملاتها ملياري دولار سنة 2022، بمعدل نمو سنوي فاق % 30 خلال السنوات الخمس الأخيرة.

أخبر السيد الوزير، ردا على جملة الاختلالات المطروحة، بوجود مشروع قانون يحاول إيجاد الحلول لعدد من الإشكاليات حماية المستهلك وللمنافسة غير الشريفة وغيرها، إذ تم إدراج عدد من الممارسات وعقوبات مقابلة لها، بعد إبداء رأي مجلس المنافسة، وفي ما يخص الرقمنة فأبدى تفاؤلا بحركة تطور، حيث تصل التغطية رغم التفاوتات لنسبة 97% من الساكنة، وبالنسبة للتجارة هناك نمو بنسبة 3%، ونسبة 23% خاصة بالتجارة الإلكترونية، كما أكد على اشتغال الوزارة بالأولوية على ربط التجارة الإلكترونية بتجارة القرب، ليستفيد التاجر الصغير أيضا منها.

7 - وفي آخر سؤال موجه ضمن المحور الأول، تقدم السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري)، للاستفسار عن التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف الوزارة من أجل توسيع قاعدة الأسواق الخارجية للمنتجات المحلية، لتعزيز المجهود الكبير الذي يقوم به مهنيوا الفلاحة والصناع التقليديون، في توسيع قاعدة الإنتاج وتحسين جودة المنتوج الوطني، ورفع بعض العراقيل الإدارية التي لا زالت تعترض تسويق المنتوج الوطني، وعلى الخصوص البطء وغياب التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية، في دعوة لتعميم مبادرات خلق فضاء للتسويق الرقمي وتشجيع مختلف الجهات على الاشتغال فيه وتأهيلها لتسويق منتجاتها في أفق كسب ثقة المستهلك الوطني والأجنبي، والمساعدة على تأهيل العالم القروي بجميع أطيافه.

حدد السيد الوزير نقط جوابه، بين الأسواق الخارجية المتمثلة في السوق الأوربي (السوق التاريخي)، والذي يجب الاشتغال عليه وتقويته ودعم الولوجية إليه، وبين توسيع سوق البحر الأبيض المتوسط بما فيه الأسواق الخارجية التي نشتغل معها، حيث لديهم بلدان تنافسنا في نفس المنتوج فيها بقوة، كذلك العمق الإفريقي واتفاقية التبادل الحر لإفريقيا، والمبادرة الملكية من أجل تقوية المحيط الأطلسي وفتح المحيط الأطلسي لدول الساحل، وهي فرصة قوية لتقوية ولوجية منتوجاتنا في هذه الأسواق وفي الأسواق الأمريكية، إذ صدرت خلال 10 سنين الأخيرة 1000 شركة بانتظام، و2000 في الإجمال سنويا، وصلت بين السنة الأخيرة وهذه السنة إلى 3500 مصدر، منها 4000 تصدر بانتظام.

قطاع الشباب والثقافة والتواصل

ناقش السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، مجموعة إشكاليات ساقها السادة المتدخلون، والتي تعيق مسار عمل الوزارة المرتكز على أسس القطاعات المهيكلة، المتمثلة في الإدماج وخلق الثروة وتعزيز السيادة الثقافية والهوية الوطنية.

1 - في إطار رده على سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)، حول استراتيجية الوزارة في مجال الاكتشافات الأثرية، في سياق المجهودات التي تقوم بها الوزارة في مجال تعزيز الثقافة الوطنية، على جميع الواجهات الفكرية والإبداعية والاكتشافات الأثرية والتاريخية، والتي جعلت المغرب يحقق طفرة نوعية.

أعلن السيد الوزير بأن الوزارة استثمرت منذ سنتين بقوة في المؤسسة الوطنية للعلوم الأيكولوجية والتراثية لجعلها، كمؤسسة حاضرة بقوة على الصعيد القاري تم تحول المرجع للقارة الإفريقية، من خلال مجموعة من المختبرات

الجديدة، تم الاستثمار فيها بعدد من الأقاليم حيث يوجد اكتشاف مهم جدا، وبمحاولات الاستثمار في محيطه ،لإعطاء الباحثين المجال للاستمرار في العمل، لمدة على الأقل ما بين 7 و15 سنة، كان آخرها هو الاكتشاف المهم جدا الذي تم في مدينة الرباط بشالة، وهذا الاكتشاف الذي سيغير الرؤية التاريخية للجانب الأيكولوجي في هذا المجال، وبالاستثمار به في المجال السياحي، من خلال ما تتوفر عليه الوزارة من موارد بشرية مؤهلة للتعريف بالمجالات الأيكولوجية على الصعيد الوطني، وعلى برنامج عملي مغربي يمكن الخبراء الأيكولوجيين في المملكة المغربية من إنجاز الأبحاث بالإمكانيات المغربية، مع التوجه للشراكات الدولية في هذا المجال للاستعانة على خبرة معينة.

2 - ساق السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، خلال سؤالهم حول أسباب الخصاص في مراكز الطفولة والشباب، حجم التحديات التي تواجه مراكز الطفولة والرعاية الاجتماعية ومراكز الشباب، في العالم القروي وبعض الأقاليم الأخرى، وخاصة تلك المرتبطة بمجال الموارد البشرية حيث يتمثل في خصاص توفير كفاءات والمهارات اللازمة للعاملين في هذه المراكز لتقديم الخدمات بشكل فعال وذات جودة عالية، وناشدوا السيد الوزير من أجل توفير البنيات التحتية الثقافية في عدة مناطق وأقاليم، بتنسيق وتوفير الموارد المالية والبشرية المؤهلة لتسهيل عملها، وفق رؤية وطنية واضحة.

أحال السيد الوزير جوابه على هذا السؤال، إلى اختصاص وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، التي هي في صدد إعداد استراتيجية شاملة بالنسبة لحماية الطفولة ككل، فضلا عن مجموعة من القطاعات المعنية والمنخرطة في هذا الإطار، ليتم الاشتغال في التقائية القطاعات، لإيجاد حل حقيقي ودائم بالنسبة لحماية الطفولة.

3 - أيضا أخبر السيد وزير الثقافة والشباب والاتصال، أثناء تفاعله مع سؤال طرحه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل)، عن الإجراءات المسطرة من أجل خلق مشاريع تنموية كفيلة بالنهوض بأوضاع الشباب بالوسط القروي، نظرا لما تعرفه العديد من المناطق في الوسط القروي ببلادنا من مشاكل وإكراهات تنموية تؤدي لاستمرار معاناة شباب المنطقة على عدة مستويات، بأن البنية التحتية المتعلقة بدور الشباب، والموجهة للشباب مهمة جدا، مشيرا إلى وجود 42 في المائة من مجموع دور الشباب في المغرب في العالم القروي، لتبقى الإشكالية المطروحة باستمرار الخصاص في الموارد البشرية، تعيق وصول البرامج إليهم، وأبان عن إرادة حقيقية لانخراط مكونات الوزارة والمجتمع المدني والشراكات مع الجماعات لتسهيل تنزيل البرامج الوزارية ومن أجل التقويم.

وتحدث السيد الوزير عن حافلات مجهزة بمكتبات متوفرة تقوم بجولات، وتقدم خدمات في العالم القروي، في إطار ابتكار طرق جديدة لتحقيق المساواة في الولوجية إلى أنشطة الثقافة في المغرب (مشروع دور الشباب المتنقلة)، إضافة إلى التفكير في مخيمات فلاحية من أجل استغلالها طول السنة، لتقديم تكوينات للشباب في العالم القروي للتعرف على التطور الملموس في التكنولوجيات الفلاحية، وبالتالي تحقيق طريقة تعامل إيجابية مع التطور الذي يعرفه العالم.

4 - واستعرض السيد الوزير، جهود وزارة الثقافة في ورش تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في معرض جوابه عن سؤال السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، تقييم ورش تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مذكرا بأن ورش تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية يحظى بعناية خاصة من طرف الحكومة، ويندرج في إطار أولويات العمل الحكومي، مثمنا المبادرة الملكية السامية بإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية، وهو ما شكل محطة بارزة ولحظة مهمة لتجديد التأكيد على أن الأمازيغية رافد أساسي من روافد الهوية المغربية المتنوعة والغنية، ما دفع قطاع الثقافة بالعمل المتواصل على تعزيز جهوده الرامية لإدماج المكون الثقافي الأمازيغي في مختلف تدخلاته.

وأوضح بأنه في إطار تكريس الرؤية الاستراتيجية في مجال التحول الرقمي وإصلاح الإدارة واستعمال الأمازيغية، وتطبيقا لأحكام المادة 18 من قانون المالية لسنة 2023، صدر المرسوم المتعلق بتحديد أشكال وكيفيات دفع المبالغ،

وتقديم الدعم من صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية، حيث سيسهم هذا الصندوق في تمويل ورش تكريس الأمازيغية.

وفي مجال التواصل، كشف أنه تم اتخاذ مبادرات عديدة، أهمها إعداد مشروع اتفاقية إطار للشراكة بين قطاع التواصل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بشأن تعزيز وتشجيع مكانة الثقافة الأمازيغية في مجال الإعلام والاتصال، واعتماد تصور علمي للتكوين المستمر في اللغة الأمازيغية، لفائدة القائمين والمشرفين على المحتوى الأمازيغي بالمواقع التابعة للقطاع، لتمكينهم من ضبط قواعد اللغة الأمازيغية، كما تم تيسير ولوج المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية وتوجههم للاستفادة من خدمات القطاع، عبر تكوين أعوان مكلفين بالاستقبال والإرشاد بالإدارة المركزية والمؤسسات التابعة لها، وإدراج تدريس اللغة الأمازيغية في مقررات المعاهد العليا التابعة لقطاع الاتصال، بالإضافة إلى إحداث أصناف جديدة للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة تتضمن جائزة الإنتاج الأمازيغي والإنتاج الحساني.

وعلى مستوى السمعي البصري، أفاد بأن قناة «تمازيغت» تسعى إلى إدماج الأمازيغية في المشهد الإعلامي الوطني، عبر مخطط يرمي إلى الرفع من جودة المنتوج، والانفتاح على جميع مكونات الثقافة الأمازيغية، والرفع من نسبة المشاهدين سواء من المتحدثين باللغة الأمازيغية أو الراغبين في تعلمها، والانفتاح على مكونات الثقافة الأمازيغية.

5 – ولاعتبار المسرح كان ولايزال أكثر وسائل الاتصال تأثيراً في الوعي الاجتماعي والقيم والمعايير والسلوكيات، من خلال ما يقدمه من مضامين، ولما له أيضا من دور هام في إحداث تغييرات جوهرية بأنساق القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية، التي تؤدي بدورها إلى إحداث تأثيرات كبيرة في تطوير أو إعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ساءل السادة أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، السيد الوزير عن معايير الوزارة لدعم الأعمال المسرحية بكل أنواعها، من أجل إعادة بعث الحياة والانتعاش لهذا النشاط الثقافي، لجعله مواكبا لمتطلبات العصر، ومتماشيا مع تطور المجتمع وأحداثه، وتمكينه من الوسائل التي تعزز تنافسيته كإنتاج وطني.

حيث أخبر السيد الوزير، بان الوزارة في إطار استراتيجيتها من أجل النهوض بالمسرح المغربي، واستكمالا لفلسفة دعم الإنتاج والترويج التي دشنها قطاع الثقافة منذ سنوات، وضعت آليات محددة لدعم وتقوية قطاع المسرح من خلال تشجيع الصناعة الثقافية بصفة عامة والصناعة المسرحية بصفة خاصة، في سبيل تشجيع المسرح المغربي بجميع أشكاله وتعزيز مهنية الفرق المسرحية، وجعلها قادرة على مواكبة التحولات التي يعرفها مجال الصناعة الإبداعية على المستوى الوطني الإقليمي والدولي.

معززا جوابه، بإطلاق الوزارة خلال شهر أبريل 2023 عملية الدعم العمومي، في هذا المجال، تم إحداثه بمقتضى المرسوم المتعلق بدعم المشاريع الثقافية والفنية على شكل طلبات عروض مشاريع، وبمقتضى قرار مشترك لوزير الثقافة ووزيرة الاقتصاد والمالية، إضافة إلى اتفاقيات الموقعة مع مجموعة من الجماعات والجهات، لتشجيع الترويج المسرحي، بوجود مسؤولين أو مدراء فنيين، ضاربا مثالا بمدينة الدار البيضاء، التي تتوفر تقريبا على20 مسرحا، دون برمجة مسرحية في هذا المجال، للدعوة إلى عدم تركيز العمل المسرحي في المدن التي تتوفر على المسرح، والتنقل إلى جميع المناطق وأقاليم الجهة عبر دور الثقافة، واستغلال كذلك المجالات وإمكانيات الجماعات والأقاليم.

6 – وفي موضوع آخر، متعلق بصيانة المآثر التاريخية المتضررة من زلزال الحوز، ساقه السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، للتنبيه إلى ضرورة العناية بالمآثر التاريخية، لما لها من قيمة فكرية ثقافية وتاريخية وسياحية، وما يتطلب الأمر من ضم وترميم وتزيين للحفاظ على جودة هذه المآثر التاريخية.

بمناسبة رده، أن الوزارة تعمل على صيانتها، وأن أول مبادرة قامت بها الحكومة هي تأمين المآثر التي تضررت، خاصة أن بعضها متواجد وسط المدن، وكان يمكن أن تشكل خطرا على الساكنة المجاورة، كما أوضح أن 70 بالمائة من هذه المآثر فتحت أبوابها، خاصة أن مدينة مراكش تعيش بالسياحة الثقافية، وبالتالي لم يكن ممكنا الاستمرار

في غلق تلك المآثر، مبرزا أن الاشتغال على الترميم متواصل، وأن هناك مؤسسة ستعنى بهذا العمل في منطقة الحوز، مشددا على أن الوزارة تسعى إلى تقوية هذا المجال بشكل أكبر كي تعرف بهذه المآثر، وتظل في بنيتها الأصلية، وأن هناك ميزانية مخصصة لهذه المآثر.

قطاع وزارة الاقتصاد والمالية

قدمت السيدة وزيرة قطاع وزارة الاقتصاد والمالية، مجموعة من التوضيحات بخصوص الإشكاليات القائمة، والتي يجب العمل على التصدي لها، المقرونة بالالتزام بالتنفيذ الحازم والفوري لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، سواء يتعلق بإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز، أو مواجهة إشكالية ندرة المياه أو توطيد أسس الدولة الاجتماعية وغيرها من التحديات، في سياق وطني استثنائي على إثر الزلزال العنيف الذي عرفته المملكة مؤخرا، وما خلفه من خسائر في الأرواح والممتلكات والبنيات التحتية، وفي ظرفية دولية صعبة يطبعها اللايقين في ظل استمرار الضغوط التضخمية والتوترات الجيوسياسية، ما أثر بشكل بالغ على آفاق الاقتصاد العالمي.

1 – أقرت السيدة الوزيرة، بوجود ارتفاع في الأسعار للمنتجات الاستهلاكية بالسوق الوطنية نتيجة ظروف داخلية وأخرى خارجية، بمقابل انخفاض الوتيرة، وفق ما أكدته معطيات المندوبية السامية للتخطيط، التي أعلنت عن تقهقر التضخم خصوصا في المواد الغذائية، وسجلت مجيبة ومعقبة على سؤال وجهه السادة أعضاء الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، حول أسباب الاستمرار في غلاء المواد الغذائية، أن التضخم له أسباب خارجية مثل اندلاع الحرب الأوكرانية، ومشاكل أسعار النقل العالمي، ومرتهن إلى الأسباب الداخلية مثل ندرة المياه والمعاناة لخمس سنوات من الجفاف الحاد، شارحة بأن الفلاحين يعانون ولم يتمكنوا من زراعة أراضيهم في الوقت المناسب، إضافة إلى ارتفاع كلفة الإنتاج (ضاربة المثال بأن الهكتار الواحد من البطاطس يكلف 50 ألف درهم).

في تأكيد على أن الحكومة تواكب القطاع الفلاحي من خلال غلاف مالي هام جدا في العام 2023 بشكل يوازي قرارات دعم المدخلات الفلاحية، طمأنت من جهة ثانية بأن تموين الأسواق يتم بشكل عادي، وبالوفرة المطلوبة في جميع المنتجات والخضر والفواكه، مع مواصلة الحكومة العمل بحلول شهر رمضان المقبل، قصد التحكم في الأسعار، رافضة، ما أورده بعض المستشارين، عن أن الحكومة ظلت مكتوفة الأيدي، بل تمكنت من تقليل أثر ارتفاع الأسعار على المواطنين والمواطنات.

2 – أوضحت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشارة السيدة فاطمة زكاغ)، أن أكثر من 3 ملايين مغربي تأثروا بالفقر، وأن نسبة البطالة ارتفعت إلى 13 بالمائة، وهو رقم لم تعرفه البلاد منذ أكثر من 20 سنة، وكشفت بالمقابل أن عدد الأغنياء بالمغرب ارتفع بأكثر من 20 بالمائة خلال 10 سنوات الأخيرة، وذلك خلال سؤال شفهي تقدموا به إلى السيدة الوزيرة، حول التزام الحكومة بتحسين الدخل، مضيفين بأن المعطيات الرقمية التي تعلنها الحكومة، والمتعلقة بتحسن عائدات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتضاعف مداخيل الفوسفاط و تحويلات الجالية، تسحب من الحكومة حجتها في التفاعل مع النقابات حين تطالب هذه الأخيرة بتحسين الدخل.

من جهتها أوضحت السيدة الوزيرة، في جوابها، أن الحكومة عملت على تنزيل مخرجات الاتفاق الاجتماعي الذي تم خلال سنة 2022، الذي شمل الرفع من الأجور في عدد من القطاعات، حيث تم رفع الأجور في القطاع الخاص ب 10 بالمائة، وب 15 بالمائة في القطاع الفلاحي على مدى سنتين ، إضافة إلى الرفع من الحد الأدنى للأجور في الوظيفة العمومية إلى 3500 درهم، وكذا رفع الحصيص في الترقي في الدرجة من 33 بالمائة الى 36 في المائة، وأشارت أن الحوار الاجتماعي كلف الدولة أكثر من 9 مليار درهم، حيث تمت برمجة 6،7 مليار درهم برسم سنة 2023، لتسوية الترقيات، ومستحقات ترقية التعليم بمبلغ أكثر من 2 مليار، لفائدة 85 ألف موظف بهذا القطاع، إضافة إلى مراجعة النظام الجبائي في ما يخص الخصم الجزافي لبعض الفئات.

3 – ثم جددت السيدة الوزيرة، التشديد على أن وضعية المواطنين في صدارة أولويات الحكومة، موردة أن المواد

الغذائية الأساسية المدعمة بذل فيها مجهود مالي كبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وبأنه لأول مرة تم رصد دعم لسلسلة الإنتاج الفلاحي بفعل شح المياه بشكل يؤثر على المدخلات الفلاحية، خلال جوابها عن «دعم الطبقة المتوسطة»، الذي شكل موضوع مساءلة السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد محمد ابا حنيني)، حيث أقرت بأن الطبقة الوسطى تظل أهم مؤشر على تحقيق ما جاء به النموذج التنموي الجديد، معتبرة أن استفادة الطبقة الوسطى ربما لم تأت كإجراءات خاصة بها، في محاولة لمراعاة ذلك ضمن برامج خاصة، أبرزها الإجراء الجديد لدعم اقتناء سكن رئيسي، وهذا يسجل لهذه الحكومة.

4 – وأخبرت السيدة الوزيرة، في محطة تالية، في معرض ردها على سؤال في ما حول خلاصات الحوار الاجتماعي القطاعي، تقدم به السيد المستشار خالد السطي، بأنه حرصا منها على الانفتاح على محيطها الاجتماعي، والمحافظة على استتباب السلم الاجتماعي، دأبت وزارة الاقتصاد والمالية منذ عدة سنوات على مد جسور التواصل مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، وأشارت في هذا الإطار، إلى عقد عدة دورات للحوار مع النقابتين الأكثر تمثيلا داخل الوزارة، كان آخرها اجتماع عقد خلال شهر نونبر 2023، كما تم عقد سلسلة من الاجتماعات على الصعيدين المركزي واللامركزي في إطار الحوار المديري، علاوة على اجتماعات لجنة التوجيه والمراقبة لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية.

مبرزة أن أهم المكتسبات في إطار الحوار الاجتماعي داخل الوزارة، تتمثل في إرساء خدمات اجتماعية متميزة، عززت العرض الخدماتي (التغطية الصحية التكميلية ونظام المساعدة الطبية، ونظام التقاعد التكميلي، العناية بذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء بعض الموظفين، منح متنوعة، مساعدات لاقتناء السكن....)، وذلك في إطار تنزيل المخطط الاجتماعي للمؤسسة، كما تشمل توقيع عقدة برنامج بين الوزارة ومؤسسة الأعمال الاجتماعية للفترة 2023 – 2025، وكذا التوقيع على ميثاق لتنزيل المخطط الاجتماعي بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين ومؤسسة الأعمال الاجتماعية، الذي تم في إطاره تحديد الخدمات الاجتماعية ذات الأولوية، وسبل تمويلها.

وأفادت أيضا، بأنه يتم إنجاز الترقيات السنوية في الرتبة والدرجة بصفة منتظمة، سواء عن طريق الامتحانات المهنية أو الأقدمية، وأنه بهدف تثمين العنصر البشري، والرفع من كفاءاته وقدراته، يتم نهج سياسة محكمة في مجال التكوين من خلال تنويعه وتعميمه على جميع الموظفين، وكذا إيلاء عناية خاصة لتحسين ظروف العمل عبر إعادة تأهيل المقرات الإدارية وتجديد تجهيزاتها، فضلا عن إعداد مشروع مرسوم بسن النظام الأساسي لموظفي الوزارة بمشاركة جميع النقابات النشيطة داخل الوزارة، منوهة بالأشواط المتقدمة التي قطعها، بعد تقديم أهم مضامينه من طرف الوزير المنتدب خلال المجلس الحكومي المنعقد يوم 24 يوليوز 2023، في أفق مناقشته والمصادقة عليه خلال الاجتماعات المقبلة للمجلس الحكومي.

5 – وردا على سؤال السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، بخصوص الإجراءات الحكومية المتخذة لوضع حد لارتفاع الأسعار ببلادنا، لفتت السيدة الوزيرة إلى أن كل الإجراءات التي جاءت بها الحكومة، منذ بداية ولايتها قبل سنتين وإلى الآن، هي معالجة الأزمات الاقتصادية المتتالية، سواء من خلال رفع الدعم المخصص للعديد من المواد في إطار صندوق المقاصة، أو دعم الماء والكهرباء والنقل، وضربت في هذا الصدد المثال بأن كل فاتورة كهرباء في الرباط سعرها نحو 110 دراهم فإن المكتب الوطني للكهرباء يؤدي حوالي 45 درهما منها.

وفي هذا الصدد سجلت، تمكن المغرب وسط استمرار الضغوط التضخمية من ضمان السيادة الغذائية في المجال الفلاحي، ورغم كون هذه الظرفية تفرض نفسها على الجميع، وتمكنت الحكومة من تقليل آثار التضخم على المواطنين، بالنظر إلى أرقام قياسية بالمحيط المجاور للمملكة، مجددة التذكير بأن تفعيل آليات اليقظة لمراقبة الأسواق تتم بشكل يومي، وبأن سنة 2023 تنتهي بمراقبة أكثر من 312 ألف نقطة بيع وضبط 15 ألف مخالفة و3300 كانت موضوع إنذارات، إضافة إلى جميع التدابير الحكومية المتخذة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

6 - وفي ما يتعلق بموضوع تحفيز المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار، الذي أثاره السادة مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار) ، لدعوة الحكومة من أجل استثمار أنجع وأقوى لفائدة هذه الفئة من المغاربة، إلى العمل على تنويع خياراتها وتدابيرها في المجال تسهيلا وتجويدا لاستثمارات مغاربة العالم، والعمل كذلك على توجيه استثمارات الجالية نحو قطاعات متنوعة، وذلك لاستفادة من خبراتهم العلمية والصناعية والتجارية، ثم العمل على الحد من الصعوبات التي تواجههم، من خلال العمل على تحيين ومراجعة منصة توجيههم ومواكبة كذلك المقاولين الشباب منهم، والحد كذلك من صعوبة الولوج إلى المناطق الصناعية بشكل تنافسي، وغيرها من العراقيل والإكراهات التي تتطلب المزيد من تدخل الحكومة.

لم يفت السيدة الوزيرة، التأكيد على أن المغاربة المقيمين بالخارج برهنوا عن ارتباط ووفاء لبلدهم الأم عبر تحويلاتهم التي تستمر في تحطيم أرقام قياسية، تفوق عائدات السياحة أو قطاعات اقتصادية معينة، في إشارة منها إلى احتمال تجاوزها رسميا 100 مليار درهم، وبأن هذه التحويلات لا تذهب بنسبة مرضية إلى الاستثمار، ما يستلزم تحفيزات في هذا الإطار، يترجمه عمل الوزارة في إطار ميثاق الاستثمار الجديد، تحفيزات مجالية لضمان عدالة مجالية، والمضي أكثر في مسار تبسيط المساطر الاستثمارية.

كذلك طالبت السيدة الوزيرة بتغيير النظرة لصفة مستثمرين مغاربة مقيمين بالمهجر، وبوجوب تغيير المنطق والتصور لجعلهم ممولين للاستثمارات، عبر الإطار القانوني الجديد للتمويل التعاوني «Crowdfunding»، أو التمويل الجماعي، وعبر عمل صندوق محمد السادس للاستثمار من أجل إطلاق مبادرات خاصة للمغاربة المقيمين بالخارج، إضافة إلى تسهيل الانخراط المادي والوظيفي لهؤلاء المستثمرين، ووجهت أيضا نداء لاستثمار زيادة على رؤوس الأموال كفاءاتهم وتجاربهم وقنواتهم، من خلال مشاركتهم في مجالس إدارية، في إطار الوتيرة الجدية للاستثمارات خصوصا في القطاع الخاص.

7 - توجه السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني) بدورهم، إلى السيدة الوزيرة بسؤال حول الإعفاء الضريبي للمواد المستعملة في صناعة المعدات المرتبطة بالإعاقة، في سياق زيارة ميدانية قامت بها مجموعة موضوعاتية خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة بإحدى جهات المملكة، حيث تم رصد معاناة بعض المقاولات المحلية الصغرى، التي تصنع بعض الآليات والأدوات المستعملة من طرف هذه الفئة، جراء ارتفاع المواد الأولية المستخدمة الذي يزيد من كلفة إنتاجها وبالتالي سعر اقتنائها، ودعوة الحكومة، بغية مساعدة هذه الفئة الاجتماعية، إلى المزيد من الإعفاءات الموجهة للمواد المستعملة في صناعة المعدات المرتبطة بالإعاقة، لتمكينها من الحصول على جميع المعدات التي تساعدها في تيسير انخراطها في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، ومن جانب آخر تشجيع المقاولات الصغرى وحتى المتوسطة التي تنشط في هذا المجال.

صرحت السيدة الوزيرة بداية، بأن ذوي الاحتياجات الخاصة يحظون برعاية خاصة، من أجل تخفيض العبء الضريبي على الأجهزة والمعدات والأدوات المخصصة لهم، وفقا للامتيازات التي جاء بها النظام الضريبي الحالي لفائدة هذه الفئة في مجال الضريبة على القيمة المضافة، والمتمثلة في إعفاء دون الحق في الخصم بالنسبة للبيوع الواقعة على الأجهزة الخاصة المعدة للمعاقين وعلى التجهيزات التي تتعلق بقوقعة الأذن وكذا عملية الفحص البصري، والتي تقوم بها الجمعيات المعترف بها بصفة المنفعة العامة (ابتداء من فاتح يناير 2012 أصبح هذا الإعفاء يطبق بشكل فوري بدون أي إجراء إداري)، كذلك إعفاء السلع التجهيزية والمعدات والأدوات التي تم اقتناؤها من لدن الجمعيات المهتمة بشؤون الأشخاص المعاقين، والتي لا تهدف إلى الحصول على الربح وفق أنظمتها الأساسية، وأيضا إعفاء السلع والبضائع والأشغال والخدمات المقدمة التي تمولها أو تسلمها جميع الأطراف المانحة أجنبية أو وطنية على شكل هبة لنفس هذه الجمعيات.

ثم شرحت كيف يمكن من جهة أخرى، للأشخاص في وضعية إعاقة بدنية، حسب مدلول القانون الإطار 97.13، الاستفادة طبقا لمقتضيات مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، من الإعفاء من رسم الاستيراد المطبق على الكراسي كذلك على الدراجات والسيارات وكذلك على الأدوات والمعدات الآلية المعدة خصيصا للأشخاص في وضعية إعاقة، طبقا للائحة مفصلة بقائمة الأدوات والمعدات الآلية المعدة خصيصا لهذه الفئة من الأشخاص، وفي

ما يخص الضريبة على القيمة المضافة، وتطبيقا لمقتضيات الفصل 29.123 من المدونة العامة للضرائب، تعفى حين الاستيراد من هذه الضريبة السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المقتنيات من لدن الجمعيات التي لا تهدف إلى الحصول على الربح.

8 – عبر السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)، من خلال سؤالهم حول مواكبة القطاع البنكي للمقاولات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، عن أملهم في القطاع الوصي، العمل على رفع الحواجز للسماح للفاعلين من حاملي الابتكارات التكنولوجية، كالشركات المالية، بالولوج إلى الأسواق المستهدفة، كذلك تشجيع مقاولات التكنولوجيا المالية بهدف تدارك التأخر المسجل على مستوى الشمول المالي بالمغرب، وكذلك تشجيع تخديم العمليات أو الخدمات المصرفية والاندماج المالي، من خلال حث الأبناك على تخفيض رسوم الأداء بالتطبيقات والبطائق البنكية، خاصة خارج المغرب حيث يتم الاقتطاع حسب سعر صرف الأوراق البنكية، في حين يجب أن يتم حسب سعر التحويل البنكي، معبرين في ذات الوقت عن التزامهم الدائم والمسؤول من أجل خلق دينامية إقلاع اقتصادي مستدام، بفضل مقاولات قادرة على الاستثمار وخلق قيمة مضافة ومناصب شغل جديدة.

استهلت السيدة الوزيرة ردها، بالتأكيد على أن للحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر وقع على الشركات، وعلى أن التطور في الإطار القانوني والترسانة القانونية لتشجيع هذه الشركات الناشئة، خصوصا في ما يخص التمويلات، في إطار القانون 18.15 المتعلق بالتمويل التعاوني، وكذلك القانون 103.02 المتعلق بمؤسسة الائتمان عبر الهاتف، اللذان يجسدان لأهمية القطاع الكبرى، لما يتيحه من فرص وقفزة نوعية في تنافسية المملكة في التكنولوجيات أو خلق فرص الشغل للشباب.

وأوضحت كيف أنه في إطار برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، سيتم تحويل 25 مليار لعدد من الأسر والمواطنين، كذلك في ما يخص التأمين الإجباري عن المرض، وكيف يتعامل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كل شهر مع عدد من المواطنين، خاصة مع انفتاح المغاربة على الرقمنة، ما يستدعي إشراك القطاع البنكي وجميع الشركاء لاستكمال هذه الترسانة القانونية، وبالتالي تشجيع الحكومة على تحمل مجهودات خلق برامج تتيح فرصا لهذه الشركات، حيث تم عن طريقها الدعم أو المساعدات أو التحويلات المالية التي تعطيها الدولة.

9 – وبسط السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد محمد بن فقيه)، للنقاش موضوع الارتفاع المتواصل والمهول لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، للتساؤل حول مدى اعتبار قضية ارتفاع الأسعار اليوم في بلادنا سياسة عمومية، وعن مدى توفر تدابير آليات وضمانات تؤطر سوق المحروقات، وطرح مشكل تسويق المنتجات الفلاحية، وعلاقة الترابط بين الإشكاليتين.

في ما يخص ملف المحروقات، أخبرت السيدة الوزيرة، أثناء ردها بأن مجلس المنافسة مستقل، ويبقى على عاتق الحكومة تعديل القانون الذي أتت به في أول سنة من ولايتها، بعد مناقشته والمصادقة عليه، ليتسلح بجميع الوسائل لمباشرة هذه الملفات وفرض حكامة جيدة، وبعد عمل مجلس المنافسة ليصل لمبلغ تم دراسته والاتفاق عليه.

وفي ما يخص سلاسل التوزيع، رأت بأنه حان الوقت لإعادة النظر في المسارات، وفتح ملفات النقل والتوزيع، ردا على السيد المستشار الذي وصف السياسة الحكومية بالإرادية، بالتوجه نحو الدولة الاجتماعية، حيث ستستفيد في غضون هذا الأسبوع مليون أسرة من الدعم الاجتماعي المباشر، معتبرة مبلغ 500 درهم ليس بالقليل، وستكلف المساعدات المباشرة للدولة 25 مليار درهم، وبأن إصلاحات العديد من السياسات والبرامج الحكومية تستلزم الوقت الكافي في التنزيل.

10 – وفي سؤالهم عن حصيلة برنامج انطلاقة ومشكلة تعذر سداد أقساط الدين لدى بعض المستفيدين، ناشد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)، الحكومة مستبشرين ببوادر لنجاح هذا البرنامج، استمرار خلق ظروف تحقق ذلك، ومواكبة أصحاب المقاولات من أجل معرفة المشاكل التي تحول دون تمكنهم من الربح وتسديد ما عليهم من ديون، الأمر الذي زكته الوزيرة في ردها، واعتبرت أن القطاع

البنكي من يملك القدرة والكفاءة من الوصول إلى هذه المقاولات، على أن الدولة هي التي تملك الصفة والمصلحة في القيام بأي متابعة لأي مقاولة مستفيدة تخلفت عن أداء أقساط الديون، لأن مساهمتها في هذا البرنامج مقدرة جدا، باعتبارها الضامن والممول الأساسي، مطالبين في ذات الوقت بأن تكون الحلول اتفاقية مع المستفيدين بناء على امكانياتهم ومدخولهم، وإعادة التفكير في البرمجة، أو تسديد أقساط ربع أو نصف سنوي أو عوض الشهري.

وصرحت السيدة الوزيرة أثناء ردها، بأن 18 بالمائة من المقاولات المستفيدة من قروض الأبناك في إطار برنامج «انطلاقة» لم تتمكن من تسديد ديونها، وأن الرقم مرشح للارتفاع بكثير، وأوضحت أنه تم منح 41 ألف قرض في مشروع «انطلاقة» لفائدة 32 ألف مقاولة، مشيرة إلى أن هناك مقاولات استفادت أكثر من مرة من القروض البنكية، وأن 80 بالمائة من المقاولات المستفيدة تتواجد بالمجال الحضري، و20 بالمائة في المجال القروي، ثم اعتبرت أن توجه أكثر من 90 بالمائة من هذه القروض للاستثمار وليس لمصاريف التشغيل، أمرا إيجابيا، يفيد بنجاح البرنامج.

وأشارت إلى أن 18 في المائة من الديون الغير مؤداة، لم تتمكن المقاولات من تسديدها لمدة 5 أو 6 أشهر، وأن 3.6 من هذه المقاولات لم تتمكن من تسديد القروض بشكل كلي، وهي التي طالبت الأبناك من برنامج «تمويلكم» منح الضمانات واسترجاع الأموال، وهو ما توقعه القطاع في بداية البرنامج، بأن يصل عدد المقاولات التي لن تستمر في مشاريعها أكثر مما هو عليه اليوم، على أن الرقم الحالي مرشح للارتفاع بكثير، ووعدت في ظل هذه المعطيات، بأن تجعل الحكومة تفكر في تطوير وتشجيع المقاولات والعمل من أجل الاستمرار في إبداع حلول مبتكرة تساعد الشباب في خلق ديناميات في مجال المقاولات.

11 – وبخصوص مدى توفر الوزارة على خطة أو إجراءات من أجل الحفاظ على الحقوق والواجبات لتجاوز التباين الكبير بالنسبة للتغطية الصحية وللمساهمات، وعدم المعادلة المالية بين الصندوق الإجباري على التأمين الصحي في القطاع الخاص والقطاع العام، وتسهيل التوجه العام نحو وحدة الصندوق، عنون السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)، موضوع تدخلهم بنسبة التغطية الصحية للأمراض ومساهمات المشاركين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، في آخر سؤال مبرمج بجدول أعمال الجلسة، وموجه للقطاع.

حيث ركزت السيدة الوزيرة في جوابها، على أهمية ورش تعميم التغطية الصحية والتأمين الأساسي الإجباري عن المرض، والمجهودات المبذولة لتجاوز التراكمات التي تعرفها عملية تنزيله بالقطاع العام، في أفق القيام بدراسات تضمن تعميم الاستفادة من سلة العلاجات، وتمكن القطاع من الاستدامة في ضبط عملية الدفع، وقيام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باستثمارات جد مهمة في هذا النطاق، ثم توفير جميع المعطيات والأرقام التي تؤدي تدريجيا إلى تحسين الخدمات وكذلك في استدامة تمويل هذا الورش الاجتماعي المهم.

جلسة الأسئلة الشفهية
الثلاثاء 19 جمادى الثانية 1445 ه الموافق ل 02 يناير 2024م

سعيا منه إلى المساهمة في النقاش العمومي الذي تعرفه بلادنا حول تحديات الإجهاد المائي وسبل مواجهتها، حيث يتابع بانشغال كبير إشكالية التراجع المطرد للمخزون المائي الوطني، أفرد مجلس المستشارين، وفقا للفصل 100 من الدستور، ومقتضيات المادتين 287 و288 من نظامه الداخلي جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 19 جمادى الثانية 1445 موافق 02 يناير 2024، برئاسة السيد فؤاد قديري، النائب الثالث لرئيس المجلس، بجدول أعمال يتضمن ثلاثة محاور أساسية، استوعبها 22 سؤالا (10 آنية / 12 عادية)، يهم مجالات التجهيز والماء، القطاع الفريد المبرمج للجلسة، تجمعها وحدة الموضوع وأسئلة متفرقة أخرى، موجهة جميعها إلى السيد وزير التجهيز والماء.

ويتعلق الأمر في مقام أول، بأسئلة شفهية آنية طرحها السادة المستشارون، حول الوضعية المائية الصعبة ببلادنا والتدابير الحكومية المستعجلة لمعالجتها، ثم تلقى السيد الوزير ذاته في مقام ثان، أسئلة حول الاعتماد على مصادر

جديدة للماء في ظل التغيرات المناخية، وكذا تسريع وتيرة إنجاز مشاريع تحلية المياه، ثم ترشيد استهلاك الموارد المائية المخصصة للسقي، أيضا تطرق السادة المستشارون خلال نفس الجلسة، إلى موضوع استراتيجية الطرق السيارة المائية ببلادنا، وموضوع تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي.

استحضر السادة أعضاء المجلس من خلال الأسئلة التي تقدموا بها إلى القطاع الوصي و للمؤسسات المعنية، شأن باقي المتدخلين والفاعلين المهتمين بالأمن المائي وضمان الحق في الماء، المبادئ التي وضعتها المنظمات الأممية في مجال حماية الحق في الماء، إلى جانب الإطار التشريعي المنظم لتدبير الموارد المائية، والسياسات العمومية التي اعتمدتها الدولة لتنفيذ التزاماتها في ما يتعلق بضمان الحق في الماء للجميع، حيث طرحوا مجموعة من التوصيات والمقترحات، الهادفة إلى مواجهة الإجهاد المائي وتعزيز الحق في الماء، وضمان تجويد تدبيره، وحفظ حق الأجيال القادمة، انطلاقا من مقاربة تميز بين الإجراءات والتدابير المستعجلة، من جهة أولى، وبعض الخيارات ذات الطابع الاستراتيجي البعيد المدى، من جهة ثانية.

* ووقوفا على الخطى والتعليمات للتعاطي مع أزمة تدبير الموارد المائية، موضوع التوجيهات الملكية الهامة التي تضمنها خطاب افتتاح البرلمان في أكتوبر 2022 وثلاث جلسات عمل ترأسها أيضا، في ظل أزمة الجفاف والانخفاض في حقينة سدود المملكة، وما تسببه من معاناة بعض المناطق من البلاد جراء مشكل ندرة مياه الشرب، تؤكد في هذا الصدد، الحرص على بلورة البرنامج الوطني للماء لفترة 2027-2020، وتدعو إلى أخذ إشكالية الماء في كل أبعادها بالجدية اللازمة، خاصة عبر القطع، مع كل أشكال التبذير والاستغلال العشوائي وغير المسؤول لهذه المادة الحيوية، وتطالب بإحداث تغيير حقيقي في سلوك المواطنين وأن تكون الإدارات والمصالح العمومية قدوة في هذا المجال.

توجه في الشق الأول، إلى السيد وزير التجهيز والماء بسؤال محوري، حول الوضعية المائية الصعبة ببلادنا والتدابير الحكومية المستعجلة لمعالجتها، السادة المستشارون ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي مصطفى العلوي الإسماعيلي)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد السلام بلقشور)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي).

في نفس السياق، وتذكيرا بأن سياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية، وإنما هي شأن مشترك يهم العديد من القطاعات، ما يقتضي التحيين المستمر، للاستراتيجيات القطاعية، على ضوء الضغط على الموارد المائية، وتطورها المستقبلي، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، للتكلفة الحقيقية للموارد المائية، في كل مرحلة من مراحل تعبئتها، وما يقتضي ذلك من شفافية وتوعية، بكل جوانب هذه التكلفة، ساءل السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، بخصوص سياسة تدبير مواردنا المائية.

بسط السيد الوزير من خلال جوابه، أمام أعضاء المجلس، حول الوضع المائي بالبلاد، جملة من المعطيات التي تؤكد خطورة الوضع الذي تواجهه المملكة، ومستجدات مهمة حول وضعية السدود والأحواض المائية، مسجلا أن

ملخصات حول أشغال الجلسات العامة

المغرب شهد درجة حرارة تجاوزت المعدل العالمي وبأنه من بين الدول التي تعاني أكثر من التغيرات المناخية، ودق ناقوس الخطر حول الوضعية المائية بالمغرب الصعبة، ودعا إلى تسريع وتيرة بناء السدود وتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة، ما استلزم اتخاذ الحكومة التدابير اللازمة عبر وزارة الداخلية لوقف تبذير المياه و عقلنة استعمالها، وتقليص الضغط المائي للشبكات، و إذا اقتضى الحال، قطع الماء عن بعض المناطق لبضع ساعات لتوفير المياه لفصل الصيف المقبل.

وأخبر أنه خلال السنتين الأخيرتين عرف مستوى ارتفاع درجة الحرارة ب 2 درجات، أي أكثر من المعدل الدولي، على أن معدل تبخر المياه في السدود بلغ مليون و500 ألف متر مكعب في اليوم، وأن الواردات المائية السنوية بلغت 11.5 مليار متر مكعب بين 1945 و2023، معدل تراجع إلى 7 مليار و200 مليون متر مكعب في العشر سنوات الأخيرة، مشيرا إلى أنه ما بين 2017 و2023 انخفض إلى 5 مليار 200 مليون متر مكعب، بل بلغ في السنتين الأخيرتين 3 مليارات متر مكعب، بينما تراجعت الواردات المائية، منذ شهر شتنبر إلى اليوم، بـ 67 في المائة.

أيضا أوضح السيد الوزير أن حوض «لوكوس» شهد هذه السنة تهاطل 23 مليون متر مكعب من التساقطات، في ما بلغت العام الماضي 282 مليون متر مكعب، وفي ما يخص حوض سبو، فعرف تهاطل 758 مليون متر مكعب من التساقطات، في ما اليوم تقدر بـ90 مليون متر مكعب، بينما عرف سد الوحدة، الذي يعتبر أكبر سد بالمغرب، واردات مائية بـ400 مليون متر مكعب في الأربعة أشهر الأولى من السنة الفلاحية، مقابل 11 مليون متر مكعب اليوم، أي نقص بلغ ما بين 60 إلى 90 في المائة، وعرفت نسبة ملئ السدود تراجعا من 31.5 في المائة الى 23.3 في المائة، ثم سجل استعمالا مفرطا للفرشة المائية وهو خزان الماء في المستقبل، مستدلا بالفرشة المائية في مدينة تادلة، التي تراجعت بخمسة أمتار هذه السنة.

وشدد السيد الوزير من جهة أخرى، على ضرورة التركيز على الطلب على الماء، ودعا إلى إيقاف التبذير، وإلى النجاعة المائية ومعالجة العديد من التسربات، وترشيد استعمال المياه، واعتماد الري بالتنقيط، مؤكدا على ضرورة الحفاظ على الفرشة المائية لضمان مستقبل الأجيال المقبلة، وضمان استمرارية العمل الفلاحي الأساسي بالنسبة لبلادنا، ثم نبه إلى أهمية تشجيع البحث العلمي من أجل ضمان نجاعة التدخلات الحكومية لحل مشكل أزمة الماء، خصوصا ما يتعلق بالماء الصالح للشرب، والمياه الموجهة إلى الري والقطاع الفلاحي، معلنا سعي المغرب الحثيث وراء امتلاك السيادة التقنية في تدبير إشكالية وأزمة الماء التي تواجهها البلاد، وعزم الحكومة إحداث معهد خاص بالبحث في قضايا ومجال الماء، سيجمع مختلف الباحثين للاشتغال على كيفية تطوير قدراتنا في الماء.

* توخت مناقشة السادة المتدخلين، في شق ثاني، الأولويات والحلول التي يجب اعتمادها لمواجهة التحديات المتعلقة بالسياسة المائية الجديدة، التي تهم أساسا تسريع تعبئة الموارد المائية التقليدية وتثمين الموارد المائية غير التقليدية وتدبير الطلب على الماء، مع مواكبته بإجراءات التحسيس والتواصل للاقتصاد في الماء، وفي إطار التركيز المنصب حاليا، من خلال الاستراتيجية الجديدة للوزارة، على خيار تحلية المياه، من بين المشاريع التي اشتغل عليها المغرب خلال سنة 2023، لمواجهة التغيرات المناخية والتخفيف من حدة الإجهاد المائي، مشاريع تحلية مياه البحر، يمكن من تزويد المناطق التي تفتقر إلى مصادر المياه التقليدية بالماء الصالح للشرب، فضلا عن تأمين عملية التزويد بهذه المادة الحيوية في ظل التأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية، حيث بات المغرب يتوفر على ثمان محطات لتحلية المياه، خاصة ببوجدور والعيون وسيدي الغازي ولمهيريز والحسيمة وطرفاية وأكادير.

جسدتها أربعة أسئلة وتعقيبات، تمحورت حول استراتيجية تحلية مياه البحر ببلادنا، وكيفية الاعتماد على مصادر جديدة للماء في ظل التغيرات المناخية، توجه بها إلى السيد الوزير، السيدات والسادة المستشارون أعضاء:

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الحبيب بن الطالب)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عابد بادل)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي).

انطلاقا مما تعيش بلادنا من أزمة مياه متفاقمة بشهادة عدة تقارير وأرقام رسمية، تنذر بتداعيات خطيرة على الفرد والاقتصاد، وتستدعي إيجاد حلول استعجالية لضمان الأمن المائي للبلاد، عزى السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي)، أهم أسباب هذا العجز المائي لضعف حكامة قطاع الماء وضعف الالتقائية بين المتدخلين، وغياب رؤية واضحة وبعيدة المدى لتدبير القطاع، وتوالي سنوات الجفاف، وتوحل السدود ونقص طاقاتها الاستيعابية أيضا الاستغلال المفرط في الموارد المائية، وعلى أن التدبير المندمج للموارد المائية تنقصه التزامات قوية في جميع المجالات التقنية والتشريعية والمؤسساتية، وعلى مستوى وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المائية.

وطالبوا من خلال سؤالهم عن حصيلة الاستراتيجية المعتمدة لتحلية مياه البحر، بضرورة تعزيز الاهتمام بالبحث العلمي حول قضايا المناخ والماء، وإرساء حكامة قطاع الماء بمقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين، مواطنين، مجتمع مدني، جماعات ترابية وقطاعات حكومية معنية، وترشيد السلوك الاستهلاكي للأفراد والفلاحين والقطاع الصناعي عبر حملات إعلامية وإدراجه أيضا في المقررات التربوية، كذلك إجراء دراسات دقيقة حول هاته التقنية ومدى تأثيرها على الحياة البحرية، أيضا تسريع إتمام مشاريع بناء محطات تحلية مياه البحر، واستغلال الطاقات المتجددة من أجل تشغيلها، ثم مراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بالماء.

وأوضح السيد الوزير في معرض جوابه، بأن 50 في المائة من احتياجات المغاربة من الماء الصالح للشرب ستأتي من مشاريع تحلية مياه البحر، وبأن للمغرب مخطط لإنشاء العديد من محطات تحلية المياه، بهدف الوصول في أفق 2030 إلى مليار و400 مليون متر مكعب من تحلية المياه، تتضمن 560 مليون للمكتب الشريف للفوسفاط و500 مليون متر مكعب ستستغل في الفلاحة، والباقي سيستهلك كماء صالح للشرب، حيث ستكون محطات لتحلية مياه البحر في المدن الساحلية، وهو ما سيجعلها لا تستفيد من مياه السدود، لأن استعمالها سيكون طوال أشهر السنة لضمان استدامة عمله.

بالمرور من منطق التضامن بين الجبال والسهول والمناطق الساحلية إلى التضامن من السواحل إلى الجبال، ومن خلال القنوات التي ستمر من المدن الساحلية إلى المدن الداخلية، وأيضا من خلال تقليص الضغط على السدود، لتظل مياهها رهن إشارة المناطق الداخلية وأيضا الجبال والقرى، مشددا على قرار الحكومة استعمال الطاقات المتجددة في كل محطات تحلية المياه الجديدة، لتصبح اليوم على الصعيد الدولي أقل تكلفة لتحلية مياه البحر في المغرب.

حيث أطلع السيد الوزير، على أن المملكة المغربية أصبحت تتوفر على 14 محطة لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية تصل إلى ما يناهز 220 مليون متر مكعب سنويا، على أن هذه القدرة الإنتاجية سيتم تعزيزها بحوالي 103 ملايين متر مكعب من خلال المشاريع الجاري العمل عليها حاليا، قبل أن يشير إلى أن محطة تحلية المياه بالداخلة تعتبر واحدة من هذه المشاريع الكبرى، حيث ستوفر 37 مليون متر مكعب سنويا من الماء الصالح للشرب، إضافة إلى سقي 5 آلاف هكتار.

وأكد من جهة أخرى، أن السنة الجارية عرفت توقيع عقد امتياز مع المكتب الشريف للفوسفاط، سيتم بموجبه إنجاز مشروع مشترك لتزويد مدينتي الجديدة وآسفي بمياه الشرب المحلاة، من خلال إنتاج 85 مليون متر مكعب سنويا، وأن العمل مستمر من أجل إنشاء أكبر محطة تحلية مياه بالمغرب وإفريقيا بجهة الدار البيضاء-سطات بسعة تصل إلى 300 مليون متر مكعب في السنة، ضمنها 200 مليون متر مكعب سيتم توفيرها انطلاقا من سنة 2026، و50 مليون متر مكعب ستكون مخصصة للسقي.

قبل أن يكشف عن برمجة مشاريع أخرى في هذا الإطار لإنجاز محطة لتحلية مياه البحر بالجهة الشرقية للمملكة، إضافة إلى محطات أخرى بكل من أقاليم تزنيت وطانطان وكلميم، كما يتم الاشتغال على تحلية المياه بمنطقة الجرف الأصفر، بالإضافة إلى إنجاز أثقاب استكشافية وتجهيز محطات متنقلة لتحلية المياه، لتجاوز الأزمة التي

تتطلب مجهودا تضامنيا والعمل بشكل جماعي، وبخصوص منطقة سوس ماسة، سجل السيد الوزير أن تفعيل محطة تحلية المياه لشتوكة آيت باها مكن من تخفيف الضغط على الموارد المائية بالمنطقة، لافتا إلى أن سد أولوز عرف تراجعا، ويوفر حاليا فقط الماء الصالح للشرب، في ما تم وقف الإمدادات الموجهة للسقي منذ ثلاثة أسابيع بعد انخفاض مستوى المياه.

ثم قدم المشاريع الموقعة بين الملك محمد السادس ورئيس دولة الإمارات، في الشق المتعلق باستثمارات في مشاريع تحلية المياه، لتجاوز هذه الإشكاليات في أفق سنة 2027، وضمان الماء الصالح للشرب بنسبة 100 فالمائة في المناطق الساحلية، فضلا عن تخصيص مساحة تصل إلى 100 ألف هكتار لإنتاج المواد الغذائية الأساسية، مما سيكون له وقع إيجابي على المواطن المغربي وسيساهم في جلب العملة الصعبة، وخلق فرص شغل.

ونظرا لما صار لموضوع ترشيد استهلاك الموارد المائية المخصصة للسقي، من موقع صدارة ضمن التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، في استمرار تعرضها لموجة جفاف عامة أثرت على المخزون المائي لبلادنا، سواء بالسدود أو على مستوى الفرشات المائية، مما انعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، دعا المتدخلون، في هذه المحطة، إلى رفع درجة اليقظة بسبب الجفاف الذي تعرفه بلادنا، والتعبئة المسبقة لمواجهة جميع الاحتمالات على المدى القريب والمتوسط، والعمل على تطوير المنظومة الفلاحية إلى منظومة إنتاجية بأقل تكلفة من مياه السقي، والتركيز على ترشيد استعمال هذه المياه في خلق فلاحة وطنية مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية.

منبهين كذلك للوضعية الصعبة التي بات عليها الفلاحون في المناطق السقوية، التي تضاعفت معاناتهم أكثر من المناطق البورية، والتي باتت تهدد بتشريد آلاف العمال الموسميين والدائمين على السواء، وإلى التفكير الجماعي في أنجع السبل لترشيد استعمال ماء السقي، وفي نفس الوقت ضمان استمرار عملية السقي في السهول الخصبة بهدف استدامة الإنتاج الفلاحي وضمان الاستقرار الاجتماعي بالعالم القروي، الأمر الذي يتطلب يقظة عالية من الحكومة وتدخل فوري بقرارات وبرامج مستعجلة لخلق ثروة مائية جديدة بمصادر مختلفة وعلى رأسها تحلية مياه البحر بطاقات بديلة كقرار وخيار استراتيجي لا محيد عنه.

تفاعل السيد وزير التجهيز والماء، في هذا الصدد مع ست إشكاليات، تعالج قضايا ترشيد استهلاك الموارد المائية المخصصة للسقي وتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي، واستراتيجية الطرق السيارة المائية ببلادنا، سيقت للنقاش من خلال أسئلة السيدات والسادة المستشارين ممثلي

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل).

فتطرق خلال رده، إلى التدابير الاستباقية والاستعجالية، التي تم اتخاذها للتعاطي مع الوضعية الراهنة للموارد المائية والتي تسجل عجزا كبيرا، داعيا إلى تضافر جهود كل الفاعلين لترشيد استعمال الماء، وأقر بأن واقع مشكل تبذير الماء، يساهم فيه الجميع، خاصة أن البلد يعاني من إشكالية للجفاف الذي أضحى ظاهرة هيكلية، وأن الأمن الغذائي والمائي أساسيان بالنسبة للبلاد، علما أن 80 في المائة من مدخول 40 في المائة من السكان في العالم القروي مصدرها من الفلاحة، مما يفرض توفير إمكانية للعمل لهم وتحسين مجال اشتغالهم، وأبرز استفادة عدد من الأسر في القرى من ورش الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر.

وأضاف بأن الأهم هو استمرار العمل الفلاحي وعدم تضرر القدرة الشرائية للمواطنين، في ظل تراجع المساحات المزروعة إلى 50 في المائة بسبب ندرة التساقطات، مما يؤثر على المجال الفلاحي والعرض والطلب، بالاشتغال كفريق موحد بوجود لجنة للماء وأخرى تقنية، يترأسها السيد الوزير شخصيا، تضم وزارة الفلاحة والداخلية والطاقة والاقتصاد والمالية، في سياق عمل مشترك بلجان بين وزارة الماء والفلاحة ونهج مخططات جهوية للربط بين

العرض والطلب، إذ أنه من الضروري وجود تخطيط وتصور مستقبلي في مجال تعبئة الإمكانات المائية.

وبشأن ترشيد الموارد المائية المخصصة للسقي، سجل السيد الوزير تراجعا كبيرا في حقينة السدود، مما يفرض العمل على تدبير الإمكانيات الخاصة بتدبير المياه الصالحة للشرب ومياه السقي، علما أن الإشكالية اليوم مرتبطة بالجفاف المتعاقب منذ 5 سنوات، خاصة الأربعة أشهر من السنة الفلاحية الحالية، التي اتسمت بالجفاف أكثر من السنة الماضية، وبأن الوزارة تقوم بمجهود كبير مع مهنيي الفلاحة لمعرفة التزاماتهم والصعوبات التي يواجهونها، حسب الإمكانيات المائية المتوفرة، على أمل تحقيق واردات مائية مهمة من الثلوج والتساقطات مستقبلا من أجل الزيادة في الإمدادات المتعلقة بالسقي والفلاحة.

مرتكزا في تعقيبه على ثلاث نقط أساسية، تتعلق الأولى بالاشتغال بسياسة مهمة تقوم على مواصلة وتسريع وتيرة إنجاز السدود، بتوفر 18 سدا، في طور الإنجاز، والعمل مع الشركات لتقليص المدة الزمنية لإنجاز السدود، لمواجهة التغيرات المناخية وسنوات الجفاف، وتهم الثانية إحياء السدود الصغرى والتلية، تحمي من الفيضانات وتضمن الري، والتي تعرف نوعا من التعثر النسبي، من خلال اتفاقيات مع الجهات، لبلوغ هدف 200 منها بحلول سنة 2027.

أما النقطة الثالثة، فتقف على برنامج خاص ل 100.000 هكتار من أجل تحلية المياه الخاصة بالفلاحة، في العديد من المناطق في إطار العدالة المجالية، إضافة إلى معاجلة المياه العادمة، تستعمل كذلك في الفلاحة، بتكلفة أقل من تحلية المياه، فضلا عن الربط ما بين الأحواض المائية لسبو ولأبي رقراق وأم الربيع، حتى سد المسيرة، للحد من مشكل إمدادات الماء بكيفية هيكلية ونهائية، كذلك الأمر بالنسبة لتانسيفت وتادلة والدار البيضاء.

وجوابا على سؤال حول تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي، تقدم به السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عدي ويحيى/ المستشار السيد عبد الكريم الهمس في التعقيب)، ذكر السيد الوزير بأن قضية ضمان تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب تحظى هي الأخرى باهتمام خاص من طرف الوزارة والحكومة، حيث أكد على أن هذه النقطة وطبقا للتوجيهات الملكية السامية مدرجة ضمن النقاط المهمة في البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب والسقي 2020-2027، وأبرز أنه تم خلال السنة الماضية التوقيع بمعية مجالس الجهات على اتفاقية مهمة بمبلغ إجمالي يصل إلى 4 مليار درهم بهدف ضمان الماء الصالح للشرب للعالم القروي، كتكملة هامة للبرامج المخطط لها في هذا الإطار من طرف الحكومة والوزارة.

وأضاف أنه في إطار هذا البرنامج الوطني، عملت وزارة التجهيز والماء مع عدد من المتدخلين، على استفادة 119 مركزا قرويا و2400 دوارا من البرنامج الاستعجالي التكميلي، لضمان الماء الشروب للعالم القروي، موضحا أن مشروع الشاحنات الصهريجية التي تم توزيعها على الجماعات القروية من طرف وزارة الداخلية، لعبت دورا هاما في تلبية حاجيات سكان القرى من الماء الشروب، مضيفا أن الوزارة تعتمد في نفس الإطار على عدد المحطات الخاصة بتحلية المياه الأجاجة لضمان تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

كما أن المجهود المبذول في هذا الموضوع مكن من وصول الماء الشروب إلى مليوني و700 ألف مواطن بالعالم القروي من خلال المشاريع المذكورة، مبرزا أن الهدف الأسمى يتمثل في تقوية تدابير مهيكلة أخرى على غرار إنجاز الأثقاب الاستكشافية، ثم كشف في السياق ذاته، على أن الوزارة تعمل على جرد المناطق التي وقع فيها تراجع نتيجة لشح المياه في السنوات الأخيرة بفعل الجفاف، وذلك بغية ضمان تزويد الماء الصالح للشرب.

* واستعرض السيد وزير التجهيز والماء أهم المشاريع التي تشتغل عليها الوزارة لتعزيز شبكة الطرق السيارة الوطنية البالغ طولها 1800 كلم والتي تعد الأطول في إفريقيا، ردا على سؤال حول استراتيجية الطرق السيارة المائية ببلادنا، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، وأفاد أن من ضمن هذه المشاريع، مشروع تثليث الطريق السيار الدار البيضاء- برشيد، ومشروع الطريق المداري للدار البيضاء، الذي سيكون له وقع إيجابي على حركة التنقل بين شمال المملكة وجنوبها، بالإضافة إلى إنجاز الطريق السيار الجديد بين تيط مليل وبرشيد على طول 30 كلم بميزانية تبلغ مليار و100 مليون درهم.

ويهدف هذا المشروع، وفقه، إلى مواكبة التنمية المطردة التي تشهدها جهة الدار البيضاء- سطات، مشيرا إلى أن الوزارة تشتغل أيضا على مشروع بناء الطريق السيار جرسيف - الناظور على طول 104 كيلومتر بميزانية 5,5 مليار درهم، وإلى أن هذا المشروع يكتسي أهمية قصوى خاصة مع افتتاح ميناء الناظور- غرب المتوسط، الذي سيكون له وقع اقتصادي مهم جدا على منطق الشرق وكذلك على منطقة فاس-مكناس، وتشمل المشاريع كذلك، مشروع الطريق السيار القاري الرباط-الدار البيضاء على طول 59 كلم بكلفة 5 ملايير درهم، فضلا عن استكمال الدراسة المتعلقة بالطريق السيار الرابط بين مراكش وفاس عبر بني ملال وخنيفرة.

جلسة التشريع
الثلاثاء 19 جمادى الثانية 1445 ه الموافق ل 02 يناير 2024م

صادق مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 19 جمادى الثانية 1445 ه الموافق ل 02 يناير 2024، مباشرة بعد انتهاء أشغال الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية، برئاسة السيد فؤاد قديري، في جلسة عامة تشريعية، بالإجماع، على مشاريع القوانين التالية

- مشروع قانون رقم 06.23، يغير ويتمم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، الذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها تحيين المقتضيات المتعلقة بمراقبة تعاطي المنشطات، انسجاما مع أحكام المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، لاسيما في ما يتعلق بكيفية إجراء عملية المراقبة والأشخاص المؤهلين للقيام بها، وكذا منح تراخيص استعمال العقاقير والوسائل المحظورة لأغراض علاجية، كما يروم توسيع قاعدة المختبرات المسموح لها بتحليل ودراسة العينات البيولوجية في مجال مكافحة تعاطي المنشطات لتشمل المختبرات المعتمدة من طرف الوكالة العالمية السالفة الذكر، ومراجعة العقوبات التأديبية المطبقة على الرياضيين والهيئات الرياضية، فضلا عن تعزيز استقلالية الأجهزة التأديبية للوكالة المغربية لمكافحة تعاطي المنشطات، من خلال فصلها عن أجهزة الوكالة وتحويلها إلى جهاز يتمتع بالاستقلالية مع مراجعة تأليفها واختصاصاتها وفقا للقواعد المحددة في المدونة العالمية لمكافحة المنشطات.

- مشروع قانون رقم 27.23، يهدف إلى تغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 دجنبر 2014)، حتى يتسنى لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية ممارسة الاختصاصات المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مجال حوادث الشغل، وتنص مقتضياته على إسناد الاختصاصات التي أوكل القانون رقم 18.12، ممارستها إلى الوزير المكلف بالشغل، إلى السلطة الحكومية أو السلطات الحكومية التي ستحدد بموجب مرسوم، مع إحلال عبارة «الإدارة المختصة» محل عبارات «المديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل المختصة»، و«المصالح المختصة بالمديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل» و«المدير الإقليمي للتشغيل»

- مشروع قانون رقم 46.23، يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ويتضمن مقتضيات تهدف إلى تحقيق الملاءمة مع أحكام القانون رقم 65.00، كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 27.22، وإعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة، مع تأهيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في حالة انقطاع المؤمن عن أداء الاشتراكات لمدة متصلة تتعدى (12) شهرا، لتطبيق مدة تدريب جديدة في حقه تحدد في ثلاثة أشهر تبتدئ من الشهر الموالي للشهر الذي قام فيه المؤمن المعني بتسوية وضعيته، إضافة إلى مقتضيات تهم تحديد الاشتراك المستحق على المؤمن، بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى واجب اشتراك، إذا كان المعني بالأمر مصنفا في أكثر من صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها، مع تغيير وتتميم المادة 29 من أجل إضفاء الطابع الديناميكي على إعداد شهادة إثبات انتظام أداء واجبات الاشتراك

– مشروع قانون رقم 47.23، يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ويتضمن مقتضيات تهدف إلى تغيير أحكام المادة 2 من القانون رقم 98.15، من أجل ترتيب الآثار على نسخ المادة 5 من نفس القانون، و إعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة إذا كان الشخص المعني مصنفا حسب المهن أو الأنشطة التي يزاولها ومصنفا، في نفس الوقت حسب معيار آخر تم اعتماده استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بالإضافة إلى تحديد الاشتراك المستحق على المؤمن بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى مبلغ اشتراك، إذا كان المعني بالأمر مصنفا في أكثر من صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 26 جمادى الثانية 1445 ه الموافق ل 09 يناير 2024 م

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 26 جمادى الثانية 1445 موافق 09 يناير 2024، الجلسة العمومية الثانية عشرة من دورة أكتوبر 2023، المخصصة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عنها، برئاسة السيد عبد السلام بلقشور، النائب الخامس للرئيس، وفق جدول أعمال تضمن 24 سؤالا (03 آنية و21 عادية)، لتسليط الضوء على مواضيع تكتسي راهنية وأهمية حول

* الارتقاء بالمنظومة الصحية الوطنية، وتجاوز مختلف الأعطاب التي تحد من فعاليتها، بإصلاح جوهري وحقيقي يشمل بالأساس تطوير البنيات التحتية، وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية في ولوج المواطنين إلى خدمات علاجية ذات جودة

* تنزيل برنامج الدعم المباشر للسكن، وورش إصلاح المنظومة القانونية لقطاع الإسكان والتعمير ببلادنا، إلى جانب برامج معالجة السكن المهدد بالانهيار والدور الآيلة للسقوط، وتوفير عرض سكني جديد لفائدة الطبقة المتوسطة، وصعوبة البناء في العالم القروي

* الإجراءات المتخذة لتجويد خدمات الخطوط الملكية المغربية وتحسين أوضاع العاملين بها، تعزيز النقل السككي، ثم تحسين جاهزية قطاع النقل واللوجستيك في مواجهة الكوارث الزلزالية المستقبلية، والوقوف على استراتيجية تدبير موارده البشرية.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية

أمام تصور جديد ومتكامل ومندمج لتأهيل المنظومة الصحية، يبلور التوجيهات الملكية السامية ويترجم التزامات الحكومة المسطرة في البرنامج الحكومي 2021 – 2026، وبفضل التوافق البناء والإجماع الوطني حول أولوية القطاع الصحي في شموليته، وحرصا على مواصلة تأهيل القطاع الصحي تكريسا لركائز الدولة الاجتماعية، وللتمكن من تحقيق الولوج للخدمات الصحية والاستشفائية لجميع المواطنين، بشكل عادل ومنصف يضمن تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وتحسين جودتها، في ظل مسار تشريعي تُوج بترسانة قانونية مؤطرة للتحولات الكبرى والإصلاح العميق، الذي يجدر أن تعرفه المنظومة الصحية ببلادنا.

شمل المحور الأول من المناقشة من جدول أعمال الجلسة، مقاربة نوعية طرحت مجموعة من الإشكاليات، وقدمت أجوبة يمكن أن تشكل مفاتيح للفاعل العمومي قصد النهوض بالمنظومة الصحية، مع طرح تصورات تصب في اتجاه تأهيلها وفق معايير تضمن جودة الخدمات وملاءمتها مع أهمية هذا الورش المجتمعي الرائد.

1 – فبخصوص تعزيز الحكامة في تدبير مشاريع البنية التحتية الصحية، كونها مرجعا وطنيا في مجال المشاريع الكبرى، حيث يتم إخضاع البنايات الصحية لمعايير هندسية وتقنية ومقاييس موحدة، وفقا للإطار المرجعي المعتمد

في هذا الشأن، وتجديد حظيرة التجهيزات الطبية والبيو طبية والتقنية وعصرنتها باستمرار لتتماشى مع أحدث وأدق التكنولوجيات الطبية وتخضع للرصد التكنولوجي، والتشديد على أهمية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في الاستثمار في القطاع الصحي بالمغرب، ما من شأنه توسيع نطاق الخدمات المتاحة، وتحسين الجودة والكفاءة، وتقديم الابتكار وتوفير فرص العمل، وتحفيز الاقتصاد الوطني بشكل عام، إضافة إلى استشراف آفاق تطوير خدمة الطب عن بعد في القطاع العمومي بالمغرب، والعمل على وضعه في إطار منظم يدعم الاستثمار في مجال خدمات الطب عن بعد.

وفي سؤال محوري، عبر السادة المستشارون، عن اهتمامهم وتأكيدهم على ضرورة المضي قدما، نحو إرساء نموذج للرعاية الصحية، يليق بالمغاربة قوامه المساواة في تلقي الخدمات الصحية، أساسها التضامن والتكافل وتوفير الحماية اللازمة لكافة المواطنات والمواطنين، من خلال أسئلة توجه بها إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، السادة ممثلي

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عزيز بوسليخن)، عن استراتيجية الوزارة لتحصين السيادة الصحية لبلادنا؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد الكريم مهدي)، حول البنية التحتية والتجهيزات الاستشفائية الوطنية؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا)، حول الاستثمار في الطب عن بُعد وتشجيع اعتماده في المنظومة الصحية الوطنية؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، واقع المنظومة الصحية على ضوء الإصلاحات التي يعرفها القطاع الصحي.

أخبر السيد الوزير، تفاعلا مع الإشكاليات الأربع المطروحة، بأن معالم الإصلاح الجديد لقطاع الصحة يعزز السيادة الصحية لبلادنا، هو جذري وعميق، جاء في إطار الورش الملكي الذي صادق عليه جلالة الملك محمد السادس، انطلق بترسانة جديدة من القوانين والإصلاحات التي اعتبرها ستسهم في خلق جاذبية جديدة للوظيفة الصحية للحد من نزيف هجرة الكفاءات والأطر الطبية، وعمل الوزارة على تطوير القدرة الصناعية للأدوية للمغرب لتعزيز السيادة الصحية لتفادي أزمات الإشكاليات الصحية السابقة، بإحداث مصنع لإنتاج اللقاحات، مشددا على أن الحديث عن سيادة صحية مكتملة يتطلب وجود موارد بشرية كافية، وهو ما تعمل في صدده الحكومة والدولة على سد الخصاص، والعمل على توفير التمويل الكافي لقطاع الصحة لمسايرة جميع الاحتياجات وتعزيز السيادة الصحية.

وأكد السيد الوزير في ذات السياق، أن القانون إطار 06.22 جاء بمقتضيات تتعلق بمواجهة الخصاص الذي يعرفه القطاع في الموارد البشرية والذي يعد إرثا قديما ليس وليد اليوم يرتبط بما يتعلق بالتكوين والهجرة واختيار الاختصاصات، وأن الحكومة تكون سنويا 1500 طبيب في عدد من التخصصات، 600 منهم يغادرون المغرب فور نيل شهاداتهم مما يحدث عجزا في الموارد البشرية بالقطاع، وارتأت لمواجهة هذا النقص اتخاذ قرار تقليص سنوات التكوين من ست سنوات إلى 5 سنوات وإضافة عدد مراكز التكوين وخلق جاذبية للقطاع من خلال تحسين وضعية الأطر وخلق تحفيزات للأطباء للبقاء في المغرب.

إضافة إلى إقرار القانون رقم 09.22 الخاص بالوظيفة الصحية، الذي يعطي استثناءا لقطاع الصحة، يخول الاستفادة من التعويضات على ساعات العمل الإضافية وتحفيزات على الحراسة والبعد عن مقر العمل والمردودية، على أن هذا القانون حاليا يعد تحولا جديدا في قطاع الصحة منذ 50 عاما سيتم جني ثماره مستقبلا، وبان الطب الذي نعيشه اليوم، في إطار هذه الإصلاحات، سيتغير ويصبح طبا مشخصنا يعتمد على التكنولوجيا وعلى العلم الجينومي بعد مرور 5 سنوات.

وكشف في نفس الوقت، عن معالم مشروع القانون الجديد المتعلق بالوظيفة الصحية، الذي يعتمد على نظام أجور جديد لمهنيي الصحة يتكون من جزء ثابت من الأجور والتعويضات المخولة بموجب التشريع الحالي، وجزء متغير يتضمن التعويض عن الأعمال المهنية المنجزة، بالإضافة إلى إعادة النظر في التعويضات المالية عن نظام الحراسة والخدمة الإلزامية والمداومة المعمول بها حاليا.

2 – طالب فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد الحرمة)، من خلال سؤالهم حول سير تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، بحق الاستفادة من نظام التغطية الصحية «أمو تضامن»، وفي معرض إجابته، أكد السيد الوزير بأن تنزيل ورش الحماية الاجتماعية جاء بعد عمل جبار، خاصة في الجانب المتعلق بتنزيل الترسانة القانونية، التي بفضلها صار الجميع يتوفر على نظام للتغطية الصحية، إذ لا يمكن اليوم الحديث عن من هو خارج هذه التغطية، موضحا أن الدولة عملت على استهداف المستحقين، عكس برنامج راميد الذي كان يستفيد منه أزيد من مليون شخص دون أن يتوفر على الشروط الأساسية، ولذلك فالمقصيين من «أمو تضامن» يدخلون في فئة غير الأجراء.

وأردف السيد المستشار في تعقيبه على جواب السيد الوزير، على أن هناك آلاف المواطنين غير مسجلين في نظام «أمو التضامن»، ووجهوا إلى الانخراط في «أمو الشامل» بدعوى ارتفاع المؤشر الاجتماعي، يتم تحديده عبر منظومة من الأسئلة التي تجعل المؤشر دائما مرتفعا بالنسبة للعديد من هذه الفئات، علما أن العديد منهم يعانون من أمراض مزمنة تتطلب المتابعة الطبية المستمرة، معتبرا أن خطورة هذا الوضع يتزامن مع الشروع بصرف الدعم المباشر، وهو ما خلف إحساسا عاما لدى العديد من المواطنين من أن جزءا من الدعم سيخصصونه لأداء واجبات الاشتراك السنوي في «أمو الشامل».

3 – على اعتبار أن القطاع الخاص والقطاع العام شركاء أساسيين لتطوير القطاع الصحي، و بما أن القطاع الخاص يستهلك تقريبا 60% من مصاريف العلاجات من مصارف وزارة الصحة، ساءل أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)، عن رؤية وخطة الوزارة في ما يخص الهيكلة التنظيمية في الوزارة الجديدة، وعن مكانة القطاع الخاص في هذا الإطار، قابله رد السيد الوزير المؤسس على الإجماع حول انخراط جميع مكونات قطاع الصحة في ثورة الإصلاح لمنظومة واحدة، سواء كانت من القطاع الخاص أو القطاع العمومي أو ما بينهما المؤسسات كذلك، مطالبين بخلق مديرية خاصة بالقطاع الصحي الخاص.

وشرح في محطة ثانية، للاستجابة لحاجيات المواطن، كيف تصب النفقات الوطنية المخصصة للصحة بشكل أوفر في القطاع العمومي، لأن هناك عدد من الاستثمارات الجديدة في مجموعات صحية ترابية، وهناك تدبير جهوي ترابي، وخريطة جهوية صحية ستخرج للنور، بما فيها القطاع الخاص، ما سيدفع وزارة الصحة إلى خلق إدارة في الهيكلة الجديدة، تتكلف بما يتعلق بالشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتدبير شأن القطاع الخاص وكذلك حتى في العلاقات الدولية، وكذلك التفويض المفوض لمؤسسات عمومية للقطاع الخاص ليدبر أمرها.

كذلك طرح تصورا جديدا في قلب المؤسسات العمومية، يهم تدبير اقتناء جميع التجهيزات، ربما بالكراء بشراكة مع القطاع الخاص، سيكون في الهيكلة ومصاحبة لهذه التغييرات، بالحكامة القائمة على ثلاث وكالات، فيها الهيئة العليا وفيها إجماع مجموعة الصحة الترابية، مركزا على الوظيفة الصحية التي فرض إعادة الهيكلة الشاملة للوزارة، وتكون ملائمة لسير التحديات الكبرى للعصر في الإطار الصحي، ولعملية تنزيل الإصلاح للمنظومة.

4 – تساءلت السيدة المستشارة لبنى علوي، عن استمرار بعض المصحات الخاصة في فرض شيك على سبيل الضمان على المرضى، موضحة أنه رغم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لضمان ولوج المرضى إلى حقهم في تلقي العلاجات، ومنها وضع خط هاتفي مفتوح للتبليغ عن المصحات الخاصة، التي تفرض على المرضى وضع «شيك» على سبيل الضمان قبل تلقي العلاجات، لا زالت بعض المصحات الخاصة تشترط هذا الإجراء قبل مباشرة العلاج، وذلك ضدا على المادة 42 من النظام الداخلي للمستشفيات، لتساءل السيد الوزير عن حصيلة التبليغات التي تلقتها الوزارة بعد وضع الرقم المفتوح، وكذا عن الإجراءات والتدابير

المتخذة ضد المصحات الخاصة المبلغ عنها.

أكد السيد الوزير، في جوابه، على أن فرض المصحات الخاصة للشيك كضمان على المرضى غير قانوني، ويجب على المواطنات والمواطنين الذين فرض عليهم ذلك اللجوء إلى منصة «شكايتي»، التي وضعتها الوزارة لتلقي شكايات المرضى بهذا الصدد، مشيرا إلى أنه لحدود اليوم، تم التوصل بعدد قليل من الشكايات، على الرغم من أن هذه المنصة متداولة منذ فترة طويلة.

وأشار إلى أن هناك إجراءات قانونية ممكنة ضد هذه المصحات الخاصة التي تفرض الشيكات على المرضى، إذ يمكن لوزارة الصحة إجراء حملات تفتيشية، ووضع الملف لدى النيابة العامة، أو لدى الوكالة الوطنية للصحة للقيام بالمراقبة للمصحات الخاصة المعنية بهذه الشكايات، حيث سبق وأن طرح هذه الإشكالية على مهنيي القطاع الخاص، في اجتماع سابق، وأكدوا أن السبب الرئيسي للاستمرار في فرض الشيك، على سبيل الضمان، هو عدم قدرة عدد من المرضى على أداء المستحقات فور تلقيهم العلاج، وهو ما يجعل هذه المصحات مكرهة على فرض هذه الشيكات،

ثم أخبر بأن اللجنة البين وزارية التي يشرف عليها رئيس الحكومة، قامت بمراجعة مصنف الأعمال الطبية، الذي بموجبه سيتم مراجعة التعريفة الوطنية، وبالتالي، سيصعب على المصحات الخاصة الاستمرار في فرض الشيك على سبيل الضمان على المرضى، وبأن الحكومة تشتغل على عدد من الإصلاحات لمنع المصحات الخاصة من فرض الشيك على سبيل الضمان على المرضى، فضلا عن اشتغال الوزارة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على تعميم التغطية الصحية لتمكين المرضى من العلاج والتخفيف عنهم.

5 – دعا السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، إلى تقوية الجانب التوعوي وتكثيف التبليغ لمحاربة ظاهرة الإجهاض السري، وذلك خلال جوابه عن سؤال السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة جليلة مرسلي)، حول محاربة الإجهاض السري في المغرب، وأوضح أن موضوع الإجهاض السري يحظى بحساسية كبيرة ويثير جدلا كبيرا في المجتمع، إلا أن الأغلبية الساحقة تجرم الإجهاض، مؤكدا أن القانون الجنائي واضح في هذا الشأن، ثم عدد الحالات الاستثنائية لعملية الإجهاض، والتي لخصها في خطورة الحمل على صحة الأم، والحمل الناتج عن الاغتصاب أو زنا المحارم، أو في حالة تشوهات خلقية خطيرة وأمراض تواجه الجنين.

وأثارت السيدة المستشارة جليلة مرسلي، في هذا الصدد، الحاجة المتزايدة والملحة للتربية الجنسية، بحكم أن الفئات الأكثر عرضة للإجهاض السري، هم فتيات في سن عمرية مبكرة، ودعت في هذا الصدد، إلى التكفل بحالات الاغتصاب، للحد من ظاهرة الإجهاض السري وكذا منحهم الدعم والمواكبة.

6 – وجوابا عن سؤال السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل)، إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، حول استمرار إشكالية تأخر المواعيد الطبية بالمراكز الاستشفائية ببلادنا، بالرغم من اعتماد الوزارة نظاما رقميا لإدارة وتدبير المواعيد بالمستشفيات العمومية عبر الأنترنت أو عن طريق الهاتف، إلا أن هذه المواعيد تعرف تأخرا ملحوظا يبلغ في بعض الحالات عدة أشهر، يحرم فئات واسعة من تلقي الاستشفاء والعلاج.

سجل السيد الوزير أن تأخر المواعيد الطبية لا يقتصر على المغرب فقط، لكن المشاكل المرتبطة بهذا الجانب تشهدها بلدان كثيرة عبر العالم، معلنا الأوراش الجديدة التي ستشهدها المنظومة الصحية في السنوات القادمة من شأنها أن تقلص من هذه المواعيد أو تحد منها بشكل نهائي، كما كشف بأن 34 في المائة من أصحاب المواعيد الطبية في المستشفيات العمومية المغربية، طلبوها عبر المنصة الإلكترونية «موعدي»، وبحسب المعطيات التي قدمها، فقد تم برسم السنة المنصرمة تسجيل مليون و 914 ألف و 338 موعدا طبيا، في إشارة إلى أن النسبة التي حققتها المنصة المخصصة لأخذ المواعيد، تعتبر إشارة إيجابية، مضيفا أنها لم تكن تتعدى 17 في المائة سنة 2017.

كذلك أكد أن تأخر مواعيد المستشفيات المغربية نسبي، ولا يمكن تعميمه على كل المصالح الطبية، وأن التأخيرات في المواعيد بالمستشفيات المغربية لا تشمل الحالات المستعجلة والأمراض المزمنة التي تستدعي تدخلا عاجلا، مثل

مرضى الفشل الكلوي، وضرب المثل بالمرضى في كندا الذين ينتظرون سنتين لتلقي العلاج، ومنهم مغاربة كندا الذين يأتون إلى المغرب للعلاج ويعودون، ثم ذكر بمواعيد المستشفيات الكندية البعيدة التي تحتم على مغاربة كندا القدوم إلى بلادهم للعلاج من أمراض محددة، مثل الأسنان والعودة إلى مقر الإقامة.

7 – في تأييد للطرح الذي ساقه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عابد بادل)، حول خصاص الأطباء النفسيين ببلادنا، أقر السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، بأن المغرب يعاني من نقص حاد في الأطباء النفسيين، حيث لا يتجاوز عددهم 2644 طبيبا، وهو رقم موزع ما بين 416 طبيبا فيهم 171 بالقطاع العام، و 247 في القطاع الخاص، و 47 من الأطباء المتخصصين في الطب النفسي الخاص بالأطفال، و 1460 من الممرضين المتخصصين في الصحة العقلية، إضافة إلى719 من المساعدين الاجتماعيين في مجال الصحة النفسية في القطاع العام، في تأكيد على أن هذا النقص مرتبط أساسا بالخصاص في الموارد البشرية، وعلى اعتبار أن هذا الاختصاص غير جذاب في المغرب، حيث لا يستقطب الطلبة لمزاولة الطب النفسي، ما يتطلب خلق تحفيزات خاصة للأطباء النفسيين، مشيرا إلى أن هذا الاختصاص لا يتلقى الأهمية التي يستحقها في المغرب مقارنة ببعض البلدان، لافتا إلى أن قانون الصحة العقلية تم سحبه من البرلمان، لعدم مواكبته للتطورات الجديدة في هذا المجال، وستتم إعادة النظر في مشروع قانون الصحة العقلية برمته.

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

استفسر السادة المستشارون أعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية، خلال هذا المحور، عن سبل توظيف الأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الوزارة، التي تكمن في تعزيز التماسك المجالي للتدخلات العمومية على مستوى التراب الوطني، وإرساء إطار مرجعي وطني من أجل تنمية حضرية مستدامة وتحفيزية، ودعم تنمية المجالات القروية وتقوية جاذبيتها الاقتصادية، وتيسير الولوج إلى السكن من خلال دعم القدرة الشرائية للأسر عبر الدعم المباشر، وإحداث نقلة نوعية في السياسة العمومية في ميدان التعمير والإسكان، من خلال مجموعة أسئلة، تقدموا بها إلى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

1 – أشاد السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)، من خلال سؤاله عن مستجدات برنامج الدعم المباشر للسكن، بهذا البرنامج كلبنة أساسية في بناء الدولة الاجتماعية، وإحدى البرامج الأساسية التي تحظى برعاية سامية وباهتمام بالغ من قبل جلالة الملك محمد السادس، بهدف توطيد ركائز الدولة الاجتماعية وتكريس حق المواطن في السكن، كثمرة للحوار الوطني حول التعمير والإسكان على مستوى 12 جهة بالمملكة، بمشاركة كافة الأطراف المعنية، والذي أفرز توصيات تتماشى تماما مع النموذج التنموي الجديد، وهو ما يعكس إرادة الوزارة الصلبة في التغيير وفي الإصلاح، بمنظور جديد يستهدف المواطنات والمواطنين ويعينهم على تجاوز مختلف صعوبات الولوج إلى سكن لائق، كما سيسهم في إعطاء دفعة قوية لقطاع الإسكان وتحفيز القطاع الخاص، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة وخلق فرص الشغل.

وكذلك دعا إلى فتح مزيد من قنوات التواصل مع المواطنات والمواطنين من أجل بسط المستجدات الخاصة بهذا البرنامج، وتسهيل وصول المعلومة للمستفيدين، مشددا على أن قوة هذا البرنامج تكمن كذلك في إشراك العالم القروي وفتح المجال أمام ساكنته للاستفادة كذلك، معتبرا هذه الخطوة إنصافا حقيقيا لهذه الساكنة لتطوير العرض السكني بهذا الوسط، مما سيدفع مجموعة من الأسر للاستقرار بالعالم القروي.

استعرضت السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، تجاوبا مع طرح السيد المستشار، مستجدات برنامج الدعم المباشر للسكن، فأخبرت بأن برنامج السكن الاجتماعي 250.000 درهم، الذي مكن من تقليص العجز في السكن، انتهى التعاقد بشأنه سنة 2020، إلا أن الطلب لا زال قائما، وبأن الوزارة نظمت حوارا وطنيا للتعمير والإسكان تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 12 جهة من المملكة، وأوردت بأنه من مخرجات هذا الحوار في محور الإسكان، تجديد المقاربة في ما يخص دعم الأسر لاقتناء سكن رئيسي، وكذا دعم الأسر من الطبقة المتوسطة بالإضافة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض، بالإضافة

إلى إدماج مغاربة العالم في البرنامج، مما مكن من وضع برنامج جديد تم تقديمه في جلسة عمل ترأسها صاحب الجلالة نصره الله يوم 17 أكتوبر 2023.

كما أشارت إلى أن هذا البرنامج يتقدم على شكل 100.000 درهم من أجل اقتناء سكن رئيسي يقل ثمنه أو يعادل 300.000 درهم مع احتساب الرسوم، بالإضافة إلى 70.000 درهم من أجل اقتناء سكن رئيسي يفوق 300.000 درهم ويقل أو يعادل 700.000 درهم مع احتساب الرسوم، وبتاريخ 23 نونبر 2023، تم اصدار المرسوم رقم 2.23.350 المنظم لهذا الدعم بالجريدة الرسمية، ومن أجل ضمان حكامة أكثر، أكدت أن الوزارة قامت بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير CDG PREVOYANCE، بإطلاق منصة رقمية للتسجيل، ستمكن من ضمان الشفافية، وكذا تبسيط إجراءات التسجيل، بالإضافة إلى ضبط الآجال.

إضافة إلى توقيع اتفاقية مع هيئة الموثقين، من أجل تحديد سقف أتعاب تحرير عقود البيع (إلى غاية الحصول على شهادات الملكية)، بالنسبة لمقتني المساكن التي يقل ثمن بيعها أو يعادل 300.000 درهم، مع احتساب الرسوم في مبلغ قدره 2500 درهم مع احتساب الرسوم، بدل 6000 درهم مع احتساب الرسوم، وهو ما سيساهم في تعزيز دعم الطلب للأسر المحدودة الدخل للولوج إلى سكن لائق، وكذا تحسين الإدماج الاجتماعي.

2 – بمناسبة ردها بخصوص سؤال حول برنامج الدعم المباشر للسكن، طرحته مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، أبرزت السيدة الوزيرة أن المبادرات الملكية السامية لقطاع السكن في العقدين الأخيرين، مكنت 4 مليون من المواطنات والمواطنين من ذوي الدخل المحدود من الولوج إلى سكن لائق، مشيرة أن آخر برنامج للسكن الإجتماعي الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة سنة 2010، مكن من إنجاز 650.000 وحدة، 100.000 منها توجد في طور الإنجاز مما قلص العجز السكني.

وأضافت أن البرنامج الجديد الذي انطلق فعليا بتاريخ 2 يناير 2024، ببعدين، الأول اجتماعي يضمن السكن للمغاربة كحق دستوري، والثاني اقتصادي يضمن إقلاع قطاع أساسي في الاقتصاد الوطني الذي يشغل أزيد من مليون مغربي.

وأشارت إلى أن طموح الوزارة للسنة الأولى من البرنامج هو تشجيع الأسر لاقتناء المنتوج السكني الذي يناهز 114.000، من بينها 58.000 سكن لفائدة الطبقة المتوسطة، الشيء الذي جعلها تعتمد رخصة السكن في يناير2023 لتمكين المغاربة من الاستفادة منذ السنة الأولى من هذا البرنامج، مؤكدة أن المقيمين على القطاع واعون بالصعوبات التي مر منها هذا القطاع منذ أزمة كوفيد، الشيء الذي سيمكنه من الإقلاع، وبحسب تقديرات الوزارة فإن هذا الإنتاج سيعرف ارتفاعا سنويا بنسبة 10%.

وعرجت في ذات الجواب على بعض المعطيات الأخيرة، في غضون السبعة أيام الأخيرة، والتي كشفت عن تسجيل نسبة73% في المنصة الإلكترونية «دعم السكن» للسكن أقل من 300.000 درهم، و27%للسكن الموجه للطبقة المتوسطة، و23% من مغاربة العالم، بمتوسط 39 سنة، 66% رجالا و34% نساء، وتوزيع حسب المناطق الجغرافية، ويتعلق الأمر بعمالة فاس، عمالة مكناس، عمالة مراكش، إقليم برشيد، عمالة طنجة أصيلة، وأشارت أنه لحد الساعة تبين أن 89% من الأشخاص المسجلين لهم الحق في الاستفادة، وقد تم إعلامهم داخل أجل 7 أيام المعلن عنها.

3 – تفاعلت السيدة الوزيرة كذلك، مع موضوع برنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار والدور الآيلة للسقوط، سؤال طرحه الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد بولعيش)، حيث أكدت أنه بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال، فإن معالجة ظاهرة السكن المهدد بالانهيار تواجه إكراهات تتمثل بالأساس في الطابع الديناميكي لهذه الظاهرة، وإكراهات تقنية تحد من وتيرة التشخيص والمعالجة، ثم محدودية دخل الأسر المعنية وضعف انخراطها في مبادرات التدخل.

وأضافت أنه منذ إحصاء 2012، تم التعاقد بشأن81 اتفاقية، لمعالجة 43.000 بناية يقطنها ما يزيد عن 76.800 أسرة، بكلفة إجمالية تصل إلى 8,1 مليار درهم، منها2,25 مليار درهما، كدعم مالي للوزارة، كما تمت معالجة

17.614 بناية لحوالي 30.000 أسرة، أي بمعدل2000 بناية في السنة، وخلال سنة 2023، تم صرف 78,32 مليون درهم لمواصلة الأشغال من أجل معالجة 1.497 بناية لفائدة حوالي 4.500 أسرة، وذلك في إطار مشاريع متعاقد بشأنها، 81اتفاقية (23 اتفاقية انتهى بها العمل/ 29 اتفاقية في طور الإنجاز/ 29 اتفاقية تعرف عراقيل مرتبطة أساسا بمشاكل تقنية أو حكاماتية).

وتنزيلا لمقتضيات قانون 94-12 ومرسومه التطبيقي، تمت إلى غاية سنة 2023، إطلاق دراسة تتعلق بإنجاز نظام معلومات جغرافي لليقظة والتحليل والرصد والمراقبة، وجرد وتصنيف البنايات الآيلة للسقوط مع الأخذ بعين الاعتبار البحث الاجتماعي، وقد همت جهة الرباط سلا القنيطرة، وجهة العيون الساقية الحمراء (100%)، جهة طنجة تطوان الحسيمة، جهة مراكش آسفي، جهة سوس ماسة، جهة الشرق جهة بني ملال خنيفرة، وجهة الدار البيضاء سطات، في طور الجرد والتصنيف.

كما تم جرد وتصنيف المباني الآيلة للسقوط ب11 مدينة عتيقة من أصل 32 (18.477) بناية، 34% ذات خطورة مرتفعة 40 % تشكل خطورة 26% متضررة، إذ سيمكن هذا الجرد والخبرة الملحقة به من تفعيل المساطر المنصوص عليها في القانون المذكور، في ما تمت بعد الدورية دراسة 26.000 طلب ترخيص خلال 6 أشهر فقط، وتمت الموافقة على 14.120 ملف، في إشارة إلى أن ساكنة هذه الدواوير تمثل 70% من ساكنة العالم القروي.

4 – وحول توفير عرض سكني جديد لفائدة الطبقة المتوسطة، وهو السؤال الذي طرحه فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)، ذكرت السيدة الوزيرة بأن الولوج إلى سكن لائق يعتبر حقا دستوريا ينص عليه دستور المملكة، وتعمل الوزارة على اتخاذ جميع التدابير من أجل توفير عرض سكني يلائم حاجيات الطبقة المتوسطة، وخاصة البرنامج الموجه للطبقة المتوسطة، برسم السنة المالية 2013، الذي تضمن إعفاءات خاصة بواجبات التسجيل لفائدة المقتنين، مكن من التعاقد لإنجاز 11328 وحدة سكنية، 9655 وحدة سكنية (تعاقد مع القطاع الخاص)، 1673 وحدة سكنية (تعاقد مع القطاع العام).

وفي هذا الصدد، بلغ عدد الوحدات المنجزة فقط حوالي 3888 وحدة سكنية، أي بنسبة 34%، وهو ما أبان عن محدودية هذا البرنامج في الاستجابة لحاجيات الطبقة المتوسطة، مبرزة أنه في غياب عرض سكني يتماشى مع انتظارات الطبقة المتوسطة، تبين أن مجموعة من هذه الفئة توجهت إلى اقتناء السكن الاجتماعي 250.000 درهم

ولم يفت السيدة الوزيرة الإعلان بأن الحكومة لديها رغبة في تقوية الطبقة المتوسطة، وبوضع الوزارة تصورا جديدا اعتمد على مخرجات الحوار الوطني للتعمير والإسكان، مبني على الدعم المباشر لرفع القدرة الشرائية وتمكين المغاربة ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة من اقتناء سكن رئيسي، مستأنسة بالاجتماع الذي ترأسه جلالة الملك، حيث تم تقديم الخطوط العريضة للبرنامج الجديد المتعلق بالدعم المباشر للأسر لاقتناء سكن رئيسي.

وشرحت بعدها، بعض تفاصيل البرنامج الجديد، الممتد ما بين 2024-2028، يستهدف 110.000مستفيد، 58.000 منهم من وإلى الطبقة المتوسطة، ويتم تحديد دعم مالي مباشر 70.000درهم لاقتناء سكن يزيد ثمنه عن 300.000 درهم، ويقل أو يعادل 700.000 درهم مع احتساب الرسوم، وفي هذا السياق أبرزت شروط الحصول على هذا الدعم، المحددة في الجنسية المغربية، وعدم ملكية عقار مخصص للسكن على مستوى مجموع التراب الوطني، وعدم الاستفادة من أي إعانة أو امتياز ممنوح من طرف الدولة مخصص للسكن، والتوفر على رخصة السكن ابتداء من فاتح يناير2023، على أن يتكون السكن من غرفتين على الأقل وأن يكون موضوع بيع أول.

5 – وبخصوص سؤال السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)، حول صعوبة البناء في العالم القروي، ردت السيدة الوزيرة، موضحة كيف تبنت الوزارة مقاربة جديدة للنهوض بالعالم القروي، حيث تضع تنمية ودعم هذه المجالات ضمن أولوياتها، وذلك من أجل تعزيز التماسك الترابي، والحد من التفاوتات المجالية، وضمان الاستدامة الاجتماعية، وفي ما يخص التوجيهات الملكية، وتماشيا مع مضامين البرنامج الحكومي الرامي إلى فك العزلة عن المناطق الهشة، ومع النموذج التنموي الجديد.

ثم استعرضت السيدة الوزيرة عمل الوزارة على مستوى إعداد التراب، باشتغالها خلال السنتين الأخيرتين على

الدراسات التقنية للرفع من مستوى النمو في 281 جماعة، التي تعاني من مستوى مرتفع من الهشاشة، وتقوية المراكز الصاعدة، مبرزة أنه تم الانتهاء من الدراسات بالنسبة ل 12 مركزا صاعدا.

فعلى مستوى التعمير، خطت الوزارة مقاربة جديدة عبر خلق وكالات جهوية تتوفر على أقطاب خاصة بالتخطيط ومواكبة البناء في العالم القروي، وعلى مستوى السكن استفادت ساكنة العالم القروي من برنامج الدعم المباشر (مشاريع القطاع الخاص ومؤسسة العمران)، أما على مستوى سياسة المدينة فتساهم الوزارة في تأهيل الجماعات القروية ب 44 % من ميزانيتها المخصصة لسياسة المدينة (33%)، وفي ما يخص البناء في العالم القروي، فتمت تغطية 1259 جماعة من أصل 1503 (84%)، والمصادقة على93 وثيقة تعميرية خلال سنة 2023، و60 تصميم تهيئة، كذلك 33 نمو التكتلات القروية.

وأشارت أنه في أفق تبسيط مساطر البناء بالعالم القروي، أصدرت الوزارة دورية مشتركة مع وزارة الداخلية، بهدف تحديد مدارات الدواوير في أفق وضع تصاميم لها

وبعد الدورية في ظرف 6 أشهر فقط، تم تحديد 270 دوار بمساحة 22.000 هكتار لفائدة 133.000 نسمة، وفي طور الإنجاز 1627 دوار بمساحة 54.000 هكتار لفائدة 688.000 نسمة.

وفي ما يخص دراسة ملفات طلبات الترخيص، فتمت قبل الدورية دراسة 23.800 طلب ترخيص، والموافقة على 14.000طلب في كل سنة، وبعد الدورية تمت دراسة 26.000 طلب ترخيص خلال6 أشهر فقط، والموافقة على 120 ملف، على اعتبار ساكنة هذه الدواوير تمثل 70% من ساكنة العالم القروي، وأردفت في ردها على هذا السؤال، أنه 6472 تهم المشاريع الكبرى بمجموع استثماري 79، مبرزة أن هذه الدورية تم استصدارها في انتظار مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالعالم القروي ووضع حكامة خاصة تتلاءم مع خصوصيات وفق مخرجات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان.

6 – وفي معرض ردها عن سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران)، حول الإسراع في إعادة النظر في وثائق التعمير، أخبرت السيدة الوزيرة بأن وثائق التعمير تهدف إلى تحقيق الانسجام الترابي، وذلك عبر تخطيط ترابي محكم، وتوفير عرض ترابي يواكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسكنية، وأضافت أن ذلك سيساهم في استقطاب الاستثمار العمومي والخاص، و توفير العيش الكريم للمغاربة، و ضمان التلقائية السياسات العمومية، موضحة أن الأهداف من ذلك هو بلورة سياسة ترابية متجددة تتناسب مع مستوى الرهانات والتحديات، تهدف إلى تأطير نمو مختلف المجالات من أجل تأمين التنمية الترابية المستدامة، والحد من التفاوتات المجالية، و ضمان التنافسية والعدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، أشارت السيدة الوزيرة، إلى أن أغلبية المدن الكبرى لم تكن تتوفر على تصاميم تهيئة مصادق عليها لعقود، مؤكدة أن الوزارة قامت بمجهود جبار مكن من المصادقة على34 تصميم للتهيئة للمدن الكبرى، 5 تصاميم سنة 2021، 15 تصميم سنة 2022، 14 تصميم سنة 2023، و بخصوص إعادة النظر في وثائق التعمير، أكدت على ضرورة مراجعة النصوص القانونية في مجال التعمير وملاءمتها مع تطور مجالاتنا، كأهم مخرجات الحوار الوطني للتعمير والإسكان، وعلى أن الوزارة تعمل حاليا على وضع مشروع قانون خاص بوثائق التعمير، لمناقشته وإخضاعه لمسطرة المصادقة

يهدف إلى، ضبط آجال الإعداد والدراسة والمصادقة، وضبط عدد المتدخلين، وإمكانية اللجوء إلى التحكيم والتدبير اللامادي للبحث العمومي، ثم إلى تبسيط مسطرة المصادقة مع اعتماد مبدأ اللاتمركز، وإمكانية التقييم والمراجعة.

7 – دعا أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، إلى الإسراع بفتح ورش إصلاح وتحيين المنظومة القانونية المتعلقة بالتعمير و البناء، للوقوف عند النقائص وبلورة الإصلاحات الضرورية لمواكبة الأوراش الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي تشهدها بلادنا، والعمل على تبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالدراسات ومنح الرخص التي تهم التعمير والبناء، موضحا أن قطاع التعمير والبناء يعيش الكثير من المشاكل والصعوبات، من حيث تعقيد المساطر الإدارية والقانونية المعمول بها، والذي تسبب في تأخر إنجاز العديد

من المشاريع العمومية والخاصة، ومن هذا المنطلق تساءل عن خطة الوزارة الوصية وتصورها بخصوص فتح ورش إصلاح المنظومة القانونية لهذا القطاع الحيوي.

وخلال جوابها، استعرضت السيدة الوزيرة ما قامت به الوزارة من أجل مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، بمراجعة مجموعة من النصوص القانونية وإعداد ثلاثة مشاريع قوانين تهم مجال التعمير، والمتمثلة في مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، يرمي إلى تقديم حلول قانونية، وآجال سقوط الإذن بإحداث التجزئات العقارية، وتجاوز الصعوبات المرتبطة باستكمال تنفيذ أشغال التجهيز بالتجزئات العقارية، وكذلك الإكراهات المتعلقة بالتسليم المؤقت والنهائي، في إشارة إلى أنه قد أحالت مصالح الأمانة العامة للحكومة مشروع هذا القانون على القطاعات الوزارية المعنية به في إطار مسطرة المصادقة الجاري بها العمل.

أيضا بالنسبة لمشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، يندرج في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية بإحداث 12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان، وفي سياق تفعيل التوصيات المتبقية عن الحوار الوطني للتعمير والإسكان

يعني الإرتقاء بأدوار ومهن الوكالات الحضرية، وتعزيز آلية الحكامة وخلق قطب خاص بالعالم القروي، ثم الارتقاء بالموارد المالية والبشرية بما سيمكن من مخاطب جهوي قوي لمواكبة الجهوية وميثاق الاستثمار، كذلك حكامة ترابية متجددة تجعل التنمية في صلب اهتمام هذه الوكالات الجهوية، وتقوية اللامركزية واللاتمركز وتعميم تغطية عادلة على التراب الوطني، مشيرة أنه قد تمت إحالة هذا المشروع قانون على مسطرة المصادقة الجاري بها العمل.

أيضا كشفت بخصوص مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، بأن الوزارة تشتغل حاليا على عدة نصوص من بينها هذا القانون، والذي يهم كذلك النص القانوني المتعلق بوثائق التعمير الموجود حاليا في المراحل الأخيرة لعرضه على مسطرة التشاور والمصادقة.

قطاع النقل واللوجيستيك

1 – على خلفية إشكالية وجود خط سككي واحد يربط المدن بالمطارات، خصوصا ونحن اليوم أمام ورش احتضان مناسبتين كبيرتين من حجم كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، فضلا عن تأثير هذا الأمر على مستوى السياحة سواء الخارجية والداخلية، وكذا على المواطنين الذين يعتمدون على النقل الجوي لقضاء مصالحهم داخل المملكة بغض النظر عن الخارج، زيادة على واقع التدبير لغالبية محطات السكك الحديدية، كما الحال الذي يعيشه مطار بحجم مطار محمد الخامس الدولي، حيث يتم غلق الرحلات في وجه العديد من المسافرين نتيجة تأخر رحلة القطار، طالب السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد الإله حيضر)، السيد وزير النقل واللوجستيك، التدخل السريع لتعزيز النقل السككي بين مدن ومطارات المملكة، من أجل إعادة برمجة جدولة مواعيد الطائرات والقطار الرابط بين مطار محمد الخامس، وبالتالي من تدبير جيد للرحلات السككية يكفل جودة الخدمات وسهولة التنقل بين المطارات تصل إلى مستوى تطلعات المغاربة.

وأوضح السيد الوزير في معرض جوابه، أن المكتب الوطني للسكك الحديدية يوفر 38 قطارا في اليوم، في الاتجاهين، بوتيرة قطار كل ساعة من الخامسة صباحا إلى الحادية عشرة مساء، على المحور السككي الرابط بين مطار محمد الخامس الدولي ومحطة الدار البيضاء –الميناء، المرتبطة بباقي الشبكة الوطنية، مؤكدا أن هذا الربط السككي يمكن من توفير الربط بين المطار وعدد من المدن المغربية، مضيفا أنه لتعزيز الربط السككي بين المدن ومطارات المملكة، قام المكتب الوطني بإنجاز دراسة استشرافية مهيكلة لتوسيع الشبكة السككية أطلق عليها إسم «المخطط السككي 2040»، والتي ترتب عنها تحديد مخطط يهم إنشاء 1.300 كلم من الخطوط الجديدة للسرعة الفائقة.

كما يهم هذا المخطط السككي، إنشاء 3800 كلم من الخطوط السككية الكلاسيكية الجديدة لربط 43 مدينة مغربية عوض 23 حاليا، وتأمين النقل السككي ل 87 في المائة من الساكنة الوطنية بدل 51 في المائة حاليا، وربط

12 ميناء (6 منها حاليا)، وكذا 15 مطارا دوليا عوض مطار محمد الخامس وحده حاليا.

وفي إطار مشروع إنجاز القطار الفائق السرعة بين القنيطرة ومراكش عبر الرباط والدار البيضاء، وكذا إنجاز شبكة السكك الحديدية الجهوية بكل من الدار البيضاء والرباط، أخبر السيد الوزير بأنه سيتم ربط كل من المطار الدولي محمد الخامس- الدار البيضاء ومطار الرباط سلا بوتيرة أكبر مع شبكة السكك الحديدية، مشيرا إلى أن إنجاز هذه المشاريع يتطلب اعتمادات مالية كبرى، وتضافر جهود كل الفرقاء من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتمويلها، مذكرا بعمل المكتب الوطني للمطارات مع مجالس الجماعات الترابية من أجل تجويد خدمات النقل العمومي، من حافلات مكوكية وسيارات الأجرة ومركبات النقل السياحي لربط المطارات بالتجمعات الحضرية المجاورة.

2 - أثار السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الرحمان وافا)، من خلال سؤالهم حول توسيع وصيانة وتحديث شبكة السكك الحديدية، بعض المظاهر غير الملائمة لجمالية هذه المحطات، من خلال الفرق الموجود بين فضاء محطة القطار وفضاء العربات، كما لازالت هناك بعض العربات، خصوصا في المحور السككي في اتجاه مدينة مراكش، حيث أصبحت تهدد سلامة المواطنات والمواطنين، مستشهدا بوجود خزانات الكهرباء واللوحات الإلكترونية داخل العربات مفتوحة للجميع، وغياب معدات الإطفاء في عدد كبير منها، بالإضافة إلى ضعف الخدمة الصوتية، داعيا إلى مضاعفة الجهود لتحسين العربات الحالية في انتظار التوصل بالعربات الجديدة، تماشيا مع الحركية والدينامية التي تشهدها بلادنا في مختلف المجالات.

أجاب السيد الوزير، بأن المكتب الوطني للسكك الحديدية يعمل على مواكبة تزايد الطلب على النقل السككي، مع تحسين جودة الخدمات المرتبطة براحة المسافرين، وظروف السفر داخل المحطات وعلى متن القطارات، ويتوفر فعليا على مشروع صيانة العربات وكذا صيانة وتجديد الأسطول الكامل للقطارات، لكن الأمر يستغرق وقتا، واستعرض حصيلة العقدين الأخيرين للمكتب الوطني للسكك الحديدية، مبرزا إنجاز مجموعة من المشاريع المهيكلة التي مكنت من تطوير وعصرنة قطاع السكك الحديدية ببلادنا، وهو ما ساهم، في تحسين جودة خدمات النقل السككي للمسافرين والرفع من جاذبيته، مشيرا إلى نقل ما يفوق 52 مليون مسافر سنة 2023، بزيادة 14% مقارنة مع سنة 2022، منهم 5 ملايين عبر قطارات البراق.

كما عدد الخطوات المنجزة، أهمها الإعداد لإنجاز الخط فائق السرعة بين القنيطرة ومراكش، وكشف أنه يجري التفكير مستقبلا في تمكين كل من الدار البيضاء والرباط من التوفر على شبكة للنقل السككي الجهوي، مع إنجاز الدراسات المتعلقة بتمديد الخط السككي فائق السرعة بين مراكش وأكادير، وأبرز طموح مكتب السكك إلى ربط مينائي الناظور غرب المتوسط وآسفي بالشبكة السككية، وإعداد دراسة الجدوى الخاصة بكهربة الخط السككي في اتجاه شرق المملكة، الذي طالما شكل موضوع مطالب وأسئلة برلمانية عديدة في وقت ما يزال يعاني فيه مستعملو هذا الخط من تبعات تشغيل قاطراته بالغازوال، داعيا إلى ضرورة تعزيز أسطول المكتب بقطارات من الجيل الجديد خلال السنوات القادمة.

موضحا أنه من أجل إنجاز مشاريع تمديد الشبكة وعصرنتها، تنكب الجهات المختصة حاليا على تعبئة الاعتمادات المالية اللازمة لتمويلها، إذ يعتمد المكتب الوطني للسكك الحديدية، وفي إطار برامجه السنوية، سياسة لصيانة الشبكة السككية والمعدات المتحركة، تبني على الصيانة الاعتيادية المبرمجة والدورية وفق المعايير الدولية في هذا المجال، لافتا إلى إجراء التدخلات السريعة والمحددة عند حدوث عوارض على السكك الحديدية أو ببعض المعدات المتحركة.

وفي مجال الحد من الحوادث، أفاد بأنه يتم حذف الممرات المستوية على طول الشبكة، (180 نقطة تقاطع السكك الحديدية والطرق)، وتجهيز 219 ممرا سككيا، و33 ممرا للراجلين، بالإضافة إلى 1100 كلم من الحواجز، بمبلغ مالي وصل إلى مليار ونصف مليار درهم، خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018، كما يتم إنجاز برنامج جديد 2019-2025 بمبلغ إجمالي يصل إلى 1.2 مليار درهم، حيث تم بفضله، إلى أواخر 2023، حذف 39 تقاطعا سككيا

وطرقيا، وبناء 38 ممرا للراجلين و369 كلم من الحواجز.

3 – في موضوع آخر، أثاره فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد نور الدين سليك)، للاستفسار عن الإجراءات المتخذة لتجويد خدمات الخطوط الملكية المغربية وتحسين أوضاع العاملين بها، معتبرين أن تحسين جودة الخدمات لن يتأتى إلا بالاعتناء الفعلي بالموارد البشرية، عبر إرساء علاقات مهنية متكافئة، ومفاوضات تؤمن بالطرفين ومن أجل الوصول إلى الأهداف التي سطرتها الحكومة سواء في أفق مونديال 2030 أو في أفق 2037.

رد عليه السيد الوزير، بأنه في إطار ورش تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين، كان من بين الإنجازات تخصيص المحطة 1 بمطار محمد الخامس الدار البيضاء لزبائنها، لتسهيل الولوج داخل المطار، وكذا إعادة النظر في تجويد عروض الخدمات داخل مقصورة الطائرات، كما انخرطت الشركة، منذ 5 سنوات في برنامج التحول الرقمي لمواكبة التكنولوجيا الجديدة.

مستدلا بدراسة تقييم مستوى احترام مواعيد الرحلات، إذ بلغ المعدل خلال 2023 حوالي 74%، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 69% بدول الاتحاد الأوروبي، وتسعى الشركة أيضا، إلى تحسين معالجة أمتعة المسافرين، حيث إن نسبة المشاكل المتعلقة بالأمتعة لم تتعد 6 حالات في الألف خلال سنة 2022، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع ما يسجل لدى شركات الطيران في العالم، كما يمكن للزبائن متابعة مسار أمتعتهم مباشرة بواسطة خدمة إلكترونية جديدة، وفي حالة تأخرها يكون بإمكانهم تقديم شكاية مباشرة عبر الخدمة ذاتها.

أما في ما يخص تحسين أوضاع العاملين بشركة الخطوط الملكية المغربية، فشدد الوزير على إيلاء الشركة أهمية بالغة للرأسمال البشري، من خلال وضعها آلية لتدبير الموارد البشرية، تخص تدبير المسار المهني لمختلف الفئات، وتحسين منظومة الأجور، ودعم الأعمال الاجتماعية لفائدة المستخدمين، وكذا برامج مهمة ومتنوعة للتكوين المستمر، بهدف تطوير الكفاءات وتحفيز إنتاجية المستخدمين وتمكينهم من ظروف عمل جد ملائمة، كما تفعّل منشور رئيس الحكومة المتعلق بتدبير الحوار الاجتماعي القطاعي، عبر قنوات مفتوحة ومحطات للحوار الاجتماعي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار والسلم الاجتماعي لكافة أطر ومستخدمي الشركة.

4 – ناشد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، في سؤال يتعلق بسوء استقبال المسافرين ببعض مطارات المملكة، السيد الوزير ببذل المزيد من المجهود في عمليات استقبال السياح، في بعض المطارات، حيث تبقى الشركة المناولة هي سيدة الموقف، وتقديم الدعم والعمل على تجويد الخدمات سواء في الطرق، الطرق السيارة أو في السكك الحديدية أو المطارات كذلك.

حيث أشار السيد الوزير في بداية جوابه، إلى انتعاش مملوس عرفه قطاع النقل الجوي خلال سنة 2023، مساهما بذلك في استعادة الدينامية الاقتصادية لقطاع السياحة، حيث عرفت المطارات المغربية عبور حوالي 27 مليون مسافر في ظروف جدية، أي بزيادة 8% مقارنة مع سنة 2019، و10% في ما يخص النقل الدولي، وإلى أن المكتب الوطني للمطارات يتوفر على مخطط استراتيجي، يرتكز على تعزيز التعاون مع مختلف الفاعلين في قطاع النقل الجوي، والابتكار في تجويد الخدمات، وتحسين البنيات التحتية من أجل نمو مستدام، ثم تنمية الرأسمال البشري.

وأطلع على أنه فضلا عن الانفتاح على العالم، وفقا لتصنيف المجلس الدولي للمطارات، احتل مطار مراكش المرتبة 15، ومطار الدار البيضاء المرتبة 8، ضمن 54 مطار التي تربط بهما رحلات جوية، ما لا يمنع، حسب استطلاع رأي المسافرين في جودة الخدمات، وقوع أحيانا بعض العراقيل لبعض المسافرين، وفي المقابل يعمل المكتب جاهدا على عدد من الأوراش ليطور الطاقة الاستيعابية للمطارات والتجهيزات بها، ويحسن الاستقبال من جودة المرافق والخدمات المقدمة للمرتفقين من ضمنها خدمة شركات المناولة.

واستأنس بمجموعة من التدابير الاستعجالية في هذا الإطار، لتطوير الجودة، بتخصيص ركن للتواصل مع المسافرين، يعزز نقط توجيه المسافرين بالمطارات، ويوفر خدمة الاتصال بالأنترنيت مجانا بالمطارات، وتحسين ظروف الاستقبال بمطارات الدار البيضاء وأكادير ومراكش وطنجة، وتعميمها بمختلف المطارات، واعتماد الأبواب

الذكية بمطاري الدار البيضاء ومراكش المنارة، يحسن نظام معالجة الأمتعة من خلال العمل بنظام معلوماتي، يمكن من تتبع ورصد العوارض بالمطارات لاتخاذ التدابير الضرورية، ويوفر أيضا ممرات خاصة للتوقف السريع للسيارات بالمطارات الرئيسية للمملكة.

كما تم إطلاق نظام معلوماتي لخدمة الشباك الوحيد بمطار مراكش المنارة، وأخيرا عزز العرض التجاري بمختلف المطارات، وأضاف بأن المكتب يقوم أيضا بالتنسيق مع مختلف الشركاء خلال فترة الذروة، التي تزامنت مع عملية «مرحبا»، على سبيل المثال أو العطل، ليوفر ظروف ملائمة لاستقبال المسافرين في أحسن الظروف.

5 – وفي سؤالهم الموجه إلى السيد الوزير، بخصوص تحسين جاهزية قطاع النقل واللوجستيك في مواجهة الكوارث الزلزالية المستقبلية، التمس فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)، تعميم اللوجستيك على جميع مناطق المغرب، خاصة الأكثر عرضة للزلازل، وبالإسراع في إنجاز ما تمت برمجته في هذا الإطار، والاهتمام بالنقل في العالم القروي والجبلي وبخصوصيات وسائل النقل في هذا المجال.

استحضر السيد الوزير، بمناسبة جوابه، منصوص الفصل 40 من الدستور، في تدبير الكوارث الطبيعية من ضمنها الزلازل، في تحمل جميع المغاربة بصفة تضامنية وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها والتكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد، واستعرض بعدها استراتيجية المغرب من أجل مكافحة الكوارث الطبيعية لمدة 2020-2030، المرتكزة على تحسين المعرفة وتقييم المخاطر، وتعزيز الوقاية من المخاطر لتقوية القدرة على الصمود، ثم تحسين الاستعداد لمواجهة الكوارث وإعادة الإعمار.

وأخبر بإحداث صناديق قطاعية خاصة بالمخاطر والكوارث، من أهمها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، من أجل التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية، وإحداث أيضا لجنة وزارية لتدبير المخاطر الطبيعية، تضع التوجهات الكبرى لاستراتيجية إدارة المخاطر والكوارث والتقارب بين مختلف القطاعات الوزارية بما فيها وزارة النقل واللوجستيك، وفق تصاميم وإنجاز البنيات والتجهيزات التحتية للنقل، وضوابط ومعايير تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية المعمول بها، تدبرها مؤسسات معنية تتوفر على مخططات للتدخل الاستعجالي، لضمان استمرارية الخدمات وإصلاح المنشآت المتضررة وإعادة التشغيل للمرافق العمومية واستمرارية الخدمات.

كما أشاد بنجاعة الاستراتيجية الوطنية لتدبير الكوارث الطبيعية في تدبير الأثر الناجم عن الزلزال الذي عرفته بلادنا خلال السنة الماضية، بإعادة ترميم الأضرار المترتبة عن الزلزال وإعادة التشغيل التدريجي لشركات المواصلات المتضررة، وهو ما مكن من استعمال وسائل النقل مختلفة لحركية الأشخاص والبضائع، وذكر بقيام الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها لتدبير الكوارث الطبيعية، في إطار الرفع من قدرات بتحيين مخططات التدخلات الاستعجالية وتنظيم تمارين محاكاة في حالات الاستعجاليات.

6 – في آخر نقطة من برنامج أشغال الجلسة، نقل السيد المستشار لحسن نازهي، عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الوضعية التي تعيشها شغيلة وزارة النقل واللوجستيك بالمصالح اللاممركزة، بسبب تبعيتها إلى حدود اليوم للمديريات الإقليمية لوزارة التجهيز والماء، واستفسر عن الإرادة الحقيقية للنهوض بهذا القطاع، بالنظر إلى ضعف الميزانية المخصصة له وقلة المناصب المالية المرصودة له.

وأوضح كيف أن آليات تحفيز الموظفين والموظفات ضعيفة لمواكبة المشاريع التي تشتغل عليها الوزارة، من قبيل توفير أنظمة جديدة للنقل تهم نقل المسافرين، ونقل البضائع، وتحسين نظام الحكامة داخل قطاع النقل الطرقي، وبأن المقرات المشتركة لمصالح النقل الطرقي مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تطرح إشكالات متعددة، تخص السير العادي لهذا المرفق العمومي الذي يستقبل يوميا آلاف المرتفقين.

داعيا السيد الوزير إلى الكشف عما إذا كان سيتم إبقاء الأمر على ما هو عليه وتسيير قطاعي التجهيز والنقل معا، أم سيتم إدماجه مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية نظرا لإلتقائية الاختصاصات وتكاملها، أم سيتم تنزيل تمثيليات خاصة بالوزارة، وكذلك إلى إحداث نظام أساسي خاص بموظفات وموظفي الوزارة من شأنه تفعيل هذه

الاستراتيجية.

فذكر السيد الوزير، أثناء رده، بأن الوزارة تتوفر على تمثيليات إدارات مشتركة بين وزارة النقل واللوجستيك ووزارة التجهيز والماء، وتتكون من12 مديرية جهوية، 53 مديرية إقليمية، 10 مصالح للتنسيق بين أنواع النقل على مستوى الجهات، 57 مصلحة للنقل الطرقي موزعة على التراب الوطني، و9 مصالح للملاحة التجارية، إضافة إلى مركز مراقبة النقل البحري بطنجة.

ويعمل بالمصالح الترابية 567 موظفة وموظف، حيث تبلغ نسبة التأطير 41%، ثم أوضح مرتكزات استراتيجية الوزارة لتدبير الموارد البشرية، القائمة على تسوية الوضعية الإدارية للموظفين وفق النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وعلى تأهيل العنصر البشري وتطوير الكفاءات، وفق دليل مرجعي يحدد الوظائف المزاولة بالمصالح المركزية والترابية وكذا المهارات والكفاءات المطلوبة لممارستها.

وشرح من جهة، كيف تستثمر الوزارة سنويا ميزانية مهمة لبرنامج تكوين مستمر في عدة مجالات، لتمكين الموارد البشرية من تطوير الكفاءات والرفع من قدراتها، وتثمين الرأسمال البشري للمصالح المركزية والخارجية، في إطار سياسة اللاتمركز الإداري والجهوية المتقدمة، وكذلك تسريع وتيرة رقمنة الخدمات المقدمة من المرتفقين، ومن جهة ثانية، كيف تقوم الوزارة في إطار حركية الموظفين عن الإعلان عن مباريات شغل مناصب مسؤولية شاغرة بمختلف مصالحها ولاسيما المصالح الخارجية، فضلا عن توفير مجموعة من الخدمات الاجتماعية لفائدة منخرطيها وذويهم، وإيلاء الاهتمام بالحوار مع الشركاء الاجتماعيين.

وأقر السيد الوزير بخصوص مسألة التمثيليات الجهوية والتمثيليات الإقليمية، في إطار الجهوية المتقدمة للمغرب، بعدم الفصل ما بين وزارة النقل ووزارة التجهيز والماء، ليظلوا مندمجين على الصعيد الترابي، بقرار اتخذته الحكومة في إطار الجهوية المتقدمة، وعدم الإدماج مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، نافيا العلاقة التركيبية لكل من الوكالة والإدارة، أما بالنسبة للحوار الاجتماعي فأخبر بعدم التقاءه شخصيا بالتمثيليات، وهو الأمر الذي تكلف به السيد الكاتب العام.

* أثير الحديث عن تكرار مشهد سقوط ضحايا ومصابين في صفوف العاملات والعمال الزراعيين، داخل عربات بمولاي بوسلهام، أولاد تايمة، العرائش، الغرب، شتوكة آيت باها، الصويرة، الحاجب، بركان، بني ملال، وماتخلفه هذه الحوادث من هدر مدرسي وضياع وعاهات نفسية، وهشاشة سوسيو اقتصادية لأطفال العاملات والعمال الزراعيين الضحايا، وبأن فئة العمالة الزراعيين تساهم في الأمن الغذائي لبلادنا، ولكنها تعيش وتتنقل في ظروف قاسية.

وفي إطار المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لفت السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، والسادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن لكرش)، إلى ضعف التفاعل الإيجابي مع الشكاوى المقدمة للسلطات في نقل العمّال، بما فيها من اهتراء وسائل النقل، وحشر عدد كبير من العمال والعاملات على متنها، وعدم توفر بعضها على التأمين أو عدم تأمين الأعداد البشرية المنقولة، خاصة بعد حادثة الحاجب، مشددين على ضرورة تحسين ظروف عمل هؤلاء، ولا سيما تحسين خدمات النقل لتجنّب الحوادث المأساوية، بالإضافة إلى إنشاء جهاز تفتيش للشغل خاص بالقطاع الزراعي.

في هذا الإطار، وأثناء تفاعله مع السؤالين، اعتبر السيد وزير النقل واللوجستيك، أن الحوادث المميتة التي يذهب ضحيتها العاملات والعمال الزراعيون، غالبا ما تكون ناتجة عن استعمال مركبة غير مؤهلة لنقل المسافرين أو الأشخاص، مشيرا إلى أنه على سبيل المثال فإن حادثة الحاجب التي أدت إلى مصرع 10 أشخاص وإصابة 5 آخرين بجروح خطيرة، تسببت فيها شاحنة لنقل البضائع لا يسمح لها القانون بنقل الأشخاص، وموضحا أن نشاط نقل العمال، ليس هو نقل عمومي للأشخاص، بل هو نقل خصوصي مثل نقل مستخدمي الصناعة أو التجارة أو الخدمات، وعلى أن هذا النوع من النقل يؤطره القانون والنصوص التنظيمية، وفي مقابل مسؤولية الوزارة على

تدبير السلامة الطرقية، يتعين على أصحاب الضيعات الفلاحية والتعاونيات التي تشغل العاملين الفلاحيين إيجاد حلول تراعي القوانين وتحفظ سلامة المستخدمين.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 05 رجب 1445 موافق 16 يناير 2024

التأم المجلس للتداول في جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 05 رجب 1445 موافق 16 يناير 2024، برئاسة السيد محمد حنين، النائب الأول للرئيس، وخصصها لمناقشة الأسئلة الموجهة لقطاعات التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والشؤون الخارجية.

قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

استعرضت السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، خلال هذا المحور، البرامج والمبادرات التي أطلقتها الوزارة في نهج مقاربة تقوم على المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء، لتحقيق التنمية المستدامة، من أجل إشراك المرأة في عملية التنمية، والتضامن مع الأشخاص في وضعية إعاقة وإدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، وإدماج قضاياهم في البرامج التنموية الترابية كمدخل للعدالة المجالية، الذي لا يمكن أن يتمثل دون إشراك المرأة في عملية التنمية، وعلى إدماج الفئات الهشة اجتماعيا واقتصاديا، وتحفيز الابتكار.

1 – شكل أول سؤال وجهه السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شميس)، إلى السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، بخصوص دعم المشاريع النسائية بالعالم القروي، مناسبة لتسليط الضوء على المجهودات والبرامج المسطرة، التي تروم تعزيز حقوق المرأة في العالم القروي والمساهمة في انتعاشها اجتماعيا واقتصاديا، على أنه من الضروري أن يركز برنامج التمكين الاقتصادي على المرأة في العالم القروي، لدعم وتمويل وتتبع المشاريع المدرة للدخل، عند قياس نجاعة الأثر بالقرى، وأن المشاريع التي تحملها النساء القرويات تعاني من مجموعة من المعيقات، سواء تلك المتعلقة بمحدودية الفرص الاقتصادية وصعوبة الولوج إلى مصادر التمويل، علاوة على مشكل الجفاف الذي زاد من معاناة المرأة القروية.

إذ أطلعت السيدة الوزيرة، خلال جوابها، عن منهجية الوزارة بالاشتغال على الخطة الحكومية الثالثة الخاصة بالمرأة، من أبرز محاورها التمكين الاقتصادي للنساء والريادة والحماية والرفاه والحقوق والقيم، وكيف أن الوزارة في إطار الالتقائية مع جميع القطاعات الحكومية، قامت بتحديد برامج خاصة بالتمكين الاقتصادي للنساء من خلال إطلاق برنامج جسر تمكين والريادة، مع جميع الجهات بما فيها الجماعات القروية والأقاليم، حيث تم تسجيل 82 ألف امرأة يتم مواكبتهن بالتكوين من أجل خلق نشاط اقتصادي، وأضافت أنه تم توقيع شراكتين تهم العالم القروي، الأولى أبرمت مع جماعة جرسيف بمبلغ 10 مليون الدرهم، والثانية أبرمت مع جماعة خنيفرة حول تثمين منتوج «الصوف» بمبلغ 28 مليون درهم.

كما جددت التأكيد على أن جميع القطاعات الحكومية برمجت، في سنة 2024، ميزانية مخصصة للتمكين الاقتصادي للنساء، كاشفة عن تحديد مؤشرات نجاعة وأداء للتتبع بطريقة رقمية، محاولة لتقييم كل قطاع في ما يخص تنزيل التزاماته المالية حول التمكين للنساء، في إطار أشغال «اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة»، التي يرأسها رئيس الحكومة، مذكرة باعتماد الأخيرة الإطار الاستراتيجي للخطة الحكومية للمساواة 2023–2026، التي تشمل برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة.

2 – نظرا لأهمية موضوع الطفولة البالغة في بلادنا، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ولأنه لا تزال ظاهرة تشغيل الأطفال تثير قلق العديد من الفاعلين الاجتماعيين في المغرب، وتمس أعدادا متزايدة من الأطفال، ذكورا أو إناثا، وخصوصا في الأحياء الشعبية أو الهامشية وكذلك في البوادي.

وجوابا على سؤال حول تشغيل الأطفال، تقدم به السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، ذكرت السيدة الوزيرة بأن وزارتها اشتغلت على بلورة البرنامج التنفيذي الثاني للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، بعد تقييم البرنامج الحكومي، مؤكدة أن تشغيل الأطفال يمنعه القانون ووزارتها قامت بتفعيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، منها آلية الإشعار وخلق لجان إقليمية للحماية، وتمويل وحدات حماية الطفولة و التي تقوم بالرصد و الإشعار، بالإضافة للاشتغال مع النيابة العامة التي تقوم حسب الوزيرة بمجهود جبار في هذا الإطار، وشددت على أنه يجب التعامل بصرامة مع استغلال وتشغيل الاطفال، على أن وزارتها ستتدخل في مختلف الإشعارات التي تتلقاها.

وأوضحت أنه في إطار اختصاصات الوزارة، تم تفعيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة تتضمن آلية الإشعار أو التبليغ عن حالات استغلال الأطفال وتشغيلهم، وتم لهذا الغرض خلق 79 لجنة تحت إشراف عمال الأقاليم، بالإضافة إلى تمويل وحدات حماية الطفولة التي تقوم بالرصد والإشعار، بتعاون مع النيابة العامة التي تقوم بمجهود جبار، عززتها سياسية الالتقائية في موضوع حماية الطفولة مع باقي القطاعات، منوهة بالعمل الذي تقوم به وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، حيث قامت ببلورة خطة العمل الوطنية للقضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال خصوصا الذين لا يتعدى سنهم 18 سنة.

3 – وبمناسبة ردها على سؤال حول الإجراءات الحكومية لتنزيل جيل جديد من الخدمات الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، أوضحت السيدة الوزيرة أن الحصيلة المتعلقة بتشجيع تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة تحققت بفضل الدعم المهم الذي خصصته الحكومة والذي يبلغ 500 مليون درهم، مشيدة بالمجهودات التي يبذلها المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لتمكين الأطفال في وضعية إعاقة وأسرهم من الاستفادة من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

أما بخصوص الأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، فصرحت أنه بفضل الدعم الذي يأتي تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية وتفعيلا للالتزامات الحكومية، تم الانتقال من 400 مشروع لدعم الأنشطة المدرة للدخل إلى 1830 مشروعا سنة 2023، وأنه تم في 19 دجنبر توقيع اتفاقية تفاهم مع القطاع الخاص لتفعيل القانون 97.13 والاشتغال على الإطار التعاقدي بين الدولة والقطاع الخاص، وفي هذا السياق، أشادت بالشراكة القائمة مع وزارة الصناعة والتجارة، مبرزة أنه تم تخصيص 200 منصب في القطاع الخاص لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

أيضا أخبرت بأن الحكومة اشتغلت بجدية كبيرة من أجل إخراج بطاقة الإعاقة، التي ينتظرها الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم منذ أزيد من 30 سنة، وأعربت عن أملها في أن يحال المرسوم المتعلق بإقرار بطاقة الإعاقة قريبا على المجلس الحكومي، خاصة أن المنظومة المعلوماتية لتنزيل المشروع جاهزة أيضا، كما تم الاشتغال على الخدمات الاجتماعية والصحية التي ستوضع رهن إشارة الأشخاص في وضعية إعاقة، وأخبرت بأن مسؤولي وزارتها التقوا مع مصالح رئاسة الحكومة لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع المرسوم، مشيرة إلى أن الوزارة قامت بإخراج 17 مركزا للإدماج الاجتماعي للتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة، وبرقمنة جميع مراكز استقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة، وتحدثت أيضا عن المركبات الصحية بالتنسيق مع مصالح وزارة الصحة في جميع الجهات.

4 – ومن خلال سؤالهم حول الحوار الاجتماعي القطاعي، دعا السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، السيدة الوزيرة إلى التشبث بفضيلة الحوار، والتجاوب مع النقابة الوطنية لموظفي وزارة التضامن بخصوص تسوية وضعية فئة من الموظفين التابعين للوزارة، يعانون من إعاقة بصرية، والذين يؤدون مهامهم بمؤسسة التعاون الوطني منذ التحاقهم ولا يتوفرون حتى على قرارات الوضع رهن الإشارة، ما يحد من تمتعهم بحقوقهم كباقي الموظفين بالوزارة.

تفاعلت السيدة الوزيرة أثناء ردها إيجابيا، وأوضحت أنه تنفيذا للتوجيهات الملكية، من أجل تعزيز منظومة الحوار

الاجتماعي وماسستها كآلية للديموقراطية التشاركية، اشتغلت الوزارة وفق خطة الحكومة بانفتاح والتقائية، مع كل القطاعات والشركاء الاجتماعيين، وخاصة النقابات في ما يتعلق بالعاملين بالقطاع، وبادرت في تسوية الملف المطلبي موضوع السؤال، بإجراء المسؤولين لقاءات تواصلية مع النقابات ومدير التعاون الوطني، نجمت عنها بداية استفادة الفئة المذكورة، لإنصافها، من الخدمات الاجتماعية والتعويضات التي تخولها الوزارة لموظفيها.

5 – في آخر سؤال مسجل للمحور، وحول تحسين وضعية الأطفال في القرى والمناطق الجبلية النائية، ساءل السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة شيماء الزمزامي)، عن الإجراءات اللازمة لإعداد خطة وطنية لإنقاذ الطفولة بصفة عامة، وبصفة خاصة بالمناطق الوعرة الولوج، وكذا تمكينهم من جميع الخدمات التي يتم توفيرها لأقرانهم بالمدن، انسجاما مع مبدأ تكافؤ الفرص.

أجابت السيدة الوزيرة، مؤكدة أن الخطة، قائمة في إطار السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، من خلال البرنامج الوطني التنفيذي لحماية الطفولة، وأطلعت على قيام الوزارة بدراسة لتقييم البرنامج الأول، وبأنها في صدد بلورة البرنامج الثاني 2022–2026، المرتكز على ثلاثة محاور، بدءا بالوقاية ثم الحماية إلى الرفاه، توج ببرنامج جسر لمواكبة الأسرة وتمويل 120 جمعية سنة 2023 لهذه الغاية، وإحداث 79 لجنة إقليمية كأجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، وتفعيل وحدات وخلق 82 مركز لحماية الطفولة.

فضلا عن تمويل 900 مؤسسة دار الطالب والطالبة بالعالم القروي، وتخصيص 160 مليون درهم سنويا من أجل التكفل بما يقارب 80 ألف طفل في العالم القروي، وتوقيع اتفاقية شراكة جسر مع جمعيات بالحوز لمحاربة تزويج القاصرات، وتعزيز الشراكة مع النيابة العامة تصديا للظاهرة، وإبرام اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية لتعزيز محاربة الهدر المدرسي بالنسبة للفتيان والفتيات.

القطاع المكلف بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

1 – أجمع المتدخلون في الشق الأول من هذا المحور، على أن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية يكتسي أهمية كبيرة باعتبارها مكونا أساسيا للثقافة الوطنية، وإرثا تمتد جذوره في أعماق تاريخ الشعب المغربي، وأبرزوا اعتزازهم كجميع المغاربة، بالقرار التاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها، حيث وجه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال آيت ميك)، والسادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، في سؤال محوري حول تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، لا سيما وأن الحكومة أولت ورش الأمازيغية عناية بالغة، بحيث تم إدراجه في الشق المتعلق بالالتزامات العشرة من البرنامج الحكومي، وتم إحداث صندوق خاص لتعزيز حضور اللغة الأمازيغية في الإدارة العمومية خصصت له ميزانية جد مهمة.

وعددت السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، جهود وزارتها في إطار تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بمدن المملكة، ردا على أسئلة المستشارين حول إجراءات الحكومة في هذا الصدد، خاصة في ما يتعلق بالإجراءات والتدابير المتخذة لتنزيل القانون التنظيمي رقم 26.16، موضحة أن الوزارة وفرت أكثر من 460 عونا في مختلف جهات المملكة، لتوفير المعلومات للمرتفقين باللغة الأمازيغية بلهجاتها الثلاث في قطاعات الصحة، والثقافة والعدل، بالإضافة إلى أكثر من 6 أعوان في مراكز الاتصال في مختلف الإدارات العمومية لتوفير الإرشادات باللغة الأمازيغية.

وبهدف التسريع بتنزيل الإجراءات المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، أبرزت أن الوزارة قامت بمراجعة المرسوم المتعلق بإحداث صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية من خلال تبسيط مساطره، وكشفت في ذات السياق، أن الحكومة قد وقعت على اتفاقيات مهمة خلال الأسبوع المنصرم، سيتم بموجبها إضافة أكثر من 1600 عون في عدد من الإدارات، لتوفير التوجيهات للمرتفقين، بالإضافة إلى إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الخاصة ب 10 قطاعات وزارية.

وبخصوص إدراج اللغة الأمازيغية في برامج التكوين، أوضحت السيدة الوزيرة أن وزارتها تعمل على إدراج اللغة على

مستوى برامج التكوين المهني الفلاحي، لتقوية التكوين الأمازيغي لكل من المُكونين والطلاب، كما أكدت عملها على اتفاقية لتوفير الدعم للقناة التلفزيونية الأمازيغية لتوفير برامج أقوى وأحسن بهدف تكريس الثقافة الأمازيغية، وعلى أنه تم توفير الترجمة الفورية لجلسات مجلس المستشارين، والندوات الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة، مضيفة أنه تم العمل على ترجمة أكثر من 3000 علامة تشوير في مقرات الإدارات .

ومن أجل تسريع ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، أضافت أنه تمت مراجعة الإطار القانوني المحدث لصندوق تحديث الإدارة العمومية، من خلال إصدار المرسوم رقم 2.23.245 بتاريخ 23 ماي 2023، ما سيسمح بمرونة أكثر من حيث نوعية المستفيدين وطبيعة المشاريع، وبتسريع وتيرة إنجاز المشاريع المرتبطة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وتعزيز استعمالها.

كما أطلعت على تنظيم الوزارة بمناسبة رأس السنة الأمازيغية، الأسبوع المنصرم، لقاء تواصليا حول تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بمدينة الخميسات، والذي شكل محطة للوقوف على المشاريع المنجزة، واستعراض المشاريع التي سيتم إنجازها تنفيذا لبرنامج العمل الذي أعدته الوزارة بالتنسيق مع مختلف الشركاء، حيث تم خلال هذا اللقاء توقيع اتفاقيات شراكة مع ست قطاعات، والهدف تنزيل العديد من المشاريع على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، نبه السيد المستشار كمال آيت ميك، إلى وجود أخطاء في ترجمات علامات التشوير، مشيرا إلى أن هذا الأمر فيه مس بثقافة المغرب الأصيلة، مشددا على ضرورة تفعيل الدور الاستشاري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لتفادي مثل هذه الإشكاليات.

وشرحت السيدة الوزيرة من جهتها، كيف يتم اعتماد مترجمين متخصصين في ترجمة العلامات، مؤكدة أن جميع برامج تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، التي تشرف عليها الوزارة، بما فيها ترجمة علامات التشوير، تمت بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

2 – جوابا عن سؤال محوري تقدم به السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا)، والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد يوسف العلوي)، حول دعم وتشجيع المقاولات الناشئة في مجال الرقمنة، لافتين إلى التأخر في تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد، الذي راهن على رفع حصة الرقمنة من الناتج الداخلي الخام إلى 5 في المائة بحلول سنة 2030، مقابل أقل من 0,5 في المائة حاليا، مع احتمال توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل، مشيرين إلى أن قطاع الشركات الناشئة في المغرب يصنف في المرتبة 70، حسب المؤشر العالمي للابتكار، بسبب بعض العراقيل التي تطور هذه الشركات، أهمها الحصول على تمويل، ونقص تخصيص حصة لها في المرسوم الجديد للصفقات العمومية، بالإضافة إلى هجرة الكفاءات.

أخبرت السيدة الوزيرة، في ردها، بأن دعم ومواكبة الشركات الناشئة الرقمية يقع في صلب أولويات الوزارة، وبمختلف المبادرات التي انخرطت فيها الوزارة لمواكبة هذه المقاولات، ومن بينها التوقيع مؤخرا على اتفاقية شراكة مع صندوق الإيداع والتدبير لتوفير دعم مالي ومواكبة شاملة للشركات الناشئة خلال جميع مراحل نشاطها، سيتمخض عنها تخصيص «منحة الحياة»، وهي عبارة عن دعم مادي لفترة محددة لمساعدة الأشخاص العاملين الراغبين في إنشاء شركات ناشئة على التفرغ لهذه المهمة، إضافة إلى منح علامة «شركة ناشئة مبتكرة» التي تسمح لهذه الشركات بالاستفادة من سقف تعامل بالعملات الأجنبية في حدود مليون درهم من أجل مساعدتها في التعامل مع شركائها بالخارج.

إضافة إلى تدشين «تيكنوبارك الصويرة» الذي يوفر فضاءات عمل ملائمة لـ70 شركة ناشئة بالمنطقة، مبرزة أن هذا الأخير يعد الخامس بالمملكة لشركة «تيكنوبارك» التي استطاعت دعم أزيد من 3000 شركة ناشئة وإحداث أزيد من 15 ألف فرصة شغل مباشرة وغير مباشرة، وعلى أن الوزارة تسعى إلى دعم الشركات الناشئة بجميع جهات المملكة، وتطمح في هذا الصدد إلى تعزيز تواجد شركة «تيكنوبارك» في عشر مدن مغربية على الأقل في أفق 2026.

وأكدت من جهة أخرى، على الحاجة إلى مراجعة الإطار القانوني للشركات الناشئة، وتحسين مستوى مواكبتها،

وذلك من خلال العمل مع مختلف الحاضنات المغربية وجلب حاضنات أجنبية ذات قيمة مضافة، وكذا مساعدة هذه الشركات على ولوج الأسواق الوطنية والدولية وتمكينها من تمويل شامل في مختلف مراحل نشاطها.

3 – وبمناسبة بسطهم السؤال الثالث الموجه بالمحور، حول تدبير الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة، ناشد السادة أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، من السيدة الوزيرة المبادرة إلى فتح حوار حقيقي لمراجعة كافة الأنظمة الأساسية للموظفين وفق منظور شمولي يراعي كافة الجوانب، بمقاربة تشاركية وبجدولة زمنية منطقية ومقبولة، في ظل تنامي عرض مطالب فئات مختلفة من الموظفين، وما يتطلبه ذلك من إجراء تشريعي وقانوني وتنظيمي.

والتي اعتبرت من جهتها، أن تدبير الوظيفة العمومية والاهتمام بالعنصر البشري في صلب أولويات الوزارة، مشيدة بفضل عمل الموظفين في إنجاح الأوراش الكبرى للملكة، ما يستوجب إيلائهم عناية خاصة، من خلال مبادرة الحكومة بالحوار الوطني الاجتماعي، وتنزيله بقوانين ومراسيم في وقت قياسي، المتوج بتوقيع 30 أبريل، حقق مكاسب مهمة للموظفين، وكذلك مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال الالتزام بلقاء النقابات الأكثر تمثيلية بشكل مستمر، زيادة على نهج الحوار بالقطاعات الحيوية استجابة لتوصيات النموذج التنموي الجديد لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، وبالتالي تحسين الأوضاع المادية والتدبيرية والاجتماعية للموارد البشرية في هذه القطاعات، مؤكدة أيضا على وعي الحكومة بضرورة الاستمرار في مسلسل الحوار الاجتماعي، ومواصلة الإصلاحات بموازاة مع التراكمات والإنجازات.

4 – ربط السيد المستشار عبد الرحمان الدريسي (الفريق الحركي)، في سؤاله حول الاستراتيجية الوطنية الرقمية، تحقيق رهان التحول الرقمي في رأيه بردم الفجوة الرقمية المسجلة من خلال الصعوبات والإكراهات، المرتبطة بتنزيل وأجرأة الأوراش الاجتماعية الكبرى التي أطلقتها المملكة، بين الجهات وبين المدن والقرى وخاصة مع المناطق الجبلية، مسجلا الحاجة إلى مزيد من المجهودات لإرساء أسس عدالة مجالية رقمية، وسد الخصاص في البنيات التحتية ذات الصلة في القرى كما في الجبال، موردا نموذج ساكنة منطقة المغرب الشرقي، الذي اعتبره خارج التغطية وضعيف الانخراط في ورش الحماية الاجتماعية أو التقيد في الدعم المباشر أو غيرها من الخدمات.

أثارت السيدة الوزيرة في مستهل ردها، أهمية رقمنة الخدمات الإدارية ودعم الشباب لإنتاج حلول رقمية، المستشفة من العديد من الخطابات الملكية، جسدتها بلورة الخطة الوطنية للرقمنة، عبر دورات جهوية والاستشارة مع المواطنين ومختلف الفاعلين العموميين، والتي ارتكزت على ثلاثة أوراش، متمثلة في رقمنة الخدمات الإدارية، وفي دفع المغرب ليصبح بلدا منتجا للرقمنة عبر دعم قطاع ترحيل الخدمات والشركات الناشئة، ثم رقمنة النسيج الاقتصادي المغربي من خلال الشركات الصغرى والمتوسطة، مع التأسيس على العنصر البشري كأهم الدعامات بالكم والكيف.

5 – وسؤالا عن التدابير المتخذة لإنصاف فئة التقنيين المشتركة بين الوزارات، أبرز السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، الأهمية المهنية واختصاصات الفئة في إنجاح ورش الرقمنة، وكذلك ملف الحوار منذ دورة شتنبر، وملف الترقيات في السلم 11، وشروطها، مع مطالب ولوج مناصب المسؤولية، وكل ضمانات تكافؤ الفرص والمساواة مع باقي الموظفين.

اكتفت السيدة الوزيرة بسرد واقع خضوع هذه الفئة، لأجل تحصينها، منذ دجنبر 2005 لنظام أساسي خاص بموجب المرسوم الصادر في 29 من شوال 1426 باشتراط دبلوم التقني أو التقني المتخصص، في 4 درجات من سلم 8 إلى سلم 11، واستفادتها من مكتسبات إجراءات الحوار الوطني، برفع نسبة الحصيص من 33 إلى 36 بالمئة، ما ارتبط بزيادة الترقيات وقيمة التعويضات العائلية، وبإحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية، وأقرت بأن الحكومة واعية بالمطالب الأفقية لهذه الشريحة، ووعدت بمباشرة حلها ضمن فضاء الحوار الاجتماعي، لترسيخ نهج التشاور والمشاركة في اتخاذ القرارات وبلورة حلول شمولية، تأخذ بعين الاعتبار مختلف مكونات منظومة الوظيفة العمومية.

6 – أثارت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشارة السيدة فاطمة زكاغ)، من خلال السؤال عن العدالة الأجرية بالوظيفة العمومية، المنظومة الأجرية والتفاوت الحاصل في رواتب الموظفين العموميين حسب القطاعات، تكرسه أنظمة أساسية غير منسجمة مطالبة باستعادة الدور الاستراتيجي للقطاع من خلال تفعيل لجنة القطاع العام للحوار الاجتماعي المركزي.

بينما ردت السيدة الوزيرة، كما في أجوبتها السابقة، بإعادة التذكير بالإجراءات المهمة التي قامت بها الحكومة في اتفاق 30 ابريل، وبنفس المعطيات والأرقام في ما يتعلق بالزيادة في الأجور والترقيات والخطة التواصلية ضمن الحوار الاجتماعي، ومقارنة الأجور بالوظيفة العمومية على ما كانت عليه سنة 2012،

7 – أمام تصريحات مجموعة من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة تطبيق «التيكتوك»، أثارت السيدة المستشارة مريم الهلواني (فريق الاتحاد المغربي للشغل)، من خلال سؤال في ما وجهته للسيدة الوزيرة، حول حماية الفئات الناشئة من محتويات الأنترنيت الضارة، وعن الإجراءات التي ستتخذها الوزارة المعنية من أجل حماية الفئات الناشئة من هذا النوع من المحتويات، إشكالية واقع بعض النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي باتوا قدوة للعديد من الفئات الناشئة، خاصة بعد تصريحاتهم حول الأرباح والمبالغ الخيالية التي يجنونها، من وراء إطلاقهم فيديوهات مباشرة على منصات هاته المواقع، وهو ما يغري الكثير من الفئات، ويجعلهم يختارون هذه الطريق لربح المال بشكل سريع عوض إتمام دراستهم.

من جهتها، ردت السيدة الوزيرة، بأن المسؤولية تقع على الأبوين والمجتمع وليس على الوزارة وحدها، لأن موضوع حماية الأطفال من مخاطر وأضرار الإنترنت كبير ومهم، وأن الوزارة مستمرة في الاشتغال فيه، لجني ثمار الثورة الرقمية دون إلحاق أضرار من مخاطرها.

وأضافت أن التحسيس من هذه المخاطر مسؤولية مجتمعية، معتبرة الإنترنت طريقا للتنمية والتقدم الذي يجب أن نسلكه ونتعلم كيفية استخدامه، وأن الرقمنة أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستعمال غير المعقلن لهذه الأداة له آثار سلبية على الناشئة، قد تكون صحية ونفسية واجتماعية وأخلاقية.

وعن إجراءات الوزارة، أطلعت السيدة الوزيرة، أنه كان من الضروري القيام بعدد من الخطوات من أجل حماية الأطفال من هذه المخاطر، منها إطلاق المنصة الوطنية للحماية الإلكترونية e-himaya، وهي منصة تفاعلية، سجلت أكثر من 24 ألف زيارة، تحتوي على دلائل مبسطة للنائشة والأطفال، تشرح الاستفادة من الإنترنيت دون إلحاق ضرر به، فضلا عن قيام الوزارة بدورات تحسيسية حضورية، موجهة للأطفال والآباء، استفاد منها أكثر من 4000 شخص على المستوى المركزي واللامركزي، إضافة إلى دعم ورعاية عدد من المبادرات الهادفة لحماية الأطفال داخل الفضاء الرقمي، وتنظيم 3 نسخ من الحملة الوطنية للتوعية ضد العنف الرقمي والتحرش السيبراني، وغيرها من المبادرات لزيادة الوعي بمخاطر وتهديدات الإنترنت.

قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

1 – أثناء تقديمه لجواب عن سؤال محوري، تقدم به السادة المستشارون أعضاء:

– الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)؛

– الخدمات القنصلية، الفريق الحركي (المستشار السيد يحفظه بنمبارك)؛

– فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛

– الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار/ المستشار السيد عبد القادر الكيحل في التعقيب)؛

– فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)؛

– فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي).

ملخصات حول أشغال الجلسات العامة

أكد، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بادرت، تنزيلا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، إلى بلورة خطة عمل مندمجة بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية تروم عصرنة العمل القنصلي وتحسينه، وأنه تمت مباشرة مجموعة من الإصلاحات من خلال تنزيل وتنفيذ عدة أوراش تتمثل في ثلاثة جوانب أساسية، تشمل تحسين ظروف الاستقبال، والسرعة والجودة في الخدمات، والشفافية والقرب من مغاربة العالم.

فبالنسبة لتحسين ظروف الاستقبال وفي إطار تعزيز الشبكة القنصلية، أشار إلى أن الوزارة رفعت عدد المراكز القنصلية المغربية بالخارج إلى 59 مركزا، وذلك بالتركيز على فتح قنصليات جديدة في مدن وجهات تعرف تواجدا مهما للجالية المغربية في إطار تقريب الإدارة من المواطنين المقيمين بالخارج، وكذا تخفيف العبء على المراكز القنصلية بغرض تجويد كيفي لخدماتها.

وأضاف أن من بين الآليات التي سيتم اعتمادها لتحقيق سياسة القرب، إعادة النظر في التقطيع القنصلي، حيث تم حل مشكل الضاحية الفرنسية بعد فتح قنصلية عامة في بفيل مومبل، وكذا في إسبانيا بعد إحداث قنصلية عامة بمورسيا، وفي كندا بعد فتح قنصلية عامة بطورنطو، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحداث قنصلية عامة بميامي، إضافة إلى إعادة فتح القنصليتين العامتين بكل من بنغازي وطرابلس، مبرزا أن الوزارة نهجت كذلك سياسة لتجويد مقراتها وترشيد النفقات المترتبة عن تسييرها.

وفي مجال تطوير الخدمات المقدمة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، أشار السيد الوزير، إلى إطلاق خدمة السجل الإلكتروني القنصلي المركزي منذ 23 أكتوبر 2023، والذي يمكن المواطنين المغاربة من القيام بمعاملاتهم الإدارية وطلب مواعيدهم، بغض النظر عن المركز القنصلي التابعين له من حيث مكان إقامتهم الدائم، وذلك لدى كافة البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية.

كما تم العمل، على مواصلة رقمنة الخدمات القنصلية من خلال إنجاز الدليل القنصلي الموحد متعدد اللغات كمرجع وحيد لتوحيد مساطر العمل القنصلي، وتم إنشاء مركز نداء قنصلي متعدد اللغات (سبع لغات) في نونبر 2018 للإجابة عن طلب المعلومات وتساؤلات أفراد الجالية، بالإضافة إلى وضع المنظومة الإلكترونية للحالة المدنية «إزدياد» لضمان قاعدة بيانات موحدة وتسهيل استغلالها للاستجابة للطلبات المتزايدة للمرتفقين على وثائق الحالة المدنية، ستساعد على إطلاق خدمة عقود الازدياد عن بعد لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، بعد أن تمت رقمنة أكثر من مليونين و400 ألف رسم.

أيضا أطلع السيد الوزير على المنظومة الإلكترونية الخاصة بتحديد المواعيد والطلب المسبق للخدمة عن بعد، التي شرع اعتمادها ابتداء من فاتح مارس 2021، وهو الإجراء الذي تم تعميمه على جميع المراكز القنصلية بالخارج ابتداء من السنة الماضية، إضافة إلى إطلاق عملية الاعتماد الإلكتروني «e-timbre» الخاص بأداء الرسوم القنصلية إلكترونيا، والتي تهدف إلى تسهيل منح التأشيرة الإلكترونية لطالبيها من الأجانب المقيمين ببعض الدول كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة، أو الحاملين لتأشيراتها غير الإلكترونية.

وفي سياق حماية حقوق أفراد الجالية وتعزيز آليات التواصل معهم، أفاد بأن الوزارة أحدثت بوابة تحت مسمى «شكايتي»، لتلقي تظلمات وشكايات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، حيث يتم البت في هذه الشكايات في وقت قياسي، سواء تعلق الأمر بالجانب الإجرائي والإداري أو في ارتباط بعمل القنصليات، كما تقوم حاليا بوضع اللمسات الأخيرة لتفعيل الاستفادة من خدمات البوابة الإلكترونية «watiqa.ma» لفائدة المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، بشراكة مع «بريد المغرب» الذي سيتكفل بإيصال الوثيقة إلى طالبيها بعد الإنجاز.

وفي ما يتعلق بالجهد المبذول لتطوير خدمات القرب، أبرز السيد الوزير أنه يتم بشكل مستمر فتح وكالات قنصلية متنقلة في موانئ العبور، من بداية عملية عبور أفراد الجالية المغربية العائدين لقضاء عطلتهم بأرض الوطن إلى

نهايتها، لتقديم الخدمات الإدارية بشكل مستمر، مضيفا أن المراكز القنصلية بالخارج تقوم بتنظيم قنصليات متنقلة لتقريب الخدمات من أفراد الجالية الذين يصعب عليهم التنقل إلى مقر القنصلية وتنظيم الأبواب المفتوحة لتيسير الحصول على الخدمات القنصلية.

من جانب آخر، أشار السيد الوزير، إلى أنه تم العمل على تأهيل المصالح الاجتماعية وجعلها أكثر فعالية بمتابعة القضايا ذات الصبغة الاجتماعية المحضة، كزيارة السجون والمستشفيات ومراكز الإيواء للقاصرين وغير القاصرين، ومراكز احتجاز المهاجرين غير الشرعيين وترحيل الجثامين وإجلاء المواطنين المغاربة الذين يوجدون في وضعية صعبة، وتتبع الملفات المتعلقة بتركات المغاربة المقيمين بالخارج.

وخلص إلى أن تأهيل العنصر البشري يحظى بأهمية بالغة في برنامج الوزارة، عبر التكوين في التواصل واستعمال التقنيات الحديثة والتحفيز على العطاء واستقبال المواطنين في أحسن الظروف.

2 – أيضا أجاب السيد الوزير عن سؤال السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة هند الغزالي)، عن التدابير والإجراءات الاستباقية التي ستتخذها الوزارة لإعادة النظر في سياسة التفاعل مع دور الكفاءات المغربية بالخارج في تنمية الاقتصاد الوطني، مخبرا بأن العمل على توجيه التحويلات المالية لمغاربة العالم نحو أنشطة إنتاجية واستثمارات طويلة الأمد ذات أثر اجتماعي إيجابي، شكل تحديا أساسيا في مسار تعزيز ارتباط أفراد الجالية بوطنهم الأم، وتوطيد إسهاماتهم في التنمية التي يعرفها المغرب، مشيرا إلى أنه في هذا الإطار، انكبت اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج، على دراسة السبل الكفيلة بتنزيل الرؤية الملكية السامية الداعية إلى ترسيخ دور أفراد الجالية المغربية بالخارج في المساهمة في تنمية بلدهم الأم، عبر بلورة برنامج يضم تدابير مختلفة.

وأبرز في هذا السياق، أن لجان العمل الموضوعاتية، ومن بينها لجنة تعبئة الكفاءات ودعم حاملي المشاريع على بلورة برنامج تنفيذي ومقترحات عملية للنهوض بتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، عملت كذلك، على وضع آلية مندمجة ستمكن من التعرف على الكفاءات المغربية وتعزيز التواصل معها عبر منصة رقمية متعددة اللغات، إضافة إلى تشجيع التبادل والتعاون، مع إدراج آليات للرصد المعلوماتي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لاستخراج وتحليل ومعالجة البيانات المتعلقة بالكفاءات وحاملي المشاريع، وأنه تم إنشاء فريق عمل أوكل التنسيق بشأنه إلى الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمجموعة المهنية للأبناك، من أجل الاشتغال على اقتراحات لتنزيل التعليمات الملكية السامية واستثمار مختلف المبادرات المماثلة.

3 – وبخصوص الحفاظ على الهوية الوطنية لأبناء الجالية، ساءل السادة أعضاء الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد إسماعيل عالوي)، للاستفسار عن مدى بذل القطاع مجهودات نوعية من خلال برامجها واستراتيجيات اشتغالها، للنهوض بأوضاع الجالية المغربية بالخارج، من خلال تحصين هويتهم الوطنية، بأبعادها الثقافية اللغوية والدينية، وحماية حقوقهم ومصالحهم وضمان روابط الصلة بالوطن الأم خصوصا للأجيال الناشئة.

وفي نفس النسق، وخلال تقديم جوابه، أكد السيد الوزير أن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، اتخذت تدابير تروم المحافظة على الهوية المغربية للمغاربة المقيمين بالخارج وتمتين الروابط الثقافية بينهم وبين وطنهم الأم، وأن استراتيجيتها في التعاطي مع موضوع الحفاظ على ارتباط أفراد الجالية بالهوية المغربية تقوم على مجموعة من الآليات، أولها تركيز الجهد المبذول على بلدان الاستقبال، من خلال الاستمرار في توخي تجربة المراكز الثقافية المغربية على غرار مراكز كندا وهولندا وفرنسا.

ولفت في هذا الصدد، إلى أنه تم تنظيم 55 تظاهرة ثقافية، استفاد منها ما يناهز 150 ألفا من المغاربة المقيمين بكندا، في إطار تنفيذ برنامج عمل المركز الثقافي» دار المغرب» بمونريال، فضلا عن تنزيل مجموعة من البرامج لصون الهوية المغربية في مختلف المناطق، مثل دار الثقافات المغربية الفلامانية ببروكسيل، ومؤسسة الثقافات الثلاث بإشبيلية.

أما الرافد الثاني لعمل الوزارة، فيرتبط بالجانب التربوي، من خلال إيلاء أهمية قصوى لتعليم اللغة والثقافة المغربية عبر تنفيذ برنامج خاص بتعليم اللغة العربية والثقافة المغربية بإشراف من مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، والذي يستفيد منه ما يناهز 70 ألف تلميذ مغربي بالمؤسسات التعليمية لبلدان الإقامة الشريكة.

وأبرز من جهة ثانية، أن الوزارة، وتجسيدا للرعاية الدائمة التي يوليها أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس لأفراد الجالية المغربية بالخارج، تساهم في الجهد المبذول من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مجال التأطير الديني، الذي يتوخى صون أفراد الجالية من أي خطاب منحرف، كما أشار إلى تنظيم عدد من الملتقيات الثقافية والجامعات الصيفية لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج خلال الفترة الممتدة من 22 يوليوز إلى فاتح غشت 2023 بالرباط، والتي عرفت مشاركة 300 طالب وطالبة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة مثلوا 31 بلدا للاستقبال، علاوة على تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج لإقامات ثقافية لفائدة الأطفال المغاربة المقيمين بالخارج.

4 – واعتبارا لأولويات المرحلة الراهنة، المتمثلة في تقوية وتعزيز الارتباط الثقافي والروحي للمغاربة المقيمين بالخارج، وإحداث آلية خاصة لمواكبة كفاءات ومواهب مغاربة العالم، علاوة على دعم مبادراتهم ومشاريعهم وتشجيع ومواكبة استثماراتهم على ضوء التحفيزات والضمانات التي يمنحها ميثاق الاستثمار الجديد، لما تزخر به من الكفاءات والخبرات التي يحتاجها المغرب في بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة وجلب الاستثمارات، وبالنظر إلى بعض الصعوبات الإدارية وضعف التشريعات القانونية في وجه مستثمري مغاربة العالم، إذ لا يكف هؤلاء عن طرح إشكالية الاستثمار في المغرب وضرورة إيجاد حلول ناجعة لها، ساق السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد محمد بن فقيه) للنقاش، في آخر نقطة من جدول أعمال الجلسة، موضوع حماية الاستثمارات العقارية للجالية المغربية المقيمة بالخارج.

بنى السيد الوزير رده، على ما شكلته التوجهات الملكية السامية للارتقاء ولتدبير قضايا وشؤون المغاربة، خاصة المسطرة في خطاب ذكرى ثورة الملك والشعب، من توجه جديد ومنعطف نوعي، في رسم المرتكزات التي يجب اعتمادها من إنجاح تسيير شؤون المغاربة بالمهجر، ما يفرض على جميع المتدخلين المعنيين بتوحيد المسارات والجهود، وفق مقاربة جديدة تخول استيعاب مشاكل فئة تشكل 18 بالمائة من مجموع المواطنين المغاربة، وإشراكها في الأوراش التنموية دون الاكتفاء بالخدمات المقدمة لها.

ليؤكد بعدها، على أن الوزارة المعنية في صدد تنزيل برنامج لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، يقوم على الهوية وعلى حماية حقوقهم ومصالحهم، وأيضا على تعزيز انخراطهم الشامل في تنمية بلادهم، انبثقت عنها مجموعة برامج عمل، أهمها برنامج تشجيع الاستثمارات ودعم المقاولات لدى مغاربة العالم، فضلا عن المجهودات الكبيرة التي يبذلها مختلف المتدخلين لتشجيع استثماراتهم وخلق قنوات لتمويله، كآلية صندوق دعم استثمارات مغاربة العالم، مذكرا برهانات المرحلة المقبلة التي يؤمنها الميثاق الجديد للاستثمار، حيث عملت في هذا الإطار اللجنة المكلفة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج على تنزيل هذه الرؤية الملكية الجديدة.

جلسة التشريع

الثلاثاء 05 رجب 1445 موافق 16 يناير 2024

وافق مجلس المستشارين، برئاسة السيد المستشار محمد حنين، في جلسة تشريعية انعقدت مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 05 رجب 1445 موافق 16 يناير 2024، على سبعة مشاريع قوانين، تتضمن الموافقة على سبع اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف.

وفي كلمة تقديمية للاتفاقيات السبع التي تمت المصادقة عليها بالإجماع، أوضح السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أن هذه الاتفاقيات تندرج في إطار تفعيل التوجيهات الملكية السامية

الداعية إلى تنويع الشراكات وتوسيع وتوطيد العلاقات القائمة بين المغرب وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، مما يكفل تعزيز مكانة المملكة على المستويين الدولي والإقليمي.

وأبرز بالمناسبة، أن الأمر يتعلق باتفاقيتين لهما طابع ثنائي، وأربع اتفاقيات إقليمية تم اعتماد اثنتين منها على الصعيد الإفريقي واتفاقية في الإطار العربي، إضافة إلى أخرى تم إقرارها على مستوى منظومة التعاون الإسلامي، واتفاقا واحدا في إطار العمل المتعدد الأطراف.

وفي هذا السياق، أفاد السيد الوزير بأن الاتفاقيتين الثنائيتين تتعلقان بتعزيز التعاون مع بلدين تشهد علاقات المملكة معهما دينامية وتطورا نوعيا، وهما المملكة العربية السعودية وجيبوتي، وتهمان مجال النقل الجوي والملاحة البحرية توالي، مؤكدا أنهما ستشكلان إضافة جديدة إلى الترسانة القانونية التي تؤطر علاقات التعاون المتميزة، والمستمدة من وشائج الأخوة والصادقة والتقدير المتبادل والتضامن الوثيق التي تجمع بلادنا مع هذين البلدين الشقيقين.

وأخبر بأن الاتفاقية الموقعة مع المملكة العربية السعودية في مجال خدمات النقل الجوي بمونتريال في 28 شتنبر 2022، تهدف إلى تعزيز وتجويد شبكة النقل الجوي الدولي بين البلدين على أساس المنافسة العادلة عبر تنويع الخدمات وتقييم أسعار تنافسية بما يستجيب لاحتياجات عموم المسافرين والشاحنين، كما تحدد هذه الاتفاقية الحقوق التي يمنحها الطرفان المتعاقدان بمؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل كل طرف، والتي تشمل حق عبور إقليم الطرف المتعاقد الآخر دون الهبوط فيه، وحق التوقف لأغراض غير تجارية، وكذا الصعود والنزول فيه للركاب والأمتعة والبضائع والبريد في النقاط المحددة.

وبخصوص اتفاقية التعاون في ميدان الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي الموقعة في 14 نونبر 2022، فتهدف إلى تنظيم وتطوير النقل البحري بين البلدين وتسريع وتسهيل المبادلات التجارية بينهما عبر البحر والموانئ، وكذا تعزيز التعاون في مجالات إدارة الموانئ والتدريب البحري والسلامة والأمن البحريين ومكافحة التلوث البحري، وستحدث بموجب هذه الاتفاقية لجنة بحرية مشتركة قصد تسهيل التشاور والتباحث في مجال الملاحة التجارية وتقديم التوصيات وتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن تطبيق الاتفاق.

وعلاقة بالاتفاقيات الإقليمية الأربع، أوضح السيد الوزير أن اثنتين منهما تهمان المجال الإفريقي، واتفاقية معتمدة في إطار جامعة الدول العربية، واتفاقية أخرى على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، ويتعلق الأمر أولا بالمصادقة على الاتفاقية العامة حول امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي المعتمدة بأكرا غانا في 25 أكتوبر 1965، تروم تحديد الإجراءات والضوابط الخاصة بعمل مختلف الهيئات والمراكز التابعة للاتحاد الإفريقي، وأصولها والمسؤولين التابعين لها، في سياق استكمال انخراط المغرب في المواثيق والاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية/ الاتحاد الإفريقي حاليا، عقب عودته إلى أسرته المؤسساتية الإفريقية، لتصبح الاتفاقية مطلبا ضروريا أثناء تقديم ترشيحها لاستضافة مقر أي وكالة متخصصة من وكالات الاتحاد الإفريقي فوق ترابها أو تنظيم أي اجتماع أو مؤتمر تابع للاتحاد.

وبالنسبة للاتفاقية الثانية المتعلقة بالنظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمدة بأديس أبابا في 31 يناير 2016، أكد السيد الوزير أن هذا النظام الأساسي يشكل الإطار القانوني الذي سيتم بموجبه تأسيس المركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، باعتباره وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الإفريقي ومسؤولا عن تنمية الموارد المعدنية في إفريقيا، مبرزا أن انضمام المغرب إلى الاتفاقية يأتي في إطار جهوده لدعم التنمية المستدامة والولوج للطاقة وتنمية الموارد وتقوية القدرات.

وشدد في هذا الصدد، على أن مصادقة/انضمام المغرب إلى هاتين الآليتين القانونيتين المعتمدتين في إطار الاتحاد الإفريقي، ستكون مقرونة بإعلان تفسيري ينص على أن مصادقة/انضمام المملكة المغربية لا يمكن أن يفهم أو يؤول، بأي حال من الأحوال، كاعتراف من المملكة المغربية بفعل أو واقع أو وضعية أو كيان غير معترف به من قبل المملكة المغربية من شأنه أن يمس بوحدتها الترابية والوطنية.

وتشمل الاتفاقيات الإقليمية أيضا، اتفاقية ثالثة هي الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية المعتمدة بتاريخ 2 فبراير 2022، والتي تضع الشروط العامة للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وشهاداته، وتحث الدول الأطراف على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكامها واتخاذ التدابير اللازمة للتنسيق على المستوى الوطني والثنائي ومتعدد الأطراف، وكذا اتفاقية رابعة تتعلق بالنظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمدة بطشقند في أكتوبر 2016، والتي تهدف إلى خلق مركز لتطوير مشاريع عملية واستراتيجيات ميدانية، ودعم مبادئ ومبادرات الدول الأعضاء، ومواكبتها في مجال تطبيق الآليات القانونية المرتبطة بمجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

وبالنسبة للاتفاقية متعددة الأطراف، فتتعلق بمشروع قانون رقم 59.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بشأن إنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، ويعمل المركز بموجب هذه الاتفاقية على تنفيذ مشاريع وبرامج في المجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، والتي تخص على سبيل المثال تطوير وتعزيز قدرات المملكة، وتقديم الدعم الاستراتيجي والمساعدة التقنية الكافية في هذا المجال.

جلسة الأسئلة الشفهية
الثلاثاء 12 رجب 1445 موافق 23 يناير 2024

شهدت جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية المخصصة لمراقبة العمل الحكومي، المنعقدة يوم الثلاثاء 12 رجب 1445 موافق 23 يناير 2024، برئاسة السيد عبد السلام بلقشور طرح أعضاء المجلس مجموعة من المواضيع القطاعية.

وتصدر قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات قائمة القطاعات المبرمجة، وذلك بالنظر إلى أن عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات قد بلغ 15 سؤالا، في حين خصصت لقطاع العدل 05 أسئلة، و04 أسئلة لقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، تمت معالجتها والتطرق إليها وفق التدرج الآتي:

قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

عبرت السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، خلال هذا المحور، عن تفاعل وزارتها الإيجابي والكبير مع كل الإشكاليات التي طرحها السادة المستشارون، والتي تهم مواضيع تتصل بمجال الطاقات المتجددة وتثمين النفايات، وكذلك بانتشار ظاهرة الاستغلال غير المشروع للثروات المعدنية خاصة مادة الباريتين، وفق إطار شمولي لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في 2024.

1 - في سياق ما جاء به قانون المالية لسنة 2024، من خطوة لتخفيض الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بشكل تدريجي، كأهم ركائز الاستراتيجية الطاقية المغربية، عبر الانتقال من 14 في المائة المقررة حاليا إلى 12 في المائة اعتبارا من يناير 2024، ثم 10 في المائة سنة 2025، من شأنها تحفيز المنتجين على رفع إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة، ودعم الجهود المبذولة للتخفيف من آثار التغير المناخي وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، والمساهمة في جلب المستثمرين المتخصصين في هذا المجال، ساءل في مستهل أشغال الجلسة، السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار)، السيدة الوزيرة، عن تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

أعلنت السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، في جوابها، أن الاستثمار في الطاقات المتجددة، خصوصا من طرف الخواص، سيعرف قفزة نوعية في أفق سنة 2027، مبرزة أن الاستثمار السنوي سيتضاعف بحوالي أربع مرات مقارنة مع الفترة 2009-2022، وأنه يتم التسريع في الاستثمار في الطاقات المتجددة منذ سنة 2021 من خلال تقوية وتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية، ببرمجة حوالي 23 مليار درهم خلال الفترة 2023-2027، من

أجل إدماج أمثل للطاقات المتجددة وتأمين تزويد مختلف الجهات بالكهرباء، مشيرة إلى إطلاق طلب اهتمام لإنشاء الربط الكهربائي المباشر من الجهد العالي بقدرة 3 جيغا واط، على مسافة 1400 كلم والذي سينقل الكهرباء من الجنوب إلى الشمال.

وأوردت أن المغرب راكم قدرة إجمالية في مجال الطاقات المتجددة تبلغ تقريبا 4,6 جيغا واط، منها 852 ميغا واط تهم الطاقة الشمسية، باستثمار يبلغ 30 مليار درهم، على أنه تم استثمار 60 مليار درهم في مشاريع الطاقات المتجددة منذ انطلاق الاستراتيجية الطاقية الوطنية سنة 2009، وبأنه تم تطوير أكثر من 50 في المائة من مشاريع الطاقة الريحية من طرف الخواص، منوهة إلى أنه يتم، من خلال مخطط التجهيز الكهربائي الوطني، تسريع وتيرة استثمار القطاع الخاص في الطاقات المتجددة وفي الشبكة الكهربائية الوطنية، من أجل تعزيز الطاقات المتجددة.

وأضافت أنه بعد الاشتغال مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تمت برمجة إنجاز قدرة إضافية لـ 9,6 جيغا واط إلى غاية 2027، علما بأن القدرة الإضافية للطاقات المتجددة تبلغ تقريبا 7,5 جيغا واط باستثمار يناهز 75 مليار درهم، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار مشاريع الهيدروجين الأخضر ومشاريع تحلية مياه البحر وإزالة الكربون من الصناعة الوطنية.

2 – وانطلاقا من حرص المغرب، على غرار باقي بلدان العالم، على جعل تطوير فروع تثمين النفايات مقوما استراتيجيا ورهانا بيئيا واقتصاديا رئيسيا لتحقيق الاقتصاد الدائري، وخطوة مهمة في اتجاه الحفاظ على الموارد الطبيعية والطاقية، وخلق فرص اقتصادية ومناصب شغل مستدامة، والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وبالتالي حماية البيئة.

استفسر السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني)، عن عمل الوزارة في مجال تثمين النفايات، موضحين أنه ينبغي أن يقوم على ركيزتي الانتقال من مفهوم النفايات إلى مفهوم الموارد، وإعادة توجيه سياسة تدبير نموذج خطي قائم على سياسة «كل شيء قابل للرمي» إلى «نموذج دائري» يتم فيه تصميم المنتجات بشكل يسمح بإعادة استعمالها أو تصنيعها أو تدويرها أو استعادتها، ومن ثمة المحافظة عليها ضمن الاقتصاد والاستفادة منها لفترة أطول، معربين عن استعدادهم الدائم للشراكة والتعاون من أجل تنزيل البرنامج الوطني لتثمين النفايات.

وفي هذا السياق، اقترحوا إشراك جميع الفاعلين، القطاعات الحكومية، القطاع الخاص والمجتمع المدني، لإنجاح رهان تثمين النفايات، بالإسراع في إخراج مشروع قانون رقم 48.23 ،المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، كذلك الاستثمار في البحث والابتكار، وتعزيز الاقتصاد الدائري وذلك بهدف الوصول إلى نسبة 30 بالمائة في سنة 2025 من النفايات التي يتم إعادة تدويرها، مقابل 15 بالمائة فقط حاليا، من خلال وضع برامج للتوعية وتخصيص تحفيزات مالية، وأيضا من خلال تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي مع العمل على تقليل حجم القطاع غير المهيكل.

أيضا ساقوا كمقترح، فكرة إطلاق شراكة مع شركات القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في مشاريع تثمين النفايات وإنشاء حلقات اقتصادية دائرية، وتشجيع الشراكات بين القطاع العام والجمعيات، من أجل إدماج تعاونيات العاملين في الفرز وقدراتهم على تأطير ومواكبة العاملين في القطاع غير المنظم والارتقاء بوضعيتهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ثم إنشاء مراكز وطنية للفرز وإعادة التدوير لتيسير جمع النفايات ومعالجتها بكفاءة، وبالتالي تجنب التلوث.

وبمناسبة جوابها، شددت السيدة الوزيرة، على أنه تنزيلا لاستراتيجية تقليص وتثمين النفايات تم إعداد برنامج وطني لوضع الأسس القانونية، وإطلاق مجموعة من الأوراش، أولها الاشتغال على مشروع القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، إضافة إلى الاشتغال على الانتقال التدريجي نحو نظام الجمع الانتقائي للنفايات، وتطوير قطاع تثمين النفايات وإرساء مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتج، ثم تعديل القانون 28.00 بإدراج مادة جديدة تنص على مبدأ العدالة التصالحية، مشيرة إلى أن مشروع القانون منشور على بوابة الأمانة العامة للحكومة، في انتظار

استقبال ملاحظات المواطنين بشأنه.

ثم كشفت عن كلفة مشروع فرز النفايات في المدن الست التي يرتقب أن تحتضن مباريات كأس العالم، في إطار الاستعداد لتنظيم مونديال 2030، حيث تم اقتراح مجموعة من المشاريع، ليتم إقرار الفرز الانتقائي للنفايات، وهو ما سيتطلب نحو 6 مليارات درهم في السنتين المقبلتين، وبخصوص مراكز فرز وتثمين النفايات بجميع مطارح المراقبة، أوضحت بأن الوزارة ساهمت في تمويل أكثر من 13 مركزا للفرز بغلاف مالي يبلغ 277 مليون درهم، تم إنجاز 6 منها لحد الآن، في لفت إلى تجاوز نواقص في البرنامج القديم، بتوقيع 6 اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص لهيكلة منظومة تثمين النفايات المتعلقة بالبطاريات المستعملة وأيضا الزيوت، والاشتغال على إطلاق عروض تثمين نفايات البلاستيك مع وزارة التجارة والصناعة.

وأخبرت كذلك عن وجود مشروع يتم تداوله منذ أيام، بين قطاعين حكوميين على الأقل (التنمية المستدامة والداخلية)، يتعلق بفرز النفايات في المدن المغربية المرشحة لاحتضان مونديال 2030، يحقق تقدما في بلورة مشروع متكامل لفرز النفايات، وفق دراسات علمية ودراسات الأثر، ومن خلاله تراهن القطاعات الحكومية على رصد ميزانية لتنفيذه، أو على الأقل إخراج الدراسات المتعلقة بالمشروع، في أفق إقراره برسم ميزانية 2025.

3 – تمثيلا للتعليمات الملكية التي تدعو إلى تسريع وتيرة تطوير الطاقة المتجددة في البلاد، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من أجل تعزيز سيادتها في مجال الطاقة وتقليص كلفتها، وتتضمن إنجاز المشاريع الثلاثة للطاقة الشمسية نور-ميدلت وتحلية مياه البحر والقطاع الواعد للهيدروجين الأخضر واستخداماته، أطلعت السيدة الوزيرة، جوابا عن سؤال السادة ممثلي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد علي الفيلالي)، عن حجم التقدم الحاصل في مجال الطاقات المتجددة ببلادنا، بأن الوزارة ومن أجل تسريع إنجاز مشروع المركب الشمسي نور ميدلت لاستكماله في أفق 2027.

حيث أوضحت أن الوزارة قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع بداية إنجاز مشروع نور ميدلت 1 بقدرة تناهز حوالي 795 ميغاوات، ومباشرة عملية الانتقاء الأولي للشركات التي ستتولى إنجاز مشروع نور ميدلت 2 بقدرة تناهز 400 ميغاوات مع وحدة للتخزين بقدرة تفوق 400 ميغاوات ساعة، إلى جانب برمجة إنجاز نور ميدلت 3 بقدرة تناهز 400 ميغاوات مع وحدة للتخزين بقدرة تفوق 400 ميغاوات ساعة في أفق 2027.

وأشارت إلى برمجة إنجاز قدرة إضافية تناهز 8576 ميغاوات، خلال الفترة في أفق سنة 2027 في إطار مخطط التجهيز الكهربائي، حيث سيتم تسريع إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة (75 في المائة من قدرة مخطط التجهيز الكهربائي)، وذلك بمضاعفة الاستثمار السنوي بحوالي أربع مرات، ببرمجة إنجاز قرابة 1,3 جيغاواط سنويا عوض 0,16 جيغاواط سنويا خلال الفترة 2009-2022، وإنجاز محطات للغاز الطبيعي

ولتشجيع الاستثمار، أشارت السيدة الوزيرة إلى أنه تم إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية مهمة لتشجيع المستثمرين الخواص، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 40.19 المغير والمتمم للقانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، والقانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، وإصدار دليل الناتج الذاتي في البوابة الرسمية للوزارة خلال هذا الشهر، في صدد تبني استراتيجية وطنية واضحة، تضمن انتقال المغرب إلى اقتصاد منخفض الكربون بحلول عام 2050، بالاشتغال وفق مجموعة من الآليات، بما فيها الضريبة على الكربون، كفرصة للاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة والاستعمال المكثف للغاز الطبيعي بدل المحروقات والفحم، لتلبية حاجيات البلاد الطاقية، لتعطينا مديونية أكثر أو تضخم أكثر للبلاد.

4 – وجه السادة مستشاري فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)، ملاحظات حول الطرق التي يستغل بها معدن الباريتين الاستراتيجي بالمغرب، والذي تعد المملكة من الدول الثلاث الأولى التي تنتجه عبر العالم، من خلال سؤالهم بخصوص التدابير المتخذة لتثمين مادة الباريتين قبل التصدير والحيلولة دون الاستغلال غير المشروع لها، معززين دفوعاتهم في هذا السياق، بكون واقع استخراج وتصدير معدن الباريتين الاستراتيجي في بلادنا لا يتماشى مع الاستراتيجية والأهداف التي تسعى إليها بلادنا في قطاع المعادن، مركزين

على التثمين دون منح الرخص والاستغلال، حيث يتم تصدير الكمية الأكبر من الباريتين المستخرجة في المغرب خامة بدون تثمين، على الرغم من وجود وحدات ومعامل في البلاد تعمل على تثمين هذا المعدن وتحويله، معتبرين أن المتضرر في الوضعية الحالية من التصدير الخام للمعادن، هي المعامل والمقاولات المغربية التي لم تعد تجد هذه المادة في المغرب، مما يجعلها في حالة عطالة، وهذا قد يدفع إلى إغلاقها.

كما اعتبروا تضمين شرط التثمين في دفتر التحملات أمرا ضروريا ومستحبا ولا يحتاج إلى نص قانوني، على غرار ما قامت به دول أخرى، مثل الصين التي تبقى من الدول المنافسة لنا في هذا المعدن الاستراتيجي، موجهين اللوم إلى المؤسسة المعنية بتدبير القطاع، حيث خلقت حالة من الاستغلال العشوائي للمعادن في منطقة تافيلالت وفكيك وجعلت بعض الصناع التقليديين يحققون أرباحا أخرجتهم من الإطار الذي كان يستهدفهم من خلاله الظهير، دون أن يسبق لها تأطير القطاع ولا مواكبة هؤلاء الصناع التقليديين المحليين، أو عقد حتى مجلس إدارتها.

من جهتها، أخبرت السيدة الوزيرة، ردا على السؤال، بأن معدل الإنتاج الوطني من مادة الباريتين، خلال سنة 2022، وصل إلى ما يقارب مليون طن، حيث شكل منه الإنتاج المستخرج من الاستغلالات المنجمية التقليدية المتواجدة بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج 581 ألفا و529 طنا، أي بنسبة وصلت إلى حوالي 63 في المائة، وأشارت إلى أنها تستخدم بشكل أساسي كمادة مضافة لطين الحفر في آبار استغلال النفط والغاز، كما لها استعمالات في صناعات أخرى متعددة، كصناعة البلاستيك وصناعة المطاط وصناعة مستحضرات التجميل والصناعة الدوائية، وبأن وحدات صناعية تهتم بتثمين هذه المادة قبل التصدير، توجد داخل التراب الوطني، عبر القيام بعمليات التكسير الأولي والطحن وتركيز الباريتين الخام عبر استخدام مبدأ الفصل بقوة الجاذبية، ووحدات تعتمد على مبدأ قوة الطرد المركزي من أجل فصل المعدن عن الشوائب.

واكتفت السيدة الوزيرة بالإشارة إلى أن وزارتها تقوم، في إطار المهام الموكولة إليها، بتتبع ومراقبة كل الأوراش ومشاريع البحث واستغلال مادة الباريتين، سواء عبر المديريات الجهوية للوزارة أو من خلال مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج، والتي خول لها القانون رقم 74.15 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج، حق الاحتكار في ما يتعلق بجمع وتسويق مادة الباريتين المستخرجة من الأوراش المعدنية المغطاة بتراخيص الاستغلال التقليدي.

وفي إطار الرؤية المستقبلية للنهوض بالقطاع المعدني الوطني لتثمين المواد المعدنية وخلق القيمة المضافة محليا بالنسبة للمواد المعدنية المنتجة بجميع أنواعها، سجلت بأن الوزارة تعمل عليها وعلى مراجعة الإطار القانوني المنظم للقطاع المعدني ووضعه خلال هذه السنة في مسطرة المصادقة، أخذا بعين الاعتبار موضوع سلسلة القيمة لاستغلال المعادن، والتي من شأنها خلق فرص شغل جديدة وقيمة مضافة للصناعة المعدنية الوطنية.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

1 - من خلال سؤال محوري، حول توقعات الموسم الفلاحي الحالي والإجراءات المتخذة لإنجاحه، تدخل ممثلو الفرق والمجموعات البرلمانية، السادة المستشارون

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر اعبيد)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي).

لمناقشة الاستعدادات الخاصة بالموسم الفلاحي المقبل، الذي يسائل الخيارات والتدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتأمين هذا الموسم، لاسيما في ظل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والإجهاد المائي والعوامل

الجيوسياسية والاقتصادية الدورية، في طلبات حول أثر السياسة الفلاحية في توفير الأمن الغذائي للمغاربة، والاستفسار عن حصيلة الموسم الفلاحي الحالي وآفاق تجاوز الإكراهات، والتأمين الفلاحي والتعويض عن الأضرار التي تسببت فيها الكوارث الطبيعية، مع الأخذ بعين الاعتبار معاناة الفلاحين ومربي الماشية من هذه التحولات ومن ارتفاع الأسعار وتكلفة وسائل الإنتاج ومن المديونية.

كشف السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في جوابه المفصل، أمام الجلسة العامة، خطة الحكومة والإجراءات والتدابير المصاحبة المتخذة للموسم الفلاحي الجديد، مشيرا إلى أن المرحلة التي نمر منها تتجاوز في خطورتها ماعشناه في فترة التسعينات، إذ ارتفعت وتيرة الجفاف من 6 في المائة ما بين 1945 و1985، إلى 80 في المائة في الفترة ما بعد 1989، ومن بعد 2018 تفاقم الوضع وتم تسجيل ست سنوات جفاف متتالية، مع انخفاض في الواردات المائية ومخزون السدود والفرشة المائية.

وتطرق بعدها إلى تراجع الواردات المائية في السدود، من 18 مليار متر مكعب كانت تسجل قبل 1980 إلى 14 مليار بعدها، ثم انخفاض إلى أقل من 5 مليار متر مكعب خلال الخمس سنوات الأخيرة، موضحا أنه بالنسبة للموسم الفلاحي، بلغ معدل التساقطات المطرية إلى حد الآن 81 ملم بتراجع يبلغ 56 في المائة مقارنة مع معدل 40 سنة الأخيرة، الذي كنا نسجل فيه 184 ملم، وبنسبة 43 في المائة مقارنة مع السنة الماضية التي كانت جافة أيضا.

ولفت إلى أن نسبة ملء السدود الموجهة للقطاع الفلاحي، لم تتجاوز 22 في المائة مقابل 29 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، ما انعكس على الحصة المائية للسقي في دوائر الري الكبير، إذ لا تتعدى 680 مليون متر مكعب مقارنة مع الحصة المتوسطية في عام متوسط والتي تصل إلى 3.5 مليار متر مكعب، وسجل أن المساحات الإجمالية القابلة للري في دوائر السقي الكبير لا تتعدى 750 ألف هكتار، والمساحة المسموح بسقيها حاليا لا تتجاوز 400 ألف هكتار، بانخفاض نسبته 44 في المائة.

ثم أكد السيد الوزير أن هذا الوضع هم كل مناطق المملكة، وخاصة تلك المتواجدة جنوب واد أم الربيع مما أثر سلبا على سير الموسم الفلاحي بصفة عامة، وخاصة نمو الزراعات والأشجار والغطاء النباتي بالمناطق الرعوية، مطلعا بالمناسبة عن أسباب انخفاض أسعار الطماطم والبصل والبطاطس في الأسواق، التي تعود إلى الدعم الذي قدمته الدولة للفلاحين، وبأن وزارته لا تقوم بدعم الزراعات الموجهة للتصدير، معتبرا ما أثير حول ذلك بالمغالطات، مشيرا إلى أن الفلاح يعمل وفقا لمعادلة تلبية احتياجات السوق الداخلية والتصدير.

وحول تأخر التساقطات وتأثير ذلك على الفلاحين، شدد على أن المعادلة اليوم جد صعبة، وليس هناك حلول واضحة وتقنية يمكن التحكم فيها، مبرزا أن ما قامت به الدولة من استثمارات ودعم، كانت ستعطي نتائج كبيرة لو كانت لدينا سنة نصف عادية، وبأن وزارته تعي جيدا صعوبة هذه المعادلة، وتشتغل بكل الإمكانيات المتاحة من أجل تجاوز الأمر، وأن هذه الظروف يتأثر بها الجميع، ولا يتعلق الأمر فقط بالفلاح الصغير أو المتوسط أو الكبير، وربما من أنجزوا استثمارات كبيرة هم المتضررون أكثر من هذه الوضعية.

أما في ما يخص الزارعات البديلة، أوضح أن وزارته تشتغل على توسيعها، مشيرا في هذا الإطار إلى زراعات لم تكن معتادة ويتعلق الأمر بالصبار والأركان والخروب والكبار والزيتون، ولا تدعم الزراعات المستهلكة للماء، ويعود الاختيار في ذلك للفلاح، لأنه ليس هناك من قانون يلزمه بذلك، غير أن الوزارة لا تقوم بتحفيزه من دعم الدولة.

2 – في سياق ما أظهره المغرب من عزم لا يلين، في تنفيذ برنامجه الطموح المتمثل في بناء محطات تحلية مياه البحر، للابتعاد تدريجيا عن خط الفقر المائي، بعد أن صار مشكلة إستراتيجية للبلد، في ظل تواصل الجفاف الذي ضرب شمال القارة خلال السنوات الأخيرة، وعمل الحكومة على تسريع وتيرة توسيع قاعدة الاستثمار في هذا المجال، كأحد الحلول البديلة لتغطية العجز الحاصل في المياه، ضمن إستراتيجية يشرف عليها العاهل المغربي الملك محمد السادس، للتصدي لكل العوائق التي سببتها جائحة كورونا، إذ حث جلالته يوم 16 يناير 2024، القطاعات والهيئات المعنية بموضوع الماء على مضاعفة اليقظة والجهود، لرفع تحدي الأمن المائي وضمان التزويد بالماء الشروب على مستوى جميع مناطق المملكة.

توجه في شق آخر، إلى السيد الوزير، في سؤال محوري ثاني، حول الإجراءات المتخذة لإنجاح برامج تحلية مياه البحر الموجهة لقطاع الفلاحة، وتفعيل البرنامج الوطني للماء الصالح للشرب وماء السقي، في ظل قلة التساقطات، السادة أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد محمد أبا حنيني)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر أعبيد)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر).

فاستعرض السيد الوزير، في رده، أهم المشاريع التي اعتمدتها الوزارة في تحلية مياه البحر لأغراض السقي من أجل ضمان استدامة الري في بعض الأحواض الزراعية وإنشاء أحواض جديدة، والمجهودات التي قامت بها على هذا الصعيد، ومنها إنشاء أول محطة لتحلية مياه البحر بجهة سوس ماسة بشتوكة، على مساحة 15ألف هكتار، وإمداد مدينة أكادير بالمياه الصالحة للشرب، بكلفة 4,4 مليار درهم، منها 1,585 مليار درهم مساهمة من الدولة، وأنه تم الشروع في بناء محطة تحلية مياه البحر مزودة بالطاقة الريحية بجهة الداخلة -وادي الذهب، لري مدار سقوي جديد تصل مساحته إلى 5200 هكتار، وتزويد مدينة الداخلة وضواحيها بالمياه الصالحة للشرب، بكلفة 2,5 مليار درهم، منها 1,53 مليار درهم للدولة، حيث يرتقب انطلاق تشغيل المحطة في يونيو 2025.

كما أشار إلى إطلاق الوزارة دراسات تهم مشاريع للسقي بواسطة تحلية مياه البحر في مناطق اخرى، منها إنشاء حوض فلاحي بمنطقة شبيكة بإقليم طانطان على مساحة 5000 هكتار، عبر إنشاء محطة تحلية بسعة 47 مليون متر مكعب سنويا بتكلفة تقديرية 2,2 مليار درهم، ومنطقة الري بسيدي رحال، المرتبطة بمحطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء، لتوفير الماء الصالح للشرب لمدينة الدار البيضاء، وتوسيع شبكة الري على مساحة تبلغ 8000 هكتار والتي من المتوقع أن يتم تشغيلها بحلول عام 2027. وأبرز أن الوزارة أطلقت أيضا دراسات جدوى مشاريع للري بواسطة إحداث محطات تحلية جديدة في مناطق الشرق وتارودانت وتزنيت وكلميم وبوجدور والصويرة/ شيشاوة والوالدية، على مساحة إجمالية تناهز 100 ألف هكتار.

وعند حديثه عن المحور الثاني، شدد السيد الوزير على الدور الرئيسي لقطاع الفلاحة في إنجاز وتنفيذ المشاريع الكبرى لتحويل المياه والربط بين الأحواض المائية، بصفة صاحب المشروع المفوض، في إطار تعاقدي مع وزارتي التجهيز والماء والداخلية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، إذ ذكر بمشروع الربط بين حوض سبو وسد سيدي محمد بن عبد الله، على طول 66 كلم، الذي أنجز في وقت قياسي، مع تحويل إلى حد الآن ما يناهز 130 مليون منذ الشروع في تشغيله في غشت 2023، ثم بمشروع الربط بين سد واد المخازن وسد دار خروفة لدعم تزويد طنجة الكبرى بالماء الصالح للشرب، الذي ستنطلق الأشغال به خلال الشهر المقبل وتمتد على 8 أشهر، بتكلفة إجمالية قدرها 840 مليون درهم.

كما تساهم وزارة الفلاحة، وفق ما صرح به، في مشاريع دعم تزويد الدار البيضاء الكبرى بماء الشرب انطلاقا من محطة المعالجة «أم عزة» على طول 78 كلم، ومن محطة تحلية مياه البحر بالجرف إلى محطة «الداورات» على طول 66 كلم، معلنا انطلاق الأشغال الشهر المقبل لتمتد على 8 أشهر بتكلفة تقارب 3 مليارات درهم، وتضم مشاريع تحديث نظام السقي وتوسيع الأحواض المسقية، عصرنة شبكات السقي وتحويل نمط السقي التقليدي إلى الري الموضعي، مفيدا بتجهيز 350 ألف هكتار إضافية بالري بالتنقيط، أما التهيئة الهيدرو-فلاحية لأحواض سقي جديدة، فتتم على مساحة 60 ألف هكتار، مضافا إليها برنامج تنمية دوائر الري الصغير والمتوسط على مساحة 200 ألف هكتار.

3 - بنى السادة أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، سؤالهم عن كيفية تدبير المياه والإنتاج في القطاع الفلاحي في المدارات السقوية على الخصوص، على حقيقة تدبير الشأن

المائي ببلادنا المجسد بالتطور الكبير في سعة تخزين الماء، التي انتقلت من ملياري متر مكعب إلى 19,9 مليار متر مكعب خلال الفترة من سنة 1967 إلى 2023، حسب التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2022، ما مكن من التخفيف من آثار التقلبات السنوية للتساقطات المطرية التي سجلت تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، مما جعل من تدبير المياه والإنتاج الفلاحي التحدي الأكبر أمام السياسة المائية لبلادنا.

واقترحوا لمناقشة هذه الإشكالية بالموضوعية اللازمة، وضع سياسة عمومية تسير في اتجاه تنويع العرض المائي بتحلية مياه البحر وتصفية المياه العادمة للاستعمالات الفلاحية والصناعية، وترشيد استهلاك الماء، بتطوير قنوات وتقنيات الري واعتماد فلاحات بديلة غير المستهلكة للماء، ثم التحسيس وتكوين الفلاحين وكل مستعملي الماء لامتلاك عادات غير مستهلكة، إضافة إلى تعزيز تعبئة الماء ولاسيما المياه السطحية بتطوير السدود وتوسيع سعتها، وتطهيرها من الأوحال، حيث إن أكثر من ثلثي التساقطات المطرية تضيع في البحر.

من جهته، ذكر السيد الوزير بتوفر المغرب على مليون و600 ألف هكتار من الأراضي المسقية، 700 ألف هكتار في الدوائر السقوية بالسدود الكبرى، وتشكل الدوائر السقوية تقريبا 45 بالمائة من القيمة المضافة الفلاحية في سنة عادية، وتصل في سنة جافة إلى 70 بالمائة من المساهمة في الناتج الداخلي الخام الفلاحي، حيث يبلغ حجم المياه المخصصة للسقي في هذه الأحواض أقل من 700 ألف متر مكعب، ما يجعل التقييدات صارمة على مستوى تدبير الري واتخاذ التدابير الضرورية لترشيد استعمال المياه، من خلال تتبع دقيق لتطور وضعية المياه والأحواض لبرمجة مراجعة الحصص المائية، وإعطاء الأولوية لسقي الأشجار المثمرة والزراعات الأساسية في أماكن السقي.

وأيضا بمنح رخص مؤقتة في إطار المرونة مع السيد وزير التجهيز في المناطق التي توجد بها أشجار، ثم تقييم مساحات الزراعات المستهلكة في انتظار تحسن المخزون، واعتماد الري التكميلي حسب المناطق وتوفر المياه، وتسريع انجاز مشاريع عصرنة شبكة الري بدوائر الري الكبير، ومواصلة التجهيز بالسقي بالتنقيط، وكذلك السعي إلى الخفض من ضياع المياه، ومتابعة توسيع الري بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة، زيادة على مواصلة برنامج إعادة تأهيل الدوائر السقوية الصغيرة والمتوسطة، وتحسين خدمة الماء واستدامتها باستعمال التقنيات الحديثة، خصوصا المبنية على الرقمنة.

4 - نظرا للأهمية المعطاة لتطوير المنتوجات المجالية، المنبثقة من الإمكانيات والمؤهلات التي يزخر بها المغرب في هذا المجال، حيث مكنت دراسات تحديد المنتوجات المجالية من تحديد أكثر من 200 منتوج مجالي مغربي، إذ تضع وزارة الفلاحة تنمية المنتوجات المجالية من بين الأهداف الأساسية لمخطط المغرب الأخضر، كبديل واعد لتنفيذ تنمية محلية مستدامة لا سيما في المناطق النائية.

نوه أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد مولاي مسعود اكناو)، من خلال سؤالهم عن دعم وتنمية المنتوجات المجالية، بالأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة للمنتوجات المجالية، وذلك بوضعها استراتيجية واضحة ومضبوطة لدعم وتثمين المجموعات المنتجة للمنتوجات المجالية، والتي تنطلق من تأهيل المجموعات المنتجة وإقامة شركات تجميع عادلة، مرورا بإنشاء منصات لوجيستيكية تجارية، ثم إبرام وتفعيل اتفاقيات من المراكز التجارية، وطالبوا بالعمل على إشراك جميع التعاونيات بمختلف منتجاتها بالتناوب، وبتعزيزها وتقويتها وضمان حضورها التظاهرات الوطنية والدولية، حتى تتمكن من تطوير أدائها والانفتاح على أسواق أخرى تمكنها من فرص أكبر لتسويق منتجاتها، وبالتالي الرفع من رقم معاملاتها التجارية.

وأكدوا على ضرورة مواكبة التعاونيات والشركات الصغيرة جدا لتنويع وتثمين منتوجاتها الموجهة إلى التصدير، وذلك بوضع رهن إشارتهم على صعيد كل إقليم مختبرات لتحليل الزيوت، على سبيل المثال زيت الأركان، ودعوا لتسهيل عملية الاستيراد المؤقت لمعدات التعبئة بمختلف أنواعها من الخارج، والتي تشكل عبئا ماديا على هذه التعاونيات نظرا لضرورة وضع كفالة مادية أثناء عملية الاستيراد، وبالتالي البحث عن صيغ بسيطة للمعاملات التجارية لهذه التعاونيات، تأخذ بعين الاعتبار وضعيتها المادية والاجتماعية.

5 - أثار أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، إشكالية غلاء الأسماك رغم وفرة

الإنتاج، ليرد السيد الوزير الوصي على قطاع الصيد البحري بأن الأسعار المتداولة على مستوى أسواق البيع بالجملة تخضع لمنطق العرض والطلب، وتتأثر بعوامل متعددة، خاصة كلفة رحلات الصيد وما تتطلبه من وسائل لوجيستيكية، بما فيها المحروقات التي أثر ارتفاع أثمانها خلال الفترة الأخيرة على نشاط سفن الصيد البحري، فضلا عن الأحوال الجوية التي تؤثر بدورها على نشاط سفن الصيد، وبالتالي الاستجابة للطلب على هذه المادة.

أما أثمان التقسيط لبيع السمك، فإنها تخضع، وفقه، لمبدأ العرض والطلب، لكنها تتأثر بتدخل مختلف الوسطاء، من مواقع البيع بالجملة إلى أسواق البيع بالتقسيط وكلفة سلسلة التوزيع، وهوامش ربح الوسطاء والباعة بالتقسيط، فضلا عن ارتفاع الطلب خاصة خلال فترات الذروة، وفي ما يخص تدبير هذه الثروات، فيتم عبر مخططات لتهيئة المصايد، لضمان استدامتها وضمان تزويد الأسواق الوطنية بكميات كافية ومنتظمة وذات جودة عالية، وتقوية القوانين المنظمة لهذه المخططات، وتقوية مراقبة أنشطة الصيد البحري تشجيع الاستثمار في مجال تنمية تربية الأحياء المائية البحرية المساهم في تحقيق الأمن الغذائي، أيضا سيتم بناء شبكة من أسواق البيع الأولي للسمك من الجيل الجديد بناء شبكة من 10 أسواق للبيع بالجملة خارج الموانئ لدعم السوق الداخلية ومحيط توزيع منتجات الصيد، سيتم تعزيزها بأسواق جديدة إعادة هيكلة مهنة بائع السمك بالجملة للحد من الوسطاء.

6 – وفق المعطيات التي بسطها السيد الوزير، أثناء جوابه عن سؤال شفهي لمستشاري فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال بن خالد)، حول حماية المستهلك من المواد الغذائية الفاسدة، فقد أسفرت نتائج المراقبة التي أنجزها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، التابع للوزارة الوصية على قطاع الفلاحة، إلى متم سنة 2023، عن حجز وإتلاف 3 آلاف و441 طنا من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك، مع إرجاع 2250 طنا من المواد الغذائية المستوردة غير المطابقة للمعايير، بعد قيام مصالح «أونسا» بـ43 ألف زيارة ميدانية للمراقبة، شملت 5.2 مليون طن من مختلف المواد الغذائية في السوق المحلية وعند الاستيراد.

وأفاد بان منظومة المراقبة المعتمَدة للمنتجات الغذائية تستند أساسا على منح الرخص أو الاعتمادات الصحية لكل مؤسسات القطاع الغذائي، حيث لا يجوز لأية وحدة صناعية إنتاج المواد الغذائية بدون الحصول على الاعتماد أو الترخيص الصحي، لافتا إلى أن مراحل التصنيع تخضع للمراقبة بناء على مبدأ تحليل المخاطر، مشددا على إجبارية تتبع مسار المنتوج على امتداد السلسلة، من أجل سحب المواد الغير المطابقة للقوانين الجاري بها العمل، وبأن مصالح «أونسا» تضمن شمولية عملية مراقبة يومية ومكثفة للمواد الغذائية المنتجة محليا أو المستوردة.

ثم شرح كيف تشارك مصالح المكتب في حملات دورية للمراقبة بنقط البيع، تحت إشراف السلطات المحلية في إطار اللجان المحلية المختلطة للمراقبة، مع تنفيذ مخططات «الرصد والمراقبة» للمنتجات الغذائية، للتأكد من تطبيق واحترام القوانين الجاري بها العمل، وعدم احتواء المنتجات الغذائية لمواد مضرة بصحة المستهلك، من خلال أخذ عينات من المنتجات الغذائية للقيام بالتحاليل والأبحاث المخبرية اللازمة، قبل تحرير المحاضر والمرور عند الاقتضاء إلى عمليات الحجز والإتلاف.

7 – في جواب له عن سؤال تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، حول التدابير اللازمة التي سيتم اتخاذها لتشجيع صناعة زوارق الصيد التقليدي بالمغرب، وفق المقاييس القانونية الحديثة التي تستجيب لمعايير السلامة والبيئة، أحال السيد الوزير عمل الوزارة، في مجال صناعة السفن بصفة عامة بما فيها زوارق الصيد التقليدي، إلى مقتضيات القانون رقم 22.57، المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها، والذي يهدف إلى تأطير مجهود الصيد من أجل استغلال عقلاني للثروة البحرية، ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم وذلك عبر تقنين شروط السلامة في بناء السفن وترميمها، يجسده تنظيم زيارات لمراقبة الأوراش التي تتم بها الأشغال، والتحقق من توفر مالك الورش على سجل سفن الصيد موضوع البناء، من طرف لجان المراقبة.

وفي إطار تأهيل وعصرنة سفن الصيد التقليدي، أخبر على أنه تم سنة 2017 إصدار دورية تحدد شروط المراقبة على نموذج أولي لزوارق الصيد المصنوعة من مادة البوليستير، مع مراعاة شروط السلامة والبيئة، إذ بلغ عدد

النماذج الموافق عليها إلى غاية اليوم 37، في ما يبلغ العدد الإجمالي للصيد التقليدي حوالي 17 ألف زورق، من بينها 1800 زورق مصنوع من مادة البوليستير، وطمأن على أن قطاع الصيد البحري يشجع هذه الصناعة من الزوارق وفق الضوابط القانونية ومخططات التهيئة التي تخضع لمرسوم 2.18.722 ينص على إجراءات التدبير والتهيئة المتعلقة بمجهود الصيد والأصناف البحرية المعنية، وكيفيات المصادقة على مخططات التهيئة وتدبير المصايد وتعديلها، والمدة القصوى لمخططات تهيئة وتدبير المصايد.

في آخر تدخله، طرح السيد الوزير بعض الإجراءات الاستباقية التي تعتزم الوزارة اتخاذها، لتأهيل قطاع الصيد التقليدي، يبقى أهمها تحويل جميع الزوارق إلى المصنوعة بالبوليستر، بحكم توفرها على عدة مزايا وضمانات متعددة للبحارة وللقطاع، المواكبة بالتتبع والمراقبة، في انتظار تمويلات تفي بالغرض.

8 – أثار أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)، مخطط المغرب الأخضر نقاشا مركزا، حول فعاليته ونجاعته ومدى تمكنه من تموين الأسواق والحد من موجة الغلاء، وفي هذا الصدد، قال السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، إن القطاع الفلاحي المغربي تمكن من الصمود أمام الأزمات بفضل الإجراءات الحكومية.

وأكد أن مخطط المغرب الأخضر جعل من الفلاحة محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلاد، حيث ساهم في الرفع من حجم الاستثمارات عبر تعبئة 132 مليار درهم منها 41 بالمئة استثمار عمومي و 59 بالمئة من الاستثمار خاص، منحه أثرا إيجابا على الناتج الداخلي الخام الفلاحي، الذي ارتفع إلى 118 مليار درهم في المتوسط، خلال السنوات الأخيرة، وأيضا على الفلاحين، بعدما تم إطلاق 989 مشروعا للفلاحة التضامنية بحجم استثمار قدره 15 مليار درهم، بالإضافة إلى إنعاش الفلاحة الصغيرة والمتوسطة، باعتمادات 43 مليار درهم، ثم أضاف على أن المخطط ساهم في تحسين مستوى دخل الفلاحين بأكثر من 48 بالمائة، مع نجاح في ضمان الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتوجات الغذائية سواء الفواكه والخضروات، أو الحليب واللحوم والحبوب وغيرها.

قطاع العدل

1 – وجه السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين/ المستشار السيد نور الدين سليك)، في سياق الحديث عن الحقوق والحريات، سؤالهم عن مآل تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح العمال، لإثارة موضوع تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة العمال في ملفات نزاعات الشغل، والأساليب المتبعة من لدن بعض أرباب العمل للتملص من تنفيذها، تأثير هذا الوضع على مصداقية الأحكام وعلى المواطنين في المنظومة القضائية، مقترحين إحداث تأمين في حالة إفلاس مؤكد للمقاولة لتعويض العمال الذين يجدون صعوبة في تنفيذ الأحكام كما هو جاري بدول أخرى، وإنشاء نظام قانوني خاص بتنفيذ الأحكام الصادرة في مجال الشغل، وكذلك تسهيل عمل المحاكم في تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالنفاذ المعجل.

وأفاد السيد وزير العدل، خلال رده على مستشاري الاتحاد المغربي للشغل، أن هناك مستويين في ما يخص تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح العمال، إذ ثمة منظومة من الموظفين التابعين للدولة الذين كانوا يقومون بالتنفيذ، وثمة مفوضون قضائيون، مؤكدا أنه في ظل قانون المسطرة المدنية الجديد منحت كل صلاحيات التنفيذ للمفوضين، وبأن إجراءات التنفيذ يقوم بها صاحب المصلحة، موضحا أن هناك إجراءات في ما يخص الدولة، أما في ما يهم العمال والنقابات والمعامل، فهذه مسطرة يقوم بها المحامي باتفاق مع المفوض الذي يعينه، ويقوم الأخير بإجراءات التنفيذ.

ثم أردف بأن على المحامي بعد ذلك اتخاذ جميع الإجراءات التي يراها مناسبة، بما فيها الحجز والحجز التحفظي والحجز لدى الغير، أو إحالة الملف كله على صعوبة المقاولة وغيرها، ليبقى قاضي التنفيذ متتبعا كلما كانت هناك صعوبات، في مسار خارج الإدارة، يدخل في إطار المحامي في علاقته بزبونه، لافتا إلى أن الدولة لهذا الغرض وسعت مجال المفوضين القضائيين.

كما أخبر بأن الوزارة بصدد العمل على تجهيز فوج جديد من المفوضين، مقابل 267 مفوضا جديد يتم توسيع

مجالهم لتسهيل مهام الذين يرافعون عن العمال للتنفيذ، وأن نسبة نزاعات الشغل انتقلت من 87.04 في المائة سنة 2014 إلى 98.87 في المائة سنة 2023، بارتفاع قدره 13.59 في المائة، مشيرا إلى أن حنكة المحامي هي التي تضمن التنفيذ إذا سلك المسطرة في الحين لحماية حق موكله.

وفي تعقيبه، دفع السيد المستشار، نور الدين سليك، بعدم إلقاء المسؤولية على عاتق هيئة الدفاع، مؤكدا على ضرورة سهر الحكومة على تنفيذ الأحكام، إذ هناك مقاولات كبرى تتكبر على تنفيذ وتطبيق الأحكام، وطالب الحكومة بتحمل مسؤوليتها، معتبرا الحق في التقاضي لا يقف عند الوقوف أمام القاضي، بل يجب أن يشمل كل مراحله، وأن يستفيد العمال والعاملات من حقوقهم في ظل تنفيذ الأحكام، وحمايتهم.

2 - من خلال رسم صورة لاقتران الضرورة التي دعت إلى تعديل قانون مدونة الأسرة، بما يستجيب للتغيرات المحلية والعالمية، وتطور نمط الحياة المجتمعية والأسرية الراهنة، باعتماد النجاعة والفعالية والمسؤولية في تدبير شؤون التوثيق ورسم سياسته تجاه كل الأطراف المكونة لنسقه العام والخاص في نظرية الأحوال والمال والأعمال، بضرورة تجديد القوانين والتشريعات والاعتماد على الطرق الحديثة في تدبير الخدمات التوثيقية.

طرح السادة ممثلي فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)، سؤالهم المتعلق بحالة التوثيق العدلي ومداخل تطويره، قابله رد السيد الوزير بأن هناك تحديثا للقانون المنظم للعدول، تمت مناقشته على مستوى الوزارة وعلى مستوى الأمانة العامة للحكومة، ويواصل التفاوض بشأن خلافات في بعض النقط، مشيرا إلى أن المدخل الثاني هو كيفية التعامل مع التعويضات التي يأخذها العدول، وبأن النقاش جار مع وزارة المالية لرفع سومة هذه التعويضات، مطلعا على نية الوزارة الاستغناء عن مهنة النساخ، بما أن الحاسوب صار يتكلف بمهمة الكتابة، الذين سيتم إدماجهم في وزارة العدل من خلال خلق مجموعة من مناصب الشغل لحماية أسرهم، وعلى أن هناك كذلك مخططا ساريا للقيام بمسح جميع وثائق زواج المغاربة، بدءا بمدينة سلا وبمحاكم الأسرة، وأن قانون تنظيم مهنة العدول ينص على مجموعة من التغييرات، في انتظار مخرجات نقاش مدونة الأسرة لنستطيع تكييف اختصاصات العدول معها.

كما سلط الضوء على أهمية تعديل القانون المنظم لمهنة العدول، استجابة للإشكالات القانونية المرتبطة بممارسة هذه المهنة، بأن يتضمن هذا الإصلاح تدابير تسهم في تحديث المهنة وإعادة الاعتبار إليها، بالإضافة إلى تحسين شروط ممارستها وضمان الحماية المهنية، مخبرا بانكباب الوزارة على إحداث منصة للتبادل الإلكتروني مع العدول، وهي المنصة التي تهدف إلى رقمنة المسارات والمساطر والإجراءات التي تمر منها الوثيقة العدلية وابتكار الحلول الرقمية لتبسيطها وتعزيز التبادل الإلكتروني للبيانات المشتركة مع كافة الشركاء.

تهدف كذلك إلى تسهيل حصول المرتفق على الخدمات وتقليل تنقلاته نحو المحكمة وتكاليف إنجاز الخدمات الإدارية بالنسبة للمواطن والإدارة، وذلك من خلال تمكين المواطنين من إيداع الوثائق والطلبات لتوثيق العقود العدلية، وتمكين المواطنين من استخراج نسخ العقود، وكذا تمكين العدول من تحرير الوثائق بالمنصة وتوقيعها وتسليم العقود الرسمية لأصحابها، بالإضافة إلى تمكين قضاة التوثيق من الخطاب على الوثائق العدلية بالمنصة وتوقيعها.

3 - وبخصوص السؤال عن خلاصات الحوار القطاعي في مجال العدل، الذي تقدمت به السيدة المستشارة لبنى علوي، حيث استعرضت بعضا من تصورات موظفي وأطر الإدارة القضائية، بشأن مآل تعديل النظام الأساسي لكتابة الضبط الذي عمر أكثر من 13 سنة، الذي من شأنه أن يسمح بتحفيز موظفي القطاع خصوصا في ظل التضخم وارتفاع الأسعار بشكل كبير من جهة، وطول انتظار تنزيل المقترحات المتفق عليها مع الشركاء الاجتماعيين خلال جلسات الحوار السابقة من جهة ثانية، والتساؤل عن مآل تحفيز مهندسي القطاع من خلال مرسوم الحساب الخاص وفق مرسوم 2010، لا سيما بعد استمرار نزيف مغادرة المهندسين لقطاع العدل والاتجاه للعمل بقطاعات حكومية أخرى أكثر تحفيزا لهم.

وكذلك نقلت تساؤل شغيلة القطاع، عن الأسباب التي حالت دون صدور قرار تطبيق مقتضيات قانون التنظيم

القضائي بشأن هيكلة محاكم المملكة، رغم مرور أزيد من سنة على نشر القانون في الجريدة الرسمية، وهو القرار الذي من المنتظر أن يعيد هيكلة كتابة الضبط حتى تحقق نجاعة مرفق العدالة، وبخصوص المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، قدمت السيدة المستشارة بعض المقترحات، من شأن العمل على تنزيلها لتجويد الخدمات للمنخرطين وذويهم.

فأوضح السيد الوزير خطة الوزارة التواصلية، المتمثلة في عقد جلسات الحوار، التي بلغت لحد الآن 21 جلسة، مع الأطراف النقابية كلها بدون استثناء، إما بمبادرات فردية، أو جماعية، مؤكدا أن التمثيليات الاجتماعية تعد شريكا أساسيا في إدارة الوزارة، وكذلك تعقد اجتماعات مع النقابات، لتداول الحقائق واتخاذ قرارات بشكل مشترك، وبأن النقابات شريكة في تدبير الملفات داخل الوزارة، لكن الآن وضعت الشارة الحمراء، معلنة أحد حقوقها، وأثناء تصريحه العزم على الاستمرار في الحوار، لفت إلى أن المشكل الأساسي هو المشكل نفسه الموجود في المغرب، النظام الأساسي للموظفين، الذي وصفه بالمصيبة، وبعد مناقشته تبين أنه يتطلب زهاء مليار درهم لتنفيذه.

4 – في سياق انكباب وزارة العدل، على الإعداد لمباراة توظيف مجموعة من التراجمة المحلفين أو المقبولين لدى المحاكم، لتغطية الخصاص المسجل في عدد من جهات المغرب، موازاة مع إعداد مشروع قانون يقضي بتغيير القانون رقم 50.00 المتعلق بالتراجمة المقبولين لدى المحاكم، لسد الخصاص المسجل من هذه الفئة من مساعدي القضاء بمختلف محاكم المملكة، والذي يتم تحديده بعد استطلاع رأي المسؤولين القضائيين بجميع محاكم الاستئناف بالمملكة واستشارة الجمعية الممثلة للمهنة.

أخبر السيد الوزير، خلال جوابه عن سؤال السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحا)، حول النهوض بوضعية التراجمة المحلفين، بأنه تم وضع قانون خاص بالتراجمة يراعي التدبير الترابي لهذا المجال، وتسهيل العمل من خلال تسيير العمل عن بعد، وبما أن التراجمة يتمركزون في المدن الكبرى فيمكن أن ينسقوا مع مكاتب محلية ويقومون بهذه المهمة، وأنه تم الإعلان عن مباراة لتشغيل 2394 مترجما، تقدم لها نحو 500 مترشح فقط، اجتازوا المباراة وينتظرون النتيجة، ما يستوجب التفكير في صيغ أخرى، مسجلا خصاصا من المترجمين في بعض اللغات، سواء منها أو إليها، كالتركية والصينية والبرتغالية، يطرح صعوبة على العدالة إذا كان ثمة متهم لا يتحدث سوى إحدى هذه اللغات.

5 – ساءل السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، في آخر نقطة من برنامج عمل الجلسة، عن مخرجات مشاركة المغرب في الدورة 11 للجنة القضاء على التمييز العنصري، بجنيف، بمناسبة فحص التقرير الجامع للتقارير الدورية من التاسع عشر إلى الحادي والعشرين أمام لجنة القضاء على التمييز العنصري، يوم 22 نوفمبر 2023، في شخص السيد وزير العدل على رأس وفد المملكة المغربية، حيث أكد حرص المغرب على مناهضة مختلف أشكال الميز، وتكريس قيم المساواة والتعددية الثقافية في النص القانوني والواقع الاجتماعي، إضافة إلى التكريس الدستوري لقواعد التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي.

بسط السيد وزير العدل من جانبه، كيف ترك النقاش الذي دار أثناء أشغال المجلس الدولي لحقوق الإنسان بجنيف، صدى طيبا لدى الجميع، أغنته وجهات نظر مختلفة للقطاعات 12 في النقاشات المطروحة، ما يؤكد الأثر الإيجابي لإشراك المؤسسات الدستورية في النقاش الدولي حول حقوق الإنسان وفي مواضيع التمييز العنصري، في ترؤس المغرب لمجلس حقوق الإنسان، وأشار إلى أن ذلك تحقق بالرغم من أن 50 تدخلا من عدد من الدول أثناء الدورة 11 للجنة القضاء على التمييز العنصري، تبين منها أنهم إما لا يعرفون المغرب، أو لم نستطع التسويق للمغرب بالشكل الإيجابي والواسع.

ثم صرح بأن جلسات النقاش كانت حادة، وطغى عليها التوظيف السياسي لموضوع حقوق الإنسان، ملمحا إلى أنه واجه بعض الجهات، ما يعكس حقيقة الصراع الدولي، بحيث أن الكل يوظف حقوق الإنسان لصالحه، ثم دعا في الأخير إلى الاستمرارية في العمل التشاركي بين جميع القطاعات لما له من انعكاسات وإلمام بالقضايا الدولية التي تهم المغرب.

* تدخلت السيدة المستشارة فتيحة خورتال، في سؤال موجه إلى السيد وزير العدل، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في إطار المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لبسط الأبعاد الحقوقية الدولية لانتخاب المملكة المغربية في 10 يناير 2024 بجنيف، لرئاسة مجلس حقوق الإنسان لسنة 2024، نقلت من خلالها فخر واعتزاز أعضاء الفريق، كباقي المغاربة.

واعتبرت القرار اعترافا من المنتظم الدولي بالأدوار الريادية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وتأكيدا للثقة الدولية في النموذج الوطني والأوراش الإصلاحية الكبرى، ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، التي أطلقتها المملكة المغربية على أكثر من مستوى، وأيضا تكريسا للمكانة التي تحظى بها المملكة المغربية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ولاسيما إسهامها في تطوير الآليات الأممية لحقوق الإنسان وبالخصوص مجلس حقوق الإنسان الذي ساهمت منذ 2011 في مبادرات إصلاحه وتطويره.

كما نوهت بمضامين الرسالة الملكية، الموجهة إلى الندوة الوطنية بمناسبة الذكرى 60 لتخليد تأسيس البرلمان المغربي، التي تدعو إلى الالتزام التام بعقيدة الدبلوماسية المغربية، والمبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام وحدتها الوطنية والترابية، والمساهمة في حفظ السلم والاستقرار، وتسوية الأزمات والنزاعات بالطرق السلمية والوقاية منها.

جلسة مشتركة بين مجلسي النواب والمستشارين
لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس
برسم 2022-2023
الثلاثاء 19 رجب 1445 موافق 30 يناير 2024

عقد البرلمان بمجلسيه بمقر مجلس النواب، يوم الثلاثاء 19 رجب 1445 الموافق ل 30 يناير 2024، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا وثلاث وعشرون دقيقة، جلسة عمومية مشتركة، خصصت لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المجلس برسم 2022-2023، طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، وانسجاما مع الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي، التي تمكن ممثلي الأمة والرأي العام، في الوقت المناسب، من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى، وإعمالا لاختصاصات المجلس الأعلى للحسابات في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية، وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

وقد شكل العرض المقدم، محطة متميزة لتفعيل مبدأ المساءلة والإسهام في تعميق النقاش العمومي بالمملكة حول تنفيذ السياسات والبرامج العمومية وتقييمها، ورصد المخاطر ومكامن الخلل التي قد تعتريها، وكذا اقتراح السبل الكفيلة بالرفع من أداء الأجهزة العمومية والارتقاء بأثر أعمالها، بما ينعكس إيجابا على التدبير العمومي وعلى الاستثمار والشغل والمرافق والخدمات الموجهة للمواطن، إضافة إلى الإخبار عن الأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم المالية ومدى تنفيذها.

حيث أكدت السيدة الرئيس الأول للمجلس، الحرص على تجويد التقرير السنوي وتوظيفه بشكل ملائم، كآلية لتكريس مبدأ المحاسبة، وأداة للتوجيه والمواكبة والمساعدة على اتخاذ القرار وتحسين الأداء وتدارك المخاطر المحتملة، وسجل أن هذه المقاربة اعتمدت التركيز على الخلاصات المتعلقة بالإشكاليات الكبرى ذات الصلة بالتدبير العمومي، مع عرض سبل الإصلاح والتوصيات المقترحة لتحسين تسيير المالية العمومية وتدبير المرافق العمومية، والأجهزة والبرامج والمشاريع التي شملتها المراقبة أو التقييم وتتبع مدى تنفيذها، وكذا مآل الأحكام والقرارات القضائية التي أصدرتها المحاكم المالية.

وسجلت السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، في مستهل عرضها أن المملكة تترقب آفاقا واعدة في

مجال الاستثمارات الأجنبية من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية وفي إطار التعاون الثنائي، وبعدما قدمت مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالمالية العامة، في سياق وطني ودولي يعرف تطورات متواترة ومتسارعة وأحداثا غير مرتقبة، أكدت السيدة الرئيس الأول أن مواجهة التحديات القائمة على هذا الصعيد تقتضي إيجاد التوافق الأمثل بين إلزامية المحافظة على توازن المالية العمومية واستدامتها، وضرورة تعبئة التمويلات اللازمة من أجل مواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع المهيكلة التي انخرطت فيها المملكة، فضلا عن المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

في هذا الصدد، أبرزت أن المجلس الأعلى للحسابات يوصي بمواصلة العمل على تحسين مردودية الموارد العادية، تماشيا مع غايات القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي وكذا التحكم في مستوى النفقات، بالموازاة مع ضبط نسبة الدين حتى تتوافق تدريجيا مع الأهداف التي تم وضعها في إطار البرمجة الميزانية المتعددة السنوات (2024-2026)، والتي تروم احتواء هذه النسبة في حدود 69,5% من الناتج الداخلي الخام، حيث أكدت في ذات السياق، على أنه بالنظر للاحتياجات المتعددة المرتبطة بالأوراش والمشاريع الكبرى التي انخرطت فيها المملكة، فإن ثمة حاجة ملحة إلى مواصلة وتسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى التي من شأنها أن توفر هوامش مهمة لمواجهة هذه المتطلبات ومن أهمها تلك المتعلقة بالنظام الضريبي، وإصلاح منظومة الاستثمار وإصلاح قطاع المقاولات والمؤسسات العمومية.

كما نبهت في هذا الصدد، إلى إشكالية منظومة التقاعد، التي على الرغم من صعوبتها وتعقيدها وتعدد الأطراف المعنية بها، فإن معالجتها تكتسي أهمية بالغة مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الحالية التي تتسم بالعديد من التحديات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

واستعرضت السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بالمناسبة، خلاصات حول التقدم المحرز في خمسة أوراش إصلاحية كبرى، انخرطت فيها المملكة في السنوات الأخيرة، حيث سلطت الضوء على الإصلاحات المتعلقة بمنظومة الحماية الاجتماعية، ومنظومة الاستثمار، والمؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الجبائي.

فبخصوص الورش المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية، أبرزت أن المبادرات الحكومية، ركزت إلى حد الآن، على إرساء آليات التنزيل بصفة عامة وعلى توسيع التأمين الإجباري عن المرض وتعميم التعويضات العائلية بصفة خاصة، لافتة إلى أن توسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل فيوجدان في مرحلة الإعداد.

وفي ما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، أشارت إلى استكمال الترسانة القانونية المؤطرة لهذا التأمين، بالإضافة إلى تفعيل مجموعة من الإجراءات التدبيرية المتعلقة به، مضيفة أنه إلى حدود نهاية 2023، بلغ عدد المستفيدين بالنسبة لفئة الأجراء 9,8 مليون شخص بينما وصل عدد المسجلين في التأمين الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ما مجموعه 1,9 مليون منخرط رئيسي، كما تم إلحاق المستفيدين السابقين من نظام المساعدة الطبية «راميد» بالنظام الجديد وذلك اعتمادا على السجل الاجتماعي الموحد لاستهداف الفئات المستحقة.

وقصد توفير أسباب النجاح لاستكمال هذا الإصلاح، دعت السيدة الرئيس الأول، إلى ضرورة الحرص على استقطاب جميع الأشخاص المستهدفين، والضبط الموثق للساكنة المستهدفة بالتأمين التضامني، والتقييم الدقيق للقدرة الفعلية للقطاع العمومي على استقطاب جزء هام من طلبات العلاجات، وتوفير القدرات التي يحتاجها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع مراعاة الأولويات.

كما أكدت على الحاجة إلى اعتماد آليات التمويل والتقييم المواكب الكفيلة بضمان استدامة واستمرارية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتمكين المؤمنين من حصة ملائمة لتغطية تكاليف العلاجات، بالإضافة إلى مواصلة تطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية في القطاع العام، قصد توفير عرض العلاجات وتحسين جودة الخدمات الصحية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

أما بخصوص الورش الإصلاحي لمنظومة الاستثمار، فأشارت إلى أنه تم على المستوى الاستراتيجي الشروع في تنفيذ مضامين التعاقد الوطني للاستثمار، من خلال التزام جميع الأطراف المعنية، من حكومة وقطاع خاص وقطاع بنكي، لافتة إلى أن استكماله يظل رهينا بضرورة تسريع وضع استراتيجية وطنية للاستثمار قصد إضفاء الطابع الرسمي على كافة مكونات الإصلاح، التي توجد قيد التنزيل من طرف مختلف الفاعلين المعنيين، مؤكدة في هذا السياق، على جهود التنسيق والتكامل لكل الأطراف، لا سيما بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية وصندوق محمد السادس للاستثمار، داعية إلى وضع الآليات الكفيلة بتحسين الالتقائية والرفع من أثر تدخلات الدولة في مجال الاستثمار.

وتطرقت كذلك لأهم نتائج المهمات المرتبطة بمجال تحسين إطار الاستثمار، والتي تشمل تثمين السدود، وتعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار، وتدبير المقالع، والسياحة الداخلية، والتنمية الرقمية وبرامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة، وركزت على إصرار المجلس على ضرورة إدراج هذه العناصر الرئيسية ضمن استراتيجية وطنية للملك الخاص للدولة، تحدد الاحتياجات والأولويات على المديين المتوسط والطويل لمختلف القطاعات الحكومية.

واستعرضت في ما يتعلق بتدبير المقالع، كيف سجل المجلس مجموعة من الملاحظات، تترجم افتقار تدبير القطاع إلى مقاربة شمولية متكاملة تهدف إلى تدبير أمثل ومستدام للموارد، وتثمين المواد المستخرجة، وتعزيز الطابع المهني لمستغلي المقالع، وفرص الاستثمار في هذا القطاع، ودعا إلى تتميم الإطار القانوني المنظم للقطاع ولا سيما في ما يتعلق بتثمين المواد المستخرجة، وتحديد الضوابط التقنية لاستغلال المقالع المكشوفة وصيانة محيطها وشروط إنهاء استغلالها، وكذا إلى وضع منصة معلوماتية مشتركة مع مختلف الجهات المتدخلة في تدبير القطاع.

وبالنسبة لقطاع السياحة، أخبرت بأن المجلس الأعلى للحسابات أوصى بضرورة إعادة النظر في حكامة مشاريع تنمية السياحة الداخلية، من خلال تعزيز دور الأجهزة العمومية اللاممركزة في تتبع إنجاز مشاريع التهيئة والإنعاش السياحي، والتنسيق بين الأطراف المعنية على المستوى الترابي، داعية إلى توفير عروض سياحية ملائمة لتطلعات السياح الداخليين، ومتنوعة وموزعة على جميع الوجهات السياحية الوطنية، من خلال تنشيط مشاريع «بلادي»، ومشاريع تطوير السياحة القروية والسياحة المستدامة، وعلى وضع استراتيجية تواصلية ملائمة تجعل من السياحة الداخلية قطاعا ذا أولوية.

وفي ما يخص التنمية الرقمية، صرحت بأن المجلس يرى أن الاستراتيجيات التي تم اعتمادها لم تحقق بعد النتائج المنتظرة، مسجلا أن إنجازات مخطط المغرب الرقمي 2020 كإطار إستراتيجي وطني للتنمية الرقمية عن الفترة 2016-2020، بقيت دون الطموحات بسبب ضعف انخراط مختلف الأطراف المعنية، من القطاع العمومي والقطاع الخاص.

وبالنسبة لتحسين مناخ الأعمال، سجلت أن تنزيل مكونات الإصلاح يستلزم المزيد من العمل لضمان الانخراط الفعلي والالتقائية والتكامل والتعاضد في استعمال الوسائل، كما يستدعي وضع نظم للرصد والقيادة تخول التتبع الدقيق لتنزيل خارطة الطريق، إذ دعا المجلس الأعلى للحسابات في هذا المضمار، إلى تحيين مضامين القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، لملاءمتها مع التطورات الاستراتيجية والمؤسساتية، وتمكين هذه المراكز من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل مراحله ومن المساهمة في الرفع من نجاعته.

وفي ما يتعلق بورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، أشادت السيدة الرئيس الأول بالمجهودات المبذولة من طرف مختلف المتدخلين، مؤكدة على ضرورة توضيح الرؤية وتحديد الأولويات بشأن المحفظة العمومية المستهدفة، سواء من حيث الحجم أو من حيث التركيبة، من أجل وضع خارطة طريق لعمليات إعادة الهيكلة، مع جدولة زمنية محددة تحترم آجال تنزيل الإصلاح.

أما بخصوص الورش الإصلاحي للجبايات، فسجلت مواصلة تنزيل القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي،

حيث تضمن قانون المالية لسنة 2024 إجراءات جديدة تخص أساسا الضريبة على القيمة المضافة، وذلك وفق مقاربة تدريجية، معتبرة أن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة تم بطابع أكثر توازنا، مسطرة على أهمية إجراء تقييم دوري لأثر التغييرات في أسعار الضريبة على القيمة المضافة، وعلى مستويات الأثمنة والقدرة الشرائية وعلى ميزانيات الأسر ووضعية المقاولات، أخذا بعين الاعتبار تأثير الضريبة على القيمة المضافة على الأثمان، وكذا بالنظر إلى السياق الاقتصادي الحالي الخاص الذي يأتي فيه هذا الإصلاح، والذي يعرف إجراءات تهدف إلى الحد من آثار التضخم.

أيضا جددت التأكيد، على توصيات المجلس الأعلى للحسابات السابقة المرتبطة بمواصلة الجهود لتنزيل إصلاح الضريبة على الدخل، مع تحديد جدولها الزمني على غرار الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، والتواصل بشأن أثر التغييرات المحدثة أو المبرمجة على الميزانية وعلى مختلف فئات الملزمين، وبإجراء تقييم دوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للامتيازات الضريبية الممنوحة من أجل توجيه القرارات بشأن الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها.

وأضافت السيدة الرئيس الأول في محطة ثانية، بأن المحاكم المالية سجلت استرجاع الأجهزة المعنية مبلغا إجماليا قدره 71 مليونا و139 ألفا و918 درهما، على إثر توصل المحاسبين العموميين المعنيين بمذكرات الملاحظات أو بالقرارات التمهيدية ذات الصلة، أي قبل إصدار القرارات أو الأحكام النهائية بشأن الحسابات المعنية، وأبرزت أن المخالفات التي شكلت موضوع أحكام وقرارات بالعجز، في ميدان التدقيق والبت في الحسابات، تتعلق أساسا بحالات عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة في مجال تحصيل المداخيل، مما ترتب عنه تقادم ديون عمومية أو عدم قابليتها للتحصيل، أو بعدم مراقبة صحة حسابات التصفية في مجال النفقات.

وفي مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، أفادت بأن المحاكم المالية أصدرت خلال سنة 2022 وإلى حدود متم شهر دجنبر 2023، 135 قرارا وحكما بالغرامات والإرجاع فاق مجموعها 17,8 مليون درهم، فضلا عن إحالة الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض - رئيس النيابة العامة، 22 ملفا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبة جنائية، منها 21 ملفا في طور البحث وملف واحد في طور التحقيق.

ثم أشارت إلى أن ممارسة اختصاص التأديب المالي أظهرت أن غالبية القضايا الرائجة تم رفعها من طرف النيابة العامة لدى المجلس، بناءا على طلب هيئات داخلية بالمحاكم المالية، مضيفة أن وزارة الداخلية انفردت بكونها السلطة الوحيدة التي صدرت عنها طلبات رفع قضايا من الإحالات الخارجية، حيث شكلت 13 في المائة من إجمالي الطلبات المرفوعة أمام المجالس الجهوية للحسابات، ولفتت إلى أن أغلب المؤاخذات، موضوع القضايا التي بتت فيها المحاكم المالية، خلال 2022-2023، تتعلق بالحالات ذات الصلة بعدم فرض وتحصيل المداخيل، وعدم احترام قواعد تدبير الممتلكات وكذا حالات عدم التقيد بقواعد تنفيذ النفقات العمومية وبالنصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.

وأكدت من جهة ثانية، أن المجلس، وبهدف إشاعة قواعد حسن التدبير العمومي، حرص على إثارة الانتباه إلى مجموعة من الثغرات والاختلالات التي تشوب هذا التدبير قصد العمل على تفاديها، موضحة أن الأمر يتعلق أساسا بالمخالفات المرتكبة ومسؤوليات المتدخلين في مجال تحصيل الموارد وتأدية النفقات، لا سيما في إطار الطلبيات العمومية.

وارتباطا باختصاص التصريح الإجباري بالممتلكات، أشارت إلى أن المحاكم المالية تلقت خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2022 إلى متم دجنبر 2023، التي تزامنت مع فترة تجديد تصاريح الملزمين، ما مجموعه 104 آلاف و733 تصريحا، ليبلغ عدد التصريحات المودعة منذ سنة 2010 إلى متم دجنبر 2023 ما مجموعه 451 ألفا و167 تصريحا، أي بمعدل 32 ألفا و226 تصريحا مودعا سنويا، وفي ما يتعلق بتتبع إيداع التصريحات بالممتلكات، بلغ عدد الملزمين المخلين بواجب التصريح، 4563 ملزما من فئة الموظفين والأعوان العموميين، و3711 من فئة منتخبي

المجالس المحلية والغرف المهنية، إذ مكنت إجراءات تبليغ الإنذارات المتخذة من طرف المحاكم المالية من تسوية وضعية 80 في المائة منهم.

وفي مجال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية وبصرف الدعم السنوي الإضافي، أطلعت على أن المجلس الأعلى للحسابات قام بحصر وضعية إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى نهاية دجنبر 2023، والمتعلقة بالدعم السنوي أو بالاستحقاقات الانتخابية برسم 2021، حيث تكفل 20 حزبا ومنظمة نقابية واحدة بإرجاع مبالغ الدعم العمومي الممنوح لها بما مجموعه 37,07 مليون درهم، بينما تم حصر المبالغ الواجب إرجاعها، وإلى غاية نفس التاريخ، في ما قدره 28,27 مليون درهم، همت 17 حزبا ومنظمتين نقابيتين.

وعلاقة بصرف الدعم السنوي الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث، تم صرف الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022 لفائدة سبعة أحزاب سياسية بمبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم، حيث أفادت المعطيات التي تضمنها العرض، أنه نظرا لقصر المدة الفاصلة بين تاريخ صرف الدعم السنوي الإضافي (ما بين شتنبر ونونبر 2022) ومتم دجنبر من سنة 2022، تعذر على الأحزاب المستفيدة استعماله خلال هذه الفترة الوجيزة، وقام حزبان بإرجاع إجمالي الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله بمبلغ يصل إلى 2,76 مليون درهم.

جلسة الأسئلة الشفهية ليوم
الثلاثاء 19 رجب 1445 موافق 30 يناير 2024

ناقش المجلس في أشغال جلسة الأسئلة الشفهية المنعقدة يوم الثلاثاء 19 رجب 1445 موافق 30 يناير 2024 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال وتسع دقائق، برئاسة السيد المستشار فؤاد قديري، قضايا ذات راهنية اجتماعية واقتصادية، همت القطاعات التالية:

قطاع الداخلية

1 – تأسيسا على أن أهمية مناقشة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، من بين القضايا التي ظلت على الدوام تحظى بالعناية المولوية السامية، بالنظر لما تطرحه مكونات هذا البرنامج من مداخل أساسية تهم بشكل مباشر تسريع وتيرة التأهيل الترابي والتماسك الاقتصادي والاجتماعي للمناطق القروية والجبلية بالمملكة، وعلى انكباب الوزارة على إعداد برنامج جديد لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، في أعقاب انتهاء البرنامج السابق الذي أطلقته الحكومة خلال الفترة الممتدة 2017–2023، وتمت صياغته تنفيذا للتعليمات الملكية الواردة في خطاب العرش لسنة 2015، يهدف إلى النهوض بالبنيات التحتية في الجماعات والجهات النائية وفق جدول زمني مضبوط، وبتمويل مشترك من مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، وانطلق العمل به سنة 2017، ورصدت له استثمارات مالية عمومية تناهز 50 مليار درهم، توجه إلى السيد الوزير بسؤال محوري أول، يتعلق بحصيلة وآفاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والإجراءات التي قامت بها الوزارة في هذا الصدد، السيدات والسادة المستشارون أعضاء

– فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)؛

– مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الحميد أبرشان)؛

– فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛

– الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي).

دعوا من خلاله الحكومة للعمل على تدارك الهفوات المسجلة مع الأخذ بعين الاعتبار ما وقع في إقليم الحوز

إثر الزلزال، واعتماد منهجية وفق مقاربة شمولية ومندمجة، تساهم في انبثاق مجالات قادرة على الاستفادة من الفرص التنموية على غرار باقي مناطق المملكة، لاسيما في ما يتعلق بالولوج السلس إلى الخدمات العمومية ذات الأولوية، عبر الإسراع في تقليص الاختلالات والتفاوتات الاجتماعية والمجالية بين المدن والأرياف.

أكد السيد وزير الداخلية، في معرض جوابه، أن الاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية ترتكز على مقاربة شمولية ومندمجة تخدم العنصر البشري ومختلف الأنشطة والدينامية المحلية، وأوضح أن التعليمات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس المضمنة في الخطاب السامي بمناسبة عيد العرش لسنة 2015، شكلت اللبنة الأساسية لتنزيل هذه الاستراتيجية، التي تهدف إلى تثمين أفضل للموارد الخاصة للمجالات القروية، خاصة التي تعاني من الهشاشة والمناطق الجبلية، مع الحرص على تعزيز البنيات التحتية وتوفير الخدمات الأساسية.

وأبرز أن هذه الاستراتيجية الوطنية تبني على حكامة تتمثل في لجان جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، تقوم بإعداد مخططات عمل جهوية سنوية بتنسيق مع المصالح التقنية للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية بالتنفيذ والتتبع والتقييم الميداني لهذه الاستراتيجية، وكذا لجنة وطنية دورها المصادقة على هذه المخططات وتتبع تنفيذها، وتتمحور حول ثلاثة مكونات.

يتعلق الأول بالتأهيل الاجتماعي، من خلال تعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والذي ينبني بالأساس على برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، في ما يهم المكون الثاني مشاريع ترابية مندمجة ذات طابع اقتصادي وبيئي، أما المكون الثالث فيتعلق بالمشاريع الكبرى لفك العزلة وتعزيز الجاذبية المجالية للأقطاب الحضرية والمحطات السياحية والطاقية.

وفي هذا الإطار، أخبر بانه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023 بميزانية إجمالية قدرها حوالي 50 مليار درهم، لفك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية، من خلال إنشاء الطرق والمسالك القروية، بغية تحسين مستوى عيشهم وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية، كما يمكن من تحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية، المتعلقة بالكهرباء والماء الصالح للشرب والصحة والتعليم، لتوفير الشروط اللازمة لتعزيز القدرات الاقتصادية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية بهذه المناطق.

وأفاد أيضا بأنه يتم تمويل هذا البرنامج من طرف مجلس الجهات بـ20 مليار درهم أي بـ40 في المائة، ومن صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية بـ 10,5 مليار درهم أي بنسبة 21 بالمائة، إلى جانب وزارة التجهيز بـ8 ملايير درهم بنسبة 16 فالمائة، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ4 ملايير درهم أي بنسبة 8 بالمائة، ووزارة التربية الوطنية بـ 3 ملايير درهم بنسبة 5 بالمائة، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بـ2,5 ملايير درهم بنسبة 5 في المائة، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية بمليار درهم ووزارة الفلاحة بمليار درهم أيضا، ما يمثل 2 في المائة لكل منهما.

2 – أجمع المتدخلون خلال سؤالهم المحوري، حول آفاق تطوير الجهوية المتقدمة، على أن الحكومة مطالبة اليوم بضرورة توطيد خيار الجهوية المتقدمة، كخيار دستوري واستراتيجي لا محيد عنه، لتعزيز المسار الديمقراطي وضمان التكامل والتناسق في السياسات والخدمات العمومية بين مختلف المناطق، وتقوية لحمة الوحدة الترابية والوطنية، وبالوقوف عند واقع التنمية الجهوية بالمغرب، واستشراف مسالك الارتقاء بآليات تدخل الجهة في تحقيق التنمية على الصعيد الترابي، وفق مقاربة شمولية ومندمجة لتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

بسطه أمام الجلسة العامة السادة المستشارون ممثلي الفرق التالية:

– فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الإله لفحل)؛

- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)؛

- الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال).

وأوضح السيد وزير الداخلية، بمناسبة رده، أن الوزارة تواصل مسار توطيد خيار الجهوية المتقدمة وتسريع الأوراش المرتبطة به، عبر مجموعة من الإجراءات والتدابير، تشمل استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية، من خلال العمل على إخراج النصوص التشريعية والتنظيمية المتبقية، وفتح الورش المتعلق بالمراجعة الجزئية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، وكذا دعم آلية تعاقد بين الدولة والجهات لتمكين هذه الأخيرة من ممارسة اختصاصاتها وتنزيل برامجها التنموية ومواكبتها في مسلسل إنجاز مشاريع تصاميم جهوية لإعداد التراب.

كما تهم الإجراءات تحويل الاعتمادات الملتزم بها مع الجهات، ومواكبة الجهات لتفعيل آليات برمجة تنمية وإعداد التراب، وفي إعداد المشاريع والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، وكذا بلورة وتوقيع مشاريع عقود برامج بين الدولة والجهات التي توجد في طور الإعداد.

وشدد على أن الجهوية المتقدمة تشكل منعطفا هاما في المسار التنموي بالمغرب، وفرصة لتكريس التقائية السياسات العمومية والقطاعية على المستوى الترابي، مشيرا في هذا السياق إلى أن جهات المملكة بادرت إلى إعداد تصاميم إعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية، وفق مقاربة تشاورية على المستويين المجالي والقطاعي، وباعتماد رؤية استشرافية على مدى 25 سنة.

وذكر في هذا الإطار بمواكبة وزارة الداخلية وتتبعها لإعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، حيث تم التأشير على المقررات المتخذة بشأن 10 تصاميم جهوية لإعداد التراب، في ما يوجد مشروع التصميم الخاص بجهة الدار البيضاء - سطات في طور التأشير، ومشروع التصميم الخاص بجهة درعة تافيلالت في طور الدراسة، وأنه برسم الولاية الانتدابية الحالية، توصلت وزارة الداخلية بـ 11 برنامجا للتنمية الجهوية، حيث تم التأشير على 6 برامج تخص جهات (الدار البيضاء -سطات) و(بني ملال -خنيفرة) و(كلميم واد نون) و(درعة- تافيلالت) و(مراكش -آسفي) وجهة الشرق، في ما توجد 5 برامج قيد التأشير تتعلق بجهات (الرباط- سلا- القنيطرة) و(طنجة- تطوان- الحسيمة) و(فاس- مكناس) و(سوس -ماسة) و(العيون- الساقية الحمراء).

وأشار أيضا إلى أن الوزارة قامت بمواكبة الجهات في تنزيل الجيل الأول لعقود البرامج بين الدولة والجهات وباقي الشركاء، وفق مقاربة تشاركية ودامجة، حيث تم خلال المدة الانتدابية السابقة التأشير على 7 عقود برامج بكلفة 34.98 مليار درهم لتنزيل 286 مشروع من البرامج ذات الأولوية والتي تهم مجالات كالبنيات التحتية وتأهيل المدن والمراكز القروية الصاعدة والطرق وتوسيع عرض التكوين المهني وتعبئة الموارد المائية.

في سياق متصل، أبرز أن وزارة الداخلية وضعت خارطة طريق وبرنامج عمل مكثف لتفعيل اشتغال الدفعة الأولى من الشركات الجهوية متعددة الخدمات خلال السنة الجارية من أجل تجاوز الإكراهات التي يعرفها النموذج الراهن لقطاع تدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل.

وأطلع كذلك على انكباب الوزارة على محورين لتطوير منظومة التكوين، يتعلقان بوضع نظام حكامة يتضمن الاحترافية في تدبير أنشطة مجالس الجماعات الترابية من جهة، وتطوير والرفع من أنشطة التكوين من جهة أخرى، وتنفيذ وتنزيل ورش اللاتمركز الإداري لبلوغ الأهداف المتوخاة من الجهوية المتقدمة، وإعداد وإصدار المرسوم ذي الصلة، إذ قامت الوزارة وفقه بإعداد تصميمها المديري الذي تضمن نقل أو تفويض ما مجموعه 107 اختصاصات تقريرية من المستوى المركزي إلى المستوى اللاممركز، وروعي فيه تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، المتمثلة أساسا في مواكبة ودعم الجهوية المتقدمة ومواكبة تنزيل الأوراش الكبرى للدولة، وتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل وتقريب الخدمات من المرتفقين وتحسين ظروف عمل الموظفين في الوزارات، ومن ناحية أخرى وتطبيقا لمقتضيات الميثاق، إحداث على مستوى كل ولاية جهة كتابة عامة للشؤون الجهوية، تناط بها أعمال التنسيق والتتبع والمواكبة اللازمة لمساعدة ولاة الجهات.

وصرح ملخصا، بأن الجهوية المتقدمة لا يمكن لمس أثرها الفعلي إلا بعد إخراج الميثاق الوطني للاتمركز الإداري إلى حيز الوجود، معتبرا أن التعثر الحاصل يعتبر إشكالا مطروحا في هذا الاتجاه، وأن تفعيل الميثاق من شأنه أن يحقق الجهوية المنشودة، رافضا واقع أنه لا يزال في سنة 2024 عدد من المواطنين في مناطق متفرقة من المملكة مجبرين على التنقل إلى العاصمة الرباط، من أجل قضاء أغراضهم، مستشهدا بالتوجيهات الملكية الحاسمة بخصوص هذا الملف، بأن مشاكل المغاربة يجب أن يتم حلها في المجال الجهوي، وأن يكون الأخير حاضنا للبرامج والمشاريع مع ضمان الالتقائية فيها.

3 – اعتبارا لكون الأراضي السلالية في صلب إشكالية التنمية بالوسط القروي، لأهميتها ومساحتها واتساع رقعة تواجدها وعدد الساكنة المعنية بها، وما يرتبط بها من رهانات اقتصادية واجتماعية وحقوقية وقانونية، طبعت مراحل إعداد القوانين الجديدة المؤطرة لها ولتدبير ممتلكاتها، وخاصة أثناء تفعيل استراتيجية العمل 2024-2020 التي تروم إدماج الجماعات السلالية وذوي الحقوق ضمن رافعات التنمية والمساهمة في إبراز جيل جديد من التنظيمات الفلاحية، الحرفية والمهنية، والتي ستساهم في خلق طبقة وسطى عن طريق الاستثمار بالمجال القروي عبر مواكبة عمليتي التمليك وتعبئة ما يناهز المليون هكتار من الأراضي الفلاحية.

وفي إطار مناقشة معادلة الأراضي السلالية بين مطلب التمليك ورهانات التنمية، ساءل السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك)، وأعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، في ثالث سؤال محوري، السيد وزير الداخلية، عن سبل مساهمة الأراضي السلالية في خلق التنمية.

تفاعلا مع مضمون السؤالين، قارب السيد الوزير جوابه بالنظر إلى مساحة أراضي الجماعات السلالية المهمة، التي تناهز 15.6 مليون هكتار، واعتبارا لتوزيعها الجغرافي الذي يهم مجموع التراب الوطني وكذلك لتنوع خصائصها ما بين فلاحي وسقوي وبوري وغابوي ورعوي وحضري وشبه حضري، ما يجعلها مطالبة بلعب أدوار اقتصادية وتنموية مهمة في ميادين متعددة، مخبرا بأنه من أجل الانخراط في الدينامية التي أسستها المبادرات الملكية السامية، بالأوراش الهامة التي كرستها الإصلاحات التي عرفتها أراضي الجماعات السلالية، من قبيل تنمية الاستثمار الفلاحي فوق الأراضي السلالية، من خلال تعبئة المزيد من العقارات، حيث تم رصد ما يزيد عن 100 ألف هكتار للكراء، وتمليك الأراضي الفلاحية البورية لفائدة أعضاء الجماعات السلالية لتشمل ما لا يقل عن 670 الف قطعة أرضية تم جردها وإحصائها، بمساحة إجمالية تناهز 1.26 مليون هكتار، واستكمال عملية تمليك الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري بالمجان لفائدة ذوي الحقوق لتشمل ما لا يقل عن 347 ألف هكتار، حيث تم لحد الآن تحفيظ 259 ألف هكتار وتجزئة ما يناهز 98 ألف هكتار واستخراج ما يقارب 10 آلاف رسم عقاري، هذا بالإضافة إلى البرنامج الذي باشرته الدولة مع برنامج تحدي الألفية، إذ تم استخراج 6783 رسم عقاري لمساحة ناهزت 49 ألف هكتار.

كما تم حصر وجرد الأرصدة العقارية الضرورية لإنجاز المشاريع التنموية المختلفة بالمجالين الحضري وشبه الحضري، حيث مكنت هذه العملية من ضبط 41 ألف هكتار بالمجال الحضري و418 ألف هكتار بالمجال شبه حضري قابلة للتعبئة من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية الملائمة، وأخيرا الرفع من وتيرة التحفيظ العقاري بعد ما وصلت المساحة الإجمالية المحفظة حاليا إلى 5.1 مليون هكتار مقابل 500 ألف هكتار سنة 2014.

وردا على تعقيب السيد المستشار، ذكر السيد الوزير بسريان مفعول القانون المؤطر للأراضي السلالية في ما يقارب 100 سنة، لتتم إعادة النظر فيه في 2019، لحماية رصيد عقاري مهم يبلغ 15.5 مليون هكتار، ثم وضعه رهن إشارة الاستثمار، تمثلا في هذا الباب، بالتعليمات الملكية السامية، في ما يخص ورش مليون هكتار في العالم القروي من أجل خلق طبقة متوسطة، شرع العمل فيه ابتداء من 2019، حيث حددت كيفية أساسية لكراء هذه الأراضي عبر طلبات العروض، بطريقة مباشرة، وتخصيصها وفقا لمجالها، ليبقى المحور الأساسي هو استغلال هذه الأراضي في تنمية بلادنا، وفي تنمية المداخيل أساسا لذوي الحقوق.

4 – على خلفية إضراب، خاضه موظفو الجماعات الترابية، أواخر الشهر المنصرم ومطلع الشهر الجاري، مع وقفة أمام مقر المديرية العامة للجماعات الترابية التابعة لوزارة الداخلية، لتسريع الحوار الاجتماعي والاستجابة لمطالب موظفي وموظفات القطاع، ومن أجل وضع مهني سليم، على أن تؤخذ فيه بعين الاعتبار الوظيفة العمومية الترابية وتثمين دور الموارد البشرية داخل القطاع وتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية، توجه السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، إلى السيد الوزير، بآخر سؤال في المحور، بخصوص الحوار الاجتماعي الخاص بموظفي الجماعات الترابية.

وأخبر السيد الوزير خلال جوابه، على أن الحوار القطاعي للجماعات الترابية مع النقابات كان مستمرا لآخر سنة 2019، وعلى أساسه تم الاتفاق على مجموعة من النقط، وبأن النقاشات توقفت بسبب جائحة كورونا، ومع ذلك تواصل العمل على ما تم الاتفاق عليه، والاستعداد الدائم لمناقشة جميع النقط، ثم شرح واقع رفض القيام بالإضراب وبعدها الجلوس للحوار، بل العكس هو الصحيح في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، وأبدى استعداده للجلوس مع النقابات في أي وقت، ولكن ليس تحت ضغط الإضراب، على أن يحددوا برنامجهم للتفاعل معه، وفق الصيغة المتفق عليها سنة 2019، لتحيينها في أي وقت.

من جانبه عقب السيد المستشار، مطالبا بتسوية وضعية موظفي الجماعات الترابية، على اعتبار أن هذه الأوضاع جاءت كرد فعل لدعم وفاء الوزارة لالتزاماتها، وأن ما وعد به الوزير لمعالجة اتفاق 2019 مستجد يأملون منه خيرا، باعتماد جدولة زمنية مضبوطة من أجل فك الملفات العالقة في الحوار القطاعي، بدل حث رؤساء الجماعات على الاقتطاعات من أجور المضربين، مطالبين بإخراج نظام أساسي لهذه الفئة من الموظفين.

ورد السيد الوزير على تعقيب المستشار، بإنه يجب للحصول على موظفين أكفاء في مستوى الجماعات الترابية تهييئ تحفيزات تناسب ما هو مطلوب منهم، وأضاف أنه يجب أن يجلسوا للحوار لتجويد العرض الممكن، مؤكدا على أن ما يثار على كون الاقتطاعات من أجور المضربين غير قانونية، فإن هناك مبدأ الأجر مقابل العمل، وهو واضح، والإضراب حق مضمون، ولكن على المؤمنين بالإضراب تحمل تبعاته.

قطاع النقل واللوجيستيك

1 – دعا السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)، في أول سؤال موجه إلى السيد وزير النقل واللوجستيك، حول تطوير الطاقة الاستيعابية للمطارات، إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة، بشراكة مع باقي المتدخلين، من أجل إعطاء انطلاقة حقيقية لتأهيل مطار تازة، وكذا العمل على إدماجه في مجال تعزيز البنية التحتية للنقل الجوي ببلادنا، وذكر بالدور المحوري الذي تلعبه المطارات في تحريك العجلة الاقتصادية وفتح آفاق التوجه التنموي والاستثماري للبلاد، خاصة في هذه المرحلة التي تعرف عملا متواصلا ومهما، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، للتحضير لتظاهرات دولية كبرى، على رأسها كأس العالم لكرة القدم، وهو ما يجعلها فرصة تنموية بالدرجة الأولى.

مؤكدا أن تأهيل مطار تازة سيشكل إسهاما إيجابيا في تعزيز الجاذبية السياحية وتحسين مناخ الأعمال بالإقليم، والتخفيف من معاناة حوالي 40 ألف من أبناء تازة المقيمين بالخارج، الذين يتكبدون عناء التنقل بين المطارات الأخرى لمئات الكيلومترات، بالإضافة إلى إمكانية استغلال هذا المطار لاستقبال المواد الأولية لصناعات النسيج بالإقليم لعدد كبير من الوحدات الصناعية، التي تصنع ملابس جاهزة لعلامات تجارية عالمية.

أفاد السيد الوزير، خلال جوابه، بأن الطاقة الاستيعابية لمطارات المغرب تقدر بـ39 مليون مسافر في السنة، وبأن المغرب يتوفر على 25 مطارا ضمنها 19 مطارا دوليا، حيث سجلت حركة النقل الجوي سنة 2023 ما يناهز 27 مليون مسافر، أي بارتفاع قدره 32 في المائة مقارنة مع 2022، وبزيادة تقدر بحوالي 8 في المائة مقارنة بسنة 2019 كسنة مرجعية قبل جائحة كورونا، وأوضح بأن مطار الدار البيضاء عالج أكثر من 36 في المائة من إجمالي حركة النقل الجوي الوطني، حيث استقبل 10 ملايين مسافر بزيادة 28 في المائة مقارنة مع سنة 2022، وما زال انخفاض بالنسبة لـ2019 بنسبة 5 في المائة.

وذكر بأن المخطط المديري للمطارات يؤطر عمل المكتب الوطني للمطارات، الذي يسعى إلى توسيع الطاقة الاستيعابية للمطارات، من خلال إنجاز أشغال محطات جديدة بكل من مطار الرباط سلا وتطوان، كما يعتزم إعطاء انطلاقة الأشغال لإنجاز محطات بكل من طنجة وأكادير ومراكش، بالإضافة إلى إنجاز دراسة تخص توسيع مطار الدار البيضاء، وبأن المطارات تعززت شبكتها خلال السنوات الأخيرة بإنجاز محطات جديدة منها محطة مطار مراكش سنة 2016 ومحطة مطار فاس سايس سنة 2017.

2 – تدخل السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)، من خلال سؤالهم بخصوص تطوير ظروف عمل السائقين المهنيين للنقل الدولي للبضائع، لإيصال صوت فئة من العاملين في قطاع النقل الطرقي الدولي للبضائع، تعيش أوضاعا صعبة نتيجة العديد من الإكراهات الواقعية والقانونية والتقنية التي يعرفها هذا المجال، مما يؤثر على حياتهم اليومية وعلى الدور المنوط بهم داخل قطاع حيوي ومحفز في تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية، وإنعاش الصادرات المغربية وتطوير المبادلات التي تربط بلادنا بشركائها الدوليين.

أهمها ما يعانيه النقالون من صعوبات حقيقية داخل ميناء طنجة المتوسطي، بسبب طول الانتظار، جراء ما تعرفه الإجراءات الجمركية من بطء، ويفرض غرامات على الناقلين، وما يتعرض له الناقلون المغاربة كذلك، من فرض غرامات مالية من طرف السلطات الإسبانية بالجزيرة الخضراء، ثم غياب مواقف الاستراحة بمواصفات تجعلها معدة لتوقف عربات الوزن الثقيل، في ظل ما يفرضه القانون على سائق هذه العربات

استعرض السيد الوزير، أثناء رده، أوجه الأهمية الكبرى التي توليها الحكومة والوزارة لقطاع النقل الطرقي وخاصة قطاع النقل الطرقي للبضائع الدولي، وأخبر أنه في إطار الحوار القطاعي الذي تقوم به الوزارة مع مختلف التمثيليات المهنية لهذا القطاع، وخاصة مع مهنيي النقل الدولي للبضائع والسائقين، تم الاتفاق على مجموعة من الأولويات، بدأ العمل على معالجتها وفق برنامج سنوي واجتماعات متتالية، وتدارس سبل إحداث إطار لخلق باحات للاستراحة، مجهزة خاصة بمختلف الضروريات لتمكين السائقين من احترام مدة السياقة ومدة الراحة.

وفي ما يخص استعمال الطريق السيار محور طنجة المتوسطي، تم بالاتفاق مع المهنيين على تحديد موقعين لوقوف الشاحنات رئيسيين، وفق التطبيق السليم للمقتضيات القانونية المتعلقة باحترام مدة السياقة وفترات الراحة، ويتعلق الأمر بباحة استراحة قريبة من أم الربيع، وباحة استراحة قريبة من القنيطرة، ثم أخبر السيد الوزير بأن الوزارة في صدد إعداد اتفاقية شراكة، مع كل من وزارة التجهيز والماء والشركة الوطنية للطرق السيارة والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، لوضع برنامج الباحات الخاصة بالنقل المهني على مسار الطرق السيارة، بتشاور مع مهنيي النقل.

3 – أجاب السيد وزير النقل واللوجستيك، عن جملة من الملاحظات المطروحة من طرف مستشاري فرق الأغلبية، حول غلاء أسعار تذاكر النقل الجوي والبحري التي عانى منها أبناء الجالية المغربية المقيمين بالخارج، بمناسبة سؤالهم المحوري، حول التدابير المتخذة من أجل التخفيض من تذاكر السفر عبر الطائرات والسفن، إذ اعتبر السيد المستشار كمال صبري عن فريق التجمع الوطني للأحرار، رد السيد الوزير، رغم كونه إيجابيا، غير كافٍ على أن الجالية المغربية عندما تريد العودة إلى الوطن أول شيء تفكر فيه هو الأثمان المرتفعة لتذاكر النقل الجوي أو البحري، ما يفرض إيجاد حلول لهذه الفئة، خصوصا أن جلالة الملك يولي عناية خاصة للجالية المغربية بالخارج وتوطيد علاقتها مع البلد، وعدم تركهم عرضة للعرض والطلب، في تجارة نحن من نمنح رخص الاستغلال فيها، سواء بالنسبة للطيران أو السفن، حيث دعا إلى ضرورة فرض دفاتر تحملات واضحة على هذه الشركات، والتحكم فيها، حتى لا يكونوا ضحايا لبعض الشركات التي تفرض أثمانا جد مرتفعة، ضاربا المثل بالخطوط البحرية التي تربط سبتة المحتلة مع الجزيرة الخضراء، حيث يبلغ ثمن نقل سيارة لفردين 150 أورو، فيما الشركة نفسها تربط ميناء طريفة مع ميناء طنجة بـ400 أورو، علما أن المسافة هي نفسها ونوع الباخرة هو نفسه.

وقدم السيد المستشار محمد صبحي، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ملاحظات حول ما تعاني منه

الجالية المغربية في مواجهة أسعار التذاكر، مبينا أن هذا الغلاء في التذاكر عبر الطائرات والبواخر من وإلى المغرب، يسجل ارتفاعا قياسيا، خصوصا بالتزامن مع عمليات العبور كل سنة، وأضاف بأن مطارات وموانئ المملكة تشهد تدفقات مهمة لمغاربة العالم، فيما نحو 50 بالمائة من المقيمين في إسبانيا يعبرون إلى المغرب عبر ميناء طريفة، في وقت تتضاعف أثمان التذاكر بشكل كبير خلال هذه الفترة.

واعتبر أن الشركة التي تملك حاليا البواخر تفرض أثمان الصيف على المواطنين، وهي الوحيدة التي تحتكر القطاع، وساق مثال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث يبلغ سعر التذكرة 16 ألف درهم، ولهذا السبب هناك من قضى 6 سنوات ولم يزر المغرب، ومن له 3 أبناء فسيحتاج على الأقل 100 ألف درهم لزيارة الوطن، متطلعا إلى أنه لا ينبغي أن نترك هؤلاء المغاربة رهينة للعرض والطلب ونعاكس إرادة صاحب الجلالة.

وفي رده على السيدين المستشارين، اكتفى السيد الوزير بطرح الاختلاف، بين من يقول بأن الدولة ينبغي أن تتحكم في الأثمان، وبين موقفه في اعتبار أفضل طريقة للتحكم فيها هي العرض والطلب، مع اختلاف أسعار الرحلات حسب المواسم والفترات الزمنية، إلى جانب أن هذه الأسعار مرتبطة بمستوى الملء، وأن الأمر يتعلق بإيديولوجيتين اقتصاديتين، في إشارة واضحة إلى أنه مع الليبرالية وتحرير السوق، وسجل أن المغرب خلال العقدين الأخيرين، قام بتطوير منظومة مهمة للنقل اعتمد فيها تحرير القطاع على الصعيدين الوطني والدولي كمبدأ للرفع من تنافسية خدمة النقل للمواطن، وأنه تم التوقيع على اتفاقية الأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى، ما مكن من تنمية عروض النقل وتنويعها مع دخول شركات النقل الجوي ذات التكلفة المنخفضة إلى السوق الوطني، وهو ما أدى إلى تكثيف الربط الجوي وانعكس إيجابا على مستوى أسعار التذاكر.

في ما يتعلق بالنقل البحري للمسافرين، أورد أنه في إطار الشراكة مع دول جنوب أوروبا، وخاصة مع إسبانيا، تم تطوير هذا النقل بمضيق جبل طارق من كلا الطرفين، وذلك عبر منح التراخيص لعدد من شركات الملاحة، لتوفير عروض متنوعة تتماشى مع حاجيات الزبائن، مشيرا إلى أن أسعار النقل البحري والجوي في المغرب تخضع لمبادئ العرض والطلب، فيما تختلف أسعار الرحلات بحسب المواسم والفترات الزمنية، كما أنها مرتبطة بمستوى الملء وعوامل أخرى، مؤكدا أن هذه الأسعار عرفت حقيقة ارتفاعات على المستوى العالمي خلال السنوات الماضية نظرا لعدة عوامل، منها تقلبات الأسعار الدولية للوقود وأزمة الجائحة، وذلك في محاولة للرد على بعض الملاحظات التي أثيرت بخصوص الموضوع.

وبلغة الأرقام، صرح السيد وزير التجهيز والنقل بأن حركة النقل بالمغرب عرفت عبور 27 مليون مسافر، ما يترجم ارتفاعا بنسبة 100 بالمائة مقارنة بما قبل جائحة كوفد 19، في حين تميز صيف السنة الفارطة بتنوع في عروض النقل الجوي، حيث سجلت الوزارة الوصية على القطاع ما يقرب الـ 1383 رحلة أسبوعية، ربطت المغرب بـ 50 بلد وبـ 120 مطار دولي، وعلى مستوى الفاعلين، فقد تضاعف عددهم ليصل إلى ما يزيد عن 50 بالمائة من الشركات التي تتنافس في ما بينها، وبالنسبة للتذاكر على مستوى النقل البحري، تم تعبئة 32 سفينة تابعة لـ 9 شركات، كما ربطت الموانئ البحرية، 538 رحلة أسبوعية بسعة تقدر بـ 500000 مسافر و136.000 سيارة كل أسبوع.

4 – ونظرا لكون موضوع تأهيل النقل الجوي الداخلي أصبح يفرض نفسه باستعجال لتطوير السياحة الداخلية، والمراهنة عليها للنهوض بالسياحة ببلادنا التي أصبحت تساهم بنحو 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكسب رهان الاستحقاقات الرياضية المرتقبة وتشجيع الاستثمارات، وفك العزلة عن بعض المناطق، والرفع من منافسة الأسعار وجودة الخدمات الجوية الداخلية. وجعلها في متناول مختلف الفئات الاجتماعية.

تدخل السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد بوشعيب علوش)، للسؤال عن استراتيجية الوزارة لتجويد وتوسيع النقل الجوي الداخلي، آملين في تقوية الشركة الوطنية وتجاوز العديد من الاختلالات، من قبيل عدم ضبط توقيت الرحلات أو إلغاء بعضها بشكل مفاجئ، وغلاء التذاكر رغم الدعم الذي تقدمه الجهات، والتفاعل مع شكايات المواطنين، ثم نقص النقل الحضاري ما بعد الرحلة، وعدم تأمين مواقف السيارات ببعض

المطارات، إضافة إلى عدم توفر رحلات يومية مباشرة بين بعض المناطق، وعدم الاعتناء بمستخدمات ومستخدمي الخدمات الأرضية.

كشف السيد الوزير في جوابه، بأن عدد المسافرين الذين تم نقلهم عبر الخطوط الجوية الداخلية، بلغ إلى غاية متم سنة 2023 أزيد من 2,6 مليون مسافر، وبأنه تم إبرام عدد من اتفاقيات الشراكة بين الحكومة وعدد من مجالس الجهات والشركات الوطنية بهدف تمويل ودعم الخطوط الجوية الداخلية، مكنت من تعزيز الربط بين المطارات الوطنية من خلال رحلات أسبوعية ذهابا وإيابا، تؤمنها شركة الخطوط الملكية المغربية.

وأفاد بعمل الوزارة على مواصلة سياسة فتح الأجواء ومواكبة مختلف الاستراتيجيات القطاعية، وتعزيز منظومة النقل الجوي الداخلي بشراكة مع الجهات عبر توفير شبكة ملائمة للخطوط الجوية الداخلية تربط بين مختلف الجهات، وفق برنامج عمل يرتكز على تثمين المبادرات الرامية إلى تعزيز ربط مطارات المملكة بمجموعة من المطارات الدولية والترويج للوجهة السياحية للمملكة، ومواصلة تطوير البنية التحتية المطارية للرفع من طاقتها الاستيعابية وعصرنة مرافقها، مع وضع إطار مؤسساتي جديد لتدبير قطاع المطارات والرفع من مردوديته.

قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

1 – طرح موضوع التنظيم والتأطير القانوني لتقنية مناولة اليد العاملة عن النشاطات المختصة فيها، وضعا أضفى عليها كثيرا من الغموض عند الرأي العام وحتى عند بعض رجال القانون والمحاكم، وأدى استغلالها للتحايل على العمل، سواء كان هذا العامل أجيرا لدى مناول وقتي أو أجيرا لدى المؤسسات الصناعية والتجارية، الأمر الذي أثاره السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الادريسي)، من خلال طرح سؤالهم، لثالث مرة خلال نفس الدورة، الموجه إلى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، بخصوص الأوضاع المعنوية والمادية للعاملين بشركات المناولة والتشغيل المؤقت.

رد السيد الوزير، مخبرا على أن هناك ترسانة قانونية لضمان الحماية اللازمة لهذه الفئة من الأجراء، إذ يقتصر الترخيص لمقاولات التشغيل المؤقت على الشركات الخاضعة للقانون، التي يجب أن يكون رأسمالها الأدنى 100 ألف درهم، وأن تضع كفالة مالية لدى صندوق الإيداع والتدبير بمبلغ يساوي خمسين مرة القيمة الإجمالية للحد الأدنى القانوني للأجر، ثم أشار إلى أن هناك 75 وكالة خصوصية للتشغيل، منها 71 مقاولة تنشط في مجال التشغيل المؤقت حاصلة على ترخيص.

وبحسب المعطيات التي قدمها، فقد تم إنجاز 52 ألفا و580 زيارة مراقبة إلى مجموعة من الوحدات الإنتاجية، بما فيها المقاولات العاملة في مجال المناولة، تمخضت عنها 500 ألف ملاحظة، كما همت العملية مراقبة توفير المقاولات شروط العمل اللائق للأجراء، لاسيما مدة العمل، والأجر، والحماية الاجتماعية والصحة والسلامة، موضحا أنه إلى غاية أكتوبر 2023 تم إنجاز 548 زيارة إلى المقاولات العاملة في مجال المناولة، وتم الوقوف فيها على 10 آلاف و343 ملاحظة، منها 3735 تتعلق بالأجر، و626 تتعلق بالحماية الاجتماعية، و694 تتعلق بمدة العمل والراحة الأسبوعية والعطلة السنوية، و42 عملية تهم الصحة والسلامة المهنية.

ورغم المعطيات التي قدمها السيد الوزير، إلا أن فريق الاتحاد المغربي للشغل نبه إلى استمرار معاناة عمال المناولة، مشيرا إلى أن الحكومة وعدت في أكثر من مرة بتحسين وضعية هذه الفئة، داعيا إلى اتخاذ إجراءات صارمة لإنصاف هذه الفئة، التي ظلت تحت رحمة شركات جشعة تتحدى القوانين الشغلية وتراكم الثروات، على حساب العمال وذويهم.

وأشارت السيدة المستشارة، إلى أن العديد من العمال المشتغلين لدى شركات المناولة يعملون 12 ساعة يوميا، عوض ثماني ساعات المنصوص عليها قانونيا، و7 أيام في الأسبوع بدون تعويض عن الساعات الإضافية، وبأجور هزيلة تتراوح ما بين 800 درهم و2300 درهم في أحسن الأحوال، وغير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو ما يحرمهم من التغطية الصحية ومن التقاعد، حيث استدلت بوضعية أعوان الأمن الخاص في المؤسسات التعليمية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

تعقيبا على ذلك، أخبر السيد الوزير إن الوزارة يمكن أن تنتصب كطرف مدني في الأمور التي لها علاقة بعدم احترام القانون إذا تم تفعيل المسطرة القضائية، وإذا كانت هناك قضايا لم تصل عبر جهاز التفتيش، فيجب التبليغ بها لاتخاذ الإجراءات الصارمة، ووعد بتجاوز الإشكال بخصوص العمل لساعات خارج ساعات العمل المحددة قانونيا، دون الحصول على تعويضات عنها.

2 – وعن مآل مشروع القانون المتعلق بالنقابات، ساءل أعضاء الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي) السيد الوزير، على اعتبار أن التفعيل الأمثل لدور النقابات والحفاظ على مكانتها كمعبر عن المطالب المشروعة، واعتبارها شريكا للحوار الاجتماعي، يتطلب إخراج القانون رقم 24.19 الخاص بالمنظمات النقابية، المنصوص عليه في الفصل الثامن من الدستور، بما سيتيحه من إمكانية الاشتغال في إطار عصري، بحكامة جيدة، وبتدبير شفاف لمواردها المالية، وهيكلة منتظمة لمؤسساتها الداخلية، داعية الحكومة إلى اتخاذ تدابير استعجالية لإخراجه بغاية تطوير الأداة النقابية وتوفير آليات لإرساء مقومات الحكامة بها.

مهد السيد الوزير لجوابه حول أسباب تأخر قانون النقابات، بالتعبير عن تقدير الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة، لافتا إلى أن قانونها تمت برمجته في إطار الحوار الاجتماعي المركزي، وستتم مناقشته مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، مع توسيع الحوار مع باقي النقابات مباشرة بعد الانتهاء من القانون المنظم لممارسة حق الإضراب

وأرجع تأخر صدور قانون النقابات إلى توقف الحوار الاجتماعي خلال الحكومات السابقة، معتبرا أن الحكومة الحالية لديها إرادة سياسية قوية للحوار الاجتماعي، وتباشره مع النقابات من أجل إخراج قانون متوافق بشأنه، متوقعا أن تتم معالجة القانون المذكور خلال السنة الجارية موازاة مع مدونة الشغل..

وتعقيبا على جواب السيد الوزير، بخصوص دور النقابات في المشهد العام وأهميتها في التأطير، أخبر السيد المستشار بأن نسبة المغاربة النشيطين المنخرطين في النقابات لا تتعدى 4.7 في المائة، متسائلا عن الجهة التي من مصلحتها استمرار هذا الوضع.

3 – رغم كل سبل التمكين التي أتيحت للمرأة المغربية لاقتحام مجالات عدة، إذ قطعت بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أشواطا في تمكين المرأة المغربية من إبراز لكفاءتها في مجالات عدة سياسية ومجتمعية، وإثبات قدراتها وهي تجمع بين الواجب والمسؤولية والتضحية والمثابرة، ونكران الذات وخدمة الصالح العام، إلا أنها لم تستطع أن تحصل على نفس المكانة داخل سوق الشغل ببلادنا.

وفي سياق إبرام وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بروتوكول اتفاقية مع منظمة العمل الدولية، يوم 08 مارس 2022، ممثلة في المكتب المغاربي ومنظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالمغرب وعيا منها بالطموحات المتضمنة في النموذج التنموي الجديد الرامية إلى الرفع من مشاركة النساء في سوق الشغل في أفق 2035، من أجل دعم التنمية بالمغرب، وإرساء اقتصاد ديناميكي ومتنوع، وتحسين مشاركة النساء في سوق الشغل المغربية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في أماكن العمل بصفة خاصة، لا سيما في ما يتعلق بالأجور، ومكافحة العنف والتحرش في أماكن العمل، وتحقيق توازن منسجم بين العمل والحياة الخاصة للنساء والرجال على حد سواء، والتمثيل المتكافئ للنساء في تسيير الأعمال والإدارة.

تفاعل السيد الوزير أثناء جوابه عن سؤال محوري، حول تعزيز وتحسين ولوج المرأة المغربية إلى سوق الشغل، ساقه للنقاش السيدات والسادة المستشارون عن

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة جليلة مرسلي).

مبرزا أن الحكومة تعمل جاهدة على رفع الإكراهات الاجتماعية التي تحد من تسهيل وتوسيع مشاركة النساء

في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية وتنفيذ سياسة استباقية لدعم النشاط الاقتصادي للنساء، وشدد على أن وضعية المرأة في سوق الشغل تتطلب جهدا أكبر وتدخلا أكثر من قبل جميع الأطراف المعنية بالتشغيل، معتبرا أن مقاربة النوع أصبحت إحدى الركائز الأساسية للسياسات العمومية بصفة عامة وسياسات إنعاش التشغيل بصفة خاصة.

ثم ذكر بأن سوق الشغل في المغرب عرف تقلصا في نسب مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي ما بين سنتي 2010 و2020، مبرزا أنه بعد سنتين ونصف من عمل الحكومة بلغ عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في القطاع المهيكل، حسب إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2022، 313 ألف منصب شغل تمثل النساء منهم أكثر من 100 ألف، أي ثلث المناصب المحدثة.

وأضاف بأنه أخذا بعين الاعتبار مضامين النموذج التنموي الجديد، فإن كل البرامج التي تقوم بها الوزارة في هذا الإطار تبلغ نسبة إدماج النساء بها 40 في المائة، موضحا أن حصيلة النسخة الأولى من برنامج «أوراش» بالإيجابية، عرفت تسجيل 103.599 مستفيد تمثل النساء 30 في المائة منهم، وهي حصيلة مشرفة وجد إيجابية، مشددا على أن الوزارة حريصة على تحرير النشاط الاقتصادي للمرأة، وتكريس المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، من خلال العمل على وضع خطة محددة لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة ومحاربة الهشاشة.

4 – وعن تأهيل القطاع غير المهيكل، خلافا لما يراه الآخرون من منظور الإيجابية، بأن يمكن شرائح واسعة من الساكنة من إيجاد مصدر للعيش والهروب من البطالة، اعتبر السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عزيز بوسليخن) الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة ، تعمق الهشاشة في سوق الشغل، وتكرس لمنافسة غير مشروعة للمقاولات المنظمة، وتلحق الضرر بالاقتصاد الوطني وضياع مداخيل ضريبية مهمة، حيث يشكل هذا القطاع حوالي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يدعو إلى البحث في الأسباب التي تدفع عددا من المواطنين لاختيار العمل داخل هذا القطاع.

مقترحين اعتماد مقاربة شاملة واستراتيجية وطنية مندمجة، تعتمد على مواصلة إصلاح المنظومة الضريبية الوطنية وجعلها أداة لدمج هذا القطاع، ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للمساعدة على تنظيم القطاع غير المهيكل وخلق فرص شغل جديدة، إحداث مناطق للأنشطة الاقتصادية الصغرى، ثم تبسيط مساطر ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة إلى الصفقات العمومية، ودعم تصدير منتجاتها، أيضا استعمال التطبيقات الذكية في تيسير معاملات ومتطلبات هذه الفئة من المهنيين في القطاع غير المهيكل، خصوصا ما يتعلق بالمعاملات البنكية والإدارية، وكذلك الانخراط الفعلي للقطاع البنكي في تسهيل عمليات تمويل وإدماج هذا القطاع في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

أكد السيد الوزير، بمناسبة رده، أن الحكومة تسعى إلى معالجة جذرية للإشكالات المرتبطة بظاهرة الاقتصاد غير المهيكل، وبأنه سيتم الاهتمام بالمقاول الذاتي كأداة تتيح مجالات اشتغال أكبر، والعمل على تبسيط الإجراءات والرفع من سقف الامتيازات المالية الممنوحة، فضلا عن تقديم الدعم للأشخاص الذين لا يستطيعون التصريح بمعاملاتهم، معلنا انطلاق الاستفادة من التدابير المتخذة لدعم المقاولات الصغيرة جدا في إطار برنامج «أنا مقاول»، كبرنامج جديد غير موجه فقط لحاملي المشاريع، ولكن للمقاولين الذاتيين وللمقاولات الصغيرة جدا وللوحدات الاقتصادية غير الرسمية الراغبة في الاندماج في القطاع المهيكل، خلال الاستفادة من جيل جديد من الخدمات العامة المتعلقة بالتمويل والمواكبة والتكوين.

وبحسبه، تتنوع الخدمات المقدمة للمقاولين سواء بشكل فردي أو جماعي، وضمنها شيك الاستشارة، شيك التكوين، شيك التسيير، منحة المساعدة للولوج إلى الإيجار، بالإضافة إلى الاستفادة من دعم التشغيل التي تمنح للمقاولات الصغيرة عبر برامج تحفيزية مثل «أوراش2»، وبخصوص العرض الموجه لدعم المقاولات الصغيرة جدا، التي يبلغ حجم رقم أعمالها أكثر من مليون حتى 10 ملايين درهم، أوضح أنه يشمل الاستفادة من مواكبة تقنية لتطوير ونمو المقاولة أثناء الإحداث وفي مختلف مراحل نموها، بتكلفة لا تتجاوز سقف 100 ألف درهم، و20 ألف

درهم في المتوسط لكل مقاولة صغيرة.

أما بخصوص المقاولين الذاتيين، فتشمل الخدمات المقدمة لهم التكوين شيك تكوين في مجال بناء القدرات، من خلال التكوين الجماعي لمتوسط 10 أشخاص بتكلفة تقدر ب 2000 درهم لكل مستفيد، إلى جانب الاستشارة (شيك استشارة) وهي عبارة عن خدمة فردية في الإدارة والتسيير بتكلفة لا تتجاوز سقف 10 آلاف درهم لكل مستفيد، إلى جانب خدمات أخرى.

5 – سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن كشفت على أن معدل البطالة ارتفع في المغرب مقارنة بسنة 2022، إضافة إلى تسجيل نسب في فقدان فرص شغل ووظائف خلال هذه السنة، في هذا السياق، ساءلت عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير)، السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، عن الإجراءات التي تعتزم وزارته القيام بها للحد من الارتفاع المهول للبطالة والتصدي لأزمة البطالة، وللحفاظ على مناصب الشغل وتطبيقها لمبدأ الحق في التعويض عن فقدان الشغل.

وتجاوبا مع الأرقام التي كشفت عنها المندوبية السامية للتخطيط، حول ارتفاع معدل البطالة، صرح السيد الوزير، مجيبا، بأن ما تصدره المندوبية تأخذه الحكومة بجدية وتتعامل معها على أساس أنها أعدت بمنهجية علمية تخضع للتدقيق، حيث سجلت ارتفاعا بـ 297 ألف، 80 في المائة منهم عمال غير مأجورين، وبأن مرصد سوق الشغل التابع للوزارة فسر الأرقام التي أعلنت عنها مندوبية التخطيط، معتبرا أن 231 ألف منصب شغل تم فقده غير مؤدى عنها، ولم تكن مسجلة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأغلبها كانت في العالم القروي وفقدت عملها نتيجة التقلبات المناخية.

وذكر من جهة أخرى، بأن أرقام المندوبية حول البطالة لا تتعلق بمناصب شغل في العمل اللائق مصرحا بها، مشيرا إلى أن الخبر السار الذي جاء في تقرير المندوبية هو التقدم غير المسبوق والتاريخي في الشغل المأجور، حيث ارتفع من 131 ألف منصب شغل لدى المقاولات إلى 621 ألف منصب شغل.

6 – في سياق ما تظهره عملية تشغيل الشباب المغربي من تعدد الفاعلين المؤسساتيين في القطاعين العام والخاص، وضعف التقائية السياسات العمومية في مجال التشغيل، وتنوع آثارها الاجتماعية والاقتصادية، والعمل في القطاع غير المهيكل، وتفكير الشباب في الهجرة نحو الخارج لتحقيق طموحاتهم المهنية. ومطلب سيرورة الإصلاح المستقبلية التي تنادي بها الحكومة الحالية القيام بإصلاحات مؤسساتية لرفع مؤشر مناخ الأعمال، ومواكبة النمو الديموغرافي والاستثمار في الرأسمال البشري لتحقيق التنمية.

ساءل السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يحفظه بنمبارك)، السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، في آخر نقطة من جدول أعمال الجلسة، عن السياسة الحكومية المتبعة في مجال تشغيل الشباب، ليكشف السيد الوزير أثناء رده، خطة الحكومة للنهوض بالتشغيل، كأحد أولوياتها، مستدلا بأرقام صندوق الضمان الاجتماعي برسم سنة 2022، معلنة أكثر من 75 بالمائة من مناصب الشغل المحدثة برسم سنة 2022، هي للشباب أقل من 34 سنة، رغم بعض التعثرات في العالم القروي بسبب الظروف المناخية، رغم عدم توفرهم على عمل مؤدى عنه، لتبقى أنجع وسيلة لمجابهة الإشكالية، هي التكوين والتكوين المهني، وفق خارطة طريق أثبتت نجاحها بالنسبة للشباب العاملين بدون دبلومات، ويتم إقصاؤهم من التكوين التأهيلي، بحيث خصصت الوزارة أكثر من 20 بالمائة في التكوين لفائدة هذه الفئة من الشباب.

ثم شرح، كيف دعمت الوزارة خطتها ببرنامج أوراش، خاصة في شقيه، المتعلق بالأوراش المؤقتة، والثاني الذي يهتم بالأوراش المستدامة، من خلال تحديد هدف 50 ألف، وخلال 3 أشهر تم تحصيل 25 ألف منصب شغل في مقاولات بعينها، ليحقق نتائج إيجابية في وقت يعرف فيه بلدنا، ككل بلدان العالم، اضطرابات اقتصادية لها تداعيات على التشغيل على وجه الخصوص، ولتوجيه البرنامج إلى التخفيف من تداعيات هذه الاضطرابات ويشكل أحد الإجراءات الفعالة من أجل إحداث فرص الشغل.

* تدخل السيد المستشار نور الدين سليك (الاتحاد المغربي للشغل)، في إطار المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس

المستشارين، حول المشهد الإعلامي في ظل قرارات للجنة، تجسدت في إقصاء عدد كبير من الصحفيين من الحصول على بطاقة الصحافة المهنية، بالرغم من كونهم حاملين للبطاقة المهنية الصادرة عن المجلس في السنوات الأخيرة، ومستوفين للشروط اللازمة المنصوص عليها قانونيا، علما أن اللجنة المؤقتة المعينة هي في مرحلة تصريف الأعمال، ولا يحق لها تغيير شروط الحصول على البطاقة المهنية.

* تدخلت السيدة المستشارة فاطمة زكاغ، عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بدورها، حول ما آل إليه الوضع الاجتماعي والحقوقي والاقتصادي وعلى صعيد جميع القطاعات الحيوية، وأن اختيارات الحكومة أنتجت المزيد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية، وساهمت في ارتفاع نسبة البطالة وتدهور القدرة الشرائية لأغلبية الأسر المغربية، تعد جوابا عن ضعف الحوار الاجتماعي، بكل مستوياته، القطاعي والمركزي، داعية إلى الانتقال إلى حوار جاد ومسؤول وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالحوار الاجتماعي، وعلى رأسها الزيادة في الأجور ومراجعة الضريبة على الدخل، وتشجيع الحريات النقابية.

جلسة التشريع

الثلاثاء 19 رجب 1445 موافق 30 يناير 2024

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 19 رجب 1445 موافق 30 يناير 2024، مباشرة بعد انتهاء أشغال الجلسة الأسبوعية الشفهية، جلسة عامة تشريعية، برئاسة السيد المستشار محمد حنين، للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الثلاثة التالية

- مشروع القانون رقم 03.24؛
- مشروع القانون رقم 04.24؛
- مشروع القانون رقم 01.22.

1 – قدم السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في مستهل أشغال الجلسة، أهم مضامين مشروع القانون رقم 03.24 بتغيير القانون رقم 07.00، القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والذي تم التداول بشأنه والمصادقة عليه خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 25 يناير 2024، كما تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب، يوم الإثنين 29 يناير 2024.

حيث صرح بأن المشروع يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لخارطة طريق الإصلاح 2022–2026، لاسيما تلك المتعلقة بإرساء نظام تدبير محفز ومثمن للمسار المهني، وأتى لرد الاعتبار لفئة مهمة من موظفي الوزارة واستجابة لمطالبهم وانتظاراتهم خاصة في ما يتعلق بإضفاء صفة «موظف» على جميع الموظفين، بمن فيهم الذين تم توظيفهم طبقا لأحكام القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كما وقع تغييره وتتميمه.

وبعد المناقشة والتصويت على مشروع القانون من لدن الجلسة العامة، تمت المصادقة عليه بالأغلبية (الموافقون:22/ المعارضون 02/ الممتنعون:02).

2 – وأوضح السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، خلال تقديم مشروع القانون رقم 04.24، أنه يهدف إلى تغيير القانون رقم 01.21 القاضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدثة بموجب القانون رقم 011.71، من أجل ملاءمة عنوانه وكذا أحكام مادته الفريدة مع أحكام القانون رقم 07.00، القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، لاسيما المادة 11 منه التي سيتم نسخها وتعويضها بموجب مشروع القانون رقم 03.24، وذلك بإحلال تسمية «الموظفين» محل تسمية «الأطر النظامية».

وأشار بالمناسبة، إلى أنه سبق وأن تم إخضاع هذه الفئة لنظام المعاشات المدنية، بموجب القانون رقم 01.21

الصادر بالجريدة الرسمية، رقم 7009 بتاريخ 02 غشت 2022، مبرزا أن هذا الإجراء يندرج في إطار تفعيل بنود الاتفاقية الموقعة في 26 دجنبر 2023، بين الحكومة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية.

وبعد المناقشة والتصويت على مشروع القانون من لدن الجلسة العامة، تمت المصادقة عليه بالإجماع.

3 – ثم قدمت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، مضامين مشروع القانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية، كما تم اعتماده من قبل مجلس النواب بتاريخ 17 يوليوز 2023، وأشادت الوزيرة في معرض تقديمها لمضامين مشروع القانون، بالمراحل التي قطعها المغرب لتنظيم القطاع البنكي تنظيما دقيقا سواء في جانبه المؤسساتي أو العملي أو الرقابي، بغية ضمان الاستقرار والاستمرارية للدورة المالية والاقتصادية، مبرزة أن الهدف المتوخى هو تمكين القطاع البنكي من القيام بدوره في تعبئة المدخرات وتوزيع الائتمان في أحسن الظروف، وبالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأفادت أنه بعد استخلاص نتائج تجربة التدبير المفوض وبغية تحسين الولوج إلى التمويل، من خلال إتاحة البيانات غير المالية لمؤسسات الائتمان (فواتير الماء والكهرباء والاتصالات)، فقد تقرر من خلال مشروع هذا القانون إنشاء نظام خاص بمكاتب المعلومات الائتمانية، إذ يهدف هذا النظام إلى تمكين الشرائح الهشة من السكان المستبعدة أو التي تعاني من نقص في الولوج إلى التمويل من الحصول على الخدمات المالية لمؤسسات الائتمان وذلك عبر إنشاء قاعدة بيانات جديدة تخص هذه الفئات. وستسمح هذه البيانات بتقييم أفضل لمخاطر ائتمان المقترضين المحتملين وتعزيز الولوج المسؤول إلى التمويل.

أما في ما يخص المحاور الرئيسية لهذا المشروع قانون، فتهم شروط ممارسة نشاط مكاتب المعلومات الائتمانية، وحقوق والتزامات مكاتب المعلومات الائتمانية ومقدمي ومستخدمي المعلومات، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ودور بنك المغرب كهيأة إشراف على أنشطة مكاتب المعلومات الائتمانية، ونظام العقوبات التأديبية والجنائية المطبق في حالة عدم احترام مقتضيات هذا المشروع قانون.

وبعد المناقشة والتصويت على مشروع القانون من لدن الجلسة العامة، تمت المصادقة عليه بالأغلبية (الموافقون:24/ المعارضون 00/ الممتنعون:04).

جلسة مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم 2023-2022

الإثنين 25 رجب 1445 موافق 05 فبراير 2024

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، والمادة 100 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، خصص مجلس المستشارين، جلسة عمومية، يوم الإثنين 25 رجب 1445 الموافق ل 05 فبراير 2024، لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2022-2023.

شكلت أشغال الجلسة محطة متميزة للإسهام في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول تنفيذ السياسات والبرامج العمومية وتقييمها، وفق منهجية تسعى إلى تكريس ثقافة التدبير المرتكز على النتائج وأثر ذلك على حياة المواطن، مع رصد المخاطر ومكامن الخلل التي قد تعتريها، وكذا اقتراح السبل الكفيلة بالرفع من أداء التدبير العمومي، ومن الاستثمار والشغل، وتجويد المرافق والخدمات الموجهة للمواطن.

ترأس الجلسة السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، واتسمت بمناقشة المحاور ذات الصلة بتنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى، وخاصة على مستوى منظومة الحماية الاجتماعية، وتتبع تسيير وتقييم البرامج والمشاريع

العمومية، ثم القطاعات الاجتماعية لا سيما ما يهم موضوع تفعيل الجهوية المتقدمة والإطار القانوني والمؤسساتي والآليات والموارد والاختصاصات، والقطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية تركيزا على موضوع السياحة الداخلية، وكذلك المتعلقة بالتنمية المجالية وتدبير المرافق العمومية الترابية.

شدد ممثلو الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، على ضرورة حماية المال العام، خلال مداخلاتهم بمناسبة مناقشة العرض الذي قدمته الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم 2022-2023، في جلسة مشتركة احتضنها مقر مجلس النواب 30 يناير 2024، مشيدين بالمناسبة، بعمل الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات وقضاة وأطر المحاكم المالية، وبما يضطلعون به من دور هام ومركزي في الحفاظ على المال العام، وتحسين وتدبير الشؤون المالية والإدارية للهيئات والمنظمات العمومية الوطنية والترابية، وتدعيم دولة الحق والقانون، وبالعمل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات، كإضافة نوعية لتقييم السياسات العمومية، وإسهام جدي في تخليق الحياة العامة وتحسين حكامة تدبيرها.

فأكد السيد المستشار، كمال آيت ميك، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، على ضرورة صيانة حرمة المال العام، كمقدس وطني يستوجب المحافظة عليه، عبر قطع الطريق على المفسدين وناهبي المال العام، ومنعهم من تدبير شؤون كافة المؤسسات الدستورية والإدارية والمنتخبة، من خلال مطالبة كافة المنتخبين بضرورة نظافة اليد، منوها بروح المسؤولية العالية التي تحلت بها الأحزاب الوطنية الجادة، في تدبير النفقات المتعلقة بها والعملية الانتخابية أثناء صرف مختلف أنواع الدعم العمومي، وفق الإمكانيات المتاحة، وتعليقا منه على ما ورد في التقرير، بخصوص إحالة 22 ملفا ذا صبغة جنائية، رفض ما سماه «منطق التعميم»، الذي يبخس عمل المؤسسات، ويحبط مدبر الشأن العمومي المخلص في عمله.

وانتقد الفريق الاستقلالي (المستشار السيد محمد زيدوح)، من جهته ما اعتبره تصاعدا للحملات التي تتعرض لها الأحزاب والنخب السياسية، في سعي إلى اختزالها كمحور لأزمة السياسة، ما قد يزيد من العزوف السياسي، ودعا الأحزاب السياسية والنقابات ومختلف الوسائط السياسية والاجتماعية، إلى تحمل مسؤوليتها في إصلاح الأعطاب السياسة وتخليق الممارسة السياسية والحزبية، والانخراط في عملية محاربة الفساد، ككل لا يتجزأ، ينبغي أن يعالج وفق استراتيجية شاملة ومندمجة، دقيقة، واضحة المعالم، وإجراءات عملية ملموسة لرصد الاختلالات، ثم توقف عند مشروع الحماية الاجتماعية، مثمنا دور الحكومة في هذا الورش أثناء تنفيذها التعليمات الملكية بهذا الخصوص.

وأعلن بالمناسبة، ضم صوت الفريق لتوصيات المجلس، من خلال التأكيد على ضرورة تنشيط وتطوير عوامل تحفيز مناخ الأعمال للفترة 2023-2026، استنادا إلى توصيات المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال، وبالاتفاق في سياق التنزيل التدريجي للجهوية المتقدمة، مع اعتبار تقليص الفوارق بين الجهات وإرساء العدالة المجالية تحديا مركزيا ومحددا لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ببلادنا.

واقترح فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار) على الحكومة، في ما يتعلق بالجهوية المتقدمة، التي كانت ضمن محاور تقرير المجلس الأعلى للحسابات، العمل على تسريع التنزيل الفعلي لميثاق اللاتمركز الإداري، وإصدار المراسيم المتعلقة بالتمثيلية الإدارية الجهوية المشتركة للدولة، داعيا إلى مواصلة نقل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة، لا سيما المتعلقة بالاستثمار وتزويد المصالح بالموارد الضرورية، بالإضافة إلى اعتماد إطار قانوني ملائم للوظيفة العمومية الترابية، قادر على استقطاب موارد بشرية ذات الكفاءات المطلوبة.

وفي ما يتعلق بموضوع السياحة الداخلية، دعا السيد المستشار الحكومة إلى مواصلة التدابير الرامية إلى تطوير السياحة الداخلية، ودعم تجويد وملاءمة العرض السياحي، على مستوى جودة الخدمات المقدمة وعلى مستوى الأثمنة المقترحة في إطار الرؤية الاستراتيجية 2026.

استهل الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، في مداخلته، بالتأكيد على راهنية وإلحاحية ضمان استدامة تمويل الورش المجتمعي، بإيجاد مصادر قارة ومستدامة لتمويله بعيدا عن المقاولات والمواطنين،

واعتماد حكامة مؤسساتية وقطاعية ومجالية ناجعة وفعالة في تدبيره، مقترحين اعتماد عتبات جهوية لتحديد معايير الاستحقاق، بدل عتبة وطنية لا تستحضر خريطة الفقر والهشاشة ومؤشرات التنمية المتباينة حسب الجهات، وبين المناطق القروية والجبلية وبين المدن، متطلعين إلى بذل مجهودات في إطار إصلاح المالية العمومية لتشمل مختلف مكونات الميزانية بما فيها الميزانية العامة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية، دون إغفال أهمية ورش رقمنة الحسابات وتقديمها، وآملين أن تبادر الحكومة إلى إبداع موارد جديدة لتمويل الميزانية بعيدا عن الاقتراض وأداء الديون بالديون.

أما بخصوص منظومة التقاعد، فسجلوا تأخر الحكومة في تقديم تصورها لإصلاح أنظمة التقاعد وفق الأجندة الزمنية المخصصة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، واقترحوا بلورة استراتيجية وطنية متكاملة ومندمجة، بعيدا عن المقاربة القطاعية، تعبئ أكبر للاستثمار الخاص الذي يشكل فقط ثلث الجهد الاستثماري الإجمالي مقابل الثلثين للاستثمار العمومي، والتغلب على معيقات الاستثمار ذات الصلة بالعقار والتمويل ومأسسة القطاع غير المهيكل، وإقرار خيار التمييز المجالي الإيجابي والمنصف للجهات المطبوعة بالهشاشة التنموية.

كما أعلنوا محدودية الوعي الجهوي لدى العديد من القطاعات الحكومية، ذات البعد التنموي التي لازالت غارقة في التمركز والمركزية، وترددها في تنزيل الجيل الثاني من الجهوية، داعين إلى رفع اليد عن الاختصاصات الذاتية ولنقل الاختصاصات المنقولة والمشتركة لمجالس الجهات، مع مواكبة ذلك بنقل الموارد أيضا، عبر مدخل إصلاح حقيقي للجبايات المحلية، وأيضا إلى وضع تقييم شامل للمركبات التربوية، والإطار القانوني المناسب لهذه البنيات، كنموذج مؤسساتي، في أفق تعميمه في مختلف ربوع المملكة.

ثم سجلوا من جهة أخرى، استمرار نقص العروض القطاعية الملائمة لتحفيز السياحة الداخلية المواكبة لدينامية القطاع، مستحضرين في هذا الإطار عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية للأطراف المسيرة للمنتجعات المحدثة في إطار مخطط «بلادي» لتشجيع السياحة الداخلية، وضعف تعزيز النقل الجوي الداخلي، ومن جهة ثانية محدودية آثار البرامج الحكومية في مجال التشغيل خاصة ذات الطابع المؤقت، وتحفيز المقاولة كأكبر مشغل لليد العاملة.

وتفاعلا مع مضامين التقرير وأسسه، أثار السيد رئيس الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايذي)، المعالم البارزة للسياق العام الدولي والوطني الذي صيغ فيه هذا التقرير، نظرا لواقع العولمة و لطبيعة العلاقة الجدلية بين السياقين وما تفرزه من إكراهات وتحديات ومخاطر مهددة، وشدد على ضرورة مواجهة كل تلكؤ في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، والإسراع في إنجاز العمليات المبرمجة في إطار السياسة العامة، لتنزيل الحماية الاجتماعية ومراجعة مدونة الأسرة، وتدبير إشكالات الفلاحة، الماء والطاقة، وسجل أيضا في سياق الأوراش الكبرى، الارتياح الكبير للمبادرات السامية التي أطلقها جلالة الملك، المتعلقة برؤية تنموية مغربية نحو الدول الإفريقية الأطلسية.

أيضا اختار السيد المستشار المخلول محمد حرمة، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، التدخل في محور منظومة الحماية الاجتماعية، المتعلق بتحديات ترسيخ حكامة فعالة وضمان التمويل لتحقيق الأهداف المقررة، استئنافا لتدخلين سابقين على التوالي للفريق، في الموضوع المتعلق بالموارد البشرية العاملة بقطاع التربية الوطنية، وكذا موضوع الصحة والعمل الاجتماعي.

وبعد التنويه بعمل المحاكم المالية، وكذا بعمق وغنى التقرير موضوع مناقشتنا في شموليته، عبر عن بعض الملاحظات التفاعلية مع ماورد في التقرير بخصوص منظومة الحماية الاجتماعية، ولا سيما الجانب الذي خصصه التقرير لتتبع الأوراش الكبرى والذي تضمن إلى جانب منظومة الحماية الاجتماعية، منظومة الاستثمار وقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية إلى جانب الإصلاح الجبائي وإصلاح المالية العمومية.

والمتمثلة أساسا في تجديد الاعتزاز بسير تنزيل هذا الورش الملكي، كواقع في المغرب بإشراف ملكي وبمنظومة قانونية ومؤسساتية صلبة، وكذا بحرص الحكومة على التقيد بالآجال التي حددها جلالته، خاصة التي تضمنها القانون-الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وفي النهوض بالحماية الاجتماعية على موضوع الاستهداف،

ملخصات حول أشغال الجلسات العامة

مع ما أظهره الواقع من صعوبات كبرى في هذا الموضوع، خصوصا ما يتعلق بارتفاع المؤشر الاجتماعي، وأيضا بالتصدي لاستثناء العديد من المواطنين وكذا من الأسر من الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر، كضحايا لارتفاع المؤشر رغم أنها في وضعية هشة، ودعا في هذا السياق الحكومة إلى إعادة النظر في المراسيم والقرارات ذات الصلة، بما يمكن من ضمان استفادة كل من يستحق سواء الدعم الاجتماعي المباشر أو نظام «أمو تضامن».

وعطفا على الإصلاحات القانونية التي عرفتها المنظومة الصحية والرفع من الاعتمادات المخصصة للقطاع، ناشد أيضا الحكومة بمراجعة التعريفة المرجعية، بما يمكن المستفيدين من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من سلة علاجات مهمة، ومن تغطية كافية لنفقات العلاجات، وأيضا من خلال التجاوب مع المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة الصحية، وتثمينا للتوصيات التي تضمنها التقرير المتعلقة باستدامة تمويل الحماية الاجتماعية، ودعا أيضا إلى رفع عبئها من على عاتق الفئات الهشة، من خلال فرض الأداء على غير القادرين، ولا على الطبقة المتوسطة من خلال المساس بصندوق المقاصة، معتبرا الهوامش الميزانياتية للمساهمة في الاستدامة المالية يمكن أن يتم عبر التفكير في الضريبة على الثروة والضريبة التضامنية في إطار تنزيل القانون الإطار للإصلاح الضريبي.

وطالب أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أثناء مناقشتهم للتقرير في جزئين، تناوله السيدان المستشاران، محمد عزيز بوسليخن ومحمد رضى الحميني، بخصوص مجموعة من الملاحظات والتوضيحات بشأن برنامج الحماية الاجتماعية، مؤكدين على أهميتها وضرورة العمل الحكومي على تنزيل مضامينها، والمتعلقة بإحداث الآليات المستدامة المناسبة لتمويل باقي مكونات الحماية الاجتماعية خاصة التعويضات العائلية، وبإعادة النظر في حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة خاصة، أخذا بعين الاعتبار المهام الجديدة التي أسندت إليه، و باعتماد آليات التمويل الكفيلة بضمان استدامة واستمرارية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ثم بتطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية قصد توفير عرض العلاجات وتحسين جودة الخدمات الصحية.

وأعربوا في مرحلة ثانية، عن أملهم في الشروع بإطلاق ورش الإصلاح الجبائي، وفقا للأهداف المسطرة في القانون الإطار، كورش مفصلي في المنظومة الجبائية الوطنية، ليرخي بآثاره الإيجابية على إيرادات الدولة، من خلال دمج وجمع الجبايات المحلية في ضريبة على العقار، وأخرى على النشاط الاقتصادي، وفي العمل على حل إشكالية الباقي استخلاصه، بالتخفيض بما يساهم في تعبئة موارد إضافية تساهم في مواجهة تحملات الدولة.

وأشادت السيدة المستشارة زهرة محسين، عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل، للتفاعل مع ما جاء في مضامين التقرير، بالأهمية الكبيرة للعمل الذي تقوم به المحاكم المالية، والجهد الذي يبذله المجلس الأعلى للحسابات كهيأة عليا لمراقبة المالية العمومية طبقا لمضامين الدستور، حرصا على مبادئ وقيم الحكامة المالية الجيدة، وقواعد الديمقراطية، من خلال الوقوف على مدى تنزيل السياسات العمومية وتنفيذها، وفق مستلزمات النجاعة والفعالية، ونبهت كل الجهات المسؤولة والمعنية بضرورة العمل بالتوصيات الصادرة عن هذه المؤسسة الدستورية، حيث اعتبرت التقرير الحالي يقف على محدودية تنفيذها، إذ لم ينفذ سوى 50 في المائة من التوصيات بشكل كلي، ولم تنفذ أخرى لأسباب من الممكن تجاوزها.

ثم استعرضت مجموعة تحديات سجلها التقرير، وفي مقدمتها ورش الحماية الاجتماعية، خاصة في مجال التغطية الصحية، بأن عددا كبيرا من المواطنات والمواطنين لم يشملهم بعد ورش الحماية الاجتماعية من تقاعد وتغطية صحية، منهم نشطاء غير أجراء، لغياب نظام فعال بمعايير ناجعة لاختيار الساكنة المستهدفة، ناهيك عن التأخر في اعتماد المنظومة القانونية، رغم كل المجهودات، وأن تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض يظل رهينا بتطوير عرض العلاجات بالمستشفى العمومي.

ثم أقرت بأن هاته الأوراش رهينة بضمان استدامة مالية لتمويل باقي مكونات الحماية الاجتماعية، كما جاء في أولى توصيات المجلس والتي لن تتأتى وفق التقرير إلا عبر الاستثمار كرافعة رئيسية للنمو الاقتصادي وخلق الثروات وفرص الشغل، وعبر إصلاح المؤسسات العمومية، ومكونات المحفظة العمومية، ومدى التزام الحكومة على الأقل وبشكل استعجالي في تنفيذ التوصيتين اللتين سبق للمجلس أن أصدرهما أكثر من مرة، وعبر الإصلاح

الحقيقي للمنظومة الضريبية.

وعلى مستوى التشغيل، أخبرت بملائمة صحة طروحات التقرير مع دفوعات الفريق، من حيث مواكبة مناصب الشغل المحدثة للعدد المتزايد للسكان في سن العمل وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، وانخفاض معدل نشاط الشباب وتدني جودة الشغل وتزايد حجم الشغل غير المهيكل، ثم عدم ملاءمة التكوين مع سوق الشغل.

كذلك نوه السيد المستشار عبد الكريم شهيد، باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في معرض مناقشته، بداية، بالأدوار الكبيرة والمهام التي يقوم بها المجلس، في مجال الرقابة على تدبير المال العام وكشف مكامن الخلل في منظومة التدبير المالي العمومي، فضلا عن تفعيل المبدأ الدستوري بربط المسؤولية بالمحاسبة، ووضع معطيات جد دقيقة أمام البرلمان والحكومة، تنير طريق استكمال الإصلاحات في شتى المجالات، ودعم موارد الدولة لتمنيع المالية العمومية وتقوية الاقتصاد وبلوغ أهداف التنمية.

وأثار أهمية أعمال المجلس الرقابية السنوية لتقييم العمليات التي تكون موضوع الاهتمام المباشر للساكنة، والتي شملت المدارس الجماعاتية، والتكوين الأساسي في مهن الصحة، وصحة الأم والطفل، والمكاتب الجماعية لحفظ الصحة، ثم النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات، والأسواق الأسبوعية.

وأطلع السيد المستشار لحسن نازهي، عن تقاسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع المجلس الأعلى للحسابات تشخيصه الموضوعي لواقع التدبير العمومي، في الكشف عن مكامن الخلل وتبيين أوجه القصور خلال تنفيذ العديد من المشاريع والأوراش الكبرى المهيكلة، معلنا التساؤل المثار مع صدور كل تقرير للمجلس، حول مآل تنفيذ التوصيات الصادرة عنه، وحول تمتع المتورطين في ما تكشفه هذه التقارير من ملفات فساد بحصانة تجعلهم في منأى عن كل محاسبة وعقاب، الأمر الذي يمس بمصداقية المراقبة العليا للمالية العمومية ببلادنا.

ثم زكى ما أظهره تقرير المجلس من اختلالات في تدبير المال العام، ما يحد من أثر النفقات العمومية على الاقتصاد والمجتمع، ويعجز هيكليا الميزانية العامة، لينتج عنه ارتفاع متواصل للدين العمومي، فضلا عما يشوب السياسات الجبائية في المغرب من غياب للعدالة الضريبية وتكريس للتهرب الضريبي، وما تواجهه منظومة الحماية الاجتماعية من المخاطر والإكراهات والتحديات، منها المتعلقة بتطوير عرض العلاجات بالقطاع العمومي وتأهيله، وتدعيم قدراته التدبيرية من أجل الرفع من موارده وتجويد العلاجات، ومنها المتعلقة بمؤشر العتبة التي أصبحت مبررا لعدم استفادة العديد من الشعب المغربي من حقهم في الصحة.

واستنادا إلى ما صرحت به المندوبية السامية للتخطيط، بأن معدل البطالة بين 2022 و2023 على المستوى الوطني، انتقل من 11.4 % إلى 13,5%، حيث اعتبر البرنامج الذي أطلقته الحكومة من أجل امتصاص آفة البطالة، لم يحقق الهدف المنشود، ليبقى تأثير السياسات العمومية على الشباب محدودة جدا، مستشهدا ب «أوراش» و«فرصة»، كبرنامجين يكرسان للهشاشة في الشغل، واستمرار ظاهرة الاحتكار الذي حال دون نجاح معظم الشباب.

استهل السيد المستشار المصطفى الدحماني، عضو مجموعة العدالة الاجتماعية، مناقشته لتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2022 و2023، بالتذكير بالأدوار الاستراتيجية التي أناطها به المشرع الدستوري، كدعامة أساسية للسلطات العمومية في مجال الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، خاصة بعد دعوة جلالة الملك إلى ضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية، وتخليق الحياة البرلمانية من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسيها تكون ذات طابع قانوني ملزم.

ثم نوه بجودة التقارير التي تسهم في تعزيز المراقبة السياسية التي يختص بها البرلمان بالنسبة للحكومة والمجالس التداولية بالنسبة للجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، وبمواكبة المجلس للأوراش الاستراتيجية للدولة من قبيل الحماية الاجتماعية والاستثمار وإصلاح المالية العمومية والإصلاح الجبائي، وإصلاح محفظة الدولة من المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، وفي هذا الإطار دعا إلى وضع رزنامة واضحة لتتبع تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير بما يحقق الغايات التي أناطها الدستور بهذه التقارير، وفق ما جاء في الفصل 148.

كما استشف من هذا التقرير مجموعة من الخلاصات الأولية، التي يتعين التوقف عندها لتسريع معالجتها، ومن ضمنها، ما يتعلق باستكمال وتيرة الإصلاح التشريعية والتنظيمية عبر الالتزام بالآجال المعقولة في إصدار النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التي بذل البرلمان مجهودا مقدرا في إخراجها إلى حيز الوجود، في وقت تتأخر فيه الحكومة في إصدار النصوص التنظيمية اللازمة، لتمتيع المواطنين والمواطنات بما تتضمنه هذه القوانين من مقتضيات تخدم الصالح العام.

وفي آخر تدخل، أسست المستشارة السيدة لبنى علوي، مناقشتها للتقرير، على مضمون الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك حفظه الله للبرلمان، بمناسبة الذكرى 60 لقيام أول برلمان منتخب، والتنويه بعمل قضاة المجلس الأعلى للحسابات وجميع العاملين فيه، مشددة على ضرورة تمكينهم من جميع وسائل العمل التي ستمكنهم من تجويد عملهم.

وأثناء حديثها عن أهمية الاستقرار الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، دعت إلى تسريع إصلاح أنظمة التقاعد في أفق بلوغ قطبين دون أن يكون ذلك على حساب الشغيلة، كما يلزم الأمر أيضا مراجعة تشريع الشغل، ومأسسة الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي ومأسسة حقيقية وحماية العمل النقابي، والتسريع بإخراج قانون النقابات وتنفيذ الالتزامات، وعلاقة بتفعيل ورش الجهوية، بما يقتضيه من تقوية دور الجهة في صنع السياسات العمومية واحترام الاختصاصات المخولة دستوريا، ناشدت الإسراع بإخراج التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، والاستثمار أكثر في تشجيع السياحة الداخلية، من خلال برامج خاصة ومحفزة تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة أن الوزارة أكدت سابقا أن مرسوما خاصا بهذه الآلية يوجد في طور المصادقة منذ 2021.

وشددت من جهة ثانية، على ضرورة النهوض بأوضاع الشباب كثروة وطنية حقيقية، من خلال ضمان ولوجهم لتعليم عال ذي جودة ومنصف، بالاستمرار في إحداث الأقطاب الجامعية، وتيسير التنقل والسكن، وغيرها من التكاليف التي تضطر الأسر لتحملها من أجل متابعة أبنائهم للدراسة الجامعية، قد تكون سببا مباشرا في انقطاع عدد كبير من الطلبة عن الدراسة.

في محطة ثانية من أشغال المناقشة، أعرب عدد من الوزراء عن إيجابيتهم وتفاعلهم، بما يعكس صلب عملهم في العديد من القضايا الهامة، وأبرزوا في جوابهم على توصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، الجهود الحكومية والإجراءات المتخذة، تفاعلا مع توصيات المجلس.

وأكدت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، أن التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم الفترة 2022-2023، يشكل أرضية متكاملة لتجويد السياسات العمومية، يهدف إلى تقييم التقدم الذي تحقق في تنزيل ورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، مشيرة إلى أن الوزارة تتوفر على رؤية إصلاحية ذات أبعاد متعددة، تروم تنزيل مختلف المحاور، وفق مقاربة إصلاحية شاملة ومندمجة وإرادية وتشاركية، وإلى أن التدابير التي اتخذتها الحكومة مكنت من تحقيق نتائج إيجابية وتقدم ملموس على مستوى تنزيل التوصيات ذات الصلة.

فأخبرت بأن الإعفاء على الضريبة المضافة المقترحة، والتي نص عليها قانون مالية 2024، لم يمس بحياد هذه الضريبة، ويتوقع لها أثر إيجابي على القدرة الشرائية للأسر لاعتبارات عديدة، مشيرة في هذا الصدد إلى الأدوية والكتب المدرسية والماء المخصص للاستعمال المنزلي، وبخصوص تقييم الأثر المتوقع للتغييرات التدريجية التي تؤثر على ميزانية الأسر وعلى مستويات الأثمنة، أبرزت أنه من المرتقب أن يترتب عن الإصلاح الضريبي على القيمة المضافة، منح الإعفاء الكلي ابتداء من يناير 2024 لبعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، والتي تخضع حاليا لسعر ضريبي محدد في 14 في المائة و7 في المائة، ناهيك عن خفض تدريجي لسعر الضريبة بالنسبة لمنتوجات أخرى بـ10 في المائة عوض 14 في المائة، مشددة على أن هذا سيؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للأسر، من خلال تخفيض كلفة هذه الضريبة في بنيات الأسعار وبالتالي تخفيضها.

أما بخصوص الزيادة التدريجية في أسعار الضريبة على القيمة المضافة على بعض المنتوجات، فأطلعت على أن الهدف المتوخى ليس هو تحقيق مداخيل إضافية للخزينة، أو الزيادة في الأثمان على الأسر، بل بتنزيل

ملخصات حول أشغال الجلسات العامة

توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، والتي وقع عليها إجماع من طرف جميع مكونات المجتمع المغربي، والتي أدرجت ضمن مالية 2024، وفي ما يتعلق بإصلاح الضريبة على الدخل، أوضحت أن الحكومة تدارست مختلف السيناريوهات بعد التزامها بالإصلاح، مذكرة بأن النفقات الضريبية بلغت 35 مليار درهم سنة 2023، مقابل 37 مليار درهم سنة 2022، أي انخفضت بنسبة 6,6 في المائة، مرجعة ذلك إلى تراجع النفقات الضريبية الخاصة بالضريبة على الشركات بنسبة 60 في المائة، بعد حذف 14 تدبيرا تقدر تكلفتها بـ3 ملايير درهم، وأضافت أن الأسر استفادت من أكبر قدر من حصة النفقات الضريبية بمعدل 53,9 في المائة، تليها الشركات بـ40 في المائة.

من جهته، أطلع السيد وزير الداخلية، في كلمة تلاها بالنيابة عنه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، أنه منذ انطلاق تجربة الجهوية المتقدمة، قامت وزارة الداخلية، بتعاون وتنسيق وتشاور مع كافة الفاعلين المعنيين، بتنفيذ مستلزمات هذا الورش المهيكل والاستراتيجي، حيث تم على وجه الخصوص استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجهوية المتقدمة داخل الأجل المحدد في 30 شهرا.

وأبرز أنه وعيا من الوزارة بالأهمية التي تكتسيها المكاتب الجماعية لحفظ الصحة في المحافظة على صحة وسلامة المواطنين، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات للنهوض بهذا المرفق، أهمها إنجاز برنامج لتأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة التابعة لـ 11 جماعة كبرى بكلفة إجمالية بلغت 158 مليون درهم، وذلك بتمويل مشترك مع المجالس المعنية.

وصرح السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، في كلمة تلاها بالنيابة عنه أيضا، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، بأن المغرب يراهن على الاستثمار المنتج باعتباره رافعة أساسية للتنمية في كل المجالات الترابية، وعلى أن ميثاق الاستثمار الجديد، يعد من أبرز المكتسبات التي تم تحقيقها، خاصة وأنه يضع أنظمة للدعم تهم كل فئات المشاريع الاستثمارية، والحكومة معبئة لإتمام تفعيل هذه الأنظمة في أقرب الآجال، وأوضح أنه بخصوص التوصية الأولى التي قدمها المجلس الأعلى للحسابات والمتعلقة بتسريع اعتماد استراتيجية وطنية للاستثمار، قامت الوزارة بشراكة مع كل الفاعلين على المستويين الوطني والجهوي، ببلورة استراتيجية وطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة، حسب البعدين الجهوي والقطاعي، وفق رؤية ملكية دقيقة بخصوص أهداف الاستثمار الخاص في كل جهة من جهات المملكة كما أنها تعمل على تطوير مرصد للاستثمار لضمان تتبع فعال لكل مراحل تنزيل هذه الاستراتيجية.

وتهم التوصية الثانية، إضفاء الطابع الرسمي على جهود التنسيق والتكامل المبذولة من طرف كل الفاعلين، لا سيما بين الوزارة وصندوق محمد السادس للاستثمار، أما بخصوص التوصية الثالثة، والتي تتعلق بتحيين مضامين القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وكمرحلة أولى في إطار هذا الإصلاح، باشرت الوزارة الاشتغال على الملائمة الاستراتيجية للمراكز الجهوية للاستثمار لتحديد التموقع الجديد للمراكز الجهوية الاستثمار، وأيضا لتنزيل خريطة الطريق المتعلقة بالإصلاحات الجديدة المرتقبة مع تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في إطار القانون رقم 47.18.

وفي سياق التوصية الرابعة، تمت الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال تسهر على حكامة استراتيجية لخريطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال، تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة وبالتنسيق مع مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص، حيث تم خلق مجموعة من هيئات القيادة التي ستشرف عمليا على ضمان تفعيل أفضل وتتبع دقيق لتنزيل خريطة الطريق، وتجدر الإشارة إلى أن 70% من المبادرات التي تتضمنها خريطة الطريق تحسين مناخ الأعمال تم إطلاقها سنة 2023.

من جهة أخرى، ذكر السيد وزير التجهيز والماء، بالدور الفعال الذي تضطلع به السدود في مجال تأمين احتياجات المملكة من مياه الشرب، والمساهمة الفعالة في السقي وإنتاج الطاقة الكهرومائية، مؤكدا أن الوزارة قامت تطبيقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، بتسريع المشاريع المهيكلة لتعبئة الموارد المائية الاعتيادية وغير الاعتيادية، ومن بينها السدود الكبرى، وأخبر أنه تم الشروع في استغلال أربعة سدود كبرى السنة الماضية، وسيتم الشروع في

استغلال ثلاثة سدود كبرى أخرى خلال السنة الجارية، لافتا إلى أن الوزارة تواصل إنجاز 18 سدا كبيرا، بالإضافة إلى السدود المتوسطة والصغيرة.

وواصل السيد وزير التجهيز والماء، في مداخلة ثانية، تلاها نيابة عن السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث أطلعت على أنه تم خلال سنة 2023 تسجيل 8 ملايين و600 ألف ليلة مبيت، في ما يتعلق بالسياحة الداخلية، أي 33 بالمائة من مجموع ليالي المبيت بالفنادق المصنفة، معتبرة أن هذا الأمر دليل على الإقبال المتزايد للمغاربة على السياحة الداخلية، وأبرزت أن الوزارة بادرت من أجل التطوير المستدام للسياحة الداخلية، إلى جعل هذا النوع من السياحة من أولويات خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026، والتي اعتمدت تصورا جديدا للعرض السياحي، يتمحور حول تجربة الزبون عبر 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية منها سلسلة السياحة في الشاطئ، وسلسلة السياحة الداخلية في الفضاءات الطبيعية.

وهكذا، أكد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، أن الوزارة عملت على توسيع شبكة المدارس الجماعاتية منذ سنة 2018، تفعيلا لبرنامج العمل الملتزم به أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وتنزيلا للميثاق الوطني للتربية والتكوين والرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، مسجلا في هذا الإطار ارتفاع عدد هذه المدارس الجماعاتية من 134 مدرسة خلال موسم 2018-2019، إلى 306 مدرسة خلال موسم 2023-2024.

وأبرز أن الوزارة تعكف على وضع إطار مرجعي للمدارس الجماعاتية، يقترح إطارا مفاهيميا جامعا، يتماشى مع احتياجات السكان والظروف الجغرافية والاجتماعية والثقافية، من حيث الخدمات المقدمة وأساليب الإدارة والتزامات مختلف الأطراف، وكذا الجمع بين التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والجذع المشترك حسب الحاجة، وذلك انسجاما مع القانون - الإطار.

من جهته، اعتبر السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، أن صدور تقرير المجلس الأعلى للحسابات في هذه الفترة، فرصة سانحة لتدعيم أسس ومرتكزات التنزيل السليم لورش تعميم الحماية الاجتماعية، كورش ملكي بامتياز، وثورة اجتماعية حقيقية يقودها جلالة الملك، بهدف تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر، وتعميم التأمين الإجباري على جميع المواطنين وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل وتوسيع نظام التقاعد.

وأضاف أن الحكومة تراهن اليوم على تسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية والهيكلية لتنزيل ركائز الدولة الاجتماعية وتأمين الموارد المالية اللازمة، من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من الحكامة.

وأوضح من جانبه، السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، أن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2035، تستند على ثلاثة مرتكزات أساسية تتعلق بتسريع خلق مناصب الشغل وحماية مناصب الشغل القائمة، وضمان ولوج أفضل إلى مناصب الشغل، وتحسين جودة مناصب الشغل القائمة والجديدة.

وأشار إلى أن برنامج «أوراش» استطاع في النسخة الثانية القيام بقفزة نوعية، من خلال خلق 200 ألف منصب شغل خلال سنتين، مشيرا إلى أن المجهود الذي قامت به الحكومة خلال السنتين الماضيتين همت بالأساس الحفاظ على مناصب الشغل القائمة.

ثم أوضحت السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، كيف أن تنزيل ورش اللاتمركز الإداري يعتمد على خارطة طريق، تحدد رؤية شمولية واضحة لتنزيل متدرج لهذا الورش الهام الذي يرتكز على 5 محاور أساسية.

وأخبرت بأن اللجنة المعنية بتنظيم الهياكل الإدارية عملت على دراسة وإصدار العديد من النصوص التنظيمية بالجريدة الرسمية، التي تهم ثماني وزارات هي الداخلية، والتجهيز والماء، والنقل واللوجستيك، والاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، والشباب والثقافة والتواصل، والصحة والحماية الاجتماعية، والاقتصاد والمالية، وإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

جلسة الأسئلة الشفهية ليوم
الثلاثاء 26 رجب 1445 موافق 06 فبراير 2024

خصص مجلس المستشارين جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 رجب الموافق ل 06 فبراير 2024، برئاسة النائب الأول للرئيس السيد محمد حنين، لمناقشة الأسئلة الموجهة لكل من وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والوزير المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، ووزير الصناعة والتجارة.

التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

1 – في سياق كشف وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، عن خطتها التي بلورتها لتدبير الزمن المدرسي والتنظيم التربوي بما يحقق الأهداف المنشودة، والتي تهدف إلى استدراك الحصص الدراسية الضائعة وتحصين التعلمات الأساس بمختلف الأسلاك التعليمية، بعد سلسلة من الإضرابات التي أدت إلى توقف الدراسة على المستوى الوطني منذ الخامس من أكتوبر 2023، التي جاءت إثر الكشف عن مضامين النظام الأساسي للتعليم، أصدرت بشأن ذلك وثيقة مرجعية في شأن تكييف البرامج الدراسية.

ساءل السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في سؤال محوري، عن التدابير المتخذة لتأمين الزمن المدرسي، السيدات والساد ة المستشارون أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)؛
- الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل).

أخبر السيد الوزير في معرض رده، عن خطة الحكومة في تناولها موضوع تأمين الزمن المدرسي واستكمال البرامج والمقررات الدراسية، وتحضير اجتياز مختلف الاستحقاقات التكوينية، حيث اعتمدت استراتيجية مندمجة، تأسست على ثلاثة محاور متكاملة، تتعلق أولا بالخطة الوطنية لتدبير الزمن المدرسي والتنظيم التربوي للتعلمات، وثانيا ببرنامج وطني للدعم التربوي، ويهم المحور الثالث تكيف البرامج الدراسية.

وأقر بالضياع الكبير في الزمن المدرسي، الذي تحمل ملايين التلاميذ تكلفته خلال الدورة الأولى من السنة الدراسية الحالية، مراهنا على الإجراءات التي قال إنه تم اتخاذها، من أجل استدراك الزمن المدرسي، خصوصا بالنسبة للتلاميذ في المستويات الإشهادية، وبأن الإضرابات التي شنها الأساتذة خلال هذا الموسم وصلت إلى 35 يوما، همت 50 بالمائة من التلاميذ، مضيفا أنه خارج هذه الأيام تم بالفعل تسجيل إضرابات، وصفها بغير المهمة جدا.

وأمام تسجيل أزيد من شهر من التوقف الدائم والكلي للدراسة في مؤسسات التعليم العمومي بشكل رسمي، أخبر بإطلاق برنامج خاص لتدارك الخصاص، يعتمد على تكييف زمن التعلم، بتمكين التلاميذ خصوصا في الأقسام الإشهادية من التحكم في المواضيع المحددة للامتحانات التي يستعدون لاجتيازها، وتخصيص غلاف زمني يتيح لهم إكمال البرامج الدراسية في ظروف ملائمة.

كما يقوم البرنامج الوطني للدعم التربوي، بحسبه، على إعطاء الأولوية للمستويات الإشهادية، في الاستفادة من حصص الدعم التربوي بالاستعانة بأساتذة المؤسسات التعليمية، إلى جانب كفاءات إضافية في حالات الخصاص بتنسيق مع جمعيات أولياء التلاميذ وجمعيات المجتمع المدني، وتحدث عن فتح المجال للأساتذة لتقديم ساعات إضافية، مقابل تعويض سواء داخل الأسبوع أو العطل البينية، مع حذف سقف ساعتين أسبوعيا لكل أستاذ، وتوسيع

إمكانية اللجوء لهذه الساعات الإضافية على طول أيام الأسبوع وخلال العطل البينية.

ثم أظهر السيد الوزير تأسفه، بسبب تأخر تلاميذ المؤسسات العمومية في اجتياز امتحانات المراقبة المستمرة، ولأن المراقبة أو فروض المراقبة تم مراجعة توقيتها وتم تمديدها إلى 2 مارس، مشيرا إلى اتخاذ إجراء يقضي بتقليص عدد فروض المراقبة المستمرة ومساعدة التلاميذ للاستفادة من الدعم قبل المراقبة.

2 – وساءل السيد المستشار خالد السطي، والسادة المستشارون أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، في سؤال محوري ثاني، عن نتائج الحوار الاجتماعي القطاعي، وخلاصات الاتفاق الحكومي الأخير مع نقابات التعليم الأكثر تمثيلية، تنزيلا لخلاصات الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الثلاثية الوزارية مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، والتي تميزت بالجدية والمسؤولية في التعاطي مع مختلف المطالب والملفات المتراكمة، مع السعي إلى معالجتها بنجاعة وفعالية، بما يستجيب لتطلعات الأسرة التعليمية، وترصيدا وتعزيزا للمكتسبات التي تضمنها اتفاق 10 دجنبر 2023، حول ما اتخذه من إجراءات في قطاعه، خصوصا بعد توقيف أزيد من 540 أستاذ من ضمن المضربين.

في المقابل، أعلن السيد الوزير أنه يراهن على مخرجات الحوار الاجتماعي لإيجاد حلول لمطالب الشغيلة التعليمية، بعدما تمت الاستجابة لعدد من المطالب من ضمنها إضفاء صفة الموظف العمومي على كافة العاملين في القطاع، وتسوية الوضعية المالية لأطر الأكاديميات، وتبسيط مسطرة الترقية في الرتب للمشاركة في امتحانات الكفاءة المهنية، إضافة إلى تثمين الشهادات الجامعية للارتقاء بالمسار، وتعويض عن تصحيح الامتحانات لا يقل عن ألف درهم.

ثم أكد السيد الوزير على أن تنزيل مخرجات الاتفاق القطاعي جاري، وبانه سيتم تقديم مراسيم في مجلس حكومي مقبل، للمساعدة على تنزيل كل ما ورد في اتفاقي 10 و26 دجنبر، ليبقى الهدف من هذه الإجراءات، خلق جو إيجابي يوجه كل الأساتذة للانخراط في الإصلاح، وفي جودة المدرسة العمومية، تطبعه الثقة، وفي ما يخص التوقيفات، أخبر على أن الوزارة عبرت على حسن النية، حيث تم الشروع في تشكيل لجان على مستوى كل الأكاديميات تدرس كل هذه الملفات وتأخذ بخصوصها القرارات المناسبة.

3 – وفي سؤال عن الإسراع بإخراج النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية، لمواكبة الإصلاح الشامل للمدرسة العمومية، وجهه السيد المستشار ميلود معصيد، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، إلى السيد الوزير، ثمن المقاربة التشاركية في التعاطي مع الحوار القطاعي، من أجل إخراج هذا النظام الأساسي، والاستفادة من الأخطاء السابقة، وفي المقابل نبه إلى قرارات التوقيفات التي بلغت 545، وأجهضت التوافقات الإيجابية المنتجة في إطار مسيرة الحوار، مطالبا، باسم الجامعة الوطنية للتعليم الاتحاد المغربي للشغل، بالطي النهائي لهذا الملف تفاديا لكل احتقان.

شدد السيد الوزير في جوابه، اعتبارا لما تقتضيه مرحلة التنزيل، على ضرورة الأخذ ببعض مشاريع القوانين، التي تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان، بالنسبة للنظام الأساسي أو لعدد من المراسيم، التي ستقدم خلال مجلس حكومي في الأسبوع المقبل، ما يستلزم بذل المزيد من المجهودات، بوجود أكثر من 8 مراسيم إضافية، وأكثر من 30 قرار وزاري لتنزيل هذا النظام الأساسي، بطريقة تشاركية مع النقابات الأكثر تمثيلية.

4 – أثناء رده، على سؤال حول تنظيم المغرب للاستحقاقات الرياضية المقبلة القارية والعالمية، من قبل الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، بشأن الخطوط العريضة للحكومة، حول الاستراتيجيات الموجهة لها، أشار السيد الوزير، أن شرف احتضان المغرب لكأس أفريقيا للأمم 2025، وكأس العالم 2030، ليس وليد الصدفة، بل ثمرة لرعاية ملكية سامية لقطاع الرياضة.

وأضاف بأن ذاك الشرف جاء بعد عمل دؤوب من طرف الحكومة، في إطار إستراتيجية متعددة الأبعاد، والتي تهم اعتماد سياسة متكاملة للتأطير والتكوين، والاستثمار في البنيات التحتية الرياضية، وترسيخ الحكامة الجيدة، مذكرا في هذا الصدد، بالمجهودات الحكومية خلال الأسابيع القليلة السابقة، حول ملاءمة القوانين بما فيها مكافحة

تعاطي المنشطات الرياضية، والمصادقة على مرسوم بشأن اللجان المحلية لمكافحة الشغب، بالإضافة إلى إرساء برنامج عمل، من أجل ضمان حسن تنظيم التظاهرات الرياضية.

كذلك أوضح أن الاستحقاقات الكروية، تلعب دورا مهما في إشعاع سمعة المملكة، ما يجعل من نجاح تنظيم التظاهرات الرياضية، بدرجة عالية من الأهمية بالنسبة للمغرب، الأمر الذي دفع القطاع إلى اتخاذ مجموعة من التدابير، من بينها إحداث لجنة لمونديال 2030، حيث تم تشكيل لجنة حكومية بين القطاعات، لمواكبة استضافة المغرب لهذا المونديال، كما تمت معالجة عدد من القضايا تهم تأهيل الملاعب المحتضنة لمباريات كأس العالم وأفريقيا، وأنه تم التوقيع أيضا على اتفاقية مع صندوق الإيداع والتدبير، لتمويل تأهيل 6 ملاعب لكرة القدم، وبناء ملعب جديد بجهة الدار البيضاء، فضلا عن تفعيل الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية، كرافعة لتسريع تطوير البنيات الرياضية، في أفق تدبيرها مستقبلا.

وفي إطار التفاعل مع جواب السيد الوزير، سجل الفريق الحركي بعض الملاحظات والاقتراحات، من قبيل عدم جعل العشرة الأخيرة مبررا لتغيير المسار أو زعزعة الثقة في هذه المجموعة الوطنية أطرا ولاعبين، وصلة بما سبق، دعا السيد المستشار لكسب رهان النجاح التنظيمي للاستحقاقات الكروية المقبلة، الحكومة إلى الرفع من وتيرة تعزيز وتطوير البنيات التحتية الطرقية وتأهيل قطاع النقل عبر توسيع مطارات المملكة للرفع من طاقاتها الاستيعابية الشاملة، وتأهيل قطاع النقل الجوي دوليا وداخليا، وتقوية قدراتها وأسطولها وتعزيز خطوط الربط السككي وتوسعته، ليشمل مختلف الجهات وكسب رهان الإقلاع السياحي، فضلا عن تأهيل المنشآت الرياضية وتعجيل بإصلاح شمولي لقطاع الإعلام، وتنزيل مخطط المغرب الرقمي، وهو ما يتطلب تمويلات ضخمة ينبغي التفكير في مصادرها، كما أعربوا عن تطلعهم إلى أن تعيد الحكومة النظر في برنامجها الحكومي، وفق هذه الاستحقاقات والتحديات، وأن تبادر إلى ترجمة النموذج التنموي في برامجها وأدائها.

القطاع المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

1 – واعتبارا لما حققه المغرب من مراكز متقدمة في التصنيف العالمي الخاص بمناخ الأعمال والاستثمار، بفضل رؤية جلالة الملك محمد السادس والحكومة التي تواصل تحسين مناخ الأعمال تماشيا مع توصيات النموذج التنموي الجديد، والذي يجسد الالتقائية بين كل الفاعلين، وبعد أن قررت الحكومة تعزيز الاستثمار الخاص، من خلال زيادة حصته المحددة حاليا في الثلث إلى الثلثين بحلول سنة 2035، بعد أن ظل القطاع العمومي مهيمنا على الاستثمار في المملكة لعقود، وبعد اتضاح تواضع النتائج المحققة من هذا التوجه الاقتصادي، إذ تروم الحكومة، بحسب ماجاء في مشروع قانون المالية لسنة 2024، نظاما جديدا لدعم مبادرة الاستثمار الخاص، بما في ذلك تقديم تحفيزات مالية لدعم الاستثمارات الخاصة بصفة عامة، ومنحة مجالية إضافية لتشجيع الاستثمارات في المناطق الأقل نموا، ساءل السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك)، والسادة أعضاء الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد الإله حيضر)، السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، بخصوص التدابير التي ستتخذها الوزارة لتنزيل الأهداف المسطرة في مجال الاستثمار، إذ شددوا على أنه لا نهوض بالاستثمار في ظل غياب عدالة جهوية، معلنين حصيلة أقل في عدد المشاريع والمقاولات الشبابية، لا لشيء إلا لأن أصحابها باتوا لا يملكون كيف يدبرون استثماراتهم على المستوى العملي، محذرين من كون الاستثمار بالمغرب بات أيضا يعاني من إشكاليات تغول الأقطاب الكبرى في عدد من الجهات.

من جانبه، وفي معرض جوابه عن السؤالين، أعلن السيد الوزير أن وزارته قامت بوضع استراتيجية وطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة، تهدف في المقام الأول إلى تحديد الأهداف الجهوية والقطاعية للاستثمار الخاص، ومناصب الشغل التي سيتم إحداثها سنة 2026، وأنه في هذا الصدد باشرت إلى عقد اجتماعات معمقة مع كل الفاعلين، في القطاعين العام والخاص على المستوى المركزي، والجهوي.

حيث تم الاعتماد على كل الدراسات والمعطيات المتوفرة على المستويين الوطني والجهوي، وعلى الاستراتيجيات

القطاعية وعلى المخططات لخلق الانسجام والالتقائية بين برامج عمل كافة المتدخلين، بالإضافة إلى الإشراف المباشر لمسؤولي مراكز الاستثمار بربوع المملكة على عملية الاستثمار، التي شملت قطاعات عمومية ومؤسسات وزارية وولاة والمجالس الجهوية والمراكز الجهوية للاستثمار، بالإضافة إلى الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وطنيا وجهويا، بمقاربة تهدف لتعزيز الالتقائية بين الفاعلين وتعبئتهم، حول أهداف مشتركة في مجال الاستثمار الخاص، وتحديد الأوراش ذات الأولوية على مستوى كل جهة، وتعبئة كل الفاعلين لاتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة لحاجيات الاستثمار.

ومن جهة ثانية، عاد السيد الوزير ليؤكد أنه رغم الظروف الاقتصادية الصعبة فقد أعطى ميثاق الاستثمار دفعة قوية، كاشفا على أن اللجنة الوطنية للاستثمار، صادقت منذ دخوله حيز التنفيذ، على 82 اتفاقية استثمارية تهم 34 إقليما موزعة على كل جهات المملكة، بقيمة إجمالية تفوق 115 مليار درهم، والتي بحسب الوزير، مكنت من إحداث 57 ألف منصب شغل، بلغت نسبة الاستثمارات الوطنية فيها حوالي 70 في المائة من مجموع الاستثمارات.

2 – أكد السيد الوزير، حين رده على سؤالين محوريين، ووحدة موضوع «تحسين مناخ الأعمال»، تقدم بهما ممثلا فريقي الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، بفضل الإصلاحات الهيكلية الكبرى، تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس، أن خارطة طريق تحسين مناخ الأعمال، المعلن عنها في مارس 2023، تتضمن حوالي 46 مبادرة ذات أولوية، في إطار 10 أوراش أساسية تضم عدة مشاريع تهدف إلى تسهيل عملية الاستثمار وتحفيز المستثمرين، مشيرا إلى أن الوزارة المنتدبة تعمل مع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال على تتبع تقدم هذه المبادرات بتنسيق مع الجهات المعنية.

حيث أورد أن ما تتمتع به المملكة المغربية من استقرار ورؤية تنموية طموحة ومؤهلات مهمة تجعلها تتميز قاريا وعالميا، كأرض مفضلة للاستثمارات قادرة على رفع التحديات وتنظيم تظاهرات عالمية كبرى، مؤكدا أن الحكومة تواصل تحسين مناخ الأعمال، والنهوض بالاستثمار، تماشيا مع توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد، من خلال تنزيل خارطة طريق تحسين مناخ الأعمال 2023–2026، التي تجسد الالتقائية بين كل الفاعلين.

وأضاف بأن الوزارة تشتغل، على مقاربة جديدة ترتكز على مسار المستثمر، لضمان نجاعة أفضل، من حيث تسهيل عملية الاستثمار بشكل شامل، سواء تعلق الأمر بطلب المعلومات، أو طلب الحصول على التراخيص، أو الحاجة إلى المواكبة المالية، أو التقنية، أو التحكيم أو الوساطة عند الضرورة، مبشرا بأن مناخ الأعمال في المغرب، سيعرف تحسنا كبيرا، بفضل تنزيل خارطة الطريق 2023–2026، والتي تم إطلاق 70% من مبادراتها، خاصة وأنها تشمل تسهيل عملية الاستثمار وريادة الأعمال، ودعم التنافسية الوطنية، وتطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال وللابتكار، بالإضافة، لتكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد، وهذه المحاور تشمل الولوج للعقار والتمويل، وتبسيط المساطر الإدارية، والرقمنة وغيرها.

3 – وبخصوص سؤال السيدة المستشارة فاطمة الحساني، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، الموجه إلى السيد الوزير، حول إحداث مشاريع استثمارية تنموية بالمناطق القروية، بخصوص التدابير والإجراءات الآنية التي تنوي الوزارة القيام بها، من أجل توفير الظروف الملائمة لإحداث مشاريع استثمارية تنموية، تعود بالنفع على سكان هذه المناطق القروية المستهدفة.

رد عليه السيد الوزير، مخبرا بأن الحكومة تعتمد في إطار تنزيل ميثاق جديد للاستثمار، بمقاربة متعددة الأبعاد، لتمكين كل المجالات الترابية حضرية أو قروية، من تثمين مؤهلاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لخلق فرص الشغل وإعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية المنتجة ولمهن المستقبل، مع مراعاة الخصوصيات المحلية بخلق توافق وإلتقائية حول أهداف الاستثمار الخاص بين كل الفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى الجهوي.

وكذلك بتمكين المشاريع الاستثمارية من الاستفادة من أنظمة الدعم التي يضعها الميثاق الجديد، خاصة المنحة الترابية لتوجيه الاستثمارات نحو 80% من أقاليم وعمالات المملكة، الأقل جاذبية للاستثمار، ومباشرة تفعيل نظام

دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في أقرب الآجال، ثم من خلال تعبئة المراكز الجهوية للاستثمار لمواكبة المستثمرين والترويج للعرض الترابي والمؤهلات الاستثمارية لكل منطقة بما فيها المناطق القروية.

وركز أيضا في شق ثاني، على أن الهدف هو دعم ومواكبة المشاريع التنموية في كل المناطق، مخبرا أنه في إطار نظام الدعم الذي يضعه الميثاق الجديد، استفاد من منحة ترابية أكثر من 20 مشروع استثماري في أقاليم يغلب عليها الطابع القروي، مستشهدا بما أنجز بمدينة وزان، خريبكة، وادي الذهب، الناظور، أسفي، الخميسات، تارودانت، العرائش، ميدلت، الدريوش، كرسيف، جرادة وغيرها.

4 – على أمل أن يشهد الاستثمار الخاص دفعة مهمة، بفعل المقاربة المبتكرة للدعم التي جاء بها الميثاق الجديد للاستثمار، بتضافر جهود الفاعلين، ومواكبة القطاعات الواعدة وتوزيعها الجغرافي، يكون أساسها الاستدامة وتجاوز المخاطر الاقتصادية، وتطلعا في التركيز على تجاوز بعض الإشكالات المطروحة، ومنها ما سبق أن نبه إليه تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، والتي ترتبط بانخفاض حصة مساهمة الاستثمار الخاص في الميزانية العامة، استفسر السيد الوزير، في سؤال محوري آخر، يتعلق بآليات تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، تقدم به السيدان المستشاران: عثمان الطرمونية عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وشيخ احمدو ادبدا عن فريق الأصالة والمعاصرة.

لخص السيد الوزير أثناء جوابه، تدخل عمل الحكومة على تحفيز الاستثمار الخاص، في أربع ركائز، تتمثل أولا في تفعيل أنظمة دعم الاستثمار التي يضعها الميثاق الجديد للاستثمار، والتي تستهدف كل المستثمرين وكل فئات الاستثمار، استفاد منه 78 مشروعا استثماريا بقيمة تفوق 86 مليار درهم، بإحداث 47000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، ومنح طابع استراتيجي ل 4 مشاريع استثمارية بقيمة تفوق 29 مليار درهم، بإحداث 10000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

ويجسد ثانيها تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار، وتسهيل عملية الاستثمار من خلال تنزيل خارطة الطريق 2023–2026 والتي تم إطلاق 70% من مبادراتها خلال سنة 2023، وتترجم الركيزة الثالثة، من خلال تظاهرات دولية ووطنية وأيضا جهوية، مواصلة جهود الترويج للعرض الاستثماري المغربي ولمؤهلات المجالات الترابية من طرف الوزارة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والمراكز الجهوية للاستثمار، ثم تعزز الركيزة الرابعة دور المراكز الجهوية للاستثمار ومواصلة إصلاحها، كفاعل أساسي للترويج للمؤهلات التي تزخر بها المجالات الترابية.

وخلال رده على تعقيب السيدين المستشارين، استعرض السيد الوزير إنجازات مهمة ستمكن من تحفيز الاستثمار الخاص، المتعلقة بالقانون رقم 102.21، والقانون رقم 69.21، والقانون رقم 82.21، والقانون رقم 95.17، وكذلك المرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية.

5 – وأوضح السيد الوزير، ردا على سؤال مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد محمد بن فقيه)، حول التوزيع العادل والمنصف للاستثمار، أن التوزيع المنصف للاستثمار في كل ربوع المملكة، من أولويات الحكومة، وذلك لجعل المجالات الترابية محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتوجيه استثمارات عمومية مهمة لكل جهات المملكة، لتقوية جاذبيتها للاستثمار الخاص المنتج، وخلق مناصب الشغل وتحسين عيش المواطنات والمواطنين.

وفي هذا السياق، نبه إلى أن الحكومة عملت على تخصيص 335 مليار درهم، للاستثمار العمومي برسم سنة 2024، أي بزيادة 11% مقارنة مع 2023، لتنمية المجالات الترابية، وإطلاق مشاريع للبنية التحتية بمواصفات عالمية لتوفير ظروف محفزة للاستثمار، وكذا الاشتغال على تحسين كل مكونات مناخ الأعمال، وطنيا وجهويا، وأيضا، مواصلة الاستراتيجيات القطاعية الطموحة، في الصناعة، والسياحة، والفلاحة، والرقمنة، ومجالات أخرى.

ثم أشار إلى عمل الوزارة بالموازاة، على تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، وعلى تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار، لتشرف على عملية الاستثمار في كل مراحلها، وفي إطار تنزيل مضامينه، تم أولا تحديد أهداف واضحة لكل جهة من جهات المملكة، للمساهمة في تنزيل أهداف الاستثمار الخاص، التي حددها جلالة الملك، خلال المدة

المتدة بين 2022 و2026.

مضيفا أن الحكومة عملت على دعم المشاريع الاستثمارية باعتماد مقاربة تحفز الاستثمار في العمالات والأقاليم الأقل جاذبية، وذلك من خلال منحة ترابية، تشمل 80% من عمالات وأقاليم المملكة، مفيدا بأنه منذ بداية هذه الولاية الحكومية تمت المصادقة على 165 مشروع استثماري، بأكثر من 183 مليار درهم، ما يعني استثمارات تعادل 20 مرة حجم مصنع رونو تقريبا، لخلق أكثر من 100.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

قطاع الصناعة والتجارة

1 – دعا السيد المستشار المرابط الخمار، عن فريق الأصالة والمعاصرة، بمناسبة طرحه أول سؤال موجه في المحور الثالث، حول حماية المستهلكين، إلى السيد وزير الصناعة والتجارة، كل الفاعلين إلى الاشتغال إلى جانب الحكومة، وبحث آليات جديدة لإيقاف الممارسات المنافية لحرية المنافسة وحماية حقوق المستهلك، خاصة مع اقتراب شهر رمضان، وتأهب البلاد لتنظيم وإنجاح أحداث وتظاهرات كبرى، حيث طالب بالضرب بيد من حديد على كل مخالف وتتبع شبكات المضاربة والممارسات غير القانونية، ما يقتضي تضافر جهود جميع المتدخلين لمواجهة الممارسات المنافية لحرية المنافسة وحماية حقوق المستهلك

أفاد السيد الوزير، خلال جوابه، بأن سنة 2023 عرفت مواصلة تعزيز حماية المستهلكين المغاربة، باسطا معطيات دالة في هذا الصدد، إذ خضعت 330 ألف نقطة بيع في جميع أرجاء التراب الوطني لعمليات المراقبة، أفضت إلى تحرير 12 ألف محضر وإحالتها على النيابة العامة، وأن السنة الفارطة عرفت كذلك معالجة 120 ألف ملف توريد، من ضمنها 1200 ضبطت في حالة مخالفة، قبل أن يشدد على تلقي مصالح وزارته 2400 شكاية من المستهلكين المغاربة، عولجت بنسبة 100 في المائة خلال سنة 2023.

وتابع بأن المغرب يتوفر اليوم على منظومة معترف بها عالميا لحماية المستهلكين، متعددة الأبعاد، تدمج حرية الممارسة وحرية الأسعار في ظل ضبط المنافسة، وبأن هناك عددا من القوانين المؤطرة لحماية المستهلك بصفة مباشرة وغير مباشرة، وسط سعي لتثمين الحركة الاستهلاكية عبر مواكبة جمعيات حماية المستهلكين بدعم مالي سنوي مباشر، مؤكدا أن الدولة تقوي المراقبة خلال فترة قبيل شهر رمضان المبارك عبر المراقبة في ظل تنامي ممارسات تزداد حدتها.

2 – حظي موضوع «تشجيع وسم صنع في المغرب» بسؤالين موحدين، أثارهما كل من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)، ومجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، لتمثيلها إحدى الروافع الأساسية لتحقيق نمو وتنمية سوسيو اقتصادية للمغرب، وصمام أمان لمواجهة آثار التقلبات العالمية وتحصين السيادة الاقتصادية.

وفي معرض جوابه، أطلع السيد الوزير، على أن «صنع في المغرب» ليس مجرد علامة، بل إن كل ما يصنع في المغرب فهو يدخل في هذا الإطار، وتعطى له مواصفات ويتم الاشتغال عليه، مستحضرا أن كل الاستراتيجيات المتتالية التي بدأت منذ 2005 إلى اليوم هي استراتيجيات تندرج في هذا الصدد، ما يمكن من الحديث اليوم عن المنتوج الوطني وعن العلامة المغربية والجودة المغربية، وفق تصور وتوجه لهذا المنتوج، كما عن السيادة الوطنية والرأسمال الوطني طبقا لتوجيهات جلالة الملك، من أجل دخول عهد صناعي جديد عنوانه السيادة وهدفه الأول خلق مناصب الشغل للشباب.

وأضاف السيد الوزير شارحا آخر المعطيات، أن المغرب يتوفر على 1726 مشروعا صناعيا، لاستبدال ما قيمته 100 مليار درهم من الواردات، مما سيمكن من تصدير 98 مليارا إضافية، وبأن الصادرات المغربية من المواد المصنعة بلغت قيمتها 375 مليار درهم، موجهة إلى كل دول العالم، وفي معطى دال، لفت الانتباه إلى أن الثقة في الجودة بالنسبة للمغاربة قد ارتفعت، من 35 في المائة قبل خمس سنوات إلى أكثر من 62 في المائة اليوم، يفسره تفضيل أغلب المغاربة المنتوج الوطني على نظيره الأجنبي، واختتم باستحضار جهود وزارته لتحسين ترتيب المغرب (40 عالميا الأول إفريقياً) في حماية الملكية الصناعية والتجارية، بالدفع برفع نسبة الإدماج في الصناعات، التي تعد

شرطا في ميثاق الاستثمار الجديد، في كل الوثائق التي توقع في الشراكات مع المستثمرين.

3 – بعد التنويه بمختلف المجهودات التي تقوم بها الحكومة لتحقيق السيادة الوطنية في المجال الصناعي من أجل التنمية المستدامة، طرح السيد المستشار عابد بادل، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، من خلال سؤاله حول تشجيع إحداث مناطق صناعية بخصوصيات جهوية ، إشكالا حقيقيا يتعلق بالتأخر في إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، يستلزم إخراج أحياء صناعية تلائم خصوصيات الجهوية وإقليمية وتواكب تطور المدن، مع إنصاف بعض المجالات الترابية التي لم تنل بعد حظها في التنمية من أجل تحقيق التوازنات المجالية المطلوبة والمفقودة اليوم.

قابله جواب السيد الوزير بتعداد للمناطق الصناعية الجديدة المستحدثة خلال السنوات بين 2016 و2021، والتي بلغت تقريبا 22 بمساحة 1900 هكتار، بإطلاق مشاريع أكثر من 30 منطقة صناعية جديدة بمساحة إجمالية تفوق 2900 هكتار، في انتظار خلقها في باقي الأقاليم الجبلية، أولها إقليم الحوز وإفران والحاجب وبعض الأقاليم الأخرى، مسجلا بداية إعادة هيكلة تقريبا 330 هكتار، تحتاج للتجويد والتوسيع.

وبالنسبة لتشجيع استثمار المقاولة الصغرى والمتوسطة، فأخبر بأن الوزارة في صدد المفاوضات الأخيرة، مستشهدا بما قاله السيد الوزير المكلف بالاستثمار، حيث أن نصف 1726 مشروعا موجها للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتقريبا 40% من فرص التشغيل ستخلق منها، و88% منها تتوفر على العقار، وبانكباب الوزارة على إحداث 6 مناطق صناعية إضافية لتوسيع العرض الصناعي بجهة الدار البيضاء سطات، بتوقيع اتفاقية مع الجهة.

4 – ساق السيد المستشار كمال آيت خالد، من فريق التجمع الوطني للأحرار، في خامس سؤال موجه إلى السيد وزير التجارة والصناعة، حول تراجع الاهتمام بغرف التجارة والصناعة والخدمات كمؤسسات دستورية، إشكالية تراجع ملحوظ في إشراك غرف التجارة والصناعة والخدمات في مختلف الأنشطة ولقاءات التواصل التي تنظمها الوزارة، وعدم إعطاء هذه الغرف فرصة لتصبح منتجة ومتعاونة مع الوزارة، عوض كونها تابعة وعبء عليها، تمتد جذورها من تحول غرف إقليمية إلى غرف جهوية، ما يحول دون فعالية مشاركتها، داعيا إلى الأخذ بعين الاعتبار توصيات مناظرة 2019 وتوصيات ملتقى الغرف بمجلس المستشارين يوم 24 يوليوز 2023.

أقر السيد الوزير، بعدم إشراك الغرف في بعض المشاورات وفي بعض التظاهرات بما فيه الكفاية، مبديا استعداده للنقاش في الموضوع، وموضحا أهمية تركيبة غرف التجارة والصناعة والخدمات، من حيث تكتل رجال الأعمال كمحور أساسي في التنمية والمبادرة الاقتصادية، كممثلين للقطاع الخاص إلى جانب ممثلين آخرين، وضرورة تجاوز فسح المجال للغرف الأجنبية، كما أخبر باشتغال الوزارة مع غرفتين على الأقل للمساهمة في وضع أحياء صناعية أو مشاريع أخرى ستقوي مداخيلها، وترحب بكل مشروع أو مبادرة للغرف من أجل تقوية التنمية الاقتصادية، والتنمية التجارية، والتنمية الصناعية، والتنمية الخدماتية لبلادنا.

5 – وساءل السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، للدفع بهذه المقاولات إلى شاطئ النجاة، سيما بعد أزمة كوفيد وما صاحبها من إصابات وتوقفات وإغلاقات، وانعكاسات سلبية على فرص الشغل وعلى التنمية الاقتصادية في بلادنا.

استعرض السيد الوزير بمناسبة رده، المجهودات الحكومية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز مكاسبها وتقويتها، نظرا لتمثيلها تقريبا 97 أو 98% من مجموع المقاولات، وتأمينها ل 40% من فرص الشغل والشغل المحدث في بلادنا، بدعمهم على تجاوز إكراهات السيولة والتمويل، من خلال تقديم قانون أجل الأداء لفائدة هذه المقاولات، ليبقى الإشكال المطروح منحصرا في ارتفاع نسبة الإفلاس، خاصة بالنسبة للمقاولات التي استمر استخلاص، خلال فترة الوباء، ديون «أوكسيجين» و«رولونس»، دون الأخذ بعين الاعتبار بكفاية وضعيتهم.

وأشار الجانب المضيء، المتجسد في أن المقاولة الصغيرة والمتوسطة في بلادنا، تستفيد من مغرب المقاولات بالنسبة للصناعة، يزودها بدعم يصل إلى 30% التي تعطي دعما للابتكار، وبالنسبة للتي تؤمن الدعم التقني يصل دعمها

إلى 80% من المواكبة التقنية المطلوبة، وتزود بالدعم للانتقال للإنتاج الخالي من الكربون، وأيضا بشر بدعم قوي سيصاحب ميثاق الاستثمار القادم، سيؤطره مرسوم يعطي امتيازات كبيرة بالنسبة لتشجيع الاستثمار في المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

6 – بسطت السيدة المستشارة فاطمة زكاغ، عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، آخر سؤال مبرمج في أشغال الجلسة، حول الإجراءات الاستباقية لتموين الأسواق المغربية بالمواد الأساسية خلال شهر رمضان، قبل أن تقدم ملاحظات خلال التعقيب على جواب الوزير.

قدم السيد الوزير في جوابه، عددا من المعطيات حول المواد الغذائية المصنعة الأكثر استهلاكا في شهر رمضان، مشيرا إلى أنها موجودة في السوق بوفرة، مفصلا، بخصوص توفر مادة السكر بأزيد من 567 ألف طن، مما سيمكن من تغطية حاجيات السوق الداخلي التي تقدر بحوالي 200 ألف طن، وبالنسبة للزيوت الغذائية، فالكميات المتوفرة بالسوق الداخلية ستفوق 162 ألف طن، في حين أن طلب السوق خلال هذا الشهر يقارب 85 ألف طن، مما سيضمن تموينا عاديا للسوق الوطنية، ويقدر عرض مادة الزبدة، بـ6.757 طن، مقابل 4.168 طن تخص الطلب الداخلي من هذه المادة، وسيصل العرض المرتقب من مادة الشاي إلى 18.668 طن مقارنة مع الطلب الذي لن يتعدى 4.815 طن، في ما ستصل كميات البن المعروضة إلى حوالي 2.025 طن لتلبية حاجيات الاستهلاك والتي تناهز 773 طن.

ثم أشار إلى أن وزارة الصناعة والتجارة، تقوم بتتبع أسعار المواد الأكثر استهلاكا بصفة يومية، في جميع أنحاء المملكة، من خلال مديرياتها الجهوية، ويتضح لها من خلال تحليل المعطيات، انخفاضا في أسعار بعض المواد الغذائية المصنعة خلال سنة 2023 وبداية 2024، كزيوت المائدة والزبدة وكذلك استقرارا في أسعار باقي المواد الغذائية المصنعة.

وبخصوص التدابير المتخذة لضمان تموين الأسواق المغربية بالمواد الأساسية في شهر رمضان، فإن الحكومة ستعمل وفقه، على تمديد فترة تعليق استيفاء الرسوم الجمركية على بعض البذور الزيتية والزيوت الخام المستوردة، للتخفيف من تأثير زيادة تكلفة المواد الخام على سعر زيوت المائدة، وستقوم أيضا بتتبع وضعية السوق الوطنية، من أجل ضمان وفرة المواد الأساسية في الأسواق والعمل على تفادي أي خلل في التموين، من خلال عمل اللجان المختلطة المحلية بمختلف العمالات والأقاليم.

وتعقيبا على جواب السيد الوزير، أبرزت السيدة المستشارة البرلمانية، أن الحكومة لم تعالج لحد الآن إشكالية غلاء الأسعار، على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها عن طريق دعم القطاع الفلاحي، على مستوى تخفيض تكاليف الإنتاج ومقاربة حل مشكلة سلاسل الإنتاج والتوزيع والتسويق، مؤسسة على ما عرفته أسعار الخضر والفواكه في الآونة الأخيرة من انخفاض ملحوظ، بعد أن سدت منافذ التصدير في وجه هذه المواد الأساسية.

وهو ما يبين، وفقها، بالملموس أن تلبية حاجيات السوق الخارجي وإهمال حاجيات الطلب الداخلي، يعد من الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة التضخم في بلادنا مما يهدد أمننا الغذائي، مشددة على أن مواجهة غلاء الأسعار تتطلب سياسة إرادية ومنسجمة تتوجه بالخصوص إلى وضع آليات لمواجهة الفساد بكافة أشكاله، والمراجعة الجذرية للسياسة الفلاحية في أفق تحقيق الأمن الغذائي، وترجيح المصلحة الوطنية وإلزام المنتجين بتوجيه منتجاتهم بالأسبقية نحو السوق الداخلية.

وتطبيقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، تجاوبت الحكومة مع طلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدمت بهما على التوالي، السيدتان المستشارتان

– المستشارة السيدة مينة حمداني، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، إلى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، حول موضوع المناخ الاجتماعي داخل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وتردي ظروف عمل مستخدمات ومستخدمي وأطر مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وتجاهل الجهات الوصية المشروعة للمستخدمات والمستخدمين.

رد السيد الوزير، مشيدا بالمهام التي يضطلع بها المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، وبمنجزاته المحققة على المستوى الاجتماعي، كأحد المؤسسات الاستراتيجية في البلاد، يحقق لوحده زهاء 80% من العرض التكويني في المغرب، بخصوصية التدبير الثلاثي المؤلف من الدولة أو الإدارة، والكونفدرالية لعمل مقاولات المغرب، ثم النقابات، حيث وعد بالانفتاح وبالوقوف على كل الملفات المطلبية المطروحة.

- المستشارة السيدة لبنى علوي، غير منتسبة، أيضا إلى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، حول التدابير الاستعجالية للحكومة لإنصاف المتصرفين والتقنيين وهيئة تفتيش الشغل، بالنظر إلى الدور الذي يقوم به مفتشو الشغل من أجل تحقيق السلم الاجتماعي والحفاظ على استقرار المقاولة الوطنية، للمطابة بمواصلة الحوار الاجتماعي بقطاع الشغل وبتنفيذ المخرجات التي تنتظرها شغيلة القطاع، والدعوة إلى تسريع إخراج النظام الأساسي الخاص بمفتشي الشغل بكل مكوناته، وعدم ربطه بمراجعة مدونة الشغل.

وأبدى السيد الوزير، في رده، اهتمامه وحرصه لتحسين وضعية هذه الفئة، بالزيادة من عددها في السنتين الأخيرتين، من خلال المناصب المالية المباشرة والمحولة، وبإطلاق في الأيام القليلة المقبلة نظاما معلوماتيا جديدا يعزز وسائلهم التكنولوجية، وكذلك بالعمل على تجاوز صعوباتهم الحقيقية، خصوصا عند انتقال عدد كبير من المقاولات عند مفتش الشغل، ومراعاة خصوصيتهم التي تقتضي الاعتناء بها، وهو ما وعد بمعالجته، في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي.

جلسة اختتام دورة أكتوبر 2023
الثلاثاء 26 رجب 1445 ه موافق 06 فبراير 2024

طبقا لأحكام الدستور، اختتم مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 26 رجب 1445 موافق 06 فبراير 2024، مباشرة بعد رفع أشغال جلسة الأسئلة الشفهية، برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، الدورة الأولى من السنة التشريعية 2023-2024.

أخبر السيد الرئيس، في بداية كلمة ألقاها بالمناسبة، بأن هذه الدورة، التي تحظى دستوريا بشرف افتتاحها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، اتسمت في ظل توجيهاته النيرة الواردة في الخطاب الملكي السامي، بنفس اجتماعي واضح، حيث حصر جلالته الأوراش الاجتماعية ذات الأولوية، مؤكدا أهمية استحضار عمق وأصالة القيم المغربية، لاسيما في الشدائد والمحن.

وأعرب عن اعتزاز مجلس المستشارين بالتوجيهات الملكية السامية، التي دعت إلى الاستمرار في الاعتناء بأوضاع ساكنة المناطق المتضررة من زلزال الحوز وإعادة إعمارها، والتي حددت أيضا الإطار العام لمراجعة مدونة الأسرة، من منطلق كون هذه الأخيرة حجر الزاوية والخلية الأساسية للمجتمع، علاوة على زف بشرى الشروع في صرف الدعم الاجتماعي المباشر للأسر والفئات الهشة.

كما أكد أن الشأن الاجتماعي، يعد الجزء الأهم من الهوية المتجلية للمجلس الذي يحظى دستوريا بالأسبقية في دراسة مشاريع القوانين التي تمس في العمق القضايا الاجتماعية، مبرزا أن الخطاب الملكي السامي ألقى على عاتق المؤسسة البرلمانية ككل مسؤولية كبرى في التحلي بالحرص واليقظة في مرافقة هذا الورش الاجتماعي الضخم بكل ما يستدعيه من تدابير تشريعية ومبادرات رقابية وتقييمية تساعد الحكومة على القيام بدورها في ترسيخ وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية.

من جهة أخرى، أطر اختتام هذه الدورة، ظرف زمني قصير من الرسالة الملكية السامية، الموجهة إلى الندوة الوطنية المخلدة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي يوم 17 يناير الماضي، فأكد السيد الرئيس أن المضامين السامية لهذه الرسالة جاءت لتبرز أهم محطات وملامح التجربة البرلمانية المغربية، والمساهمة الفاعلة للبرلمان في المسار الإصلاحي والتنموي الذي عرفته المملكة منذ الاستقلال إلى اليوم، وسلطت الضوء، من جانب آخر، على

التحديات التي لاتزال تواجه البرلمان والتي تستلزم مضاعفة الجهود للارتقاء بالديمقراطية التمثيلية المؤسساتية.

معلنا مجلس المستشارين من السباقين في التفاعل مع مضامين الرسالة الملكية السامية، حيث بادر إلى الشروع في اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق الغايات الملكية الفضلى، لا سيما ما يتصل بإقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية، مشيرا إلى أن المجلس منكب على دراسة القضايا والإشكالات المرتبطة بتحديد مواضيع هذه المدونة، ومرجعياتها المحورية، والطريقة المثلى لاعتمادها، وذلك في إطار التنسيق الواجب مع مجلس النواب.

كما أبرز أن فترة سريان هذه الدورة، تأثرت أيضا باستمرار الضغوط الناتجة عن ظرفية دولية ووطنية صعبة ترخي بظلالها على المشاريع والمخططات الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، وعلى رأسها تفاقم ظاهرة الجفاف والإجهاد المائي المؤرق، وتقلبات أسعار المواد الأولية، والعواقب الوخيمة لحالة عدم الاستقرار الدولي.

وأكد أن المملكة، وبالرغم من ذلك، تواصل بعزم وثبات تقدمها على درب المشروع التنموي الطموح الذي يرعاه جلالة الملك، ولا سيما لجهة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وتقوية مناعة وصمود الاقتصاد الوطني، وتعزيز الجاذبية الاستثمارية للبلد، خاصة في القطاعات الواعدة ذات الصلة بالطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا الجديدة والصناعة الدوائية وغيرها.

وخلص السيد الرئيس إلى التأكيد على أن الدبلوماسية المغربية، المتسمة بالمهارة والرزانة والحكمة وبعد النظر، ما فتئت تؤتي أكلها في ترسيخ مكانة المغرب كشريك سياسي واقتصادي قوي وموثوق، وتجلب المزيد من الدعم والمواقف المؤيدة للوحدة الترابية للمملكة، القائمة على الاعتراف بوجاهة مقترح الحكم الذاتي كأساس وحيد لإيجاد حل دائم للنزاع المصطنع حول مغربية الأقاليم الجنوبية للمملكة.

ورفع السيد رئيس مجلس المستشارين، بهذه المناسبة، نيابة عن أعضاء المجلس وأصالة عن نفسه، إلى صاحب الجلالة، برقية ولاء وإخلاص مقرونة بالتعبير الصادق عن الوفاء الدائم والتعلق المتين بأهداب العرش العلوي المجيد، بمناسبة اختتام الدورة التشريعية، حيث سجلت مساهمة المجلس في إطار التجاوب مع متطلبات المرحلة، ومع قضايا البلاد الحيوية وانشغالات المواطنين، من موقعه الدستوري والمؤسساتي، في إيجاد الأجوبة التشريعية، وفي المواكبة الرقابية الضرورية، وتقييم السياسات العمومية، ومواصلة النهوض بوظيفته الدبلوماسية البرلمانية، ما أفرز حصيلة هامة تعزز التراكم الإيجابي الذي حققته المؤسسة التشريعية في عهد جلالة الملك.

ملخصات
حول الجلسات العامة المنعقدة
خلال دورة أبريل 2024

جلسة افتتاح دورة أبريل 2024
الجمعة 03 شوال 1445 ه الموافق ل 12 أبريل 2024م

افتتح مجلس المستشارين طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، ومقتضيات المادة 18 من النظام الداخلي، برئاسة السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، في جلسة عمومية، يوم الجمعة 03 شوال 1445 الموافق ل 12 أبريل 2024، أشغال دورة أبريل من السنة التشريعية 2023-2024، الثانية من السنة الثالثة للولاية التشريعية الحادية عشرة، انطلقت على الساعة الحادية عشرة صباحا وست عشرة دقيقة، بعد الاستماع في مستهلها لآيات بينات من الذكر الحكيم، وعزف النشيط الوطني للمملكة.

وأبرز السيد الرئيس في كلمة له بالمناسبة، أن الدورة البرلمانية الربيعية تنعقد في سياق وطني يتسم بدينامية مستمرة يتخللها نقاش عمومي منتج حول قضايا ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، ولها علاقة بمتطلبات المرحلة الحالية والتحديات المستقبلية.

وأثار على الخصوص موضوع تعديل مدونة الأسرة، التي حظيت بمشاورات موسعة ومثمرة مع مختلف الفاعلين، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إعمال المقاربة التشاركية في التعاطي مع هذا الورش الإصلاحي، الذي أطلقه عاهل البلاد، وأكد عليه في العديد من خطبه.

وأعرب عن يقينه التام، بأن النقاش الذي رافق موضوع تعديل مدونة الأسرة سيفضي إلى إقرار إصلاح شامل وفعلي لمدونة الأسرة، بما يعزز دورها الحيوي في بناء مجتمع يتمتع فيه الجميع بالحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويحافظ على تماسك الأسرة المغربية، مسجلا في هذا السياق، ما حققته بلادنا في العقدين الأخيرين، من مكتسبات وإنجازات هامة في مجال الإقرار الدستوري للمساواة والسعي للمناصفة بين الرجل والمرأة.

وأكد السيد الرئيس، من هذا المنطلق، تأهب مجلس المستشارين، بكل مكوناته السياسية والنقابية والاقتصادية والمهنية والترابية، للقيام بكل ما يلزم، واتخاذ المبادرات الكفيلة بتنشيط قوته الاقتراحية التشريعية والرقابية والتقييمية، من أجل الانخراط العملي والمنتج في المجهود الوطني الرامي إلى تأهيل وتحديث بنيات الدولة المجتمعية والاقتصادية والسياسية.

ومن جهة أخرى، أبرز أن الفترة الفاصلة بين دورتي البرلمان تميزت، كذلك، بالاهتمام الخاص الذي حظي به ورش تخليق الحياة السياسية والعامة، حيث أعلن في هذا الصدد، اقتراب موعد تقديم مشروع مسودة لمدونة الأخلاقيات في إطار المشاورات الجارية مع رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس، وبمراعاة التنسيق الواجب مع مجلس النواب.

وفي معرض تطرقه لحصيلة عمل مجلس المستشارين، خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، أكد السيد الرئيس أن مكونات المجلس حافظت، على وتيرة أداء مقدرة في مجال الديبلوماسية البرلمانية والأنشطة الإشعاعية، ذات الصلة بالمحاور التي يتم الاشتغال عليها ضمن النقاش العمومي التعددي، وفي التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

حيث أبرز في مجال العلاقات الخارجية والديبلوماسية البرلمانية، بأنه تمت مواصلة تقوية التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف، على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية، بهدف الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الإستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية، مستعرضا مشاركات الشعب الوطنية الدائمة ووفود المجلس في مختلف اللقاءات التي عقدتها المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، فضلا عن تنظيم تظاهرات إقليمية ودولية، من قبيل «منتدى الحوار جنوب-جنوب» و«المؤتمر البرلماني للتعاون جنوب-جنوب».

أما في ما يتعلق بالجانب التشريعي، فأشار إلى مواصلة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان دراستها لمشروع القانون المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، مشيرا إلى أن النصوص المؤطرة لهذا المجال، من خلاله، ستعرف

مراجعة شاملة وعميقة، الذي سيعزز آليات حماية وصيانة حقوق وكرامة الإنسان.

وعلى مستوى المجموعات الموضوعاتية وتقييم السياسات العمومية، أفاد السيد الرئيس بأن المجموعتين الموضوعيتين المكلفتين بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول قطاع السياحة، وبإعداد تقرير حول التعدد اللغوي بالمغرب، واصلتا عملهما، إذ باشرت الأولى لقاءاتها مع مسؤولين حكوميين، وقامت بزيارات ميدانية لجهات من المملكة، في ما عقدت المجموعة الموضوعاتية الثانية سلسلة اجتماعات تمهيدية لوضع آخر اللمسات على برنامج وخطة عملها.

ثم أبرز في محطة ثانية، بعض الملامح الكبرى التي ميزت عمل المجلس في مجال مراقبة العمل الحكومي، أثناءالفترة الفاصلة بين الدورتين، والتي اتسمت بمعالجة القضايا والإشكالات ذات الطابع المحلي، من خلال آلية الأسئلة الكتابية التي بلغ عدد الأسئلة المطروحة منها خلال هذه الفترة 209 سؤالا، همت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية المحلية لفئات قطاعية أو مجتمعية، على صعيد عدد من أقاليم وعمالات المملكة، لتكون مكملة للرقابة الشفهية التي تتكب من جهتها على القضايا ذات البعد الوطني، قابلها جواب الحكومة عن 352 سؤالا كتابيا، تضم عددا مهما من الأسئلة المقدمة في فترات سابقة، بينما بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال نفس الفترة 273 سؤالا.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 07 شوال 1445 ه الموافق ل 16 أبريل 2024م

عقد مجلس المستشارين، وفقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي، يوم الثلاثاء 07 شوال 1445 موافق 16 أبريل 2024، برئاسة السيد محمد حنين، والسيد عبد الرحمان وافا، أمينا للجلسة، أولى جلساته العمومية المخصصة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، من الدورة الثانية للسنة الثالثة للولاية التشريعية الحادية عشرة، انطلاقا من الساعة الثالثة بعد الزوال وإحدى عشرة دقيقة، تضمن جدول أعمال مساءلة قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بحصة 16 سؤالا، وقطاع الشباب والثقافة والتواصل بحصة 04 أسئلة، ثم 03 أسئلة لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

الشباب والثقافة والتواصل

استعرض السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، في أول نقطة من جدول أعمال الجلسة، من خلال تفاعله مع أربع إشكاليات تهتم بالمرتكز والأسس الهيكلية لعمل وزارته، المتعلقة بالإدماج وخلق الثروة وتعزيز السيادة الثقافية والهوية الوطنية، مجموعة من الإجراءات المتكاملة والتكميلية التي تم تسطيرها بهدف تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب، كخطوة مهمة في تعزيز دور وزارة الشباب والثقافة والتواصل، في دعم الشباب والثقافة في المغرب، وخلق فرص جديدة للشباب، وتعزيز التراث الثقافي المغربي، ودعم الفنانين والمبدعين المغاربة.

1 – في جوابه على أول سؤال شفهي، من برنامج أشغال الجلسة، حول التدابير المتخذة لصيانة وتثمين التراث الثقافي المادي وغير المادي ببلادنا، تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المستشار السيد حسن شميس)، أكد السيد الوزير، أن الوزارة اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير العملية والإدارية الكفيلة بالاعتناء بالتراث الوطني، ومنها على الخصوص القيام بالدراسات والأبحاث اللازمة للتعريف بعناصر التراث الثقافي واتخاذ تدابير المحافظة عليها وإبراز قيمتها، وتتبع الدراسات التدخلات التقنية وتقييمها، وتنسيق أشغال التسيير التقني لمفتشيات المعالم التاريخية والمواقع الأثرية، وتنظيم ومراقبة أوراش الحفريات الأثرية، وجمع الوثائق اللازمة للقيام بجرد التراث الثقافي المادي وغير المادي.

إلى جانب صيانة وإنقاذ التراث الوطني الشفهي والتعريف به، إضافة إلى السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمحافظة على التراث الثقافي وحمايته، وتنظيم معارض ومناظرات وتظاهرات، داخل وخارج

المغرب للتعريف بمختلف الثروات المرتبطة بمعالمنا التاريخية، وتعزيز الحماية القانونية، وذلك بالترتيب والتصنيف المتواصل لعناصر التراث المادي وغير المادي في قائمة التراث الوطني والعالمي، مذكرا في هذا السياق، باتفاقيتي شراكة تم توقيعهما بين وزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووزارة الصناعة والتجارة، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، واللتين تهدفان إلى الحماية الفكرية للتراث المغربي، مشيرا إلى أهمية إدماج الحرفيين والصناع التقليديين والفاعلين في مجال التراث في حلقة الحماية الفكرية، وكذا أهمية تمويل العمليات التي يقوم بها المغرب لتسجيل التراث الثقافي لدى المؤسسات العالمية عبر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

2 – في معرض جوابه على سؤال شفهي، حول أهمية المسألة الثقافية في السياسات العمومية، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الادريسي)، اعتبارا لكون السياسة الثقافية في معناها الواسع إحدى أكثر المسؤوليات العمومية القادرة على أن تجعل من الثقافة، حقلا للبحث العلمي والإبداعي وترسيخ الوعي، وأداة لضمان تحقيق المساواة في إطار التنوع الثقافي، وآلية تسمح بتمتين جسور التعاون الثقافي على المستوى الدبلوماسي والتأثير الثقافي.

أبرز السيد الوزير، دور المجال الثقافي في تعزيز النهوض بالأوضاع الاجتماعية للشباب، وذلك عن طريق آلية الصناعة الثقافية التي تعرف ازدهارا في عدد من البلدان، حيث أكد أن الثقافة يمكن أن تكون حلا للعديد من المشكلات المتعلقة بالتشغيل، خاصة في ظل التحديات التي تواجه بعض المهن نتيجة للتطور التكنولوجي، وأن الصناعات الثقافية يمكن أن تسهم في خلق مهن جديدة، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي وصناعة الألعاب الإلكترونية التي تجذب المهن العلمية، لما أضحت تشهده من تطورات بالمملكة.

ومن جهة أخرى، سجل السيد الوزير أهمية انخراط كافة الفاعلين من أجل النهوض بالثقافة، مشيرا في هذا الصدد إلى قيام الوزارة بالتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية في إطار ارتباط الثقافة بالسياسات العمومية، ثم دعا المجالس الترابية المنتخبة من جهات وجماعات إلى تولي مسؤولية حماية التراث الثقافي، والانخراط في ورش الصناعة الثقافية عبر إنجاز مشاريع محلية تنعكس إيجابا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتستجيب لانتظارات المواطنين أسوة بمجموعة من التجارب الدولية والوطنية.

3 – من خلال سؤالهم حول، برامج دعم قطاع الثقافة لتجاوز التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، دعا السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد العزيز بوسليخن)، السيد الوزير إلى العمل على وضع لبنات سياسية ثقافية مندمجة كرافعة للتنمية ومنصة لخلق فرص الشغل وتأهيل المرافق العمومية الثقافية، وعلى تقوية داعمة التقائية السياسات القطاعية القائمة لتصب في سياسات عمومية تتسم بالنجاعة والفعالية والتكامل، كذلك على إعداد مشروع قانون لتخصيص نسبة من الاستثمار العمومي لفائدة الثقافة والاستثمار الثقافي، ثم على تحسين وضعية الفنان المغربي المالية والقانونية وتمتيعه بحقوق التأمين والتغطية الصحية الشاملة، وخلق مدارس الفرصة الثانية للتأهيل والتكوين الثقافي لمواكبة المنقطعين على الدراسة والأشخاص في وضعية صعبة، من أجل الاستفادة من التكوينات المهنية في مهن الثقافة، السينما، التمثيل والموسيقى والمسرح، وأيضا إلى تنزيل المراسيم التطبيقية لبنود قانون الفنان، فضلا عن دعم المؤسسات الثقافية ومشاركتها في المهرجانات الدولية والعربية لما لها من تأثير على الدبلوماسية الموازية.

وأثناء رده، أقر السيد الوزير بواقع التحديات الكبرى لما بعد أزمة كورونا، وأطلع عن بعض المبادرات الجديدة للوزارة، بعدما تم إغلاق جميع المسارح ودور الثقافة على الصعيد الوطني، كان أهمها «المسرح يتحرك»، التي دمجت مع التلفزة العمومية لتتمكن هذه الأعمال المسرحية من التمرن، إضافة إلى الاستمرار في الدعم المخصص للأنشطة الثقافية والأنشطة الفنية، خاصة بالنسبة للمهرجانات التي تسهم في إنعاش مجموعة من الأقاليم اقتصاديا واجتماعيا، كالتي تقام بإقليم ورزازات والصويرة.

4 – وجوابا على سؤال السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عثمان الطرمونية)، حول سبل دعم صناعة السينما ببلادنا، ذكر السيد الوزير بالدعم العمومي الذي تحظى به السينما المغربية،

يؤطره المرسوم رقم 2.12.325 المتعلق بتحديد الشروط والمساطر لدعم الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء قاعات سينمائية وتنظيم مهرجانات سينمائية، وأخبر بإطلاق الوزارة مجموعة من المبادرات، تجسدت أهمها في إنشاء 150 قاعة سينمائية أو خدمات سينمائية ومجموعة من القاعات الثقافية، بشراكة مع الجماعات المحلية، بهدف خلق سوق جديد للمنتجين والمخرجين، لتشجيع الإنتاجات الوطنية.

إلى جانب عقد شراكة مع البنك الدولي، لمنح ضمانات للمقاولات الثقافية في مجال السينما وفي مجال الألعاب الرقمية، وتمكينهم من قروض الأبناك لتمويل أعمالهم السينمائية، إضافة إلى استثمار في إطار شراكة مع مجموعة من القطاعات الحكومية ومجلس الجهة في إقليم ورزازات، لتزويده بإمكانيات جديدة تقوي شراكته وعمله مع المنتج الأجنبي، وخلق توازن تنافسي على الصعيد الدولي، فضلا عن بلوغ الضريبة للدعم المخصص للإنتاجات الدولية 30%، معتبرا تحقيق مبلغ مليار درهم للاستثمارات المنجزة في المغرب، لأول مرة السنة السابقة، إنجازا مهما.

الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

1 – ناقش المتدخلون في الشق الأول من هذا المحور، المقاربة التي يراهن عليها المغرب من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتعزيز سيادته الغذائية والقدرة على الصمود في مواجهة التقلبات المناخية، المدعومة بأرقام المندوبية السامية للتخطيط، وبما شهدته العديد من المناطق المغربية خاصة في شمال ووسط البلاد خلال الأسابيع الأخيرة، من تساقطات مطرية مهمة، أنعشت آمال الفلاحين في التخفيف من تداعيات أزمة الجفاف التي عانتها البلاد خلال السنوات الأخيرة، في إجماع على أنه لا يزال الموسم الفلاحي الحالي يندرج في سياق صعب، مع تهديد بسنة أخرى من الجفاف، لكون مرونة القطاع الفلاحي تظل مرهونة بقدرة البلاد على تنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة المياه، واعتماد تقنيات فلاحية مبتكرة، ودعم الفلاحين من خلال سياسات ملائمة.

استعرض السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الإجراءات والتدابير المتخذة للموسم الفلاحي الحالي، تفاعلا مع الأسئلة الخمسة، التي كانت لها وحدة الموضوع، بخصوص مواكبة ودعم القطاع الفلاحي بالموسم الحالي، تقدم بها السادة المستشارون أعضاء

– فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري)؛

– الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد على الفيلالي)؛

– فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد خليد البرنيشي/ المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا في التعقيب)؛

– الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر عبيد)؛

– مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد).

وأجاب السيد الوزير، بأن الأمطار الأخيرة من شأنها تحسين وضعية الحبوب في المناطق التي كانت فيها تساقطات مطرية، خاصة أقاليم فاس سايس واللوكوس والغرب، على أن المساحة التي ضاعت من 2.5 ملايين هكتار المزروعة تقدر بـ20 في المائة، في حين أن باقي المساحة بما فيها من جيد ومتوسط، ومساحات أخرى قد لا يكون فيها إنتاج، إذ بلغت مساحة الزراعات العلفية، خلال الموسم الفلاحي الحالي، حسب المعطيات التي قدمها، 470 ألف هكتار، والقطاني الغذائية 109 ألف هكتار، والزراعات السكرية 22 ألف هكتار، بناقص 42 في المائة عن البرنامج المتوقع، بسبب عدم وجود إمكانية السقي في منطقة دكالة وفي تادلة.

وأوضح أيضا أن مساحة الخضروات الخريفية والشتوية بلغت 90 ألف هكتار، ما يمثل حوالي 90 في المائة من البرنامج المسطر، مشيرا إلى أن المساحة المزروعة ستمكن من تلبية حاجيات السوق الوطنية من الخضروات إلى غاية شهر يونيو المقبل، وبخصوص الزراعات الربيعية (الحمص، والذرة، ونوار الشمس، والخضروات الربيعية)، أفاد بأنها بلغت 112 ألف هكتار، ما يمثل 70 في المائة من البرنامج المسطر، لافتا إلى أن إنتاج هذه الخضروات

سيمكن من تلبية الحاجيات الوطنية خلال فصل الصيف.

ثم صرح بأن مقاييس الأمطار بلغت، خلال فبراير ومارس الماضيين، 43 و93 ملمترا في الشمال والأطلس، مبرزا الانعكاس الإيجابي للتساقطات المسجلة على القطاع الفلاحي، حيث سيكون هناك تحسن في الحالة النباتية للزراعات الخريفية لا سيما الحبوب والخضر، وتحسين الغطاء النباتي، ليبلغ معدل التساقطات المطرية المسجلة إلى حد الآن 224 ملمترا، بناقص27 ملمترا مقارنة مع سنة عادية، وأحسن بـ9 في المائة مقارنة مع السنة الماضية، في حين بلغت نسبة ملء السدود التي تستعمل في السقي الفلاحي 31 في المائة مقارنة بـ32 في المائة السنة الفارطة، حيث بلغ إجمالي حقينتها 4.3 مليارات متر مكعب.

من جهة أخرى، أكد السيد الوزير أن دعم الأسعار بلغ مستوى غير مسبوق، خاصة في ما يتعلق بإنتاج البذور والأسمدة والأعلاف، وذلك من أجل خفض كلفة الإنتاج، تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، للتخفيف من آثار العجز المائي على النشاط الفلاحي، على أن هذا الدعم سيتواصل في الشهور القادمة، وأبرز في هذا السياق أنه تم لأول مرة بالمملكة دعم الأسمدة الآزوتية، التي يتم استيراد مجملها، بغلاف مالي بلغ 2.2 مليار درهم، وتوزيع 1.3 مليون قنطار من هذه الأسمدة، خاصة في المناطق السقوية أو المناطق التي شهدت التساقطات المطرية الأخيرة، وتوزيع 672 ألف قنطار من البذور المدعمة بنسبة تتراوح ما بين 50 و70 في المائة من سعر الاقتناء، وذلك من أجل خفض تكلفة الإنتاج والأثمنة للمستهلكين، مشيرا إلى أن حوالي 18 ألف منتج استفادوا من هذه الإعانات التي بلغت لحد الآن 140 مليون درهم.

2 – وتوجه إلى السيد الوزير، السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، بسؤال عن التدابير والإجراءات اللازمة المتخذة من طرف الوزارة، من أجل تعزيز تسويق منتجات الصيد البحري في الأسواق الوطنية والدولية، لترسيخ الهوية المغربية وتعريف العالم بالمنتجات البحرية ذات الجودة العالية التي تنتجها بلادنا، وإنجاح استراتيجية تشجيع الاستثمارات في الأحياء المائية، وفي أسواق القرب.

شرح السيد الوزير أن تسويق منتجات الصيد المحلية بالسوق الوطنية، قد تم تعزيزه عبر مجموعة من المشاريع في إطار استراتيجية «أليوتيس»، وبتحديث وتأهيل البنيات التحتية لتسويق المنتجات السمكية، من خلال بناء 11 سوقا للسمك من الجيل الجديد بالموانئ الوطنية، وفق نظام معلوماتي متطور للتسويق، وإنجاز شبكة من 10 أسواق لبيع السمك بالجملة، ثم برقمنة البيع بالمزاد، وتطوير تطبيق هاتفي لتمكين تجار السمك بعمليات الشراء الإلكتروني، وبتأطير وتنظيم المهن المتعلقة بمناولة السمك، أيضا بتعزيز عمليات لوجيستيكية مرتبطة بالتسويق، إضافة إلى تعميم استعمال الصناديق المعيارية الموحدة وتوزيع صناديق عازلة للحرارة لفائدة قوارب الصيد خصوصا التقليدي، وكذلك إنجاز العديد من وحدات إنتاج الثلج في موانئ الصيد ونقط التفريغ المجهزة.

أما بالنسبة للأسواق الدولية، على مستوى التسويق الدولي، فأوضح السيد الوزير كيف تعمل الوزارة على تحسين وإنعاش صورة المنتجات البحرية المغربية على الصعيد الدولي، من خلال تنويع وجهات الصادرات، ومصاحبة المهنيين للبحث عن الأسواق، عبر المعارض الوطنية، وخصوصا المعرض الدولي السنوي «أليوتيس» بأكادير، والمشاركة في المعارض الدولية، وتشجيع الابتكار وتحفيز الشركات على خلق منتجات جديدة ومبتكرة وتنويعها، ثم بإبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع العديد من الدول من أجل الولوج التفضيلي للمنتجات المغربية لهذه الأسواق، وأيضا بالعمل على تنفيذ برنامج الترميز للمنتجات البحرية، لتحسين صورة المنتجات البحرية المغربية في الأسواق الوطنية والدولية.

3 – واعتبر السيد الوزير، ردا على ثاني سؤال توجه به في المحور السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، حول الابتكار العلمي في مجال الصيد البحري، البحث العلمي في هذا المجال ركيزة أساسية في التدبير وفي الحكامة المستدامة للثروات البحرية وفي التصدي للتحديات العالمية المتزايدة، حيث قامت الوزارة بدعم غير مسبوق لمنظومة البحث والابتكار، من خلال تعزيز القدرات العلمية والتقنية للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، من أقوى مراكز البحث على الصعيد القاري، بأسطول من 6 بواخر مخصصة للبحث

العلمي وعلم المحيطات، وكذلك بعدة مختبرات على طول سواحل البلاد.

ثم استعرض بعض الإنجازات التي حققها المعهد، سواء تعلق الأمر بإعداد الأسس العلمية والتقنية لتحسين الاستدامة، جسدته بلورة مخططات تهيئة المصايد وترتيبها وتحديد مستويات استغلالها، وتحديد حصص ومجهود الصيد البحري ليتلاءم مع مستوى المخزونات والتغيرات الطبيعية والأرصدة، فضلا عن تطوير نوع مبتكر من برامج معلوماتية لتتبع وتقييم المصايد وتوقع دينامية الأصناف، أو في ما يتعلق بتعزيز الفعالية الاقتصادية، عن طريق ما يساهم به المعهد في تطوير النسيج الصناعي للصيد البحري وتثمين المنتجات البحرية وتحسين تنافسيتها، لتحسين الجودة، بشراكة مع المهنيين، وبمكونات محلية، بطرح استراتيجية جديدة في أفق 2030، تتماشى مع مخطط «أليوتيس» المتجدد، لتعزيز دور الصيد البحري في تنمية الاقتصاد الأزرق.

4 - خلال جوابه على سؤال السيدة المستشارة فاطمة الحساني، المقدم من طرف السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، عن التدابير والإجراءات اللازمة التي ستتخذها الوزارة، من أجل التدخل بشكل عاجل للنهوض بالتنمية القروية بالمناطق الجبلية ببلادنا، اعتبر السيد الوزير مساهمة المجالات الجبلية بمؤهلاتها وثرواتها المهمة في بلادنا، بحلولها تقريبا 25% من التراب الوطني، محدودة في اقتصاد تنمية بلادنا، التي تواجه تحديات كبرى تفرضها خاصية هذه المناطق، إذ لا تتجاوز 5% من الناتج الداخلي الخام، ثم عدد بعض البرامج والمشاريع تحظى بدعم متواصل في العقدين الأخيرين بالمناطق الجبلية، وفق مقاربة مندمجة وشاملة، و تحقيق الالتقائية.

ذكر منها برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، كأكبر برنامج للتنمية القروية ببلادنا، بميزانية 48 مليار درهم، تخص 73% من الاستثمارات من هذا المبلغ المناطق والمجالات الجبلية، وتهم كل الأقاليم تقريبا 8000 مشروع، وكذلك المشاريع المندمجة للتنمية الفلاحية بالمناطق الجبلية، بتكلفة 8 مليار درهم، تخص جهات طنجة تطوان- الحسيمة، بني ملال- خنيفرة، درعة- تافيلالت، فاس- مكناس والشرق.

إضافة إلى البرنامج الوطني للتزويد بماء الشرب والري، بكلفة 3 مليار درهم، ثم مشاريع الفلاحة التضامنية، تهم خصوصا المناطق الجبلية، إذ تم منذ 2012 إنجاز 760 مشروعا فلاحيا تضامنيا، في إطار مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر، بغلاف مالي يصل إلى 12 مليار درهم، لأجل 630 ألف مستفيد من هذه الفترة، خلال كل سلاسل الإنتاج، عبر تعزيز مقاربة الفلاحة التضامنية.

5 - نقل السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، من خلال سؤالهم عن وضعية العاملين بقطاع الصيد البحري، الوضعية الصعبة التي صار يعيشها العديد من البحارة العاملين بالقطاع، بسبب عدم الاستقرار السوسيو اقتصادي بسبب ظهور أزمات متكررة، انعكست على وضعية المقاولة البحرية واليد العاملة، ودعوا السيد الوزير، لبذل المزيد من الجهود لمواجهة الأوضاع الاجتماعية الصعبة لشريحة مهمة من رجال البحر، وأن يتم الاعتماد في تقدير العمل مراعاة طبيعة العمل وارتباطه بالمردودية ووضعية المخزون السمكي وحالة البحر، من أجل تحسين ظروفهم وعملهم واحترام كرامتهم.

أثار السيد الوزير أثناء جوابه، الأهمية الكبرى التي توليها استراتيجية «أليوتيس» لتنمية القطاع الفلاحي للعنصر البشري، الذي يشغل 131 ألف بحار، توفر 4000 منصب شغل، بخطة طالت تحسين المردودية والدخل مع مراعاة شروط السلامة والتوازن في استغلال الثروات، وبتأهيل نظام الحماية الاجتماعية، بتعميم استفادة جميع الفئات من خدمات صندوق الضمان الاجتماعي، القصيرة او البعيدة الأمد، وكذلك الخدمات المتعلقة بالإعانات العائلية والتأمين الصحي والإجباري.

وأخبر بأنه تم تعميم التأمين الصحي على حوادث الشغل والأمراض المهنية لشغيلة الصيد التقليدي، منذ يناير 2018 بموجب القانون 18.12، وبأن المسؤولين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في صدد الاشتغال على مراجعة القانون المنظم لإدماج واستفادة فئة العمال الموسميين، حيث تم وضع لهذا الغرض بوابة للضمان البحري ورقمنة ورقة الحسابات لتبسيط عمليات التصريح وتتبع فعاليتها، والقيام بتبادلات أتوماتيكية، ووكالات متنقلة

للضمان الاجتماعي بجميع موانئ المملكة لتسريع وتيرة معالجة التصريحات.

6 – وقدم السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال آيت ميك)، سؤالهم الرابع الموجه للقطاع، عن التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها من أجل تثمين تربية الأحياء المائية بالمغرب، بغاية الحفاظ على الثروة السمكية، التي صنفها السيد الوزير خلال جوابه، ضمن أهم مكونات استراتيجية «أليوتيس» لتنمية قطاع الصيد البحري، مستندا على مؤهلات الإنتاج لمختلف الموارد البحرية الممتدة على طول 3500 كلم من السواحل الوطنية، وعلى مساهمة القطاع في التكامل والإدماج الاقتصادي والاجتماعي والإنعاش المجالي، وفي التخفيف من الضغط على المصايد الوطنية وضمان استدامتها، وكذلك الانخراط في توازن الأمن الغذائي، بتبني مقاربة شاملة ومتكاملة، تتجسد في تحديث المنظومة القانونية، المؤطر بقانون 84-21، وفي تهيئة المجال البحري والري لتوفير الفضاءات الملائمة لإيواء نشاط تربية الأحياء المائية البحرية، وكذلك من خلال الدعم والتأطير لجلب الاستثمارات، عبر توفير الكفاءات المهنية عبر برامج التكوين والتدريب ونقل المعرفة والإرشاد، وبمواكبة المشاريع التي تتلاءم مع المؤهلات الترابية، ثم إرساء تحفيزات لتشجيع الاستثمار.

وأطلع السيد الوزير الجلسة العامة، على أن الوزارة تواكب 441 مشروعا، بحجم استثمار يبلغ 4.5 مليار درهم، يتميز 123 مشروعا منه بالطابع الاجتماعي لفائدة المقاولين الشباب وتعاونيات الصيد التقليدي، فضلا عن قيامها بتمديد الإجراءات الجبائية والضريبية التحفيزية، والمتمثلة خصوصا في خفض الرسوم الجمركية إلى 2.5 في ما يخص الأعلاف، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لبعض المواد المستوردة، وكذلك عبر اعتماد الرقمنة.

7 – ساءل السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر)، وأعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)، عن التدابير المتخذة لاستقبال عيد الأضحى وسبل دعم الكساب، على خلفية لجوء الحكومة للسنة الثانية على التوالي، إلى فتح باب الاستيراد المؤقت للأغنام، بهدف توفير الأضاحي الموجهة إلى الذبح في عيد الأضحى، بعد أن لجأت إلى هذا الإجراء خلال عيد الأضحى الماضي، في ظل تراجع القطيع الوطني، بسبب توالي سنوات الجفاف.

فكشف السيد الوزير في رده، على أن طلب العروض الخاص باستيراد رؤوس الأغنام الموجهة إلى الذبح في عيد الأضحى بلغ إلى حد الآن 600 ألف، مشيرا إلى أنه سيتم الرفع من هذا العدد إلى مليون إذا اقتضى الحال، وعلى غرار السنة الفارطة، سيستفيد المستوردون من منحة 500 درهم عن كل رأس، كما سيتم إعفاؤهم من أداء الرسوم الجمركية والضريبية.

وأثار إعلان السيد وزير الفلاحة الاستمرار في دعم المستوردين انتقاد السيدين المستشارين، فقد اعتبر السيد المستشار سعيد شاكر أن الوزارة نجحت في تحقيق هدف توفير العرض الكافي من الأغنام والجودة، لكنها فشلت في تحقيق الهدف المتعلق بضمان توفير الأضاحي بسعر في المتناول، وأضاف أن دراسة أنجزت في هذا الصدد حددت سعر الكيلوغرام الواحد في ما بين 52 و55 درهما، أي أن سعر الأضحية يجب أن يتراوح ما بين 1400 و3500 درهم، في حين أنه على مستوى التطبيق تراوح السعر ما بين 2000 و8000 درهم، وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين بسبب المحتكرين والوسطاء والمستوردين الذين رفعوا الأسعار.

وبالرغم من عدم الإفصاح عن الكلفة الإجمالية للدعم الذي خصصته وزارة الفلاحة السنة الفارطة لمستوردي الأغنام الموجهة للذبح في عيد الأضحى، فإن السيد المستشار قدرها بملياري درهم، متسائلا عن جدوى هذه المبالغ الضخمة التي رصدت لدعم المستوردين، إذا لم يكن الثمن متوافقا مع القدرة الشرائية للمواطنين، معتبرا أن الخاسر الأكبر في هذه الحالة هو المواطن المغربي وخزينة الدولة، والرابح الأكبر هم المستوردون.

من جهته، رصد السيد المستشار يونس ملال، مجموعة الاختلالات عرفتها التجربة الأولى، من قبيل استفادة كبار المستوردين من الدعم على حساب المستوردين الصغار، مبديا أمله في أن يكون لهذه الميزانية المخصصة للدعم من جيوب المغاربة أثر وإسقاط مباشر على أثمنة الأضاحي لدى المواطن البسيط، ثم دعا في الوقت الذي أبدى فيه وزير الفلاحة ترحيب الوزارة بزيادة عدد الأضاحي التي سيتم استيرادها إلى مليون أضحية، إلى وضع آلية

لمراقبة طرق صرف الدعم، بهدف دعم القدرة الشرائية للمواطن البسيط، وألا تكون في صالح لوبيات الاستيراد.

وردا على ذلك، أضاف السيد الوزير أن وزارته وضعت لائحة، يتم بموجبها تحديد عدد الرؤوس التي سيجلبها كل مستورد، بخلاف السنة الفارطة، حيث تسجل مستوردون دون أن يقوموا بعملية الاستيراد، وبأن عدد المستوردين الذين التزموا باستيراد الأغنام الموجهة إلى الذبح في عيد الأضحى المقبل بلغ، إلى حد الآن 100 مستورد، لافتا إلى أن أعداد الأغنام المقترح استيرادها من لدن كل مستورد يتراوح ما بين 3 آلاف و20 ألف رأس.

8 – طالب السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، من خلال سؤالهم عن مآل النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، بتحسين ظروف العمل وضمان استفادة جميع الفئات بما فيها التقنيين، بدون تمييز، من الحق في التكوين والتكوين المستمر، وتحفيز الشغيلة بهذه المكاتب وضمان مسار مهني عادل.

بمناسبة جوابه، أخبر السيد الوزير بتوفر الوزارة على 9 مكاتب تشرف على تدبير المدارات السقوية، إذ عملت منذ 2013 بتنسيق مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية على الإعداد لمشروع نظام أساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية، لم يتم التأشير عليه من المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية في ذاك الوقت، ما استدعى الوقوف على تحيين وإعادة صياغة الطلبات الأخيرة والجديدة لإخراج النظام، بتنسيق مباشر مع النقابات، لإرسال المشروع من جديد لوزارة المالية.

9 – أطلع السيد الوزير عن كيفية اعتماد الوزارة تحلية مياه البحر لأغراض السقي، من أجل ضمان استدامة الري في بعض الأحواض الزراعية وإنشاء أحواض جديدة، في معرض جوابه على سؤال الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد السلام بلقشور)، بخصوص إنشاء محطات تحلية مياه البحر، حيث استعرض بالمناسبة المجهودات التي قامت بها الوزارة على هذا الصعيد، ومنها إنشاء أول محطة لتحلية مياه البحر بجهة سوس ماسة بشتوكة على مساحة 15 ألف هكتار، وإمداد مدينة أكادير بالمياه الصالحة للشرب، بكلفة 4,4 مليار درهم.

وأضاف أنه تم الشروع في بناء محطة تحلية مياه البحر مزودة بالطاقة الريحية بجهة الداخلة –وادي الذهب، لري مدار سقوي جديد تصل مساحته إلى 6000 هكتار، وتزويد مدينة الداخلة وضواحيها بالمياه الصالحة للشرب، بكلفة 2,5 مليار درهم، حيث يرتقب انطلاق تشغيل المحطة في يونيو 2025.

ومن جهة أخرى، إلى إطلاق الوزارة دراسات تهم مشاريع للسقي بواسطة تحلية مياه البحر في مناطق أخرى، منها إنشاء حوض فلاحي بمنطقة شبيكة بإقليم طانطان على مساحة 5000 هكتار، عبر إنشاء محطة تحلية بتكلفة تقديرية 2,2 مليار درهم، ومنطقة الري بسيدي رحال، المرتبطة بمحطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء، لتوفير الماء الصالح للشرب لمدينة الدار البيضاء، وتوسيع شبكة الري على مساحة تبلغ 8000 هكتار والتي من المتوقع أن يتم تشغيلها بحلول عام 2027.

وأعلن في الأخير عن إطلاق الوزارة أيضا دراسات جدوى مشاريع للري، بواسطة إحداث محطات تحلية جديدة، في مناطق الشرق وتارودانت وتزنيت وكلميم وبوجدور والصويرة/شيشاوة والواليدية، على مساحة إجمالية تناهز 100 ألف هكتار.

10 – ودعا منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)، في سؤاله عن الحوار الاجتماعي في قطاع الفلاحة والصيد البحري، السيد الوزير إلى الكشف عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتفعيل الحوار الاجتماعي بقطاع الفلاحة والصيد البحري، والإطلاع عن أهم نتائج وخلاصات هذا الحوار، بهدف إيجاد حلول ممكنة وعملية للملفات ذات الأولوية التي ستمكن من تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعاملين بالقطاع، وكذا بالمؤسسات والمنشآت العمومية تحت الوصاية.

وأثناء جوابه، اعتبر السيد الوزير الحوار الاجتماعي آلية للتفاوض بين الهيئات الممثلة للموظفين والمستخدمين

والعمال ومسؤولي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والمقاولات، بشأن القضايا ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعبيرا عن مكانة الشركاء الاجتماعيين، باعتبارهم عنصرا أساسيا في ضمان الاستقرار الاجتماعي، وسجل التزامه الكامل بهذا المسار وبما تضمنته القوانين والمذكرات الصادرة في هذا الشأن، خاصة تلك الصادرة عن رئيس الحكومة، التي تدعو إلى فتح حوار قطاعي والاستمرار في تقديم التسهيلات النقابية، ونهج سياسة الباب المفتوح في وجه الهيئات النقابية والواقعية والشفافية في حسم الأمور المستعصية.

وعزز السيد الوزير كلامه، باستمرار توفير الوزارة لمقرات مجهزة رهن إشارة المنظمات النقابية الممثلة بالقطاع، لتسهيل وتنظيم عملها ببعض مصالح الوزارة، والعمل المستمر على مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي في بعديه المركزي والترابي. وعلى صعيد المؤسسات العمومية الخاضعة تحت الوصاية بالتفاعل بشكل دوري من خلال لقاءات حوارية مع الممثلين النقابيين، مع الالتزام بإنجاز التقارير وتتبع الالتزامات وتنزيلها، بالاستعانة بلجان موضوعاتية تحدث لهذا الغرض.

11 - وفي معرض رده، على سؤال حول مستجدات اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي، ساقه للنقاش أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يحفظه بنمبارك)، أخبر السيد الوزير بأن اتفاقية الصيد البحري بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي لا زالت سارية المفعول كاتفاقية منذ 30 سنة، ويتم تنزيلها اليوم من خلال سلسلة من الاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات التنفيذية، وأن هذه الشراكات تقوم على مراعاة التدبير المستدام للموارد البحرية في المياه المغربية وحماية الاقتصاد البحري الوطني واحترام سيادة المملكة على كافة مياهها ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وأشار في هذا السياق، إلى أن البروتوكول الأخير الذي تم توقيعه سنة 2019 انتهت فترة سريانه في 17 يوليوز 2023.

وفي ما يخص الأسواق الدولية، أبرز أن المغرب حاضر في أسواق متنوعة عبر القارات الخمس لما راكمه من تجربة، وذلك بتوفير منتجات للصيد البحري بجودة عالية واحترام تام لقواعد السلامة الصحية لهذه المنتوجات، ثم خلص إلى أن قطاع الصيد البحري يتوفر على إمكانيات مهمة للتصدير والتثمين، معربا عن استعداد المملكة لدراسة جميع المقترحات الجديدة ولأي تفاوض بهذا الخصوص بناء عل المؤهلات المتوفرة.

التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

1 - تفاعلا مع أول سؤال في المحور، بخصوص دعم ومواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة بالعالم القروي، تقدم به السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحا)، أشارت السيدة الوزيرة المكلفة بالتضامن بالإدماج الاجتماعي والأسرة، في جواب تلاه نيابة عنها وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، إلى إطلاق الوزارة سنة 2023 دراسة حول سلة الخدمات الصحية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة في إطار منظومة الحماية الاجتماعية، تم إنجازها بدعم من المنظمة العالمية للصحة وبشراكة مع الوكالة الوطنية للتأمين الصحي ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية. وفي نفس السياق، أكدت أنه تم اعتماد جيل جديد من البرامج والخدمات لفائدة فئة المعاقين تهم مجالات التربية والصحة والتشغيل، وأنه تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المواكبة لتنزيل هذه الأوراش في إطار تنفيذ محاور البرنامج الحكومي 2021-2026، والذي خصص 500 مليون درهم لدعم جمعيات الأشخاص في وضعية إعاقة، استفاد منها 26 ألفا و283 طفل متمدرس في وضعية إعاقة، 27.24 في المائة منهم يتواجدون بالعالم القروي، بمبلغ إجمالي قدره 420 مليون درهم سنة 2023.

ومن المنجزات التي همت هذه الفئة، وفق ما صرحت به السيدة الوزيرة، تأهيل ورقمنة 82 مركزا لاستقبال ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وتوفير شواهد الإعاقة من خلال المنصة الرقمية «خدماتي»، والتي استفاد منها ما بين 2021 و 2023 أزيد من 140 ألف شخص، إلى جانب تمويل 1830 مشروع مدر للدخل سنة 2023 ومواكبة أزيد من 500 مشروع محدث بغلاف مالي وصل إلى 89 مليون درهم سنة 2023، إضافة إلى مواصلة التنزيل الترابي لاتفاقيات الشراكة التي تروم تحسين الولوجيات، المبرمة مع الجماعات الترابية، والبالغ عددها 26 اتفاقية، وإحداث 17 مركزا للتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة سنة 2023، فضلا عن رقمنة 300 من المراكز

الاجتماعية وتطوير منصة رقمية خاصة بخدمات الاستقبال والتوجيه للشباك الاجتماعي الذكي الموحد.

2 - في سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، عن التدابير الرامية إلى تعزيز منظومة حماية الطفولة ضد كل أشكال الإهمال، أكد المستشار السيد محمد زيدوح، على حتمية ضمان حقوق الطفل السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوسيع مفهوم العنف الممارس على الأطفال ليشمل العنف الفكري والاجتماعي وكذلك الثقافي، على أساس الإحصائيات التي أفرزت نسبة 25 بالمائة من الأطفال المعرضين للعنف، منهم 61 بالمائة من النساء و39 بالمائة أطفال، ما يسائل الحكومة والمجتمع بمختلف الفاعلين به، ويفرض عليهم التدخل لمنعهم من الشارع، حيث يتعرضون لأبشع صور الاستغلال.

وصرح السيد الوزير أيضا نيابة عن السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، أن الحكومة تولي أهمية كبيرة لموضوع الطفولة، حيث أنه في إطار التزاماتها اشتغلت الوزارة على استراتيجية «جسر» 2015/2025، من خلال بلورة البرنامج التنفيذي الثاني لسياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة من مظاهر التشغيل والاستغلال، في مرحلته الثانية، مرتكزا على محاور الحماية والوقاية والترفيه، وفق منظور شمولي بمقاربة أسرية، عن طريق إعداد سياسة أسرية دامجة، ودعم 120 مشروع للجمعيات المشتغلة في مجال الأسرة لسنة 2023.

فضلا عن الوقوف على تفعيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، تشمل الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية وتعزيز التتبع والتقييم، وتم لهذا الغرض خلق 79 لجنة إقليمية تحت إشراف عمال الأقاليم، وتعميم وحدات لحماية الطفولة بشراكة مع التعاون الوطني، لتوفير الدعم التقني للجنة الإقليمية، ودعم 41 منها برسم سنة 2023، وتأمين 51 وحدة خاصة بالخدمات المتنقلة، تعمل على الاستقبال والتبليغ والرصد والاستماع والإرشاد، إضافة إلى برمجة التكوين لفائدة المتدخلين في الأجهزة الترابية، وكذلك التدخل للحد من ظاهرة تزويج القاصرات.

3 - وأوضحت السيدة الوزيرة، في جوابها على سؤال السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)، حول منح البطاقة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، قدمه نيابة عنها كذلك السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بأنه في خطوات تعكس التزام الحكومة المغربية بتعزيز الحماية الاجتماعية وتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر شمولاً وتكافؤا، أصبح مشروع المرسوم المتعلق بمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة جاهزا، وسيعرض على مجلس الحكومة قريبا للمصادقة عليه، وبأن مشروع المرسوم المذكور الذي يتضمن شروط ومسطرة الحصول على بطاقة إعاقة، تم إعداده وفق مقاربة تشاركية مع جميع القطاعات المعنية، وأن الصيغة النهائية لمشروع المرسوم جاهزة بعد الانتهاء منها، إثر سلسة اجتماعات عقدتها الأمانة العامة للحكومة، مبرزة أن هذا المشروع يأتي بعد إعداد نظام جديد لتقييم الإعاقة كمرجعية معيارية لتحديد صفة الإعاقة.

وكشفت على أن المرسوم المنتظر يأتي بعد سبع سنوات من صدور القانون-الإطار، رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، والذي نص على منح أي شخص ثبتت إعاقته «بطاقة خاصة»، ويعكس تعاونا شاملا بين مختلف الجهات المعنية، بعد اعتماد نظام جديد لتقييم الإعاقة، مما يعزز الشفافية والعدالة في عملية التحديد، ويضع معايير صارمة للحصول على البطاقة، مع إنشاء منصة إلكترونية لتسهيل عملية التقديم والمعالجة، كما يتضمن تقييم القدرات والمشاركة الاجتماعية، مع توفير الدعم اللازم للأفراد وعائلاتهم، حيث تم الاستناد في إعداد هذا النظام إلى مبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذا التصنيف الدولي للإعاقة والوظائف لمنظمة الصحة العالمية، وفي إطار الجهود المستمرة لتعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 14 شوال 1445 ه الموافق ل 23 أبريل 2024م

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 14 شوال 1445 موافق 23 أبريل 2024 ثاني جلسة مخصصة للأسئلة الشفهية، من دورة أبريل 2024، برئاسة السيد المستشار فؤاد قديري، النائب الثالث لرئيس المجلس، إذ تناول جدول أعمال الجلسة ثلاثة قطاعات حيوية، اكتست الأسئلة (17 عادية و07 آنية) بشأنها راهنية كبرى، شملت مجال إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الصحة والحماية الاجتماعية، ثم قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وخلصت المناقشات حولها إلى التعرف بتفصيل عن المنجز فيها، وتشخيص العجز والتعرف على الإجراءات التي ستتخذ لتداركه.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية

في سياق جملة ما يعانيه قطاع الصحة ببلادنا من ضعف التجهيزات وقلة الموارد البشرية الكبيرة في التوزيع الجغرافي للمراكز الاستشفائية والكفاءات الطبية، ورغبة من المتدخلين في هذا المحور، من خلال عدد من المجالات، ذات الارتباط المباشر بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية للوزارة، في التحقق من مدى تبنيها تحديد ودراسة كافة الحاجيات النوعية من أجل تحقيق الغاية من إصلاح هذه المنظومة، واستجابتها لها بالشكل الفعال والمناسب، من أجل النهوض بمجالات الحكامة والإدارة والتسيير، وكذا الرفع من جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

تفاعل السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية مع ثمانية إشكاليات ذات الصلة بواقع القطاع، ساقها للنقاش السادة المستشارون ممثلو الفرق والمجموعات والأعضاء غير المنتسبين، من خلال المحاور الآتية:

1 – على خلفية ما يعيشه قطاع الصحة من احتقان متزايد منذ أسابيع، بسبب خوض النقابات القطاعية والفئوية العاملة بقطاع الصحة، بشكل مشترك، لإضرابات واسعة وعزمها تنفيذ أخرى، لتنزيل بنود اتفاق 26 دجنبر 2023، الموقع بين النقابات الصحية والوزارة الوصية على القطاع، أغلبها ذات الأثر المالي، والتي ترى أن الاستجابة إليها سينتج عنه تحسين ملائم لأوضاع نساء ورجال الصحة وإنصافهم وتحفيزهم، بما ينعكس على الجو العام داخل هذا القطاع الحيوي ببلادنا، ويساهم في الرفع من جودة الخدمات المقدمة لعموم المواطنات والمواطنين في إطار تنزيل الحماية الاجتماعية وإنجاح هذا الورش الملكي الكبير.

وجوابا على أسئلة حول مستجدات الحوار القطاعي الاجتماعي، تقدم بها في أول نقطة مدرجة بجدول أعمال الجلسة السادة أعضاء

– فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد نور الدين سليك)؛

– الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)؛

– فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد محمد ابا حنيني).

اعتبر السيد الوزير، أن الحوار الاجتماعي في القطاع منقطع النظير، لمشاركة النقابات، في إطار الورش الملكي، ومساهمتها في إخراج عدة نصوص قانونية، تعمل الوزارة على أجرأتها من خلال إخراج النصوص التطبيقية، في حرص على تنزيل ما تم الاتفاق عليه، مذكرا بما تحقق منذ سنة 2022، من نتائج في ملفات ظلت راكدة منذ 10 سنوات، أطرتها 58 اجتماعا في ظرف وجيز، تكرست بعدد من الاتفاقات أعلن عنها سنة 2022.

حيث تم إقرار تحفيزات مالية جد مهمة، وإخراج عدة قوانين سنة 2023، تكللت بالاتفاق على محضر يتضمن عدة نقاط مشتركة مع جميع الشركاء الاجتماعيين، على رأسها المطالب ذات الأثر المالي، وإحالة نقاط أخرى ذات الاعتبار المعنوي لمهنيي قطاع الصحة، تتطلب مصادقة وموافقة وتحكيم السيد رئيس الحكومة، كما شدد على أهمية الالتزام بمسألة الأجندة، استنادا إلى ما يتطلبه الورش الملكي من تقدم بوتيرة سريعة.

وطالب فريق الاتحاد المغربي للشغل في تعقيبه على جواب السيد الوزير، بالحسم في مسألة تنزيل الاتفاقات

الموقعة في أرض الواقع، معتبرا السؤال المركزي يتجاوز موضوع الحوارات الاجتماعية إلى مصير تنزيلها، إذ لا قيمة لحوار اجتماعي دون تنزيله في أرض الواقع، مذكرا بتساؤل الشغيلة بقوة عن مصير صفة الموظف العمومي، بالنسبة لمستوى الاستقرار الوظيفي ولمستوى الأجور، على أن المطلب المرفوع هو أن تبقى الأجور ممركزة وألا تتحول على مستوى الجهات، حتى لا يبقى العاملون في القطاع رهيني الوعود، وأيضا بتوجيه مكتسبات النظام الأساسي للمستقبليين، فضلا عن تنفيذ المحاضر الموقعة، خاصة في يناير المنصرم، وفي مقدمتها الزيادة في الأجور موحدة للجميع وليس فقط لفئات محددة.

وشدد كل من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية وفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في تعقيبيهما على رد الوزير، على أهمية الحسم في مسألة تنزيل الاتفاقات الموقعة، حيث أثار الأول أهمية القطاع الصحي في بلادنا بدءا بتطوير الأوضاع المالية لموارده البشرية، وسرعة تنزيلها، متسائلا عن جدوى هذه الاتفاقات إذا لم تنزل، واصفا التعاطي بهذا الإيقاع غير المرضي للعاملين فيه نوعا من الجحود، في المقابل دعا فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى ضرورة التسريع والحسم في تنزيل الاتفاقات المتعلقة بالأثر المالي والمساطر الأخرى، وفق مقاربة توافقية مع النقابات

2 – وذكر السيد الوزير، معلقا على إشكالية الاكتظاظ بمصلحة المستعجلات بالمراكز الاستشفائية، في معرض رده على سؤال حول طب المستعجلات، توجه به السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)، بأن 5.5 مليون شخص يتوافدون على أقسام المستعجلات سنويا، دون توافر صفة الاستعجالية في جميع هذه الحالات، وأن 80 في المائة من الوافدين على المستعجلات اختاروا ذلك لأنهم لم يجدوا مراكز صحية للعلاج.

أيضا صرح السيد الوزير، بأنه خلافا لجميع الإصلاحات الكبرى التي أشرفت عليها الحكومات السابقة في ما يتعلق بطب المستعجلات، والتي لم تفرز نتائج جد ملموسة، تسعى الوزارة إلى تنزيل الإصلاح الشمولي في إطار الورش الملكي لتنزيل الحماية الاجتماعية، ولإيجاد حل للمستعجلات يجب تتبع جميع مراحل المنظومة الصحية، وإيجاد حلول للمشاكل القائمة، بما في ذلك المدخل الأول وهو مراكز الرعاية الصحية الأولية، في المجالين الحضري والقروي.

مشددا على ضرورة حسن استقبال المواطنين، وأنسنة الخدمات الاستشفائية في هذه المصلحة، بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية الكافية والتركيز عليها كحلقة مهمة في هذا المسار، وعلى أن المطلوب اليوم هو توفر المستعجلات في جميع مناطق المملكة، لتفادي تكدس المرضى في جهة دون أخرى، خاصة وأن المغرب مقبل على استضافة تظاهرات دولية مثل كأس العالم 2030، ما يجعل من الضروري أن يتوفر المغرب على نظام تنسيق المستعجلات لتفعيله بسرعة وتمكينه من جميع الموارد الكافية للتجاوب مع احتياجات المواطنين.

3 – تقدم كذلك السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك)، للسؤال عن استراتيجية الوزارة لإحداث مركز لعلاج الأورام السرطانية لجهة درعة تافيلالت، للتخفيف من معاناة هذه الفئة تحقيقا للعدالة المجالية، ونقل معاناة المصابين من خلال اضطرارهم للتنقل صوب مدن مراكش والرباط وفاس، لتلقي حصص العلاج المتعددة، والتي تكون لها آثار وخيمة على صحتهم من جهة، ثم تزيد من ثقل كلفة العلاج والفحوصات، بإرهاق جيوبهم بتكاليف السفر والإقامة لهم ومرافقهم بالفنادق ودور الضيافة.

ووعد السيد الوزير خلال جوابه، بتبني مقاربة خاصة لجهة درعة تافيلالت بالنظر لغناها وخصوصياتها، تقوم على قطبين أحدهما في ورزازات والآخر في الراشيدية، وبكل ما يتعلق بالبنية التحتية والبنايات والموارد البشرية، وبتنسيق مع الجهات التي تتوفر على مراكز معالجة والتشخيص المبكر للسرطان، في انتظار إحداث المركز الاستشفائي الجامعي والتمكن من معالجة المشكل شموليا، مؤكدا ان الحكومة واعية في إطار إصلاح هذا الورش الملكي، من خلال القانون-الإطار 26.06، بأهمية سرعة توفير مركز استشفائي جامعي في كل جهة، لتحقيق العدالة المجالية، من أجل الإسراع في إنقاذ حياة المرضى الحاملين لأمراض خبيثة وخطيرة من هذا الصنف وتفادي المضاعفات اليومية لهذا المرض.

4 – وفي رده على سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي)، حول موضوع وقف نزيف هجرة الأطباء المغاربة نحو الخارج، بعد أن تقوم الدولة بتكوينهم طيلة سنوات لكي تصدرهم في الأخير وهي في أمس الحاجة إليهم، اعتبر السيد الوزير أنه لا وجود لبلاد في العالم قادرة على الحد من هجرة الأطباء، وأن نقص الموارد البشرية في قطاع الصحة مسألة عالمية، مؤكدا أن 453 طبيبا أجنبيا يشتغلون في المستشفيات المغربية حاليا، وذلك بسبب إعجابهم بظروف العمل، موردا بعض الأسباب التي تحول دون بقاء الطبيب المغربي في بلاده مباشرة بعد نهاية تكوينه، وأبرزها غياب الجاذبية والتحفيزات.

وتطرق لكيفية معالجة هذا التشخيص، أولا بزيادة عدد مراكز التكوين بما يرفع عدد الطلبة الحاصلين على التكوين، مشددا على أن ورش إصلاح المنظومة الصحية في شق الوظيفة الصحية يمكن من استقطاب أطباء من الخارج، رغم أن العديد من المغاربة يرفضون دخول أطباء أجانب، وأنه ما يجب القيام به هو معالجة الأمر من خلال نظرة شمولية، ففي حالة غياب الإغراءات المالية توجد جودة العيش، والروح الوطنية، وجو العائلة، وخدمة الوطن.

5 – وساءل أيضا أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، عن الإجراءات والتدابير التي تنوي الحكومة القيام بها، من أجل تحسين ظروف استقبال المرضى بالمستشفيات العمومية، ليطلب أيضا حصر مهام حراس الأمن الخاص في الحراسة وتنظيم الدخول والخروج فقط، دون التدخل في المهام الطبية والشبه الطبية التي هي من اختصاص أطر وموظفي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، مع العلم أن هذه المهام تقتضي الإلمام بتكوينات في التواصل واستقبال المرتفقين.

ولخص السيد الوزير في جوابه، التدابير والإجراءات، في إدارة تدفق المرضى على المستشفيات، وزيادة عدد العاملين بمصالح الاستقبال وتدريبهم، وكذلك تحسين بيئة الاستقبال والتواصل مع المرضى، ثم استخدام التكنولوجيا الحديثة لهذا الغرض، ثم شرح التصور الجديد ذي الطابع الأمني لوزارة الصحة، لتجاوز التفريط في تدبير الشأن المحلي للمستشفى، ومباشرة الإصلاح وتأهيل البنيات التحتية، واتخاذ كذلك إجراءات مصاحبة للرفع من جودة الاستقبال، من قبيل الاستعانة بأطر متخصصين في الاستقبال، مثل المساعدة الاجتماعية، والرقمنة والأخذ بعين الاعتبار ترسانة من شركات الحراسة، التي لا علاقة لها بالاستقبال ولها فقط المقاربة الأمنية.

6 – في معرض جوابه عن سؤال تقدم به أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، حول سياسة الحكومة من أجل سد الخصاص في الأطر الطبية وشبه الطبية بالمستوصفات، أخبر السيد الوزير بأن الحكومة تنتظر المصادقة النهائية على القوانين المتعلقة بالوحدات الترابية الصحية والوظيفة الصحية، من أجل تنزيل الحلول التي جاءت بها لسد الخصاص على مستوى الأطر الصحية بالمغرب، ستمكن من بلوغ معدل 2.5 مهني في الصحة لكل 1000 نسمة سنة 2025، في أفق بلوغ معدل 4.2 في أفق سنة 2030، إضافة نهج سياسة تحفيزية تجاه الوظيفة الصحية، وستعمل كذلك على تكثيف مراكز التكوين على مستوى الجهات وتقليص سنواته من سبع إلى ست، مذكرا في الوقت ذاته بأن المنظومة الصحية بالمغرب تعرف خصاصا يقدر بأكثر من 32 ألف طبيب و65 ألف ممرض.

واستند السيد المستشار في تعقيبه، من جهة على توقعات المندوبية السامية للتخطيط، بأن عدد سكان المغرب حسب المتغير المتوسط سينتقل من 33.8 مليون نسمة سنة 2014، إلى 43.6 مليون نسمة سنة 2050، كما ستعرف بلادنا حسب نفس المصدر انخفاضا تدريجيا في أعداد الشباب أمام تزايد في شيخوخة الساكنة، يوازيه ارتفاع الحاجة إلى التطبيب، ما يطرح التحدي الصعب المستقبلي، والمرتبط أساسا بالعنصر البشري، كأهم المرتكزات الأساسية في نجاح أي منظومة صحية.

ومن جهة ثانية، استند على آخر تقرير سنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خاصة التوصيات التي تروم معالجة بعض الاختلالات وتثمين كفاءات مهنيي القطاع وتحفيزهم للبقاء داخل المنظومة الوطنية للصحة، منها تعزيز إمكانية التناوب والحركية المهنية في صفوف مهنيي الصحة بالمجالات الترابية التي تعاني خصاصا في

الموارد البشرية الصحية، وإرساء نظام للرفع التدريجي والمنهج لأجور مهنيي الصحة وتعزيزه بتعويضات مرتبطة بالأداء حتى يتمكن المغرب من الاحتفاظ بكفاءته في هذا القطاع، وتثمين قدرات المهنيين الممارسين من خلال إحداث جسور بين المهن الصحية تمكن العاملين من فرص الترقي الوظيفي، وتوسيع الاعتراف بالشهادات التي تمنحها مؤسسات التكوين الخاصة في هذا المجال، لاسيما تلك المختصة في تكوين الممرضات والممرضين، لتصبح معادلة للشهادات التي تمنحها المؤسسات العمومية مع الحرص على ضمان جودة التكوين الذي تقدمه.

7 – من خلال موضوع السؤال التاسع، بخصوص تأهيل الخدمات الصحية العمومية في الريف والمناطق النائية، أثار السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)، انتباه السيد الوزير إلى بعض مظاهر الخصاص التي لازالت مسجلة في هذا المجال، وإلى عدم بلوغ درجة الرضى لدى المواطنات والمواطنين رغم التدابير الجريئة المتخذة، وخاصة في العالم القروي والمناطق النائية التي تشكل عبئا على المرافق الصحية في المدن، حيث يضطر المريض للتنقل بالرغم من التكاليف إلى المدينة القريبة له لتلقي العلاج.

ذكر السيد الوزير في رده بشمولية التأهيل للمجالين القروي والحضري، في إطار إصلاح هذا الورش الملكي استنادا إلى دعامة الموارد البشرية، والتأهيل والرقمنة ثم المجموعة الصحية الترابية والحكامة، ترسو على برنامج الوحدات الصحية، يشمل مراكز الصحة للرعاية الأولية، وبرنامج المستشفيات والمراكز الاستشفائية الجامعية، في إطار تأهيل 1400 مركز صحي، 43 منها افتتحت في المناطق الشمالية لتقدم خدمات القرب بالمواصفات الجيدة وذات عصرنة وفيها رقمنة، تخول للمريض الاستفادة من ملف طبي رقمي.

فضلا عن تمتيع المجال القروي والمناطق المعزولة، من خلال البرنامج الملكي، بوحدات طبية متنقلة، تتوفر على الطب عن بعد، انتشرت في 50 منطقة من 9 جهات، مكن هذا الإجراء من فك العزلة عن المناطق الجبلية والمناطق الوعرة الولوج، حيث تقدم لهم خدمات الاختصاص في عين المكان، بغلاف مالي جد مهم بلغ 800 مليون درهم سنويا مدة سنتين لتأهيل المراكز الصحية، مليار للمستشفيات مدة خمس سنوات، وكذلك مليار و700 لتأهيل المستشفيات الجامعية القديمة، إضافة إلى البنايات الجديدة في المراكز الاستشفائية الجامعية، لبني ملال، كلميم، وكذلك الراشيدية.

8 – بعد التنويه بمبادرة إطلاق برنامج الوحدات الصحية المتنقلة المجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد، كنموذج جديد للتدخل الطبي يزاوج بين توفير العلاج عن قرب والتطبيب عن بعد، اعتمادا على وسائل الاتصال الحديثة، بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن، طرح السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد العزيز بوسليخن)، من خلال سؤالهم في الموضوع، بعض الصعوبات التطبيقية، خصوصا على مستوى القرى والمداشر التي تفتقر إلى أبسط البنيات التحتية اللازمة، مقترحين إنشاء نظام تقييم مستمر للوقوف على مكامن الخلل وتثمين الإنجازات، إصدار قانون يؤطر عمل برنامج الوحدات الصحية المتنقلة وتنظيم أنشطة القوافل الطبية والمستشفيات المتنقلة، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والتقاليد المحافظة بالمناطق المستهدفة، ومعالجة مشكل نقل المرضى من خلال عقد اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية وتخصيص نسبة من ميزانيات الجهات لدعم إنشاء هذه الوحدات، أيضا ضمان التكوين المستمر للأطر الصحية والطاقم الطبي على إتقان تقنيات الاتصال والاستشارة الطبية عن بعد، ثم العمل على تحويل بعض المستوصفات بالعالم القروي وإدماجها لتقديم الخدمات الطبية عن بعد.

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

بهدف ضمان إنجاح الإصلاحات المؤسساتية التي اعتمدتها المملكة وللمساهمة في تنزيل مسلسل الجهوية المتقدمة، في ما يتعلق ببلورة سياسة متجددة لإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان، ناقش السادة المستشارون في هذا المحور، الجهود المبذولة من قبل الوزارة، في إطار اختصاصاتها، من خلال العمل على تعزيز استباق الإشكاليات الترابية باستشراف مختلف الإكراهات والرهانات والآفاق المتعلقة بتقوية تنافسية وجاذبية المجالات الترابية، ودعم تدبيرها وتنميتها بطريقة مستدامة، وأيضا تقوية المنظومة الحضرية وتعزيز دورها في التنمية المجالية، للنهوض

بأوضاع عيش الساكنة والارتقاء بالمشهدين الحضري والقروي وتعزيز جاذبية وجمالية المجال الترابي، وجعل التعمير في خدمة البيئة والتنمية، وكذا توفير الشروط المثلى لإحداث فرص الشغل والسكن وتهييئ أماكن للأنشطة المختلفة.

فتفاعلت السيدة الوزيرة المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، من خلال أجوبتها، التي تلتها نيابة عنها السيدة الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مع سبع إشكاليات بمقاربات مختلفة، تدعو تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، إلى ضرورة إطلاق التفكير والنقاش العموميين بخصوص دعم التنسيق في إعداد السياسات العمومية في هذا المجال، وتعزيز الالتقائية والانسجام بين مختلف التدخلات القطاعية، لتحقيق التنمية بأبعادها الشاملة والحد من الفوارق المجالية والاقتصادية والاجتماعية، أثارها على التوالي السادة أعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية في النقاط التالية

1 – جاء في جواب وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في أول سؤال موجه للمحور، حول الإجراءات المتخذة لمنح رخص التسوية، طرحه فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار)، أن مدة صلاحية المرسوم الخاص بمنح رخص التسوية قد حددت في سنتين، وبهدف توسيع عدد المستفيدين من هذه الرخص، قامت الوزارة بشراكة مع وزارة الداخلية بتعديل المرسوم رقم 2.18.475 بالمرسوم رقم 2.23.103 من أجل تمديد أجل التسوية لسنتين، لتبسيط المساطر عبر إلغاء مقتضيات المادة 7 من المرسوم المعدل لفتح تسوية البنايات غير القانونية حتى في حالة وجود محضر معاينة بالمخالفة.

واضافت انه خلال 10 أشهر الأخيرة مكنت اللجنة المشكلة أساسا من الوكالة الحضرية والجماعة والسلطة المحلية، وخلال نفس المدة تم إيداع 5773 طلب تسوية، كما تمت الموافقة على 2143 مشروعا منها 88% يتعلق بمشاريع سكنية، على إثره قامت الوزارة بتاريخ 2 فبراير 2024 بتقييم مسطرة دراسة ملفات رخص التسوية، الذي تبين من خلاله ضرورة تنظيم ورشة عمل خاصة بموضوع التسوية بحضور جميع الوكالات الحضرية من أجل تبادل الخبرة والتجربة التي راكمتها الوكالات الحضرية في هذا المجال.

وعن خلاصات الورشة أيضا، أخبرت السيدة الوزيرة بوضع دليل للممارسة الجيدة يتعلق بمسطرة تسوية البنايات غير القانونية، لمواكبة الوكالات الحضرية في دراسة الطلبات المعروضة عليها، من خلال تحديد الحالات التي لا يمكن تسويتها والحالات الأخرى التي يمكن تسويتها، كما أطلعت على أنه في إطار تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.23.103 تم استصدار الدورية عدد 2812 بتاريخ 01 أبريل 2024 لجعل مسطرة دراسة ملفات أكثر مرونة وذلك عبر مجموعة من التدابير منها تبسيط المساطر، والتخفيف من الوثائق، وإعادة دراسة الملفات المرفوضة سابقا تماشيا مع معايير دليل الممارسات الجيدة.

2 – وردا على سؤال تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، حول التدابير المتخذة من أجل تبسيط مساطر البناء في الوسط القروي، أخبرت السيدة الوزيرة بتبني الوزارة مقاربة جديدة للنهوض بالعالم القروي، تهدف أساسا إلى تنميته ودعمه وذلك عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير منها استصدار الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية عدد 160/د بتاريخ 28 أبريل 2023، في أفق تعديل النص القانوني، ترمي إلى إحداث لجان إقليمية تحت إشراف السادة الولاة والعمال، تضم في عضويتها مختلف المصالح المعنية، لا سيما الوكالة الحضرية والجماعة المعنية، وإلى تفعيل انعقاد لجنة الاستثناءات المنصوص عليها في المادة 35 من المرسوم رقم 2.92.832 بتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، من أجل النظر في طلبات مشاريع البناء التي لا تتوفر فيها شروط المساحة الدنيا للبقعة، والمسموح ببنائها وبعلو المبنى، ثم بعدم إلزام ساكنة الوسط القروي بوثائق إدارية غير ضرورية، تماشيا مع مقتضيات القانون رقم 55.19 ، ومراعاة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الساكنة.

فضلا عن تكثيف جهود وآليات المساعدة المعمارية والتقنية لفائدة ساكنة الوسط القروي، لا سيما بالدواوير التي تم تحديد مداراتها، بمقتضى 11 اتفاقية جهوية، حيث تمت على مستوى تدبير دراسات ملفات طلبات الترخيص،

قبل الدورية دراسة 23.800 طلب ترخيص والموافقة على 14.000 طلب في كل سنة، كما تمت بعد الدورية دراسة36.590 طلب ترخيص، والموافقة على 19.908ملف، 79% منها تتعلق بقطع أرضية تقل مساحتها عن 5000 متر مربع.

3 – أفادت السيدة الوزيرة، في جوابها على سؤال شفهي، للسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بودس)، حول الإجراءات المعتمدة لتنزيل برنامج مدن بدون صفيح، أن 344 ألف أسرة تحسنت ظروف عيشها بفضل برنامج «مدن بدون صفيح»، وذلك منذ انطلاقته في 2004 وحتى نهاية مارس 2024، وأن عدد المستفيدين من البرنامج يمثل 74 في المائة من إجمالي عدد الأسر المحصاة، والذي يصل إلى 465 ألف أسرة، كما أن 41 ألف أسرة استفادت من تحسين ظروف عيشها خلال الولاية الحكومة الحالية.

وأضافت بأنه سيتم تسريع وتيرة استكمال البرنامج، في أفق معالجة ملفات 120 ألف أسرة خلال الخمس سنوات القادمة بمختلف جهات المملكة، من خلال تبني الوزارة مقاربة جديدة في تدبير هذا البرنامج، الذي أعطى انطلاقته الملك محمد السادس سنة 2004، بتنسيق مع وزارة الداخلية، تعتمد على إدماج القطاع الخاص وتوفير الدعم المادي والمواكبة اللازمة، وتعبئة وتصفية العقار العمومي لفائدة البرنامج، مما مكن نجاحها في عمالة الصخيرات- تمارة، ليتم تحسين ظروف عيش أزيد من 20 ألف أسرة، تم توسيعها على صعيد باقي المناطق المعنية، وإعطاء الانطلاقة لمجموعة من طلبات إبداء الاهتمام على صعيد الدار البيضاء الكبرى لتوفير أزيد من 62 ألف وحدة سكنية.

وركزت كذلك على أن الوتيرة السنوية تضاعفت ثلاث مرات، حيث انتقلت من معدل حوالي 6.200 أسرة مستفيدة سنويا خلال الفترة ما بين 2018-2021، إلى حوالي 18 ألف و600 أسرة مستفيدة سنويا خلال 2022-2024، مشيرة إلى أن هذه الوتيرة تضاعفت بشكل ملحوظ بكل من أقاليم وعمالات الدار البيضاء، ومراكش وجرسيف، والعرائش وتمارة-الصخيرات وسلا.

4 – استعرضت السيدة الوزيرة المنصوري بمناسبة إجابتها على سؤال تقدم به فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)، بخصوص حصيلة عمل مؤسسة العمران والإشكاليات التي تواجه عملها، بالأرقام، حصيلة مؤسسة العمران في ما يخص البرامج السكنية، إلى حدود مارس 2024، في ما يخص برنامج السكن المنخفض التكلفة، بفتح الأوراش بخصوص 59.000 وحدة، منها 22500 وحدة بشراكة مع القطاع الخاص، تم الانتهاء من 48300 وحدة في القطاع الخاص، وفي ما تعلق ببرنامج السكن الاقتصادي انطلقت الأشغال ب109 ألاف وحدة، 79 ألف وحدة بشراكة مع القطاع الخاص، انتهت أشغال 88 ألف وحدة منها 69 ألف وحدة للقطاع الخاص، وبلغ كذلك بالمدن الجديدة عدد الوحدات المبرمجة 180 ألف، وعدد المرافق المبرمجة 526 وحدة، ووصل عدد الاتفاقيات التي تنفذها العمران علاقة بسياسة المدينة إلى 947، بين مشاريع التأهيل الحضري ومعالجة البنايات الآيلة للسقوط ومحاربة دور الصفيح، بالإضافة إلى مشاريع أخرى تندرج في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وغير ذلك.

ولتجاوز إكراهات سوء الحكامة والتدبير في بعض الجهات، وبطء في تسديد مستحقات الشركة وتراكم المخزون، أطلعت السيدة الوزيرة عن استراتيجية جديدة تم اعتمادها خلال مجلس الرقابة المنعقد يوم الثلاثاء 26 مارس 2024، بوضع منصة رقمية لتسويق المنتوج بشفافية أكثر وتطوير نظم معلوماتية متقدمة لإدارة المشاريع ، وتحيين نظم الاستشارة الخاصة بطلبات العروض وذلك لضمان التعاقد مع مكاتب الدراسات والمقاولات ذات الكفاءة والخبرة العالية، ثم بتعميم التعاقد مع مختبرات متخصصة من أجل مراقبة جودة الأشغال وضمان احترام المعايير والشروط التقنية المنصوص عليها في دفاتر التحملات، إضافة إلى تحيين مساطر تتبع الأشغال من أجل ضمان مراقبة المشاريع.

5 – وعن سؤال السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، حول برنامج الدعم المباشر للسكن، كشفت السيدة الوزيرة على أن أكثر من 8500 مستفيد توصلوا بالدعم المباشر للسكن وتمكنوا من اقتناء سكنهم، موضحة أنه إلى غاية 19 أبريل 2024 تلقت الوزارة أكثر من 65 ألف طلب

للاستفادة من الدعم المباشر للسكن بمختلف جهات المملكة، وبأن 90 في المائة تتوفر فيهم شروط الاستفادة في أجل لا يتعدى 30 يوما، في حالة عدم تمكنهم من الاستفادة داخل الآجال يمكنهم تجديد التسجيل، مشيرة إلى أن 20 % من هذه الطلبات مقدمة من طرف المغاربة المقيمين بالخارج، و 38% منها من طرف النساء.

وأضافت أن الوزارة تعقد اجتماعات دورية مع فدرالية المنعشين العقاريين وهيئة الموثقين وصندوق الإيداع والتدبير، لتقييم نجاعة العملية، كما ستتم برمجة جلسة عمل مع الأبناك لنفس الهدف، وأن الطلب لازال قائما على برنامج السكن الاقتصادي المتعاقد بشأنه، رغم انتهاءه دجنبر 2020، ما جعل الوزارة تتبنى مقاربة جديدة تشمل دعم الطلب عوض دعم العرض ودمج الطبقة المتوسطة في البرنامج الجديد، وإمكانية دعم عرض متنوع، شقق أو منازل فردية، تأتي هذه الأخيرة تجاوبا مع انتظارات وخصوصيات العالم القروي، و الانفتاح على المقاولات الصغرى والمتوسطة وذلك بحذف شرط عدد الوحدات.

وأخبرت على أنه بفضل الرعاية الملكية السامية، تم إعطاء الانطلاقة للبرنامج الملكي المدعم المباشر للسكن، الذي يهم الفترة ما بين 2024 و2028 عبر تنزيل المرسوم التطبيقي رقم 2.23.350، الذي حدد أشكال وكيفيات منح الإعانة الخاصة بالولوج إلى السكن الرئيسي، مذكرة بالإجراءات والتدابير المتخذة حيث تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف المتدخلين من ضمنهم صندوق الإيداع والتدبير، والمديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للملكة والمحافظة العقارية، و المجلس الوطني لهيئة الموثقين من أجل تسقيف رسوم الموثق في مبلغ قدره 2500 درهم لمقتني سكن يقل ثمنه أو يعادل ثلاثمائة ألف (300.000) درهم مع احتساب الرسوم، كما تم إحداث منصة رقمية لتدبير طلبات الإعانة من طرف صندوق الإيداع والتدبير – فرع الاحتياط، وتسهيل وتبسيط المساطر والإجراءات وإزالة الطابع المادي وضبط الآجال وتحسين أداء البرنامج وقد حظي برنامج الدعم المباشر للسكن بإقبال مكثف ومتزايد من طرف المغاربة منذ انطلاقه في يناير 2024.

6 – أثناء تفاعلها مع سؤال السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد الكريم مهدي)، حول مكانة سياسة التعمير في تنزيل النموذج التنموي الجديد، جددت السيدة الوزيرة تأكيدها على وعي الوزارة بأهمية دورها في المساهمة في تأمين التنمية الترابية المستدامة، والحد من التفاوتات المجالية، وكذا ضمان التنافسية والعدالة الاجتماعية تماشيا مع توجهات النموذج التنموي الجديد، وأضافت أنه في أفق تحقيق هذه الأهداف، حرصت على تنظيم الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، كمبادرة تروم إرساء إطار مرجعي وطني، من أجل تنمية حضارية عادلة ومستدامة.

حيث خلص هذا الحوار الذي عرف مشاركة أزيد من 6000 مشارك بمختلف محطاته التشاورية الوطنية والجهوية، إلى إصدار توصيات ومقترحات بلغ عددها 1500 مقترح، خاصة في ما يتعلق بالتخطيط الترابي، الحكامة، الإطار المبني، وتقديم الدعم للعالم القروي بترسيخ العدالة المجالية، إضافة إلى تنويع العرض السكني، وذلك باعتماد رؤية استباقية، وأدوات عملياتية ومؤسساتية وإصلاحات مالية وقانونية.

واسترسلت بعرض أهم هذه المقترحات، التي تتعلق بإعادة النظر في منظومة التخطيط الترابي، من قبيل جيل جديد من ضوابط تصميم التهيئة والترسانة القانونية تضع النص في لمساته الأخيرة، من أجل إرساء المرونة، والعدالة العقارية، وتقليل عدد الفاعلين وضبط الآجال، وأنه في انتظار ذلك تم إصدار مجموعة من الدوريات بشراكة مع وزارة الداخلية من أجل تبسيط مساطر البناء، وإعادة تموقع الوكالات الحضرية على المستوى الترابي لمواكبة تنزيل الجهوية الموسعة، وتخطيط يشجع تنويع الأنشطة الاقتصادية للنهوض بالعالم القروي والحد من هجرة الساكنة القروية، بالإضافة إلى إصلاح مساطر رخص التعمير وإعادة النظر في المساحة الدنيا المخصصة للبناء بالوسط القروي، ووضع حكامة خاصة تتلاءم وخصوصيات المجالات القروية.

ثم أعلنت عن جلسة عمل خصصت لقطاع الإسكان والتعمير، ترأسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023 بالقصر الملكي بالرباط، اعتمدت ورشين إصلاحيين، أولهما يتعلق ببرنامج جديد للمساعدة في مجال السكن، يأتي في إطار تنزيل إرادة جلالة الملك في تعزيز قدرة المواطنين من مختلف

الشرائح على الولوج إلى سكن لائق، والثاني يتعلق بإحداث 12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان لمواكبة عملية تجديد التخطيط العمراني والمجالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجال الحضري والعالم القروي على حد سواء.

7 – وزكت السيدة الوزيرة في جوابها على آخر سؤال موجه للقطاع، قدمه السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، حول استمرار صعوبات وإشكاليات البناء والتعمير بالعالم القروي، بإدراج مسألة البناء والتعمير ضمن أولويات الوزارة، وفق عمل طموح ومنسجم مع التوجيهات الملكية السامية، ومع ما التزمت به الحكومة بخصوص هذا القطاع، في استيعاب تام للإشكاليات والتحديات التي تواجه البناء في العالم القروي، وهو ما أكدته توصيات الحوار الوطني للتعمير وللإسكان، بمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالبناء بالعالم القروي، وبخلق قطب خاص بالعالم القروي داخل الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، ثم بتحديد مدارات الدواوير التي تعرف ضغطا عمرانيا قصد تغطيتها بوثائق التعمير.

وكشفت بالمقابل عن انكباب الوزارة على مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالعالم القروي بتعديل القوانين: 12.90 المتعلق بالتعمير و25.90، وعلى مراجعة قواعد البناء وتبسيط مسطرة الترخيص داخل المجالات القروية، ودعم المساعدة التقنية في العالم القروي بناء على الخصوصية المحلية، وكذلك على بلورة مشاريع نموذجية مندمجة للمراكز القروية الصاعدة، مشيرة في هذا السياق إلى إحالة مشروع قانون يتعلق بإحداث وكالات جهوية للتعمير والإسكان على الأمانة العامة وإخضاعه لمسطرة المصادقة الجاري بها العمل.

القطاع المكلف بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

1 – كشفت السيدة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، خلال تفاعلها مع سؤالي السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)، والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة جليلة مرسلي)، بخصوص قطاع ترحيل الخدمات في المجال الرقمي، أن المملكة المغربية تقدمت ب 12 مركزا على الصعيد العالمي في مجال ترحيل الخدمات بالمقارنة مع سنة 2021، مما جعلها بذلك في المرتبة 28 عالميا، موضحة أنه على الصعيد الأفريقي أضحت بلادنا تحتل المرتبة الثانية.

وذكرت بأن هذا القطاع يعرف تطورا كبيرا جدا، إذ حقق المغرب سنة 2023 رقما قياسيا جديدا وغير مسبوق، بحيث بلغ حجم صادرات القطاع ما يقارب 17.9 مليار درهم سنة 2023، بعد ما كان فقط 14.9 مليار سنة 2021 أي ارتفاع بنسبة أكثر من 20%.، وأشارت كذلك إلى أن الوزارة وقعت خلال السنتين الماضيتين اتفاقيات مع أكثر من 24 شركة دولية فاعلة في مجال التكنولوجيات الرقمية، بهدف إحداث 17 ألف منصب شغل في مختلف جهات المملكة باستثمار إجمالي يبلغ 1.4 مليار درهم.

واعتبرت أنه من بين العوامل التي تجذب المستثمرين إلى المغرب، هي الرأسمال البشري المميز والمواهب والكفاءات التي تزخر بها بلادنا في مختلف مجالات الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة، حيث تواصل الوزارة الاشتغال على تطوير الكفاءات والرفع من عددها وفق تصور شامل في مجال التكوين، إذ تم إحداث شراكة مع وزارة التعليم العالي بهدف الرفع من عدد الخريجين، وتم خلال الدخول الجامعي الحالي مضاعفة عدد الطلبة المسجلين في المسالك التي تهم الرقمنة، وهذه الأرقام مرشحة للارتفاع في السنوات المقبلة.

وأطلعت أيضا عن برنامج «JobinTech»، المرتكز على تكوينات مكثفة تتراوح من 3 أشهر إلى 6 أشهر، والتي فتحت أبوابها في وجه شباب لديهم دراية مسبقة في مجال الرقمنة وآخرين من تكوينات أخرى، علمية واقتصادية، بالإضافة إلى إحداث مدارس للبرمجة في جهات المملكة، لافتة إلى أنه قد تم إطلاق مدرسة رقمية للتكوين في الميادين المتصلة بالتكنولوجيا الحديثة للمعلوميات والرقمنة بمدينة بني ملال، في أفق تعميم هذه المدارس على جهات أخرى بالمملكة.

ولفت السيد المستشار لحسن حداد الانتباه، إلى عدم وجود مقاولات وطنية رائدة في «الأوفشورينغ»، حتى نستطيع تصديره في المجال الرقمي، لكن دولا مثل الهند وماليزيا والفلبين وتايلاند أصبحت تتوفر على شركات مهمة عالميا، ووضعت سياسة خاصة بالخدمات عن بعد، كتخصيص إعفاءات ضريبية وصياغة قوانين محفزة ومناطق صناعية

خاصة، وذلك قصد تذليل مشاكل مناخ الأعمال، معتبرا الوضع ببلادنا يخدم بما فيها التشجيعات التي أقرتها الدولة، تراهن على العمالقة، وهي ما ارتأى إمكانية منحه أيضا للمقاولات الصغرى المغربية، كالتفكير في إحداث مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى التي لا تستطيع تحمل الشروط الحالية.

وفي تعقيب السيدة المستشارة جليلة مرسلي، أبرزت من جهتها ضرورة الإنصاف المجالي في توزيع وتوطين مختلف الشركات والمقاولات التي تهتم بترحيل الخدمات في المجال الرقمي داخل الأقاليم والجهات، التي تعاني خصاصا مهولا في برامج التنمية البشرية، معتبرة أن الشجاعة والمصداقية تقتضيان أن يكون لترحيل الخدمات الرقمية الأثر الإيجابي والمباشر في تجويد الخدمات الإدارية لتكريس الشفافية، وبالتالي العمل على مكافحة كل مظاهر الفساد والتقليص منها، عبر تقوية البنية التحتية الرقمية وتحسين جودة الاتصالات الرقمية وتغطية شبكتها داخل مختلف الإدارات العمومية المغربية، لتعزيز تحول الانتقال الرقمي المنشود، وكذلك من خلال الاشتغال الأكثر على تجويد النصوص القانونية المنظمة للخدمات الرقمية، لمنح الحجية القانونية للقرارات والإجراءات الرقمية، بتبسيط مختلف المساطر الإدارية المعمول بها.

2 – دعت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، السيدة الوزيرة، إلى استدراك الزمن الضائع ومواكبة تفعيل مقتضيات القانون رقم 54.12 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، وذلك بالتعجيل بمراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لملاءمته مع أحكام الدستور ومع مقتضيات هذا القانون.

وقدمت السيدة الوزيرة، في جوابها، ما يفيد بأن القانون المذكور هو إطار مرجعي وطني يحدد مبادئ الحكامة الجيدة، بهدف الارتقاء بالمرفق العمومي وتعزيز نجاعته وقدرته على الاستجابة لحاجيات المرتفقين، وأنه تفعيلا لهذا الميثاق وخاصة المادة 35 منه المتعلقة بإحداث مرصد وطني للمرافق العمومية، فالوزارة حددت مشروع مرسوم يحدد تنظيم وتأليف هذا المرصد وكيفية تسييره، وهو اليوم في إطار مسطرة المصادقة.

وأوردت أنه في إطار الهيكلة الجديدة لقطاع إصلاح الإدارة، هناك قسم خاص يتكلف برصد نجاعة الأداء وجودة الخدمات العمومية، والذي سيتولى مهام جمع المعطيات والمعلومات الكمية النوعية الخاصة بالمرافق العمومية وإنجاز الدراسات والأبحاث، مشيرة إلى أنه على مستوى آخر تم إصدار نصوص تطبيقية، إضافة إلى بيئة ملائمة لعمل الموارد البشرية ذلك أن الحوار الاجتماعي مستمر حتى يتم توفير المناخ المناسب للموظفين، وإلى أن ورش تدبير المرافق العمومية كبير وليس سهلا، وهو مهم وفي صلب الأولويات، وبأن هناك عملا بطريقة مستمرة حتى يتم الارتقاء بالمرافق العمومية.

وفي تعقيبه، أخبر السيد المستشار لحسن نازهي، أنه وفقا للمادة 3 من القانون المذكور، فإن جميع مسؤولي المرافق العمومية، كل في ما يخصه، ملزمون بالتقيد بمضامينه والعمل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه، إلا أنه وبعد مرور حوالي ثلاث سنوات على صدور هذا الميثاق لم يتم تفعيله على الوجه المطلوب، ويظل من التحديات تفعيل النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة التي نصت عليها المادة 38 منه لعدم انسجام هذه النصوص ولتشتتها.

وأشار إلى غياب التفعيل الأمثل لمقتضيات القانون رقم 54.19 والاستمرار في تعطيل أهم المقتضيات التي جاء بها، والتي يلزم المرافق العمومية باحترامها، من قبيل العمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤسسات الحكامة والهادفة إلى تدعيم قواعد الحكامة الجيدة، مع نشر الإجراءات المتخذة لتفعيلها خلال السنة الموالية لصدورها، وتحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية والمادية ومعالجة تظلمات المرتفقين وتتبعها وإعداد تقارير بشأنها، ما ساهم في عجز كل سياسة لإصلاح الإدارة عن رفع تحدي إرساء قواعد و مبادئ الحكامة المتعلقة بالمرافق العمومية، ومواجهة الواقع المتدهور الذي يعيشه اليوم مرتفقو الصحة والتعليم.

3 – وانتقالاً إلى موضوع تعزيز الانتقال الرقمي بالوظيفة العمومية، الذي أثارته مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، أفادت السيدة الوزيرة بأن الجهود متواصلة لتنزيل هذا الورش المهم، وأنه بفضل الجهود المكثفة لدى المغرب أكثر من 600 خدمة رقمية عمومية موجودة في منصة «Maroc.ma»، ويمكن

الاطلاع عليها، واستشهدت بأمثلة حية كيف سهلت الرقمنة حياتنا، كالسجل الوطني الموحد، الذي يتطلب مجموعة من المعلومات بخصوص فواتير الكهرباء والماء، ولكن لا يطلب وثائق تثبت صحتها، على أن عدم طلب هذه الوثائق تم بفضل ربط أُجري عمليا بين السجل الوطني الموحد وبين مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والشركات، التي تسمح بالتحقق من المعلومات، خالصة إلى أن هذه العملية سهلت المسار الذي كان من الممكن أن يكون أصعب، إذ تمكن اليوم أكثر من 17 مليون مواطن ومواطنة من تسجيل أنفسهم في هذه الخدمة.

واعتبر السيد المستشار جواب السيدة الوزيرة غير مقنع، خاصة حين أثارت في تعقيبها مفارقة تقول فيها إن الوزارة في مباراة لتوظيف مدير التحول الرقمي طلبت خمس نسخ ورقية من ملف الترشيح، للتساؤل عما بقي من التحول الرقمي، مذكرا بترسانة كافية وضعها البرلمان من قوانين تبسيط المساطر، وميثاق المرافق العمومية وتبادل المعطيات وضوابط الثقة في المعلومات أو في المعاملات الرقمية، مستنتجا بأن تفعيل التحول الرقمي رهين تغيير عقلية الإدارة نحو عقلية الرقمنة، والتركيز في التحول الرقمي على علاقة الإدارة بالمواطن، وليس فقط علاقة الإدارة بالمستثمر.

4 – تفيا بالنهج الملكي في تشجيع الشباب المغربي المبتكر، ذكرت السيدة الوزيرة أن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تعطي أهمية كبيرة لتنزيل البرامج التي تهتم بهذه الشركات الناشئة المغربية، لخلق فرص شغل للشباب وحلول رقمية مغربية على احتياجاتنا الوطنية وأيضا احتياجات الأسواق الدولية.

لتخبر في جوابها، حول سؤال يتعلق بمواكبة المقاولات الناشئة، تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الرحمان وافا)، بأن الشركات الناشئة المغربية مقارنة بسنة 2022، حطمت أرقاما قياسية سنة 2023، بزيادة 252% بالنسبة للتمويل عبر المشاركة في رأس المال، وتراجع المغرب إفريقيا من 16 إلى 5، بفضل إطلاق برامج، تم آخرها بشراكة مع صندوق محمد السادس للاستثمار وصندوق الإيداع والتدبير، لإيجاد آليات تمويلية مبتكرة، لتشجيع مغاربة أو أجانب للاستثمار في الشركات الناشئة المغربية، خاصة في مراحلها الأولية.

كذلك تحدثت عن إطلاق الوزارة طلب إبداء الاهتمام، من خلال موقع صندوق محمد السادس للاستثمار، لتسهيل مباشرة المستثمرين لهذه التمويلات، فضلا عن إطلاق الوزارة ترشيحات لاختيار 200 شركة ناشئة مغربية، للمشاركة بمعرض إفريقيا الدولي في مدينة مراكش، بتكفل منها، لتتيح لهم فرص اللقاء بالمستثمرين وبولوج الأسواق، وللمشاركة أيضا بالمعرض الفلاحي SIAM، لولوج الأسواق المتعلقة بالفلاحة، كمجال استراتيجي ببلادنا، بإجراءات تقوم على مقاربة شمولية تتعلق بالإطار القانوني للمواكبة، التمويل، الولوج للأسواق الوطنية والعالمية.

وسجل السيد المستشار (المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا)، خلال تدخله بحصة التعقيب، بإيجابية تبني الحكومة لعدة تدابير خصوصا منذ تبني أحكام القانون-الإطار 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، ليواكب سياسة الدولة في مجال تنمية دور القطاع الخاص وتشجيعه لاسيما توصيات لجنة النموذج التنموي الجديد، ومواكبة تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتنزيل إصلاح مرسوم الطلبيات العمومية، والعمل على الترويج للمغرب كوجهة استثمارية نموذجية.

ودعا بالمناسبة إلى تضافر جهود الفاعلين من أجل رفع العراقيل، التي لا تزال تحول دون تحقيق القطاع الخاص الوطني لإقلاع حقيقي، من خلال إطلاق جيل جديد من البرامج وتشجيع المبادرة المقاولاتية، مع مواكبة منظومة المقاول الذاتي والتفعيل الأمثل لآلية الأفضلية الوطنية، ومواصلة دعم المقاولات الناشئة والمبتكرة، والعمل على تحسين مناخ الأعمال ومراجعة قانون الأعمال، وتوجيه المقاولات نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل، والعمل على تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها، وإلى ضرورة تسهيل الولوج إلى كل من العقار والمناطق الصناعية بشكل تنافسي، ودفع القطاع البنكي للإسهام في المجهود الاستثماري عبر تيسير الولوج إلى القروض وخفض نسبتها وتنويع عروض التمويل للجيل الجديد من المقاولين، وعدم التأخر في التوصل بمستحقاتهم في إطار الطلبيات العمومية، مطالبا في السياق ذاته بمواكبة القطاعات الواعدة وتوزيعها الجغرافي، يكون أساسها الاستدامة وتجاوز المخاطر الاقتصادية.

5 – واعتبر السيد المستشار خالد السطي من خلال سؤاله حول تحسين الوضعية الإدارية والمالية للمتصرفين والإجراءات المتخذة لمراجعة نظامهم الأساسي، فئة المتصرفين دعامة أساسية للإدارة العمومية نظرا لدورها المحوري في تنزيل السياسات العمومية والبرامج التنموية والانتقال الرقمي بالمغرب، مناشدا السيدة الوزيرة التدخل بشكل إرادي لنزع فتيل الغضب وإنصاف المتصرفين وليس منعهم من احتجاجاتهم.

وفي سياق ردها، ساقت السيدة الوزيرة إطار اتفاق 30 أبريل 2022، للتذكير بواقع استفادة هذه الفئة، كباقي مختلف الموظفين، من مجموعة الإجراءات تم تنزيلها على أرض الواقع، المتمثلة في الرفع من حصيص الترقي من 33 إلى 36%، بعد صياغة وإصدار المرسومين رقم 02.22.611 ورقم 02.22.612 في شتنبر 2022، أربعة أشهر فقط بعد الاتفاق، والرفع من قيمة التعويضات العائلية بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس إلى 100 درهم في الشهر وتفعيل هذا الإجراء، إضافة وفي نفس الفترة لإصدار المرسوم رقم 02.22.613، وإقرار رخصة الأبوة مدتها 15 يوم مدفوعة الأجر، وإصدار القانون رقم 30.22، ثم إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية.

6 – في السؤال الأخير الموجه للقطاع والمبرمج بأشغال الجلسة، وحول وضعية هيئة المتصرفين، راهن السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يحفظه بنمبارك)، إنصاف المتصرفين وإقرار المساواة بين مختلف فئات الموظفين، بمراجعة وتحيين النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات بشكل يثمن أدوارها ويصون حقوقها المادية والمعنوية ويحفظ هويتها المهنية، مع ضمان العدالة الأجرية لهذه الفئة، وتحسين نظام الترقي المتسم بالبطء، وفي تعقيب على عناصر جواب الوزيرة، نفسها المقدمة بالمحور السابق، أخبر بأن أجور المتصرفين ظلت جامدة لمدة 20 سنة، داعيا إلى تمكين هذه الفئة من الدرجة الجديدة الواردة في اتفاق 26 أبريل 2011، على غرار باقي الفئات.

وبعد أن جدد التنبيه، إلى ضرورة الكف عن المقاربة الفئوية والقطاعية الضيقة المعتمدة في الحوار الاجتماعي بجولاته الكثيرة ونتائجه القليلة والجد محدودة، عبر السيد المستشار عن التطلع إلى ما ستعلن عنه الحكومة قبل فاتح ماي من زيادة عامة في الأجور وتخفيض نسبة الضريبة على الدخل، وذكر بالحيف والتهميش الذي يعيشه المتصرفون في الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية جراء تردي وضعيتهم المادية والاجتماعية والمهنية في واقع يشهد تحولات مجتمعية عميقة، وغلاء تكاليف المعيشة وارتفاع نسبة التضخم وتدني القدرة الشرائية.

في مقابل ما وصفه بمواصلة الحكومة لسياسة التجاهل والآذان الصماء والتصلب في المواقف اتجاه هذا الملف الحارق والشائك، عكس ملفات باقي فئات الموظفين، مما سيفاقم من حدة الاحتقان في الشارع وفي الإدارة المغربية في حالة عودة المتصرفين إلى خيار الإضراب والإحتجاج، ليؤكد في الأخير على أن المدخل الأساسي لنجاح ورش إصلاح الإدارة المغربية وتحقيق أهدافه المسطرة، يكمن في مباشرة المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، وفي إصلاح منظومة الأجور بغية فتح أفق واعد لجميع فئات الموظفين دون تمييز أو حيف.

الأربعاء 15 شوال 1445 ه الموافق ل 24 أبريل 2024م
جلسة مشتركة لتقديم الحصيلة المرحلية للحكومة

بمبادرة من السيد رئيس الحكومة وفق أحكام الفصل 101 من الدستور، عقد البرلمان المغربي جلسة عمومية مشتركة، يوم الأربعاء 15 شوال 1445 الموافق ل 24 أبريل 2024، ابتداء من الساعة الرابعة وأربع دقائق بعد الزوال، من أجل تقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

أكد السيد رئيس الحكومة، في بداية عرضه تقرير الحصيلة الحكومية، على أن الحصيلة المرحلية للحكومة مشرفة بكل المقاييس، رغم تزامنها مع جملة من الأزمات والتحديات غير المسبوقة وطنيا ودوليا، واجهتها بلادنا بكل جرأة وصرامة، وأشاد بعمق بالمشاريع الملكية الكبرى، التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس على عدة مستويات، مثمنا الثقة المولوية السامية ودعم جلالته المتواصل لهذه الحكومة، ومعلنا استعداد الحكومة الكامل والتزامها بتعبئة إمكاناتها للمواكبة الفعلية لهذه الأوراش الكبرى، سواء من حيث تعزيز جودة البنيات التحتية، أو

من خلال مد جسور التعاون مع الدول الشريكة الصديقة والشقيقة.

وذكر بما حققته الدبلوماسية المغربية، في إطار الرؤية الملكية المتبصرة، من مكاسب في قضية الصحراء المغربية، وهو ما يعكسه توالي الاعترافات الدولية بمغربية الصحراء، كتتويج لوجاهة المقاربة الملكية في تدبير هذا النزاع المفتعل، وما مكن من حشد المزيد من الدعم الدولي لقضيتنا الوطنية الأولى ومبادرة الحكم الذاتي، ليصل العدد الإجمالي للدول الداعمة إلى 107 دولة، وبخصوص القضية الفلسطينية، صرح بأن استمرارية الدبلوماسية المغربية تحث القيادة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، راسخة على موقفها بخصوص عدالة القضية الفلسطينية.

وأبرز السيد رئيس الحكومة، أن المغرب على غرار النجاحات التي حققتها الحكومة في الميدان الاجتماعي، يعيش تحولا إيجابيا على المستوى الاقتصادي بفضل نجاعة التدابير المتخذة، تحت التوجيهات الملكية السامية، لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز صموده أمام التحولات الهيكلية الطارئة على المستوى الدولي، لاسيما تلك المرتبطة بتداعيات كوفيد19- وتصاعد التوترات الجيوسياسية، ولأن المغرب ليس بمعزل عن هذا السياق الدولي، فإن هذه الوضعية المقلقة أثرت على الاقتصاد الوطني، إلا أنه مع ذلك، أظهرت تجاوبا استثنائيا بفضل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك حفظه الله، التي جعلت بلادنا محط إشادة دولية واسعة، حيث تعززت ثقة المؤسسات الدولية في قدرة اقتصادنا على الصمود أمام الأزمات من جهة، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية من جهة أخرى.

وفصل كيف اتخذت بلادنا، كما هو الحال مع التدبير النموذجي لأزمة كوفيد- 19، سياسات عمومية فعالة على المستويين الميزانياتي والنقدي للتخفيف من آثار التضخم المستورد، ساهمت بشكل مباشر في الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر والقدرة التنافسية للمقاولات، وأتاحت الفرص المناسبة لتعافي الاقتصاد الوطني، استعرض كيف أن هذه التدخلات مكنت من عكس المنحى التصاعدي لمعدلات التضخم، بوتيرة أسرع مقارنة بدول أخرى، فبعدما بلغت نسبة التضخم ذروتها في فبراير 2023 بنسبة 10.1%، تراجعت عند 4.9 % و3.6 % على التوالي في يوليوز ونونبر 2023، واستقرت في 0.3 % في فبراير 2024، و0.7% في مارس 2024.

وأوضح أيضا أن التدخلات الهادفة للحكومة، أدت إلى تراجع أسعار المواد الغذائية بشكل سريع رغم تداعيات الجفاف الحاد. فبعدما سجلت نسبة20.1% في فبراير 2023، تباطأت إلى 11.7 % و6.7 % على التوالي في يوليوز ودجنبر 2023، وإلى 0.4 % في فبراير 2024. لتثبت الحكومة جدارتها في مواجهة التحديات، سواء الراهنة منها أو الموروثة، من خلال إرساء برامج سوسيو-اقتصادية طموحة، دعمتها سياسة ميزانياتية إرادية.

وأضاف السيد رئيس الحكومة أن التعاطي مع الانشغالات الأولوية للمغاربة، يقتضي اعتماد آليات تدبيرية متكاملة، تجعل من المقاربة الاقتصادية حافزا للتنمية الاجتماعية ودعامة لها، حيث توفقت الحكومة منذ بداية الولاية في إرساء حزمة منسجمة من الإجراءات الفورية والموجهة، تقليصا لامتدادات الأزمة على المجالات المتضررة، في مقدمتها التشغيل وحماية القدرة الشرائية، وذلك من خلال وضع برامج تشغيل فورية لتقليص تداعيات الأزمة الصحية، مكنت من استرجاع نسب مهمة من مناصب الشغل وتعزيز قابلية الشباب للتشغيل، عبر خلق أزيد من 221.000 فرصة عمل على مستوى برنامج "أوراش"، بغلاف مالي إجمالي قدره 4,5 مليار درهم، علاوة على برنامج "فرصة" الذي مكن من دعم 21.000 من الشباب المقاولين حاملي المشاريع، بغلاف إجمالي يقدر ب 2,5 مليار درهم.

وكذلك من خلال سداد متأخرات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 20 مليار درهم لفائدة المقاولات، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، المتضررة جراء الأزمة الصحية، ووضع برامج استثنائية، بتوجيهات ملكية سامية، بقيمة 20 مليار درهم لمواجهة آثار الجفاف وتأمين تزويد السوق الوطني بالمواد الغذائية ذات الأصل الفلاحي، وضبط تكلفتها الإنتاجية، وبضخ 2 مليار درهم للقطاع السياحي لدعم قرابة 800 منشأة فندقية على مستوى المملكة، مع صرف تعويض شهري صاف قدره 2000 درهم لفائدة 40.000 من العاملين في القطاع السياحي.

ثم بدعم المواد الأساسية الأكثر استهلاكا لدى الأسر، عبر رفع نفقات المقاصة لتبلغ قرابة 42 مليار درهم خلال

2022 ثم 30 مليار درهم خلال 2023، عوض 22 مليار درهم خلال 2021، ودعم مهنيي النقل عبر تخصيص حوالي 8 مليار درهم بين 2022 و2023، بغية تقليل الضغوط على تكاليف المواد الأولية في مختلف القطاعات، وأيضا الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية، بغلاف مالي بلغ 9 مليار درهم خلال سنتين، وبتخفيض الضريبة على القيمة المضافة من 20 % إلى 10 % على المنتجات الاستهلاكية والدوائية الأساسية، وتعليق الرسوم الجمركية على القمح لمواجهة ارتفاع أسعارها عالميا، وعلى رؤوس الأغنام لإعادة تشكيل القطيع الوطني.

وأضاف بأن الأوراش والاستراتيجيات التي تم إطلاقها خلال المنتصف الأول من هذه الولاية، مطالبة بتحسين صورة المغرب كوجهة إقليمية صاعدة، وتقديم الأجوبة الضرورية لتحديات وأهداف المرحلة، لتكون عند مستوى تطلعات جلالة الملك والمغاربة.

فأظهر التحولات في مجال صادرات السيارات، التي عرفت ارتفاعا مهما بين 2018 و2023 بنسبة 90 %، محققة عائدات بقيمة إجمالية تقدر بـ 142 مليار درهم سنة 2023، مرتفعة بنسبة % 27,4 مقارنة بسنة 2022، إذ تواصل الحكومة التطلع إلى الرفع من مستوى الإدماج المحلي إلى 80 % ومن الطاقة الإنتاجية إلى مليون سيارة سنويا بحلول 2025.

كما استعرض ما حققته صادرات الصناعات الإلكترونية والكهربائية حصة 24 مليار درهم سنة 2023، بارتفاع بلغ 78% مقارنة مع سنة 2021. في حين تمكنت صادرات صناعة الطيران من بلوغ 22 مليار درهم بزيادة تناهز % 38 مقارنة بسنة 2021. فضلا عن بلوغ الصناعات الكلاسيكية، لاسيما صناعة النسيج والجلد، نسبة صادرات قاربت 46 مليار درهم سنة 2023، بزيادة 27 % عن سنة 2021، حيث ساهم الأداء الجيد لهذه القطاعات في تحسين قيمة الصادرات الصناعية بالثلث في الفترة ما بين 2021 و2023.

في نفس السياق، أطلع على دينامية عرفها قطاع السياحة غير مسبوقة، بفضل المجهود الاستثماري الحثيث للحكومة، حيث استفاد هذا القطاع الذي يمثل 7 % من الناتج المحلي الإجمالي و 40 % من صادرات الخدمات، من الدعم الاستباقي للدولة لاسترجاع جاذبيته بعد زوال الأزمة الصحية، وتنزيل خارطة طريق جديدة للفترة 2023-2026 لتطوير العلامة السياحية للمغرب، وخاصة عبر إطلاق أزيد من 30 خط جوي جديد والرفع من عدد المقاعد بنسبة 22% مقارنة بسنة 2022، مع تنسيق جهود كافة المتدخلين، للتموقع ضمن أفضل 15 وجهة سياحية عالمية في أفق 2030.

ولفت إلى أن السياحة سجلت سنة قياسية في 2023 بدخول 14,5 مليون سائح، بزيادة 34 % مقارنة بـ 2022، ما مكن القطاع من تحقيق عائدات مهمة تقدر بـ 105 مليار درهم، بارتفاع يناهز % 12 مقارنة بسنة 2022، وفي سنة 2024، واصل القطاع السياحي مساره التصاعدي، مسجلا في الفترة بين يناير وفبراير دخول 2,1 مليون سائح، بارتفاع قدره % 14 مقارنة بالسنة الفارطة.

وأخبر من جهة ثانية، بتجاوز سقف صادرات الصناعة التقليدية، لأول مرة، عتبة المليار درهم سنة 2022، في أفق تحقيق ملياري درهم من الصادرات بحلول 2026، مسنودة بالمجهود الحكومي لتعزيز تنافسية القطاع ودعم الحرفيين، لاسيما عبر إحداث السجل الوطني للصناع التقليديين، الذي يضم حاليا 392.000 صانع وتعميم نظام التغطية الصحية الإجبارية AMO على أزيد من 641.000 صانع تقليدي وأسرهم، مؤكدا على أن الحكومة دأبت على تعزيز الهيكلة القانونية للقطاع من خلال إعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون-الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بإطلاق مجموعة من البرامج الطموحة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والنهوض به تحفيزا للمقاولة وريادة الأعمال في صفوف الشباب والنساء.

وعلى الرغم من الاضطرابات المناخية والدولية الصعبة التي واجهها القطاع الفلاحي، أفاد السيد رئيس الحكومة، أن استراتيجية الجيل الأخضر سجلت تحولات انتقالية للفلاحة الوطنية تروم إدماج 350.000 أسرة في الطبقة المتوسطة الفلاحية، وتحقيق الاستقرار لحوالي 690.000 أسرة في أفق 2030، بدعم من الحكومة من خلال تعميم AMO على 1.4 مليون مستفيد نهاية 2023، مع رفع الحد الأدنى للأجر الفلاحي SMAG بنسبة % 15 خلال سنتي

2022 و2023، ومواصلة تحفيز التشغيل الفلاحي لتحقيق هدف 350.000 منصب شغل جديد في أفق 2030.

وأشار إلى أن الحكومة أخذت على عاتقها مسؤولية الحفاظ على المكتسبات الكبرى التي أنجزت في إطار مخطط المغرب الأخضر وتحسينها، ويبقى أهمها الرفع من الناتج الداخلي الخام الفلاحي ليبلغ % 13 من الناتج الداخلي الخام، وتحسين نسبة التغطية الوطنية للحاجيات الاستهلاكية، حيث بلغت % 100 بالنسبة للخضراوات والفواكه والدواجن، و % 99 بالنسبة للحوم الحمراء، و98 % بالنسبة للحليب، إضافة إلى تحسين النجاعة المائية عبر الحفاظ وتثمين ملياري متر مكعب من المياه.

ليظهر بذلك عمل الحكومة على واجهتين متكاملتين، تتمثل الأولى في التصدي للتداعيات والإكراهات الآنية عن طريق اتخاذ إجراءات استعجالية، للحد من تأثير الاضطرابات المناخية والاقتصادية على المنظومة الغذائية الوطنية، من خلال اتخاذ تدابير استثنائية وجمركية للحفاظ على استقرار الأسعار وتموين السوق الوطني، فيما تهم الثانية رسم المسارات الانتقالية للفلاحة المغربية لضمان السيادة الغذائية في أفق سنة 2030، عبر تنزيل الاختيارات الكبرى لاستراتيجية الجيل الأخضر.

وتثمينا لقطاع الصيد البحري، أطلع على أن الحكومة أطلقت عدة تدابير لمواكبته، ما مكنه من تحقيق إنتاجية قدرها 1.42 مليون طن سنة 2023 بارتفاع نسبته 11% مقارنة مع سنة 2022، وبقيمة إجمالية تقدر ب 15,3 مليار درهم، زيادة على تمكنه الأنشطة غير الفلاحية من خلق فرص شغل صافية بلغت 116 ألف منصب، كمتوسط سنوي خلال سنتي 2022 و2023، على الرغم من القيود الاقتصادية المسجلة، وهو معدل يبقى أعلى من متوسط صافي المناصب المحدثة في الفترة 2010-2015 التي لم تتجاوز 58.000 منصب، في حين استقرت عند 66.000 بين سنتي 2016-2021.

وخلص السيد رئيس الحكومة بوصل البرامج التي قدمتها الحكومة بأولويات تعاقد اجتماعي، والتي وضعت المواطن المغربي والأسرة المغربية في صلب اهتمامها، وتسعى لتحقيقها، مؤكدا أنه حرصا منها على إنجاح هذه الرهانات، بادرت منذ تنصيبها إلى تبني مقاربة تشاركية مع الهيئات المؤسساتية ومختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، قصد وضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم، وجعله بوابة رئيسية لتحقيق الإصلاح وتحسين الأوضاع المعيشية والمهنية للمواطنات والمواطنين، واختارت على ضوء ذلك، في تدبيرها للشأن العام، منهجية جديدة للتنمية ترتكز على قيم الالتقائية والتكامل ومبنية على الحوار المثمر مع الفاعلين الاجتماعيين والتفاعل الإيجابي مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية.

مؤكدا أن المنجز المرحلي للحكومة ما كان ليتحقق دون انسجام حكومي قوي، سياسيا مستقر، بتضامن مكوناته ومستمر بنجاعة برامجه، ومعلنا مواصلة الحكومة خلال ما تبقى من انتدابها الدستوري، نهجها الإصلاحي بالشجاعة والجدية والروح الوطنية المطلوبة، وستعمل، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، على استكمال مسار تنزيل الأوراش الكبرى، والالتزام بتعهداتها الواردة في البرنامج الحكومي خدمة للصالح العام.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 21 شوال 1445 ه الموافق ل 30 أبريل 2024م

برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس السيد محمد حنين، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال وأربع دقائق، تم التداول في النقاط المدرجة في جدول أعمال الجلسة، وفق المادتين 287 و288 من النظام الداخلي للمجلس، موضوعها 23 سؤالا، عالجت أغلبيتها قضايا رئيسية هامة وراهنة، جمعتها وحدة المضمون، همت قطاعات

- السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- العلاقات مع البرلمان؛
- إدارة السجون وإعادة الإدماج.

أولا : قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تفاعلت السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في أول شق من جدول أعمال الجلسة، مع سؤالين محوريين يهمان بالخصوص قطاعي الصناعة التقليدية والسياحة، ثم مع أربع إشكاليات ذات الصلة باختصاصات الوزارة الوصية على تدبيرها.

1 – تكريسا لتوجه المغرب الذي يراهن على الفرص الواعدة التي يمكن أن تتيحها الصناعات التقليدية مستقبلا، ليس في السوق المحلية فقط وإنما أيضا في الأسواق العالمية، إدراكا منه بأن القطاع يعد عنصرا حيويا ومهما لتعزيز أداء الاقتصاد من خلال هيكلته ودعم قدراته التنافسية.

استفسر السيدة والسادة المستشارون السيدة الوزيرة في هذه المحطة، وفي سؤال محوري، عن خطة الوزارة لدعم قطاع الصناعة التقليدية المغربية وتقييم مردوديته، وعن إمكانية إدراج الصناعة التقليدية المغربية الفنية كتراث مادي لدى منظمة اليونيسكو، حول أربع إشكاليات، ساقها للنقاش

– الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)؛

– فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة شيماء الزمزامي)؛

– الفريق الحركي (المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي)؛

– فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شميس).

استعرضت السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بمناسبة ردها، المحاور الأساسية لتعزيز وتطوير قطاع الصناعة التقليدية، موضحة بأن السجل الوطني للصناعة التقليدية، الذي يندرج ضمن محور هيكلة وتنظيم القطاع ضمن استراتيجية الوزارة، قد سرع استفادة جميع الصناع التقليديين من التغطية الصحية، إذ بلغ عدد المسجلين ما مجموعه 395 ألف من الصناع التقليديين.

وأضافت أنه ضمن هذا المحور، مكن إصدار القانون رقم 50.17 المتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية من تنظيم 172 مهنة، مبرزة أن القطاع يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني والتشغيل والحفاظ على التراث الوطني، كما يساهم بـ7 في المائة من الناتج الداخلي الخام ويشغل 22 في المائة من الساكنة النشيطة.

ثم أشارت إلى أن استراتيجية الوزارة ترتكز على محور ثان يتعلق بتطوير العرض والتسويق، ويقوم على خمسة مرتكزات تتمثل في البنية التحتية وتحسين الجودة، والتكوين المهني، والمواكبة المالية، والترويج، فعلى مستوى البنية التحتية، أخبرت بتوفر المغرب على 102 بنية تحتية مشغلة، و37 في طور التشغيل و34 في طور الأشغال و19 في طور الدراسة، مع مواصلة تأهيل البنيات التحتية الحالية وإحداث بنيات جديدة.

وعلى مستوى تحسين الجودة، فتم اعتماد 69 علامة جماعية، و307 مواصفة منها 13 إجبارية، وبخصوص التكوين المهني، فأوردت السيدة الوزيرة أنه يتم الاشتغال على تأهيل التكوين المهني الأولي، مشيرة إلى وجود 62 مؤسسة تكوينية تضم 30 ألف مقعد بيداغوجي، و15 ألف شخص في التكوين المستمر في السنة و3000 مستفيد سنويا من برنامج محو الأمية الوظيفية.

أما في ما يتعلق بالمواكبة المالية للصناع التقليديين، فأشارت إلى اتفاقية شراكة مع مؤسسات بنكية تقدم منتوجات تمويلية جديدة بشروط تفضيلية، مضيفة أنه يتم الترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية من خلال الانفتاح على الأسواق الدولية وتأهيل وتأطير وحدات الإنتاج والملاءمة مع متطلبات المستهلك الأجنبي.

وفي هذا السياق، نوهت السيدة الوزيرة بحماية المنتوج كتراث لدى اليونسكو، مشيرة إلى أن برنامج الكنوز الحرفية المغربية الذي يتم بشراكة مع اليونسكو، يستهدف الحفاظ على 32 حرفة تتوفر على حمولة ثقافية، إذ تم التركيز سنة 2023 على ست حرف جسدتها البلوزة الوجدية، وصناعة السروج المطروزة، والزليج التطواني، ونسج الخيام، والطرز السلاوي، وصناعة الآلات الموسيقية، على أنه سيتم الاشتغال سنة 2024 على مهن أخرى.

وبخصوص علامات الجودة، أكدت أن الوزارة تعتمد مقاربة شاملة للجودة تتمثل أساسا في المواصفات وعلامات الجودة، مشيرة إلى أن عدد تسجيلات هذه العلامات بلغ 240 تسجيلا وطنيا ودوليا، جعلت المغرب في مرتبة متقدمة إفريقيا وعالميا في إنتاج علامات الجودة في قطاع الصناعة التقليدية، وذكرت على سبيل المثال زليج فاس، وعدة أنواع من الزرابي، والبراد المغربي، والبلغة المغربية والزيوانية، وإيدوكان في سوس، وأضافت أنه بتعاون مع قطاعي الثقافة والفلاحة، تم وضع علامة للتراث المغربي، وهي في طور التسجيل على صعيد العالم، تهم حماية التراث الوطني المادي واللامادي.

أما على مستوى تسويق المنتوج التقليدي، فاستعرضت السيدة الوزيرة محطات منها، العمليات الترويجية في العاصمة الفرنسية باريس، والمشاركة في أكبر معرض للأثاث بالعالم في ميلانو في الشهر الجاري، ومشاركة 33 علامة مغربية في البرتغال، موضحة أن الهدف من هذه المشاركات هو الاتصال مع المشترين العالميين والرفع من الصادرات.

2 – ولمناقشة الاستراتيجية الوطنية لإنعاش السياحة 2023-2026 والآليات المعتمدة لبلوغ أهدافها ورهاناتها، والوقوف على ما أعدته الوزارة والمؤسسات ذات الصلة من أجل الارتقاء بالفعل السياحي في بلادنا، خاصة في ما يتعلق بالسياحة الثقافية وتطوير الاستثمار السياحي، وتأهيل العاملين بالقطاع، وكذا آثار الاعتمادات الجديدة على السياحة الداخلية ببلادنا، أجابت السيدة الوزيرة على الإشكاليات المثارة في سؤال محوري، تقدم لبسطه أمام الجلسة العامة، السيدة والسادة المستشارون أعضاء:

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشارة السيدة نائلة مية التازي)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الرحمان وافا)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال).

فأبدت بداية تفاؤلها، بانتعاشة القطاع السياحي المهمة لما أنجزه من أرقام قياسية، ببلوغ عدد السياح ببلادنا 14 مليون ونصف سائح في 2023، و105 مليار درهم من مداخل العملة الصعبة، مسجلا ارتفاعا في 3 أشهر الأولى من 2024 بنسبة 13 في المائة مقارنة بسنة 2023، وعزت الوضع إلى استفادة بلادنا من الإشعاع الذي حققته في مونديال قطر 2022، والاستعداد لاحتضان المغرب كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، وأيضا من النجاح الذي حققته بلادنا بفضل الحكمة في التعاطي مع الأزمة، وعزز مصداقية بلادنا على الصعيد الدولي، وكذلك من دعم الدولة في إطار المخطط الاستعجالي بميزانية مليارات درهم لدعم القطاع السياحي، وعملية الترويج والتسويق وتأمين عدد من مقاعد النقل الجوي للوجهات السياحية الوطنية، إضافة إلى الانخراط التام للمهنيين وباقي الشركاء.

ولبلوغ 26 مليون سائح في أفق 2030، أخبرت بانكباب الوزارة، في إطار خارطة طريق جديدة للسياحة 2023-2026، على عدة محاور لتشجيع الاستثمار السياحي، من خلال إحداث شركات جهوية للتنمية، بالتعاون مع المجالس الجهوية، والتي تمنح تحفيزات مهمة للاستثمار، حيث تم إحداث لحد الآن 4 شركات و6 أخرى في طور الإنشاء، وسيتم تعميمها على مختلف جهات المملكة، تم تخصيص 6.1 مليار درهم لتنزيل أهدافها.

إضافة إلى العمل على إعادة تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني، وفق تصور جديد للعرض السياحي مبني على التجربة في 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية، من خلال إحداث لأول مرة لجنة وطنية

تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، لجنتين على الصعيد الوطني، مكلفتين بالنقل الجوي وبالمنتوج السياحي و12 لجنة لتتبع مخطط الجهوية، تحت رئاسة السادة الولاة.

وتفاعلا مع إشكاليات متفرعة تلامس واقع القطاع السياحي، ذكرت السيدة الوزيرة بإطلاق برنامج «GO سياحة» لدعم المقاولات السياحية، خاصة في التنشيط السياحي والمواكبة التقنية والتنمية المستدامة، بغلاف مالي إجمالي يبلغ 720 مليون درهم، يهم 1700 مقاولة، من خلال آليتي الميثاق الجديد للاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار، وبإطلاق مشروع إنجاز علامة تراث المغرب، بالنسبة للسياحة الثقافية، للحفاظ على التراث غير المادي.

وبالنسبة للسياحة الجبلية والقروية، فرصدت لها خارطة الطريق، ل 14 من المشاريع القاطرة، 6 منها تهم السياحة الجبلية والقروية، المتمثلة في المنتزه الوطني لإفران، المنتزه الوطني لتوبقال، المحطة الخضراء المندمجة بخنيفرة، المحطة الخضراء للوكايمدن، المنتزه الوطني لسوس ماسة، والمنتزه المائي والسياحي لأزيلال، فضلا عن عدة اتفاقيات مع الجهات، وفي ما يتعلق بالربط الجوي، ولفك العزلة عن بعض المناطق، تم عقد شراكات مع شركات طيران، على سبيل المثال الشراكة مع خطوط Ryanair، بإطلاق 24 خط جوي دولي جديد مع 8 أسواق استراتيجية، زيادة على إطلاق خطوط داخلية مهمة.

وبخصوص تأهيل العاملين في القطاع السياحي، فتمت خلال سنة 2023 في إطار الامتحان الخاص بإدماج المرشدين، تسوية وضعية 459 مرشد سياحي في الفضاءات الطبيعية، وفي نفس السنة تم التوقيع على اتفاقية خاصة مع وزارة الاقتصاد والمالية ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والكونفدرالية الوطنية للسياحة لتنزيل برامج تهيئ 12 مؤسسة للتكوين المهني الفندقي والسياحي، وبرنامج تكوين 9500 إطار متوسط في أفق 2026، ثم برنامج التكوين المستمر عن بعد، لبلوغ 8000 مستفيد في أفق 2026، إضافة إلى توقيع اتفاقية خاصة مع وزارة الاقتصاد والمالية والكونفدرالية الوطنية للسياحة لتنفيذ برنامج المصادقة على الخبرات المكتسبة.

ومن جانب آخر، أطلعت السيدة الوزيرة علاقة بتصنيف الفنادق، على إصدار النصوص التنظيمية للقانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، المصاحبة بمرسوم معايير البناء في مؤسسات الإيواء السياحي، ومرسوم المساطر الإدارية المرتبطة بفتح واستغلال المؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، وبالاشتغال مع وزارة الداخلية على مشاريع القرارات اللازمة لاستكمال تنزيل الورش، وبالاعتماد على زيارات تقوم بها لجان جهوية، وعلى معايير جديدة بشراكة مع المنظمة العالمية للسياحة، كما أشارت إلى أن مدة صلاحية التصنيف محدودة، وفق النجوم أو التصنيف الفاخر، ليعطي رؤية واضحة للسائح وللعرض السياحي.

3 – أجابت السيدة الوزيرة في شق ثالث، على أربعة أسئلة تعالج مواضيع متنوعة، مدمجة ضمن اختصاصات القطاعات التابعة للوزارة، والتي تعلقت ب

* تشجيع منتوج الصناعة التقليدية الوطنية للنهوض بأوضاع الصناع والحرفيين التقليديين، سؤال طرحه السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني)، عن التدابير والإجراءات العملية لضمان الحماية الاجتماعية لعدد كبير من الصناع التقليديين، يعيشون أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة، وحماية منتوجاتهم من المنافسة الخارجية، بالنظر للدور المهم الذي تلعبه الصناعة التقليدية، بمكونيها الإنتاجي والخدماتي، داخل المشهد السوسيو اقتصادي والثقافي للمغرب عبر توفير عدد مهم من مناصب الشغل.

وردت السيدة الوزيرة على شق الإجراءات والتدابير العملية لضمان الحماية الاجتماعية للصناع التقليديين، بالتذكير بمدى مساهمة القانون رقم 50.17 بشكل كبير في تثمين العمل الحرفي والمحافظة على جودة الخدمات، وبتمكين السجل الوطني للصناعة التقليدية الصناع التقليديين الاستفادة، إلى جانب مجموعة من الامتيازات التي توفر لهم الدولة كالدعم التقني والتكوين والمشاركة في المعارض الوطنية والدولية، كذلك من برامج التغطية الصحية والاجتماعية.

وعلاقة بالسؤال عن حماية منتوجات الصناعة التقليدية من المنافسة الخارجية، وفي إطار السعي للرفع من مستوى جودة وتنافسية منتوجات القطاع، عددت مجموعة من التدابير، من قبيل العمل على تنزيل الاستراتيجية

الوطنية لشارات الجودة لمنتوجات، بتسجيل 2500 وحدة إنتاجية حاصلة على العلامات الجماعية للتصديق، وتنزيل القانون رقم 133.18 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية في ما يخص وضع العلامات المحلية، والعمل على 320 مواصفة إجبارية التطبيق لتثمين المنتوج والاستجابة للمعايير الدولية، فضلا عن الوقوف بتنسيق مع إدارة الجمارك على مراقبة المنتوجات المستوردة للحد من المنافسة غير المشروعة، وتشجيع الصناع التقليديين على التصميم والإنتاج والابتكار، ما يلائم الأسواق الدولية ويحافظ على الطابع الأصيل.

* ووقوفا على تقييم النتائج المرحلية لبرنامج «فرصة»، وما تضمنته وثائق مشروع قانون المالية 2024، بتمركز 80% من المشاريع بالمجال الحضري، و20% منها بالمجال القروي، طالب السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عابد بادل)، من السيدة الوزيرة العمل على الموازنة بين شباب ونساء العالمين القروي والحضري، حتى يتسنى للفئات الهشة المستهدفة بالأساس، تجاوز كل التحديات المعرفية أو التقنية والاستفادة من البرامج الموجهة إليهم.

استعرضت السيدة الوزيرة خلال ردها، بعضا من الحصيلة المحققة للبرنامج، تنفيذا للتوجيهات الملكية في مختلف جهات المملكة، انطلاقا من تصحيح تجاوزات النسخة الثانية للبرنامج، إذ تم التوصل بأكثر من 300 ألف طلب ما بين 2022-2023، وتمويل 11 ألف و200 سنة 2023، 34% فقط بالوسط القروي، 45% خصصت للنساء المستفيدات، ووعدت بمواكبة المستفيدين 21200 من التمويل، ومساعدتهم على إنجاح مشاريعهم.

* وعن الاستراتيجية المعتمدة لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كإحدى الرافعات الأساسية لنمو بلادنا، بالنظر لما يساهم فيه من خلق للثروات والنهوض بفرص الشغل ذات الصلة بالقرب والإدماج المحلي لشرائح واسعة من المجتمع، ساءل السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، متطلعين لإحلال التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وضمان فتح الفرص الاقتصادية أمام النساء والشباب للخروج من الفقر والهشاشة، خاصة بعد ما أبانت عليه فاجعة زلزال الحوز من غياب للعدالة المجالية ودعم اقتصادي وتضامني.

أخبرت السيدة الوزيرة في ردها على أن النموذج التنموي الجديد أولى القطاع مكانة متميزة كدعامة ثالثة للتنمية والإدماج، وفي أفق خلق 50 ألف منصب شغل سنويا والمساهمة ب 8% من الناتج الداخلي الخام، يجري إعداد قانون-إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومحاوره الرئيسية، من خلال تشخيص القطاع والدراسات والمشاورات المنجزة بشأنه، والاستئناس بتجارب دول ثانية مثل إسبانيا وكندا والإكوادور والكامرون وكوريا الجنوبية، ثم بعقد جولات تشاورية مع الشركاء بالقطاعات الحكومية والمجالس الجهوية والفاعلين في القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتعاونيات وغيرها،

وأيضا تعزيز هذه المجهودات، بتقوية القدرات بدورات تكوينية في التشريع والمحاسبة والتمويل والتسويق والترويج والتسويق الإلكتروني، وبدعم التسويق بتنظيم معارض وطنية وجهوية ودورات للأسواق المتنقلة، وبمشاركة التعاونيات في المعارض الدولية، ثم ببرامج الدعم والمواكبة والتحسين، كبرنامج مؤازرة، بالإضافة إلى برنامج لالة المتعاونة الموجه للنساء، وبرنامج الجيل المتضامن الموجه للشباب.

* وعن الحرية النقابية بقطاع السياحة، دعت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشارة السيدة فاطمة زكاغ)، السيدة الوزيرة للوقوف على مدى احترام الحقوق والحريات النقابية والالتزام بالمقتضيات القانونية والتنظيمية الرامية إلى توفير جميع التسهيلات اللازمة لممارسة العمل النقابي، والعمل على مأسسة الحوار الاجتماعي قطاعيا لتسطير برنامج زمني دقيق للقاءات بشكل دوري والإسراع بفتح حوار اجتماعي هادف ومسؤول، والتراجع عن القرارات التي اتخذت في حق بعض المناضلين بقطاع للصناعة التقليدية والتدخل من أجل إنصاف شغيلة القطاع الفندقي والسياحي.

أقرت السيدة الوزيرة أثناء جوابها، بأهمية النقابة كشريك أساسي ومهم في تدبير الحوار الاجتماعي، وبالتزام الإدارة الدائم على احترام الحرية النقابية في إطار القوانين والمساطر الجاري بها العمل، وتأمين مناخ سليم وإيجابي

للعمل النقابي، من خلال الانعكاف على ايجاد حلول لجميع الملفات المطروحة، وتسوية مجموعة من الملفات المهمة، كملف الترقيات، ملف تجويد ظروف الاستغلال، ملفات تدبير شؤون الموظفين، ملفات أخرى، والملفات التي اتفقت الحكومة بشأنها مع النقابات في إطار الحوار الاجتماعي.

ثانيا: القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان

في مستهل جوابه على ثلاثة أسئلة شفهية آنية، جمعتها وحدة موضوع إجراءات الرفع من قدرات المجتمع المدني، طرحتها فرق كل من التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، شدد السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على أن المجتمع المدني يقوم بمهام نضالية جليلة لفائدة القضايا التنموية والتربوية والتثقيفية والتوعوية، وأن الاهتمام بهذا الموضوع الذي يعكس جانبا مهما من جوانب قيم التطوع والمساهمة في الفعل العمومي ببلادنا.

وأطلع بعدها على قيامه، منذ تنصيبه من طرف جلالة الملك لتدبير ملف المجتمع المدني، بالاطلاع على مختلف التجارب في العالم، وأيضا على مختلف التقارير التي أصدرها المغرب، وفي مقدمتها التي ترغب في منح المجتمع المدني مختلف الإمكانيات الخاصة في مجال التكوين، خاصة تقرير النموذج التنموي الجديد الذي يضع المجتمع المدني في مرتبة الشريك، فضلا عن تقارير مؤسسات دستورية وعمومية، قبل أن يتحدث عن تمكين المجتمع المدني من مجموعة من الإمكانيات، خاصة في مجالي التكوين والتدبير.

ثم شرح كيف توجت هذه الجهود بإصدار استراتيجية نسيج، التي انطلق العمل بها بعد تقديمها في المجلس الحكومي المنعقد يوم 14 أبريل 2022، حظيت بصفة السياسة العمومية التي يمكن تنفيذها، ليتم لإمكانية إخضاعها في وقت لاحق للتقييم، خاصة من طرف البرلمان ومؤسسات أخرى، وتضمنت محورين أساسيين، يهدف الأول الأفقي الداعم إلى دعم المجتمع المدني المستقل والمهيكل والمنظم والقوي، بينما يسعى محورها الثاني إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في التنمية بشكل فعال ومؤثر.

وأخبر كذلك أن الوزارة انطلقت في تفعيل هذه الاستراتيجية بتعاون مع جملة من الشركاء، سواء كانت مؤسسات دولية مانحة أو جماعات ترابية خاصة في طليعتها الجهات، منوها على الخصوص بتجربة رائدة مهمة بجهة فاس-مكناس في أفق تعميمها على الصعيد الوطني، حيث فصل بأن البرنامج يضم 8 وحدات تكوينية، تغطي قضايا المنظومة القانونية للجمعيات، التسيير المالي والإداري، التخطيط الاستراتيجي، تقنية إعداد المشاريع وتتبع تنفيذها وتقييمها، بناء الشراكات وتعبئة الموارد، التشبيك الجمعوي، التواصل الجمعوي، ثم تقنيات الترافع الجمعوي.

وفي ذات السياق، أعلن أن دعم القدرات التدبيرية والمؤسساتية منجز لفائدة لـ30 جمعية، بمعدل ثلاثة أفراد من كل جمعية وإجمالي 120 فاعلا جمعويا لتعزيز الحكامة الداخلية للمجتمع بهذه الجهة، في أفق تعميمه ليشمل 650 جمعية بالجهة، فضلا عن إحداث قطب جهوي للكفاءات الجمعوية بجهة فاس-مكناس، عبر تشجيع التعاضد والاستغلال المشترك للوسائل وتوحيد فضاءات العمل للجمعيات، على أن يبقى أفق تعميم هذه التجربة يبدو واعدا، عبر العمل أيضا حاليا على تفعيل الأمر نفسه مع جمعيات ناشطة بجهتي كلميم-واد نون والدار البيضاء-سطات.

ثالثا: المحور المتعلق بإدارة السجون وإعادة الادماج

نظرا لحساسية بيئة السجون وأثرها النفسي والصحي على السجناء، ولما تبذله المؤسسات السجنية بالمغرب لإعادة إدماجهم داخل المجتمع، بتوفير الظروف الملائمة لتخفيف معاناتهم داخل هذا الوسط، وحماية حقوقهم بأماكن الحرمان من قبيل توفير الظروف المواتية من معالجة شكايات السجناء واستقبال عائلاتهم، ومواكبة عدة حالات في مختلف محطات الرعاية الصحية النفسية والجسدية، خاصة بما أبرزه برنامج عمل 2024 من حجم المشاريع الكبرى المقررة للنهوض بأوضاع السجناء وتأهيل المؤسسات السجنية.

ومن خلال سؤال محوري موجه للقطاع، تمحور حول تعزيز دور المؤسسات السجنية في التأهيل وإعادة الإدماج،

وخاصة في ما يرتبط بالعرض الصحي والمواكبة الإجتماعية، طرح السادة المستشارون، أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)، وأعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، ثم السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة هند الغزالي)، مجموعة تساؤلات حول سبل معالجة مجموعة من الإكراهات في مستويات مختلفة، وتصورهم بشأن سجون الغد وكيف يمكن إدراجها في النموذج التنموي الجديد، بما يحافظ على صورة المملكة الملتزمة بتكريس ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها كخيار لا رجعة فيه.

تلا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، في إطار الإنابة الدستورية، عناصر الجواب، باسم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، حيث استعرض استراتيجية المندوبية العامة للنهوض بأوضاع السجون، لفترة ما بين 2022 و2026، بدءا بما حصله برنامج التعليم بمختلف أسلاكه، الذي عرف في الموسم الدراسي 2022/2023 ما مجموعه 6987 مستفيدا، وبإحداث استوديو للتعليم عن بعد بالسجن المحلي سلا2، كنواة جامعية في إطار الشراكة مع جامعة محمد الخامس بالرباط، تمكن النزلاء الطلبة المسجلين بمختلف المؤسسات والكليات التابعة للجامعة المذكورة من متابعة دراستهم العليا عن بعد.

وكذلك بالشروع في اعتماد دروس التعلم بواسطة أجهزة التلفاز، التي توفرها الوزارة الوصية لفائدة السجناء المترشحين الأحرار، والتي توقفت بسبب التدابير الاحترازية المتصلة بمواجهة وباء كرونا، والتوصل برسم الموسم الدراسي 2022/2023 إلى نجاح 164 حدثا، في ما يخص التربية غير النظامية، من أصل 239 مستفيد، وإلى نجاح 5185 نزيلا ونزيلة في ما يتعلق ببرنامج تعليم السجناء الأجانب الدارجة والثقافة المغربيتين.

وأخبر من جهة ثانية، بتأطير من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، كيف بلغ عدد المؤسسات السجنية التي تتوفر على برنامج محو الأمية ما مجموعه 68 مؤسسة سجنية، يستفيد منه 32 ألف مستفيدة ومستفيدا، وبتكوين ما يناهز 162 سجينة وسجينا من المؤهلين فكريا وتعليميا بجميع المؤسسات السجنية، بينما بلغ عدد النزلاء المستفيدين 484 سجينا، من برامج محو الأمية التي تشرف عليها جمعيات المجتمع المدني المتعاقدة مع الوكالة.

وبالنسبة لعدد المراكز المعنية ببرنامج محو الأمية الوظيفي، فانتقل من 5 إلى 61، خلال العشرين سنة الفارطة، وعدد المستفيدين من 733 إلى 8113، وبلغ عدد الناجحين 6060 سجينا، كما تميز هذا المشروع بتنزيل بعض الشعب الجديدة ومراجعة أخرى في إطار ما تقتضيه الدينامية المتعلقة بسوق الشغل، وأخبر السيد الوزير أنه برسم الموسم المنصرم، في ما يخص برنامج التكوين الفلاحي، استفاد 734 سجينا، نجح منهم 686، واستفاد من برنامج التكوين في مهن السيارات 62 سجينا، ومن برنامج تكوين وتشغيل السجناء بوحدات التكوين الفني والحرفي، استفاد 738 سجينا على مستوى 39 مركزا بيداغوجيا، موزعين على مستوى 12 حرفة تقليدية.

واستعرض من جهة ثانية مجموعة من الأنشطة التثقيفية أحدثت على مستوى المجتمع المدني، أبرزها مهرجان عكاشة للفيلم، تثقيف السجناء في مجال حقوق الإنسان والمواطنة، وعلى مستوى الرعاية الروحية بالسجناء والدعم النفسي والاجتماعي، وعلى مستوى التواصل مع العالم الخارجي برسم سنة 2023، تم تعميم النظام الهاتفي المؤمن الخاص بالمؤسسات السجنية وتأهيل وتحديث محلات المخابرة مع المحامين بجميع المؤسسات السجنية، إضافة إلى تأهيل الفضاءات المخصصة لاستقبال الزوار.

ولتعزيز العرض الصحي لفائدة السجناء، أطلع السيد الوزير على بعض اتفاقيات شراكة مع مؤسسات وطنية، وتفعيل دور اللجان الجهوية لتسهيل ولوج السجناء للخدمات الطبية بالمستشفيات العمومية، والعمل بشراكة مع الجهات المعنية على استفادة جميع السجناء من التأمين الإجباري عن المرض«AMO»، ما ترجمته زيادة في عدد الفحوصات الطبية، سواء الخارجية بالمستشفيات العمومية أو التكميلية.

أما بخصوص البنية التحتية والتجهيزات والمعدات، فتعمل المندوبية العامة على إحداث وتأهيل الوحدات الصحية التابعة للمؤسسات السجنية وتزويدها بالأجهزة والمعدات التقنية، وعملت على تدعيم الموارد البشرية المندوبية،

سواء عن طريق التكوين والتكوين المستمر والارتقاء بالمهارات الذاتية، إذ بلغت نسبة التأطير الطبي، طبيب واحد لكل حوالي 1100 سجين، من أصل 91 طبيبا.

جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية
ليوم الثلاثاء 28 شوال 1445 ه الموافق ل 07 ماي 2024م

عقد مجلس المستشارين، وفقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومواد نظامه الداخلي ذات الصلة، يوم الثلاثاء 28 شوال 1445 موافق 07 ماي 2024، جلسة عمومية، خصصت لأسئلة السيدات والسادة المستشارين الشفهية وأجوبة الحكومة عليها، الرابعة من دورة أبريل 2024، برئاسة السيد محمد حنين، النائب الأول للرئيس، لمناقشة النقاط المدرجة في جدول أعمال، غني وشامل لكل ما تحقق وأنجز خلال الثلاث سنوات الأخيرة، قطاعيا وأفقيا لجميع المجالات الموكولة للسلطة التنفيذية أو المسؤولة عن تنفيذها وتنزيلها.

وبمحاور ومضامين تتفاعل مع الأوراش الملكية الكبرى والإصلاحات الاستراتيجية التي يشرف عليها ويقودها جلالته، الذي لم يتوانى، نصره الله، في تزويد كل من الحكومة والبرلمان وباقي المؤسسات، بالتوجيهات والتعليمات الملزمة دستوريا وسياسيا وأخلاقيا، وللجميع كل حسب موقعه ومسؤوليته، والمتمثلة بصفة خاصة في إرساء دعائم الدولة الاجتماعية وامتصاص للضغوطات والإكراهات الظرفية وتطويعها.

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

1- على خلفية مصادقة مجلس الحكومة، المنعقد يوم 15 فبراير 2024، على مشروع مرسوم رقم 2.24.140 في شأن النظام الأساسي الجديد الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، ودخوله حيز التنفيذ بصدوره في الجريدة الرسمية أواخر نفس الشهراستجابة لانتظارات الأسر المغربية، وكذا الفاعلين التربويين في أداء رسالتهم التربوية النبيلة بمختلف مؤسسات التربية والتعليم العمومي. نظام أتى تنزيلا لخلاصات الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الوزارية الثلاثية مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، والتي توجت بالتوصل إلى توقيع مجموعة من الاتفاقات أهمها اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، وأفضت إلى معالجة عدد من الملفات والقضايا، سواء تلك المتعلقة بالهيئات والمهام والمسار المهني لمختلف الأطر المنتمية للوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، أو تلك المرتبطة بنظام التعويضات المخولة لهم، أو تلك الخاصة بإيجاد حلول لتسوية ملفات أخرى تتعلق ببعض الفئات، فضلا عن عدد مهم من المكتسبات لنساء ورجال التعليم، بغية توفير كل الشروط اللازمة لكسب رهانات الإصلاح وتعزيز الثقة في المدرسة العمومية.

جملة إشكاليات وتعثرات صاغها في سؤال محوري، موضوعه التدابير المتخذة لتنزيل النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية، وساقها للنقاش بالجلسة العامة السادة المستشارون أعضاء

- الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شميس)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد ميلود معصيد)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل).

استعرض السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنزيل النظام

الأساسي الجديد الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، بمناسبة جوابه على الأسئلة السبعة حول التدابير المتخذة لتنزيل النظام الأساسي الجديد، وفي هذا السياق، أفاد أنه تم إحداث لجنة مركزية ولجان جهوية للإشراف على مختلف التدابير ذات الصلة بعملية مواكبة وتتبع عملية تنزيل وأجرأة النظام الأساسي الجديد.

وفي إطار حديثه عن الإجراءات ذات الطابع التدبيري المتعلقة بالنظام الأساسي، ذكر السيد الوزير أنه تم صرف الزيادة في الأجور والتعويضات التكميلية في وقت قياسي، حيث استفاد ما يناهز 330 ألف موظف بالقطاع، من مستحقاتهم المالية نهاية شهر أبريل 2024، والبالغة 750 درهما شهريا، تمثل الشطر الأول من الزيادة العامة المحددة في 1.500 درهم.

وأضاف أنه تم صرف التعويضات التكميلية، وصرف القسط الأول من التعويض عن الرتبة الثالثة في الدرجة الممتازة في يناير 2024، وسيتم صرف القسط الباقي خلال شهر يناير 2025، إلى جانب استمرار عملية صرف التعويض عن الأعباء الإدارية لأطر الإدارة التربوية خلال الشهر الجاري أو قبل متم شهر يونيو المقبل.

وبخصوص الجانب التنظيمي، أطلع السيد الوزير على أن النظام الأساسي الجديد يحيل، في عدد من مواده، على مجموعة من النصوص اللازمة لتطبيقه، مشيرا إلى أن المستجدات التي جاء بها النظام الأساسي تستلزم بالضرورة، ملاءمة مجموعة من النصوص الجاري بها العمل، وبأن هذا المخطط التنظيمي يتضمن 43 نصا تنظيميا موزعة بين مشاريع مراسيم وقرارات مشتركة ومقررات.

وتتعلق هذه النصوص، وفقا لما أدلى به، بكل الجوانب التي تهم موظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، على مستوى تنظيم مباريات التوظيف أو في ما يخص المباريات المهنية، أو التكوين، أو منح بعض التعويضات، أو عقد اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، أو تسوية بعض الوضعيات الإدارية، أو تنظيم الحركة الانتقالية أو التحفيز وما إلى ذلك، كما تتعلق مجموعة من هذه النصوص بحكامة مؤسسات التربية والتعليم العمومي وبتفعيل أدوار الحياة المدرسية.

وأشار من جهة أخرى، إلى أن الوزارة بادرت فور صدور النظام الأساسي إلى اعتماد المقاربة التشاركية في إعداد هذه النصوص، قبل عرض مشاريعها على مصادقة السلطتين الحكوميتين المكلفتين بالوظيفة العمومية وبالمالية، طبقا للمسطرة الجاري بها العمل، وأنه تم إلى حد الآن المصادقة على 14 مشروع نص، كما توجد 05 مشاريع نصوص تنظيمية أخرى في طور المصادقة من لدن الوزارات المعنية، إضافة إلى إعداد الصيغة الأولية لـ05 مشاريع نصوص وإحالتها على الشركاء الاجتماعيين للوزارة لإبداء الرأي.

وفي إطار المواءمة مع مقتضيات النظام الأساسي لموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، أخبر بأن الوزارة بصدد الاشتغال على 19 مشروع نص تنظيمي، تتعلق أساسا بجوانب أخرى لتدبير المسار المهني لموظفي الوزارة والتكوين والحياة المدرسية، مؤكدا الحرص على تنزيل وأجرأة باقي مخرجات اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، ولاسيما من خلال مجموعة من التدابير منها العمل على تنظيم الحركات الانتقالية، مع احتساب الأقدمية الاعتبارية المخولة للمتصرفين التربويين، خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين «فوج 2022»، والمحددة في سنة واحدة، وذلك بالنسبة للحركة الانتقالية الخاصة بأطر الإدارة التربوية لسنة 2024.

أيضا لفت السيد الوزير إلى أن الوزارة في طور إعداد قرار تنظيمي، بشأن كيفية إجراء الحركات الانتقالية قصد تطبيقه انطلاقا من الموسم الدراسي المقبل، إلى جانب فتح ورش معالجة وضعية موظفي نساء ورجال التعليم العاملين بالمناطق الصعبة والنائية، وإرساء اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج وتنصيب أعضائها بتاريخ 27 فبراير 2024، وشدد من جانب آخر، على أن الحكومة عبرت عن إرادتها القوية في تحسين ظروف اشتغال الأسرة التعليمية، وحفظ كرامتها، ورد الاعتبار لمهنة التدريس، مسجلا أن النظام الأساسي الجديد جاء بمكتسبات استثنائية وفي غاية الأهمية، تمهد الطريق للتنزيل الأمثل للإصلاح التربوي .

ولم تجد نبرة التفاؤل التي تحدث بها السيد الوزير صدى لها في تعقيبات المستشارين، حيث ذهبت جل مداخلاتهم نحو تحذير الحكومة من مغبة عودة الاحتقان إلى قطاع التعليم، مطالبين بطي نهائي لملف الأساتذة الموقوفين.

2- وردا على سؤال السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد جمال الوردي)، بخصوص تعميم فضاءات القرب الرياضية بالمناطق الجبلية النائية، أظهر السيد الوزير الأهمية الكبيرة التي تكتسيها البنيات التحتية الرياضية للقرب، في تطوير الرياضة وتوسيع قاعدة الاستفادة منها، من خلال إتاحة الفرصة للساكنة للاستفادة من الخدمات التي توفرها هذه المنشآت، مشيرا إلى أن توسيع برنامج تشييد ملاعب القرب أتاح برمجة ما يقارب 1855 ملعبا للقرب، إلى غاية 31 دجنبر 2023.

وأوضح بأنه تم خلال السنة المالية 2024، إبرام اتفاقيات شراكة مع بعض مجالس الجهات، من أجل إحداث 564 ملعبا إضافيا للقرب، ليصل بذلك مجموع ملاعب القرب المبرمجة حاليا إلى ما يناهز 2419 ملعبا، ومن أجل تسريع وتيرة تنفيذ هذا البرنامج، تعمل الوزارة سنويا، منذ السنة المالية 2022، على تخصيص اعتمادات مالية تناهز حوالي 500 مليون درهما سنويا من موارد الصندوق الوطني لتنمية الرياضة، لتمويل البرنامج والرفع من وتيرة إنجازه.

وكشف السيد الوزير عن عمل الوزارة، تحقيقا للعدالة المجالية، على تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الخاص بإنجاز 800 ملعبا للقرب ومواصلة توسيعه، وذلك من أجل تلبية الحاجيات من الفضاءات الرياضية خاصة في المناطق النائية والقروية وشبه الحضرية، وعن انتهاء الأشغال بـ543 ملعبا للقرب في متم السنة المالية 2023، ما يمثل 70% من الملاعب المبرمجة في إطار البرنامج الأولي الخاص ببناء 800 ملعب، كما تم خلال السنة المالية 2024، برمجة عمليات إطلاق الدراسات والأشغال بحوالي 1000 ملعب للقرب، على أن تتم برمجة حوالي 1000 ملعب إضافي خلال سنة 2025 .

3- اعتبارا للانتقادات التي لا زالت تتعرض لها المدرسة العمومية، في قلب نقاش مجتمعي حول مدى قدرتها على تجاوز التحديات، بالنظر إلى ما يطرحه مستوى التلاميذ والتلميذات من جدل، انطلاقا من مؤشرات الجودة، كما تؤكد مجموعة من التقارير الرسمية، ساءل السيد الوزير السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)، عن سبل تحقيق الجودة بالمدرسة العمومية.

أكد السيد الوزير في بداية رده، على أن خارطة الطريق كلها مبنية على جودة المدرسة العمومية، وتم لهذه الغاية اتخاذ مجموعة من الإجراءات، يتعلق أولها بالعمل على تجويد التعليم الأولي، من خلال الاشتغال مع الجمعيات والمؤسسات، التي تدبر مباشرة هذا المرفق، باتفاق مع الوزارة وباحترام الجودة، مع التركيز على مراحل انتقاءها والتيقن من مؤهلاتها وجديتها، ويخص الإجراء الثاني، تمكين التلاميذ من التعلمات الأساسية، بتبني تجربة مدرسة -رياضة، وتعميمها مع الدخول المدرسي المقبل، بتوفير 2000 مؤسسة مدرسية جديدة.

وأطلع على اشتغال الوزارة في نفس الوقت على محاور أخرى، علاقة مع تكوين الأستاذ وظروف عمله، مع مواكبته، وعلاقة مع المؤسسات التعليمية، لتصبح الفضاء المستقبل للتلاميذ في ظروف حسنة وآمنة، ويخلق الجو المناسب من خلال مشروع المؤسسة المندمجة.

4- أوضح السيد الوزير في جوابه على سؤال السيد المستشار خالد السطي بخصوص استمرار الاحتقان بقطاع التعليم بسبب استمرار توقيف عشرات الأساتذة، أن الوزارة تحرص على ضمان الزمن المدرسي، معلنا عودة أكثر من الثلثين من الأساتذة الموقوفين إلى وظائفهم، وذلك بعد اجتماعات عقدتها اللجان الجهوية لبحث ملفاتهم، التي اتخذت عددا من القرارات بخصوص ملفات الأساتذة الموقوفين، وأنه بالنسبة لجزء- أقل من -200 فتم عرضهم على المجالس التأديبية، التي ابتدأت الجمعة الماضية وستجتمع أيضا خلال الأسبوع الجاري، مشددا بالمناسبة على استقلالية المجالس التأديبية في اتخاذ القرارات المناسبة، وتوفر كل الضمانات القانونية ومقومات الإنصاف.

وعن سبب توقيف هؤلاء الأساتذة، أوضح السيد الوزير أن تطبيق هذا الإجراء لم يكن بسبب مشاركتهم في الإضرابات، بل لأنهم انخرطوا في سلوكيات تتضمن انتهاكا لحرمة المؤسسات التعليمية وحرية التلاميذ في التمدرس، معتبرا أن دور الإدارة هو تحقيق التوازن بين الدفاع على حقوق نساء ورجال التعليم والدفاع على حقوق التلاميذ، وختم جوابه بالتصريح بأنه لا رغبة لوزارته في الدخول في مسلسل جديد من الاحتقان داخل منظومة

قطاع التربية الوطنية، غير أن هناك مساطر وقوانين يجب احترامها، داعيا إلى منح المجالس التأديبية كل الوقت للشروع في اجتماعات واتخاذ ما تراه مناسبا من قرارات.

قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

اكتست الأسئلة في هذا المحور أهمية خاصة، لكونها تتزامن من جهة وزيارة عمل يقوم بها السيد المدير العام لمنظمة العمل الدولية للمملكة المغربية، تشهد على المكانة والحضور الدوليين اللذين تحظى بهما بلادنا على الصعيد الدولي، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتعقب من جهة ثانية التوقيع على الاتفاق الاجتماعي الثلاثي الأطراف بين الحكومة والهيئات النقابية الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، في 29 أبريل 2024، الذي يروم تنفيذ الالتزامات المتضمنة في اتفاق 30 أبريل 2022 وتعزيز ممارسة المفاوضة الجماعية والمشاركة في القضايا الاجتماعية الأساسية لإرساء الدولة الاجتماعية.

استحضر المتدخلون خلال نقاشاهم، العلاقة الجوهرية بين الحوار الاجتماعي والدولة الاجتماعية، والأدوار الحاسمة التي يضطلعان بها استراتيجيا ووظيفيا، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وأكدوا على ضرورة إرساء دعائم متينة لإنجاح تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي، خاصة في بيئة تتسم بتحولات جيوسياسية واقتصادية، سواء كانت ظرفية أو هيكلية، كما شددوا على أهمية المرونة والقدرة على تكييف السياسات الاجتماعية لمواجهة هذه التحديات، والفرص المرتبطة بتكييف الحوار الاجتماعي مع التغيرات التي يعرفها عالم الشغل والتحولات التنظيمية والمناخية والإجرائية والتكنولوجية.

وحول مخرجات الحوار الاجتماعي لجولة أبريل 2024، ناقش السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، في سؤال محوري، السيدات والسادة المستشارون أعضاء:

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بكوري)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايذي)،
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار).

أكد السيد الوزير، في معرض جوابه على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، أن نجاح جولات الحوار الاجتماعي يعبر عن الإرادة الراسخة للحكومة، وسعيها الحثيث إلى جعله خيارا استراتيجيا في تكريس الديمقراطية التشاركية، وتعزيز بناء صرح الدولة الاجتماعية التي تستمد مرجعيتها من الاختيارات الكبرى، انسجاما مع التوجهات الملكية السامية.

وذكر أن الوزارة انخرطت في وضع أسس حوار اجتماعي منتظم، وجعل مجال الشغل والتشغيل والمناخ الاجتماعي كآليتين مواكبتين لمأسسة هذا الحوار، موضحا أن الاجتماعات الحكومية مع المركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب عرفت تداولا حول مجموعة من المواضيع ذات الأولوية، حسب مخرجات اجتماعات اللجنة العليا للحوار الاجتماعي التي يترأسها السيد رئيس الحكومة.

ثم فصل كيف تم، بموجب اتفاق 30 أبريل 2022، بالنسبة للقطاع العام، إقرار تحسين الدخل من خلال زيادة 1000 درهم في أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، وذلك بمبلغ شهري صاف محدد في 1000 درهم على دفعتين، الأولى في يوليوز 2024 بمبلغ صاف 500 درهم، والثانية في يوليوز 2025 بمبلغ صاف 500 درهم.

وبخصوص القطاع الخاص، فقد تم إقرار زيادة في الحد الأدنى للأجر في النشاطات غير الفلاحية (SMIG) بنسبة 10 في المائة، وبذلك يكون هذا الحد الأدنى في ارتفاع بزهاء 20 في المائة منذ بداية الحوار الاجتماعي، وبزيادة في

الحد الأدنى للأجر في النشاطات الفلاحية (SMAG) بنسبة 10 في المائة، وبذلك يكون هذا الحد الأدنى في ارتفاع بزهاء 25 في المائة منذ بداية الحوار الاجتماعي.

وفي ما يتعلق بأداء الضريبة على الدخل بالنسبة للقطاعين العام والخاص، باستثناء المهنيين، أفاد بأنه تقرر إعفاء الدخول التي تقل عن 6 آلاف درهم شهريا من أداء الضريبة على الدخل، وتخفيض الأسعار المطبقة على دخول الطبقة المتوسطة، مما سيمكنها من الاستفادة من تخفيض هذه الأسعار بحوالي 50 في المائة، فضلا عن تخفيض السعر الهامشي لجدول الضريبة على الدخل من 38 في المائة إلى 37 في المائة، والرفع من مبلغ الخصم من المبلغ السنوي للضريبة برسم الأعباء العائلية من 360 درهما إلى 500 درهم عن كل شخص تتم إعالته.

وحول إصلاح منظومة التقاعد، أشار إلى أنه تم تحديد آليات الانتقال إلى المنظومة الجديدة، مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة في إطار الأنظمة الحالية إلى حدود بداية دخول الإصلاح حيز التنفيذ، علاوة على تعزيز حكامة أنظمة التقاعد في ضوء الممارسات الجيدة في هذا المجال، مشددا على مواصلة دراسة تفاصيل هذا الإصلاح وكيفيات تنزيله، باعتماد منهجية الحوار مع السعي إلى التوافق مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وذلك في أفق وضع تصور موحد وعرضه خلال الجولة المقبلة للحوار الاجتماعي في شتنبر 2024.

أيضا تطرق السيد الوزير إلى القانون التنظيمي المنظم لممارسة حق الاضراب، مؤكدا أنه سيعرض على البرلمان خلال الدورة الربيعية بعد استيفاء مناقشته مع المركزيات النقابية، مبرزا أن ورش إصلاح هذا القانون يروم ضمان الحق الدستوري في الإضراب مع صون حرية العمل والحفاظ على استمرارية الأنشطة الاقتصادية، وفق الأحكام الدستورية ومعايير العمل الدولية ذات الصلة.

قطاع الاقتصاد والمالية

بالنظر إلى كون السنة المالية الحالية وما بعدها، محكومة بالجواب عن استشراف المستقبل وفق رؤية توازن بين التدبير الأمثل لمقدراتنا الوطنية في ظل الأزمات المتتالية، وبين ضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى، بهدف تحصين وتطوير مؤهلاتنا الوطنية على كافة الأصعدة، توازن دقيق بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وبين التزامات الحكومة، وكذلك من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية، المرتبطة بتحسين أوضاع المواطن المغربي والنهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للمغرب والمغاربة، لاسيما في المجال الاجتماعي.

تفاعلت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية إيجابا مع ثمانية أسئلة لمواضيع متباينة الرؤى والتقييم، متصلة بقطاعي الاقتصاد والمالية، وجرى كالآتي النقاش حول مضامينها وتوجهاتها:

1- نظرا لأهمية الطلبيات العمومية بالنسبة لحركية الاقتصاد الوطني، من حيث خلق فرص الشغل وإنعاش النسيج المقاولاتي المغربي، نوه أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب من خلال سؤالهم حول موضوع تسوية المبالغ المستحقة للمقاولات من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية (المستشار السيد محمد عموري) ، باحترام الآجال المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبيات العمومية، وطرحوا بعض المعيقات التي ينبغي العمل على تجاوزها، لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة منه، وتمكين المقاولات من مستحقاتها في آجال معقولة، بما يساعدها على النمو عوض المساهمة في إغلاقها في بعض الأحيان بالتأخر في آجال الأداء.

ردت عليه السيدة الوزيرة، مخبرة بأن الحكومة تعمل على عدد من الإجراءات من أجل تسهيل الاستثمار وحث المقاولات عليه، خاصة عبر تقليص آجال الأداء، مستدلة على نجاحها في هذه المهمة، بالمقارنة بين تطور الأرقام في الفترة الممتدة بين نهاية سنة 2018 ومارس 2024، وبأن مستحقات المقاولات لدى المؤسسات العمومية تقلصت تقريبا من حوالي 18 مليار درهم، لتصل نهاية مارس 2024 إلى نحو 11 مليار درهم، بالإضافة إلى انخفاض متوسط آجال الأداء من 55 يوما في نهاية 2018، إلى 35 يوما تقريبا سنة 2024.

وأطلعت على أن 80 في المائة من المؤسسات العمومية، أي ما يناهز 165 مؤسسة، تحترم أجل 60 يوما المنصوص

عليها قانونيا، وعلى الانكباب بالعمل على عدد من الإجراءات، ليظل أبرزها ترسيخ ثقافة تسديد المستحقات، وهذا شيء مهم جدا، عبر إجراءات قانونية لتتمكن من تحديد أجل أداء هذه المستحقات.

أيضا لفتت إلى أن دور مرصد آجال الأداء (المحدث لهذا الغرض) يساعد كثيرا على تتبع آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وفق أرقام وبيانات يتم تحيينها كل ثلاثة أشهر، وإلى أن وزارة الاقتصاد والمالية واعية بتسريع دفع ميزانيات الوزارات والمؤسسات، كي تكون قادرة على ضمان السيولة اللازمة والكافية لاحترام أجل أداء المستحقات.

واعتبرت الحل الحقيقي لمشكلة الأداء وتعزيز السيولة التي تعترض طريق الشركات الصغرى والمتوسطة خصوصا، يكمن في الرقمنة، مستحضرة في هذا السياق استعمال وزارة الاقتصاد والمالية (منصة أداء)، التي عرفت أكثر من 300 ألف عملية تمت عن طريقها.

ولم يفت السيدة الوزيرة أن تذكر، ضمن جوابها، بالخطاب الملكي السامي بتاريخ 28 غشت 2018، الذي دعا فيه الملك المؤسسات والمقاولات العمومية وكذلك الجماعات الترابية من أجل تسديد المستحقات للمقاولات في آجالها، للحفاظ على نسيج مقاولاتي قوي، كذلك أشارت إلى أن الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لها عضوية في مرصد آجال الأداء، لعلاقتها خاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية، لكي تتمكن من المساعدة في تنزيل هذه الإصلاحات.

2 ـ في موضوع آخر، وصفت السيدة الوزيرة تنزيل مضامين القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، بأنه قانون نموذجي جاء نتيجة نقاش عميق استغرق سنوات عديدة، وبأن الكل معبأ لتنزيل هذا القانون-الإطار، المتفق على أن يتم في فترة ممتدة على خمس سنوات مرحلياً تهم جميع أنواع الضرائب، أثناء ردها على السؤال الثاني، الموجه للقطاع، تقدم به السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني)، بخصوص تنزيل مضامين القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وزكت جوابها في هذا الشأن، بإقرار هذا الإصلاح لم يرافقه ضغط ضريبي إضافي على الملزمين به، وإنما توسيع الوعاء الضريبي الذي أثمر نتائج إيجابية عند متم 2023، حيث ارتفعت المداخيل الضريبية بـ7 في المائة دون ضغط جبائي إضافي على المقاولات والمواطنين على السواء، كذلك استرجعت بتفصيل أبرز المحطات التي بصمت تنزيل الإصلاح الجبائي بالمغرب منذ المناظرة الوطنية سنة 2019.

وتابعت شارحة كيف جاء إصلاح في قانون المالية للسنة الجارية، ليمس جميع فئات المواطنين، وهو الضريبة على القيمة المضافة، بشكل متدرج في أفق الثلاث سنوات المقبلة، مشددة على سعي الحكومة إلى عدالة جبائية في هذا الملف، تراعي القدرة الشرائية للمواطنين، حيث بلغ خضوع عدد من المواد حاليا لنسبة 0 بالمائة كضريبة على القيمة المضافة، ثم خلصت إلى أن المحور المرتقب تفعيل تنزيله هو الضريبة على الدخل والأجور، وهو نقطة بارزة ضمن مخرجات جولة الحوار الاجتماعي، الذي أفرز وقوع اتفاق تاريخي قبل فاتح ماي 2024.

3 ـ وردا على سؤال شفهي قدمه السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاوي)، حول البديل الحكومي للحد من الارتفاع غير المسبوق في الأسعار، أكدت السيدة الوزيرة أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة تنحو نحو دعم بعض المواد، ومن جهة أخرى الرفع من الدخل عبر صندوق المقاصة، وفصلت كيف أن الحكومة صرفت في 2022 ما يناهز 26 مليار درهم لدعم أسعار غاز البوتان، و10 مليار درهم للدقيق المدعم، أما في 2023 تم صرف 23 مليار درهم لدعم أسعار البوتان، كما تمت برمجة 16 مليار درهم لنفس الغرض في إطار قانون مالية 2024.

وأضافت بأن الحكومة قامت بدعم النقل بإجمالي 8 مليار درهم، ودعم المكتب الوطني للكهرباء للحفاظ على الأسعار، فضلا عن الإجراءات الجمركية بتعليق عدد من الرسوم على عدد من المواد، وأشارت من جهة أخرى إلى إجراءات الحكومة في رفع الدخل وتقديم الدعم الاجتماعي وتعميم التغطية الصحية، والرفع من الحد الأدنى للأجور، فضلا عن مجهود للدعم في مجالات الدخل، لأن نسبة التضخم التي كانت بلغت 10 في المائة ارتفعت في

أواخر 2023، مصرحة بأن نسبة التضخم لم تتجاوز 0.3 في المائة خلال شهر فبراير الماضي، كما تراجعت أسعار بعض المواد لاسيما الخضر بنسب تصل إلى 40 في المائة.

وأضاف السيد المستشار في تعقيبه على جواب السيدة الوزيرة، أن الواقع الملموس كشف شرود كل فرضيات وتوقعات الحكومة سواء المتعلق بنمو أو عجز الميزانية أو الحد من التضخم والمديونية، على الرغم من الأرقام والمؤشرات المتفائلة المعلن عنها، وأنه بعد نصف الولاية تأكد بالملموس أن الإجراءات الحكومية المتخذة غير ناجعة وغير مؤثرة، حيث استمرت قاعدة البطالة في التوسع، كما أن فقدان العديد من مناصب الشغل وصل إلى حد غير مسبوق، وأن وضعية الأسر المغربية باتت أكثر تدهورا بسبب عدة اختلالات رافقت تنزيل برنامج الدعم المباشر.

وأمام هذا الواقع سجل ارتفاع استدانة المغاربة لتمويل استهلاكهم بقيمة 8.7 مليار درهم من جمعية القروض الصغرى و79.2 مليار درهم من شركات التمويل، مضيفا أن المندوبية السامية للتخطيط كشفت تفاقما في مديونية الأسر حيث استنزفت 42.3 بالمائة من مدخراتها ولجأت إلى الاقتراض، فضلا عما سجله من فقدان حوالي 280 ألف فرصة عمل في مقابل برنامج مؤقت للتشغيل دون جدوى من قبيل برامج «أوراش» و«فرصة»، وعن إغفال دعم الكسابة المحليين مقابل مواصلة دعم الكساب الأجنبي وكبار مستوردي الأغنام خاصة مع اقتراب عيد الأضحى.

هذا إلى جانب تصريحه بأن رؤية الحكومة على مستوى تدبير سوق المحروقات لا زالت ضبابية ومترددة، ورافضة تفعيل البند الرابع من قانون حرية الأسعار والمنافسة، الذي يمنح للحكومة حق تسقيف الأسعار مؤقتا، مشيرا إلى أن تردد الحكومة أثر أيضا على تأخر إعادة تشغيل مصفاة «لاسمير».

4 ـ استنادا لكون مناخ الأعمال هو شرط من الشروط الأساسية لتنمية بلادنا، ساءل السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري)، عن استراتيجية تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، فبعد التنويه بالعمل الذي قامت به الحكومة في سياق صعب متسم بتوالي الأزمات، وخصوصا بعد تنزيل القانون 03.22 بمثابة ميثاق للاستثمار، يهدف في إطار تحسين مناخ الأعمال، إلى صعود القطاع الخاص من مستوى الاستثمار الخصوصي، إلى الاستثمار العمومي، من 300 مليار درهم سنة 2023 إلى 335 مليار درهم سنة 2024، بسط مجموعة من المعيقات تحد من تحسين مناخ الأعمال، يتمثل أهمها في الولوج إلى العقار والتمويل موجها دعوة إلى القطاع البنكي لتحمل مسؤوليته في هذا الصدد، وفي تحفيز المستثمرين في المناطق النائية، لتحقيق العدالة المجالية، أيضا بالعناية بالعامل البشري خاصة في ما يخص التكوين.

أطلعت السيدة الوزيرة مجيبة، على أن التنمية الاقتصادية تحتاج لمناخ أعمال جيد، ووفقا لاستراتيجية حكومية 2023.2026، جسدتها 10 أوراش استراتيجية أنجزت 70% منها، و46 إجراء تم تنزيل 44% منها في السنة الأولى، تهم الإصلاح الضريبي برؤية واضحة، لصالح المستثمرين والمقاولات، وإصلاح ميثاق الاستثمار، لتشجيع الجهات المعنية بالاستثمار وكذلك تحفيزات لتشغيل الشباب والنساء.

وتتعلق أيضا بميثاق المرسوم للطلبات العمومية تستفيد منها المقاولات المغربية، ثم تبسيط المساطر والرقمنة، كذلك إصلاح المراكز الجهوية، وفي ما يخص التمويل فتم تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، وآليات أخرى للتمويل كبرنامج تمويلكم في سنة 2023، سهلت 87.000 قرضا بمبلغ وصل لأكثر من 50 مليار درهم، فضلا عن الإطار الماكرو اقتصادي لتشجيع المستثمرين وتحسين مناخ الاستثمار.

5 ـ وجه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)، من خلال سؤالهم بخصوص المراقبة الضريبية وضمانات الملزمين بالضريبة، رسالة اطمئنان إلى المقاولات الخاضعة للضريبة، بأن الإدارة التابعة للوزارة تعمل كل ما في وسعها من أجل التطبيق السليم للضمانات القانونية المتعلقة بمرحلة المراقبة الضريبية، حتى يتمكن كل واحد من الدفاع على حقوقه وامتيازاته أيضا، ودعاها بالمناسبة أثناء وقوفها على المراقبة الضريبية، مراعاة العلاقة ما بين الإدارة وما بين الملزمين وسبل وآليات تحسين هذه العلاقة، عن طريق الالتزام بتعليل جميع القرارات أثناء مسطرة المراقبة، وبتقديم الحجة على ما يخالف ما ورد في إقرار الملزمين، ثم الالتزام بالشفافية علاقة بالخاضعين للضريبة والغافلين عن الاستفادة من امتياز ضريبي.

فانطلقت السيدة الوزيرة خلال جوابها، من أهمية الضريبة في تمويل الاقتصاد والدولة الاجتماعية، ومن مصدرها التلقائي من الشركات أو من الخاضعين للضرائب، و7% من المداخيل الضريبية تأتي من المراقبة، لا يعتمد عليها، بالمقابل تمنح ضمانات للمواطنين من خلال برمجة إلكترونية تعتمدها المديرية للضرائب في نظام معلوماتي، أيضا بواسطة محاضر قبلية لمراقبة الشركات، مع الإخطار بالمراقبة وفق مدد زمنية تتباين حسب قيمة رأسمالها، فضلا عن لجان محلية ولجان وطنية للمراقبة، تحسم في كل نقاش حول المخرجات، تهتم بالأساس بالفئة المتملصة، وبالفئة التي تفتقد لمعرفة دقيقة بالقوانين وبالمعلومات والمساطر الجديدة ذات الصلة.

6 ـ ودعا السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد مولاي مسعود اكناو)، وزارة الاقتصاد والمالية للقيام بحملة تحسيسية واسعة لفائدة أفراد الجالية المقيمة بالخارج، بهدف التعريف بمستجدات ميثاق الاستثمار، والعمل على توجيه استثمارات الجالية نحو قطاعات واعدة وذات قيمة مضافة، تعزز السيادة الوطنية وتخلق فرص الشغل وتحقق لهم الربح، مطالبا بتخصيص تحفيزات إضافية على هامش ميثاق الاستثمار لهذه الفئة، بمناسبة طرحهم سؤالا حول التدابير المتخذة لتبسيط الإجراءات الجبائية أمام المغاربة المقيمين في الخارج.

كشفت السيدة الوزيرة، في ردها، عن تدابير تشريعية وإدارية لتبسيط الإجراءات الضريبية للجالية المغربية المقيمة في الخارج، بهدف ضمان استمرار العلاقات التي تربط أفراد الجالية بوطنهم ومساعدتهم على تذليل الصعوبات التي تعترضهم، وأفادت أن الرقمنة وتطوير الخدمات التكنولوجية، ساهمتا في تبسيط المساطر الإدارية، مما سمح للوصول سنة 2023 لـ 6 ملايين إقرارا وضع بشكل إلكتروني، في حين بلغت نسبة الأداءات عن بعد، أكثر من 91٪ من مجموع المداخيل الجبائية، وتم تسليم ما يزيد عن أربعة ملايين شهادة بطريقة إلكترونية.

ووفق ما صرحت به، فقد منح المشرع، من الناحية الجبائية، للمغاربة المقيمين في الخارج حق التمتع بنفس الامتيازات المخولة للمغاربة المقيمين في أرض الوطن، كتلك المتعلقة بإعفاء التفويتات بغير عوض، للعقارات الموجودة بالمغرب أو للحقوق العينية العقارية المرتبطة بها، والمنجزة بين الأصول والفروع والأزواج والإخوة والأخوات وبين الكافل والمكفول، وأيضا تم إعفاءهم من الأرباح العقارية المحصل عليها من تفويت عقار أو جزء من عقار مخصص للسكن الرئيسي بالمغرب من الضريبة على الدخل، وكذا التخفيض من الضرائب المحلية المفروضة على هذا السكن.

وعلى المستوى العملي، أخبرت السيدة الوزيرة باتخاذ المديرية العامة للضرائب عدة إجراءات لتبسيط المساطر لمساعدة هذه الفئة، أبرزها رقمنة هذه المساطر وتحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين، عبر تطوير الخدمات الإلكترونية التي تمكن المرتفقين من إيداع الإقرارات وعمليات الأداء بشكل إلكتروني، ومن الاطلاع على وضعيتهم الجبائية وتحميل شواهدهم، بالإضافة إلى تقديم شكاياتهم وتتبع معالجتها.

كما صرحت بأنه تم أيضا إصدار دليل جبائي خاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، يتضمن شروحات وتوضيحات حول الضرائب والرسوم الجاري بها العمل، وقائمة لمكاتب الاستقبال التابعة للمديريات الجهوية والإقليمية للضرائب ومراجع الهاتف والإنترنت والبريد الإلكتروني للمصالح الجبائية، وتم إحداث خلايا لاستقبال المغاربة المقيمين في الخارج داخل المديريات الجهوية للضرائب، ومكتبا داخل مصالح مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين في الخارج، يتكفل بإرشادهم وبالرد على مختلف أسئلتهم واستفساراتهم المتعلقة بالجانب الضريبي.

7 ـ وبمناسبة تفاعلها مع سؤال شفهي بسطه مستشارو مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد محمد بن فقيه)، حول الدعم الاجتماعي المباشر، الذين، بعد تثمين البرنامج والمشروع المجتمعي والجيل الجديد من التعاقد الاجتماعي، أثاروا بعض الإشكالات التي تعتري هذا المشروع، ويتعلق الأمر بمعايير موضوعية في التعاطي مع ورش السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الوسيلة الأنجع والآلية التي تمكن من جرد والوصول للأسر المعوزة والفقيرة والهشة.

أكدت السيدة الوزيرة، على أن المملكة اعتمدت آليات عصرية شفافة لتسجيل الأسر، وأن عدد من استفادوا من الدعم الاجتماعي المباشر بلغ 3 ملايين و346 ألف أسرة، إذ بلغ عدد الطلبات المسجلة على منصة الدعم الاجتماعي المباشر، الذي مرت الحكومة إلى تفعيله قبل نهاية السنة الماضية، ما مجموعه 4,4 ملايين طلب إلى متم شهر أبريل 2024.

ورغم انتقادات ومشاكل في احتساب العتبة أو التسجيل، أثارها واضعو السؤال، إلا أن السيدة الوزيرة دافعت بقوة عن حصيلة سير المشروع المهيكل والمجسد لمفهوم الدولة الاجتماعية، حيث شرحت أن ما يشهد على ذلك هو الارتفاع المتواصل في أرقام المستفيدين والأسر المستهدفة، وحاليا ما يناهز 12 مليون مغربي ومغربية يستفيدون من الدعم الاجتماعي المباشر الذي يكلف ميزانية الدولة، إلى حدود الآن، مليارى درهم.

كذلك ذكرت بأن 25 مليار درهم المخصصة ضمن الميزانية لسنة 2024، سيتم صرفها للأسر المستهدفة، عازية نجاح هذا الورش إلى تفاعل القطاع البنكي الوطني من أجل تأدية المبالغ لمستحقيها في أحسن الظروف، وأثارت الانتباه إلى أن 75 في المائة من الناس في القرى المغربية تسجلوا في منصة الدعم بطريقة إلكترونية، وهذا في نظرها مؤشر على نجاح المساطر المنزلة والتسهيلات المعمول بها مع الاعتماد على الرقمنة بوصفها أمورا جيدة تنجح هذا الورش المهم.

وفي رد على تعقيب المجموعة، أشارت السيدة الوزيرة إلى أن المراقبة تتم في ما يخص بعض المعطيات للتحقق من أهلية الاستحقاق من الدعم المباشر، وإلى أن هناك بعض حالات غش مسجلة، قبل أن تختم بأن الاستدامة سيضمنها القانون-الإطار للحماية الاجتماعية عبر تجميع الأنظمة والبرامج الموجودة حاليا، والرفع التدريجي للمقاصة. لكن يبقى المبدأ هو الاستهداف عبر العتبة المحددة بمعايير السجل الاجتماعي الموحد.

8 ـ ذكرت السيدة الوزيرة بمناسبة جوابها على آخر سؤال مبرمج بجدول أشغال الجلسة، حول تعزيز المجهود الإرادي للاستثمار العمومي، قدمه أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، ببلوغ 335 مليار كرقم قياسي سنة 2024، بمجهود ينعكس على القطاعات الوزارية، القطاعات الاجتماعية في التعليم والصحة، كذلك البنية التحتية خصوصا الماء، التجهيز، وكذلك الفلاحة، السياحة وغيرها، والمؤسسات العمومية كذلك، مستشهدة بالمكتب الشريف للفوسفاط ببرنامج في أفق 5 سنوات، بما سيزود من ميزانية ومن تكنولوجيا عصرية وكذلك في مجال الهيدروجين الأخضر.

وشددت على جعل واقع أن الاستثمار العمومي، الذي حرصت عليه الحكومة، يمثل ثلثي مجهود الاستثمار، كذلك فرصة لتستفيد منهم المقاولات المغربية، وخصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، مع تحفيزات مجالية، بالتفاتة في جميع جهات المملكة لتحقيق نوع من العدالة المجالية، مشيرة إلى أن الهدف والنجاح يتوقف على عامل الوقت، وعلى تضافر الجهود لتحسين مناخ الأعمال، وخاصة على جلب استثمارات أجنبية، بدعم من روح مقاولات مغربية جديدة.

في محطة أخرى، أشادت السيدة المستشارة في تعقيبها على جواب السيدة الوزيرة، بالأهمية الكبرى التي توليها الحكومة للاستثمار العمومي وبشكل غير مسبوق، تتضح من خلال تعزيز دينامية الاستثمار العمومي، وأيضا من خلال مجموعة من الأوراش الكبرى التي تعرفها مختلف جهات المملكة سواء في ما يخص مشاريع تأهيل البنى التحتية أو في ما يتعلق بالتأهيل وبناء المرافق العمومية الضرورية خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، وهو ما يدعو للتساؤل عن كيفية توزيع هذا المجهود جهويا للحد من الفوارق المجالية القائمة بين الجهات، وكذلك ضمان رهان الرفع من مناصب الشغل المحدثة دون إغفال البعد المجالي والتوزيع العادل لفرص وثمار الاستثمار، في ظل تبني بلادنا لميثاق جديد للاستثمار وإعمالا للنموذج التنموي الجديد.

جلسة التشريع
ليوم الثلاثاء 28 شوال 1445 ه الموافق ل 07 ماي 2024م

صادق مجلس المستشارين خلال جلسة تشريعية، عقدها مساء يوم الثلاثاء 28 شوال 1445 الموافق ل 07 ماي 2024، بالأغلبية، (الموافقون :30/ الممتنعون: 02/ دون تسجيل أي معارض)، على مشروع القانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

وفي كلمة تقديمية لمشروع القانون، أكد السيد وزير الصناعة والتجارة، في كلمة تلتها نيابة عنه السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، أن أهم المقتضيات الواردة في هذا المشروع قانون تنص على أن الامتيازات الممنوحة بموجبه حصرية، ولا يمكن الجمع بينها وبين أي امتياز آخر ينص عليه قانون آخر في مجال تشجيع الاستثمار.

وأوضح السيد الوزير، أن الهدف الأساسي من نسخ المادة 43، يتجلى في تحقيق الملاءمة مع النصوص القانونية الجاري بها العمل، لاسيما مع مقتضيات القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار الذي لا يستثني مشاريع الاستثمار المنجزة في القطاع الصناعي من الاستفادة من نظام الدعم الأساسي للاستثمار من جهة، ومقتضيات القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي نص على أن الدولة تسهر في المجال الجبائي على ترشيد التحفيزات الجبائية بالنظر لأثرها الاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل ذات جودة من جهة أخرى.

وتابع الوزير، موضحا أن نسخ هذه المادة من القانون 19.94 يهدف كذلك إلى تحقيق الانسجام مع مقتضيات قانون المالية الجديد لسنة 2024، الذي تم بمقتضاه نسخ المادة 165 منه، كانت تنص على عدم الجمع بين الامتيازات المخولة للمنشآت المقامة في مناطق التسريع الصناعي وبين أي امتياز آخر مقرر بأحكام تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار.

جلسة مناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة

الخميس 30 شوال 1445 ه الموافق ل 09 ماي 2024م

ترأس السيد رئيس مجلس المستشارين يوم الخميس 30 شوال الموافق ل 09 ماي 2024، جلسة عمومية خصصت لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وفق أحكام الفصل 101 من الدستور، كان قد قدمها السيد رئيس الحكومة في 24 أبريل المنصرم أمام مجلسي البرلمان، تباينت مواقف الفرق والمجموعات البرلمانية الممثلة للهيئات السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية، في تدخلاتها بالمناسبة، بين الأغلبية التي سجلت بإيجابية ما تحقق من إنجازات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، والمعارضة التي نبهت إلى نقائص اعترت العمل الحكومي.

ا- وفي هذا الصدد، اعتبرت فرق الأغلبية البرلمانية، أن الحصيلة المرحلية للحكومة تعكس قوة انسجام المكونات السياسية لأغلبيتها، وتكرس نجاعة الاختيارات والتوجهات السياسية لها، وتشكل نفسا جديدا لمواصلة الإصلاح بنفس العزيمة والإرادة خلال الفترة المتبقية من ولايتها، وأكدت أن القطاعات الاجتماعية حظيت بعناية واهتمام بالغين من لدن الحكومة خلال النصف الأول من ولايتها، وهو ما يمكن رصد ملامحه عبر العديد من المؤشرات والأرقام الدالة، أهمها ارتفاع حجم الاعتمادات لدعم القدرة الشرائية ومواجهة تقلبات السوق الدولية، وتداعياتها على أثمنة المواد الأولية في بلادنا.

ومن المنجزات التي ساقتها فرق الأغلبية في إطار تثمينها للحصيلة المرحلية، تعميم الحماية الاجتماعية، كورش ملكي تاريخي نجحت الحكومة في تنزيل مضامينه على أرض الواقع، في مدة زمنية قياسية، وبنفس وطني عال، لا سيما على مستوى تأسيس مرتكزات الدولة الاجتماعية، وبناء اقتصاد قوي ومهيكل، وأيضا مأسسة الحوار الاجتماعي وجعله خيارا استراتيجيا، والذي انبثقت عنه توافقات تاريخية رغم الظروف الصعبة، من خلال تحسين الدخل ووضع ميثاق ملزم لكافة الفرقاء الاجتماعيين.

وثمنوا أيضا سير الحوار الاجتماعي والنتائج المهمة التي تم التوصل إليها في إطاره، سواء من خلال اتفاق 30 أبريل 2022 أو اتفاق29 أبريل 2024، مشيرين إلى أن حرص رئيس الحكومة على مأسسة الحوار الاجتماعي، نابع من اعتباره النقابات شريكا وليس خصما، وهي أمور ستظل من الإيجابيات التي وسمت عمل الحكومة خلال النصف الأول من ولايتها، وأشادت في هذا السياق بما تحقق من إنجازات تنزيل الإصلاح الجبائي، بما يساهم في زيادة العائدات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي.

فأظهر السيد المستشار كمال آيت ميك، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، مستهلا حصص المناقشة، اعتزازه بمنجز الحصيلة المرحلية الذي قدمته الحكومة، المعزز بصدقية الأرقام وتعاقدها مع المغاربة، مضيفا أن الحكومة اشتغلت بمنطق يترفع عن كل الحسابات السياسوية الضيقة، وهو بحسبه، منطق غاب للأسف عن تدبير الحكومات السابقة للشأن العام

وأثنى كذلك على تدبير السيد رئيس الحكومة لمختلف الأوراش الاجتماعية الكبرى، بنفس القناعات الراسخة والحماس الثابت، التي اشتغلت بها على تعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح التعليم وإصلاح الصحة، وتسريع إنجاز المخطط الوطني للماء وتنزيل التنمية المستدامة وتنزيل استراتيجية الأمن الغذائي والطاقي وإصلاح قطاع الاستثمار.

فبخصوص مأسسة الحوار الاجتماعي، زكى عمل الحكومة لتقريب وجهات النظر بين الباطرونا والمركزيات النقابية، في إنجاز غير مسبوق، بالإضافة إلى مباشرة كل الملفات التي ظلت لسنوات تنتظر التفعيل بمنطق المدبر القوي الأمين، وربط، ما عده نجاحا حكوميا في تدبير الشأن العام خلال النصف الأول من الولاية الحكومية، بنجاح رئيس الحكومة في قيادة الأغلبية الحكومية المتضامنة والمنسجمة والتي أدت إلى تحقيق المكاسب والإنجازات المتوخاة.

ولم تفت الإشادات التي ساقها، حرص الحكومة على تكريس التعددية الثقافية واللغوية في إطار وحدة الهوية المغربية المتعددة الروافد، مشيرا إلى تفاعلها مع قرار إقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة رسمية، من خلال استصدار 25 إجراء أبرزها تخصيص 25 مليار درهم لصندوق دعم اللغة الأمازيغية في أفق 2025.

من جهته، أبرز السيد المستشار مولاي مسعود اكناو، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، أهمية الحصيلة الإيجابية التي حققتها الحكومة الحالية، في السياق العام والظروف الصعبة التي واجهتها عند اشتغالها، منوها بتحمل الحكومة مسؤوليتها في مواجهة تحديات داخلية وخارجية جد صعبة، كالجفاف وثقل آثار الزلزال والاضطرابات الجيو سياسية، التي فرضت على الحكومة اتخاذ تدابير مالية مستعجلة لم تكن ضمن مخططاتها القطاعية.

أيضا اعتبر أن سر النجاح الجماعي للأغلبية المتضامنة والمنسجمة، يكمن في أنه رغم الظروف الطارئة والصعبة ورغم الأزمات، التي واجهتها الحكومة طيلة السنتين الماضيتين، فقد تسلحت بالأمل والإرادة السياسية القوية، في تحقيق الكثير من النجاحات في مختلف المجالات، دون اللجوء إلى التقشف والانطواء على الذات أو إلى الخوصصة، بل بالموازاة مع مواجهة الطوارئ استمرت في تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى كثنائية للتنمية والرقي والتطور.

وفي استعراضه لأهم وجوه هذه الثنائية، أشاد بمواصلة تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر للمواطنين في مجال السكن، بالموازاة مع التدخل المستعجل نتيجة زلزال الحوز واتخاذ تدابير مستعجلة تهم إعادة إيواء السكان، بالإضافة إلى إقرار دعم اجتماعي مالي للأسر المعوزة، بالتزامن مع تنزيل عشرات المراسيم والقوانين في مجال الصحة تكريسا للدولة الاجتماعية.

كذلك نوه السيد المستشار لحسن حداد، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بأداء الحكومة في التنزيل الفعلي للوعود التي عبرت عنها في البرنامج الحكومي، مضيفا أن مقاربة الحكومة للشأن العمومي كانت براغماتية وعملية، وسياسية حينما يتطلب الأمر، تتوخى تعبئة كل من يهمه أمر الإصلاح، مثل ما حصل في أزمة التعليم والنظام الأساسي أو تدبير الحوار الاجتماعي مع الفرقاء.

واعتبر أيضا طرح من ينتقدون إصلاحات الحكومة ويشككون في أرقامها، ووقعها على حياة المواطنين اليومية، مجانبا للصواب، وأنه لولا تدخل الحكومة بالإجراءات التي اتخذتها لمواجهة مخلفات جائحة كورونا والجفاف والتضخم، لكانت الأوضاع ليست فقط صعبة، بل كارثية، بوصفها من جهة ثانية، بالمؤهلة أكثر من غيرها، بالنظر لما قامت به في مجال الاستثمار وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتبسيط المساطر والرقمنة، لتحسين مناخ الأعمال وتحييد العراقيل الإدارية والبيروقراطية.

وقلل السيد المستشار من ارتفاع نسب البطالة، معتبرا أنها قروية بالأساس، حيث تم خلق 60 ألف منصب شغل في قطاع الخدمات، و34 ألف في الصناعات بما فيها الصناعات التقليدية، و34 ألف في الأشغال العمومية، مقابل فقدان 204 ألف منصب شغل في قطاع الفلاحة.

وعن الحصيلة الحكومية في مجال إدماج النساء في سوق الشغل، أورد بأن للحكومة نية إعطاء دفعة قوية لتشغيل المرأة والرفع من مساهمتها في سوق الشغل، مؤكدا على أن الاستثمار في التعليم الأولي مهم جدا في خلق فرص الشغل للنساء، على أن يتم تشجيع كذلك على خلق مقاولات نسائية، ومكافأة المقاولات التي تشغل النساء وتشجيع التشغيل الذاتي النسوي.

2ـ وبعد أن سجلت تفاعلها الإيجابي مع بعض المنجزات الاقتصادية والاجتماعية المحققة في هذه المرحلة، انتقدت فرق المعارضة ما أسمته عجز الحكومة على الوفاء بالعديد من الالتزامات مع ما رافق ذلك من ارتباك واختلالات في التنزيل، حيث اعتبرت أنه لم يتم تسجيل تقدم في مجال الحد من هشاشة الاقتصاد الوطني، وأن كل الفرضيات والمؤشرات التي بنيت عليها السياسة المالية مخالفة للواقع.

أثارت مداخلات المعارضة أيضا، الإشكالية المرتبطة بالتشغيل، داعية إلى تضافر الجهود لاتخاذ التدابير اللازمة لتسريع عجلة الاقتصاد الوطني وخلق المزيد من مناصب الشغل، فضلا عن العمل على إصلاح المؤسسات العمومية، ونبهت في هذا الإطار، إلى خطورة الأنشطة الكبرى للقطاع غير المهيكل ذي المداخيل العالية، والذي يضر بالاقتصاد الوطني بسبب غياب مساهمته في المداخيل الضريبية، بالإضافة لما ينتج عنه من هشاشة في الأجور وغياب الحماية الاجتماعية للمشتغلين فيه.

فسجل الفريق الحركي، في مداخلة قدمها السيد المستشار يحفظه بنمبارك، إخفاقا في الوفاء بالعديد من الالتزامات مع ما رافق ذلك من إرتباك واختلالات في التنزيل، مشيدا بالمقابل ببعض المنجزات الاقتصادية والاجتماعية المحققة في هذه المراحل، ومعتبرا أنه كان بإمكان هذه الحكومة التي توفرت لها كل الفرص السياسية للنجاح أن تحقق أكثر مما أنجز، كونها مسنودة بأغلبية عددية تبارك قرارات الحكومة دون أدنى تحفظ، لها امتداد في كل الجهات والأقاليم والجماعات، وورثت مختلف المخططات والبرامج الاستراتيجية والقطاعية عن الحكومات السابقة.

وفي ما يخص السياسة الاقتصادية، فخلص إلى أنه لم يسجل أي تقدم في مجال الحد من هشاشة الاقتصاد الوطني، وأن كل الفرضيات والمؤشرات التي بنيت عليها السياسة المالية مخالفة للواقع، لا بخصوص نسب النمو ولا العجز ولا التضخم ولا المديونية، التي وصلت في مجملها سقفا غير مسبوق.

وأخبر كذلك بأن السياسة الضريبية غير عادلة ولا منصفة اجتماعيا ولا مجاليا، وعمقت، وفق تعبيره، أزمة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإلى إفلاس متواصل للمقاولات وخسارة مزيد من فرص الشغل، كما سجل غياب أي مبادرة لإصلاح المؤسسات العمومية، وتأهيل حكامتها رغم الدعم الموصول لبعضها، في غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة في تدبيرها.

مقاربا بالدعم بالملايير لقطاعات كالسياحة والنقل والفلاحة دون أثر على خفض أسعار المواد الغذائية الأساسية والخدمات والسلع، في غياب أي دعم للصناع التقليديين ولا للكساب المحليين، وببطء تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، ومجالس الجهات والجماعات تعيش على منتوج الولاية التأسيسية، دون مبادرة لتعديل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، ولا القوانين الأساسية للغرف المهنية، ولا النقابات.

وانتقد في الوقت ذاته، لجوء الحكومة للحلول السهلة، عبر حصر مصادر تمويل هذه الاختيارات الاجتماعية في القضاء التدريجي على صندوق المقاصة دون بديل بنيوي، ولا بديل إصلاحي جوهري، وكذا عبر مواصلة الضغط الجبائي على المقاولات والطبقة المتوسطة، واللجوء للتمويلات المبتكرة التي تحمل في جوهرها خوصصة مقنعة.

ودعا السيد المستشار بالمناسبة، إلى استعادة بوصلة الإصلاح الاستراتيجي في قطاع التعليم ومنظومة التربية

والتكوين، والعودة إلى تنزيل القانون-الإطار الذي يشكل طريقا سيارا للإصلاح، وشدد على ضرورة تنفيذ الحكومة لوعودها الانتخابية بترسيم المتعاقدين كموظفين عموميين بالوزارة، وليس ترسيمهم في الأكاديميات الجهوية، متسائلا عن مآل النظام الأساسي للمتصرفين وعن التدابير المتخذة لتحسين وضعيتهم المهنية ورفع الحيف عنهم إسوة بباقي الهيئات المماثلة، كما دعا إلى وقف سلسلة التراجعات في قطاع التعليم العالي، المتمثلة في تجميد 34 مؤسسة جامعية بعد أن رصدت لها ميزانيات من طرف الجهات والجماعات.

واستحضر السيد المستشار يوسف أيذي، رئيس الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، السياق الذي تأتي فيه مناقشة حصيلة عمل الحكومة، المتسم بالارتفاع غير المسبوق في الأسعار الذي مس كل المواد الأساسية، وتبلور بشكل فاحش في المحروقات، التي عرفت أسعارها وتيرة ارتفاع متواصلة منذ أزيد من سنتين، بدون مبرر معقول، حققت معه الشركات هوامش ربح مفرطة، أضرت بالقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

وشرح مستنتجا أن أي تحليل لمستوى العلاقة الترابطية بين تغيرات الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة (الغازوال والبنزين) وأسعار بيعها في السوق الوطنية، يؤدي إلى أن تحديد أسعار هذه المواد شابته تجاوزات خطيرة، متسائلا عن سبب عدم انعكاس وتفاعل التقلبات في الأسعار الدولية للمنتجات البترولية على أسعار البيع وطنيا، بنفس الطريقة عند الصعود أو الانخفاض.

وعلى المستوى الاقتصادي، سجل بأن الإرادة السياسية ضعيفة لدى الحكومة لمحاربة الأنشطة التحايلية المضرة بالاقتصاد الوطني، موردا ضعف الدور الرقابي لجهاز تفتيش الشغل ووحدة المراقبة والتفتيش التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكشف بالمناسبة أن عدد مفتشي الشغل لا يتجاوز 590، منهم 415 فقط من يمارس فعليا، مستفسرا عن قدرة هذا العدد الضئيل جدا على تدبير آلاف نزاعات الشغل الفردية ومئات نزاعات الشغل الجماعية، بالإضافة إلى مراقبة شروط العمل اللائق، بما يتطلبه هذ العمل من إنجاز الزيارات وتحرير المحاضر وتسجيل الملاحظات.

ثمن بدوره، السيد المستشار محمد يوسف العلوي، رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الحصيلة المرحلية للحكومة، مؤكدا أنه رغم تزامن النصف الأول من ولاية الحكومة مع موجة من الأزمات التي عاشها العالم، استطاعت بلادنا الصمود في وجهها بفضل التوجيهات الملكية السامية والتدابير الحكومية، وأضاف أن «الباطرونا» تسجل بكل إيجابية الحصيلة الحكومية المرحلية، سيما على مستوى تأسيس أسس الدولة الاجتماعية وبناء اقتصاد قوي ومهيكل.

ثم توقف عند أبرز إنجازات الحكومة، خلال نصف الولاية، بتمكنها من تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر للأسر، الذي استهدف إلى حدود نهاية مارس الماضي 3.5 مليون أسرة تضم أكثر من 12 مليون شخص، ثم إلى تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ببلوغ عدد المسجلين في نظام التأمين الإجباري على المرض 22 مليون شخصا .

إضافة إلى تعزيز حكامة القطاع الصحي الجهوي، من خلال سعي الحكومة لتزويد كل جهة بمركز استشفائي جامعي وكلية للطب، والعمل على مأسسة الحوار الاجتماعي وجعله خيارا استراتيجيا، انبثقت عنه توافقات تاريخية رغم الظرفية الصعبة، كتحسين الدخل ووضع ميثاق ملزم لكافة الفرقاء الاجتماعيين.

وعلى المستوى الاقتصادي، أكد على أن الحكومة تمكنت من أداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة المتأخرة، عبر إرجاع 13 مليار درهم، وهو إجراء غير مسبوق طبقته الحكومة بعد 6 أشهر من تعيينها، وبلغ إلى حدود اليوم 20 مليار درهم، علاوة على إخراج ميثاق الاستثمار بعد سنة واحدة من تنصيب الحكومة.

وسجل بالمناسبة تنزيل الحكومة للإصلاح الجبائي، من خلال خفض الضريبة على الشركات إلى نسبة 20 بالمائة وحجز الضريبة على القيمة المضافة من المنبع، وهو ما ساهم في زيادة عائدات الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي، إضافة إلى إخراج القانون المتعلق بآجال الأداء، مبرزا آثاره الإيجابية بعد دخوله حيز التنفيذ على المقاولات.

في نفس السياق، صرح السيد المستشار عبد اللطيف مستقيم، رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بأن القطاعات الاجتماعية حظيت بعناية كبيرة من طرف الحكومة المغربية، مؤشرا بالإشارة إلى تعميم الحماية الاجتماعية، ومأسسة الحوار الاجتماعي الذي تمخض عنه اتفاق 29 أبريل 2024، ورفع الاعتمادات الداعمة للقدرة الشرائية ومواجهة تقلبات السوق الدولية.

ونبه إلى ارتفاع البطالة، كإشكالية هيكلية تواجه الحكومة، معربا عن ارتياحه لإعلان الحكومة عن مواجهة إشكالية التشغيل خلال النصف الثاني من ولايتها، ثم أشار إلى ما تحقق في التغطية الصحية، ووصفه بالمهم والمدهش، وسيظل أحد معالم المرحلة الحالية، متمنيا أن يقطع هذا الإجراء مع الواقع المرير الذي عانى منه المغاربة لعقود.

أما بخصوص، فريق الاتحاد المغربي للشغل، فقد اعتبر رئيسه، نور الدين سليك، مساندة نقابته للحكومة وإشادتها بحصيلتها بمعيار الذهب، انطلاقا من كونها نقابة مستقلة وغير تابعة، وثمن بدوره الاتفاق الاجتماعي الموقع عليه، مستدركا القول، بأن الزيادات في الأجور قد تفقد قيمتها إن لم تتحكم الحكومة في تلجيم سماسرة سلاسل التوزيع، لأن الزيادات في الأسعار تؤثر على جيوب المواطنين، وتحرم شغيلة هذا البلد من الاستمتاع بها، وذهب إلى القول بأنه لا يستقيم الخطاب الذي يسوق لتأسيس الحوار الاجتماعي، في الوقت الذي يستمر فيه مع الهجوم على الحركة النقابية من طرف عدد من المؤسسات العمومية والخاصة أيضا.

وأقر بعدها بالمجهود المهم الذي تقوم به الحكومة في موضوع التغطية الصحية، معربا عن تمنيه فتح ورش وطني في هذا الموضوع، لأنها مشروع ملكي ويجب أن تكون خارج الأغلبية والمعارضة، ثم عبر عن رفضه المس بقيمة التقاعد، على أن رفع سن التقاعد يجب أن يكون اختياريا، وأن تتحمل الحكومة عبئ كل زيادة في التقاعد حتى لا يتم إفراغ الزيادات في الأجور من قيمتها، وعن إصلاح مدونة الشغل ناشد السيد رئيس الحكومة، بتبني إصلاح يأتي بجيل جيد من الحقوق والمكتسبات، لبناء معايير الدولة الاجتماعية بشكل فعلي وحقيقي التي يصبو إليه الجميع.

انتقد السيد المستشار خليهن الكرش، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في مداخلته حصيلة الحكومة بالقول، بأنها قدمت سلة أرقام دون مواءمتها مع الالتزامات التي تم التعهد بها، في إشارة إلى موضوع التشغيل، والاختلالات التي يعرفها تنزيل برنامج الحماية الاجتماعية، كما سجل غياب أي مقاربة وتصور واضح لدى الحكومة لمواجهة الريع والفساد وارتفاع نسبة المديونية العمومية إلى مستويات خطيرة، علاوة على التخبط الواقع في تدبير الانتقال من «راميد» إلى «أمو تضامن».

ووصف أيضا قرار الزيادات في أجور الموظفين بالإيجابي، لكنه سيبقى قاصرا في ظل عدم احترام حقوق العمال التي ينص عليها القانون، ومن بينها احترام الحد الأدنى للأجور الذي لا تلتزم به سوى 42 % من المقاولات، وعدم التصريح كليا أو جزئيا بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وعبر السيد المستشار المصطفى الدحماني، منسق مجموعة العدالة الاجتماعية، عن عدم قبوله الاستسلام لأزمة، كلما جاءت حكومة لعنت أختها، في تنصل تام من مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ونقض لمبدأ الإلتزام والتضامن الحكومي، مناشدا التسريع بتنزيل مقتضيات القانون الإطار الخاص بالحماية الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بتعميم التعويضات العائلية وتعميم التقاعد، مؤكدا ضرورة ربط الدعم المباشر بكلفة المعيشة، وإدراجه ضمن الإجراءات التي تخضع للتحيين الدوري والربط التلقائي لمبالغ الدعم الاجتماعي بالزيادات التي تشهدها الأسعار والأجور.

وحث على ضرورة معالجة الإشكالات العميقة التي تشهدها المنظومة الصحية، والصعوبات التي تواجه تنزيل قوانين المنظومة الصحية، والاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه المؤسسات الصحية العمومية، داعيا إلى التدخل بسرعة وفعالية لإنقاذ الموسم الجامعي في كليات الطب والصيدلة، عبر الإنصات إلى المطالب المشروعة للطلبة واستحضار أن تكوينهم حق دستوري، وأن ولوجهم للكليات كان نتيجة لتفوقهم واجتهادهم خلال سنوات من الدراسة.

وفي موضوع إصلاح المالية العمومية والإصلاح الجبائي، شدد على ضرورة التسريع بمراجعة المنظومة الضريبية

لتخفيف العبء الضريبي على المغاربة، سواء في ما يتعلق بالضرائب على الشركات أو الضرائب على الاستهلاك، وخاصة تقليص نسب الضريبة على القيمة المضافة، في انتظار مراجعة لمنظومة الضريبة على الدخل بما يحقق العدالة الضريبية.

وطرح من جهة أخرى، أفق المرحلة المقبلة التي تقتضي التعبئة الحقيقية لتسريع المنجز الحكومي، وخاصة في ما يتعلق بتحسين مستوى عيش المغاربة وحماية قدرتهم الشرائية، والحفاظ على أسس ودعامات السلم الاجتماعي وتحصين ركائز الدولة الاجتماعية، مؤكدا على ضرورة تحسين جودة المؤسسات الديمقراطية، واستكمال تفعيل المؤسسات الدستورية وضمان فعلية الحقوق الواردة في دستور 2011، ومباشرة إجراءات فعلية لمحاربة الفساد وتقليص مجالات تضارب المصالح واستغلال النفوذ وحكامة التدبير العمومي.

وأكد السيد المستشار خالد السطي، عضو غير منتسب بالمجلس، على أن الحكومة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، مشيرا إلى معدل النمو الذي وعدت الحكومة برفعه إلى 4 في المائة، لم يتجاوز 1.3 في المائة سنة 2022، و2.9 في المائة سنة 2023، ونسبة البطالة بلغت 13.7 بداية هذه السنة وصلت نسبة البطالة ل 13.7 في المئة بداية سنة 2024، ثم أشار في كلمته إلى تزايد حجم البطالة بـ 96000 شخص إضافي ما بين الفصل الأول من سنة 2023 والفصل الأول من 2024 ليصل العدد الإجمالي آخر أبريل 2024 إلى مليون و645 ألف عاطل، وهي نسبة لم تسجل منذ مطلع سنة 2000، أما نسبة التضخم، فقد ناهزت، وفقه، في عهد هذه الحكومة 9 في المائة.

وبخصوص ملف التشغيل، فذكر بوعد الحكومة بخلق مليون منصب شغل في نهاية الولاية التشريعية، وبوعد السيد رئيس الحكومة في حملته الانتخابية بتحقيق مليوني منصب، عكس الواقع الذي يشير إلى فقدان سوق الشغل 181 ألف فرصة عمل.

وعلاقة بورش الدولة الاجتماعية، نبه إلى أنها ليست مجرد شعار للاستهلاك الإعلامي، بل مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تروم تحسين ظروف عيش المغاربة، وأنه لا ينبغي اختصارها في التغطية الصحية فقط على أهميتها.

3ـ وفي معرض تفاعله مع مداخلات السادة المستشارين، استعرض السيد رئيس الحكومة، الإجراءات الاقتصادية المتخذة لصالح المقاولة وحفاظا على التوازنات الماكرو اقتصادية، في سياق أزمات عالمية مركبة، وأوضح أن هذه الأخيرة استطاعت أن تجتاز هذه المرحلة بنجاح، من خلال مجموعة من التدخلات مكنت القطاع الاقتصادي وباقي القطاعات الحيوية من أن تستعيد نشاطها المعتاد.

وذكر في هذا الإطار، برفع وتيرة الاستثمار العمومي بشكل تصاعدي للمحافظة على صلابة واستقرار ورش الدولة الاجتماعية، والوقوف إلى جانب المواطنين والأسر، مبرزا أن هذا الخيار هو الذي جعل المغرب اليوم ينجح في مواجهة التضخم، وفي نفس الوقت المحافظة على تنزيل الإصلاحات الكبرى بوتيرة مستقرة.

وأكد كذلك على أن الحكومة رفعت التحدي وامتلكت الجرأة الكافية لتبني حلول استعجالية، كالمحافظة على سعر فاتورة الكهرباء سواء بالنسبة للاستعمال المنزلي أو الاستعمال الصناعي، بغلاف مالي قدره 9 ملايير درهم، وتقديم دعم غير مسبوق لقطاع النقل وصل ل 8 ملايير درهم ، فضلا عن وضع برامج استعجالية للحد من انعكاس الجفاف بقيمة 20 مليار درهم، تنفيذا لتعليمات جلالة الملك، واتخاذ إجراءات ضريبية وجمركية همت على الخصوص وقف رسوم الاستيراد على الحاجيات الأساسية، لاسيما في ما يتعلق بدعم مهنيي سلاسل اللحوم والقمح اللين والزيوت، ودعم سلسلة الحليب والزبدة والقطاني.

وأبرز بعدها حجم النجاح الذي يعرفه الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أن قطاع السياحة استقطب 14,5 مليون سائح سنة 2023، كما تجاوزت صادرات قطاع الصناعة التقليدية لأول مرة عتبة المليار درهم سنة 2022، وأفاد أيضا بتحقيق نسبة نمو وصلت لـ 3,2 في المائة، مرشحة لتصل إلى 3,8 في المائة في السنوات القادمة بفضل تنزيل الإجراءات الاقتصادية المتخذة.

وفي الشق الاجتماعي، سجل السيد رئيس الحكومة ما أنجز من إصلاحات هيكلية تاريخية وغير مسبوقة في قطاعي الصحة والتعليم، اللذين يشكلان العصب الحيوي للدولة الاجتماعية، وباقتناعه منذ اليوم الأول لتحمله المسؤولية، بأن الاهتمام بهذين القطاعين لا يمكن أن يتم دون الاهتمام بالموارد البشرية، وهذا ما يتم تنزيله عبر آلية «الحوار الاجتماعي».

وفي هذا السياق، أعرب عن شكره للمركزيات النقابية على الروح الوطنية العالية التي أبانت عنها طيلة محطات الحوار الاجتماعي، مشيرا إلى أنه من خلال آلية الحوار الاجتماعي كان لزاما إنصاف مجموعة من الفئات التي كانت محرومة لسنوات من تحسين أوضاعها المهنية والمادية، وإلى الزيادات العامة في أجور العاملين في القطاع العام.

من جهة أخرى، توقف رئيس الحكومة عند مخرجات رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «NEET» أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي، مؤكدا أن الأمر يتعلق بهاجس يتقاسمه جميعا، وأخبر بأن الحكومة لم تكتف بتشخيص الظاهرة، بل قامت بمباشرة مجموعة من الإجراءات لمواجهتها، وعلى رأسها إصلاح قطاع التعليم، إلى جانب إجراءات أخرى على غرار محاربة الهدر المدرسي، في أفق تقليصه بنسبة الثلث، عن طريق الاهتمام بالنقل المدرسي، والإطعام المدرسي والداخليات.

ثم أطلع على أنه تم خلق 16 مركزا جديدا بخصوص برنامج الفرصة الثانية، وهو ما سيمكن أزيد من 80 ألف شخص من الاستفادة من هذا البرنامج، فضلا عن إطلاق استراتيجية المغرب الرقمي، لتكوين أزيد من 100 ألف شاب في المجال الرقمي سنويا، وبرنامج «أوراش»، الذي مكن 50 ألف شاب من إيجاد منصب شغل قار، وبرنامج «فرصة»، الذي استفادت منه 21 ألف مقاولة وتعاونية.

جلسة الأسئلة الشفهية

ليوم الثلاثاء 05 ذو القعدة 1445 ه الموافق ل 14 ماي 2024م

عقد مجلس المستشارين، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، جلسة عمومية خصصت لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس الشفهية وأجوبة الحكومة عليها، يوم الثلاثاء 05 ذو القعدة 1445 موافق 14 ماي 2024، الخامسة من نوعها في دورة أبريل 2024، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال واثني عشرة دقيقة، سيرها السيد المستشار فؤاد قديري، النائب الثالث للرئيس، رئيسا للجلسة، والسيد المستشار عبد الرحمن وافا، أمينا لها.

توزعت القطاعات الحكومية موضوع جدول أعمال الجلسة، وفق برمجة منتظمة جعلت هذا الموعد الرقابي الهام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مناسبة هامة لفتح نقاش عمومي، ومن التفاعل الجيد، من خلال 23 سؤالا (15 العادية، و08 آنية)، مع قضايا المجتمع ومواضيع تستوجب تسليط الضوء عليها، في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، ومراقبة وتتبع تدبير الشأن العام الوطني، على أساس الأهداف المحددة في السياسات العمومية، والبرامج القطاعية، ومختلف الإجراءات والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها، مما يساعد على ضمان فعالية أكبر، على مستوى تقديم المعطيات والمؤشرات.

احتل النقاش أثناء سير أشغال الجلسة، حول إشكاليات النقل بمختلف فروعه والتجهيز، واللوجستيك، وانعكاسات الاختلالات في وضعية الماء، وحول سبل تغيير وضع الجامعة المغربية وتحسين أحوالها في سياق معقد ومتقلب، حيزا زمنيا مهما بحصص متساوية، طبعه تجاوب واهتمام بالغين، في التعاطي مع المحاور الآتية

قطاع التجهيز والماء

1ـ في سياق تطبيق خطة إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز في سبتمبر الماضي، والاستعداد لكأس العالم 2030 وكأس أمم أفريقيا 2025، إضافة إلى تنفيذ اتفاقية الشراكة الموقعة بين المغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة العام الماضي والتي سيتم بموجبها تمويل عدد من المشاريع في المملكة، جاءت قفزة

الاستثمار الحكومي المرتقب في قطاع تشييد البنيات التحتية، ما زكى اختيار موضوع الشق الأول من هذا المحور.

وكشف السيد وزير التجهيز والماء باقة مهمة من المشاريع التي تهدف إلى النهوض بالبنيات الأساسية للطرق والموانئ بالمملكة، في جوابه على أربعة أسئلة شفهية آنية، جمعتها وحدة الموضوع، وتتمحور حول البنيات الأساسية ببلادنا في أفق احتضان مجموعة من التظاهرات، والاستحقاقات الدولية التي سيحتضنها المغرب خلال السنوات المقبلة، طرحها أمام الجلسة العامة السيدات والسادة أعضاء: فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)، والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، والفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد الإله حيضر)، ثم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير).

أوضح السيد الوزير خلال جوابه، أن برمجة وإنجاز هذه المشاريع، لا يقتصر على التهيىء لاحتضان مباريات كأس العالم وباقي التظاهرات الرياضية والثقافية الكبرى، بل يهدف بأفق بعيد إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وكذا إلى فك العزلة المجالية، والتفاعل مع انتظارات الجهات في إطار تحقيق التنمية المندمجة.

وفي هذا الصدد، أطلع على أنه تم اعتماد التصميم الوطني للبنيات الأساسية ببلادنا في أفق 2040، بكيفية تشاركية مع الجهات، إلى جانب تنزيل توجيهات جلالة الملك، الذي أعطى تعليماته من أجل القيام بكل ما يلزم لتنزيل هذه المشاريع على مستوى دفتر التحملات الذي وضعته الفيفا في هذا الصدد، وفي ما يتعلق بمجال الطرق السيارة، أخبر ببرمجة عدة مشاريع، على غرار الطريق السيار القارية التي سيتم إنجازها في أفق 2030، مشيرا إلى أن هذه الطريق شاءت الأقدار أن تكون مجاورة للملعب الكبير الذي سينجز على مستوى إقليم بنسليمان.

ومن بين المشاريع الأخرى التي ساقها بالذكر السيد الوزير، الطريق السيار بين كرسيف والناظور، الطريق السيار الدار البيضاء برشيد، بتقوية الطريق السيار في عدة مقاطع مبرمجة في أواخر سنة 2024، كما أشار إلى أن الوزارة تشرف على إنهاء الدراسة المتعلقة بالطريق فاس مراكش عبر بني ملال وخنيفرة، وإلى أنه يتم الاشتغال على مقاطع طرقية أخرى، في أفق إنجاز 3000 كلم من الطرق السيارة في إطار تنزيل التعليمات الملكية، إلى جانب التوقيع على اتفاقيات مع 6 جهات بكلفة مالية تفوق 20 مليار درهم، من أجل إنجاز مجموعة من المشاريع في إطار الطرق، مضيفا أن الوزارة بصدد التوقيع على تعاقدات أخرى تهم باقي الجهات خلال هذه السنة.

وفي ما يتعلق بمجال الموانئ، الذي صنفه في إطار القطاع الأزرق، أكد على أنه تمت برمجة مجموعة من المشاريع، من بينها إنشاء موانئ جديدة إلى جانب تقوية باقي الموانئ المتواجدة، واستشهد في هذا الصدد، بميناء الناظور الذي سيشكل قطبا تنمويا لجهتين، وكذا ميناء الداخلة الأطلسي الذي يحظى بأهمية كبيرة من لدن جلالة الملك، بالنظر إلى اعتباره سيشكل قطبا للتنمية الجهوية والإفريقية، خاصة دول الساحل، إلى جانب اعتباره نقطة لتصدير الهيدروجين الأخضر، وأشار في ذات السياق، إلى ميناء الجبهة الذي تتم تقويته، حيث سيكون جاهزا بحلول سنة 2025، إلى جانب ميناء مدينة العيون وميناء مدينة آسفي، بالإضافة إلى ميناء طانطان الجديد.

2- وشدّد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)، في سؤالهم المتعلق بالنقط السوداء بالطرق الوطنية، على أن خطورة الموضوع تقتضي اعتماد برنامج وطني للحد منها، على مستوى بنية جميع الطرق بكل أنواعها لتحقيق سلامة المواطنين، خصوصا على مستوى الطرقات المتواجدة بالعالم القروي والمناطق الجبلية

ودعوا في هذا السياق، إلى ضرورة تعزيز السلامة الطرقية، تحديدا على مستوى الطرق الوطنية التي يستعملها أكبر عدد من المسافرين، من أجل وقف نزيف الدم، والحد من حوادث السير الخطيرة التي تشهدها عدد من النقط السوداء، مثل النقط التي تقع على الطريق الوطنية الرابطة بين وجدة وفاس على مستوى مقطع تازة، والطريق الوطنية الرابطة بين تازة والحسيمة على مستوى مقطع أكنول.

اعترف السيد الوزير في رده، بتراكم عدة مقاطع تتواجد فيها مئات النقط السوداء بالطرق الوطنية، تخلف بشكل مستمر حوادث سير بعضها مميت، وعرض استراتيجية الوزارة مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، لتسريع إصلاح المقاطع الوطنية الخطيرة والحد من النقط السوداء، بتحديد 340 نقطة سوداء، ما يتطلب التدخل السريع

لمعالجة المحاور الاستراتيجية الخطيرة، والنقط السوداء الموزعة على الشبكة الطرقية الوطنية.

وأشار إلى أنه خلال سنة 2023، حلت الإشكالية بالنسبة لـ15 نقطة سوداء، فضلا عن تحقيق العديد من الإنجازات، منها الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين مراكش وورزازات، على طول 159 كلم، وتحدث عن تأهيل الطريق الجهوي رقم 413 الرابطة بين مكناس وسوق الأربعاء على طول 88 كلم، حيث تم الانتهاء من إنجاز الأشغال، واعدا بالمواصلة بوتيرة أسرع في المستقبل.

ومن جهة أخرى، أخبر بأن وزارته تشتغل على الإشكالية، نظرا لحوادث السير المسجلة بعدد من المقاطع السوداء، مع وزارة النقل والبنك الدولي، باعتماد مقاربة جديدة للتعاطي معها، تقوم على خطة استباقية تتدخل دون انتظار تسجيل حوادث السير، في مقاطع طرقية يمكن أن تشكل خطورة على المواطنين، حيث تطرح إشكاليات أخرى، منها انجراف التربة والثلوج.

3ـ وجه أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي)، سؤالا شفهيا وتعقيبا، حول مآل تهيئة الطريق الرابطة بين تنغير وبني ملال، حيث أفاد السيد المستشار، واضع السؤال، بأن هذا المحور الطرقي يحظى بأهمية كبيرة لدى الساكنة الجبلية، سواء بالنسبة لساكنة جهة درعة تافيلالت وعلى الخصوص إقليم تنغير، ولا بالنسبة أيضا لجهة بني ملال خنيفرة عبر إقليمي خنيفرة بني ملال، إضافة إلى تسجيل المنطقة أعلى نسبة من الفقر والهشاشة والتهميش، وتدني كبير على مستوى التنمية المجالية، وفي هذا الإطار، طالب الوزير بضرورة القيام بزيارة ميدانية إلى هذه المناطق، لفك العزلة عنها، والمساهمة في تسريع وتيرة وصول التنمية إليها، وتمكين الساكنة المحلية من الخدمات العمومية المتوفرة.

أقر السيد الوزير، من جانبه، بأهمية الطريق الوطنية رقم 12 الرابطة بين بني ملال وتنغير عبر إملشيل على طول 244 كلم، بالنظر لربطها ما بين جهتين ولعبها دورا أساسيا بالنسبة للاستثمارات في هذه الأقاليم، واكتفى بعدها بسرد بعض الأمور المنجزة، من قبيل تهيئة توسيع وتقوية المقطع الطرقي الرابط بين القصيبة وإملشيل على طول 108 كلم، وكذلك استكمال تهيئة هذا المحور.

إضافة إلى برمجة إنجاز مقاطع طرقية على مستوى إقليمي ميدلت وتنغير، في إطار اتفاقيتي الشراكة، تخص الأولى تأهيل البنيات التحتية الطرقية بإقليم ميدلت بكلفة مالية ستصل إلى 900 مليون درهم، تجمع وزارة التجهيز ومجلس جهة درعة تافيلالت، والمديرية العامة للجماعات الترابية، بينما تهم الثانية توسيع وتقوية المقطع المتبقي عن الطريق الوطنية رقم 12 على مستوى إقليم تنغير، بكلفة 170 مليون درهم.

وفي إطار هذه الاتفاقيات، تتعهد الوزارة أيضا بتجويد مستوى خدمة العديد من مقاطع هذه الطريق، مثل المقطع الطرقي الرابط بين سد تودغى وتامتوشت، الذي يمثل المسار النهائي للطريق على مستوى سد تودغى، على طول 9500 كلم، وبمباشرة أشغال بناء هذا المقطع بكلفة 47 مليون درهم.

4ـ وأثار السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد سعيد برنيشي)، موضوع تأهيل الطرق القروية، في إطار مطالب يومية ومستمرة من طرف ساكنة العالم القروي، أساسية وضرورية مرتبطة بجميع مناحي حياتهم اليومية ومتطلباتهم الأساسية، لما تسجل من خصاص على مستوى هذه الطرق بالعديد من الجماعات، نظرا لصغر عرضها وتآكلها بكثرة ضغط التنقل عليها، مثل الطريق الرابطة بين عين زورة ومزكيتام، التي عرفت تأخرا كبيرا بسبب نزع الملكية وتأخر مساطر تسوية العقار، وكذا الطريق الجهوية الرابطة بين جرسيف وجماعة بركين، التي تعتبر من أهم الطرق بإقليم جرسيف.

ونهجا للعناية الملكية الخاصة للقرى وللعمل على تأهيلها وفك العزلة عنها، استعرض السيد الوزير بمناسبة جوابه، برامج الطرق القروية التي قامت بها الوزارة، امتدت لأكثر من 26 ألف كلم، وكذلك الطرق القروية التي تم استثمارها وإنجازها في إطار صندوق التنمية القروية، امتدت إلى 20 ألف كلم، بما يتطلبه الأمر من تقييم لهذه الطرق مع السلطات المحلية ومع المنتخبين ومع كذلك المصالح المهتمة، لرسم تصور عام حول وضعية الطرق، ومن صيانتها لضمان استدامتها، بإشراك الجهات، ثم كذلك بمراجعة الترقيم ومراجعة كذلك تحديد وتصنيف هذه

الطرق لإعداد تصور خاص للمستقبل.

وفي رده على تعقيب السيد المستشار، أخبر بانطلاق الوزارة في تسريع وتيرة إنجاز المقاطع الطرقية غير المكتملة في المخطط الثاني، المحصورة في 1100 كلم، وبإعدادها مخططا يوفر السدود التلية ومحطات تحلية المياه المتنقلة، فضلا عن الانفتاح على الصناعة في العالم القروي.

5- دعا أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، في سؤالهم عن مآل بواخر شركة جرف الرمال المتروكة بالموانئ المغربية، وزارة التجهيز والماء ومعها الحكومة، إلى التحلي بالجرأة لإنقاذ بواخر جرف الرمال التي اعتبروها إرثا وطنيا، في ظل الصعوبات التي تواجه هذه السفن المعروضة للبيع في المزاد العلني في الموانئ المغربية، بعدما دخلت الشركة المالكة لها مسار التصفية القضائية، وذكروا بالمناسبة بالتوجيهات السامية لجلالة الملك في خطاب المسيرة الخضراء، الداعية إلى التفكير في إنشاء أسطول مغربي سواء تجاري أو خدماتي، والتي تدخل ضمنها بواخر التي تؤمن خدمات الجرف.

ونبه السيد المستشار إلى خطورة التخلي عن هذا الأسطول، الذي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للنشاط المينائي بالمملكة، بالنظر لقيمة 40 سنة من التجربة المتراكمة في جرف الموانئ، وكذا حجم العمالة باعتبارها توفر 800 منصب شغل، خصوصا في ظل الحاجة الملحة لأشغال الجرف بالموانئ، التي تعد مطلبا سنويا لا محيد عنه لانسيابية الملاحة في الموانئ المغربية، مشددا على أهمية إنقاذ هذه البواخر من التقطيع والتصفية التي تتهددها في حالة تفويتها لشركات متخصصة في التفكيك والمتلاشيات، مطالبا في ذات السياق الدولة بالتدخل لإقتناء هذه البواخر بشراكة مع الخواص، لضمان اشتغال هذه السفن بالموانئ بالنظر للحاجة الملحة لأشغال الجرف .

وأكد السيد الوزير، في تفاعل مع السؤال، على وجود نحو 18 باخرة معروضة للبيع في المزاد العلني في الموانئ المغربية، بعدما دخلت الشركة المالكة لها مسار التصفية القضائية، إذ أوضح أن مآل هذه السفن يبقى مرتبطا بمجموعة من الصفقات، تم عقدها لتسهيل ولوج الموانئ المغربية عبر شركة جرف الرمال، إلا أن هذه الشركة تعرضت لصعوبات مالية، ودخلت مرحلة التصفية القضائية، كما أنها تعرف نزاعا بين ورثة مالكها السابق ومالكها الحالي.

وأشار أن الوزارة عبر الوكالة الوطنية للموانئ، قامت بسلك جميع المساطر القضائية من أجل رفع الضرر الذي تشكله تلك الوحدات البحرية على حركية الموانئ، حيث تم استصدار أوامر قضائية قضت ببيع بعض الوحدات بالمزاد العلني، ووضع فوائد البيع بصندوق المحكمة لفائدة من له الحق فيها، أيضا أخبر في ذات السياق بأنه أثناء مباشرة أوامر التنفيذ تم إصدار أوامر قضائية جديدة قضت بوقف مساطر التنفيذ، ما دفع وكالة الموانئ إلى التماس رفع إيقاف التنفيذ والسماح لها باستكمال بيع السفن.

6- أكد السيد الوزير، جوابا على سؤال عن التدابير المتخذة من أجل عدالة مجالية في توزيع الماء الصالح للشرب، تقدم به السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، عمل مصالح الوزارة على تكريس العدالة المجالية، في ما يتعلق بالمشاريع الكبرى والصغرى والمتوسطة التي يتم العمل على إنجازها في مجال الماء، موضحا أبرز الإشكاليات التي كانت تحول سابقا دون تحقيق العدالة المجالية في قطاع الماء، تتمثل في كون 53% من الواردات المائية مركزة على 7% من مجموع التراب الوطني، وهو الشيء الذي اشتغلت الوزارة حاليا على تجاوزه من خلال ابتكارات جديدة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

ولخص هذه المجهودات في مجموعة من النقاط، تتجلى أساسا في ضمان الماء الصالح للشرب بالمناطق الساحلية، حيث أعطى جلالة الملك محمد السادس توجيهاته الكبرى والسامية لتنطلق الوزارة مع باقي المتدخلين في تفعيل مشاريع كبرى، ضمنها تحلية مياه البحر، إذ بلغ الإنتاج الحالي من مياه البحر 190 مليون متر مكعب، بعدما كانت بلادنا تنتج 140 مليون متر مكعب سنة 2021، مبرزا أن كل الهيئات المدبرة للقطاع المائي تعمل حاليا على إنجاز مشاريع في قطاع التحلية لإنتاج مليار و500 مليون متر مكعب في أفق سنة 2030، لتضمن تزويد نسبة 50% من المواطنين في كل التراب الوطني مستقبلا، على اعتبار أن 75% من المغاربة يقطنون بمدن ساحلية.

وفي السياق ذاته، أكد أن الوزارة تستخدم حاليا استراتيجية مهمة، تروم ترك السدود مستقبلا لتزويد المدن الداخلية فقط بالماء الصالح للشرب والماء الخاص بالسقي، وتشتغل للهدف ذاته، على إنجاز مشاريع لمعالجة المياه العادمة بعدد من المدن والأقاليم بكل تراب المملكة، وذلك بغية الاقتصاد في الماء والاحتفاظ عليه في السدود، مشيرا إلى أنه يتم الاشتغال على توفير 200 محطة متنقلة لتحلية المياه ومعالجة المياه المعدنية والأجاجة، سيتم وضعها بكل أقاليم المملكة، لضمان تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب وتجاوز أزمتي الجفاف والإجهاد المائي.

وأضاف من جهة ثانية، أن الوزارة تطبق مقاربة جديدة تتمثل في التضامن بين الأحواض المائية، حيث تم الربط بين حوضي سبو وأبي رقراق، بالاشتغال على توصيل المياه إلى حوض أم الربيع في سد المسيرة، كما تروم بصفة عامة مع باقي الهيئات المدبرة ضمان توصيل مليار و200 مليون متر مكعب للمناطق التي تعاني من الخصاص ومن الجفاف، وعدم السماح بضياع هذه الكمية المهمة في البحر.

وفي الأخير، أطلع على مقاربة جد مهمة، أدرجتها الوزارة مع باقي المتدخلين في قطاع الماء تتمثل في توصيل مياه البحر للمناطق الداخلية، على غرار العمل على إنجاز مشروع لتوصيل مياه البحر المحلاة بآسفي إلى مراكش وبن جرير، والعمل على توصيل مياه البحر المحلاة بالجرف الأصفر لمنطقة برشيد وسطات والدار البيضاء الجنوبية.

ثم أوضح السيد المستشار، في معرض تعقيبه، بأنه إلى حدود شهر مايو 2024، لم يتم تحقيق عدد السدود كما تم الإعلان عنه في البرلمان منذ 2022، ما يثير التساؤل حول فعلية إنجاز 129 سدا الموعودة ومدى صدقية الأرقام المقدمة، كما استفسر الحكومة حول عدم تعميم إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الكثير من المناطق، ودعا إلى تحقيق العدالة المجالية في ما يتعلق بالماء الصالح للشرب من حيث الكمية والجودة، من خلال وضع مؤشرات دقيقة لقياس تأثير المشاريع المائية، وكيفية إدراك تأثير الاستثمارات الضخمة، وقياس مدى إسهامها في تحقيق هذه الأهداف.

ونبه إلى أن العديد من المناطق بالمغرب تواجه مشاكل على مستوى سد الحاجيات من الماء، حيث تتوالى فيها الانقطاعات في التزود بالمياه، وذكر بأن جماعات في الوسط القروي تعاني صعوبات في الحصول على المياه الصالحة للشرب، حتى تلك القريبة من السدود، مثل الدواوير القريبة من سد الوحدة أو الجماعات المحاذية لسد تودغى بتنغير، في غياب الدراسات الفنية الضرورية، تؤمن الحق في جودة الماء.

وانتقد إغلاق مصب نهر أم الربيع بشكل نهائي عن البحر، وأثره السلبي على جودة المياه وما يتسبب به من انبعاث الروائح الكريهة، وذكر بالتفاوت الحاصل بين المبالغ المرصودة للاستثمارات والمشاريع بالقطاع المائي، وتلك التي تتعلق بالتسيير وظروف عمل الموارد البشرية، ففي 2022، كانت ميزانية الاستثمار لقطاع الماء حوالي 5 مليارات درهم، مقابل ميزانية التسيير 200 مليون درهم، وفي عام 2024، تضاعفت ميزانية الاستثمار لتصل إلى 10 مليارات درهم، في حين ظلت ميزانية التسيير 218 مليون درهم.

ثم دعا إلى ضرورة تحسين ظروف عمل أطر الوزارة، بإحداث نظام أساسي خاص بهم منصف ومحفز، ومن خلال استئناف حوار جدي ومنتج لمعالجة قضايا العدالة الأجرية ووضعية الأطر الإدارية، من أجل ضمان انخراطهم الكامل في النهوض بهذا المجال.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

ولأهمية اختيار مناقشة بعض محاور الاستراتيجية الحكومية لتجويد منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بالنظر لما تؤسس له من مؤشرات انتقالية على كافة المستويات، كمفتاح رئيسي للنهوض بوضعية الرأسمال البشري في كافة القطاعات، على اعتبار الاستثمار الأمثل في اقتصاد المعرفة اليوم أحد الأوراش التحولية للنهضة الوطنية، فالانتقال نحو مستقبل مشترك لا يمكن تحقيقه دون الارتكاز على أرضية صلبة، تضمن في نفس الوقت مبادئ التمكين والإنصاف والابتكار، كالتزام سياسي وتنموي أمام جلالة الملك، وخدمة لتطلعات المغاربة.

تفاعل السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، مع مجموعة إشكاليات تشخص مشاكل حقيقية

بمنظومة الجامعات والبحث العلمي، تعيق تطورها وإنتاجها المعرفي ومساهمتها الضرورية في التنمية والإبداع، من منطلق عدم إمكانية المساهمة في خلق تنمية حقيقية تجيب عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، دون بلورة سياسة للنهوض بوضعية البحث العلمي وتطويره.

1 – بسط السيد الوزير، في معرض رده على سؤال أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، بخصوص ملاءمة التكوين الجامعي مع حاجيات سوق الشغل، جهود الوزارة من أجل ملاءمة التكوين الجامعي مع سوق الشغل، المتمثلة في حرصها على الرفع من جودة التكوينات الجامعية، بغية إعداد رأسمال بشري ممكن وقادر على الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وعلى الصمود أمام التحولات المتسارعة لسوق الشغل، في انسجام تام مع التوجيهات الملكية السامية في هذا المجال، بما يتجلى من خلال المقتضيات الجديدة التي جاء بها الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج، والمتمثلة في إدراج وحدات في المهارات اللغوية والرقمية ومهارات القوة، إلى جانب تجويد الوحدات المعرفية من أجل الرفع من قابلية التشغيل لدى الطلبة.

بالإضافة إلى ذلك تم إدراج الإشهاد في اللغات الأجنبية، والبناء المشترك لمسالك التكوين مع الفاعلين السوسيو-اقتصاديين، من أجل مواءمة عرض التكوينات مع الحاجيات الفعلية لسوق الشغل، وكذا إحداث فضاءات الترميز «كود 212»، بهدف تمكين الطلبة من اكتساب مهارات مزدوجة في مجال الرقميات، وتعميم مراكز المسارات المهنية للطلبة ومراكز قابلية التشغيل بالجامعات لتطوير القدرات في مجال ريادة الأعمال وترسيخ الحس المقاولاتي وثقافة الابتكار.

وأخبر أنه بالموازاة مع هذه الإجراءات، قامت الوزارة بإبرام اتفاقيات تعاون وشراكة مع مجموعة من القطاعات الوزارية وممثلي القطاع الخاص، قصد مواكبة بعض الأوراش الاستراتيجية من حيث إعداد الرأسمال البشري، كقطاع الصناعة (تكوين 100.000 خريج في أفق 2025 من المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين)، وقطاع التعليم (50.000 أستاذ التعليم الابتدائي والثانوي في أفق 2026)، وقطاع التضامن الاجتماعي (10.000 مساعدة ومساعد اجتماعي في أفق 2030)، وقطاع الصحة (مضاعفة أعداد خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في أفق 2026)، بالإضافة إلى قطاع الانتقال الرقمي (22.500 خريج سنويا في أفق 2027).

2 – وفي سؤالهم حول الإصلاحات الجديدة الخاصة بسلك الدكتوراة، شدد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار/ المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا في التعقيب)، على أن ما تقوم به الوزارة نابع من كون الإصلاح تجاوز الأوراش الكلاسيكية المعتادة، إلى مضمون الرسالة العلمية التي تقدمها الجامعة وتجويد مستوى التعليم العالي، وجعله في خدمة سوق الشغل وفي تجاوب مع التحديات المطروحة على بلادنا اليوم كالماء والطاقات المتجددة والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات، مثمنين في ذات السياق توجه الوزارة مع بداية الموسم الجامعي الحالي (2023-2024)، بالشروع في العمل بضوابط جديدة تؤطر نظام الدراسات بسلك الدكتوراة، وتخصيص ما مجموعه 1000 منحة دكتوراة من الجيل الجديد للمرة الأولى.

من جهته، أفاد السيد الوزير مجيبا، بأنه تنزيلا لخطة تغيير الضوابط العلمية والبيداغوجية الوطنية الخاصة بالدكتوراة، تم إطلاق برنامج تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراة يشكل أحد المحاور الكبرى لتحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، انتظرته جميع الجامعات والمختبرات منذ 30 سنة، لتجهيز ألف دكتور بمنحة 7000 درهم وإلزامية الحركية كل سنة في ظرف ثلاث سنوات، للتمرس على التدريس.

وفي ما يخص التغييرات التي شملت الضوابط البيداغوجية، فشملت أساسا إلزامية الاستجابة لمواضيع البحث العلمي لأولويات التنمية الوطنية، إسوة بالبلدان الأنجلوسكسونية، أيضا تحديد الشروط المتعلقة بالنشر العلمي لطلبة الدكتوراة، ثم إدراج الإشهاد في اللغات لإفراز أستاذ جامعي يتقن على الأقل الفرنسية والإنجليزية، وكذلك ضمان جودة الملف العلمي لأعضاء لجنة مناقشة الأطروحة.

وأطلع السيد الوزير عن تلقي أكثر من 4000 طلب، للتباري على 1000 منصب، موزعين حسب المواضيع، ساق

للمثال 158 منحة المخصصة لشعبة العلوم الإنسانية والاجتماعية، و142 منحة لشعبة الذكاء الاصطناعي، 121 منحة لشعبة الماء وتغير المناخ، وغيرها من المواضيع التي تساهم في تنمية البحث العلمي ببلادنا.

3 - وفي تأكيد على ضرورة الاهتمام بالرياضة الجامعية، وتنمية المواهب وخلق فرص لهم عن طريق إقامة البطولات الرياضية المتنوعة على مستوى المؤسسات الجامعية، وعلى أمل ألا ينحصر دور الرياضة الجامعية داخل أسوار الجامعات المغربية، بل لا بد من تنسيق مع الجامعات الرياضية المغربية بكل فروعها من أجل تبني الطاقات الواعدة من بين طلبة الجامعات، وتكوينها إلى جانب التكوين العلمي تكوينا رياضيا للموهبة إلى عالم الاحتراف، استفسر أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، بخصوص مقاربة الوزارة لإعادة الاعتبار للرياضة الجامعية.

نوه السيد الوزير بعمل الجامعات المغربية، رئيسا وعميدا، وخاصة بعد تبوأ «أسود الفوتسال» مركزا متقدما عالميا بعد النتائج الجيدة التي حققوها في السنوات الأخيرة، يحل بينهم خمسة لاعبين من جامعة القنيطرة، مذكرا بالمناسبة بعمل الجامعة في تعزيز البنيات التحتية الرياضية، في إيمان تام بإدماج الرياضة في صلب التكوين، كذلك في تنظيم المكتب المكلف بالبطولات والدورات والمنافسات الرياضية، يعمل في إطار الجامعة الملكية المغربية للرياضة الجامعية، خصص لها رصيد مهم من الميزانية.

وكشف أيضا عن أكثر من 1400 نشاط رياضي على المستوى الوطني أنجز بالنسبة للموسم الجامعي 2022-2023، ثم وعد بصفته رئيسا للجامعة الملكية للرياضة الجامعية، ومشرفا على برنامجها الوطني، بتحقيق المزيد من الإنجازات في الأسابيع المقبلة، من خلال المناظرات واستقبال مباريات دولية، جامعية في بلادنا، كشأن استقبال كأس العالم 2030.

4 - أوضح السيد الوزير، في معرض جوابه على رابع سؤال شفهي موجه للقطاع، حول الأحياء الجامعية، تقدم به فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد العزيز بوسليخن)، أن الطاقة الاستيعابية الحالية للأحياء الجامعية العمومية والداخليات والإقامات الطلابية الخاصة تصل إلى 110 ألف سرير، وأن الوزارة حددت الاحتياجات لتغطية الخصاص المتعلق بالطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية في 300 ألف سرير، وتسابق الزمن لمضاعفة أعداد الأحياء الجامعية، مبرزا أن العدالة المجالية لا تتجلى فقط في البنيات الجامعية، بل أيضا في تمكين الطلبة من المهارات الحياتية من خلال توفير مرافق جامعية لإقامتهم .

وأشار إلى أن الموسم الجامعي الحالي 2023-2024 عرف إعطاء دفعة قوية للطاقة الإيوائية بالأحياء الجامعية، من خلال افتتاح أحياء جديدة بكل من تازة (1300 سرير)، والقنيطرة (1800 سرير)، وأكادير (1600 سرير)، بالإضافة إلى توسعة الحي الجامعي بالناظور (820 سرير)، والحي الجامعي السويسي الأول (1200 سرير)، وفي السياق نفسه، أعلن أنه سيتم افتتاح إقامة طلابية جديدة بأكادير، في إطار الشراكة مع القطاع الخاص بطاقة استيعابية تقدر ب 574 سرير.

5 - عبر أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال) ومجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد محمد بن فقيه)، من خلال سؤاليهما بخصوص الأزمة والاحتقان الذي تعرفه كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان عن استنكار لغة التصعيد التي يتبناها السيد الوزير في مواجهة أزمة طلبة الطب والصيدلة، مناشدينه ومن خلاله الحكومة، المبادرة إلى إيجاد الحلول المناسبة، عوض التصريحات المستفزة وخطاب التشكيك، الذي لن يؤدي إلا إلى تأجيج الاحتجاجات وتعميق حالة عدم الثقة بين الطلبة والوزارة.

فمن جهته، شدد السيد المستشار يونس ملال على أن الإشكالية ليست في قلة الحلول، بل في إدارة وتدبير الحوار، مؤكدا أن هذا الموضوع لا يقبل المزايدة السياسية ولا يمكن مواكبة هذه الأوراش التنموية بقرارات متسرعة والتي لا تحظى، وفق تعبيره، بتوافق، لافتا إلى أنه لم يكن من المجدي تحميل مسؤولية الفشل في تدبير هذا الملف للوزارات السابقة، بل بفتح نقاش مؤسساتي وعمومي لإرجاع 12 ألف طالب لقاعات الدراسة وللتحضير للامتحانات، نظرا للحاجة الماسة إلى التسريع في تكوين وإدماج 30 ألف طبيب من أطر صحية وفق ما جاء في تقرير النموذج التنموي.

واستغرب السيد المستشار محمد بن فقيه، كيفية دعوة السيد الوزير لحوار بناء، رغم عدم جلوسه إلى طاولة الحوار مع طلبة كليات الطب والصيدلة، ووصف بالمغالطات ما صرح به بأن جميع الدول الكبرى لا تقتصر في تكوينها على 6 سنوات، بل إن عددا من الدول تصل لما يزيد عن 8 سنوات في التكوين.

وخلال رده، اعتبر السيد الوزير أن هذه الظرفية تحتاج للحزم الكافي، مشيرا إلى أنه لم يعد هناك نقاش عمومي حول السنة السابعة، لأن جودة تكوين الطبيب لا علاقة بها بهذه السنة التي لا تعرف، وفق تعبيره، أي تكوين بيداغوجي وعدد من الطلبة لا يحضرون لها بشكل مستمر، وأنه لم يعد هناك حوار وطني حول هذا الملف، بينما لاتزال هناك حوارات على صعيد الكليات والرؤساء يستقبلون الطلبة لتجاوز المشاكل الممكن حلها محليا.

إلى ذلك، ذكر بأنه تمت برمجة مضاعفة عدد الخريجين في أفق 2026، من أجل الرفع لعدد مهنيي الصحة من 17 إلى 23 مهني لكل 10.000 نسمة، وهي العتبة الموصى بها بمنظمة الصحة العالمية، وإلى 45 في أفق 2030 وفقا لتوصيات تقرير النموذج التنموي الجديد، وأشار إلى أن الحكومة قامت بالرفع من عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة بكليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان، وبإحداث 3 كليات جديدة للطب والصيدلة بكل من الراشيدية وبني ملال وكلميم، وبمواكبة هذه التدابير باتخاذ إجراءات لتعزيز قدرات الكليات.

كما جرى، على حد تعبيره، تعبئة الموارد البشرية ورصد الإمكانيات المالية الضرورية، وذلك من خلال ميزانية تبلغ 2,5 مليار درهم ومناصب مالية حددت في 3527 منصبا ماليا، تمت برمجتها في فترة 2022-2030 وتنفيذها بالنسبة لسنوات 2022 و2023 و2024، إضافة إلى توسيع نطاق التداريب لتشمل المؤسسات الصحية التابعة للمجموعات الصحية الترابية مع إحداث اللجان الجهوية المشتركة لتنسيق التكوين في المهن الصحية.

ثم أكد أنه تم إعداد مشروع متكامل لإصلاح منظومة التكوين الطبي، يشمل عدة تدابير تمت برمجة تنفيذها على مراحل، مرحلة أولى تهم مراجعة مسار التكوين الطبي، الذي كانت إحدى مخرجاته تقليص مدة التكوين الطبي من 7 إلى 6 سنوات، أما المرحلة ثانية، فتروم مراجعة محتوى التكوين الطبي الأساسي وإدخال الابتكارات البيداغوجية، ومرحلة ثالثة تهم إعادة النظر في سلك التخصص.

وطالب السيد الوزير، من طلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة بالعودة إلى الفصول الدراسية، من أجل استئناف الدراسية وإنقاذ الموسم الجامعي من الضياع، ودعا إلى عدم تسييس مواضيع مهمة كالصحة والتعليم، التي تحتاج منا الالتقائية، مشددا على أن هذا ورش ملكي كبير يجعل بلادنا قاطرة كبيرة لا يمكن أن ننجحه إلا بالتعاون المشترك.

قطاع النقل واللوجستيك

من أجل جعل قطاع النقل واللوجيستيك رافعة أساسية لتنمية اقتصاديات بلادنا والرفع من تنافسيتها، وبالنظر لدوره الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة، يحتم علينا إقامة منظومات للنقل، عصرية متكاملة وفعالة، كفيلة برفع التحديات الجديدة في عالم يواجه سيناريوهات متقلبة، مثل جائحة كوفيد 19، والاضطرابات الجيوسياسية، والتضخم والاحتباس الحراري، كما يحتم علينا إيجاد حلول تمويلية مبتكرة لإنجاز مشاريع البنية التحتية للنقل.

طرح السيدات والسادة المستشارون، المتدخلون بالمحور، سبع إشكاليات للنقاش، ذات الصلة بالقطاع، بالأهمية والراهنية القصوى، تجاوب معها السيد الوزير الوصي على القطاع في الآتي

1ـ ذكر السيد وزير قطاع النقل واللوجستيك، في معرض جوابه على سؤال شفهي عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتطوير وتحديث البنيات التحتية للمطارات (المستشار السيد كمال بن خالد)، تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار، تأهبا للاستحقاقات المستقبلية، بمختلف المشاريع المبرمجة في هذا الإطار، أبرزها الانكباب على إتمام أشغال توسعة مطار الرباط- سلا، والمتوقع الانتهاء منها نهاية السنة الجارية، إلى جانب العمل على توسعة مطار تطوان بعد فتح المدرج الجديد، فضلا عن برمجة توسعة مطار محمد الخامس بالدار البيضاء، وفي ما يتعلق بمطار مراكش، فأخبر بأن المكتب الوطني للمطارات قد سبق له برمجة توسعة هذا المطار سنة 2019، غير أن

الجائحة الصحية «كوفيد- 19»، أجلت تاريخ تنفيذ هذا المشروع.

وأطلع أيضا على أنه كان من المتوقع أن يصل رواج سنة 2024 إلى مستوى ما كان عليه خلال سنة 2019، غير أنه عرف ارتفاعا غير متوقع بنسبة 40 في المائة، وعلى أن الوزارة تعمل على تحقيق الأهداف المسطرة في أفق 2023، والمتمثلة في رفع الطاقة الاستيعابية لمجمل مطارات المغرب إلى 80 مليون مسافر سنويا، عوض 40 مليون مسافر حاليا، بهدف مواكبة النمو المهم للحركة الجوية غير المرتقبة، والاستعداد الأمثل لما ينتظر بلادنا من تظاهرات ومناسبات كبرى.

2- استعرض السيد الوزير، خلال رده، على سؤال أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، عن الإجراءات المتخذة للارتقاء بوضعية المطارات والعاملين بها، بعض المجهودات التي يقوم بها المكتب الوطني للمطارات، من قبيل الانفتاح على العالم، العمل على تطوير الطاقة الاستيعابية للمطارات التي يسهر عليها، وتحسين استقبال وتجويد المرافق والخدمات، بتعاون مع مختلف الفاعلين، وأيضا بالعمل على تنمية الرأسمال البشري داخل المطارات.

مجهودات مكنت العديد من المطارات من علامات تميز مهمة، على سبيل المثال مطار الدار البيضاء حظي ب 3 علامات تميز برسم سنة 2022 كأحسن مطار بإفريقيا، بالإضافة إلى تصنيف «سكاي تراكس»، كأفضل 5 مطارات الأكثر تطورا عالميا، من أصل 54 مطارا تؤمن الربط الجوي بالمملكة، برسم استطلاع الجودة قام به المجلس الدولي للمطارات سنة 2022، ما لا يمنع من بعض المشاكل أحيانا داخل المطار.

وفي حديثه عن الموارد البشرية التابعة للمكتب، أطلع على ما أفرزه الحوار المستمر مع مختلف التمثيليات النقابية، بتوقيع 3 اتفاقيات خلال سنتين، تروم أساسا تحسين أجور المستخدمين، ومراجعة دليل تصنيف المهن والكفاءات لبعض الفئات، وتحسين ظروف وطبيعة العمل، بالإضافة إلى تطوير خدمات الأعمال الاجتماعية، وتنظيم دورات تكوينية داخل المغرب وخارجه، وإلى تقوية التكوين الأساسي ومواصلة الانتقاء والتوظيف للكفاءات المختصة، بهدف تنمية وتطوير الكفاءات ومواكبة ارتفاع الحركة الجوية.

وخلص إلى التذكير بعمل المكتب على تأهيل وسائل وآليات العمل وتسريع التحول الرقمي لجميع مصالحه، وبإعلانه عن طلب عروض، في إطار تجويد بيئة العمل، لبناء مقر إداري جديد قرب المطار بممر إلى داخله، يمكن المسافرين الوافدين من مختلف القارات من المكوث داخل المطار رغم عدم توفرهم على الفيزا.

وفي تعقيبها على جواب السيد الوزير، وبعد أن ثمنت المجهودات التي قام بها المغرب لتأهيل وعصرنة شبكة المطارات المغربية، ووفقا لهذه الدينامية، تساءلت السيدة المستشارة عن مدى إمكانية تحقيق هدف الوصول إلى الثلث الأول من التصنيف العالمي بحلول سنة 2025 وبلوغ 37 مليون مسافر سنة 2030، في ظل تنامي عديد من التحديات، وخدمات تطرح أكثر من مشكل في مجموعة من المطارات، واحتكار شركة دولية وحيدة لها، ما يزيد الضغط على العمال والمستخدمين داخل المطارات، مؤاخذة في هذا السياق عن موقف الإدارة العامة لشركة الخطوط الملكية الجوية، الرافض للتجاوب الحقيقي مع المطالب المشروعة للمستخدمين ونهج حوار شكلي وعقيم خلق حالة احتقان اجتماعي غير مسبوق.

3- بالنظر لحجم الرهانات التي تنتظر بلادنا، وتفرض مسابقة الزمن السياحي والاقتصادي والاجتماعي الذي يراهن عليه الجميع من أجل الإقلاع التنموي، طالب السيدات والسادة أعضاء الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الادريسي)، باتخاذ إجراءات استعجالية لمعالجة وضعية وسائل النقل الرابطة بين المطارات والمدن المجاورة لها، وتأهيل القطاع، ليكون في مستوى الحدث واللحظة، في بلاد تتوفر على شبكة نقل ومواصلات متنوعة وذات جودة عالية، كإحدى البنى الأكثر تطورا في إفريقيا.

أقر السيد الوزير بأن مدينة الدار البيضاء، الوحيدة المتوفرة على الربط السككي، وبأن الوزارة في صدد الاشتغال من خلال تطوير الشبكة الحديدية، وخاصة الخط السريع، ليشمل مدينتي مراكش والرباط، للربط مع مطار النواصر بطريقة أفضل، دون إغفال دور الحافلات ما بين مراكش والمطار التي تمكن من الوصول في ظرف 15

دقيقة أو 20 دقيقة إلى المطار.

ثم تحدث عن دور الحافلات الخاصة وسيارات الأجرة في تأمين نقل المسافرين بين المطارات ومختلف المدن، وأيضا حافلات، تنظم عادة بشراكة مع مجالس المدينة، لاختصاصها في النقل الحضري الداخلي، وأضاف معطى التنسيق مع السلطات المحلية لإنجاز خدمة المركب الخاص بموقف السيارات داخل المطارات، ثم أخبر بعمل القطاع مع وزارة الداخلية لتوفير خدمة مرقمنة وإشراك سيارة الأجرة، على أساس تعميم التجربة على بعض المطارات الأخرى، بشكل مشترك ما بين مجالس المدن وما بين مكتب المطارات.

وتفاعلا مع جواب السيد الوزير، طرحت السيدة المستشارة موضوع التأخير في حل الإشكالية من أجل فك العزلة عن المطارات، الشيء الذي يؤثر سلبا على السياحة الداخلية والخارجية ببلادنا، منطلقة من واقع تكلفة تذكرة الطائرة التي تكون أحيانا أقل بكثير من تكلفة التنقل من وإلى المطارات، ناهيك عن غياب الجودة في العديد من الأحيان، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام المظاهر السلبية، كانتشار عدد من سماسرة السيارات الذين غالبا ما يفرضون أثمنة خيالية أحيانا لنقلهم.

4- ولفت في محطة تالية، أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، في سؤالهم حول تحسين خدمات النقل الجوي، الانتباه إلى بعض المشاكل والصعوبات التي أصبح يواجهها المسافرون عبر مطار العيون، والتي أثرت بشكل واضح على جودة الخدمات المقدمة إليهم، وذلك بفعل ما أصبحت تعرفه بعض الرحلات الجوية من تأخير متكرر لانطلاقها، خاصة تلك الرابطة بين لاس بالماس والعيون، وأيضا من عدم الانتظام كتلك الرابطة بين العيون والدار البيضاء، فضلا عن ضعف التواصل مع المرتفقين وخصاص في التجهيزات واليد العاملة ووسائل الراحة لهذا المرفق الحيوي، ليطالبوا الأوصياء على القطاع بالنهوض بوضعيته وإعطائه المكانة التي تليق بسمعة المدينة ومكانة الضيوف الذين يتوافدون عليها.

فكشف السيد الوزير أثناء رده، على خطة الحكومة لتحسين جودة خدمات النقل الجوي وتقوية الربط الجوي، استعدادا لتنظيم المغرب لنهائيات كأس العالم 2030، وفي هذا الصدد أوضح أن عقد البرنامج الجديد الموقع بين الحكومة والخطوط الملكية المغربية سيعطي زخما جديدا لتطوير الربط الدولي، مخبرا بخطوة الترخيص لـ52 شركة طيران، التي ستؤمن بحسبه، 2060 رحلة أسبوعية منتظمة بين المملكة وعدد من دول العالم خلال موسم الصيف، تربط المغرب ب 135 مطارا دوليا في 52 بلدا، أي بارتفاع قدره 15 في المائة مقارنة بموسم الصيف السابق.

وشدد في ذات السياق، على أن الخطوط الجوية الملكية تعمل على الرفع التدريجي لأسطولها ليصل في أفق 2037 إلى 200 طائرة، مما سيسمح لها بالانتقال من 99 وجهة في عام 2019 إلى 143 على أن تصبح رابطا عالميا بين القارات، مذكرا بأنه منذ التوقيع على اتفاقية السماء المفتوحة عام 2006 مع الاتحاد الأوربي، شهدت الاجواء المغربية تطورا ملحوظا، مكن من تحسين الربط الدولي للمغرب بشكل كبير، حيث يرتبط اليوم بأكثر من 150 وجهة بدلا من 90، ومضاعفة عدد الفاعلين ليصل إلى أزيد من 45 شركة طيران.

وعلاقة بالنقل الجوي الداخلي، أكد السيد الوزير أن اتفاقيات الشراكة بين الدولة ومختلف جهات المملكة مكنت من انتعاش إيجابي للحركة الجوية الداخلية، التي انتقلت من 1،3 مليون مسافر سنة 2012 إلى 2،6 مليون مسافر سنة 2023.

5- وأثار أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)، في سؤالهم حول توسيع شبكة السكك الحديدية، إلى غياب العدالة المجالية بالعديد من الجهات، التي تعيش عزلة تتلخص في عدم تقريبها لعموم المواطنين والسياح الأجانب والاستثمارات الكبرى، سواء التجارية أو الصناعية أو السياحية، مستشهدين بجهة درعة – تافيلالت، لما لها من غنى تاريخي وجغرافي وثقافي وروحي، كأحد الروافد التاريخية التي تلتقي فيها حضارات الصحراء الإفريقية، ما يستوجب الالتفات إليها وتعزيز مناطقها واستغلال تراثها داخل النسيج الاقتصادي والسياحي الوطني، بالالتفاتة مع قطاعات أخرى، وبربطها بخطوط سككية تجعلها في متناول جميع الزوار والسياح والمستثمرين للوصول إليها بأسهل الوسائل والإمكانيات.

استعرض السيد الوزير بمناسبة جوابه، مجموعة مشاريع سككية جديدة ستربط بين عدة مدن ومطارات وموانئ، من بينها ربط أكادير بالأقاليم الجنوبية، وعن بعض الدراسات التمهيدية للمكتب الوطني للسكك الحديدية، المتعلقة بربط مدينتي أكادير والعيون بهدف تحديد مسار الخط السككي والتكلفة المالية التقديرية التي سيتطلبها إنجاز هذا المشروع.

وصرح بأن المكتب يتوفر على مخطط طموح لتغطية كافة التراب الوطني بالشبكة السككية، يشمل إنشاء 1.300 كلم من الخطوط الجديدة للسرعة الفائقة و3.800 كلم من الخطوط السككية الكلاسيكية لربط 43 مدينة مغربية عوض 23 حاليا، وتأمين النقل السككي ل 87% من الساكنة الوطنية بدل 51 %حاليا، سيكلف غلافا ماليا يفوق 400 مليار درهم.

ويتضمن هذا المخطط شبكة للخطوط فائقة السرعة بالمحور الأطلسي، الذي يربط بين طنجة وأكادير، والمحور المغاربي الذي يربط بين البيضاء ووجدة مرورا بمدينة فاس، كما يشمل مشاريع وصل 14 ميناء و12 مطارا بالشبكة السككية، إلى جانب مشاريع للحفاظ على متانة الشبكة الحالية وتحسينها وتعزيز أداء الإنتاج، وأيضا مشاريع ربط سككي للموانئ الجديدة تروم المساهمة في تطوير قطاعات الموانئ والصناعة واللوجيستيك.

زيادة على برمجة مشاريع لتوسيع شبكة الخطوط العادية في اتجاه مدن المملكة غير الموصولة بالخدمة السككية، ولتوسيع شبكة خطوط السرعة الفائقة، كما أضاف السيد الوزير مذكرا، أن المكتب منكب على إنجاز الدراسات اللازمة لتشييد خط سككي فائق السرعة بين مراكش وأكادير، على طول 240 كلم جنوب المملكة.

6ـ دعا أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، في سؤال شفهي وجهوه إلى السيد وزير النقل واللوجستيك، بخصوص تأهيل قطاع النقل بالعالم القروي، إلى التسريع بإيجاد حلول سريعة لمشكلة النقل في العالم القروي مذكرا بالمعاناة التي يعيشها المواطنون في التنقل بين الأقاليم لاسيما في الجنوب الشرقي للمملكة، مشيرين إلى وجود 3500 رخصة للنقل المزدوج منها 26 في المائة غير مشغلة، مطالبا بنقل هذه الرخص إلى المناطق التي فيها خصاص لحل المشكل جزئيا.

خلال تفاعل السيد الوزير مع السؤال والتعقيب، وحول جهود الوزارة لمعالجة هذا الإشكال، أطلع على أن الوزارة تحاول تسريع معالجة الملفات الخاصة بالنقل المزدوج، كما ضاعفت قيمة الدعم المقدم لتجديد المركبات للنقل المزدوج، بالإضافة إلى تقديم دعم المحروقات، وبأن الدولة أصدرت 3800 من تراخيص النقل المزدوج، التي تشكل عماد خدمة النقل في العالم القروي، مقرا في الوقت نفسه بأن هذه الخدمة لا تستجيب لجميع حاجيات الساكنة، ثم شرح واقع أن الجهوية المتقدمة جعلت الجهات هي المجال الترابي الذي يجب أن يتم فيه تنظيم النقل داخل المجال التابع لها، لانفراد كل جهة بخصوصياتها وحاجياتها حلولا ملائمة لها .

وذكر كذلك بأهمية الحرص على العمل المشترك مع الجهات، في ما يخص التنقل داخل الجهات، أو القيام بالدراسات، معلنا الاستعداد التام لمواكبتها، وأيضا العمل مع وزارة الداخلية، في تعاقد ما بين الجهات والدولة لتنمية النقل في المجال الجهوي، وبالتالي النقل في العالم القروي، موضحا أنه في عدم وجود التصميم الجهوي للنقل الخاص بالجهة، يخولها تسيير وتدبير النقل داخل الجهة، لن تتخلى الوزارة عن اختصاصاتها.

وبالنسبة لمشكلة السلامة الطرقية، فاعتبرها مرتبطة بعدة عوامل، عدا المتصلة بالأسطول أو بالمركبة، مثل تأهيل الموارد البشرية والسائقين المهنيين وتصرفاتهم، بالإضافة إلى بعض التحسينات التي يمكن إجراؤها لضمان السلامة الطرقية داخل الطرق الجبلية.

7ـ أعاد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد علي الفيلالي)، النقاش بخصوص امتحانات الحصول على رخصة السياقة، ورسوب عدد كبير من المرشحين، إلى الواجهة من خلال سؤال بعنوان نسبة الرسوب المرتفعة في الامتحان النظري الخاص بنيل رخصة السياقة، بسبب ما تضمنه من كم هائل من أسئلة مفاجئة، لم يسبق للمترشحين ولا لأرباب مدارس سيارات التعليم أن كانوا على علم بها، حتى يتسنى لهم القيام بتلقينها، الأمر الذي كانت له نتائج عكسية برسوب عدد كبير من المترشحين.

وأعلنوا بالمناسبة موقف الفريق، الذي ليس ضد الإصلاح الذي تقوم به الوزارة في هذا الصدد، ولكنه مع التعديلات التي من شأنها أن تجود امتحانات الحصول على رخصة السياقة، مما يمكن المترشحين من المعرفة المسبقة بمضامين الامتحان، بالإضافة إلى تمكينهم من التدريس والتكوين اللازمين.

أفاد السيد الوزير في معرض جوابه، أنه تم تسجيل أزيد من 130 ألف مترشح ومترشحة بمنصة التكوين على السياقة «بيرمينو» إلى غاية 3 أبريل الماضي، وأن المعطيات المتعلقة بمنصة التكوين على السياقة التي تم إحداثها بشراكة مع المهنيين، أظهرت تسجيل 4416 حسابا خاصا لمؤسسات تعليم السياقة، كما سجل ولوج حوالي 82 ألف مترشح لهذه المنصة من أجل التكوين وإجراء الاختبارات المبرمجة فيها.

وأضاف أن تحليل المعطيات المتعلقة بمنصة التكوين على السياقة، يدل على أن هناك علاقة مهمة بين عدد ساعات التدريب بالمنصة ونسبة النجاح في امتحان الحصول على رخصة السياقة، مشيرا إلى أن نسب النجاح تتوزع حسب عدد الساعات، من 10 إلى 15 ساعة (66 في المائة)، ومن 15 إلى 25 ساعة (78 في المائة)، ومن 25 إلى 30 ساعة (87 في المائة).

ثم أبرز أن إجراءات تأهيل الامتحان ومن ضمنها إحداث منصة «بيرمينو»، تندرج في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026 التي تم اعتمادها من طرف الحكومة بتعاون مع البنك الدولي لتحسين مؤشرات السلامة الطرقية، من أجل الرفع من جودة تكوين المترشحين، كما تم سنة 2019 إحداث لجنة مختلطة تضم ممثلين عن قطاعات النقل والتجهيز والصحة والأمن الوطني والدرك الملكي والوقاية المدنية، لدراسة الأسئلة والأجوبة المقترحة والمصادقة عليها بعد مطابقتها للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

ولفت إلى أنه تم القيام، بعد إعطاء انطلاقة العمل بالنظام الجديد لامتحان الحصول على رخصة السياقة يوم 25 مارس 2024، بتحليل دقيق لأجوبة الممتحنين، وفي ضوء ذلك تمت إعادة صياغة أسئلة هذا النظام، حيث اتضح بعد 10 أيام من تطبيقه تطور مهم في نسبة نجاح المترشحين، التي وصلت إلى النسب المعتادة.

وخلص السيد الوزير، إلى تجديد تحذيره من مغبة استمرار مشكل السلامة الطرقية في البلاد من دون حلول، والتشديد على ضرورة العناية بالعامل البشري المتسبب في الحوادث المميتة، وهو الذي له علاقة بامتحانات رخص السياقة، وهو ما اقتضى الاهتمام أكثر بالتكوين النظري وتجديد الأسئلة، كاشفا قيام وزارته بوضع 20 ساعة من التكوين، فضلا عن المواكبة والتوعية والتحسيس وتعزيز المراقبة الطرقية، ليبقى هدف الوزارة ليس هو تعمد رسوب المترشحين لاجتياز رخصة السياقة، بل تحسين التكوين، وفهم خطورة الطريق، لكي يحافظوا على حياتهم، وعلى حياة المواطنين الآخرين من مستعملي الطريق.

جلسة التشريع
ليوم الثلاثاء 05 ذو القعدة 1445 ه الموافق ل 14 ماي 2024م

صادق مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية، بالإجماع، في جلسة عامة تشريعية، خصصت للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 21.24، يقضي بسن أحكام خاصة تتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، أحيل على مجلس المستشارين، بعدما صادق عليه مجلس الحكومة، في أبريل الماضي.

وأبرز السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، في كلمة تقديمية لمضامين مشروع القانون، أن هذا الأخير يندرج في إطار تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، تجاوزا للصعوبات التي تعترض تعميم التغطية الصحية على مختلف الفئات، وخاصة ذوي الأمراض المزمنة والمكلفة، وأضاف أن هذا المشروع يروم ضمان استمرار تقديم الخدمات للمؤمنين، الذين كانوا يستفيدون من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص

بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، سواء بسبب عدم تقديم طلب الاستمرار في الاستفادة من النظام المذكور أو لأنهم لم يعودوا يستوفون شروط الاستفادة منه ولاسيما العتبة المحددة لهذا النظام، كما يهدف إلى تشجيع المؤمنين المعنيين على الانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وأداء واجبات الاشتراك بانتظام.

واستعرض بالمناسبة، أهم مقتضيات هذا النص القانوني، والتي تتمثل أساسا في الإعفاء من قضاء مدة التدريب المحددة في ثلاثة أشهر بموجب المادة 7 من القانون 60.22، المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، وكانوا يستفيدون في تاريخ 30 نونبر 2023 من النظام السالف الذكر.

وينص المشروع كذلك، وفقا للسيد الوزير، على الاستفادة من استرجاع مصاريف الخدمات المضمونة برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بالنسبة لنفس الفئات من المؤمنين، من قبل الهيئة المكلفة بالتدبير التي تمت لفائدتهم خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2024 إلى غاية متم الشهر الثالث الموالي للشهر الذي ينشر فيه هذا القانون بالجريدة الرسمية.

وأشار أيضا إلى أن هذا المشروع قانون يخول للإدارات والجماعات الترابية والهيئات العمومية، التي تقدم دعما أو إعانة عمومية لفائدة المؤمنين الخاضعين لنظام «أمو الشامل»، إمكانية التحقق بكافة الوسائل ولا سيما الإلكترونية، بكون هؤلاء المؤمنين في وضعية سليمة، في ما يتعلق بأداء مبالغ الاشتراك المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 12 ذو القعدة 1445 ه الموافق ل 21 ماي 2024م

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 12 ذو القعدة 1445 ه الموافق ل 21 ماي 2024م، جلسته الأسبوعية المخصصة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، السادسة من دورة أبريل 2024، في سياق تجاوبه المتواصل مع متطلبات وإكراهات المرحلة، من خلال الأدوار الدستورية التي يضطلع بها، وباشر المتدخلون التداول في جدول أشغال الجلسة، بمناقشة محاورها الثلاثة

قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية

في أولى محاور أشغال الجلسة، تناولت الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، على اختلاف مواضيعها، متابعة تنفيذ استراتيجية الوزارة في تدبير الحقل الديني وتأهيله، المندمجة والشمولية، استمدت معالمها من التوجيهات الملكية السامية، بركائزها المتمثلة في الجانب المؤسسي والتأطيري، والركن القائم على التربية الإسلامية السليمة والتكوين العلمي العصري ومحو الأمية، من خلال الوقوف على الطرق التي يتبعها الأوصياء على القطاع في تطبيق مقتضيات الإصلاح والعوائق التي تعترض ذلك، والخروج بخلاصات واقعية حول رهانات السياسة الدينية الرسمية في علاقتها مع الشرائح الاجتماعية النشطة، في مجال تكريس مبادئ الحكامة الجيدة، وتجويد الخدمات العمومية وتقليص الفوارق المجالية، وانخراطها في المشاريع التنموية الهادفة.

1 – في جوابه على سؤال السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، بخصوص العناية بفئة القيمين الدينيين، وتبني مقاربة جديدة لتحسين وضعيتهم المادية والصحية والاجتماعية، أخبر السيد الوزير، بأن وزارته لم تذخر جهدا في سبيل العناية بالقيمين الدينيين في هذا الباب، واعدا بالتوجه بالطلب مرة أخرى من أمير المؤمنين الرفع من مكافأة القيمين الدينيين، موضحا أنه قبل 20 سنة كانت تخصص 6 ملايين دراهم للقيمين الدينيين، وبلغت الميزانية المخصصة لذلك 1,6 مليار درهم، مزكيا ما وصفه السيد المستشار ب «الهم المشترك»، فالكل يسعى لتحسين وضعية القيمين الدينيين، ولابأس في أن يذكر كل طرف الآخر بذلك .

وتحدث أيضا عن الرفع من المكافأة المخصصة لأئمة المساجد ما بين 2019 و2022 بما قدره 1200 درهما، ثم الرفع من المكافأة المخصصة للأئمة والمؤذنين بنفس الملغ مقسما على أربع سنوات، وذكر بأنه تم تخصيص مكافأة شهرية لمتفقدي المساجد تصل إلى 600 درهم، بالإضافة إلى إدراج القيمين الدينيين ضمن الفئة المشمولة بالتغطية الإجبارية عن المرض.

2 – ناشد السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي) السيد الوزير، من خلال سؤالهم عن مآل المساجد المغلقة ببلادنا، الرفع من وتيرة تأهيلها لفتحها في وجه مصلين، ببعض الأحياء والدواوير في المدن والقرى، يقطعون مسافات طويلة لأداء الصلوات في المساجد البعيدة عن أحيائهم، ويضطرون أحيانا إلى فتح قاعات مؤقتة لإقامة الشعائر الدينية في أماكن غير لائقة تفتقر إلى مواصفات شروط السلامة، واستفسروا عن مآل إعادة التأهيل وفتح المسجد الأعظم أو الأكبر بمدينة أسفي والمسجد العتيق بالداخلة ، وعدد كبير من المساجد كمسجد البيار ومسجد سيدي حساين.

واعتبر السيد الوزير بالمناسبة، أنه لم يكن موجودا في السابق أي نظام لمراقبة بنايات المساجد من طرف الوزارة ولا السلطات المحلية والمختصة والمهندسين، مشيرا إلى أن اعتماد نظام المراقبة كشف وجود حوالي 2400 مسجد تتطلب الإغلاق من أجل إصلاحها، كاشفا أنه يتم سنويا إغلاق ما بين 230 و300 مسجد يحتاج إلى الإصلاح والترميم، بالنظر لمحدودية الميزانية المرصودة لتأهيل المساجد، إذ تخصص للبرنامج الوطني لتأهيل المساجد المتضررة اعتمادات مالية سنوية تقدر بـ300 مليون درهم.

ثم أشار إلى أهم منجزات البرنامج الوطني لتأهيل المساجد المتضررة، منذ سنة 2011، أسفرت عن تأهيل 1906 مسجدا وإعادة فتحها بكلفة بلغت 3 مليار و215 مليون درهم، ولفت إلى وجود 581 مسجدا في طور التأهيل حاليا، بكلفة مليار و229 مليون، فيما يوجد في طور الدراسات والتراخيص 180 مسجدا بكلفة 227 مليون، لافتا إلى أن 1495 مسجدا يتطلب تأهيلها كلفة ملياري درهم.

وعلى مستوى برنامج تأهيل المساجد المتضررة من الزلزال، فبلغ عددها 2600 مسجد موزعة على 6 أقاليم، حيث شرعت الوزارة، بأمر ملكي، في معالجة جميع الحالات المتضررة، بكلفة مليار و200 مليون درهم موزعة على 3 سنوات، وأشار في هذا الصدد إلى إحداث وحدة خاصة على المستوى المركزي لتتبع تنفيذ برنامج تأهيل المساجد المتضررة من الزلزال، في ما قامت الوزارة في الشق المتعلق بالدراسات، بإبرام 73 صفقة تهم 351 مسجدا، وفي شق التدعيم، أضاف أنه تم إبرام 15 صفقة خاصة بـ43 مسجدا، بينما في شق الترميم تم الانتهاء من ترميم مسجد الكتبية بكلفة 24 مليون درهم.

وبخصوص سؤال الفريق حول مساجد مغلقة منذ سنوات طويلة، ضمنها المسجد العتيق بالداخلة الذي تم هدمه منذ 10 سنوات دون أن يتم إصلاحه لحد الآن، طالب السيد الوزير بتوجيه أسئلة كتابية أو في ماة في تلك المواضيع من أجل تزويدهم بالمعطيات.

3 – استعرض السيد الوزير، مختلف الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتنظيم موسم الحج 1446هـ/ 2025م، في معرض جوابه عن سؤالين تقدم بهما السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة جليلة مرسلي)، وفريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عدي ويحيى/ المستشار السيد خليد البرنيشي)، في إطار وحدة الموضوع، عن الإجراءات التي قامت بها الوزارة لتنظيم موسم الحج لهذه السنة، بدءا بإخبارهم بأنه تم عقد الاجتماع العادي مع وزير الحج والعمرة السعودي يوم 4 أكتوبر المنصرم، والذي عرف التوقيع على اتفاقية بخصوص ترتيبات نقل الحجاج المغاربة.

وأضاف السيد الوزير أن اللجنة الملكية للحج عقدت اجتماعها يوم 9 نونبر الماضي، وتم تحديد لوائح الحجاج المستفيدين، الذين تم انتقاؤهم من المسجلين في القرعة الخاصة بهذه السنة، في 34 ألف حاج (التنظيم الرسمي 22 ألف و500 حاج وتنظيم وكالات الأسفار السياحية 11 ألف و500 حاج).

وأفاد أيضا أنه تم تحديد مصاريف الحج بالنسبة للتنظيم الرسمي في 66 ألف و865,50 درهم، مبرزا أنه تم

تحديد تاريخ الأداء ما بين 22 إلى 31 يناير، كما تم انتقاء المؤطرين والمرافقين الحجاج حسب حصة كل عمالة أو إقليم بمعدل مؤطر واحد لكل 47 حاجا، وكذلك تم تحديد أعضاء البعثات الإدارية والعلمية والطبية والإعلامية وإيفاد أول فوج يوم 9 ماي الجاري، إلى جانب عقد اجتماعات مع الشركتين الناقلتين، موضحا أن أول رحلة خلال مرحلة الذهاب ستنطلق بعد غد الخميس، في ما ستنطلق آخر رحلة يوم 10 يونيو المقبل، أما بخصوص أول رحلة عودة فستكون يوم 22 يونيو المقبل، وآخر رحلة يوم 10 يوليوز المقبل.

وأشار إلى أنه تم تنظيم دورات تدريبية، اعتبارا من شهر فبراير وتكثيف البرامج التوعوية عبر وسائل الإعلام، وإعداد وتسجيل وصلات توعوية خاصة بالحج وبثها على القنوات المختلفة، وإعداد أدوات توجيهية وإرشادية، مضيفا أنه سيتم العمل بمبادرة «طريق مكة» بمطار الدار البيضاء، كما تم الانخراط في الإجراء المتخذ من قبل الجهات السعودية المتمثل في تسجيل الخصائص الحيوية، والتنسيق مع القطاعات والمؤسسات والهيئات الأعضاء في اللجنة الملكية للحج المتدخلة في هذا الملف.

وفي ما يتعلق بكلفة الحج، أخبر السيد الوزير بأن ترتيباتها تحكمها الخدمات المقدمة للحجاج ومنها تذكرة السفر، والسكن بمكة المكرمة، التغذية، ووجبتي الفطور والغذاء، ثم النقل بين المدن والمشاعر، موضحا أن الزيادات التي يعرفها الحج بين الفنية والأخرى راجعة إلى الخدمات والرسوم.

وفي تعقيب لها على رد السيد الوزير، أشارت السيدة المستشارة جليلة مرسلي عن التجمع الوطني للأحرار إلى ما وصفته بمشاهد التعثر والمعاناة لحجاج بيت الله الحرام، وإلى أنه بالإضافة إلى مصاريف التنقل والتغذية والإيواء لا يسمح لهم بالقيام بهذه الشعيرة الدينية في الظروف اللائقة، وفي ما يتعلق بحجاج مغاربة العالم فالمساطر المعمول بها لا تخول لهم أداء هذه المناسك انطلاقا من بلد الإقامة، ونبهت أيضا إلى تدمر الحجاج من غلاء تكاليف الطائرة، مما يدفع بوكالات الأسفار إلى اختيار الطيران غير المباشر، وهو الأمر الذي يزيد معاناة كبار السن، مطالبة في هذا الصدد بتسريع عمل كل برامج التنسيق مع وكالات الأسفار الموكول إليها تنظيم مناسك الحج.

ومن جانبه، أوضح السيد المستشار خليد البرنيشي كيف إن مصاريف الحج تواصل الارتفاع، فبعد أن كانت في حدود السنة الفارطة 62 ألف درهم، عرفت هذه السنة زيادة بحوالي 3300 درهم، دون اعتبار فارق السعر في الخدمات الأساسية، محذرا من استمرار هذا الارتفاع إلى مستويات أخرى.

4 - في سؤال بعنوان التربية الدامجة للأطفال ذوي الإعاقة، نبه السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)، إلى أكبر الإشكالات التي يعاني منها الأطفال ذوي الإعاقة، والمتمثلة أساسا في عدم إتاحة المدارس العتيقة الإمكانيات لتكييف الامتحانات لهذه الفئة من الأطفال، خاصة الأطفال التوحديين، داعين إلى الأخذ بعين الاعتبار، كيفما هو معمول به الشأن في وزارة التربية الوطنية، هذه الخصوصية وتكييف الامتحانات لهذه الفئة ضمانا لانخراطهم فيها.

طمأن السيد الوزير في رده، بأن الوزارة عملت على فتح فضاءات التعليم العتيق في وجه الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث بلغ عدد هذه الفئة من التلاميذ برسم الموسم الدراسي 2023-2024 ما مجموعه 127 متمدرسا، من بينهم 33 متمدرسة، من أصل مجموع التلاميذ ما بين 36.000 و38.000، منقسمين إلى أصناف حسب نوع إعاقتهم، يستفيدون من تعليم داخلي، يؤمن لهم العناية الكاملة بكل أمورهم اليومية، ثم أخبر عن تتويج بعض المكفوفين بجوائز دولية في تجويد القرآن الكريم، من تلاميذ التعليم العتيق.

قطاع العدل

وأثناء التداول في عناصر المحور الثاني من جدول أعمال الجلسة، ناقش المتدخلون بعض الأوراش المفتوحة في ميدان العدالة، بحكم اختصاصات الوزارة في تفعيل حق المواطنين للولوج السهل إلى العدالة، عبر تعبئة الموارد البشرية اللازمة، وكذلك الموارد المالية والتجهيزات والبنيات التحتية، دون إغفال جانب تعزيز مجال الحقوق والحريات الذي أملته مضامين دستور 2011 كوثيقة حقوقية مرجعية هامة.

وأشاروا وتيرة تأهيل وتجديد وعصرنة بنايات المحاكم بالمغرب، وفي مجال رقمنة العدالة سواء من خلال تسهيل مساطر الحصول على الوثائق، أو من خلال أداء بعض الخدمات الإلكترونية، مشيدين في ذات الوقت بالمجهودات المبذولة لتعزيز استقلالية السلطة القضائية، ودعمها في تنزيل الرؤية الملكية السامية لإصلاح القضاء وتخليقه ودعم استقلاليته.

وتفاعل السيد وزير العدل مع استفسارات وملاحظات السادة المستشارين في هذا الشأن، من خلال الرد والتفصيل في الإشكاليات التسع الآتية:

1 – سجل فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الحسن الحسناوي)، من خلال أول سؤال بالمحور، عن تدابير حماية المواطنين من الوثائق الإدارية غير الضرورية، بأسف شديد استمرار إثقال كاهل المواطنين بالكثير من الوثائق الإدارية غير الضرورية، وعلى سبيل المثال السفر ونسخ السجل العدلي، التي تطالب الوزارة المرتفقين الإدلاء بها رغم أنها هي الجهة التي تصدرها، قبل أن تتدخل الوزارة وتضع حدا لهذه الوضعية غير الصحيحة.

وأوضح أن استمرار الكثير من المرافق العمومية والخصوصية بمطالبة المواطنين بالوثائق غير اللازمة أو المتكررة أو غير القانونية، يعد ضربا بعرض الحائط لقانون تبسيط المساطر الإدارية الذي جاء للتخفيف على المرتفقين، وعدم إثقال كاهلهم بالوثائق الإدارية، من خلال اعتماد التبادل الرقمي للمعلومات والوثائق والمستندات بين المرافق العمومية.

عبر السيد وزير العدل، عن استغرابه من مطالبة بعض المؤسسات المواطنين بالإدلاء بوثائق إدارية، أحيانا لا جدوى منها، مؤكدا أن أي وثيقة تملكها إدارة الدولة لا يمكن مطالبة المواطنين بها، بل يجب أن تطالب بها الإدارة المعنية، مبرزا أن شهادة السوابق العدلية التي تطلبها مجموعة من المؤسسات على سبيل المثال، يجب أن تطلب من إدارة وزارة العدل وليس المواطنين، نظرا لتوفر الوزارة على التقنيات اللازمة للقيام بهذه العملية، فضلا عن وثائق إدارية أخرى تثقل كاهل المواطنين فقط.

وأكد على وجود ما ينص على ذلك في قانون تبسيط المساطر الإدارية، إلا أن هذا النص مازال يتطلب تفعيله بالشكل اللازم، وذهب إلى أن العديد من الوثائق لا قيمة لها إلا أن المؤسسات تستمر في طلبها على غرار «شهادة الحياة»، مذكرا بوجود إجراءات أخرى تم تفعيلها لتسهيل حصول المواطنين على الوثائق الإدارية، على غرار حصول المغاربة المقيمين بالمهجر على شهادة السوابق العدلية، بتحصيل مليون طلب يمر فقط عن طريق الهاتف فقط، بعدما كانت تتطلب هذه العملية حضور المعني بالأمر.

من جهة أخرى، انتقد السيد الوزير ما وصفه بانتهاك خصوصية المواطنين عبر طلب وثائق تمس بحياتهم الخاصة، على غرار طلب «عقد الزواج» في الفنادق، مؤكدا عدم وجود أي سند قانوني يسمح بذلك، كما اعتبر أن المطالبة بأي وثيقة لا ينص عليها القانون مخالفة للقانون وتتطلب متابعة قضائية.

2 – واستفسر السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)، في سؤالهم حول الحوار الاجتماعي القطاعي، عن مدى الحرص على إعطاء الحوار الاجتماعي القطاعي مدلوله الحقيقي للحد من الإحتقان الذي تعرفه الوزارة، بسبب تعذر إخراج مشروع النظام الأساسي لموظفي هيئة كتابة الضبط المتوافق عليه إلى حيز الوجود، أو بما اعتبره ميل بعض المسؤولين إلى رفض التعدد النقابي بالقطاع، وتسويف أغلب مخرجات الحوار الاجتماعي والالتزامات التي تضمنها، ما يؤدي إلى هدر الزمن التدبيري والإصلاح.

وصف السيد الوزير، مجيبا، النقابات عموما بتملكها هواية النقد، مسجلا مسؤوليته على الحرية النقابية داخل وزارته مادام أنها تصرف قانوني يسمح به القانون، وبأن ليست لديه مشكلة في مناقشة وحل القضايا التي يملك عليها السلطة، منبها أي تعامل في هذا الإطار مع أي مسؤول إداري في هذا الخصوص، لما للموضوع من صبغة سياسية يختص بها الوزير الوصي على القطاع، مشددا على أنه في إطار التضامن الحكومي، مسؤوليته عن الحكومة ومواقف الحكومة، حينما يتحدث باسمها.

وأضاف بأنه يقبل الحرية النقابية، وليس لديه إشكال معها، مستدلا بواقع الحوار الذي فتحه مع جميع النقابات كل واحدة على حدة، حيث تم تدارس المطالب وإنجاز الخطوات وعقد اتفاقات، ليعبر عن انزعاجه من خروج بعض النقابات بالرغم مما تحقق لتدعي عدم وفاء الوزارة بالتزاماتها.

3 – أكد السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني)، من خلال السؤال الثالث الموجه لقطاع العدل، تحت عنوان العنف الإلكتروني أو الرقمي، على أن هذه الظاهرة خرق صارخ لحقوق الإنسان، لتمثلها غالبا على شكل ابتزازات مادية وانتهاكات جنسية من طرف الجاني، كأخطر أنواع العنف الذي يهدد الصحة النفسية وحياة الضحايا، وأغلبهن نساء وأسرهن، وقد يلحق بهن أضرارا اجتماعية واقتصادية.

وشرحوا كيف أن ما يزيد من صعوبة وتعقيد الظاهرة هو الفراغ التشريعي، وغياب تعريف قانوني واضح وشامل للعنف الرقمي، وغياب آليات واضحة لردع الجناة، فضلا عن ضعف نسبة التبليغ وغياب آليات تسهل على الضحايا التبليغ عبر تبسيط المساطر ومجانية الدعوة، منبهين إلى أن التصدي لمثل هذه الجرائم مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق الوزارة، لا يمكن أن يشملها قانون العقوبات البديلة.

أكد السيد الوزير، ردا على طروحات السيدة المستشارة، أن الوزارة تتجه نحو تشديد العقوبات المتعلقة بالتصدي لجرائم التحرش والابتزاز الجنسي والتشهير والاستغلال على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى أن مشروع القانون الجنائي الجديد سيتضمن نصوصا تشريعية أكثر صرامة مع الأشخاص الذين يستغلون منصات التواصل الاجتماعي من أجل التحرش والتشهير والابتزاز ونشر الإشاعات والأخبار الزائفة.

وشدد كذلك على أنه يجب مواكبة هذه التكنولوجيا بنصوص قانونية أكثر صرامة، حتى يتم التفريق بين حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي وبين التعدي على حرية الغير، وعلى ضرورة وضع حد لهذا التسيب وحماية الأشخاص من شتى أنواع هذه الجرائم الإلكترونية، تحت واقع أصبحت فيه مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة الفيسبوك، مرتعا للابتزاز والتشهير والاستغلال والكذب.

وبخصوص التحرش الإلكتروني، لفت السيد الوزير إلى أن النساء والرجال يتعرضون له على حد سواء، واعتبر أن هذا الأمر يطرح مشكلا كبيرا على مواقع التواصل الاجتماعي، ووصفه «بالكارثة»، وأشار إلى ظاهرة أخطر وهي الذكاء الاصطناعي، كاشفا عن وجود دعوى قضائية في الولايات المتحدة الأمريكية حول ما يسمى «الاغتصاب الافتراضي»، وهو نتاج الإتيان بالتكنولوجيا دون مواكبتها بنص قانوني.

4 – وحول وضعية هيئة كتاب الضبط، أظهر السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، رغم المكانة التي يحتلها هذا الجهاز ضمن النظام القضائي، طموحهم إلى مضاعفة المجهودات المبذولة، بغية الارتقاء المهني والمادي بوضعية هيئة كتاب الضبط، بشكل يتماشى مع النمط الجديد من الممارسة القضائية التي تفرضها المرحلة الحالية، والاعتراف بأهمية الأدوار التي يقوم بها إلى جانب باقي الفاعلين في منظومة العدالة، وهو ما لا يتأتى إلا عبر الاهتمام بالوضعية المادية والمعنوية للموارد البشرية، ووضع نظام أساسي واضح المعالم ومحفز لهذا الجهاز بالشكل الذي يضمن استقلاليته المادية والمعنوية ويوفر له الحماية القانونية.

أجاز السيد الوزير على موضوع كتابة الضبط وضعية النقاش والحوار، بين الوزارة والنقابات، وأطلع على أن الوزارة في صدد إعادة النظر في القوانين المنظمة للمديريات الجهوية لتصبح مديريات إقليمية، وإعداد منظومة تقييم الموظف وتخليق الحياة العامة، ثم أقر بوجود إشكالية حقيقية في تحديد المقومات والمؤهلات الدراسية لكتاب الضبط، وصعوبة الاختيار بين التكوينين القانوني والتقني الملم بالمعلوميات، نظرا لأهميتهما في تيسير مهام هذا الجهاز.

وشدد على ضرورة فتح الآفاق المهنية في وجه كتاب الضبط بفتح مسار يؤدي بكتاب الضبط إلى القضاء وإلى المحاماة، مشيرا إلى أن الأمر تم حله بالنسبة لنظام المحاماة، ويتم البحث مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ما يخص الولوج إلى مهنة القضاء، لإعطائهم أملا في المستقبل وفي الترقية، في انتظار صدور المرسوم، وذكر

بالمناسبة، في رسالة وجهها لنقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بأن باب الحوار في هذا الموضوع مفتوح كما هو الحال مع باقي النقابات، التي لها نية النقاش والتوصل إلى حلول.

5 – ساءل السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد فؤاد قديري/ المستشار السيد عبد السلام اللبار)، السيد الوزير عن التدابير المزمع اتخاذها بخصوص إشكالات الخريطة القضائية الحالية، في إطار فلسفة تضمن تيسير عمل المهن القانونية وتقريب خدمات العدالة من المواطن المغربي.

وأشار السيد الوزير، في معرض رده، أن تنزيل الخريطة القضائية في المغرب يطرح إشكالات عديدة أهمها التكلفة المادية الكبيرة التي يحتاجها بناء المحاكم، وكذا عدد مناصب الشغل المطلوبة لكل محكمة، وإلى أن وزارته اضطرت في بعض الأحيان، لكراء بعض العقارات لاحتضان المحاكم بدل شرائها، بالنظر إلى الصعوبات الكبيرة في تأمين الإمكانيات المادية الهائلة التي يحتاجها إنشاء المحاكم.

كما سجل عددا من المنجزات في ما يخص الخارطة القضائية، بإنشاء المحكمة الإدارية، والمحكمة الإدارية الاستئنافية، والمحكمة التجارية بطنجة، وكذلك الأمر بأكادير، فضلا عن مشاريع قيد الإنجاز لبناء محاكم في العيون وغيرها، مذكرا بأن وزارته تركز أساسا على محاكم الأسرة لتقريبها إلى المجتمع، والعائلات والمرأة، ليبقى المشكل مرتبطا أيضا بالموارد البشرية، بمعدل حاجة محكمة جديدة إلى 40 قاض للعمل بها، والقدرة على البناء.

6 – وتوجه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد العلاي عبد الرحيم)، بسادس سؤال إلى السيد وزير العدل، حول تعزيز تواجد القضاة والمحامين في المناطق النائية، عن التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف الوزارة، من أجل زيادة عدد القضاة والمحامين في المناطق النائية لضمان الوصول العادل للعدالة في جميع أنحاء المملكة.

وأثاروا الانتباه إلى حجم الخصاص الذي تعرفه هذه المناطق خاصة المراكز القروية، فيما يخص المرافق القضائية، بالشكل الذي يجعلها قادرة على الاستجابة لانتظارات ساكنة المناطق القروية ومسايرة التطور الذي تعرفه منظومة العدالة ببلادنا، خاصة في ما يتعلق بورش رقمنة الإدارة وترسيم اللغة الأمازيغية مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل منطقة على حدة.

اقترح السيد الوزير في بداية جوابه، حل المشكل بالزيادة في عدد المحامين من خلال الترافع عن بعد، خاصة في القضايا المدنية والإدارية، وأخبر بأنه في إطار التفاوض لإعداد برنامج لهذا الغرض، مع بعض الشركات والمؤسسات، لينطبق الحل على تنقل المعتقل المستمر خلال أطوار المحاكمة، إضافة إلى قضية المفوضين القضائيين، التي فتحت لهم ملفات وتغييرات بمناسبة إعادة النظر في القانون الخاص بهم، لإعطائهم فرصهم.

ليخلص إلى أن حل مشكل محكمة نائية، بإنشاء محكمة جديدة يتطلب التفكير في قضاتها ومحاميها وفي المفوضين القضائيين وكتاب الضبط الخاصين بها، وحتى بالنسبة لسيارة النقل، ما يطرح ثقلا اقتصاديا، معترفا بأنه عند استحالة تحقيق التوازن، يبقى أحسن حل هو الاستعمال الرقمي، لفعاليته ويسر تكاليفه.

7 – في سؤالهم عن تنفيذ الأحكام القضائية، عبّر السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشارة السيدة نائلة مية التازي)، عن انتظارهم الكثير من مقترح تعيين قاضي التنفيذ ومنح أعوان كتابة الضبط صلاحية تنفيذ الأحكام، والتي جاءت ضمن المشروع النوعي الذي تم اقتراحه لإصلاح قانون المسطرة المدنية، وعن أملهم في الإسراع بإخراج قانون العقوبات البديلة، السيد الوزير، الذي سيساعد لا محالة في تخفيف العبء على السجون.

استعرض السيد الوزير في رده، واقع تدبير الوزارة لتنفيذ الأحكام القضائية، من خلال فصل الاختصاص، بين الإدارة القضائية والهيئة القضائية، وشرح بعض المهام التي يقوم المفوض القضائي بالتنفيذ أولا وفق قانون المفوضين القضائيين، حيث توكل المهام عند الخلاف حول التنفيذ إلى القضاء ، للبث في مكمن الصعوبة وكشف عناصر المنع، ولهذا الغرض أنجزت الوزارة أرضية، جمعت فيها الأحكام القضائية الموجودة في الإدارة، مرتبة حسب

تواريخها في أفق تنفيذها، بتشاور مع وزارة المالية بما فيها الأحكام الصادرة ضد وزارة العدل، تضع تصورا للتعامل مع قضايا التنفيذ.

وميز في هذا الصدد بين مستويين في التنفيذ، يتعلق الأول بالدولة، والثاني بالأطراف العاديين، تستدعي إعادة النظر في مسطرة تنفيذها، لأنها أحكام صدرت باسم جلالة الملك، وتصطدم بواقع مر، يطبعه التحايل للتملص من المسؤولية، وخاصة بالنسبة لبعض الشركات التي لا تحترم التزاماتها.

8 – اعتبرت مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، أن ورش إصلاح المنظومة القانونية المنصوص عليها بميثاق إصلاح منظومة العدالة، رتب مجموعة من الأولويات في شكل أهداف كبرى وأهداف فرعية، وهو ما يفرض على الحكومة والبرلمان التركيز على إخراج النصوص القانونية، وفق مقاربة ذات أبعاد عقلانية واستباقية ومندمجة، ودعوا بالمناسبة السيد وزير العدل والسيد وزير الاستثمار، إلى التعجيل بوضع المنظومة كاملة في المسار التشريعي، لضمان رؤية واضحة للفاعلين وانسجام المقتضيات التشريعية، وفق مقاربة حقوقية تراعي تعزيز الحقوق الأساسية وتبسيط مساطر الولوج إليها وتقلص من التضخم التشريعي.

وحمل في جوابه، نفسه مسؤولية تأخر قانون العقوبات البديلة بمجلس المستشارين، بسبب وجود نقطة خلافية في الموضوع، وهو بعيد تماما عما ذهبت إليه الصحافة، لأن الخلاف متعلق بطريقة تنفيذ هذه العقوبة، وبأن هناك نقاشا في الموضوع مع السلطة القضائية نظرا لأن قاضي التنفيذ هو الذي سيكون مسؤولا عن هذه المسألة، في أفق منحه مجموعة من الاختصاصات.

كما أشار إلى أن مشروع قانون المسطرة الجنائية سيعرض على المجلس الحكومي، ليمر على البرلمان للمصادقة نهاية هذا الشهر الجاري أو بداية الشهر المقبل، علاوة على قانون المسطرة المدنية الذي يناقش في مجلس النواب.

9 – أبدى أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري)، بمناسبة تقديمهم لآخر سؤال موجه لقطاع العدل، حول آفاق التقاضي الإلكتروني، أهمية التحول الرقمي الكبير الذي عرفته منظومة العدالة ببلادنا، بشكل مكن من ضمان نجاعة وفعالية الخدمات القضائية والاستجابة لحاجيات المتقاضين، وباقي الفاعلين المرتبطين بالوسط القضائي، من خلال إحداث مجموعة من المنصات الإلكترونية، وإجراء المحاكمات عن بعد، بالإضافة إلى تمكين هذه الآلية في القضايا التجارية والإدارية من مسايرة توجه بلادنا في تحفيز الاستثمار.

ومن خلال أيضا تنصيص مشروع قانون المسطرة المدنية في صيغته الجديدة، على إدماج وسائل التواصل الإلكتروني في الإجراءات القضائية المدنية وتوظيف التبادل الإلكتروني للمعطيات في تعامل المحاكم مع مختلف الأطراف والفاعلين بالوسط القضائي، وفي إطار تطلعه لتعميم وسائل التواصل الإلكترونية على كل الوزارة، كحل أمثل للقضاء على الفساد وظواهر أخرى مشابهة، أفاد بأن القطاع في صدد الاشتغال في هذا الموضوع عن طريق لجنة مشتركة مع السلطة القضائية والنيابة العامة، لصياغة برنامج مشترك لرقمنة جميع الإجراءات القضائية، رغم ارتفاع تكلفته، لتيسير عملية التواصل الإلكتروني، بدءا بتحسيس وتدريب المحامين وكتاب الضبط.

في الأخير ساق السيد الوزير تجربة القاضي الآلي، شارك في مناقشتها بإحدى المؤتمرات، تهيء لمرحلة تسيير المحاكم بالذكاء الاصطناعي، ليتساءل عن مدى استعداد بلادنا، ومدى قدرتها المالية والبشرية لتبني مثل هذه الحلول.

القطاع المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

تخلل المحطة الثالثة من أشغال الجلسة، نقاش غني يعكس اهتمام الحكومة وأعضاء المجلس بالاستثمار العمومي، وعيا منهم بدور الرافعة الذي من المفترض أن يلعبه لصالح الاستثمار الخاص، في أفق خلق نوع من التكافؤ بين الاستثمار العمومي والخاص، وسعيا لملائمة سياسة الدولة في مجال الاستثمار مع التحولات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، بإيلاء عناية بالغة للتوزيع الجهوي للاستثمار، سيما القطاعات الاجتماعية والخدمات الأساسية، ستمكن في مجملها من تأهيل الرأسمال البشري وتحسين العيش الكريم وتوفير خدمات

أساسية ذات جودة.

1 – أفاد السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، جوابا على سؤال السيد المستشار محمد عموري، عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عن إجراءات النهوض بالاستثمار الخاص، بأن اللجنة الوطنية للاستثمارات صادقت على مشاريع استثمارية بمبلغ إجمالي يفوق 152 مليار درهم، وذلك منذ دخول الميثاق الجديد حيز التنفيذ، والشروع في تفعيل مضامينه، ستمكن من خلق 71 ألف و300 منصب شغل مباشر وغير مباشر، مؤكدا أن الاستثمار الخاص بالمغرب عرف دينامية إيجابية.

واعتبر أنه، بالمقارنة مع أنظمة دعم الاستثمار السابقة، مكن الميثاق الجديد للاستثمار من جذب مشاريع استثمارية أكثر عددا وأكثر مساهمة في إحداث مناصب الشغل، وأضاف أنه لمواصلة النهوض بالاستثمار على المستوى المحلي، تعمل الحكومة على تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار، بهدف جعلها فاعلا متميزا في تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، والمواكبة الشاملة للمقاولات والترويج للمؤهلات المهمة التي تزخر بها المجالات الترابية من خلال دراسة تموقعها الجديد وتمكينها من إطار قانوني ملائم وتوفير الإمكانات اللازمة.

وإلى جانب تأهيل الموارد البشرية، أطلع السيد الوزير، عن عمل الحكومة على تعزيز التنسيق بين المراكز الجهوية للاستثمار ومختلف الفاعلين على المستوى الجهوي، من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وأيضا مجالس منتخبة، وفي سياق ذي صلة، أكد أنه تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تعمل الحكومة على تحفيز الاستثمار الخاص المنتج، والمحدث لمناصب الشغل، وأيضا توجيهه نحو القطاعات الواعدة، لتحقيق نقلة تنموية نوعية.

وفي إطار تفعيل مضامين الميثاق الجديد للاستثمار، سجل أنه تم تفعيل نظام الدعم الأساسي، ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، كما تم بحسبه، تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار، من خلال تنزيل خارطة الطريق 2023-2026، والتي تم إطلاق 70 بالمائة من مبادراتها خلال سنة 2023، 44 بالمائة منها تم إنجازها، بالإضافة إلى وضع حكامة موحدة ولامركزية للاستثمار، مبرزا أنه تم تعويض لجنة الاستثمارات باللجنة الوطنية للاستثمار التي تتمتع بصلاحيات موسعة.

من جانبه، رد السيد المستشار معقبا، بالتنويه بالمجهودات المرصودة لتنزيل ميثاق الاستثمار بموجب التعليمات الملكية في هذا الصدد، ما مكن بلادنا من التوفر على ميثاق برؤية واضحة وأهداف شفافة لتوزيع الدعم، وبأن الوقت قد حان لتقييم ما تم تحقيقه والنظر في ما يمكن تحسينه، بعد مرور سنة من انعقاد الاجتماع الأول للجنة الوطنية للاستثمار التي أحدثت بموجب الميثاق، مقترحا العمل على تجاوز المعيقات وإبداء صيغ تحفيز وتشجيع مبتكرة.

2 – جوابا على سؤال آخر حول استراتيجية الحكومة لضمان الالتقائية في تنزيل البرامج والمشاريع الحكومية، تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)، يطالبون من خلاله بالحرص على التقائية السياسات العمومية في تحديد الأهداف والأولويات، وبالأولوية بالنسبة للجهات لما تعرفه من هشاشة وضعف البرمجة وتنفيذ البرامج الحكومية، أكد السيد الوزير أن الحكومة تمتلك إرادة راسخة، لتنزيل تعليمات جلالة الملك، وتحقيق قفزة تنموية نوعية، تتمثل في السهر على انبثاق جيل جديد من السياسات العمومية تتميز بالنجاعة والفعالية، كمرحلة أساسية لتنزيل النموذج التنموي الجديد.

وتحقيقا لهذه الغاية، أخبر بأن الوزارة تعمل مع جميع شركائها، على وضع آليات لتحسين صياغة وتتبع وتوجيه تنفيذ، السياسات العمومية طوال دورة حياتها، بالإضافة لدمج آليات التقييم في كل السياسات العمومية، مسجلا أن التقييم مبدأ أساسي لبلوغ الأهداف التنموية المسطرة، والسهر على ترشيد النفقات، وتسريع وتيرة الإنجاز.

وشرح في مرحلة أخرى كيف يركز تدخل الوزارة على تطوير الآليات والوسائل، التي تساهم في تعزيز التقائية السياسات العمومية وتعزيز قدرات الموارد البشرية لمختلف القطاعات، لتشجيع اعتماد هذه الآليات والوسائل، وذلك من خلال إعداد إطار معياري للالتقائية سيمكن من تحديد المراحل والمتطلبات التي يجب اتباعها لصياغة

واعتماد السياسات العمومية، وأيضا المبادئ التوجيهية المشتركة والمعايير التي يجب احترامها خلال كل مراحل تنفيذ السياسات العمومية لضمان نجاعتها، وفق مقاربة تشاركية مع كل القطاعات.

3 – ربط أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري)، أثناء الاستفسار عن ماهية التدابير المتخذة من أجل إنعاش الاستثمار وخلق فرص الشغل، الاستثمار مع السياق الحالي للدولة الاجتماعية، واعتبروا أن العمل على تنويع الاستثمار والاشتغال على رفع مستوى الاستثمارات، من خلال نقل فئات مجتمعية، من الاعتماد على الدعم الاجتماعي إلى التمكين بما يكفي من مداخيل لتحمل التزاماتها في هذا السياق.

أخبر السيد الوزير أثناء رده، بأن إنعاش الاستثمار مدخل رئيسي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، وخلق فرص الشغل، وتلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية للمواطنات والمواطنين، وبأن الحكومة قامت بتنزيل خطة عمل مندمجة، تستمد روحها من توجيهات وتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وترتكز على إصلاح شامل لسياسة الدولة في مجال الاستثمار، من خلال الميثاق الجديد للاستثمار.

ولفت إلى أنه خلال نصف الولاية الحكومية، تمت المصادقة على 170 مشروع اتفاقية وملاحق اتفاقيات، بقيمة مالية إجمالية تجاوزت 220 مليار درهم، ستمكن من إحداث حوالي 115.000 منصب شغل، وأنه منذ دخول الميثاق الجديد حيز التنفيذ، تمت المصادقة على37% من المشاريع الاستثمارية خارج محور الدار البيضاء طنجة، 78% من المشاريع سيتم إنجازها من طرف شركات مغربية.

وفي سياق التتبع المنتظم لتنزيل خطة تحسين المناخ، أطلع على انكباب الحكومة على تعزيز ثقة المستثمرين ببلادنا، ورفع العراقيل، ودعم ميثاق الجيل الجديد من المستثمرين والمقاولين للنهوض بالاقتصاد الوطني، عن طريق توافق التقائية مختلف القطاعات جهويا، ووضع تصور جديد لعمل صندوق محمد السادس للاستثمار.

4 – ساءل أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاوي)، السيد الوزير عن رؤية الحكومة لتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، بعد نصف الولاية من عمرها، وعن البدائل المطروحة لتصحيح المسار في ظل تضارب نسب مؤشرات الاستثمار مع الالتزامات المعلنة.

بسط السيد الوزير خلال جوابه خطة الحكومة لتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، تتمثل في إخراج وتفعيل ميثاق جديد وشفاف، محفز للاستثمار، موجه لكل المستثمرين وفي وقت قياسي، يشمل أنظمة غير مسبوقة للدعم، والتزامات واضحة لتعزيز ثقة المستثمرين في مناخ الأعمال، وحكامة مبتكرة للاستثمار، وذلك وصولا لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص، وخلق 500 ألف منصب شغل في الفترة الممتدة ما بين 2022 و2026.

وأضاف معقبا، بأن الوزارة تشتغل للنهوض بالاستثمار، على ورش تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة جهويا وقطاعيا، بشراكة مع كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وعلى المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي، وعلى خلق مرصد الاستثمار، كآلية فعالة لتتبع هذه الاستراتيجية، فضلا عن تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال وتجاوز كل العراقيل التي تواجه الاستثمار، ثم على تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار ومواصلة إصلاحها، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

تفاعل الفريق الحركي مع رد السيد الوزير، مسجلا تراجع الأرقام والمؤشرات الصادرة عن المؤسسات الوطنية حول الاستثمار أكدت تراجعا مقلقا خلال السنتين الأخيرتين، والغياب غير المبرر لأثر النموذج التنموي الجديد في أداء وبرامج الحكومة، وأيضا غياب إصلاح جبائي شامل ومنصف يعيق تنزيل الرؤية الجديدة في مجال الاستثمار، ومن جهة أخرى أبدى استغرابا حيال إسناد قطاع مكلف بتقييم السياسات العمومية، اختصاص دستوري حصري للبرلمان، للحكومة، لتنتجها وتقيمها في ذات الوقت.

5 – ثمن أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد جواد الهلالي)، مجهودات الحكومة في ما يتعلق بتشجيع الاستثمار، بمناسبة سؤالهم عن الإجراءات المتخذة لتبسيط وتحديد المساطر المرتبطة بالاستثمار، وذكروا ببعض عراقيل الإدارة، وما يتطلب الأمر من المسؤولين في الإدارة العمومية بمختلف درجاتهم وصفاتهم، من اتخاذ

القرار داخل أجل معقول وفق روح النص القانوني، مطالبين بصدور مجموعة من القوانين المهمة بالسرعة المطلوبة، كمدونة الشغل والقانون المنظم للإضراب، ومراجعة آنية للكتاب الخامس من مدونة التجارة، وبالمحافظة على استمرارية منحة ترابية لتشجيع الاستثمار في المناطق النائية.

من جهته، أطلع السيد الوزير على أنه تتم دراسة تبسيط ورقمنة 22 مسطرة إدارية عبر المنصة الإلكترونية «CRI-invest»، على مستوى اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، لتقليص عدد الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة 45 في المائة، وعلى أنه تم تسريع تنفيذ القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، من خلال المصادقة على 4 مراسيم تطبيقية، بهدف تأطير آجال إصدار الوثائق اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وأضاف أنه تمت كذلك، المصادقة على المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، مشددا على أن تبسيط المساطر الإدارية من أهم مقومات تحسين مناخ الأعمال، ومن الشروط الأساسية لتسهيل عملية الاستثمار وتحفيزه، كاشفا عن بعض نسب توزيع الوثائق التي تم تقليصها، تعلقت 60% منها بمقبولية المشاريع، و50% بتعبئة العقار، و33% تخص رخصة البناء، و45% الوثائق المطلوبة في إطار تراخيص الاستغلال.

ثم أشار في الأخير اعتماد الوزارة مقاربة «مسار المستثمر» لتسهيل عملية الاستثمار، سواء تعلق الأمر بطلب المعلومات أو طلب الحصول على التراخيص حسب قطاعات الاستثمار أو الحاجة إلى المالية أو التحكيم أو الوساطة، وتهدف هذه المقاربة إلى إحداث تغيير حقيقي يحفز المستثمرين المغاربة والأجانب.

6 – وفي معرض جوابه على سؤال آخر حول ترتيب بلادنا في ما يتعلق بمناخ الأعمال، تقدم به أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)، حيث أكدوا على أهمية التدابير والإجراءات التي تم القيام بها لتنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، الذي يعتبر انتقالا نوعيا في أنظمة الاستثمار وهيكلتها وضمان إعمال مضامينه، ما يجب أن ينعكس بشكل إيجابي على واقع التشغيل، باستحضار أهمية تحسين ظروف الشغل وتعزيز أدوار العمال داخل المقاولة واحترام تام للحقوق والحريات النقابية والتقيد بمقتضيات قانون الشغل.

أبرز السيد الوزير أنه بفضل الإصلاحات الهيكلية الكبرى، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، عرف المغرب تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، في مجال مناخ الأعمال، مما انعكس إيجابيا على ترتيبه في التصنيفات العالمية، ومن أهمها التصنيف الذي تشرف عليه مجموعة البنك الدولي.

وفي هذا السياق، أكد أن هذه المجموعة، أطلقت تقريرا جديدا لتقييم مناخ الأعمال والاستثمار في العالم «BUSINESS READY» (جاهزية الأعمال)، يهدف إلى تقييم بيئة الأعمال بشكل أوسع، وحسب أبعاد متعددة، مشيرا إلى أن المغرب من بين 54 دولة، التي سيشملها هذا التقرير، في نسخته الأولى سنة 2024.

واعتبر أن التنزيل الجيد لخارطة الطريق الاستراتيجية، التي تجسد العمل المشترك بين الحكومة، والقطاع الخاص، والقطاع البنكي، وأيضا الفاعلين المحليين، لتحديد كل الأوراش التي سيتم الاشتغال عليها خلال الفترة 2023–2026، سيعزز تقدم المغرب في تصنيفات مناخ الأعمال.

7 – وأطلع السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)، في سؤال سابع، حول التدابير المعتمدة لجلب استثمارات مغاربة الخارج، أن التحدي الأكبر اليوم هو استعادة ثقة أبناء الجالية من الجيل الجديد في جلب استثمارات مغاربة العالم، موضحا أنه يتعين إرساء آلية جديدة لمواكبة أفكار الجيل الجديد من أبناء الجالية والقيام بحملة تحسيسية واسعة لفائدتهم، وكذا التسريع بوتيرة إنجاز البنيات التحتية المصاحبة من طرق ومطارات.

ودعا الوزارة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، إلى نهج نفس السياسة التي نهجتها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، التي أشرفت على تنظيم معرض للعقار خاص بمغاربة العالم بالعاصمة البلجيكية بروكسيل، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام

لهذه الفئة، قصد تيسير إسهامهم في تنمية بلدهم الأم، وتمكينهم من المصاحبة المطلوبة والظروف المواتية لنجاح مشاريعهم الاستثمارية.

بدوره أبرز السيد الوزير أهمية استثمارات مغاربة العالم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، وأنه تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي دعا من خلالها جلالته لإحداث آلية خاصة، مهمتها مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج، ودعم مبادراتها ومشاريعها، قامت الحكومة بإحداث اللجنة الموضوعاتية حول تشجيع استثمار مغاربة العالم.

وأضاف أن هذه اللجنة التي أُحدثت، تحت إشراف وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، وتضم الاتحاد العام لمقاولات المغرب والتجمع المهني لأبناك المغرب، عملت على وضع خارطة طريق، حاليا في طور التنزيل، لتشجيع استثمارات مغاربة العالم، من خلال تعزيز المواكبة الموجهة إليهم في كل جهات المملكة، لتمكينهم من الاستفادة من التحفيزات التي جاء بها الميثاق الجديد للاستثمار، والرفع من حجم وحصة استثماراتهم المنتجة.

8 – أكدت السيدة المستشارة لبنى علوي، بخصوص تراجع الاستثمار المباشر الخارجي بالمغرب، على أن تحفيز الاستثمارات الأجنبية، يحتاج إلى إخراج قانون الإضراب، وقانون النقابات المهنية بما يضمن تنظيم الحق النقابي، وإلى مواصلة إصلاح القضاء، ثم إلى تبسيط الإجراءات ورقمنتها وتسريع تنفيذ ميثاق اللاتمركز الإداري، كذلك إلى أخذ الإنصاف الترابي بعين الاعتبار في توزيع الاستثمارات الأجنبية وتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة، وربط الدعم والتحفيز الضريبي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بمجموعة من الأهداف كبرنامج التشغيل والاستثمار، إضافة إلى وضع نظام تأشيرة خاص للمستثمرين.

وتعليقا على التراجع اللافت في نسبة الاستثمارات الخارجية بالمغرب سنة 2023، كشف السيد الوزير بأن التراجع يشمل العالم ككل بنسبة 12 في المائة، وليس المغرب لوحده، مقرا بتراجعها أيضا بالقارة الإفريقية بنسبة 44 في المائة، مرجعا أسباب الانخفاض في حجم هاته الاستثمارات، إلى توالي الأزمات العالمية، التي نعرفها جميعا، منها تبعات جائحة كوفيد 19، وكذلك الحرب الروسية/الأوكرانية، علاوة على الضغوطات المتعلقة بالقروض، إضافة إلى ارتفاع نسبة التضخم، وخفض جزء مهم من الاستثمارات الأجنبية المبرمجة ما بين 2020 و 2021، بسبب إغلاق الحدود في جائحة كورونا.

وأفاد أيضا بأن وضعية هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنت مع بداية 2024، حيث بلغت عائداتها 9.7 مليارات درهم في نهاية مارس الماضي، مسجلة زيادة بنسبة 24 في المائة، مقارنة مع سنة 2023، مما يجعل بحسبه، الربع الأول من سنة 2024 الأفضل في التاريخ الاقتصادي للمملكة، وهذه المؤشرات الإيجابية تظهر أن الإصلاح الذي قامت به الحكومة في إطار تحسين سياسة الاستثمار، وورش تحسين مناخ الأعمال، والمشاركة النوعية في المنتديات الاقتصادية العالمية، وجولات الترويج للعرض المغربي، كلها إجراءات حكومية بدأت تعطي نتائجها وتؤكد على جاذبية الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

9 – استفسر السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة هند الغزالي)، عن التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من أجل تشجيع الاستثمار في الأقاليم والعمالات الأقل حظا من حيث التنمية، لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات الثانوية بين مناطق البلاد.

وبهذا الخصوص، اعتبر السيد الوزير أن تقليص الفوارق المجالية من حيث جلب الاستثمارات، من الأهداف الأساسية للميثاق الجديد للاستثمار، مشيرا أنه من أهم المستجدات التي جاء بها هذا الميثاق لتعزيز استفادة المجالات الترابية من الفرص الاستثمارية هي «المنحة الترابية» التي يضعها نظام الدعم الأساسي، للحد من الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة من حيث جاذبية الاستثمارات، والتي تشمل 80% من مجموع عمالات وأقاليم المملكة.

وأشار أنه سيتم تحديد فئتي (أ) و (ب) من العمالات والأقاليم المؤهلة للدعم، مسجلا أنه ستستفيد مشاريع الاستثمار في 36 إقليم وعمالة، مصنفة في الفئة «أ» من 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار القابل للدعم، وفي 24 إقليم وعمالة، مصنفة في الفئة «ب»، من 15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار القابل للدعم.

وتابع أنه إلى جانب هذه الإجراءات سيتم اعتماد حكامة موحدة ولامركزية، ستمكن لأول مرة من الإعداد والموافقة والتوقيع على اتفاقيات مشاريع استثمار، تصل إلى 250 مليون درهم من المبلغ الإجمالي للاستثمار على المستوى الجهوي.

جلسة الأسئلة الشفهية

ليوم الثلاثاء 19 ذو القعدة 1445 ه الموافق ل 28 ماي 2024م

عكست برمجة جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية برئاسة السيد فؤاد قديري، النائب الثالث للرئيس، ليوم الثلاثاء 19 ذي القعدة 1445 موافق 28 ماي 2024، لقطاعات الداخلية والانتقال الطاقي والتنمية المستدامة والصناعة والتجارة، انفتاح وانخراط مجلس المستشارين في النقاش العمومي، في إيجاد أجوبة عملية للإشكالات المجتمعية المرتبطة بالتنمية، من خلال حصص النقاش الموزعة بين أسئلة وتعقيبات السادة المستشارين، وأجوبة وردود السيدات والسادة أعضاء الحكومة، من خلال عدد من الأسئلة المحورية كما يلي

قطاع الداخلية

في إطار نهج وزارة الداخلية الرامي إلى خلق الالتقائية اللازمة بين البرامج والمخططات التي وضعتها، وكذا توجهات النموذج التنموي الجديد، وتفعيلا للبرنامج الحكومي، خاصة المحور المتعلق بإحداث سلاسل صناعية غذائية وتحديث سلاسل التوزيع عبر إعادة هيكلة أسواق الجملة والمجازر وتأهيل الأسواق الأسبوعية، والحاجة المسجلة إلى تعبئة جميع الوسائل لضمان تدبير أمثل للشواطئ، وتحسين الخدمات المقدمة على مستوى هذه الفضاءات، وكذلك العمل على تطوير أسلاك الفرز والتثمين في إطار الاستراتيجية الجديدة لتثمين النفايات قصد التقليص من كمية النفايات التي سيتم طمرها في أفق 2030.

تفاعل السيد وزير الداخلية مع إشكاليات أساسية تهم تدبير المرافق العمومية وبالنجاعة الطاقية، موضوع الأسئلة المحورية الآتية:

1 ـ أعلن السيد الوزير عن تنزيل خطة طموحة لتأهيل الأسواق الأسبوعية وأسواق الجملة، في إطار جهود الحكومة لتحسين البنية التحتية التجارية وتعزيز الاقتصاد الوطني، ردا على أول سؤال محوري، حول التدابير المتخذة لتأهيل أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية، تقدم به السادة المستشارون

* محمد زكرياء ابن كيران، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار؛

* عبد الله مكاوي، عضو الفريق الحركي؛

* عبد الإله السيبة، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

* لحسن آيت اصحا، عضو فريق الأصالة والمعاصرة.

وفصّل وفقا للخطة المذكورة، بأن المغرب يضم 30 سوق جملة مهيكلة بالإضافة إلى 8 أسواق غير مهيكلة، تسهم بمداخيل تفوق 400 مليون درهم سنويا، ورقم معاملات يصل إلى 7 مليارات درهم سنويا، رغم معاناتها من اختلالات تشمل ضعف قدرتها على استقطاب المنتجات وتسويقها.

وفي إطار مقاربة تهدف إلى خلق الانسجام بين السياسات القطاعية، أطلع على بلورة رؤية مشتركة وموحدة لإصلاح هذا القطاع، تمت بتوقيع اتفاقية شراكة في عام 2021 بين الوزارات المعنية، بما في ذلك وزارة الداخلية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة المالية، تحدد التزامات هذه الوزارات بشأن إحداث 12 سوقا جهويا للجملة من الجيل الجديد، ستتوفر على جميع التجهيزات والخدمات الضرورية وتعتمد نظام اشتغال وتدبير عصريين.

وبحسبه، ترتكز خارطة الطريق الوطنية على مخططات جهوية، يتم تحضيرها وفق رؤية ومقاربة تشاركية

بين جميع الفاعلين، بناء على مخرجات المخطط الوطني التوجيهي لأسواق الجملة للخضر والفواكه في صيغته المحينة، حيث قامت وزارة الداخلية بالإعلان عن طلبات عروض لإعداد هذه المخططات، بالنظر للإمكانيات التقنية والبشرية المحدودة على المستوى الجهوي، ولتسريع إعداد خارطة الطريق المذكورة، بالإضافة إلى تمويل الدراسات التقنية المتعلقة بهذه الأسواق من طرف وزارة الداخلية.

واستشهد بسوق جملة من الجيل الجديد على مستوى مدينة الرباط، الذي يتم حاليا إنجاز أطواره الأخيرة، بإمكانية افتتاحه على أبعد تقدير بداية السنة المقبلة، وفي ذات السياق، بالتحضير لإنجاز ستة أسواق أخرى في جهات مختلفة من المغرب، هي جهة فاس-مكناس، وجهة الشرق على مستوى مدينة بركان، وجهة مراكش-أسفي، وجهة سوس-ماسة، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة بني ملال-خنيفرة.

وأشار من جانب ثاني، إلى أهمية إصلاح الإطار القانوني المتعلق بأسواق الجملة للخضر والفواكه، من خلال عمل وزارة الداخلية على إعداد إطار قانوني جديد لهذه المرافق، بهدف تنظيمها وتأهيلها وتحديد التجهيزات والخدمات الضرورية اللازم توفرها بها، لتجاوز أنماط التدبير الحالية التي تساهم في تفاقم المشاكل التي يعرفها هذا القطاع.

وبخصوص تأهيل الأسواق الأسبوعية وتحديثها، ونظرا لأدوارها الاقتصادية المهمة في التنمية واستقرار الساكنة المحلية، حيث يبلغ عددها 822 سوقاً، منها 753 في المجال القروي و69 في المجال الحضري، أخبر السيد الوزير بأنه تم إعداد برنامج وطني طموح، يهدف إلى تجاوز الاختلالات وتقوية البنيات التحتية وهيمنة الوسطاء وضعف المهنية وغياب مخطط للتنظيم والعرض، سيخصص له غلاف مالي يقدر بمليار درهم، بتمويل مشترك بين وزارة الداخلية بـ 500 مليون درهم، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية بـ 250 مليون درهم، ووزارة الصناعة والتجارة بـ 250 مليون درهم، فضلا عن التزام الوزارة بمواكبة الجماعات مالياً وتقنياً وقانونياً لتطوير وعصرنة المرافق العمومية المحلية ذات الطابع التجاري، الخاصة بالأسواق الأسبوعية.

وفي سياق الحفاظ على ضمان الجودة والرقابة للمنتجات المعروضة، تتولى لجان المراقبة المختلطة لقيام بزيارة دورية لمختلف الأسواق للتحقق من مطابقة المواد المعروضة للشروط الصحية، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي مخالفة تضبط، بما في ذلك إتلاف المواد غير الصالحة للاستهلاك، إذ اعتبر هذه الجهود جزءا من رؤية شاملة لتحسين البنية التحتية التجارية في المغرب، وتعزيز الشفافية والنزاهة في قطاع الأسواق، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين ظروف العمل للتجار والحرفيين، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد المحلي والوطني، بما يعكس رغبة الحكومة في تطوير قطاع الأسواق التجارية، ويواكب تطلعات المواطنين.

وخلص السيد الوزير، إلى أن هذه المبادرات ستوفر دعما كبيرا للجماعات المحلية، خاصة تلك التي تعاني من نقص في التجهيزات والبنية التحتية، في إشارة للمناطق النائية والقرى البعيدة، واعدا بتوفير الدعم المالي والتقني لها في تحسين المرافق التجارية المحلية وتطويرها، بما يتماشى مع المعايير الحديثة.

وأظهر أيضا، بشأن التداعيات الوخيمة لسيطرة الوسطاء على المعاملات التجارية داخل أسواق الجملة للخضر والفواكه، توجه وزارة الداخلية نحو محاربة هذه الظاهرة التي تلحق خسائر بالمنتجين وترفع أسعار المنتجات الفلاحية، بتصريحه أن النموذج الحالي لأسواق الجملة للخضر والفواكه وصل إلى مداه، ويجب المرور إلى مرحلة ثانية تقطع بطريقة كاملة مع المرحلة الحالية، سواء على مستوى المنظومة القانونية أو طريقة التسيير أو طريقة البيع.

2 ـ وخلال رده على ثاني سؤال محوري موجه للقطاع، حول تدبير المرافق بالشواطئ، تقدم به أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، وأعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، كشف السيد الوزير أن وزارته اتخذت مجموعة من التدابير، التي من شأنها الرفع من الجاهزية لحماية المصطافين وتقليص عدد الغرقى خلال موسم سنة 2024، وفي هذا الصدد، أطلع على أنها قامت بإجراء مباريات من أجل توفير 3315 منقذا، كما عملت على تأمين الشواطئ والتسريع من عملية الإنقاذ من خلال تعزيز أدوات التدخل عبر توفير 15 سيارة إسعاف، وكذا 50 قاربا للنجاة، و52 دراجة مائية، و9 دراجات شاطئية، إلى جانب

262 سترة للنجاة.

وفي مجال التحسيس، أخبر بصدور دليل عبر مليون و400 مطوية، يحمل الإرشادات التي يجب الالتزام بها من أجل الحفاظ على سلامة جميع المصطافين، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات تأتي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية للحفاظ على الشواطئ وتأمينها، وإلى أن وزارة الداخلية تعمل بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة وبمواكبة المجموعات الترابية، في موضوع تحسين تدبير الشواطئ المغربية، خاصة الشواطئ التي يشملها البرنامج الوطني للشواطئ النظيفة، والبالغ عددها 106 شاطئ، وفي هذا السياق، تم منح علامة اللواء الأزرق ل27 شاطئ، من بين أرقى العلامات البيئية الدولية، إذ ارتفع عدد الشواطئ المفتوحة للعموم خلال سنة 2024 إلى 231 شاطئ.

أما في إطار تحسين مبادرات الحفاظ على الساحل والشواطئ، صرح السيد الوزير بأن مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تمنح جوائز لمختلف المتدخلين المبتكرين، بما فيهم الجماعات الترابية، كما تقوم رفقة المصالح المختصة بوزارة الداخلية، بزيارة ميدانية لمختلف العمالات والأقاليم قصد متابعة المنجزات والعوائق التي تشوب عملية تسيير هذه الفضاءات، خصوصا الجوانب المتعلقة بالنظافة والأمن.

وأكد أيضا على أن المؤسسة تقوم أيضا بشراكة مع وزارة الداخلية على تعزيز قدرات أطر الجماعات الترابية، خصوصا مدراء الشواطئ، قصد تحسين تدبير هذه الفضاءات، حيث استفاد أكثر من 289 إطار من ورشات تطبيقية تهم مختلف الجوانب، وتدبير الشواطئ وإصدار دليل العمل للتطبيق الجيد وبلورة دفتر استعمال وتدبير الشواطئ، الذي يجمع بين الوثائق اللازمة من أجل تدبير احترافي للشواطئ، كما تم إصدار دليل النظافة والصحة والأمن والولوجيات إلى الشواطئ.

إضافة إلى ذلك، أشار الوزير إلى عمل الوزارة عبر برنامج تكميلي لبرنامج شواطئ نظيفة، على دعم الجماعات الترابية تقنيا وماليا قصد تأهيل وتهيئة الشواطئ التي يشملها البرنامج المذكور، خصوصا في ما يتعلق بتحسين نظافتها وتعزيز الأمن بها، عن طريق توفير الوسائل اللوجستيكية وتعزيز القدرات السياحية للمنقذين، وذلك قصد تمكينها مستقبلا من الانضمام إلى هذا البرنامج، مشيرا إلى أن مبلغ الدعم المقدم لفائدة 60 جماعة ترابية في هذا الإطار، بلغ 627 مليون درهم.

أما في ما يخص حماية الشواطئ وتحسين تدبيرها، فاخبر بأن وزارة الداخلية تواصل تتبع التطبيق السليم لمقتضيات الدورية المشتركة بين الوزارة ووزارة التجهيز والماء، بشأن تدبير وحماية الشواطئ بالجماعات الترابية، عن طريق عقد اجتماعات وطنية واللجان الإقليمية للشواطئ، حيث تم التنسيق بين مختلف المتدخلين من أجل الإعداد لموسم الاصطياف، قصد تجاوز الإكراهات، وشمل هذه المقتضيات التعاقد بين وزارة التجهيز والماء والجماعات الترابية لتهيئة وتدبير الشواطئ، وكذا إعداد تصاميم لاستعمال الشواطئ، بالإضافة إلى إرساء أجهزة حكامة الشواطئ، وتعيين مسؤول عن الشواطئ.

وعلاقة بالاستعداد لموسم الاصطياف 2024، أفاد السيد الوزير بأنه تم توجيه دورية وزارية للولاة والعمال، من أجل حثهم على التقيد والعمل على اعتماد كناش تحملات لتدبير الشاطئ، وكذا إحداث اللجان الإقليمية ومنح تراخيص القيام بالأنشطة الاقتصادية والتجارية، طبقا لتصاميم استعمال وتدبير الشاطئ، وكذا تحسين سير الشواطئ وتعزيز آليات المراقبة والنظافة، وتعزيز الأمن، وأنه من أجل تجويد الخدمات بالشواطئ، تم التوقيع على اتفاقية إطار للشراكة، تتعلق بالتأهيل البيئي وتنمية السياحة بالشواطئ التي يشملها برنامج شواطئ نظيفة، تجمع بين وزارة الداخلية وزارة التجهيز والماء، ووزارة السياحة ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تروم تحديد شروط الشراكة وتمويل إنجاز هذا البرنامج الذي تقدر تكلفته ب 685 مليون درهم.

3 ـ أجاب السيد وزير الداخلية، في محطة ثالثة، على سؤال محوري بخصوص تدبير النفايات، تقدم به أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر) ومجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، ثم فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد ميلود معصيد)، مخبرا بأنه تم، في إطار البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة لها، إنجاز 23 مطرحا مراقبا للنفايات لفائدة 154 جماعة، وتأهيل

66 مطرحا عشوائيا، وأن نسبة طمر النفايات بلغت 63 في المائة حاليا مقابل 10 في المائة سنة 2008.

وأشار في هذا السياق إلى أنه تم تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة في إطار البرنامج، إلى أنه تم إنجاز 13 مركزا لفرز وتثمين النفايات بهدف تطوير منظومة تدوير النفايات، في ما بلغت نسبة الجمع والكنس في المجال الحضري 96 في المائة مقابل 44 في المائة سنة 2008، بواسطة 122 عقدا للتدبير المفوض لهذا المرفق، همت جميع المدن المغربية، لاسيما المدن الكبرى والمتوسطة، وإلى أن وزارة الداخلية قامت بمواكبة الجماعات الترابية من خلال إعداد دراسات الجدوى لتدبير مرفقي جمع وكنس النفايات المنزلية، وفرز وطمر وتثمين هذه النفايات، وإعداد الاتفاقية النموذجية ودفتر التحملات الملحق بها وطلبات العروض، والمواكبة التقنية من أجل تحسين تدبير المطارح العمومية للنفايات المنزلية.

4 ـ وفي معرض جوابه على آخر سؤال موجه لقطاع الداخلية، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)، يتعلق باستراتيجية الحكومة لمواجهة حرائق الغابات والتدابير المسطرة لتفادي الضرر بثرواتنا الغابوية، الذي دعا إلى عمل الحكومة بشكل دوري ومتضامن ومتماسك، للتصدي لظاهرة الاحتباس الحراري، جراء انخفاض أكسيد الكربون بالغابات التي تعتبر خزانا لها، استعرض السيد الوزير باستفاضة، الاستراتيجية الحكومية لمكافحة حرائق الغابات، مشيرا في ذلك إلى أن الحكومة عززت أسطول التدخل الأولي للوكالة الوطنية للمياه والغابات بشراء 29 مركبة جديدة، إضافة إلى تعزيز أسطول مصالح الوقاية المدنية بشراء 90 مركبة للتدخل الأولي لمواجهة الحرائق.

أخبر السيد الوزير بأن الحكومة اعتمدت مخططا مديريا مندمجا لتدبير حرائق الغابات للفترة 2023-2030، يهدف إلى تنفيذ 17 مشروعا مشتركا مع القطاعات المعنية، بتكلفة إجمالية تقدر بمليار و500 مليون درهم، ويركز على تحسين تقييم مخاطر حرائق الغابات، وأيضا قامت بإحداث لجنة مديرية تضم الوكالة الوطنية للمياه والغابات وجميع الجهات المعنية، لدراسة وضعية تدبير مخاطر حرائق الغابات، فضلا عن إنشاء لجان إقليمية مختلطة للاستباق والتدخل الميداني، ولجنة تقنية مركزية لتقييم وتحيين خرائط مخاطر حرائق الغابات.

وأضاف أن الحكومة تعمل على تعبئة 1439 مراقبا للحرائق عن طريق الوكالة الوطنية للمياه والغابات، و126 مراقبا عن طريق الإنعاش الوطني بهدف الإنذار المبكر، معلنا في هذا الصدد عن تطوير نموذج رقمي مغربي للتنبؤ بالحرائق لأول مرة على المستوى المتوسطي، والذي سيتم تعميمه على الصعيد الوطني، سيتوج باستخدام طائرات الدرون لتتبع مسار انتشار النيران وتطورها.

ثم أوضح بعدها أن الاستعداد والتدخل الميداني يتضمن صيانة الممرات الموجودة في الوسط الغابوي، وخلق أخرى جديدة لتسهيل حركة مركبات التدخل، وتكثيف زرع النباتات الوقائية، بالإضافة إلى تعزيز نقاط المياه لتسريع التدخلات الأولية، مشيرا إلى صيانة وفتح ممرات مؤدية إلى السدود لتسهيل عملية التدخل، وتوفير 7 طائرات «كناديير» موزعة على المستوى الوطني وفق مستويات الخطر.

قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

1 ـ حول تدبير النفايات الصناعية بالمدن الكبرى، طالب فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد سعيد برنيشي)، السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، بالعمل أكثر على تحيين الترسانة القانونية في مجال تدبير النفايات الصناعية بالمدن الكبرى، ووضع محفزات تحرك نمو هذا القطاع عبر بوابة الاهتمام بتوطين التقنيات العالمية المتطورة، في مجال رصد وإدارة النفايات الصناعية والتي ستمكن من مواكبة وتشجيع المشاريع البحثية ورفع مستوى الكفاءات الوطنية، وتساءل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)، عن مدى توفر الحكومة على الموارد والإمكانيات لتثمين النفايات الصناعية الخطيرة تجعلها تصل إلى نسب مشرفة في هذا الإطار، ومدى فعالية المركز الوطني لتدبير النفايات الخطيرة والشرطة البيئية.

أوضحت السيدة الوزيرة أثناء ردها على السؤالين، في إطار وحدة الموضوع، أنه تم إعداد مشروع برنامج جديد للوقاية والحد من التلوث الصناعي للفترة 2024-2035، تقدر كلفة تفعيله الإجمالية بحوالي 19 مليار درهم، وأنه

ستتم تعبئة كلفة هذا البرنامج، الذي يوجد في مرحلة المصادقة مع القطاعات المعنية، في إطار الشراكات الدولية ومساهمة الشركاء المعنيين في القطاعين العام والخاص.

وأضافت بأن الوزارة تقوم بتعزيز كل آليات تقليص الآثار الناجمة عن النفايات الصناعية وتعزيز التنمية الصناعية النظيفة، مشيرة إلى أنه تم توقيع اتفاقية لإنجاز مشاريع متعلقة بتجميع ومعالجة وتثمين النفايات في قطاع زيت الزيتون، تقدر كلفتها المالية بـ185 مليون درهم بمساهمة قطاع التنمية المستدامة بـ60 مليون درهم، وذلك من أجل إيجاد حلول دائمة لمشكل مادة المُرج في قطاع زيت الزيتون، وسجلت بخصوص الآليات المالية لمواجهة التلوث الصناعي، أن الوزارة ساهمت في تمويل 125 مشروعا لمكافحة التلوث الصناعي السائل والغازي والصلب، موزعا على مختلف جهات المملكة المغربية، وذلك بتكلفة إجمالية تناهز مليار درهم، منها حوالي 338 مليون درهم على شكل هبة.

كما قامت الوزارة، وفق تصريحها، بمصاحبة المقاولات الصناعية من خلال تقديم دعم مالي بواسطة صندوق مكافحة التلوث الصناعي والآليات التطوعية لمكافحة التلوث الصناعية بالمقذوفات السائلة، مشيرة إلى أن هذين الصندوقين تم وضعهما بشراكات دولية للتشجيع على التأهيل البيئي للمقاولات عبر هبات تصل إلى 40 في المائة من الكلفة الإجمالية كمساهمة في تمويل تجهيزات المعالجة أو الحد من النفايات السائلة أو الصلبة أو الغازية.

وعلى المستوى القانوني والوقائي، أشارت إلى مجموعة من القوانين التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وتثمينها والوقاية من مختلف أشكال التلوث، لافتة إلى القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي يلزم الشركات العامة والخاصة بالاعتماد على أساليب العرض والتشغيل والإنتاج التي تلبي متطلبات التنمية المستدامة، إذ يتعين على كل المؤسسات إجراء عملية تدقيق بيئية للتحقق من تأثير أنشطتها على البيئة.

2 ـ من خلال سؤالهم حول الأمن الطاقي بالوسط القروي، طالب السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر عبيد)، السيدة الوزيرة بالتفكير لأجل إيجاد حلول في أقرب الآجال لتجاوز أزمة الفقر الطاقي، مقترحين دعم الوسط القروي وسكانه عبر تزويدهم بالطاقات البديلة وتعزيزها، ورفع كل الشوائب وإلغاء كل المشاكل مع تحفيزات ضريبية لكل المعدات، فضلا عن توسيع الشبكة الكهربائية وتقويتها مع توفير إمدادات مستقرة وموثوقة.

استحضرت السيدة الوزيرة، أثناء جوابها، أهمية مساهمة الوزارة في تنمية المناطق القروية، من أجل ضمان الأمن الطاقي وتعميمه، خاصة في ما يتعلق ببرنامج الكهربة القروية الشمولي، سواء بالنسبة لكهربة جميع دواوير الوسط القروي، على اختلاف أشكالها البنيوية وطبيعتها الجغرافية، أو البرنامج الذي يهدف إلى تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية، وفي هذا الإطار استفاد تقريبا 41.892 دوارا من انطلاق هذا البرنامج، بغلاف مالي يناهز 25 مليار درهم، وبلغت النسبة الوطنية للكهربة القروية أكثر من 99.8%، وتمت برمجة كهربة 752 دوارا في الفترة الممتدة بين 2024-2027، ستضم 15.726 مسكنا و1550 مدرسة و800 مسجدا في مختلف جهات المملكة، بغلاف مالي سيصل إلى 717 درهم.

في إطار استكمال هذا البرنامج، وبمعية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، في أفق رفع نسبة الكهربة القروية إلى 99.96% في 2027، صرح بأنه تم الشروع في بلورة برنامج جديد للكهربة القروية الشمولية «2.0»، مبتكر من الناحية التكنلوجية والتمويلية خصوصا في المناطق النائية والمنعزلة عن الشبكة، يهم توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة وتخزين بطاريات والشبكات الصغيرة.

3 ـ وبخصوص ثالث سؤال في ما لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشارة السيدة فاطمة زكاغ)، حول السياسة الطاقية ببلادنا، الذي اعتبرته السيدة الوزيرة شاملا وواسعا، لا يمكن الإجابة عنه في حدود حيز ضيق من الوقت، حيث استعرضت جملة من المعطيات في إطار مرتكزات السياسة الطاقية للمملكة الثلاثة الأساسية، وهي الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والاندماج الجهوي والقاري.

وتابعت مفصلة، أنه في ما يتعلق بالركيزة الأولى تم بلوغ 4،6 جيغاواط من الطاقات المتجددة باستثمار يناهز 60 مليار درهم، مشيرة إلى أن هذه المشاريع تقارب خمس الطلب على الطاقة الكهربائية على المستوى الوطني، وفي ما يخص تعزيز السياسة الطاقية بالمملكة، تمت برمجة إنجاز قدرة إضافية من الطاقات المتجددة ب7،5 ما بين سنتي 2023 و2027، دون احتساب الهيدروجين الأخضر وتحلية مياه البحر.

وأكدت القيام بالرفع من وتيرة الاستثمارات السنوية بمضاعفتها أربع مرات لتبلغ 15 مليار درهم سنويا خلال الفترة الممتدة بين 2023 و2027، إلى جانب العمل على تطوير الشبكة الكهربائية للنقل معتبرة إياها نقطة مهمة في السياسة الطاقية للمملكة، وأشارت إلى جانب ذلك إلى إطلاق عرض المغرب الأخضر، تتويجا لـ15 سنة من التجربة المغربية في تطوير الطاقات المتجددة، معتبرة إياه عرضا يعطي دفعة قوية للاستثمارات في مجال الطاقة وتقليص الكلفة الطاقية.

وفي تعقيب على جواب الوزيرة، أوضحت السيدة المستشارة بأنه ما تزال السياسة الطاقية بالبلاد تعتريها عدة اختلالات، وأنه قد استمر الاعتماد على الواردات الطاقية لتلبية الطلب الداخلي، وهو ما شكل عبئا ثقيلا على الميزان التجاري، وأشارت كذلك إلى ارتفاع واردات المغرب من الغاز الطبيعي، ما يساهم في تعميق الضائقة الاقتصادية في البلاد.

4 ـ وحول آخر سؤال مبرمج في المحور، حول التغيرات المناخية والتحديات البيئية وتأثيرها على سوق الشغل، طرحه للنقاش أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، مطالبين باستعجالية وضع سياسات كفيلة بمعالجة الآثار غير المتكافئة لتغيير المناخ، لحماية الطبقة العاملة والفئات الأكثر هشاشة باعتبارها أكثر عرضة للخطر، حيث اقترحوا التحول إلى الطاقة الخضراء، وخلق مناصب شغل مستدامة مع ضمان تحول عادل للوظائف، وكذلك فرض شروط العمل اللائق، وإلزامية احترام كافة حقوق الشغيلة وضمان سيادة القانون، ثم المراهنة على الاستثمار في الرأسمال البشري، وأيضا حماية العمال من كل أنواع التحايل والاستغلال باسم التغيرات المناخية.

ربطت السيدة الوزيرة جوابها بسياق مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي يباشرها المغرب، لتحقيق الأهداف التنموية ولمواجهة تحديات التغيير المناخي والتحديات البيئية، وتحويلها إلى فرص حقيقية ومحفزة لخلق فرص الشغل عبر الاستثمار في الطاقات المتجددة، وفي النجاعة الطاقية، وفي الاقتصاد الدائري، وبتطوير النظم البيئية الزراعية وتدبير معقلن للموارد الطبيعية، ثم بتقوية البنيات التحتية ومطابقة المهارات مع متطلبات سوق الشغل.

ثم أطلعت على اعتماد المغرب المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف، يروم المواجهة والتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغيير المناخ، وفق مقاربة مندمجة وتشاركية، وتطوير سياسة متكاملة وإدماجها في مختلف المخططات القطاعية، على المستوى الوطني والترابي والمحلي، ويسعى إلى تقوية مرونة النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في مواجهة آثار تغير المناخ.

وكشفت في هذا الصدد، عن اشتغال الوزارة على تحيين البيانات والمعلومات، وعلى إعداد القطاعات الاقتصادية للتغييرات المتوقعة بما فيه في المجال الطاقي، تهم أساسا الزراعة والصيد البحري، تربية الأحياء المائية، السياحة المستدامة، الصناعة وقطاع الطاقة، فضلا عن بعض الاستثمارات في الطاقات المتجددة الخاضعة للتأثير المناخي على المدى المتوسط والبعيد، وأيضا تعزيز إمكانيات خلق فرص الشغل والابتكار.

وأثارت في نقطة ثانية، الاعتماد على الاستراتيجية الوطنية الأولى للتنمية منخفضة الكربون، طويلة الأمد متكاملة ومشتركة، بشراكة بين كافة الأطراف المعنية والمجتمع المدني، تحدد توجهات الاستراتيجية الوطنية القطاعية الكبرى وتحين سنويا، تتطلع في نتائجها أولوية خلق تقريبا 400.000 فرصة عمل جديدة مع حلول 2060، يكون لها تأثير على تنمية البلاد وعلى الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى توجهات استراتيجية استباقية، تساهم في الاستفادة من الصفقة الخضراء مع الاتحاد الأوروبي، تحكمها محددات دولية وإقليمية.

قطاع الصناعة والتجارة

1 ـ شدد السيد المستشار لحسن الحسناوي، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، من خلال سؤال الفريق بخصوص دعم القطاع الصناعي ورفع مساهمته في النسيج الاقتصادي، على ضرورة تعزيز التنمية الصناعية بجهة درعة تافيلالت، من أجل خلق تنمية ترابية منصفة ومتوازنة وملائمة لخصوصية كل جهة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وفي هذا السياق دعا إلى تعزيز دور كل الفاعلين في هذا المجال وفي مقدمتهم المجالس الجهوية.

رد السيد وزير الصناعة والتجارة، كاشفا أن القطاع الصناعي يخضع منذ 19 سنة، لعدد من الاستراتيجيات والمخططات المتتالية، بما فيها مخططي الإنعاش الصناعي والتسريع الصناعي، ما وازته عدد من المجهودات التي قامت بها الدولة من أجل دعم القطاع الصناعي الوطني، تمثلت في تقديم الدعم المالي المباشر للقطاعات الصناعية ودعم البنيات التحتية بهدف استقطاب المستثمرين، فضلا عن تأهيل الموارد البشرية المشتغلة من أجل تحقيق المردودية وتحقيق المنافسة.

وأفاد بأنه تمت، خلال العقد الماضي، مضاعفة القيمة المضافة للقطاع الصناعي، بما بإمكانه أن يساهم في رفع الناتج الداخلي الخام بنسبة 20 في المائة، في حين أنه تجري مشاورات صناعية وطنية وجهوية مع الفاعلين الجهويين لأول مرة، بهدف وضع مخطط جهوي صناعي لفائدة كل جهة على حدة، بمخطط والتزامات وأهداف مشتركة تصب في تنمية صناعية في كل جهات المملكة.

2 ـ طالب فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال) الحكومة، ومن خلالها السيد الوزير، من جهة، بمضاعفة المجهودات المبذولة لتشجيع الاستثمارات وتسريعها في المناطق الصناعية، على مستوى مختلف جهات المملكة للنهوض بالمناطق الصناعية، عبر إدراجها في المخططات التنموية المحلية، وتوجيه الدعم الكافي إليها وتبسيط مساطر إقامتها وتجهيزها وتطوير بنياتها التحتية وتقديم الحوافز الاستثمارية، لجعلها فضاءات مناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وبمحاصرة من جهة أخرى انتشار الاقتصاد غير المهيكل عبر آليات وتدابير إدماجه في الاقتصاد المهيكل.

وفي نفس السياق، دعا فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بودس)، مستفسرا عن سبل تحسين الولوج إلى العقار والمناطق الصناعية، لخلق مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة بالمدن الصغرى والمراكز الصاعدة، مقترحا سن سياسة التمييز الإيجابي لفائدة الأقاليم والجهات، التي تفتقر إلى وجود البنية التحتية الأساسية للاستثمار، عبر إحداث برامج لتطوير وتدبير المناطق الصناعية بالجهات النائية التي لم تنل بعد حظها من مشاريع الإقلاع الصناعي المنشود.

وأورد السيد الوزير، جوابا على السؤالين، أن استقطاب مزيد من الاستثمارات الصناعية يلزمه التوفر على الأراضي الصناعية والبنيات الصناعية، بما يسمح بتطبيق الالتزام الذي يتعلق بإحداث منطقة صناعية على مستوى كل إقليم، لتتبقى فقط 4 أقاليم في ظل الاشتغال على إطلاق الأشغال بها خلال هذه السنة، لافتا إلى أن الهدف كذلك هو جعل المناطق الصناعية قابلة لاستقطاب الاستثمارات، وهو ما يطرح ضرورة إعادة تأهيل بعضها.

وأضاف بأن هناك بعض المناطق الصناعية المحدثة والتي لم تتوفر بعد على استثمارات خاصة بها، وأعزى الأمر إلى ثلاثة عوامل، تتحدد في عدم توفرها على التجهيزات الكافية والتي سنشتغل على تقويتها، وفي وجود بعض الاختلالات بما فيها المضاربة من قبل بعض الأفراد الذين يقومون بحجز الأراضي الصناعية، فضلا عن أن المستثمرين ليست لهم دراية ببعض المناطق الصناعية، وهو ما يتم الاشتغال عليه اليوم من خلال إبراز الامتيازات التي توفرها كل منطقة.

3 ـ وجه السيد المستشار كمال بنخالد، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، سؤالا شفهيا حول الإجراءات الحكومية لمواكبة التجار، إلى السيد وزير التجارة والصناعة، الذي أجابه كاشفا أن السياسة التي تنهجها الحكومة في هذا الصدد منبثقة من المناظرة الوطنية للتجارة مع الفاعلين بالقطاع، والتي خرجت بحوالي 1500 توصية، اعتبرها السيد الوزير خارطة طريق التي يتم تنزيلها على أرض الواقع.

وأضاف السيد الوزير أن الحكومة شرعت في تنزيل حوالي 80% من هذه التوصيات، بدءا بالمشروع الملكي الكبير المتمثل في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لجميع التجار، التي كانت الفئة الأولى المنخرطة في هذا الورش الكبير، فضلا عن الإصلاح في النظام الجبائي وتنويع المداخيل والإدماج المالي للتجار.

وفي إطار التعقيب، ذكر السيد المستشار بمعاناة التجار بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز، مطالبا السيد الوزير بتنفيذ الوعود وتنزيل البرنامج الخاص بهذه الفئة والمطالبة بتسريع مسطرة تنفيذ هذه البرامج، وفي نفس السياق ناشد السيد الوزير إعطاء الأهمية القصوى للمجموعات التجارية التي تعاني من جملة مشاكل، طارحا نموذج سوق الخميس بمراكش، التي تتعرض للحرائق باستمرار، وتفتقر لمجموعة من الشروط وتعيش وضعية غير صحية من خلال تأهيلها وهيكلتها على غرار باقي المناطق الصناعية.

4 ـ بين السيد الوزير، مجيبا على سؤال أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي/ المستشار السيد عبد الكريم مهدي)، حول العدالة المجالية في توطين الاستثمارات الصناعية، أن الصناعة بالمغرب كانت في ما سبق مركزة في محور الدار البيضاء تحديدا، غير أن هذه الصناعة باتت اليوم موجودة بمدن القنيطرة وطنجة وفاس، في حين من المنتظر أن تبدأ كذلك بمدن الراشيدية وكلميم والداخلة، وبأن هنالك توجه من أجل الاستفادة من إمكانيات جميع الجهات على أساس جعل الصناعة دعامة للتنمية، انطلاقا من قناعة مشتركة عند كل الفاعلين بأن الصناعة داعمة للتنمية.

وقدم موضحا بعض الخطوات الإجرائية والإدارية لمواكبة المستثمر، من خلال توجيهه وفق تصوره وآفاقه، وتهييئ بنية تحتية، ومده بدعم إضافي ليصل إلى مناطق جديدة بصفة مباشرة، تماشيا مع التوجه الجديد للحكومة، وما جاء به ميثاق الاستثمار، في ما يتصل بتقوية جاذبية بعض الأقاليم التي تبقى بعيدة عن المستثمرين، وتحقيق العدالة المجالية في الصناعة وفي كل المجالات.

وفي هذا الإطار ثمن السيد المستشار عبد الكريم مهدي، بمناسبة التعقيب، مختلف أنظمة الدعم التي تم تضمينها في ميثاق الاستثمار، آملا بمصاحبتها بتحديد الإمكانيات الصناعية لكل جهة، بهدف توجيه المستثمرين إلى أفضل عرض صناعي جهوي، وتحديد وحصر الوعاء العقاري، وأيضا بتسريع الشراكة بين الوزارة والجماعات الترابية من أجل مناطق صناعية مندمجة، ثم بضمان الالتقائية في مختلف البرامج والمتدخلين في ما يخص البنية التحتية والمناطق الصناعية.

5 ـ وتفاعلا مع سؤال عن واقع وأفق صناعة السيارات بالمغرب، تقدم به أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد حمة أهل بابا)، أبرز السيد الوزير أن قطاع السيارات يظل أول قطاع مصدر بالمملكة، بما يصل إلى 140 مليار درهم حسب إحصاء السنة الماضية، بينما لم يكن قبل 15 سنة يصدر شيئا، فصدر خلال السنة الماضية ضعف ما صدره المكتب الشريف للفوسفاط، على اعتبار أن الطاقة الإنتاجية للبلاد تصل إلى 700 ألف سيارة سنويا، في ترقب لاستثمارات أخرى من أجل الوصول إلى مليون سيارة خلال السنة المقبلة.

وذكر كذلك بأن الهدف هو الوصول إلى مليون و400 ألف سيارة، كطاقة إنتاجية خلال السنوات الأربع المقبلة، في ظل وجود قطاع السيارات الكهربائية، الذي سيجعل المغرب من بين أربع أو خمس دول التي ستتوفر على سلسلة إنتاج كاملة خاصة بهذا النوع من السيارات، مشيرا إلى أن هذه الصيغة سار فيها الاتحاد الأوروبي الذي يعد أكبر سوق لنا، في وقت يعد قطاع السيارات ككل قطاعا واعدا، ويشغل ما يصل إلى 260 ألف كفاءة، ولديه القدرة على مضاعفة صادراته ثلاث مرات في المستقبل، فارضا نفسه كأول قطاع مصدر.

وفي رده على إثارة موضوع أثمنة السيارات بالمغرب، نفى السيد الوزير أن يكون الثمن بالمغرب مرتفعا مقارنة بأوروبا، معتبرا الموضوع يعرف بعض المغالطات، بالنظر إلى أن الثمن يظل في المستوى ذاته، مؤكدا على تساوي كلفة السيارات والإنتاج في المغرب وأوروبا، خلافا لبعض الأثمنة التي كانت رائجة بأوروبا، تعود إلى الوقت الذي كانت الدول هنالك تتدخل لدعم هذه الصناعة.

6 ـ أثار فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد أمين عباس البارودي)، من خلال سؤاله عن التدابير

والإجراءات اللازمة اتخاذها من أجل تعزيز عملية تصدير وتوسيع تواجد الشركات المغربية على الساحة الدولية ، مجموعة من الإكراهات تعرفها الصناعة ببلادنا، وتحد من تشجيع الاستثمار في المجال الصناعي، أهمها ارتفاع تكلفة الشركات الصغرى والمتوسطة المستوردة لقطع الغيار بسبب فرض شهادة المصادقة، خاصة عند تفويض المراقبة لشركات أجنبية، وعلى منتجات آتية من بلدان كبرى معترف لها بالجودة عالميا، إضافة إلى إشكالية التأخر في تصريف الإجراءات الجمركية بشكل يضر بسلامة المنتوج ومصلحة المقاولة، ومشكل تركيز جمركة السلع في مدينتي الدار البيضاء وطنجة.

اعتبر السيد الوزير بمناسبة رده، حصيلة برنامج مواكبة أكثر من 250 شركة في فتح أسواق جديدة في الصالونات، من طرف الوزارة والوكالة المغربية لتشجيع الاستثمار والصادرات، غير كافية، معبرا عن طموح القطاع لاقتراح استراتيجية جديدة بأدوات جديدة، ومضاعفة النسب على الأقل 4 أو 5، لتمكين هذه المقاولات الصغيرة من تقوية مكانتها وعلاماتها في هذه الأسواق.

وشرح من جهة ثانية أهمية شهادات المصادقة على المطابقة في الصناعة الوطنية، ومنهجية الاعتماد على شركات عالمية تملك القدرة للبحث والفحص في بلدان منشأ المصنع، وهو ما قد يخلق استثناءا مشكلا لمن هم في وضعية سليمة، لكن بالمقابل أخبر بتوفر الوزارة على منصة للشكايات، يتوصل بها السيد الوزير شخصيا أو بالمصالح المختصة لتسهيل المأمورية، في أجل أقصاه 7 أيام بعد المراقبة.

* أثارت ثلاثة فرق برلمانية في نهاية أشغال الجلسة، في إطار ما تخوله لها المادة 168 من النظام الداخلي، قضية مصادرة السلطات الإيطالية لشحنة تضم 134 سيارة كهربائية مغربية الصنع، أثناء وصولها إلى ميناء «ليفورنو»، أحد أكبر الموانئ الإيطالية.

فتقدم السيد المستشار محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار تناول الكلمة في نهاية الجلسة، حيث طالب السيد وزير الصناعة والتجارة، بتنوير الرأي العام المغربي، خاصة التجار والمستثمرين، حول إجراءات الحكومة والوزارة الوصية لحماية الصادرات المغربية.

في نفس الموضوع، أشار السيد المستشار مولاي مسعود اكناو، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، إلى تزايد وتيرة التضييق على الصادرات المغربية في الآونة الأخيرة، موضحا الأمر بكونها أضحت الآن موجهة ضد الصادرات الصناعية بعدما كانت تشمل الفواكه والخضروات، مستشهدا بآخر تلك المضايقات، ما وقع في ميناء ليفورنو الإيطالي، من خلال مصادرات السلطات الإيطالية يوم 15 ماي الجاري، شحنة تضم 134 سيارة كهربائية قادمة من منصة للتصنيع والتوزيع بالمغرب، موجهة إلى السوق الإيطالية.

بالمقابل، اعتبر السيد المستشار لحسن حداد، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن ما وقع في إيطاليا مسألة عابرة، داعيا الجميع للاستعداد للتنافس لأجل تجاوز مثل هذه الأمور، وإلى تطوير مجال تحويل المواد الأولية لتصبح أجزاء للسيارات، من أجل بلوغ مستوى تكامل يتجاوز 80 و90 في المائة، واستعمال الطاقات المتجددة في قطاع السيارات.

وفي رده على السادة المستشارين، أوضح السيد وزير الصناعة والتجارة، بأن هناك عددا من الدول ترى أن المنصة الصناعية المغربية تكاملية مع اقتصادهم ومنصاتهم الصناعية، في حين ترى دول أخرى في المغرب منصة صناعية منافسة، وما وقع مع فرنسا من خلال تصريحات حكومتها قبل سنوات، والتي كانت تنتقد استمرار صناعة سيارات فرنسية في المغرب وتركيا، قبل أن يدركوا، بعد حوارنا مع مسؤوليهم دام من 3 إلى 4 سنوات، أن الصناعة المغربية تقوي تنافسية علاماتهم، ولا تنقص من قوتهم.

وأضاف أن بعض الدول الأخرى دخلت في نوع من الحوار مع المغرب بعد اندماج الشركة الفرنسية «بوجو» مع «فيات» الإيطالية لإنتاج هذه العلامة الإيطالية بالمغرب، فظهر تخوف من أن المنتوج الذي كان ينتج في إيطاليا سينتج بصفة كاملة في المغرب، بينما سيقوي المغرب هذه العلاقة كما قوى العلامات الأخرى التي وضعت الثقة فيه والتي أعطاها حجما وتنافسية وجودة وإقبالا كبيرا، كما أن نسبتهم في أسواقهم العالمية زادت، مشيرا إلى أن المغرب بات

يشكل قيمة مضافة بالنسبة لتلك العلامات وتلك البلدان.

ولفت كذلك إلى أن السياق العام لهذا الإشكال، يكمن في اعتماد عدد من الدول، بعد جائحة «كوفيد 19»، على سياسة سيادية في الصناعة تقوم على استرجاع عدد من الصناعات التي سمحوا بنقلها إلى دول أخرى، وبأنهم يحاولون اليوم استرجاع أكبر ما يمكن من تلك الصناعات، لكن هناك صناعات لا يمكنهم استرجاعها، خاصة في آسيا، والمغرب له إمكانية أن يوفر لهم هذا المنتوج قرب أسواقهم وفي متناول القدرة الشرائية لمواطنيهم.

ووفق تعبير السيد الوزير، فلا يمكن لتلك الدول استرجاع كافة الصناعات خارج بلدانهم، أو منافسة المنتوجات الآتية من بلدان أخرى، وشدد على ضرورة اعتماد تكامل بين الدول صاحبة تلك العلامات والدول المصنعة لها، يحافظ على علاماتها وتنافسيتها ونسبة أسواقها العالمية، كما أن المغرب سيقوي قدراته في خلق سيادته الذاتية والصناعية وفي توفير مناصب الشغل التي هي أم المعارك.

جلسة الأسئلة الشفهية

ليوم الثلاثاء 26 ذو القعدة 1445 ه الموافق ل 04 يونيو 2024م

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 26 ذو القعدة 1445 موافق 04 يونيو 2024، جلسة عامة أسبوعية، الثامنة من دورة أبريل 2024، مخصصة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها.

تم التداول في النقاط المدرجة بجدول أعمال الجلسة ومناقشة مضامينها، من خلال الأسئلة والأجوبة والتعقيبات والرد عليها، الموزعة على القطاعات الثلاثة الآتية

قطاع الشباب والثقافة والتواصل

طبع النقاش في المحور الأول من برنامج أشغال الجلسة، وحدة تصورات كافة المتدخلين ، وتعبئة الإمكانيات اللازمة قصد الرفع من التشبع بعناصر الهوية الوطنية، وصون التراث المادي واللامادي وحمايته، علاقة بما يراهن عليه المغرب بتطوير قطاع ألعاب الفيديو (الإلكترونية)، للمساهمة في النمو الاقتصادي، وإدماج الشباب في التنمية، عبر الاستفادة من ارتفاع الاستهلاك الرقمي، وكذلك بالبحث عن مكانة البنية التحتية للثقافة في خطط التنمية الشاملة ودورها في تعزيز الهوية الوطنية وتغذية قيم التسامح والانفتاح على الآخر، ومن خلال استحضار الدقة والإبداع لتفعيل برنامج تهيئة وتثمين ساحة جامع الفنا بشكل يرقى إلى مستوى هذا الموقع التاريخي والوطني والإنساني المتفرد، ثم بالانخراط المبكر مركزيا وجهويا وإقليميا لتوفير الظروف الجيدة وتحقيق الحكامة التدبيرية، وضمان النجاعة في الأداء من أجل إنجاح أنشطة البرنامج الوطني للتخييم.

1 – وجه السيد المستشار لحسن الحسناوي، عن فريق الأصالة والمعاصرة، أول سؤال في المحور، إلى السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، حول استراتيجية الوزارة لتطوير صناعة الألعاب الإلكترونية ببلادنا، للتأكيد على الحرص على إدراج الهوية الوطنية والثقافة المغربية في تطبيقات الألعاب، والتشديد على اجتناب كل ما من شأنه المساس بالقيم التربوية والأخلاقية للنشء.

واعتبر السيد الوزير خلال جوابه أن صناعة الألعاب الإلكترونية، تدخل ضمن الصناعة الثقافية، وتحقق رقم معاملات ضخم على المستوى الدولي يبلغ 300 مليار دولار، ما يستوجب ضرورة استفادة المغرب من حصته في هذا الرقم، معلنا تحدي المغرب في جعل المقاولات المغربية تستثمر في هذه الصناعة وتخلق منه الثروة وتحدث مناصب شغل جديدة، في أفق تحقيق ما بين 0.8 إلى 1 في المائة من رقم المعاملات الدولي في هذا المجال الذي يتطور سنويا، وأبدى أيضا بعض التخوف من الذكاء الاصطناعي، الذي في الآن ذاته فرصة لخلق مهن جديدة، بما فيها مهن لها علاقة بمجال صناعة الألعاب الإلكترونية، ويمكن أن يهدد عددا من المهن، وفق ما أشارت إليه دراسات على المستوى الدولي.

وأخبر بأنه قد أعطى، في 24 ماي الماضي بمدينة الرباط، انطلاق فعاليات الدورة الأولى لمعرض المغرب لصناعة

الألعاب الإلكترونية، المنظم تحت رعاية الملك محمد السادس، لترجمة طموح الوزارة بالانتقال من مرحلة استهلاك الألعاب إلى مرحلة تصنيعها، من خلال إرساء بنى تحتية متطورة وخلق علامة تجارية مغربية مرموقة في هذا المجال، خاصة مع وجود شباب مغربي مبدع وموهوب في هذا المجال، يضطر للأسف إلى الهجرة في كثير من الأحيان.

2 – انطلاقا من أهمية تشييد المؤسسات الثقافية من الجيل الجديد في مراكز الجهات، ومن حاجة النهضة التنموية التي تشهدها بلادنا إلى نفس ثقافي قوي، لن يتم دون توفير البنيات الثقافية من مسرح وشعر وموسيقى وفنون تشكيلية وغيرها من التعبيرات الثقافية والفنية، تساءل أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، عن نصيب العالم القروي والمدن الصغرى والمتوسطة من تعزيز البنية التحتية الثقافية، ودعوا في هذا الإطار، إلى أن يتم إعداد برنامج وطني لتشييد مكتبات جهوية كبرى وكذا مكتبات كبرى على الصعيد الإقليمي.

أطلع السيد الوزير على رهان الحكومة بمساعدة المجالس الجهوية كذلك والجماعات المحلية، في تعزيز البنيات التحتية والمراكز الثقافية، بشكل يؤثر ايجابيا على الحياة اليومية للشباب المغاربة عموما، في ظل توافر أكثر من 600 مكتبة ما بين المكتبات التابعة لوزارة الثقافة وأخرى تابعة للجماعات، بدءا بالتركيز على أهمية التواصل الحقيقي حول هذه البنيات الثقافية بطريقة جديدة، ثم طرح بعض الاكراهات التي تعترض معاهد الموسيقى، والمتمثلة غالبا في غياب أساتذة مختصين، مستشهدا بنموذج مدينة الراشيدية، فرضت توجها جديدا لاستعمال الرقمنة، لتلقين الدروس في أي مكان، دون الارتباط باختصاص في إقليم معين، في محاولة لتطوير الأنشطة الموجهة للشباب في هذه المراكز الثقافية وانخراط المواطنات والمواطنين فيها، وألحق كذلك بالمراكز الثقافية مشروع 150 قاعة سينمائية، كخدمة ثقافية جديدة، بالموازاة مع المسرح والموسيقى والرسم، في سبيل تكثيف الأنشطة وتحفيز المواطنات والمواطنين على الاهتمام بها، خاصة في الأقاليم والجهات التي تعاني من عدم وجود مراكز ثقافية، وصرح بالمناسبة ببلوغ تحدي لتشيط ما بين 60% و70%، في أفق استكمال 30% المتبقية من البنيات الجديدة.

3 – رد السيد الوزير، على سؤال شفهي وجهه فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال بن خالد)، حول وضعية صناع الفرجة وممتهني الحلقة بساحة جامع الفنا بمراكش، متعهدا بالاشتغال على برنامج خاص وعلى أرشفة الوثائق الخاصة بجامع الفنا وتراثها وتحسين وضعية «حلايقية» الساحة، بالتنسيق مع مجلس جهة مراكش أسفي، ومجلس جماعة المدينة، مع الاعتراف بواقع مساهمة قطاع الثقافة في إنجاز برامج ثقافية متنوعة، تهدف إلى تعزيز جاذبية الساحة منذ أن تم تصنيفها سنة 2001 تراثا شفهيا للإنسانية من قبل منظمة اليونيسكو، وإلى التعريف بتاريخ جامع الفنا والأدوار التي لعبتها الساحة عبر التاريخ، منذ عهد المرابطين.

ومن جهة ثانية، أشار إلى أن العناية التي تحظى بها ساحة جامع الفنا لدى قطاع الثقافة، تتكرس من خلال إقامة مجموعة من الأنشطة الفنية، وكذا استقطاب أشهر الفنانين وطنيا ودوليا، وإلى أن قطاع الثقافة قام بإعداد قوائم خاصة برواد الساحة باعتبارهم كنزا حيا، وذلك بالنظر إلى الجهود التي قاموا بها عبر الأجيال من خلال الاشتغال بجامع الفنا وصون ذاكرتها الحية.

أيضا أوضح بأن قطاع الثقافة كان له دور مهم أيضا في إخراج متحف التراث اللامادي للساحة، وذلك تحت إشراف المؤسسة الوطنية للمتاحف، والذي يعد مرفقا مهما يهدف إلى تثمين التراث اللامادي لهذا الفضاء التاريخي، وفي نفس السياق، أخبر بأن الساحة استفادت من برنامج اتفاقية 2022-2018، يهم ترميم الواجهات وتوفير الإنارة العمومية والتشوير، وكذلك من مشروع التهيئة الذي يدخل ضمن المشروع الملكي المتعلق بتثمين المدن العتيقة، دعمه قطاع الثقافة بمبلغ 20 مليون درهم.

4 – ودعا من جهته الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عثمان الطرمونية)، خلال سؤاله عن استعدادات الوزارة للمخيمات الصيفية، وعن الإجراءات التي تنوي الوزارة القيام بها في إطار التنظيم والانضباط وتفادي ثغرات السنة الماضية، إلى رفع تحديات على مستوى إصلاح وتأهيل وترميم البنيات الأساسية وفضاءات

التخييم ووقف الإغلاقات التي تهدد شبكات مراكز الاصطياف والتخييم، ومستوى جودة خدمات التغذية المقدمة بالمخيمات الصيفية، وأيضا على مستوى توسيع العرض التربوي وضمان العدالة المجالية والاجتماعية، تأهيل وتأطير الجمعيات المهتمة بمجال التخييم، داعين السيد الوزير إلى وضع آليات جديدة ومعايير الاستفادة من مجال التخييم لهذه السنة، وخلق آليات كفيلة بقطع الطريق أمام المتلاعبين بحصص التخييم.

كشف السيد الوزير بالمناسبة، أن الوزارة أطلقت العرض الوطني للتخييم لموسم 2024، يوم 05 فبراير الماضي، تحت شعار «معا لشباب مسؤول ومتألق»، مؤكدا أن هذا البرنامج يعد من أكبر التظاهرات التربوية الوطنية، التي يشرف قطاع الشباب على تنظيمها لفائدة الأطفال واليافعين والشباب، بشراكة مع الجامعة الوطنية للتخييم وقطاعات عمومية وهيئات متدخلة أخرى، وأنه تم بذل لهذا الغرض الجهود اللازمة لإنجاح عملية التخييم لهذه السنة، وتوفير تجربة غنية وآمنة للأطفال المشاركين، من خلال إعداد وتحسين البنية التحتية، وإعادة التأهيل الجذري لعدد من مراكز التخييم (بأكادير، وإفران...)، وتأهيل وإصلاح وتجهيز مراكز التخييم مع فتح مراكز جديدة هذه السنة (تاغازوت السفلى وتاغازوت العليا- في طور الاستكمال).

كما قامت الوزارة، بحسبه، بتنظيم مجموعة من التداريب واللقاءات الإعدادية لعملية التخييم، بتنسيق مع الجامعة الوطنية للتخييم وبدعوة الخلية العلمية للتكوين، لتحيين مضامين تداريب الدرجة الثانية وتداريب رئاسة المخيم، وعمدت كذلك إلى رقمنة العمليات المرتبطة بالتخييم، من خلال البوابة الوطنية للتخييم (pncv.ma)، وعلى إنشاء مركز اتصال لتلقي الشكاوى والاستفسارات من الجمعيات والآباء، بالإضافة إلى ضبط كل العمليات المرتبطة بتغذية المستفيدين من البرنامج، كإجراءات الصفقات حسب مقومات الصحة والسلامة والجودة، مشيرا إلى أن تنظيم المخيمات الصيفية تطرح إشكاليات جديدة كل سنة.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية

رغم الخطوات الهامة للنهوض بالخدمات الصحية وتجويدها، من خلال اعتماد جملة من الإجراءات والمخططات المحددة الأهداف لتحسين ولوج المواطن المغربي للعلاج، غير أن المنظومة الصحية الوطنية لا تزال تعاني من اختلالات بنيوية تحد من فاعليتها، وإكراهات عديدة تتطلب اعتماد رؤية شمولية واضحة واستراتيجية ناجعة تعتمد على دمج البعد الصحي في السياسات العمومية، وعلى الدراسة الدقيقة وتشخيص كل المعيقات من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.

وعليه اقترح السادة المتدخلون في المحور، التأسيس لاستراتيجية وطنية للصحة، كجزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة تستند كمرتكز على الدولة الاجتماعية، وتجاوز المقاربة القطاعية، ثم على الاستدامة وضمان الأمن الإنساني، وأيضا على تعزيز الجهوية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

1 – وتفاعلا مع سؤال السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، عن التدابير الجديدة المتخذة لتحسين وضعية الخدمات الطبية بالمستشفيات العمومية وتأمين حاجيات ومتطلبات المرضى للعلاج، وتحقيق رهان التوزيع المجالي المنصف للأطر الطبية، في الوقت الذي تخوض فيه شغيلة القطاع الصحي إضرابا وطنيا لـ12 يوما متقطعة، أكد السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية أن القطاع الصحي يعيش مرحلة انتقالية، وبأن الإشكال الذي يعاني منه القطاع لا يتعلق بالبنيات التحتية بل بالموارد البشرية.

وصرح بأنه تم رصد غلاف مالي جد مهم لإصلاح ما يمكن إصلاحه في قطاع الصحة، معتبرا أن الجائحة شكلت مرحلة إقلاع في القطاع، أفرزت الانتقال من 22 ألف سرير إلى 28 ألفا، إضافة إلى تجويد الخدمات والمعدات، وذكر في هذا الصدد بأن الإشكال لا يتعلق بالبنيات التحتية بل بالموارد البشرية.

وتحدث كذلك عن الميزانية التي رصدت لتأهيل القطاع، حيث تم تخصيص مليار درهم لهذا الغرض كل سنة على مدار 5 سنوات، وميزانية وزارة الصحة التي عرفت بدورها قفزة بغية مواكبة ورش التأهيل، إلى جانب طرحه تصور الحكومة من أجل الزيادة في أعداد الموارد البشرية، البالغة الآن 30 ألفا ما بين القطاع العام والخاص، بالاشتغال على برنامج يروم مضاعفة هذا العدد في أفق سنة 2025، من أجل بلوغ المؤشر الذي توصي به منظمة الصحة

العالمية.

وفي تعقيبه، نبه السيد المستشار، إلى أن أي إصلاح للقطاع يظل رهينا بمعالجة إشكالية الموارد البشرية القطاعية وسوء توزيعها مجاليا، ما يتطلب تمييزا مجاليا إيجابيا للأجور والوظيفة، وإلى العديد من الاختلالات التي تعرفها المستشفيات، التي يوجد بها أطباء لا توفر لهم الوزارة إمكانية الاشتغال اللازمة ولا توفر لهم أي تحفيزات.

2 – اعتبر السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المرابط)، إثارة إشكالية الخصاص بالمؤسسات الصحية للقرب، نابعا من اليقين الراسخ بالأدوار الكبرى التي يمكن أن تلعبها هذه المراكز، بحكم قربها من المواطنين لاسيما في المناطق القروية والجبلية النائية، ونظرا للتفاوتات الترابية الكبيرة في توزيع الموارد البشرية بمراكز القرب لاسيما على مستوى الأطباء، لتسهيل ولوج المواطنات والمواطنين إلى خدمات صحية ذات جودة من جهة، وضمان ظروف عمل ملائمة لكافة مهنيي القطاع، وفق تصور واستراتيجية جديدة تهدف إلى تجاوز مختلف الإكراهات التي عرفها القطاع الصحي خلال العقود السابقة.

صنف السيد الوزير القانون – الإطار 06.22 كأهم الدعامات لتأهيل المنظومة الصحية الحالية، بما فيه من موارد بشرية وبنية تحتية وكذلك الحكامة وحتى الرقمنة، ليخبر بأنه في إطار تحسين خدمات المستشفيات العمومية خصصت الوزارة غلافا ماليا جد مهم، ما مكن من الانتقال من 22.000 سرير إلى 28.000 سرير وكذلك تجويد الخدمات بالمعدات، ورصدت لتأهيل القطاع، مليار درهم كل سنة على مدار 5 سنوات لتأهيل المستشفيات العمومية بما في ذلك الموارد البشرية، ما يؤكده التوفر على 30.000 ما بين القطاع الخاص والقطاع العام من الموارد البشرية، إضافة إلى برنامج أنجزته الحكومة في أفق 2025 لمضاعفة نسب الموارد البشرية للانسجام مع المؤشر الذي توصي به المنظمة العالمية للصحة.

3 – اقترح أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، في سؤالهم عن برنامج الوزارة لتأهيل المستعجلات ببلادنا، لتجاوز الإكراهات التي تعرفها أقسام المستعجلات، تحديد معايير إلزامية للقطاعين العمومي والخاص بشأن المنشآت والتجهيزات وآليات تنظيم المصالح المستعجلة الطبية، وتنمية الموارد البشرية العاملة بالمستعجلات الطبية وتثمين دورها، ثم العمل على الاستثمار الأمثل للتكنولوجيا الرقمية في ضبط وتنظيم التكفل بالمستعجلات الطبية، وتزويد خدمة المساعدة الطبية المستعجلة SAMU بما يلزم من معدات لوجيستيكية وموارد بشرية ومالية، وتوسيع نطاق عملها لتشمل الإسعاف في الطريق العام بتنسيق وثيق مع مصالح الوقاية المدنية، وتخويلها إمكانية نقل المرضى إلى المؤسسات الطبية الخاصة، استجابة لما يعانيه المواطنون من صعوبات التنقل من مناطق بعيدة للولوج إلى العلاجات، في سياق تنظيم قطاع النقل الصحي.

من جانبه كشف السيد الوزير واقع أن 80 في المئة من الحالات الوافدة على أقسام المستعجلات في مستشفيات المملكة، ليست حالات مستعجلة، كان الأولى أن تلجأ إلى المستوصفات أو المراكز الصحية للقرب، بهدف تخفيف الضغط عن المستعجلات، بحكم الاكتظاظ والنقص في الموارد البشرية، ومن جهة ثانية، شدد على أن نمط العمل بأقسام المستعجلات، يشكل عائقا آخر أمام الأطر المشتغلة بهذه الأقسام، وهو ما جعل الوزارة تمنحهم الاستثناء الذين يشتغلون في هذه الأماكن، وشخص الأمر بشكل مترابط ومركب، يبتدئ من حل المشكل في المراكز الأولية الصحية، ليتراجع مشكل ضغط مستعجلات المستشفيات، التي ارتأى أن لديها ما يكفي من الدراية والخبرة والاستعداد لكأس إفريقيا وكأس العالم 2030.

4 – أثار السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد محمد بن فقيه)، إشكالية عدم تمكن الفوج الأول المتخرج من كلية الطب بأكادير، 100 طبيب، من الشروع في الممارسة ومزاولة المهنة بالمستشفيات الجهوية والإقليمية والمراكز، وبصفة عامة مشكل تجاوز نقص الموارد البشرية والتجهيزات وصيانة التجهيزات، ونقص المعدات في جميع المستشفيات في المغرب، فضلا عن قضية غياب بعض التخصصات في المستشفيات الجهوية، بمناسبة تقديمهم لسؤال حول تعزيز وتجويد منظومة تكوين الأطر الصحية.

أطلع السيد الوزير على أن تكوين الأطر الصحية في المغرب يتميز بجودة عالية، وأن الكفاءات الطبية المغربية

مطلوبة في سوق الشغل، للاستقطاب من جميع أنحاء العالم، غير أنه أقر بأن عدد الخريجين لا يزال ضعيفا مقارنة بحاجيات القطاع الصحي من الأطر الطبية والتمريضية معا، معتبرا أن هناك خصاصا مهولا، حيث نحتاج إلى 32 ألف طبيب إضافي، و65 ألف ممرض، حيث لا يتعدى عدد الأطباء الذين يتم تكوينهم سنويا في المغرب 1500 طبيبة وطبيب، 600 منهم يهاجرون إلى الخارج.

كما أخبر بأن الوزارة تسعى إلى الرفع من عدد الأطباء الذين يتم تكوينهم سنويا، من خلال زيادة عدد مراكز التكوين داخل المراكز الاستشفائية الجامعية، حسب حاجيات كل جهة من جهات المملكة، مضيفا أن قانون الوظيفة الصحية جاء بعدد من الامتيازات لفائدة الأطر الصحية، من أجل تحفيزها للبقاء في المغرب، عندما تتم أجرأة القانون المذكور.

وجوابا على ما جاء في التعقيب بخصوص عدم توفر ميادين التدريب بالشكل الكافي داخل المستشفيات، وهو من النقط الأساسية في الملف المطلبي لطلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، أفاد السيد الوزير بأنه لا ينبغي ربط التكوين بالتوفر على قاعات التداريب، فالمتدربون يتعلمون ويكتسبون الخبرة على سرير المريض.

5 – وجه الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، سؤالا في ما، الخامس الموجه للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، بخصوص الإجراءات والتدابير التي تنوي الوزارة القيام بها، لمعالجة والحد من ظاهرة الترويج للخدمات والمنتوجات الطبية وغير الطبية عبر منصات التواصل الاجتماعي، ليؤكدوا أن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت ساحة رئيسية للإعلانات، وبالأخص تلك المتعلقة بالمنتجات الصحية، وأنه مع تزايد الإقبال على هذه المنتجات، تبرز تساؤلات جدية حول مصداقية الإعلانات والأضرار المحتملة الناجمة عن استخدام منتجات غير معتمدة، وتعلن قلقا متزايدا بشأن فعالية القوانين الراهنة في حماية المستهلكين من الإعلانات المضللة للمنتجات الصحية والطبية، إذ اعتبروا أن هذه الإعلانات، رغم توفيرها لمعلومات قد تساهم في تحسين الصحة، فقد تؤدي إلى تضليل المستهلكين وتعريضهم لأضرار صحية جسيمة.

وفي مواجهة الاتجار غير القانوني بالأدوية، أظهر السيد الوزير أن هذه المشكلة لا تقتصر على المغرب وحده بل هي قضية عالمية تواجهها حتى الدول المتقدمة، خاصة وأن القوانين الحالية واضحة وصارمة في ما يخص بيع الأدوية والمنتجات الصيدلية خارج القنوات الرسمية، خاصة المادة 112 و107 من القانون رقم 17.07، مضيفا أن هذه المسألة لا تقع ضمن وحدها، مشيرا إلى أنه فضلا عن اختصاصات وزارة الصحة، فقد دعا رئيس النيابة العامة إلى تكثيف الجهود لمكافحة البيع غير القانوني للأدوية.

ومن جهة أخرى أخبر بأن على الشرطة القضائية، بالتنسيق مع المصالح الصحية والحماية الاجتماعية والمصالح المركزية للأدوية والصيدلة، أن تعمل لرصد ومكافحة هذه الأنشطة غير القانونية، وأشار بالمناسبة إلى الدورية رقم 485 التي تؤكد على أهمية اتباع المسار القانوني للأدوية، مذكرا بأن المغرب قد صادق على القانون رقم 16.16 الذي يجرم تصنيع وتسويق المواد الصحية المزيفة ويؤسس لإطار تعاون وطني ودولي لحماية الضحايا ومكافحة هذه الجرائم.

6 – وجهت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، من خلال سؤال بعنوان تثمين الموارد البشرية بقطاع الصحة، ملاحظات للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، على خلفية استمرار ما وصفته تجاهل الحكومة لتنفيذ مطالب شغيلة القطاع، أمام مواصلتهم خوض إضرابات، متسائلين في هذا الصدد عن مآل الاتفاق الذي وقعته الوزارة مع الفرقاء الاجتماعيين.

ومن جانبه تشبث السيد الوزير بنفس التبريرات التي قدمها آخر مرة عن هذا الملف، مؤكدا أن الاتفاق الذي وقعته اللجنة الحكومية مع الفرقاء الاجتماعيين ما يزال ينتظر فيه رأي السيد رئيس الحكومة، وأكد على أن المقاربة التشاركية التي اعتمدتها الوزارة في إصلاح القطاع تعتبر غير مسبوقة، وأسفرت عن تحسين النصوص القانونية والتوصل إلى اتفاقات مهمة، وطلب عدم التسرع في الحكم، في إشارة إلى الأحاديث المتداولة حول تراجع الحكومة عن الاتفاق الموقع مع النقابات الصحية، وبأن السيد رئيس الحكومة سيعلن موقفه في المحضر المتعلق

بالاتفاق قريباً مضيفا للتمكن من المضي قدماً، وخلص إلى أن الإصلاح الجديد المتمثل في الوظيفة الصحية يأتي بمجموعة من المكتسبات والامتيازات للعاملين في القطاع الصحي، مما سيؤدي إلى تغيير إيجابي في قطاع الصحة بالمغرب وقطع الصلة مع الممارسات السابقة.

7 – ومن أجل توفير البنية التحتية اللازمة لتأهيل الخريطة الصحية لبلادنا، ناشد السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد العزيز بوسليخن)، السيد الوزير والمسؤولين عن القطاع بمواكبة المجهودات المبذولة بتوفير الموارد البشرية الكافية واللازمة من الأطر الصحية، خصوصا الممرضين والممرضات، ووضع خطة للرفع من عدد الخريجين وتعزيز جاذبية مهنة التمريض، واعتماد نظام المنح للطلبة الراغبين في الولوج إلى معاهد التكوين، وأيضا من خلال إشراك فعلي للوزارة في مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لدبلوم الدكتورة في الطب والصيدلة وطب الأسنان، والخاصة بالمعاهد العليا للمهن التمريضية، ووضع دفتر تحملات لإحداث مؤسسات التكوين الطبي، سواء تعلق الأمر بالكليات والمعاهد والمراكز الاستشفائية الخاصة.

وتجاوزا للتعقيدات التي صاحبت قديما القانون رقم 34.09 غير المفعل، حصر السيد الوزير رده في التذكير بمقتضيات قانون الإطار رقم 06.22، كإطار موجه للمجموعات الصحية الترابية في بلورة خريطة صحية جهوية الوطنية، سواء في ما يتعلق بالموارد البشرية أو بالمنشئات الصحية أو الاستثمار في إطار قطاع الصحة، وفي إطار التعاون ما بين القطاع الخاص والقطاع العام، ووعد تيسيرا لمهام المجموعات الصحية الترابية، بالوقوف على إعداد النصوص التطبيقية تنزيلها الفعلي في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة، لتبرز الملامح الإيجابية لإصلاح المنظومة.

وأضاف بأن النقاش الحالي حول قطاع الصحة العمومية يحيل مباشرة إلى قطاع الصحة في تكامله ما بين القطاع الخاص والقطاع العام، لتأمين خدمات للمواطن المغربي بجميع مكونات المنظومة، وتدارك النقص في الموارد البشرية، ومدهم بجسور للعمل دون موانع بين القطاعين وفق ضوابط يلزم احترامها، فضلا عن تحفيز القطاع الخاص على الانخراط في النظام المعلوماتي للمنظومة الصحية، لضمان وضوح وشفافية أكثر.

8 – في سياق احتفالات 31 ماي الأخير باليوم العالمي للإقلاع عن التدخين، والزيادة المهولة لشعبية السجائر الإلكترونية يوما بعد يوم، خاصة داخل أوساط المراهقين، وفي الأماكن العمومية وفي غيرها، طالب السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)، بوضع قانون يحد من انتشار السجائر الإلكترونية في الأماكن العمومية وكذا منع بيعها للأطفال و المراهقين، و استنكروا استفحال هذه الظاهرة خاصة في المدن، الشيء الذي يستدعي اتخاذ مجموعة من الإجراءات الصارمة والحقيقية، على وقع ما تقوم به مجموعة من الدول، كاليابان، قطر و الأرجنتين، والتي أصدرت قوانين تمنع منعا كليا هذه السجائر الإلكترونية، خلال سؤال طرحوه بخصوص الانتشار المقلق و المخاطر الشديدة للسجائر الإلكترونية.

من جانبه أوضح السيد الوزير أن الوزارة تبلور استراتيجية لمحاربة هذه الآفة، وتمحور الاستراتيجية حول تعزيز الصحة النفسية والوقاية من اضطرابات الإدمان على النيكوتين والسجائر الإلكترونية بين فئات الأطفال، المراهقين والشباب، فضلا عن برنامج محاربة التدخين والمخطط الاستراتيجي الوطني للوقاية والتكفل باضطرابات الإدمان والذي امتد ما بين 2018 و2022.

وأورد أن الوزارة الوصية تعمل على إرساء استراتيجية كاملة وشاملة، تجاوبا مع توصيات منظمة الصحة العالمية، كمقاربة قائمة على التكوين الميداني وكذا على البعد الوقائي، حيث توفر فضاءات صحة الشباب ومراكز الصحة الجامعية إلى جانب خلايا الإنصات والتوجيه والدعم النفسي وخدمات الاستشارة في علم النفس واستشارة الإقلاع عن تدخين النيكوتين والسجائر الإلكترونية.

وكشف كذلك أنه تم توقيع اتفاقيات في إطار شراكة، تحدد مخطط عمل مشترك 2022-2026 حول الصحة الجامعية، ما بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي والابتكار، للحد من بعض السلوكيات داخل فضاءات التعليم، حيث تم إطلاق مشروع مؤسسة التعليم العالي بدون تدخين على هامش الأسبوع الوطني للصحة الجامعية، الشيء الذي يدخل حسب ما صرح به، في إطار التحسيس والتوعية لمحاربة ومكافحة الإدمان.

من جهة أخرى أبرز السيد المستشار في تعقيبه أن قطاع التربية الوطنية هو الآخر مدعو إلى جانب قطاع الداخلية والمالية أيضا للتدخل، وشدد على تفعيل مبدأ الصرامة في ما يتعلق بالمتاجرة بهذه السجائر، حيث صار من الشائع إيجادها في كل مكان، والحصول عليها يتم بسهولة كبيرة.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

1 – تدخل السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني)، للمساءلة عن مآل مشروع النظام الأساسي لمستخدمات ومستخدمي المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، والمطالبة بإلحاح بتوفير الموارد البشرية اللازمة لتغطية الخصاص المهول، والرفع من التعويضات الخاصة بمهن التفتيش والمراقبة بالمكتب، وتوفير الحماية القانونية، وناشدوا السيد الوزير الترافع من أجل التسريع بإخراج النظام الأساسي الذي تم التوافق بشأنه بين إدارة المكتب والوزارة والشركاء الاجتماعيين.

ذكر السيد الوزير بداية بأهمية أدوار المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، في الحفاظ على الصحة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية لمختلف المنتجات الغذائية، بما يضمن سلامة صحة المستهلكين، وفق برنامج ومشاريع مسطرة على مستوى كل وحدات المؤسسة على الصعيد الترابي، وبدعم من الوزارة بكل الإمكانيات المتاحة، ومن خلال تحفيز مستخدميهم ماديا وإداريا، وهو ما جسدته صيغة مشروع النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المكتب، تم الاتفاق عليها في 15 أبريل 2024 وعرضها على المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية، قصد دراستها والبث في مقتضياتها، المضمنة بقواعد إدارية محينة تتماشى مع الأنظمة المعمول بها.

2 – في سؤال في ما حول تقدم سير الزراعات الربيعية، طالب فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري)، الحكومة بفتح باب التصدير لعدد من المنتجات الفلاحية التي توقع أن يكون إنتاجها غزيرا هذه السنة، حسب إمكانيات وظروف السوق الوطنية، وذلك لتحسين مواردهم بالنظر إلى الظروف الصعبة التي يمر منها الفلاح المغربي خلال السنوات الأخيرة، والذي يبقى بين مطرقة الجفاف وسندان السماسرة، مؤكدين على أن المزروعات الربيعية كنوار الشمس والعدس والحمص والفول وغيرها، سيكون إنتاجها هذه السنة غزيرا بعد التساقطات المطرية المتأخرة خلال هذا الموسم، وعلى ضرورة تفعيل المراقبة التي تقوم بها مديرية الأسعار بوزارة المالية، خصوصا باقتراب عيد الأضحى المبارك، مع التفاتة خاصة للفلاحين في المناطق التي تأثرت بالجفاف.

كشف السيد الوزير خلال رده، بأن إجمالي المخزون المائي في السدود ذات الاستخدام الفلاحي بلغ إلى غاية 31 ماي المنصرم حوالي 4,16 مليار متر مكعب، مقارنة ب 4,22 مليار متر مكعب في نفس الفترة من الموسم الفارط، بمعدل ملء قدره 30 في المائة، وبأن معدل التساقطات المطرية بلغ إلى حد الآن 237 ملم، بتراجع بنسبة 33 في المئة مقارنة مع معدل 30 سنة المنصرمة (355 ملم)، ومستوى مماثل مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية (237 ملم).

وذكر بالوقع الإيجابي للتساقطات المطرية خلال شهر مارس على بذر أهم الزراعات الربيعية، خاصة زراعة الحمص والذرة ونوار الشمس والفاصوليا الجافة والخضروات، لافتا إلى أن إجمالي المساحة المزروعة من الزراعات الربيعية بلغ لحد الآن حوالي 144 ألف هكتار، ما يمثل 89 في المائة من البرنامج المسطر (161 ألف هكتار)، وأشار إلى أن إنجازات برنامج الخضروات الربيعية بلغت إلى متم شهر ماي الماضي 57 ألف هكتار، ما يمثل 83 في المائة من البرنامج المسطر، متوقعا أن يغطي الإنتاج الاحتياجات الاستهلاكية لموسم الصيف.

وحسب الأصناف المزروعة، أطلع السيد الوزير، تبيانا للإنجازات على أن البصل هو الصنف الرئيسي المزروع بحوالي 15 ألفا و540 هكتار، والبطاطس ب 8807 هكتار، والطماطم ب 4308 هكتار، ما يؤشر على حالة مرضية للنباتية للزراعات الربيعية، مشيرا إلى أنه منذ يوليوز 2023، تم تنزيل مجموعة من التدابير الاستثنائية للتخفيف من حدة الظروف التي يعاني منها الفلاحون ودعم تكلفة الإنتاج بـ 10 مليارات درهم، موضحا أنه تم تخصيص 4 مليار درهم من أجل دعم الأسمدة الأزوطية، حيث تم توزيع 1,47 مليون قنطار، أي 49 في المائة من البرنامج لفائدة 84 ألف مستفيد، مع مواصلة منح المساعدات للتحاليل المخبرية للتربة والمياه والنباتات.

وأورد في نفس الإطار أنه تم دعم بذور وشتائل الطماطم والبطاطس والبصل، عبر إعانة تتراوح ما بين 50 و70 في المائة من سعر الاقتناء، على اعتبار أن المساحة المزروعة بلغت 60 في المائة من البطاطس، و33 في المائة من البصل، و7 في المائة من الطماطم.

3 – وحول بعض حيثيات تنمية وتربية الأحياء المائية البحرية، استفسر أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد جواد الهلالي) السيد الوزير ،كمكون أساسي للاستراتيجية أليوتيس، مقترحين الأخذ بعين الاعتبار توسيع عمل الوكالة الوطنية لتربية الأحياء المائية، من خلال إحداث مديريات إقليمية وجهوية تابعة لهذه الوكالة في كافة جهات المملكة المطلة على البحر، والاهتمام بالتكوين بالنسبة للمتعلمين في قطاع الأحياء المائية، وخاصة التقنيين والغطاسين وغيرهم، أيضا مواكبة الشباب والتعاونيات خاصة في الجانب المالي، ثم الاهتمام بمجال البحث العلمي والابتكار في القطاع، إضافة إلى تأمين تزويد المزارع بالبذور والمفرخات وصغار الأسماك.

وفي إطار سعي المملكة للتأسيس لدعائم اقتصاد أزرق، رد السيد الوزير بأنه يتم العمل مع مختلف الشركاء على توفير مناخ ملائم لتطوير قطاع تربية الأحياء المائية البحرية وضمان استمراريته، من خلال تحديث المنظومة القانونية بإصدار قانونين جديدين 21.84 و21.85 لتمكين المستثمرين من رؤية واضحة لهذا المجال، وعزز جوابه مخبرا بأنه تم وضع 8 مخططات للتهيئة بهدف إيواء نشاط تربية الأحياء المائية البحرية، تشمل 65 في المائة من الشريط الساحلي الوطني، إلى جانب تعزيز الاستثمارات عبر إطلاق 16 طلب إبداء اهتمام موجهة للمستثمرين والمقاولين المغاربة والأجانب، حيث ستتم مواكبتهم عبر برامج للتكوين والتدريب ونقل المعرفة والإرشاد.

وبين من جهة ثانية، أنه تتم اليوم مواكبة 451 مشروعا، بحجم استثمار يناهز 5 مليار درهم، وتعزيز تنافسية النشاط وتمديد الإجراءات الجبائية والضريبية التحفيزية، بما فيها خفض الرسوم الجمركية بما يصل إلى 2,5 في المائة، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على بعض المنتجات المستوردة كمدخلات الأعلاف وبرقات الأسماك وصغار الصدفيات.

4 – تمحور جواب السيد الوزير على سؤال أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، بخصوص تطور البحث العلمي في مجال الصيد البحري، حول منجز الوزارة في تثمين وتعزيز القدرات العلمية والتقنية للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، اعتبارا لدوره الحاسم في تدبير الثروات البحرية ومواجهة التحديات المتزايدة للقطاع، الذي تم تعزيزه بأسطول من 6 بواخر للبحث العلمي وعلم المحيطات وعدة مختبرات على طول السواحل الوطنية.

وأحاط بجملة من اختصاصاته المتمثلة بالأساس في إعداد الأسس العلمية والتقنية لتحسين الاستدامة، وفي تعزيز الفعالية الاقتصادية عبر تطوير النسيج الصناعي للصيد البحري وتأمين المنتجات البحرية وتحسين تنافسيته، وفي ما يتعلق بتربية الأحياء المائية، فتم لذات الغرض تطوير تقنيات الاستزراع الصناعي، بهدف تحسين معدلات النمو والإنتاجية للأسماك المستزرعة وتكييف وتطوير تقنيات جديدة لتربية الأحياء المائية.

وطرح السيد الوزير أيضا الخطة المستقبلية لترسيخ أدوار المعهد، باعتماد استراتيجية جديدة في أفق سنة 2030، من خلال دعم وتنزيل مشاريع البحث والابتكار الخاصة باحتياجات المهنيين، ومواصلة تطوير أسطول البحث العلمي وعلم المحيطات، وتطوير البنية التحتية للبحث، ثم عن طريق خلق روابط الشراكة مع المقاولات وتشجيع الابتكار لخلق منتجات جديدة ومبتكرة، والتطوير المستمر لتنافسية المنتوج المغربي في الأسواق الدولية.

5 – لفت أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد مولاي مسعود اكناو)، في سؤالهم حول تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاع الصيد البحري، إلى أن تحويل المنتجات البحرية إلى منتجات نهائية يخلق قيمة مضافة، ودعوا بالمناسبة لضرورة التنسيق الشامل بين جميع المتدخلين لتوفير مناخ للأعمال مناسب في هذا القطاع، وإقرار تحفيزات ضريبية وأخرى حقيقية في القطاع، وكذا سن إجراءات مسطرية مبسطة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في القطاع، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية، لاسيما بالمناطق الجنوبية وبالمدن البحرية المتوسطة والصغيرة، من خلال إنشاء وتطوير مناطق صناعية وأخرى للتسريع الصناعي مجهزة بكافة

الخدمات الأساسية، مع ربطها بشبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ لتسهيل نقل البضائع.

لخص السيد الوزير في رده، خطة الوزارة من أجل تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاع الصيد البحري، وفي الأثر الإيجابي لإنجازات مخطط أليوتيس على قطاع الصيد البحري، من خلال المحافظة على الثروات البحرية واستدامتها، والتسويق وما يرتبط به من بنيات تحتية وخدمات، ثم بتطوير صناعة الصيد البحري والرفع من تنافسيتها.

وعزز جوابه مصرحا بالتوفر على 518 وحدة صناعية لتثمين المنتجات البحرية المفرغة بالمواد الوطنية، باستثمار انتقل من 248 مليون درهم سنة 2020 إلى مليار درهم سنة 2023، وتسجيل 31 مليار درهم سنة 2023، بزيادة 7% مقارنة مع سنة 2010 في ما يتعلق بصادرات الأسماك، فضلا عن تحقيق مجموعة من المشاريع والإجراءات المعتمدة لتشجيع الاستثمار، ومواكبة المستثمرين بقطاع الصناعات التحويلية في جميع مراحل إنجاز المشاريع الجديدة، ومصاحبة المستثمرين الراغبين في الاستفادة من منتوجات صندوق الضمان المركزي، قصد إبرام عقود استثمار مع الدولة.

6 – وحول سؤال عن الفئات المتضررة من الجفاف، انتقد الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)، الحلول المقترحة التي تعتمدها الحكومة، بشأن لجوئها وللسنة الثانية على التوالي، إلى دعم استيراد الأغنام من الخارج، كمخرج اعتبروه لا يحل إشكالية ضعف سلاسل الإنتاج المحلية بقدر ما يستنزف العملة الصعبة، مستدلين بما تعرفه أسواق الأضاحي بالمملكة من ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، لدرجة بلغت فيه الزيادات حدود 50 %، بل حتى في الأسواق المنظمة والمهيكلة بلغت حدود 14 درهم زيادة في الكيلوغرام، متسائلين عن الجدوى من منح الدعم والامتيازات الضريبية لبعض المستوردين، ما دام الإجراء لم ينعكس على أسعار الأضاحي في الأسواق الوطنية، ودعوا الوزارة الوصية بشكل خاص والحكومة عموما، إلى وقفة استراتيجية لمراجعة السياسة الفلاحية المتبعة داعين إلى توفير مخزون استراتيجي للمواد الغذائية والفلاحية الأساسية.

أقر السيد الوزير بالأثر السلبي للجفاف على القطاع، وساق في جوابه مجموعة برامج تم تنزيلها للتخفيف من آثار الجفاف لدعم الفلاحين ومربي الماشية وحماية سلاسل الإنتاج النباتية والحيوانية، ابتداء من يوليوز 2023، بتعليمات ملكية سامية، بقيمة 10 مليار درهم، تشمل دعم سلاسل الإنتاج النباتي، بما فيها دعم عوامل إنتاج البذور والحبوب، وبذور الطماطم والبطاطس والبصل، ثم الأسمدة، ودعم سلاسل الإنتاج الحيواني، بما فيها اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب، وسجل توزيع منذ ما يقارب السنة 7 مليون قنطار من الشعير المدعم لفائدة 460 ألف مستفيد، و3.2 مليون قنطار من الأعلاف المركبة لفائدة 307 ألف مستفيد، ودعم توريد الماشية بميزانية تتجاوز 61 مليون درهم، وتوفير حماية صحية مجانية للقطيع على الصعيد الوطني، وصرف تعويضات التأمين الفلاحي.

7 – دعم المهنيين بقطاع الصيد البحري، الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي). استفسر من جهة عن التدابير والإجراءات المتخذة لإنقاذ مهنيي قطاع الصيد البحري والصناعات التحويلية المرتبطة به، خاصة بالأقاليم الجنوبية، من المعاناة جراء تدهور مخزون الأسماك السطحية الصغيرة ببلادنا، مستحضرا نموذج مصيدة المرسى، ومشاكل ندرة الأسماك وقلة التمويلات البنكية والمنافسة الآسيوية التي باتت تهدد قطاع التعليب وتجميد الأسماك.

أقر السيد الوزير بداية بالتحديات التي تواجه القطاع، وبالحركية في المؤشرات والأرقام والإنتاج، مستدلا باستراتيجية أليوتيس في تنزيل بعض المشاريع تتصدى للإكراهات التي تعوق تطوير منظومة الصيد البحري، بشراكة مستمرة مع المهنيين والفاعلين في الغرف والكنفدراليات، بالتركيز على مواكبة قطاع الصيد البحري، وإعادة هيكلة وتحديث قطاع الصيد التقليدي، وفي حماية القوارب وسلامة البحارة، وكذلك تثمين منتوجاتها عبر الأحياء المائية عن طريق دعم صغار المنتجين والتعاونيات، خصوصا على صعيد البحر الأبيض المتوسط شمال المحيط الأطلسي، ثم أثار مشكل تأثر العديد من القطاعات جراء الأسعار المرتفعة غير المستقرة للمحروقات المرتبطة

بالظرفية الاقتصادية العالمية، وأبرز جهود الحكومة المبذولة في هذا السياق للتصدي لارتفاع الأسعار وخاصة الطاقة، من خلال التدخل لحماية القدرة الشرائية للأسر المغربية وللقطاع ككل.

8 – استفسر السيد المستشار خالد السطي عن أهم خلاصات الحوار القطاعي بالوكالة التابعة لقطاع المياه والغابات، وخصوصا مسألة الأعمال الاجتماعية، بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للمياه والغابات، جراء إقصاء موظفين من منحة العيد وعدم نقل ممتلكات وعقارات بالملايير، ذات الصلة بالأعمال الاجتماعية وبالحوار القطاعي في الوكالة.

أجاب السيد الوزير، مقرا بأن النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة يضمن الرفع من المردودية، ويخلق تنافسية في إنجاز مهامهم، مقرا بأن الوزارة حريصة على تنزيل مضامين الحوار بين الشركاء الاجتماعيين بين الوكالة، وعدد ما تقوم به الوكالة الوطنية للمياه والغابات، في إطار الحوار مع الشركاء الاجتماعيين الممثلين لمستخدمي القطاع، عبر اجتماعات متواترة، من قبيل التفاعل مع مختلف الاقتراحات والمبادرات البناءة للتنظيمات النقابية، ودراسة مطالب المستخدمين من مختلف الفرقاء الاجتماعيين، وتصفية عدة ملفات ووضعيات إدارية ومهنية متراكمة، ووضع مخططات للعمل مع شركاء مهنيي الوكالة، فضلا عن إعادة تنظيم الوحدات الترابية للوكالة لتحسين ظروف العمل، واعتماد آليات الرقمنة للملفات المرتبطة بتسوية الوضعية الإدارية للموظفين.

9 – في سؤالين متعلقين بأسعار الأضاحي وضمان أداء المغاربة لشعيرة عيد الأضحى هذه السنة، جمعتهما وحدة الموضوع، تقدم بهما السادة أعضاء الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد إسماعيل العالوي)، والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير).

استعرض السيد الوزير أثناء رده على السؤالين، وضعية السوق الوطنية الخاصة بالأضاحي وتوقعات وزارته وتدابيرها لإنجاح هذا الموعد السنوي، مرتقبا وصول العرض الوطني من الأضاحي خلال هذه السنة إلى 7,8 مليون رأس، منها 6,8 مليون رأس من الأغنام ومليون رأس من الماعز، في حين إن الطلب المرتقب يقدر بحوالي 6 ملايين رأس، منها 5,4 ملايين من الأغنام و600 ألف من الماعز.

وأوضح أن عملية الترقيم وصلت إلى 5,8 مليون رأس، في حين بلغ الاستيراد من الخارج 450 ألف رأس نهاية الشهر الماضي، في وقت تطمح الوزارة إلى استيراد ما يصل إلى 600 ألف رأس، للرفع من العرض والاستجابة لطلب والتخفيف من الضغط على الماشية الوطنية، على أن تتزايد هذه الأرقام خلال الأيام المقبلة، مشيرا إلى أنه جرى إعفاء المستوردين من الرسوم الجمركية والضريبية ومنحهم 500 درهم عن كل رأس مستورد.

ولفت إلى أن القطيع الوطني من الأغنام اليوم محدد في 20,3 مليون رأس، بانخفاض بنسبة 2 في المائة عن السنة الماضية، بينما يصل إجمالي القطيع الوطني من الماعز إلى 5,4 مليون رأس، وهو ما يشكل انخفاضا بنسبة 4 في المائة عن السنة الماضية، مضيفا بأن إجمالي وحدات تربية وتسمين رؤوس أغنام العيد على الصعيد الوطني بلغت 214 ألف وحدة، في وقت جرى إنشاء ما يصل إلى 36 سوقا مؤقتا بتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات الترابية، في ما تم كذلك إرساء نظام معلوماتي لتتبع أسواق البيع ومراقبة مياه توريد الماشية، فضلا عن برمجة زيارات ميدانية للأوساق الأسبوعية.

وبين من جهة ثانية، أن عيد الأضحى يظل موعدا سنويا مجتمعيا ولمربي الماشية، بالنظر إلى كون 14 مليار درهم يتم تحويلها إلى العالم القروي، في وقت تأثر القطيع الوطني للسنة الثالثة على التوالي وبصفة مباشرة بالجفاف وتدهور الزراعات الكلئية وغلاء الأعلاف، وبأنه استجابة لهذه الوضعية تم تنزيل برنامج دعم مربي الماشية بما يصل إلى 10 مليار درهم، للتخفيف من شح التساقطات عبر دعم الأعلاف وتوريد الماشية.

وحول الاستعدادات لإنجاح عيد الأضحى لسنة 2024، أشار إلى أنه يتم تكثيف المراقبة الصحية للقطيع الوطني الموجه للأسواق والتأكد من خلوه من الأمراض المعدية، حيث تظل حالته الصحية إلى حدود الساعة جيدة، على أن تستمر المراقبة إلى غاية يوم العيد، بإشراف من المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (أونسا)،

الذي قام بما يصل إلى 1486 عملية تدخل، نجم عنها تحرير 6 محاضر جرت إحالتها على النيابة العامة، تتعلق ببيع أدوية بطريقة غير مشروعة بكل من جرادة ومراكش والخميسات وقصبة تادلة، في حين تم تحرير محضرين بتارودانت وبني ملال بخصوص ضبط 51 طنا من الأعلاف غير المطابقة للمواصفات.

كما شدد على الاستمرار في مراقبة تنقيل الفضلات الحيوانية للدواجن التي سبق أن تسببت في اخضرار اللحوم سنة 2015، إذ تم في الفترة الماضية تحرير 8 محاضر تتعلق بضبط وإتلاف 66 طنا من مخلفات الدجاج بسيدي إفني والحوز وقلعة السراغنة وطانطان وورزازات، في وقت تم منح 1303 جواز مرور لناقلي فضلات الدجاج.

وسجل السيد المستشار سماعيل العالوي أن العاملين في القطاع غير المهيكل وحتى المحالين على التقاعد بمعاش لا يتجاوز 1500 درهم أو 2000 درهم، لن يكون بمقدورهم اقتناء خروف العيد الذي يعرض في الأسواق الوطنية بأثمنة لا تقل عن 3000 درهم، ولفت إلى أن العادة تقتضي أن يكون الدعم الذي تقره الحكومة ملزما بتسقيف الأسعار، لاسيما في سياق متسم بالأسعار الملتهبة، واعتبر أن استمرار ارتفاع الأثمنة بعد دعم الماشية والأعلاف يعد أمرا غير مقبول، داعيا إلى التدخل بصرامة من أجل قطع الطريق على سماسرة الأضاحي، الذين يستغلون حاجة المواطنين وضعفهم من أجل التلاعب بالأسعار.

بينما لخصت السيدة المستشارة موقف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في عمق إشكالية الممارسات التدليسية ومضاربات في السوق الوطنية، ودعت إلى تشديد آلية الرقابة لحماية حقوق المستهلك، ولإصلاح قنوات البيع والشراء.

10 – ساءل السيد المستشار كمال صبري، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الوزير، حول ضمان استدامة موارد الصيد البحري، ودعا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحماية الثروة السمكية الوطنية، حيث كشف تراجعا في الثروة السمكية خاصة سمك السردين بالسواحل المغربية، الذي يساهم في تشغيل عدد مهم من البحارة، حسب ما صرح به، معزيا الأمر إلى التقلبات المناخية التي تساهم في هجرة الأسماك، واهتمام الجارة موريتانيا بصيد سمك السردين، إذ سجل بأن ما يقارب 160 باخرة موريتانية بدأت تصطاد السردين في أعالي البحار منذ خمس سنوات، وأن المخزون السمكي من السردين ينقسم ويهاجر بين المغرب و موريتانيا.

اكتفى السيد الوزير بعرض أهداف استراتيجية «أليوتيس» المندمجة لتنمية قطاع الصيد البحري وأثر تنزيلها على تطوير وتحديث القطاع والرفع من تنافسيته، بنسبة 90% مقارنة مع سنة 2007 في ما يخص تدبير الكميات المفرغة بصفة مستدامة، عن طريق تنزيل 30 مخطط لتهيئة المصايد الوطنية وخلق محميات بحرية جديدة ومنع الصيد في مناطق التفريخ والتبيض، ووضع شعاب اصطناعية في بعض مناطق الشريط الساحلي، خصوصا في خليجي مارتيل وأكادير والناظور للمحافظة على التنوع البيولوجي.

وأيضا من خلال إرساء نظام رصد وتتبع سفن الصيد عبر الأقمار الاصطناعية، وتنزيل 18 مخطط جهوي للمراقبة واعتماد نظام المصادقة على المصطادات، ومحاربة القوارب غير القانونية وتقوية رقمنة مراقبة أنشطة الصيد البحري، إضافة إلى تعزيز الإطار القانوني في مجال محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم وتنمية تربية الأحياء المائية، ووعد السيد الوزير بالمناسبة بحل أغلب هذه المشاكل وتدارس كل الجوانب، بناء على معطيات ومخرجات التحاليل العلمية وعلى تحاليل المعهد الوطني للبحث العلمي في ما يخص هذه الظاهرة، بمناسبة عقد اجتماعات مع الغرفة المختصة.

11– أبدى السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)، في آخر سؤال موجه للمحور، حول الصعوبات المالية للفلاحين والمقاولات الفلاحية، أملهم في اتخاذ تدبير الإعفاء الكلي أو الجزئي للديون التي تثقل كاهل صغار الفلاحين، وفي إعادة جدولة الديون لتمكين الفلاح والمقاولة الفلاحية من التغلب على الظرفية الصعبة، وأثاروا بالمناسبة الانتباه إلى ما تتعرض له المنتوجات الفلاحية المغربية، من هجمات متكررة في فرنسا، على الرغم من أن المنتوج المغربي يحترم جميع المعايير المطلوبة من طرف الاتحاد الأوروبي، ما يستدعي اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المنتوج الفلاحي المغربي.

ركز السيد الوزير عناصر جوابه على الدور الأساسي لمجموعة القرض الفلاحي المغربي في دعم الفلاحة والعالم القروي والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عبر مواكبة شاملة للفلاحين والاحتياجات التمويلية، بتأمين منتجات وخدمات لجميع الأنشطة والفلاحين، وتسهيل عملية الإدماج المالي في العالم القروي، خاصة في الظرفية المناخية الصعبة، بالمعالجة الودية لمديونية الفلاحين، من خلال تسهيلات استثنائية تضمن عدم توقف أنشطتهم الفلاحية ووقف كل أشكال المتابعة، وأخبر من جهة أخرى بدعم الدولة لرأسمال المجموعة، السنة الماضية، بمبلغ مليار درهم، من أجل تقوية قدراتها التمويلية، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية.

ـ تدخل السيد المستشار كمال صبري، في إطار المادة 168، لتناول الكلمة في نهاية الجلسة، لإثارة موضوع الفاجعة التي ألمت مؤخرا بسواحل ميناء الجرف الأصفر، إثر الانفجار والحريق الذي اندلع في باخرة أجنبية، والتنويه بعمل مركز تنسيق الإنقاذ البحري بالمغرب الذي يغطي مساحة مهمة تمتد من السواحل الفرنسية إلى سواحل إفريقيا، وهو ما أشادت به مجموعة من الصحف العالمية المهتمة بالملاحة التجارية، خاصة وأن التدخل السريع قامت به أطر 100% مغربية بوسائل مغربية، وطالب جميع الوزارات والمتدخلين والعاملين في الموانئ، بما فيهم المكتب الوطني للفوسفاط، والوكالة الوطنية للموانئ وكل المتدخلين في الموانئ، المشاركة في عمليات الإنقاذ، بالنظر لإمكانياتهم وقدرتهم المالية الجد مهمة.

أخبر السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تفاعلا مع الموضوع، بتعيين المملكة المغربية من قبل المنظمة البحرية الدولية منسقا لمهمة الإنقاذ البحري في منطقة شمال غرب إفريقيا الممتد من المغرب إلى غينيا بيساو، وبأنه تم وطنيا إفراد مقتضيات المرسوم رقم 02.91 الصادر في 09 أكتوبر لمهمة تنسيق الإنقاذ البحري للوزارة المكلفة بالصيد البحري 2022، فضلا عن عمل الوزارة على تزويد مركز تنسيق الإنقاذ البحري بمدينة بوزنيقة بالمعدات التكنولوجية المتقدمة للاستجابة السريعة والفعالة في حالة الطوارئ، ووضع شبكات متواصلة على طول السواحل الوطنية لضمان تغطية اتصالات الراديو والاستقبال المباشر لإنذارات الاستغاثة، وأيضا إضافة سفينتين متطورتين إلى ما يتوفر عليه المركز.

جلسة التشريع

ليوم الثلاثاء 26 ذو القعدة 1445 ه الموافق ل 04 يونيو 2024م

صادق مجلس المستشارين، في جلسة عامة تشريعية عقدها مساء يوم الثلاثاء 26 ذو القعدة 1445 موافق 04 يونيو 2024، مباشرة بعد انتهاء أشغال جلسة الأسئلة الشفهية، برئاسة السيد المستشار عبد السلام بلقشور، بالأغلبية، على مشروع القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، بموافقة 36 وامتناع 6 مستشارين، دون معارض.

وفي كلمة تقديمية لمشروع القانون، أوضح السيد وزير العدل، أن العقوبات البديلة تشكل وجها مشرقا في تاريخ السياسة الجنائية، وأضحت خيارا أساسيا وركيزة من الركائز الأساسية في السياسات العقابية الحديثة، حملت تغييرا عميقا في فلسفة العقوبة ووظائفها عبر تدعيم غايتها الإصلاحية والإدماجية على حساب البعد الانتقامي.

وسجل أن جل الأنظمة الجنائية الحديثة راهنت بشكل كبير على تبني نظام العقوبات البديلة، كسبيل لتحديث وتطوير سياستها العقابية والحد من إكراهات الوضع العقابي القائم، نتيجة الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية، والتغلب على مساوئ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، التي لا تكفي زمنيا لتحقيق البرامج التأهيلية والتكوينية، بل بالعكس تسهم سلبا في إدماج المحكومين بها بفعل الاختلاط مع من هم أكثر خطورة.

واعتبر السيد الوزير أن اعتماد نظام العقوبات البديلة في المنظومة القانونية العقابية والتأهيلية الوطنية، أصبح مطلبا أساسيا دافع عنه العديد من الفاعلين الحقوقيين والقانونيين، تجسد في العديد من المحطات، منها أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة ومناظرة مكناس حول السياسة الجنائية والحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، مستحضرا في هذا السياق، دعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اعتماد نظام العقوبات البديلة في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب.

وأشار إلى أنه تم إعداد هذا النص، تأسيسا على جل المرجعيات والقواعد والمعايير الدولية المعتمدة، وعلى رأسها المبادئ العامة الواردة في قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية، لضمان التوازن بين حقوق المحكوم عليهم وحقوق الضحايا وحق المجتمع في الأمن العام ومنع الجريمة، من خلال توسيع دائرة الاستفادة مع استثناء الجرائم الخطيرة والأشخاص العائدين والتنصيص على تدابير إصلاح أضرار الجريمة.

ثم أضاف بأن مضامين مشروع القانون ارتكزت على توفر الصلح أو تنازل الضحايا في أهمها، وخضوع ذلك لرقابة القضاء سواء عند تقرير العقوبة البديلة أو حق المنازعة فيها، لتصحيح ما قد يشوب تحديدها وفق مساطر محددة ومبسطة لإضفاء المرونة، إلى جانب الحرص على مراعاة عدم التمييز عند تطبيقها على أفراد المجتمع بغض النظر عن وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للعقوبة البديلة المتعلقة بالغرامة اليومية، دون إغفال مراعاة كرامة المحكوم عليهم عند تطبيق العقوبات البديلة، وحياتهم الخاصة ووضعية بعض الفئات الخاصة كالنساء والأحداث والمسنين وذوي الإعاقة.

وخلص إلى أن هذا النص يروم وضع إطار قانوني متكامل للعقوبات البديلة، سواء من حيث تأصيلها وفق القواعد الموضوعية لمجموعة القانون الجنائي المرتبطة بالعقاب، أو من خلال وضع آليات وضوابط إجرائية على مستوى قانون المسطرة الجنائية تهم تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة، كما يهدف إلى إيجاد حلول للإجرام البسيط وفق مقاربة تأهيلية وإدماجية بعيدة عن السجن، وغرس روح المواطنة والواجب والالتزام، خاصة من خلال عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة، إلى جانب المساهمة في الحد من حالات الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية.

وبمناسبة مناقشتهم مضامين مشروع القانون، أجمع السيدات والسادة المستشارون المتدخلون على أن مشروع القانون، يقدم مفهوما جديدا للعقاب ولإرساء سياسة عقابية متجددة وأكثر فعالية في إعادة التأهيل، بالإضافة إلى الحد من اكتظاظ المؤسسات السجنية، مبرزين أن التصويت على الجيل الجديد من هذه العقوبات سيعزز الترسانة التشريعية ذات الصلة بإصلاح منظومة العدالة، وثمنوا المسار الذي عرفته مناقشة مضامينه، مؤكدين في المقابل على التسريع بإخراج مشاريع القوانين ذات الصلة، لاسيما مشروع القانون الجنائي والمسطرة المدنية والجنائية، بالإضافة إلى تعبئة الموارد المالية والبشرية لتنفيذه.

وصادقت الجلسة العامة في محطة ثانية، بالأغلبية، على مشروع القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، ب 31 موافقا و05 ممتنعين وبدون معارضة، حيث قدم السيد وزير العدل عرضا لبسط مضامين مشروع القانون، فأطلع على أن إعداده جاء تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، الداعية إلى حماية حقوق الإنسان وجعلها في صلب المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي يقوده جلالته، ومن ذلك صيانة كرامة الفئات الهشة والنهوض بوضعيتها الاجتماعية على غرار نزلاء المؤسسات السجنية، وفق مقاربة تشاركية واسعة خاصة في ظل انخراط المغرب في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وأضاف أن هذا النص القانوني يندرج أيضا في إطار تنزيل أحكام دستور 2011 خاصة الفصل 23 منه، الذي نص لأول مرة على تمتع كل شخص معتقل بحقوق أساسية وبظروف اعتقال إنسانية، فضلا عن إمكانية استفادته من برامج للتكوين وإعادة الإدماج، واستحضار مجمل المرجعيات والقواعد والمعايير الدولية المعتمدة الواجبة التطبيق في معاملة السجناء، ومنها مجموعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ومجموعة مبادئ حماية جميع الأشخاص الخاضعين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعروفة بقواعد نيلسون مانديلا.

وأخبر بأنه تم إعمال مراجعة شمولية وعميقة للقانون المنظم للسجون، روعي فيها الحفاظ على سلامة السجناء والأشخاص والمباني والمنشآت المخصصة للسجون، والمساهمة في الحفاظ على الأمن العام وضمان حقوق النزلاء وأمنهم والنهوض بأوضاعهم الإنسانية، وإصلاح وتقويم سلوك السجناء وإعادة إدماجهم داخل المجتمع، كما تم تعزيز المقتضيات المتعلقة بالقواعد الخاصة لحماية الفئات الهشة المحرومة من حريتها ومراعاة لاحتياجاتها الفردية.

وتم في نص القانون كذلك، الحرص على إضفاء الطابع الإنساني على ظروف العيش بالسجون كفضاء للتأهيل

الاجتماعي للأشخاص المحرومين من حريتهم وإعادة إدماجهم في النسيج المجتمعي وضمان استقلاليتهم في ظل احترام القانون، وضمان حقوق السجناء غير القابلة للتقييد في تحسين ظروف الاعتقال والمعاملة بما يلزم من احترام لكرامتهم المتأصلة وقيمهم الإنسانية، دون تمييز في المعاملة بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، في انتظار إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

فضلا عن ضمان حق اتصال المعتقل بمحام من اختياره وحق الزيارة وتوجيه الرسائل وتلقيها، وحق التطبيب والترفيه وتقديم كل التسهيلات لمتابعة الدراسة والتكوين المهني، وحق المزاولين من المعتقلين لنشاط منتج في مقابل منصف وحقوق الدفاع، بالإضافة إلى مقتضيات تهم الرخص الاستثنائية للخروج بقصد الحفاظ على الروابط العائلية ولتهيئ إدماجهم في المجتمع.

واعتبر السيد الوزير، ملخصا، أن مشروع القانون يشكل لبنة أخرى من اللبنات الأساسية في مسار تصحيح معالم القصور في مضامين القانون الحالي، على مستوى معالجته لبعض الإشكاليات المرتبطة بالجوانب الإدماجية والأمنية في تفعيل دور المؤسسات السجنية، خاصة في ظل التطور النوعي والكمي للجريمة، ولما يسعى إليه من إقامة موازنة بين طبيعة الجريمة والضرر الذي تحدثه، وبين دور العقوبة السالبة للحرية، ومن خلالها الدور الذي يجب أن تضطلع به المؤسسة السجنية في الإصلاح والتأهيل.

ثمن من جانبهم، السيدات والسادة المستشارون، في مناقشاتهم لمضامين النص، غايات مشروع القانون، الذي يأتي في إطار مراجعة الإطار القانوني لتدبير المؤسسات السجنية قصد تجاوز الإشكالات المتعلقة بالحكامة والتدبير الجيدين، ونوهوا بالمقاربة الحقوقية المتضمنة في نص المشروع، والتي تنص بالأساس على الارتقاء بالخدمات المقدمة للساكنة السجنية لاسيما على مستوى إدماجهم في المحيط الاجتماعي، متطلعين إلى أن يسهم هذا النص التشريعي في معالجة مختلف التحديات المطروحة خصوصا مع تطور أشكال الجريمة.

جلسة الأسئلة الشفهية

ليوم الثلاثاء 04 ذو الحجة 1445 ه الموافق ل 11 يونيو 2024م

عقد مجلس المستشارين، برئاسة السيد المستشار محمد حنين، النائب الأول للرئيس، يوم الثلاثاء 04 ذو الحجة 1445 موافق 11 يونيو 2024، الجلسة العمومية السابعة من دورة أبريل 2024، للتفاعل بين أعضاء المجلس والحكومة حول السياسات القطاعية، خضعت خلالها ثلاثة مجالات من عمل حكومية للمراقبة من قبل السيدات والسادة المستشارين.

قطاع النقل واللوجستيك

اعتبارا لضرورة تأهيل قطاع النقل واللوجستيك في مواجهة التحديات المستقبلية، وتفاعلا مع التقلبات الاقتصادية والتطور التكنولوجي، والنقل المستدام، ومواجهة المنافسة الدولية، بما يضمن مزيدا من المرونة للاستجابة الدقيقة لحاجيات التنقل والحركية، خصص أول محور من أشغال الجلسة، لمناقشة مواضيع تهم قطاعي النقل واللوجستيك، تطلعا لعمل الوزارة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتجاوز المشاكل التي يعرفها القطاع، وتسريع وتيرة إصلاحه، في إجماع على أهمية تحقيق الالتقائية والتنسيق الجيد بين مختلف القطاعات الحكومية، من أجل تعزيز مقومات القطاع كحلقة رئيسية في سلاسل الإمداد وفي تنقلات المواطنين.

وفي هذا الإطار تفاعل السيد وزير النقل واللوجستيك مع عشر إشكاليات، أثارها السيدات والسادة المستشارون، مساهمة في إغناء النقاش ومواصلة بذل مجهود جماعي للنهوض بالقطاع، في الجلسة العامة وفق الآتي:

1 – استهل السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)، أشغال الجلسة بسؤالهم الموجه إلى السيد وزير النقل واللوجيستيك، بخصوص تأهيل توسعة المطارات الوطنية، بما فيها مطار فاس سايس الدولي، الذي يعرف حركية كبيرة ويربط الجهة ومدنها الكبرى التاريخية والعريقة، ودعوا إلى

معالجة العديد من المشاكل التي يعاني منها المسافرون في المطارات وتنعكس بشكل سلبي على السياحة، من ضعف المواصلات إلى وسط المدن وعدم كفاية مواقف السيارات وطول الانتظار في الطوابير ومشاكل إدارة الأمتعة ونقص البنية التحتية والمرافق الأساسية، وأيضا إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، عبر استثمار إمكانات الخواص في تنمية المطارات، كما هو الحال في بلدان أخرى، بهدف إرساء تجربة تتمحور حول الزبون للحفاظ على السياح وتحسين وتيرة زيارتهم لبلادنا.

ردّ السيد الوزير في هذه المحطة بأجوبة تحدث فيها عن سياسة المملكة في الطيران المدني وتحرير القطاع منذ 2006، مذكرا بارتكازها في ما يخص تدبير خدمة النقل الجوي على تحرير القطاع، ما توج باتفاقية الأجواء المفتوحة مع عدد من دول الاتحاد الأوروبي، والحفاظ وتقوية شركات الطيران الوطنية في إطار السوق المفتوح، وفي ما يخص الطيران الداخلي فتم خلال 10 سنوات الماضية مواكبة الجهات للربط الجوي الداخلي خاصة مع مطار محمد الخامس.

وحين تطرقه إلى مطار فاس سايس الدولي، أخبر أن وزارته ستعمل في المستقبل على إنجاز الأشغال اللازمة للرفع من طاقته قبل متم سنة 2028.

2 – في سؤالين جمعتهما وحدة الموضوع، بخصوص توسيع شبكة النقل السككي ببلادنا، تساءل أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، عن مآل توسيع شبكة القطار فائق السرعة ببلادنا، وعن المحددات والمعايير في اختيار وبرمجة المحطات البينية لتوقف القطار السريع، مطالبين الوزارة الوصية بخلق نقطة توقف للقطار الفائق السرعة بمدينة سطات، باعتبار أنها تستقطب أزيد من 800 ألف مسافر سنويا، ستشكل نقطة توقف مربحة وفعالة للمكتب الوطني للسكك الحديدية.

وبدورهم ناشد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد سعيد برنيشي)، السيد الوزير تفعيل مبدأ العدالة المجالية في خريطة شبكة النقل السككي ببلادنا، ترسيخا للتطور المهم الذي يعرفه القطاع بفضل إنجاز مجموعة من المشاريع الكبرى والمهيكلة، في إطار برامج الاستثمار المتعاقبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية، والتي مكنت من توسيع رقعة الشبكة السككية وتحديثها وعصرنتها، بما يتطلب اعتمادات مالية كبرى تستدعي تضافر جهود كل الفرقاء لإيجاد الحلول المناسبة للتمويل.

أطلع السيد الوزير في بداية جوابه، على أنه تم إعداد مخطط مديري، يهدف إلى تغطية كافة التراب الوطني بالسكك الحديدة، ويرتكز على التخطيط لخلق بنية سككية توفر خدمات ذات جودة عالية، وعلى المراسلة بهدف تحسن التكامل بين مختلف أنماط النقل، مؤكدا أنه سيمكن من ربط 43 مدينة عوض 23 حاليا، وسيوفر الخدمة لـ87 بالمائة من الساكنة عوض 51 بالمائة حاليا، يقدر غلافه المالي بنحو 400 مليار درهم، ويشمل كذلك خطوطا سككية جديدة بالنسبة للقطار الفائق السرعة تمتد على مسافة 1300 كلم، وب3800 كلم إضافية بالنسبة للخطوط السككية الكلاسيكية على ما يتوفر عليه المغرب.

وأضاف بأن الشبكة الفائقة السرعة ترتكز على المحور الأطلسي بين طنجة وأكادير، ثم المغاربي بين البيضاء ووجدة، وتشمل مشاريع وصل تهم 14 ميناء مغربيا و12 مطارا، إلى جانب مشاريع أخرى منها الحفاظ على متانة الشبكة الحالية وتوسيعها، ثم توسيع شبكة الخطوط العادية اتجاه مدن غير موصولة حاليا، وأشار من جهة ثانية إلى أنه في الوقت الراهن يحضر المكتب لإنجاز الخط الفائق السرعة بين القنيطرة ومراكش ب 400 كلم، كما ينكب على إعداد الدراسات اللازمة لتشييد الخط الفائق السرعة بين مراكش وأكادير، على مسافة 240 كلم، فضلا عن قيام المكتب بإنجاز دراسات الجدوى المتعلقة بالربط السككي بين مدينتي أكادير والعيون، تروم تحديد مسار الخط والتكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع.

وفي تجاوبه مع سؤال يتعلق بمعايير اختيار نقط توقف القطار الفائق السرعة، عزى السيد الوزير اختياره لنقط التوقف إلى مؤشرات اقتصادية وسسيولوجية،التي من شأنها استقطاب أكثر نسبة من المواطنين المسافرين.

3 – ودعا السادة أعضاء الفريق الاشتراكي– المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر عبيد)، خلال طرحهم

سؤالا حول وضعية قطاع النقل الطرقي ببلادنا، إلى معالجة الإشكاليات المرتبطة بقطاع النقل الطرقي وتطويره، خاصة بالمجال القروي، باعتباره رافعة أساسية لفك العزلة عن العديد من القرى، وإلى ضمان تعزيز السياحة القروية التي تراهن عليها المملكة لتوسيع العرض السياحي وفتح آفاق في السياحة الجبلية والشاطئية، منبهين للارتفاع المهول لأسعار النقل الطرقي في الأيام الأخيرة، بسبب اقتراب عطلة عيد الأضحى والعطلة الصيفية، لا سيما مع غياب خطوط داخلية للسكك الحديدية، وندرة خطوط الطيران ببعض مدن الجنوب الشرقي وارتفاع ثمنها، وانعدامها بالمدن الأخرى.

أظهر السيد الوزير، أهمية قطاع النقل الطرقي في المغرب، بتعبئته تقريبا 40% من عرض النقل العمومي، تدبره قطاعات متداخلة تتنوع بين نقل المسافرين ونقل البضائع والنقل السياحي والنقل المدرسي ونقل المستخدمين، ثم النقل بالعالم القروي والإغاثة وقطاع كراء السيارات وغيرها، بمقاربة تشاركية جديدة بين مهنيي القطاع، خاصة في العمل على ورش مراجعة شروط الولوج إلى المهنة، وحل إشكاليات بعض الشاحنات التي يتراوح وزنها ما بين 3.5 و19 طن، ثم تبسيط ورقمنة نموذج بيان الشحن، وإنجاز اختبارات تجريبية لهذه البوابة، فضلا عن انكباب الوزارة على مشروع قانون المقايسة لتسهيل تفاعل القطاع مع التغيرات في أثمنة المحروقات.

وبالنسبة للنقل الطرقي للأشخاص، تحدث عن عصرنة حظيرة الحافلات، التي خصصت لها ميزانية 200 مليون درهم بالنسبة لهذه السنة، وعن مواكبة المقاولات النقلية وتجهيزها بالمعدات التكنولوجية، وأيضا تطوير وتأهيل منظومة تكوين السائقين، في إطار تنظيمي ومرجعي للمحطات، بشراكة مع وزارة الداخلية، ومواصلة العمل في تبسيط ورقمنة المساطر المتعلقة بهذا النوع من النقل.

أما في ما يخص قطاع النقل بالعالم القروي، فجدد دعوته في إطار الجهوية المتقدمة، لمجالس الجهات للمساهمة في إعداد برامج التنقلات داخل الجهات، في إطار شراكة بين الدولة والجهات، لتأمين نوع من التنقل للأشخاص داخل هذه المجالات، تتماشى واحتياجاتهم.

4 – طرح أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سؤالا في ما حول موضوع تخفيض تذاكر التنقل نحو المغرب لفائدة مغاربة العالم (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)، حيث أبرزوا معاناة هذه الفئة بينما تعتز بالخطب الملكية والرعاية السامية التي يوليها لهم عاهل البلاد، مقابل غلاء فاحش تقابل به رغبتهم في قضاء عطلتهم الصيفية مع الأهل بوطنهم الأم، خاصة بالتزامن مع عيد الأضحى، مؤكدين على أنه لا يجب ترك مغاربة العالم الذين يقدمون خدمات جليلة للمملكة، خاصة من حيث التحويلات وجلب العملة الصعبة سياحيا، عرضة لما يعرف بقانون العرض والطلب وتحرير السوق، وطالبوا في ذات السياق بالتصدي لكل أشكال الجشع وضمان صون قدرة مغاربة العالم الشرائية، لكي لا يقف التهاب أسعار التذاكر خلال موسم العودة حائلاً أمام عودتهم إلى بلادهم.

في المقابل، اكتفى السيد الوزير بالحديث عن حصيلة عملية «مرحبا» خلال موسم الصيف الماضي، التي سجلت، وفق إفاداته، توافد وعبور 3,2 مليون مغربي ومغربية من الخارج، معظمهم من دول جنوب أوروبا، خاصة من موانئ إسبانيا، مذكرا باعتماد بلادنا على اقتصاد السوق كمبدأ في قطاعات ذات طابع تجاري، وهو ما ينطبق على أسعار النقل البحري والجوي الدولي، حيث تم توقيع اتفاق الأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى، مما مكن من تنويع عروض النقل الجوي ودخول شركات النقل الجوي ذات التكلفة المنخفضة على خط المنافسة، التي تكثفت في هذا المجال بأثر إيجابي على مستوى الخدمات المقدمة.

وأخبر علاقة بعمليات النقل البحري للمسافرين بين المغرب ودول جنوب أوروبا، خاصة إسبانيا، بأن شهدت تطوير النقل بمضيق جبل طارق من كلا الطرفين، بالترخيص لشركات الملاحة التي توفر عروضا متنوعة تتماشى مع حاجيات مستعملي هذا النمط من النقل، محاولا تبرير غلاء التذاكر، الذي تجددت بشأنه شكاوى مغاربة العالم، بخضوع أسعار النقل الجوي والبحري لمبادئ العرض والطلب، المتقلبة حسب المواسم والفترات الزمنية، من قبيل الأثمنة العالمية للوقود، والتضخم بالاقتصاد العالمي، ثم أشار بخصوص النقل الجوي، بتضاعف عدد الفاعلين في إطار تنافسية السوق ليصل إلى 50 شركة.

وأطلع السيد الوزير أيضا الجلسة العامة على أن عملية مرحبا موضوعة في صلب اهتمامات الوزارة، مسجلا أن 900 ألف مغربي مقيم بالخارج دخلوا عبر الموانئ خلال عملية مرحبا 2023، مقابل 800 ألف دخلوا عبر المعابر البرية، و1.5 مليون عبر المطارات، مشددا على أن حركية العبور شهدت منذ سنة 2000 تسارعا تمثل في انتقال الوافدين من الجالية عبر الموانئ، من 760 ألفا إلى 900 ألف، ومن 200 ألف إلى 1.5 مليون عبر المطارات، مستنتجا تضاعف عدد المغاربة المقيمين بالخارج ثماني مرات بين سنتي 2000 و2023.

5 – صرح السيد الوزير في رده على سؤال أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، حول الاستراتيجية الوطنية للحد من حوادث السير ببلادنا، بأنه وفقا للاستراتيجية الوطنية الممتدة لعشر سنوات، تتوفر الوزارة على وكالة مخصصة لتدبير السلامة الطرقية، تهتم بسلامة العربات والطريق وتصرفات مستعمليها من راجلين ومن سائقين، وبالتدخل السريع لإنقاذ المصابين، ثم بحكامة المؤسسة، تجعل الوضع في حالة استقرار مقارنة مع سنة 2015، في أفق تحقيق تراجع بنسبة 50% سنة2027.

وانطلاقا من تباين في أرقام الوفيات، بتراجع 30% يخص مستعملي السيارات، وتزايد ب 40% في ما يخص مستعملي الدراجات النارية، كشف السيد الوزير عن محاور سطرتها الوزارة في مخطط استعجالي خاص بالدراجات النارية، المتمثلة في التحسيس على استعمال الخوذة وعلى احترام السرعة، والتشديد في مراقبة جودة عمليات بيع وسياقة الدراجات النارية، وعلى مستوى الاستراتيجية، بدراسة تقييمية لحصيلة الخمس سنوات الأولى، لتجويدها وبرمجتها في نفس الظرف الزمني مع المنظمة الدولية للصحة، وذكر في نفس السياق باحتضان المغرب أهم مناظرة دولية للسلامة الطرقية، في مدينة مراكش شهر فبراير المقبل، لتسليط الضوء على هذه الظواهر العالمية في البلدان النامية.

6 – يضا طالب السادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد نور الدين سليك)، من السيد الوزير التدخل الفوري لفرض حوار جدي ومسؤول يفضي إلى نتائج مرضية ومحفزة لوضعية المستخدمات والمستخدمين بمجموعة الخطوط الملكية المغربية، من أجل معالجة التوتر الذي بدأت تعرفه العلاقات المهنية بين المسؤولين عن إدارة الشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية والشريك الاجتماعي الممثل في الجامعة الوطنية للنقل الاتحاد المغربي للشغل، والتعثر في مخرجات الحوار، التي لم ترق حتى إلى مخرجات الحوار الاجتماعي الوطني.

أظهر السيد الوزير من جانبه، اهتمام وعناية شركة الخطوط الملكية المغربية لظروف عمل واشتغال المستخدمين بها، بما يمكن من إشعاع نشاط الشركة على المستوى الوطني والعالمي، من خلال توفير خدمات وامتيازات اجتماعية مرتبطة بالجانب الصحي وبرامج الاصطياف، وبتسهيلات السفر عبر النقل الجوي، وخاصة في ما يخص أداء مناسك الحج والعمرة، ومن خلال كذلك الحرص على الاحترام التام للعمل النقابي ومواصلة الحوار الاجتماعي لتحسين مناخ العمل وتحقيق المصلحة المشتركة للعمال وللشركة.

ومن جانب آخر صرح السيد الوزير بإقرار الشركة بضرورة تحسين الوضعية المادية للعمال، وبانكبابها على عقد مجموعة من الاجتماعات للتوصل إلى صيغة مناسبة تراعي الظرفية الاقتصادية العامة ومع التوازنات المالية للشركة.

7 – وانتقد السيد المستشار المداني أملوك، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، ما اعتبره اختلالات تعرقل تعزيز استخدام اللغة الأمازيغية في التواصل وعلامات التشوير المثبتة على الواجهات وداخل مقرات الإدارات والفضاءات العمومية، من بينها الحصول على رخصة السياقة، والتي تم رصدها بمقرات الإدارات والفضاءات العمومية، من بينها الأخطاء اللغوية بعلامات التشوير الطرقية المكتوبة بحروف «تيفيناغ»، رغم توفر المغرب على مؤسسة وطنية تناط بها مهام النهوض بالأمازيغية.

واستنكر حرمان المواطنين الناطقين بالأمازيغية من اجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة بالأمازيغية، رغم التوفر على جميع الضمانات الدستورية والإمكانيات اللوجستيكية لتعزيز حضور هذه اللغة بمراكز الامتحان، وأيضا الحضور الباهت والمنعدم للأمازيغية في البرنامج التحسيسي والبلاغات التي تصدرها الوكالة الوطنية للسلامة

الطرقية، داعيا إلى ضمان التعددية الثقافية كما وردت في الدستور.

من جهته، عدد السيد الوزير مجموعة من التدابير والإجراءات تم اتخاذها، من قبيل إضافة اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية في اللوحات المثبتة على واجهات مقرات الإدارات التابعة لوزارة النقل، وإدراج اسم الوزارة باللغة الأمازيغية في الموقع الإلكتروني الرسمي، والتنسيق بين الوزارة والوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لإعداد ترجمة من اللغة العربية إلى الأمازيغية لمختلف التسميات والوثائق وأسماء الموظفين وصفاتهم.

وأضاف أن التجربة عممت على باقي المؤسسات العمومية، من بينها الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية التي أعدت حملات تحسيسية باللغة الأمازيغية في مجال السلامة الطرقية، وإدراج اللغة الأمازيغية ضمن المواقع الإلكترونية للوكالة واستعمال الأمازيغية ضمن الخدمات الصوتية لإرشاد وتوجيه المواطنين وكذلك في الوصلات التحسيسية وبث بلاغات إذاعية والتظاهرات الكبرى للوكالة، ووعد السيد الوزير بالمناسبة بفتح ورش اجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة بالأمازيغية لتمكين جميع المغاربة من هذا الأمر.

8 – نقل أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، في سؤال حول تأهيل المطارات المغربية، معاناة بعض المرتفقين بمطارات المملكة واستيائهم من رداءة وغلاء الخدمات الموجهة إليهم، بدءا من مواقف السيارات إلى خدمة المرور السريع، وأشاروا إلى غلاء كلفة استعمال مواقف السيارات في المطارات، بسبب طريقة تدبير كراء هذه الفضاءات.

وبمناسبة جوابه، ذكر السيد الوزير بوقوف المكتب الوطني للمطارات، وفقا لمقتضيات المخطط المديري، على برنامج استثمارات في مجال تأهيل وتوسيع المنشئات، حسب الحاجيات المرتبطة بتزايد حركة النقل الجوي في الأفق البعيد، واستعرض مجموعة محطات ينكب المكتب على إتمام أشغالها، بهدف مواكبة المخطط الاستراتيجي لشركة الخطوط الملكية المغربية، كالمحطة الجديدة لمطار الرباط –سلا، ومحطة مطار تطوان، ومطارات طنجة وأكادير ومراكش، والشروع في إعداد دراسات تخص توسيع مطار الدار البيضاء، كما يقوم بالموازاة بمجموعة من التحسينات سريعة الإنجاز، بمطارات البيضاء ومراكش وأكادير وطنجة، لموازنة تدفقات المسافرين وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

من جهة أخرى، قدم عددا من المشاريع الهامة الجاهزة برسم سنة 2023، كافتتاح منطقة وصول جديدة بمطار الدار البيضاء خاصة بالرحلات الدولية على مساحة 3500 متر مربع، وتتميم مشروع إقامة مدرج للطيران بمطار تطوان، فضلا عن مواصلة إنجاز عدد من التحسينات السريعة بعدد من المطارات من أجل تعزيز الطاقة الاستيعابية إلى حين إنجاز المشاريع الجديدة للتوسعة.

وتابع مخبرا بأنه من خلال انخراط المكتب في السياسة الوطنية الهادفة إلى تطوير المنشآت المطارية المخصصة للشحن الجوي، صاغ رؤية مع مختلف المتدخلين، تهم توفير خدمات لوجيستية ومراكز مندمجة ومتطورة ومتكاملة مع مختلف وسائط نقل الشحن الجوي، حيث أطلق لهذا الغرض دراسة لتطوير منطقة الشحن الجوي بمطار الدار البيضاء، التي تعالج أكثر من 90% من الحجم الإجمالي لنشاط الشحن بالمغرب، وكذلك تصميم وحدات المنطقة، ثم إعداد البرنامج.

وعقب السيد الوزير على غلاء خدمات مواقف السيارات بالمطارات، معللا بحتمية مقارنة الأثمان المقترحة في مواقف السيارات بمطارات المملكة بنظيراتها بالمطارات الدولية، وليس بمواقف السيارات في منشآت أخرى، ليتم اعتبار أن الأسعار في المغرب عادية ومناسبة جدا.

9 – أبدى السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، في سؤالهم عن استراتيجية تطوير النقل الجوي بالمغرب، استغرابهم من التناقض بين تصريح السيد الوزير عدم مسؤوليته عن تدبير شركة الخطوط الجوية الملكية، وبين واقع ضخ الحكومة لمبلغ كبير في ميزانية الشركة، وبرمجة مجموعة من 200 طائرة، ومن جهة أخرى من استمرار غلاء التذاكر، ما يعيق الجالية في الدخول لبلادها والاستثمار فيها وإحياء الرحم مع ذويها.

لخص السيد الوزير، أثناء رده، المبادئ العامة لتطوير النقل الجوي في بلادنا، في خدمات شركات الطيران والاستقبال في المطارات ثم ربط المطارات بالتجمعات الحضرية، وذكر بالسياسات التي تعتمدها شركات الطيران، والتي هي الجو المفتوح والحفاظ على الشركات الوطنية وخاصة الخطوط الملكية المغربية، مستشهدا بعقد البرنامج، الذي أبرم مؤخرا، بهدف الرفع من الأسطول من 50 إلى 200 طائرة، أما بالنسبة للمطارات، فأعاد عرض إجراءات التوسعة ومساطر تجويد الخدمات داخل المطارات، وموضوع ارتفاع أثمنة مواقف السيارات بها، وأعاد كذلك التذكير بالنسبة لتطوير أسطول الخطوط الملكية المغربية، بمواكبة توسعة مطار محمد الخامس، في أفق تحويله إلى قطب دولي ينافس المطارات الدولية القطبية.

10 – وفي نفس سياق السؤال السابق، تساءل السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني) عن مخطط النقل الجوي في المغرب، متطلعين كباقي المغاربة إلى وضع مخطط وطني لقطاع النقل الجوي، باعتباره قطاعا هاما وحلقة من حلقات المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي، لجعل المغرب وجهة سياحية رئيسية وتمتيع جميع المغاربة من حقهم في السفر عبر الطائرة داخليا وخارجيا، من خلال تقوية الاستثمارات العمومية في مجال الطيران.

واعتبر السيد الوزير في جوابه، سؤال السيدة المستشارة يصب في نفس توجه السؤال السابق، ليدمج الجوابين، ثم يضيف بأن شركة الخطوط الملكية يسيرها مجلس إدارة، وأن وزارة النقل عضو واحد داخل هذا المجلس، ويبرز من جهة ثانية آلية عقد البرنامج في التدبير والحكامة، والتي تستلزم ضخ الموارد من أجل توسعة الأسطول، مؤطرين بمجلس للتتبع ومجلس للقيادة والتسيير.

قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

انطلاقا من الأهمية الاستراتيجية للقطاع السياحي وانصهاره في صميم التنمية المستدامة، ودور الصناعات التقليدية كمحرك للاستثمار نظرا لقيمة منتوجاته ذات القيمة المضافة العالية المتأتية من خصوصياته الثقافية والتراثية، شكل هذا المحور فرصة لتدارس وضعية قطاعات السياحة والصناعة التقليدية، والإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة التي نتجت عن ظرفية توالت عليها الأزمات عالميا، والسبل الكفيلة بتجاوزها، وآفاق تطوير وتحسين القطاعين.

1– فساءل أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)، وفريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شميس)، ثم فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى الإسماعيلي العلوي)، السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عن الحصيلة الحكومية في ما يخص تأهيل القطاع السياحي في المغرب، خاصة في مجال الاستثمار والترفيه السياحي، وعن التدابير العملية المزمع اتخاذها من أجل تأهيل المنتوج السياحي وتعزيز جاذبيته، بما يكفل تقوية تنافسيته وكسب رهان التظاهرات الدولية الكبرى التي تشتغل بلادنا على تنظيمها.

كشفت السيدة الوزيرة، ردا على الأسئلة دفعة واحدة، أن قطاع السياحة بالمغرب نجح في استقطاب 5.9 مليون سائح خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2024، محققا زيادة بلغت 770 ألف سائح مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، وأن علامات سياحية عالمية عززت حضورها في المغرب من خلال افتتاح عدد مهم من الفنادق بمختلف جهات البلاد، ببلوغ 135 وحدة إيواء جديدة سنة 2023.

وأخبرت كذلك عن استفادة قطاعات عدة من الانتعاشة السياحية التي تحققها البلاد، منها قطاع الصناعة التقليدية، الذي وصلت مبيعاته بالعملة الصعبة إلى 11 مليار درهم، لافتة إلى أن الإنجازات التي تفتخر بها بلادنا، لا ينبغي أن تنسينا الأزمات التي مر منها المغرب، ومنها أزمة كوفيد– 19، خاصة وأن السياحة تساهم بنسبة 7 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وتشغل بصفة مباشرة وغير مباشرة 2.5 مليون مغربي، وتجلب مداخيل مهمة من العملة الصعبة.

وأفادت بأنه بفضل الحكمة التي تعاملت بها بلادنا مع الأزمات، وبالرؤية الواضحة لقطاع السياحة، تم الوصول

إلى 26 مليون سائح في أفق 2030، وبأن الوزارة تشتغل وفق خارطة الطريق 2026-2023 بدأت تعطي ثمارها، خصصت لها غلافا ماليا يقدر بـ6 مليار و100 مليون درهم، وجاءت بتصور جديد للعرض السياحي مبني على تجربة السائح عبر 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية تهدف في أفق 2026 إلى استقطاب 17.5 مليون سائح، وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، وخلق 200 ألف فرصة شغل جديد مباشر وغير مباشر.

كما سجلت أن الوزارة أقدمت على توقيع 7 عقود جهوية في إطار تنزيل خارطة الطريق، في ما يجري العمل والتشاور بخصوص تطوير العقود المتعلقة بالجهات الخمس الأخرى، وبعد 14 شهرا من انطلاقها اعتبرت الوزيرة أن الحصيلة المسجلة مهمة، بإطلاق الحملة الترويجية «المغرب أرض الأنوار» في 20 سوقا عالمية، ليتم رفع عدد مقاعد النقل الجوي سنة 2023 بنسبة 22%، مشيرة إلى عقد اتفاقية شراكة مع «RYANAIR» لفك العزلة عن مناطق عدة، تشمل إطلاق 24 خطا جويا دوليا و11 خطا جويا داخليا.

وبالنسبة لتسريع وتطوير الاستثمار في الإيواء أو الترفيه السياحي، صرحت السيدة الوزيرة بحجم الاستثمار في القطاع السياحي ب 8 مليار درهم عند متم سنة 2023، مؤكدة تزايد إقبال علامات عالمية معروفة على الاستثمار في القطاع السياحي ببلادنا، وبقيام الوزارة بإحداث شركات جهوية للتنمية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وبرنامج «GO سياحة» لدعم 1700 مقاولة سياحية، أما في ما يخص تعزيز هيكلة القطاع، فأكدت تنظيم وزارتها امتحانا لإدماج الأشخاص ذوي التجربة والكفاءات في ميدان الإرشاد السياحي.

2 - وأوضحت السيدة الوزيرة في معرض جوابها على سؤالين حول دعم وتحسين وضعية الصناع التقليديين، تقدم بهما السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة جليلة مرسلي)، السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، بأن السجل الوطني للصناعة التقليدية، الذي يندرج ضمن محور هيكلة وتنظيم القطاع ضمن استراتيجية الوزارة، قد سرع استفادة جميع الصناع التقليديين من التغطية الصحية.

وأضافت أنه ضمن هذا المحور، مكن إصدار القانون رقم 50.17 المتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية من تنظيم 172 مهنة، مبرزة أن القطاع يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني والتشغيل والحفاظ على التراث الوطني، كما يساهم بـ7 في المائة من الناتج الداخلي الخام ويشغل 22 في المائة من الساكنة النشيطة.

وأشارت إلى أن استراتيجية الوزارة تقوم على محور ثان يتعلق بتطوير العرض والتسويق، موضحة أنه يرسى بدوره على خمس مرتكزات البنية التحتية، وتحسين الجودة، والتكوين المهني، والمواكبة المالية، والترويج، وأخبرت بتوفر المغرب على مستوى البنية التحتية، على 102 بنية تحتية مشغلة و37 في طور التشغيل و34 في طور الأشغال و19 في طور الدراسة

وعلى مستوى تحسين الجودة، أضافت السيدة الوزيرة، بأنه تم اعتماد 69 علامة جماعية، و307 مواصفة منها 13 إجبارية، وبخصوص التكوين المهني، يتم الاشتغال على تأهيل التكوين المهني الأولي، مشيرة إلى وجود 62 مؤسسة تكوينية تضم 30 ألف مقعد بيداغوجي، و15 ألف شخص في التكوين المستمر في السنة و3000 مستفيد سنويا من برنامج محور الأمية الوظيفية.

أما على مستوى المواكبة المالية للصناع التقليديين، فأشارت إلى اتفاقية شراكة مع مؤسسات بنكية تقدم منتوجات تمويلية جديدة بشروط تفضيلية، مضيفة أنه يتم الترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية من خلال الانفتاح على الأسواق الدولية وتأهيل وتأطير وحدات الإنتاج والملاءمة مع متطلبات المستهلك الأجنبي، وفي هذا السياق، نوهت السيدة الوزيرة بحماية المنتوج كتراث لدى اليونسكو، مشيرة إلى أن برنامج الكنوز الحرفية المغربية الذي يتم بشراكة مع اليونسكو، يستهدف الحفاظ على 32 حرفة تتوفر على حمولة ثقافية.

وأكدت على أنه تم التركيز سنة 2023 على ست حرف هي البلوزة الوجدية، وصناعة السروج المطروزة، والزليج التطواني، ونسج الخيام، والطرز السلاوي، وصناعة الآلات الموسيقية، مضيفة أنه سيتم الاشتغال سنة 2024 على مهن أخرى، وبخصوص علامات الجودة، أفصحت عن اعتماد الوزارة مقاربة شاملة للجودة تتمثل أساسا في

المواصفات وعلامات الجودة، مشيرة إلى أن عدد تسجيلات هذه العلامات بلغ 240 تسجيلا وطنيا ودوليا جعلت المغرب في مرتبة متقدمة إفريقيا وعالميا في إنتاج علامات الجودة في قطاع الصناعة التقليدية. وساقت للمثال زليج فاس، وعدة أنواع من الزرابي، والبراد المغربي، والبلغة المغربية والزيوانية، وإيدوكان في سوس.

وأردفت أنه بتعاون مع قطاعي الثقافة والفلاحة تم وضع علامة للتراث المغربي، وهي في طور التسجيل على صعيد العالم تهم حماية التراث الوطني المادي واللامادي، وبخصوص تسويق المنتوج التقليدي، ذكرت بمحطات منها العمليات الترويجية في العاصمة الفرنسية باريس، والمشاركة في أكبر معرض للأثاث بالعالم في ميلانو في الشهر الجاري، ومشاركة 33 علامة مغربية في البرتغال، موضحة أن الهدف من هذه المشاركات هو الاتصال مع المشترين العالميين والرفع من الصادرات.

3 – وبخصوص إشكالية توسيع نطاق السياحة الجبلية والقروية، انتقد بدورهم أعضاء الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، ضعف مقاربة الحكومة في تدبير قطاع السياحة، بالاقتصار على دعم السياحة الساحلية مقابل غياب شبه كامل لرؤية حقيقية لتنمية السياحة القروية والجبلية والصحراوية، كمجال خصب للنشاط السياحي، ودعوا إلى توسيع الهامش السياحي وإدماج عدة مناطق جبلية بمؤهلات كبيرة، وإلى استثمار التنوع الذي يزخر به المغرب، سواء من حيث السياحة لاستقطاب المواطنين داخليا، أو من حيث جلب السياح الأجانب.

أثارت السيدة الوزيرة خلال ردها، حقيقة ما تزخر به بلادنا من مؤهلات سياحية كبيرة على صعيد مختلف جهات المملكة، خصصت لها خارطة طريق بثلاث سلاسل موضوعاتية، بخمس سلاسل أفقية، فضلا عن ستة مشاريع تهم السياحة الجبلية والقروية، أهمها المنتزهات الوطنية لإفران وتوبقال وسوس–ماسة وأزيلال، والمحطات الخضراء المندمجة بخنيفرة وأوكيمدن، وأيضا توقيع العقود التطبيقية مع سبع جهات والتحضير لعقود أخرى مع باقي الجهات، تمنح أهمية كبيرة للسياحة الجبلية والقروية.

وأعادت التذكير بعرض البرنامج الوطني «GO سياحة» لتحفيز الاستثمار في الأنشطة السياحية، خاصة في المناطق الجبلية والقروية، وبرامج جهوية لدعم المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، في إطار الشركات الجهوية للتنمية، بما لديهم من آليات لدعم القدرات التمويلية لهذه الفئات من الفاعلين الاقتصاديين، وكذلك بإطلاق 24 خطا جويا دوليا مع 8 أسواق استراتيجية، بالإضافة لخطوط داخلية مهمة، لفك العزلة عن بعض المناطق.

وأعادت في الأخير شرح خطة الوزارة لتوفير الموارد البشرية المؤهلة في المناطق القروية والجبلية، خاصة بالمرشدين السياحيين في الفضاءات الطبيعية، بإجراء الامتحان الخاص بإدماج المرشدين ذوي الخبرة اللازمة سنة 2023، وبتسوية وضعية 459 مرشد سياحي في الفضاءات الطبيعية.

4 – وجه السيد المستشار خليهن الكرش، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، انتقادات إلى السيدة الوزيرة بشأن السياسة المعتمدة لجلب السياح الأجانب إلى المملكة، بمناسبة طرحه آخر سؤال في المحور، عن استراتيجية الوزارة لجلب السياح وخلق مناصب الشغل بحلول سنة 2026، معتبرا منجز القطاع خارجا عن الواقع، بتحقيق 11 مليون سائحا كأقصى استقطاب لفئة من السياح لا تجلب العملة الصعبة، وأبرز بالمقابل كيف يتوفر المغرب على إمكانيات سياحية واعدة، لا يتم استغلالها بالكيفية الجيدة مقارنة ببعض الدول التي تستقطب الملايين من السياح، لافتا إلى أن الجشع والطمع يضر بالقطاع السياحي ويكلف الدولة المغربية كثيرا.

وفي ردها على السؤال، أعادت السيدة وزيرة السياحة التأكيد مرة أخرى أن وزارتها وضعت خارطة طريق طموحة للفترة 2023–2026، تهدف إلى جذب 26 مليون سائحا بحلول عام 2030، تعتمد على مقاربة تشاركية وتركز على تحقيق أهداف مرحلية، منها استقطاب 17.5 مليون زائرا وتحقيق مداخيل تصل إلى 120 مليار درهم من العملة الصعبة، بالإضافة إلى خلق 200 ألف فرصة عمل جديدة بشكل مباشر وغير مباشر بحلول عام 2026.

وأضافت أن الوزارة تسعى إلى تطوير عرض سياحي مبتكر، يقوم على تجربة الزبون ويشمل 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية، مع التأكيد على الحفاظ على التوازن البيئي والإيكولوجي وضمان الاستدامة الثقافية والاجتماعية

والاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف عملت على تعزيز الربط الجوي، بالتعاون مع عدة شركات طيران، وتسليط الضوء على البرنامج الذي أبرمته الدولة مع الخطوط الملكية المغربية، الذي يهدف إلى توسيع أسطول الطائرات ليصل إلى 200 طائرة بحلول عام 2037.

وأوضحت المسؤولة الحكومية، أن وزارتها تعمل على تفعيل القانون الذي ينظم الإيواء السياحي ويتماشى مع المعايير الدولية، وتأهيل العاملين في القطاع السياحي، كما وقعت على اتفاقية خاصة مع وزارة الاقتصاد والمالية والتكوين المهني والكونفدرالية الوطنية للسياحة لتنزيل ثلاثة برامج تدريبية متميزة، وتم توقيع اتفاقية أخرى لتنفيذ برنامج المصادقة على الخبرات المكتسبة في قطاع السياحة لفائدة حوالي 7550 شخصا بين عامي 2023 و2026.

القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان

تمحور النقاش خلال هذا المحور، حول مدى تحكم أدوات الضبط التي جاء بها دستور 2011 في خلق توازن بين سلطة الحكومة وسلطة البرلمان، في ظل وجود سيل من الإكراهات الذاتية والموضوعية، والتي تندرج وتصنف في إطار ما هو بنيوي ووظيفي وسوسيولوجي وإجرائي، وعلى أساس قواعد واضحة تنضبط للقاموس الدستوري والقانوني وتحتكم إليه، مع الالتزام بروح التشاركية والتوافقية، خاصة في الفعل التشريعي، وإكساب مقومات الحكامة الجيدة، بما يخدم منطق وروح التأويل الديمقراطي.

ترجمتها خمسة أسئلة، حول تقييم تفاعل الحكومة مع المبادرات البرلمانية، قدمت إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، ساقها للنقاش أمام الجلسة العامة، السيدات والسادة المستشارون ممثلي

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد نبيل اليزيدي)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد).

تفاعل معها السيد الوزير في جواب أفاد من خلاله بأن الحكومة قامت منذ بدء ولايتها بإيداع ما مجموعه 140 مشروع قانون لدى البرلمان، من ضمنها 34 مشروعا ظل قيد الدرس بعد اختتام الولاية التشريعية السابقة، وبأنه تم إيداع 112 مشروع قانون بالأسبقية لدى مجلس النواب، و28 لدى مجلس المستشارين، مشيرا إلى أن مجلسي البرلمان صادقا بصفة نهائية على 117 قانونا، من بينها 71 قانونا بالإجماع و46 بالأغلبية.

وأضاف أن اللجان الدائمة المختصة بمجلسي البرلمان عقدت، بحضور الحكومة، ما مجموعه 580 اجتماعا، 243 منها بمجلس المستشارين، و337 اجتماعا بمجلس النواب، في حين تم عقد 129 جلسة عامة تشريعية، 64 منها بمجلس النواب و65 بمجلس المستشارين، مشيرا إلى أن عدد مشاريع القوانين التي لازالت قيد الدراسة لدى مجلسي البرلمان حوالي 19 مشروع قانون.

وبخصوص المبادرة التشريعية للبرلمان، أشار السيد الوزير إلى أن الحكومة عقدت 21 اجتماعا عبرت خلالها عن موقفها من 295 مقترح قانون، 47 منها تخص مجلس المستشارين، حيث قبلت 27 مقترح قانون من مجموع مقترحات القوانين التي عبرت عن موقفها بشأنها، وبخصوص العدد الإجمالي لمقترحات القوانين المودعة منذ بداية هذه الولاية التشريعية، فقد بلغ 354 مقترح قانون، وهو رقم يبرز، حسبه، الدينامية التي يشتغل بها مجلسا البرلمان.

أما مستوى العمل الرقابي، فأكد السيد الوزير أن المعطيات الإحصائية المتوفرة تؤكد بالملموس مدى التجاوب الفعال الذي يطبع علاقات الحكومة بالبرلمان في مجال مراقبة العمل الحكومي بصفة عامة، وبصفة خاصة على

الأسئلة البرلمانية، حيث أعربت الحكومة عن استعدادها للإجابة عن 1769 سؤالا شفهيا آنيا، برمج مجلسا البرلمان منها 1269 سؤالا شفهيا، وبالنسبة للأسئلة الكتابية، فتوصلت الحكومة بـ 21 ألفا و700 سؤال كتابي من مجلسي البرلمان، وهو ما اعتبره رقما كبيرا لم يتم بلوغه في أي ولاية تشريعية سابقة، لافتا إلى أن الحكومة أجابت عن 15 ألفا و507 سؤالا كتابيا، بنسبة تصل إلى 71.45 في المائة.

وخلص إلى التذكير بالحرص الدائم للحكومة على التفاعل الإيجابي مع طلبات مجلسي البرلمان، بخصوص مناقشة وتقييم السياسات العمومية التي همت مختلف القضايا، وعلى تعزيز التعاون البناء والتواصل المستمر مع المؤسسة التشريعية، في إطار الاحترام التام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر والاستثمار الأمثل والمسؤول للزمن التشريعي.

خلال حصص التعقيب، دعت السيدة المستشارة فاطمة الحساني، إعمالا للتوجيهات الملكية الواردة في الخطب والرسائل السامية الموجهة إلى البرلمان، إلى الرفع والسمو بالعمل البرلماني، عبر تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الاعتبارات الأخرى، وعلى الحسابات السياسية الضيقة التي تضر بمكتسبات ومجهودات عمل المؤسسات الدستورية والتشريعية، والتي يظل فضاؤها الأرحب الإعلام ومنابر أخرى.

تدخل السيد المستشار عبد السلام اللبار، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، للتعبير عن الارتياح الكبير والتنويه بالمجهودات التي تبذلها الوزارة لربط جسور التواصل الدائم ما بين غرفتي البرلمان والوزراء، وتبسيط العمل البرلماني في شتى المجالات.

ووصف السيد المستشار نبيل اليزيدي، عن الفريق الحركي، علاقة ما بين الحكومة والبرلمان بالملتبسة، تجسد على المستوى التشريعي، في التفسير الخاطئ لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين في ما يخص مقترحات القوانين، وعلى مستوى حق الرقابة المكفول للبرلمان، إذ خص بالذكر مقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 100، ما اعتبره خرقا لمبدأ دستوري يلزم الحكومة بضرورة الجواب، وفي ما يتعلق بتطبيق القوانين، واستنادا إلى المادة 89 من الدستور، أثار إشكالية التأخر في إصدار المقررات التنظيمية، ولفت الانتباه أيضا إلى أهمية التزام ممثلي المؤسسات العمومية أمام البرلمان بالحضور، لتمكين البرلمان من الصلاحيات التي منحها له الدستور باعتباره سلطة التشريع والمراقبة والتقييم.

وانطلاقا من الأهمية الدستورية والسياسية الكبيرة لمطلب إحداث نوع من التوازن والتعاون كذلك ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وخصوصا راهنية مطلب تفاعل الحكومة بمنهجية تشاركية فعلية مع البرلمان، أبرز السيد المستشار الخمار المرابط، عن فريق الأصالة والمعاصرة، ضرورة تجديد الدعوة لتحديد واحترام مجالات الاختصاص لكل من الحكومة والبرلمان، رغم كونها محددة سلفا دستورا وأعرافا وتقاليدا.

ومن خلال تدخله في آخر نقطة من أشغال الجلسة، كذلك أوصى السيد المستشار عبد الكريم شهيد، منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، بتفعيل عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية ومواكبة وتتبع جميع أشغال اللجان البرلمانية الدائمة، ومضاعفة التجاوب الحكومي مع مختلف الآليات الرقابية وتعزيز التنسيق والتعاون بين السلطتين، وتعزيز ذلك من خلال إنجاز نظام معلوماتي مندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية بالبرلمان، مؤكدا من جهة ثانية على أن تعزيز العمل الرقابي ودعمه يتطلب تجاوز نسب التأخر في الإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجهة لمختلف القطاعات الحكومية، من خلال التسريع ببعض المقترحات التي تقدمتم بها خلال قانون المالية لسنة 2024.

جلسة الأسئلة الشفهية

ليوم الثلاثاء 18 ذو الحجة 1445 ه الموافق ل 25 يونيو 2024م

اجتمع أعضاء مجلس المستشارين،يوم الثلاثاء 18 ذو الحجة 1445 موافق 25 يونيو 2024، في الجلسة الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية، العاشرة من نوعها في دورة أبريل 2024، برئاسة السيد المستشار فؤاد قديري، النائب الثالث للرئيس.

شملت محاور المناقشة مواضيع تكتسي راهنية وأهمية بالغة، من خلال تبادل المعطيات والأفكار حول مؤهلات وإكراهات وآفاق سياسة المغرب للتزويد ببنية تحتية مائية مهمة في ضوء الاكراهات المرتبطة بأزمة ندرة المياه، وتقييم المجهودات التي يبذلها المغرب في مجال السلامة الطرقية والنقل المستدام، وأيضا الاستفسار عن مدى نجاعة السياسات العمومية في مؤشر التنمية الرقمية ورفع رهان إنجاح ورش الانتقال الرقمي، في سبيل إرساء إدارة رقمية وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين. من جهة.

ومن جهة ثانية، بتحيين وسائل وآليات عمل القطاع المكلف بالتعمير والإسكان بما يمكن من تحقيق التناسق والتناغم والالتقائية بين الاستراتيجيات القطاعية للوزارة والسياسات العمومية، ويضمن إطلاق جيل جديد من المشاريع والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين فضاء عيش الساكنة وتثمين الجودة المعمارية والمشهدية، مع رد الاعتبار للأنسجة العتيقة وجعل المواطن محورا للتنمية.

تداولها السادة المستشارون مع السادة أعضاء الحكومة المعنيين، حسب الترتيب المدرج بجدول أعمال الجلسة، موزعة على ثلاثة قطاعات أساسية:

قطاع التجهيز والماء

ناقش المتدخلون في أول محور مبرمج في أشغال الجلسة، بشكل عام، الإجراءات التي باشرتها الحكومة لتعزيز السيادة الوطنية في ما يتعلق بالسياسة المائية والطرقية، للكشف عن التدابير الاستعجالية المتخذة للإجابة عن إشكالية ندرة المياه والتقلبات المناخية وتوالي سنوات الجفاف، وعن مدى نهج حلول مبتكرة لتنويع مصادر الموارد المائية، انسجاما مع حجم العناية الملكية التي حظي بها هذا الملف على امتداد السنتين الماضيتين، ومع واقع توفر المغرب على واجهتين بحريتين مهمتين، يمكن استغلالهما لتشييد أكبر عدد من محطات تحلية المياه لتأمين الماء الشروب ومياه السقي في مجموع المناطق المغربية، ومن جهة أخرى عن واقع تدخلات الوزارة في إطار تتبع وتقييم وتنفيذ سياسة السلامة الطرقية، وواقع البنيات الطرقية ببلادنا وتحقيق الالتقائية بين كل المتدخلين.

1 – فاستفسر في شق أول عن خطة واستراتيجية الحكومة لتحلية مياه البحر، من خلال ستة أسئلة جمعتها وحدة الموضوع، تقدم بها السادة المستشارون ممثلي

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الرحيم العلاقي)؛
- الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري).

في معرض رده، أوضح السيد وزير التجهيز والماء أن المغرب راكم خبرة طويلة في مجال تحلية مياه البحر، انطلقت منذ سنوات في الأقاليم الجنوبية للمغرب في تجربة ظلت نوعا ما محدودة، مقارنة بتحولات شهدتها الآونة الأخيرة، جسدها بلوغ 192 مليون متر مكعب من المياه المحلاة في السنة، فيها ظل أكثر من 80 مليون متر مكعب موجها

أساسا للماء الصالح للشرب، والباقي موجها للسقي والصناعة، إضافة إلى تشييد الكثير من المحطات المهمة، في مدن أكادير والحسيمة، وإعطاء الانطلاقة لمحطة الداخلة، فضلا عن محطة الدار البيضاء التي تصل سعتها إلى 200 مليون متر مكعب، ستكون جاهزة بحلول نهاية 2026، ومحطة سيدي إفني التي ستنتهي أشغالها نهاية 2024، ومحطة آسفي والجديدة لتحلية مياه البحر، والتي شيدت بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط.

وأخبر من جانب آخر أن المغرب لم يعد يركز فقط على السدود بسبب تراجع الواردات المائية، في ظل السنة السادسة للجفاف التي يعرفها المغرب على التوالي، معتبرا تقنية تحلية مياه البحر أساسية لضمان الماء الصالح للشرب، بالنسبة لكل المدن الساحلية، وللاستعمال في مجال الفلاحة، على أن تتم بحلول سنة 2030 مضاعفة كمية المياه المحلاة عشر مرات مقارنة بما كان عليه الحال سنة 2021.

ثم لفت إلى أن كل محطات تحلية مياه البحر الجديدة ستركز على استخدام الطاقات المتجددة، بمناسبة النقاش الذي فتحه المغرب مع الوكالة النووية الدولية لدراسة استخدام الطاقة النووية في تحلية مياه البحر، مشيرا في ذات السياق إلى أن تقنية تحلية مياه البحر ستوفر على المغرب مياه السدود، مما سيساعد على ضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للمناطق القروية والمدن الداخلية، إضافة إلى سقي المناطق الفلاحية.

وأكد في آخر جوابه أهمية الاشتغال على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، خاصة بعد اتفاقية شراكة استراتيجية وقعها جلالة الملك مع دولة الإمارات العربية المتحدة، تهم الاستثمار في تحلية المياه، حيث يتم التركيز على إشراك القطاع الخاص المغربي من أجل إنجاز هذه المحطات، في أفق مضاعفة نسبة تحلية المياه وضمان سرعة وجودة الاستثمارات، على أساس تطوير البحث العلمي والصناعة الوطنية في مجال تحلية المياه وخلق فرص الشغل.

2 – في سؤال بعنوان الربط المائي بين الأحواض لضمان التزود بالماء الصالح للشرب، ولتحقيق التوازنات المائية المطلوبة، طالب السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، السيد الوزير بتسخير كل الجهود الممكنة في الربط بين الأحواض المائية، لتدارك سوء تدبير الموارد المائية خلال العشرية الأخيرة، وتعثر العديد من البرامج التي كانت مبرمجة للمحافظة على الثروات المائية ببلادنا، وأيضا استفحال ظاهرة الإجهاد المائي بالمملكة، في إطار عدالة مجالية تخدم المواطنات والمواطنين على الساحل وداخل الوطن.

ذكر السيد الوزير، خلال رده، بأن الربط بين الأحواض المائية مشروع قديم ولم يكتمل إنجازه، بحكم الصعوبات والظرفية المائية الصعبة التي تجتازها البلاد تقرر إنجاز هذا المشروع في ظرف زمني وجيز، ما مكن في ظرف 9 أشهر من سريان مشروع الربط بين حوضي سبو وأبي رقراق الذي أعطى نتائج إيجابية، من تدفق حاليا أزيد من مليون و250 ألف متر مكعب من حوض سبو إلى أبي رقراق، وتزويد مدينتي الدار البيضاء والرباط وكل المدن المجاورة بالماء الصالح للشرب وضمان الاستمرارية.

3 – اغتنم السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يحفظه بنمبارك) مناسبة توجههم بسؤال للقطاع، يتعلق بوضعية الطرق في الأقاليم الجنوبية للمملكة، للتنويه بخارطة الطريق الجديدة لتنمية الأقاليم الجنوبية، التي أرسى معالمها صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء المظفرة، حيث أكد جلالته على عزم المملكة المغربية تأهيل الواجهة الأطلسية بما فيها الواجهة البحرية للصحراء المغربية، ومواصلة مسيرة البناء والنماء واستكمال الأوراش الكبرى في أقاليمنا الجنوبية بغية تحويلها إلى واجهة سياحية وقطب استثماري لإفريقيا الأطلسية وبلدان الصحراء والساحل وفق مقاربة التكامل الجهوية والقارية.

أكد السيد الوزير من جهته في جوابه، أن البرامج التنموية للمناطق الجنوبية للمملكة تسير وفق الخطط الموضوعة، موضحا أن هذه البرامج تأتي في سياق النموذج التنموي الجديد الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس سنة 2015، وإلى أن 98% من البرامج قد تم إنجازها، وتطرق أيضا إلى مشروع الطريق السريع الرابط بين تزنيت والداخلة، الذي يمتد لمسافة 1055 كيلومترا والمتوقع إتمامه بنهاية العام الجاري، الذي سيعزز الربط بين

الجهات الجنوبية والمركز وشمال المغرب.

وعرج السيد الوزير على بعض المشاريع الأخرى بالأقاليم الجنوبية، من قبيل أعمال البناء الجارية للمنشأة الفنية البالغ طولها 1700 متر على واد الساقية الحمراء، والطريق المداري لمدينة العيون، بتكلفة تقدر بمليار و300 مليون درهم، على أن هذه المشاريع تأتي ضمن برنامج التنمية المندمجة الذي تعمل عليه الوزارة بالتعاون مع جهات العيون الساقية الحمراء، كلميم وادنون، والداخلة وادي الذهب، وأضاف أن البرامج التعاقدية تشمل العديد من الطرق التي سيتم إنجازها على أرض الواقع، بما في ذلك المحور الطرقي الرابط بين طانطان وسمارة بطول 103 كيلومترات.

4 – نبه أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، من خلال طرح الأوضاع الحالية والمستقبلية للعاملين بقطاع الطرق السيارة وخاصة في ظل توسيع أتمتة استعمال شبكة الطرق السيارة، إلى ما وصفوه بسياسة التراجعات والتعويم والتجاوزات المنهجة التي قامت بها الإدارة العامة السابقة، ودعوا إلى التدخل العاجل لفرض احترام الدستور وأحكام مدونة الشغل، بدءا بعقد لجنة التتبع لتفعيل وتنفيذ وتقييم مضامين الميثاق الاجتماعي، من أجل وضع حد لما آلت إليه الأمور وحماية الحقوق المادية والاجتماعية والمهنية للأجراء.

اقتصر السيد الوزير في جوابه على التأكيد على إرادة الحكومة وشركة الطرق السيارة واشتغالهما الجاد، لتحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن مع ضمان استقرار الشغل بالنسبة للعاملين في هذه الشركة، وتشبتهما بضرورة تطوير المهن والعمل، من خلال استعمال الرقمنة ووسائل الأداء المرقمة في هذا الإطار لتدبير حركة السير.

وعقب بطمأنة العاملين والمستخدمين في الشركة، بثبات نسبة في الثلاث سنوات الأخيرة، ما لا يشكل أي تهديد في هذا الإطار، والتذكير بالتحول في المهن وكذلك مع الشركات المتعاقدة، وقع تجديد للتعاقد مؤخرا مع هذه الشركات، ما يستلزم السهر، على ضمان الحوار الاجتماعي ومكاسب العاملين في هذا الإطار، وبالتالي ضمان استمرارية الخدمة العمومية المقدمة.

5 – ساءل السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك)، السيد الوزير عن التدابير والإجراءات الآنية التي ستتخذها الوزارة من أجل الإسراع في إنجاز الطريق السريع الرابط بين أقاليم جهة درعة–تافيلالت، وربطها بجهتي فاس –مكناس وسوس–ماسة، وعن سبل تجاوز ضعف الاستثمار الخاص نتيجة ضعف البنية التحتية والجاذبية الاقتصادية وتعقد الأنسجة العقارية.

استعرض السيد الوزير من جهته، مجموعة تدخلات باشرت الوزارة في إنجازها، نالت منها جهة درعة–تافيلالت 4.408 كيلومتر في مقاطع متعددة، للرقي بمستوى خدمة وسلامة المواطنين، همت توسيع وتقوية 9 كيلومتر على مستوى إقليم ميدلت، بكلفة 40 مليون درهم، و27 كيلومتر من نفس الطريق مع تثنية 9 كيلومتر على مستوى منعرجات تيزنيت تلغم، وتأهيل 18 كيلومتر من إقليم الرشيدية و10 في طور الإنجاز على مستوى مقاطع متفرقة، بكلفة إجمالية قدرها 83 مليون درهم، فضلا عن ما تم إنجازه بالطريق الوطنية رقم 10 الرابطة بين الرشيدية وورزازات مرورا بتنغير، بكلفة 40 مليون درهم.

في ما تعلق بفك العزلة عن الطرق، فأخبر بما هو في صدد الإنجاز، كتأهيل المحور الطرقي مراكش–وارزازات، الطريق الوطنية رقم 9، حيث تم تهيئة ممر العربات الثقيلة قصد ربطها بالطريق السيار مراكش–الدار البيضاء ومراكش–أكادير، وبمواصلة أشغال تأهيل المحور الطرقي بين بني ملال وتنغير الطريق الوطنية رقم 12 قصد ربطها بالطريق السيار بني ملال–الدر البيضاء، بكلفة 600 مليون درهم.

6 – وتفاعل السيد الوزير، في إطار وحدة الموضوع، مع سؤال السادة أعضاء الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد الإله حيضر)، حول برامج تأهيل وصيانة الرصيد الطرقي الوطني بمختلف أنواعه، نتيجة ضعف وسائل النقل العمومي بشكل عام والنقل المزدوج بشكل خاص، خصوصا في مناطق العالم القروي، دعوا من خلاله إلى الالتزام في تنفيذ هذه البرامج، مع تخصيص ميزانيات مناسبة لهذا الغرض واستخدام تقنيات حديثة في رصد حالات الطرق وتجديد أولويات الصيانة، وأكدوا على ضرورة الاستثمار في البنية التحتية للطرق في المناطق القروية والنائية لتقليل الفجوة بين المدن الكبرى والمناطق التي تعيش العزلة في العالم القروي والجبلي.

وأيضا مع سؤال المستشارين السيد خالد السطي والسيدة لبنى علوي في التعقيب، بخصوص وضعية بعض المحاور الطرقية الوطنية، بعد إثارة الانتباه إلى الوضعية الصعبة لطريق الولجة الرابطة بين فاس وتاونات، ولمقطع الطريق الجهوية 408 المؤدية لجماعة عين دريج، ومناشدة السيد الوزير الوقوف على تسريع تنفيذ مجموعة من برامج تثنية وتقوية بعض المحاور الطرقية المهمة، التي كانت موضوع اتفاقيات بين الوزارة وبعض المجالس الترابية، كمحور آسفي، مراكش وآسفي، الصويرة ومراكش وقلعة السراغنة.

وأطلع السيد الوزير أثناء رده عن السؤالين، على أن 46% من ميزانية الوزارة المخصصة للطرق تستهلك في الصيانة الطرقية، وبفضل المجهودات المبذولة في هذا الاتجاه لتحسين مستوى وجودة الطرق، ارتفعت النسبة إلى 63%، ببرمجة بالأولوية الطرق ذات البعد الأساسي بالنسبة للمرافق الصحية أو بالنسبة للتعليم أو بالنسبة للمناطق الصناعية والأنشطة الاقتصادية أو المناطق الفلاحية، وأيضا على مستوى سير العربات وصيانة الطرق القروية.

وأخبر بأنه تم لذات الغاية، صيانة 500 كيلومتر من الطرق القروية، بإدخالها في إطار الرصيد الوطني، وعقد شراكات مع الجهات، مسجلا صعوبة حصر الطرق القروية الموجودة، في ظل غياب نظام معلوماتي للوزارة، والاقتصار على ما تم إنجازه في الجماعات أو في إطار صندوق التنمية القروية، في استحضار تام للبعد الجهوي للمملكة بمنظور جديد يركز على فك العزلة الإقليمية والمجالية، وعلى تجاوز مشاكل 55 من النقط السوداء، وأيضا على جودة وتتبع الأشغال.

كما أعلن في الأخير عن انطلاق أشغال طريق مراكش-قلعة السراغنة، في شهر يوليوز القادم، مدعمة بوحدات التدخل السريع، بدءا بالمناطق المتضررة بالزلزال، لتمكين الجماعات المتوفرة على إمكانيات إضافية، من استعمال آلية الصيانة في العالم القروي لحل الإشكاليات المطروحة على وجه الاستعجال.

7 – وقدم من جهتهم، أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر)، من خلال سؤال عن الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لتدبير الخصاص الحاصل في المياه الموجهة للشرب والاستهلاك المنزلي، لتفادي الانقطاعات المتكررة ولا سيما في فصل الصيف، ملاحظات متعلقة ببعض اختلالات العدالة المجالية المائية، خاصة في مقارنة بين مدن وقرى ساحلية تستفيد من تحلية ماء البحر، ومناطق ومراكز حضرية وقروية بالداخل أو بالجبل، والتماس تخفيف تكلفة تحلية ماء البحر إسوة بما يقع في الدول المتقدمة.

وبمنطق الاستباقية في مواجهة إشكاليات ضعف التساقطات المطرية وبالتالي نسبة ملء السدود، استعرض السيد الوزير مجيبا، محطات اشتغلت عليها الوزارة، المتمثلة في تسريع وتيرة السدود وربط محطات التحلية بالمناطق المجاورة، وفي البرمجة المسبقة لعمل الشركات المكلفة بمحركات الماء، وأيضا في اقتناء مع وزارة الداخلية، 204 محطة متنقلة لتحلية المياه ومعالجة المياه المعدنية أو المياه الأجاجة، خصوصا في بعض المناطق القروية، تشتغل منها فعليا44 محطة، إضافة إلى محطات أخرى سيتم توزيعها على جميع الأقاليم المتضررة، وأثار معطى التعاون والاتفاق مع المتدخلين في مجال الصناعة، لتوفير العدد الكافي، من أجل خلق فرص الشغل وتطوير الكفاءة والقدرات المحلية في هذا المجال.

8 –وطرح كذلك أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، إشكالية تطوير البنيات الأساسية ببلادنا، كمدخل لإثارة غياب البعد المندمج في انجاز الطريق الوطنية رقم 4 الرابطة بين القنيطرة وسيدي يحيى الغرب، تمت تثنيتها وفق معايير جيدة، ولم تصاحبها أشغال الانارة العمومية، مما خلف استياءا لدى كافة مستعمليها، نظرا لحيويتها والحركية المستمرة التي تعرفها، ولكونها تدخل ضمن الطرق المصنفة، ما يستدعي إنجاز هذا المشروع بشكل مندمج في إطار شراكة بين كافة المتدخلين.

عدد السيد الوزير بداية الركائز الثلاث للاشتغال في مجال البنيات التحتية، التي تهم الرؤية الواضحة المعالم والمستقبلية، والبعدين التشاركي والمنسجم مع التطورات والمشاريع والأوراش الملكية الكبرى، جسدته الرؤية الاستراتيجية لتطوير شبكة الطرق ببلادنا إلى غاية 2040، بشراكة مع الجهات ووزارة الداخلية والوزارات المعنية في هذا الإطار والمنتخبين، لضبط الحاجيات المستقبلية والمخططات التنموية، والتجانس في المشاريع، حتى يكون

هناك بعد مندمج في التصور المرتبط بالتصميم، سواء تعلق الأمر بالطرق أو الموانئ.

وتحدث السيد الوزير أيضا، عن انكباب الوزارة على تقييم استراتيجية انجزت في أفق 2030 في هذا المجال، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية ومع ما شهدته البلاد من تطور، خاصة بالنسبة للواجهة الأطلسية، ما يدعو للأخذ بعين الاعتبار البعد النوعي والحكماتي في تدبير عملية تصدير واستيراد الهيدروجين الأخضر، وبصفة عامة مراجعة البنيات التحتية لتلائم التطور الاقتصادي للبلاد والمهن الجديدة.

القطاع المكلف بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

شمل النقاش في محطة ثانية، جهود وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لتقوية الاهتمام بدور الرقمنة في التنمية السوسيو اقتصادية والاستجابة لتطلعات المواطنين، وبث دينامية جديدة في الاقتصاد الرقمي، بهدف إنتاج حلول رقمية مغربية وخلق القيمة وإحداث مناصب شغل، إلى جانب تكريس فعالية الإدارة عبر تقريب وتحديث أجهزتها، فضلا عن اعتماد المقاربة التشاركية وتعزيز سبل محاربة الفساد والرشوة، مع سن إجراءات ملموسة لتحسين ولوج المواطنين بشكل منصف وعادل إلى المرافق العمومية.

توجته تفاعلات حول إشكاليات متنوعة، ذات الصلة باختصاصات الوزارة الوصية، وموضوع خمسة أسئلة بسطت أمام الجلسة العامة وفق التالي:

1 - أكد أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة) ، على الحاجة إلى تضافر مجهودات جميع الفاعلين من أجل التعريف بالمغرب كوجهة رقمية لجلب الاستثمارات الأجنبية لا سيما مع الحاجة الماسة إلى الرفع من مناصب الشغل المحدثة لمواجهة إشكالية البطالة، مزكين دفوعاتهم بتوصيات لجنة النموذج التنموي للنجاح والفعالية في وضع الاستراتيجيات الرقمية، بضرورة تطوير منصات رقمية لكل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولة، وتكوين الكفاءات بأعداد كافية تكون قادرة على إنجاز التحول الرقمي وتنفيذه على أرض الواقع، ثم باستكمال الإطار القانوني الهادف إلى ضمان الثقة الرقمية للمستعملين والسيادة الرقمية للمملكة.

من جانبها، بسطت السيدة الوزيرة جهود الوزارة في التعريف والترويج للوجهة المغربية كقطب رقمي إقليمي، مستدلة بالدعوة الملكية إلى الاستثمار الأمثل للفرص التنموية الهائلة التي يتيحها الانتقال الرقمي، لما تتوفر عليه بلادنا من إمكانيات مهمة لجلب الاستثمارات الأجنبية في مجال الرقمنة، بفضل توفر الكفاءات البشرية الجد المؤهلة، وبفضل مواكبة الحكومة وبفضل البنيات التحتية في مجال الرقمنة، من خلال اشتغال الوزارة مع صندوق محمد السادس للاستثمار وصندوق الإيداع والتدبير، على مبادرة لجلب المستثمرين المغاربة والأجانب، للاستثمار في الشركات الناشئة المغربية بغلاف مالي قدره مليار وخمسمائة مليون درهم.

وفي هذا الإطار، ذكرت بمعرض «جايتكس» إفريقيا، نظمت الوزارة مؤخرا نسخته الثانية، تحت الرعاية الملكية السامية بمدينة مراكش، والتي عرفت نجاحا كبيرا وإقبالا غير مسبوق لعمالقة التكنولوجيا، مبرزة أن هؤلاء الفاعلين عقدوا شراكات مهمة وتمكنوا من ولوج أسواق جديدة وتم جلب استثمارات كبيرة، إضافة إلى عقد الوزارة بالموازاة، شراكة مهمة سيتم بموجبها إطلاق مركز للخدمات السحابية الضخمة في منطقتي الدار البيضاء وسطات، باستثمار بلغ مليار و400 مليون درهم، وهو أول مركز من نوعه في شمال إفريقيا، إذ سيوفر هذا المركز حلولا رقمية متنوعة خصوصا للمهنيين، منها حلول متطورة للذكاء الاصطناعي، وسيتم حفظ البيانات المتعلقة بهذه الحلول في التراب الوطني.

وأشارت إلى مشاركة الوزارة بالموازاة في معارض وتظاهرات دولية، للتعريف أكثر بإمكانيات المملكة، وهو ما مكن من جلب استثمارات مهمة، حيث تم مؤخرا عقد شراكة لإنشاء مركز للبحث والتطوير في المغرب، مع واحدة من عشرة أكبر شركات التكنولوجيا في العالم، ستطور أحدث التكنولوجيات الرقمية من ذكاء اصطناعي، وأمن سبراني وحوسبة، بالإضافة إلى تكوين ألف من الشباب المغاربة سيجلبون أحدث التكنولوجيات الرقمية للأسواق العالمية.

2 - وذكر أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد مولاي مسعود اكناو)، بمناسبة طرحهم سؤالا عن

الإجراءات المتخذة لدعم المقاولات الناشئة في مجال الرقمنة، بأن النمو الاقتصادي اليوم رهين بالتكنولوجيا الرقمية، وأن استخدام التكنولوجيا يحسن بيئة العمل ومناخ الأعمال، ويعزز الولوج السريع والفعال للمواطنين إلى الخدمات ويضمن جودتها، مسجلين أنه رغم الجهود المبذولة لا تزال العديد من التعاونيات والمقاولات الناشئة بالأقاليم والمناطق النائية، تعاني من صعوبات بالغة في الولوج إلى مجال الرقمنة بسبب ضعف صبيب الانترنيت، الشيء الذي يعيق تسويق منتوجاتها، أيضا دعوا إلى تكثيف الجهود من أجل تجاوز إشكالية الفوارق المجالية ليس بخصوص دعم المقاولات الناشئة في مجال الرقمنة فقط، ولكن في مجال تقريب الرقمنة بصفة عامة من المواطنات والمواطنين خاصة بالعالم القروي.

واستعرضت السيدة الوزيرة في معرض جوابها، مختلف المبادرات التي انخرطت فيها الوزارة لمواكبة هذه المقاولات، لإعطاء حلول رقمية مغربية وتوفير فرص الشغل للشباب، مبرزة أن المغرب تطور في هذا المجال، حيث انتقل تمويله من المركز 16 إفريقيا سنة 2022 إلى الخامس في سنة واحدة، بارتفاع بنسبة أكثر من 250 في المائة، فذكرت في السياق ذاته بعمل الوزارة إلى جانب صندوق محمد السادس للاستثمار وصندوق الإيداع والتدبير على مبادرة لجلب الاستثمارات الأجنبية في الشركات الناشئة المغربية، بتكلفة مليار و500 مليون درهم.

من جهة أخرى، أفادت بأن الوزارة أمنت مصاريف مشاركة 200 شركة ناشئة مغربية في معرض «جيتيكس»، واستفادتها من فرص الاستثمار والولوج للأسواق به، وزودت «التكنوبارك» بدعم مادي وتقني، لتمكين الشركات الناشئة المغربية من تحسين الجودة ومواكبة الحاضنة الرائدة عالميا، ذات جودة عالمية، لأكثر من 60 ألف شركة ناشئة في العالم، وربطها بالأسواق والمستثمرين المغاربة والأجانب، وأيضا ببرامج مع وزارة الفلاحة وعدد من الشركاء، ومستقبلا مع وزارة التربية الوطنية، لتمكينها من إطار تطور فيه حلول رقمية مبتكرة، واقتحام الأسواق الوطنية المتعلقة بالتعليم ثم تصدير حلولها.

3 – بشأن سؤال حول الرفع من نسبة المناصب المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الحكومي، قدمه السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، ذكرت السيدة الوزيرة في البداية بالعناية الخاصة التي يحظى بها الأشخاص في وضعية إعاقة في المنظومة التشريعية والتنظيمية الوطنية، مستشهدة بالفصل 31 من الدستور، وبالمرسومين رقم 2.16.145 و 2.16.146 الذي تم بموجبهما فتح إمكانية تنظيم مباريات خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

ثم أطلعت على أنه تم في سنة 2022 تنظيم مباراة موحدة، لتوظيف 200 منصب مالي مخصص لهذه لفئة في الإدارات العمومية، تلاها توظيف 400 منصب في سنة 2024، مع اتخاذ تدابير لاعتماد الرقمنة في جميع مراحل ترشيح هذه الفئة، وفتح مراكز جهوية لعدم اضطرار المترشحين للحضور إلى مدينة الرباط، ثم الاستعانة بخبراء في الإعاقة في التوجيه والإرشاد والمرافقة في ما يتعلق باجتياز الاختبارات الكتابية والشفهية، حسب نوعية الإعاقة، ما سمح لهم بالوصول إلى مقعد الاختبار بسهولة.

4 – وأبرزت السيدة الوزيرة، أثناء جوابها على سؤال أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بودس)، حول تحسين جودة الاستقبال بالمرافق العمومية، أن الوزارة مستمرة في تفعيل مضامين البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال بالمرافق العمومية، بمساهمة فعالة لبعض القطاعات الوزارية الأخرى، بهدف خلق وحدات استقبال على صعيد جميع الإدارات العمومية مجهزة بالوسائل والمعدات التقنية الضرورية، لحسن استقبال المرتفقين وتيسير ولوجهم إلى الخدمات العمومية

وفق رؤية مشتركة تجسدت في إعداد منظومة الاستقبال «إدارتي» بشقيه الشخصي والإلكتروني.

وفي هذا الصدد، وبشراكة مع بعض القطاعات العمومية، أضافت أن الوزارة من خلال البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال، قامت بتهيئة مجموعة من فضاءات الاستقبال النموذجية، لاسيما من خلال توفير كفاءات مؤهلة في مهام الاستقبال والتوجيه، وتأهيل الفضاءات والبنيات المخصصة لذلك، بما يضمن الإصغاء إلى المرتفقين وإخبارهم وتوجيههم وإرشادهم وتيسير استفادتهم من الخدمات.

وأشارت كذلك إلى أن هناك العديد من المؤسسات التي قامت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بتأهيلها رقميا، منها الملحقة الإدارية السادسة الرجاء في الله، بحي يعقوب المنصور بالرباط، والقنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء، ومركز تسجيل السيارات بالرباط، وفضاءات الاستقبال بالموقع النموذجي لرئاسة النيابة العامة بالرباط، إضافة إلى تأهيل ثلاثة مواقع نموذجية بالمستشفى الإقليمي بالجديدة، وتأهيل المحكمة الابتدائية لمدينة برشيد، وثلاث مصالح على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني بكل من تمارة والقنيطرة والدار البيضاء، وكذا تقديم الدعم التقني لتأهيل الموقع والنموذجي للسجن المحلي عين السبع بالدار البيضاء الإدماج، بالإضافة إلى إعداد برنامج لتكوين المكونين في مجال الاستقبال لفائدة مجموعة من موظفي وزارة الداخلية والنقل والصحة.

ولفتت السيدة الوزيرة إلى أن هذه العملية تستمر هذه السنة مع كل من وزارة العدل، على مستوى محكمة الاستئناف لأكادير، وستتلوها مواقع نموذجية لبعض القطاعات العمومية الأخرى، مع توفير 464 عون مكلفين بتوجيه واستقبال المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية، لتسهيل ولوجهم للخدمات العمومية على مستوى عدد من القطاعات، فضلا عن مجموعة أوراش أطلقتها الوزارة في إطار رقمنة الخدمات الإدارية، التي توفر على المواطن عناء التنقل إلى الإدارة، كبرنامج دعم السكن الذي يوفر منصة إلكترونية شاملة لا يحتاج معها المواطن للتوجه إلى الإدارة، وشبكة «رائد» للمدراء المكلفين بالتحول الرقمي في مختلف القطاعات الوزارية، وواكبت مختلف القطاعات الحكومية ماديا وتقنيا، لرقمنة خدماتها وتبسيطها.

5 – وجوابا عن آخر سؤال مقدم للمحور، تقدم به السيدات والسادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشارة السيدة فاطمة زكاغ)، حول وضعية هيئة المتصرفين بالمغرب، كشفت السيدة الوزيرة أن فئة المتصرفين ستستفيد من زيادة مالية قدرها 1400 درهم شهريا، اعتبارا من يوليوز القادم، أسوة بباقي موظفي القطاع العام، وذلك في إطار الزيادات العامة التي قررتها الحكومة.

وأوضحت بأن الحكومة، وفي إطار اتفاق 29 أبريل 2024، قررت زيادات مهمة في أجور الموظفين، ضمنهم المتصرفين، بلغت قيمتها 1000 درهم صافية موزعة على شطرين، الأول ابتداء من شهر يوليوز 2024، والثاني في مطلع يوليوز 2025، وبأن الاتفاق نص على مواصلة دراسة ملفات المتصرفين، في انفتاح على إيجاد الصيغ والأجوبة الملائمة لتدارس مطالب المتصرفين، وفي إطار الحوار الاجتماعي، باعتباره الفضاء الأمثل لمعالجة كل المطالب والعمل على إيجاد الحلول الممكنة للملفات المطروحة.

وفي إطار تنفيذ هذا الاتفاق، أشارت إلى أنه وعيا من الوزارة بوضعية هيئة المتصرفين بالمغرب، قد أعدت أكثر من 30 مشروع نص قانوني، تمت إحالتها على مسطرة المصادقة في أقرب الآجال، بما فيها مشاريع النصوص التي تهم فئة المتصرفين، مشددة على أن هذه الفئة تقوم بأدوار مهمة في الإدارة المغربية سواء في التأطير والإدارة والخبرة والاستشارة والمراقبة، وفي إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها.

وتفاعلا مع ما صرحت به السيدة الوزيرة، أطلعت السيدة المستشارة، على أن ملف هذه الهيئة لم يتم الالتفاتة إليه خلال العشر سنوات الأخيرة بالشكل الذي يلزم، في الوقت الذي تعاني فيه هذه الفئة داخل الإدارات من التمييز في الأجور والإقصاء من الامتيازات التي تبقى محصورة على فئات أخرى، ومما وصفته بالارتجال التدبيري الذي يساهم في تكريس التمييز بين أطر الدولة المتشابهة على مستوى التكوين والمؤهلات العلمية والصلاحيات الوظيفية.

في المقابل رفضت السيدة الوزيرة تعقيب السيدة المستشارة القائل بعدم الاستجابة لمطالب المتصرفين، مستندة على إقرار الحكومة زيادة أجور بألف درهم ونقص الضريبة بـ 400 درهم، أي بزيادة في الأجور بـ 1400 درهم، وإدراك الوزارة للمطالب الخاصة لهذه الفئة، على أن الحوار الاجتماعي مستمر لدراسة المواضيع المتعلقة بالفئات المختلفة.

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

سلط المتدخلون الضوء على العمل الذي تقوم به الوزارة، بشراكة مع جميع الجهات المعنية، من أجل مواصلة الحوار الخاص بالتعمير والإسكان، وكذا اقتراح تدابير جديدة من أجل توفير برامج سكن لائق يستجيب لحاجيات

مختلف شرائح المجتمع، في إجماع على أن قطاع التعمير ببلادنا يشكل إحدى أهم أولويات الحكومة، بالنظر إلى قدرته على مواكبة الدينامية الاستثمارية وتقليص الفوارق المجالية.

1 – خلال طرحهم أول سؤال في المحور، بخصوص سياسة الحكومة للقضاء على دور الصفيح، نوه أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد خليد البرنيشي)، بالجهود التي تبذلها الوزارة في استعمال التكنولوجيات الحديثة لرصد وتتبع ظاهرة تنامي دور الصفيح، مشيدين بجرأة القرارات التي جعلت المصلحة العامة هي الأساس وابتعدت عن منطق الترضيات، وبمضامين البرنامج الجديد الذي أعلنت عنه الوزارة على مدى 5 سنوات، من أجل معالجة مشكل حوالي 24 ألف سكن صفيحي سنويا، حيث تعتزم التوقيع على اتفاقية مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية، ومواصلة العمل بمقاربة إعادة الإسكان في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أفادت السيدة الوزيرة بأنه تم في إطار البرنامج الوطني «مدن بدون صفيح» تحسين ظروف عيش حوالي 347 ألف أسرة عند متم شهر ماي 2024، أي تحقيق نسبة 74 في المائة من العدد الإجمالي للأسر المعنية البالغ 465 ألف أسرة

وأن الأمر يتعلق بمليون و700 ألف نسمة، مضيفة في ذات السياق أنه تم تفعيل 27 ألف وحدة سكنية، أنجز منها 17 ألفا، و10 آلاف أخرى في طور الإنجاز، وتم خلال السنتين والنصف الأخيرتين، تحسين ظروف عيش أزيد من 43 ألف أسرة، لافتة إلى أن المعدل السنوي لوتيرة معالجة وضعية الأسر القاطنة بأحياء الصفيح انتقل من 6200 أسرة ما بين سنتي 2018 و2020، إلى 18 ألفا و600 أسرة سنويا ما بين 2022 و2024.

وأكدت في محطة تالية اكتمال عملية طلب العروض لانخراط القطاعين الخاص والعام في إطار المقاربة الجديدة لبرنامج «مدن بدون صفيح»، على شاكلة ما تم إنجازه في عمالة الصخيرات-تمارة، لافتة إلى أنه سيتم الشروع في معالجة وضعية 62 ألف أسرة في أفق القضاء على ظاهرة دور الصفيح بشكل نهائي مع متم سنة 2028، مسجلة تطلع الحكومة للقضاء على دور الصفيح في جميع المدن المغربية التي تعاني من هذه الظاهرة، وتحديدا 7 أقاليم لا تزال تعرف ثقلا قويا لأحياء الصفيح.

2 – اعتبر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، في سؤال يدور حول تعزيز التراث المعماري المغربي في البناء العمراني، أنه على الرغم من المجهودات التي ما فتئ المغرب يبذلها للمحافظة على تراثه المعماري والعمراني، لا يزال هذا التراث عرضة لمجموعة من التحديات العمرانية والسوسيو-اقتصادية بفعل عوامل عديدة يتداخل فيها ما هو طبيعي وبشري، وشددوا على ضرورة التفكير، بحكم تركيبة إشكالية التراث بشكل عام، في إطار عقلاني للتدخل بمنهج ووسائل ملائمة، ينصب على ضبط الجانب المؤسساتي والإطار التنظيمي وإمكانيات التمويل دون إغفال جانب تكوين المتدخلين في مجال المحافظة ورد الاعتبار لهذا التراث.

وتفاعلا وتثمينا لما جاء في السؤال، طرحت السيدة الوزيرة مجالات اشتغال الوزارة لهذه الغاية، على مستوى تصاميم التهيئة ورد الاعتبار في ما يخص المدن العتيقة، كذاكرة مشتركة وقوة اقتصادية، تتوفر عليها 26 مدينة عتيقة على الصعيد الوطني من أصل 32، تمت المصادقة على 17 تصميم و09 المتبقية في طور المصادقة، وكذلك بالاعتماد على 54 ميثاق الهندسة وفق خريطة لضبط خصوصية المناطق وعمليات الإحصاء، وبمساعدة الوكالات الحضرية والمجالس المنتخبة في عملية منح التراخيص، أيضا من خلال التكوين وتخصيص ديبلوم بالمدرسة الوطنية للإدارة بالرباط، في الثرات المغربي والهندسة المعمارية، لتأهيل خبراء في المجال.

وأشارت في تعقيبها، خطة فرض الوزارة توجه تقليص العصرنة في تصميم المعمار على مؤسسة العمران، والتشبث باتفاقية المدن العتيقة واتفاقية القصور والقصبات، في سياق مواصلة عمل الوزارة على وضع التراث المعماري في صلب برامجها الاستراتيجية عبر توظيف آليات ناجعة للتدخل مع اعتبار باستحضار الأبعاد التشريعية والتنظيمية والعمرانية والتمويلية والعقارية وبإشراك باقي القطاعات الحكومية والمنتخبين وممثلي المجتمع المدني في اتخاذ القرار بخصوصه وبمستقبله.

3 – ساق فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد جمال الوردي)، للنقاش المجهودات التي تقوم بها

الحكومة في مجال الإسكان والتعمير، وتأطير التعمير بالعالم القروي ووضع برنامج للمساعدة المعمارية والتقنية والهندسة المجالية، بصيغ تستجيب لخصوصية العالم القروي وتطلعات الساكنة في ضمان سكن لائق، بعيدا عن التعقيدات المسطرية التي تشجع على الهجرة القروية والبناء العشوائي، كما أكدوا على ضرورة الإسراع في إخراج مدونة للتعمير تنسجم مع الخصوصية المغربية وتجيب على الإشكالات المطروحة، مع القيام بعملية مسح مستعجلة لتحديد عدد الدواوير في العالم القروي، لتجنب استمرار التمدن على حساب الأراضي الفلاحية.

وفي ما يتعلق بالتعمير بالعالم القروي، تطرقت السيدة الوزيرة للمقاربة الجديدة للنهوض بالعالم القروي، حيث أنه في ما يخص التخطيط بالعالم القروي تم تسريع وتيرة تغطية العالم القروي بوثائق التعمير، حيث تمت تغطية 1077 جماعة ترابية من مجموع 1282 جماعة ترابية ذات طابع قروي، بنسبة تناهز 84 %، والمصادقة على 79 من تصاميم التكتلات القروية بجيل جديد من المخططات الاستراتيجية.

وعلى مستوى تدبير دراسة ملفات طلبات الترخيص، أشارت إلى أنه وقبل صدور الدورية المشتركة مع وزير الداخلية، تمت دراسة 32.000 طلب ترخيص، والموافقة منها على 18.000 ملف سنويا، أما بعد صدور الدورية فتمت دراسة 38.000 طلب ترخيص، مع الموافقة على 38.000 ملف، بينما 82% من الطلبات التي تمت الموافقة عليها تتعلق بقطع أرضية تقل مساحتها عن 1000 متر مربع.

وخلصت إلى أن المشكل الحقيقي يكمن في الصعوبات المرتبطة بالعقار، مشيرة إلى أنه تم عقد 785 اجتماع لجنة إدارية استثنائية في ظرف سنة واحدة، مع وزارة الداخلية لتشخيص وحل إشكاليات تجيب على التطلعات الجديدة للعالم القروي، خاصة التفاوتات الجغرافية، في انتظار استصدار قانون جديد.

4 – في سياق سؤالهم عن وثائق التعمير وتبسيط المساطر الإدارية، تساءل أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد العزيز بوسليخن)، عن سبب تغييبهم عن الحوار الوطني للتعمير والإسكان في إطار التشاور والمشاركة، في انتظار نشر مخططات توجيه التهيئة العمرانية في سبيل إعطاء رؤية على الخطوط الرئيسية لتنمية تجمعاتهم الحضرية، وساقوا بالمناسبة على سبيل المثال لا الحصر، نماذج لبعض الوكالات الحضرية تتخذ قرارات تتعارض مع ما هو منصوص عليه في تصاميم.

وفي معرض جوابها، أخبرت السيدة الوزيرة بأنه تم خلال الولاية الحكومية الحالية المصادقة على 269 وثيقة تعميرية، منها 189 تصميما للتهيئة، مسجلة أن 37 من هذه التصاميم تهم المدن الكبرى التي عانت من غياب تصاميم التهيئة منذ سنة 2000، كما تمت المصادقة على 79 تصميما لنمو التكتلات القروية، وتعميم تغطية المجالات الترابية الوطنية بوثائق التعمير، ما مكن من تغطية 1289 جماعة ترابية من مجموع 1503 جماعة.

وكشفت في نفس الإطار، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتبسيط المساطر الإدارية من أجل تشجيع الاستثمار، من قبيل الاعتماد على مبدأ القواعد الثابتة والقواعد البديلة، واستصدار دورية مشتركة بتاريخ 22 أبريل 2022 مع القطاعات الوزارية المعنية، ودوريتين بتاريخ 6 دجنبر 2021 و21 أبريل 2023، مكنتا من إعادة دراسة 16 ألف مشروعا، 5072 حظي بالموافقة، بمجموع استثماري يفوق 35 مليار درهم، وأزيد من 60 ألف منصب شغل، ثم دورية بتاريخ 2 ماي 2024 لتعميم رقمنة مذكرة المعلومات.

فضلا عن إصدار المرسوم رقم 2.23.103 بشأن منح رخصة التسوية المتعلقة بالبنايات غير القانونية، وكذلك القرار المشترك مع وزارة الداخلية بتاريخ 21 يوليوز 2023، وتحديد 30 يوما كأجل أقصى لمعالجة طلبات الرخص للمشاريع الكبرى و18 يوما للمشاريع الصغرى، وتوفير الوزارة لمنصة تفاعلية taamir.gov.ma.

5 – ووفقا لما صرحت به السيدة الوزيرة ردا عن سؤال أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)، حول دعم العقار من أجل السكن، فقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج دعم السكن إلى حدود اليوم 15 ألفا و194 مستفيد، وعدد طلبات دعم السكن حوالي 80 ألفا من مختلف جهات المملكة، تستجيب 89 في المائة منها لشروط الاستفادة، مبرزة أن 20 في المائة من هذه الطلبات مقدمة من مغاربة العالم.

وأكدت أن هذه الوتيرة تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت مبيعات الإسمنت بـ 21 في المائة، وقروض السكن بـ 1،4 في المائة، في ما ارتفعت قروض المنعشين العقاريين بـ4،2 في المائة، معتبرة أن هذه المؤشرات الإيجابية دليل على نجاح برنامج الدعم المباشر للسكن، الذي يهدف على الخصوص إلى تيسير ولوج المواطنين المقيمين داخل أو خارج أرض الوطن إلى السكن، وتقليص العجز السكني وتحقيق إقلاع اقتصادي للقطاع، فضلا عن تمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من الانخراط في البرامج المدعمة من طرف الدولة.

وأضافت أن هذا البرنامج الذي يغطي الفترة 2024-2028، يرمي إلى تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمقتني بقيمة 100.000 درهم من أجل اقتناء مسكن، يقل ثمن بيعه أو يعادل 300.000 درهم مع احتساب الرسوم، و70 ألف درهم لاقتناء مسكن يتراوح ثمنه ما بين 300.000 درهم و700.000 درهم مع احتساب الرسوم.

ولفت السيد المستشار في تعقيبه، انتباه السيدة الوزيرة إلى مجموعة من النواقص والاختلالات التي تؤثر على تنزيل هذا الورش المهم لتدعيم السكن والذي خصصت له الحكومة 9.5 مليار درهم لدعمه، مستغربا من ربط الوزارة الاستفادة من دعم السكن بضرورة التوفر على رخصة السكن لسنة 2023، وبإعطائها الأفضلية لمنتوج محدد على حساب آخر، دون مراعاة المعايير الأساسية المتمثلة في الثمن والجودة.

في المقابل، علقت السيدة الوزيرة على المعطيات التي أدلى بها السيد المستشار، مفسرة بأن رخصة السكن تقررت سنة 2020 وانتهى البرنامج سنة 2023، وخلال هذه المدة تم ربط الموضوع بضعف الميزانية التي لا يمكن أن تتجاوز 9.5 مليار درهم، وأكدت بأنها كوزيرة تضع في أولوياتها دعم المواطن والبناء الذاتي قبل المنعشين العقاريين، بتوفير إما السكن أو الشغل، تجاوبا مع البعد المزدوج للقطاع الاجتماعي والاقتصادي.

جلسة الأسئلة الشفهية

ليوم الثلاثاء 25 ذو الحجة 1445 ه الموافق ل 02 يوليوز 2024م

على إثر انتقال والدة سيدنا المنصور بالله، صاحبة السمو الملكي الأميرة للا لطيفة إلى عفو الله ورحمته، استهل السيد محمد حنين، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، أشغال جلسة الأسئلة الشفوية، ليوم الثلاثاء 25 ذو الحجة 1445 موافق 02 يوليوز 2024، بتقديم برقية تعزية، تلاها باسم المجلس نيابة عن كافة أعضاءه ومكوناته، إلى حضرة أمير المؤمنين، و إلى كافة أعضاء الأسرة الملكية الشريفة بخالص التعازي والمواساة، تليت على إثرها سورة الفاتحة ترحما على روح الفقيدة.

وتأكيدا على حرص أجهزة المجلس وكافة مكوناته، على جعل أعمال المجلس متفاعلة مع السياقات الوطنية والدولية ومع انتظارات المجتمع المغربي، في تجسيد عملي لدور البرلمان في التفاعل مع الطموحات والأحداث، وحيث تجد أحداث وقضايا المجتمع صداها الطبيعي داخل المؤسسة التشريعية، بالتركيز قاعديا على الظواهر والمشكلات الهيكلية المجتمعية الملحة، وإعطاءها أهمية نسبية في النقاش والتناول ووضع الحلول ضمن السياسات العامة.

وهو ما جسده مضمون جدول الأعمال المخصص للجلسة، في طرح مواضيع أقرب إلى واقع المواطن، خاصة في ما تعلق بامتحانات الباكالوريا لهذه السنة، وظاهرة تشغيل الأطفال وأيضا إدماج ذوي الإعاقة في المجتمع، وإشكاليات أخرى لا تقل عنها أهمية وراهنية، توزعت على ثلاثة محاور رئيسية وفق الترتيب الآتي

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

1 - نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها امتحانات البكالوريا بالنسبة للتلاميذ ولأسرهم، إذ تشكل محطة أساسية في مسارهم الدراسي، وتتويجا لسنوات من التعلم والتحصيل، وحرصا على ضمان مصداقية وموثوقية امتحانات نيل هذه الشهادة على المستوى الوطني والدولي، بما يسهل تسجيل الناجحين في مسالك ما بعد البكالوريا، وتوزيعهم حسب الأقطاب والشعب، خاصة في ظل موسم دراسي شهد توقفا في المدرسة العمومية لأشهر طويلة، بسبب

الإضرابات والجدل حول إصدار النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية.

استفسر السادة المستشارون، في سؤال محوري، السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة عن الظروف والتدابير التي مرت منها امتحانات الباكالوريا لهذه السنة والنتائج التي أسفرت عنها، من خلال أربع مداخلات ساقها للنقاش السادة أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شميس)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد الإله حيضر).

دافع السيد الوزير عن مصداقية نسب النجاح في بكالوريا 2024، خلال رده، مسجلا فارق نقطتين مئويتين في نسبة النجاح مقارنة بسنة 2022، و8 نقط مئوية بالسنة الفارطة، وهو ما أرجعه إلى حرص الوزارة الدؤوب على تعزيز مصداقية هذا الاستحقاق الوطني، وإدراكها التام بأن مسار الجودة المتواصل يتطلب جهودا حثيثة على المدى المتوسط، مع ضرورة مواكبة تطور قدرات التلاميذ من خلال دعم تربوي فعال.

وشدد على أهمية تجنب خلق مفاجآت للتلاميذ في امتحانات البكالوريا، مؤكدا أن أسئلتها تعكس بدقة المواد التي درسوها خلال نفس السنة، وأن هذا النهج قد تم تطبيقه بنجاح من خلال مبادرات «مدارس الريادة» و«إعدادية الريادة»، التي تهدف إلى تحسين الأسس التعليمية وتطوير تعلمات التلاميذ، بما يسهم في تحقيق نتائج متميزة على المستوى الوطني وفي التقييمات الدولية.

وفي نفس السياق، كشف عن تسجيل 4500 حالة غش خلال امتحانات البكالوريا، اعتبرها محدودة للغاية ولا تشكل سوى أقل من 1% من إجمالي عدد المترشحين الذي بلغ 493 ألف نسمة، وأعلن سريان امتحانات البكالوريا في ظروف عادية وملائمة، بانطلاق دورتها العادية في الفترة من 12 إلى 13 يونيو، بينما تم إعلان نتائجها الرسمية في 26 يونيو، ثم بانطلاق الدورة الاستدراكية لامتحانات البكالوريا من 10 إلى 13 يوليوز، على أن يتم الإعلان عن نتائجها في 19 يوليوز.

وفي إطار الحرص على ضمان تكافؤ الفرص لجميع التلاميذ، أكد السيد الوزير أنه تقرر بتنسيق مع قطاع التعليم العالي، تأخير موعد بعض امتحانات ولوج المعاهد العليا والمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود إلى ما بعد شهر19 يوليوز، وذلك لإتاحة الفرصة أمام التلاميذ الناجحين في الدورة الاستدراكية لاجتياز هذه الامتحانات، وأخبر أيضا بأنه يتم فور الإعلان عن نتائج امتحانات البكالوريا، توفير نقاط كل مادة على حدة للتلاميذ، لتسهيل عملية إعداد ملفات التسجيل في مختلف المؤسسات والمعاهد العليا.

كذلك تطرق إلى أهم المستجدات التي ميزت امتحانات الباكالوريا لهذه السنة، من بينها تبسيط ورقمنة عملية تسليم مواضيع امتحانات البكالوريا إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والرفع من مستوى تأمين أوراق التحرير عبر اعتماد الترميز السري الإلكتروني، بهدف تحصين العمليات المتعلقة بالتصحيح ومسك النقط، إضافة إلى تقليص الفترة الفاصلة قبل إعلان النتائج، ومواصلة اعتماد التكنولوجيا الرقمية لإنتاج وتدبير شهادات البكالوريا وبيانات النقط الخاصة بالناجحين، وتضمين شهادة البكالوريا رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للمترشح.

2 - وحول التدابير والإجراءات اللازمة المتخذة من أجل مواصلة تعميم بناء المدارس الجماعية النموذجية في المناطق النائية المستهدفة، كإحدى البدائل الناجعة لتحسين جودة التعليم ورفع نسبة التمدرس، ولإثارة إشكالية القضاء على البناء المفكك في العالم القروي، دعا السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الرحيم العلاي) بشكل عام إلى الاستمرارية في معالجة كل الأعطاب البنيوية التي تعرقل تحسين مردودية

المدرسة المغربية المتعلقة بشروط التعلم، وبشكل خاص لإيلاء اهتمام أكبر بالمؤسسات التعليمية المتواجدة بأقاليم الأطلس بجهة بني ملال-خنيفرة.

اعتبر السيد الوزير في رده، أن المدارس الجماعاتية نموذجا جديدا خاصة في المناطق القروية والجبلية، نظرا لانتقال النتائج المحققة من 187 مؤسسة في موسم 2021-2020 إلى 306 خلال هذه السنة، تخص ما يقارب 80000 تلميذ، بفضل مجموعة من التدابير المتخذة في هذا الإطار لتكثيف العرض، ومن خلال برمجة 150 مدرسة جماعاتية ممولة من طرف البنك الأوربي للاستثمار، تركز على تحويل عدد من الفرعيات إلى مدارس جماعاتية، وتحسين ظروف استقبال التلاميذ بها.

وأخبر من جهة ثانية بأن الوزارة في صدد إعداد الإطار المرجعي لهذه المدارس الجماعاتية، وإفراد نموذج جديد للحكامة بها، وبالتالي إدماجها في إطار القانون المتعلق بالتعليم المدرسي الذي لا يزال قيد النقاش قبل أن يتقدم إلى البرلمان للمصادقة عليه، والعمل بالموازاة على المواضيع المتصلة بتدبير هذه المدارس بتعاون مع الجماعات الترابية المعنية.

3 - اعتبر أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد يحفظه بنمبارك) أن تعطيل الحكومة لتنزيل القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، من الأسباب الرئيسية في تغذية الاحتقان في القطاع، متسائلين عن المبرر الذي كان وراء تعطيل إصلاح المنظومة التربوية، كما أراده جلالة الملك، وعن مآل النصوص التنظيمية لقانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي.

أطلع السيد الوزير خلال رده، أن التزام القطاع وانكبابه على تنزيل مقتضياته، بإعداد مخطط تشريعي وتنظيمي وفق أولويات، توجت بإصدار 4 قوانين، و14 مراسوما، المتعلقة بدروس الدعم التربوي وباللجنة الوطنية لتتبع مواكبة الإصلاح، وأيضا بالتعلم عن بعد، وبتحديد وتأليف اللجنة الدائمة لتجديد وملائمة المناهج، ثم المتصلة بقواعد اشتغال وأدوار ومهام جمعيات أولياء التلاميذ، فضلا عن إصدار النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة، ونصوصه التطبيقية، وإعداد 27 نصا جديدا وتحضيرها لمسطرة المصادقة.

وأشار إلى أن العمل يتم وفق مقاربة تجريبية مؤسسة لنموذج بيداغوجي في إطار نصوص تنظيمية، لتنسجم مع الواقع العملي، والحوار مع الفاعلين والشركاء بالمدرسة، تسهل بالتالي عملية تنزيلها وملاءمتها مع انتظارات كل الأطراف المعنية، وأخبر أيضا ببرمجة اللجنة الوطنية اجتماعاتها خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وبعملية التقييم الموكولة إلى المجلس الأعلى للتربية والتكوين للتعليم الأولي، ووضع مدارس الريادة كنموذج تربوي رهن إشارة اللجنة المكلفة بمراجعة بيانات السير الذاتية، والبرامج والمناهج الدراسية.

وفي تعقيب على جواب السيد الوزير، استفسر السيد المستشار عن عدم عقد اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين التي يرأسها رئيس الحكومة المنصوص عليها في المادة 57 من القانون - الإطار لأي اجتماع بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من عمر الحكومة، وأيضا عن رؤية الحكومة لتنزيل سياسة لغوية وثقافية عمومية في منظومة التربية والتكوين، تترجم أحكام الدستور في مجال ترسيم الأمازيغية وتنمية التعابير اللغوية والثقافية الأخرى وفي صدارتها الحسانية وغيرها من الروافد، ثم انتقدوا مشاريع مدرسة الريادة وشارة الجودة والمؤسسة المندمجة، وغياب المقاربة التشاركية الأفقية والمجالية في تنزيلها.

4 - وبخصوص تعميم إحداث ملاعب القرب الرياضية بالمناطق القروية، ساءل فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري)، السيد الوزير، عن الإجراءات الاستعجالية التي تم اتخاذها من طرف الوزارة، من أجل استدراك الخصاص الكبير في المرافق الحية بالمناطق القروية خصوصا في مجال ملاعب القرب، والانخراط في التوجهات الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية عبر تشجيع فئة الشباب على الممارسة الرياضية، والنهوض بأوضاع الشباب القروي وضمان فضاءات رياضية مؤهلة لشباب العالم القروي والجبلي على الخصوص.

استعرض السيد الوزير في هذه المحطة، تجاوزا للصعوبات التي اعترت تنزيل برامج ملاعب القرب، حصيلة الحكومة في تبني برنامج متكامل في إطار توسيع قاعدة الخدمات، من خلال تحديد 1855 ملعبا للقرب، ومباشرة

الإنجاز الفعلي السنة الماضية 540 ملعبا للقرب، وتخصيص 500 مليون درهم سنويا لتنزيل هذه البرامج ما بين سنة 2024 و2025، ولتعم الاستفادة على كل المواطنين.

قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

1 – خص المتدخلون في الشق الأول من هذا المحور، حلقة نقاش سلط فيها الضوء على أهم الإجراءات التي اعتمدها المغرب لمحاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، وعلى أهم المرتكزات السياسية والعملية التي تعتمدها الحكومة لمكافحة هذه الظاهرة وإعطائها المكانة التي تستحقها في السياسات والبرامج العمومية، وعن الإجراءات والتدابير المسطرة والعاجلة من طرق القطاع الوصي لإنهاء عمل الأطفال، بما يتماشى والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، خاصة محاربة الفقر والهشاشة، على اعتبار أن هذه الظاهرة تشكل انشغالا حقيقيا تتقاسمه الحكومة وشركاؤها الاقتصاديون والاجتماعيون وباقي فعاليات المجتمع المدني.

ودعوا بالمناسبة إلى مواصلة الوزارة للجهود الرامية إلى تحسين وتجويد مكانة المغرب، كبلد رائد في التحالف الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، الخاص بالحد من ظاهرة تشغيل الأطفال، في إطار العمل المبذول في هذا القطاع الحيوي من خلال وضع خطة وطنية مندمجة للقضاء على تشغيل الأطفال في أفق 2030 في إطار وفاء المملكة المغربية بالتزاماتها الدولية.

وخلال جوابه، في إطار وحدة الموضوع، على سبعة أسئلة تقدم بها السيدات والسادة أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة شيماء الزمزامي)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد المستشار السيد عبد الكريم مهدي)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال).

كشف السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، عن تقدم ملحوظ أحرزته المملكة المغربية، في إطار جهودها المتواصلة لمكافحة ظاهرة تشغيل الأطفال، مستشهدا بما سجله تقرير المندوبية السامية للتخطيط الصادر في يونيو 2023، من انخفاض في عدد الأطفال العاملين في المغرب بشكل ملحوظ، إذ بلغ سنة 2022 عدد الأطفال النشطين المشتغلين 127,000 طفل، أي ما يمثل 1.6% من مجموع الأطفال بين 7 و17 سنة، ما يمثل انخفاضا بنسبة 14% مقارنة بعام 2021، وانخفاضا بنحو النصف مقارنة بعام 2017، مشيرا إلى أنه لا تزال هناك تحديات قائمة، باستمرار تمركز ظاهرة تشغيل الأطفال في قطاعات اقتصادية معينة، خاصة في المناطق الريفية، حيث يعمل 76.5% من الأطفال العاملين في قطاع الفلاحة والغابة والصيد، ويقوم أن أكثر من 60% من الأطفال العاملين بأشغال، وصفها بالخطيرة.

ولمواجهة هذه التحديات، أعلن السيد الوزير عن خطة وطنية طموحة للقضاء على تشغيل الأطفال بحلول عام 2030، تشمل من جانب تعزيز الإطار القانوني الوطني والمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل ومكافحة عمل الأطفال، المعززة بمدونة الشغل التي تحدد السن الأدنى للعمل في 15 سنة، والقانون رقم 19.12 الذي يمنع تشغيل العمال المنزليين دون سن 18 سنة، ومن جانب ثاني تقوية نظام المراقبة وإدراجه كأولوية وطنية في البرنامج الوطني للتفتيش، بتعيين 54 نقطة ارتكاز تابعة لجهاز تفتيش الشغل، لتتبع وتنسيق الجهود في مجال الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال.

أيضا بالشراكة مع المجتمع المدني، حيث خصصت الحكومة غلافا ماليا سنويا يقدر بـ 3 ملايين درهم، تم رفعه إلى 5 ملايين درهم ابتداء من 2024، لدعم مشاريع الجمعيات العاملة في مجال محاربة تشغيل الأطفال، أسفر عن انتشال المئات من الأطفال من العمل المنزلي والأعمال الخطيرة، وبتطوير التعاون الدولي، الذي يجسده انضمام المغرب إلى التحالف الدولي لتحقيق الهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتقديم خطته الوطنية للقضاء على تشغيل الأطفال بحلول 2030، كذلك بتعزيز التعليم والحماية الاجتماعية، من خلال سعي الحكومة إلى تحسين جودة التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، خاصة في المناطق الريفية، وإقرار قوانين جديدة لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية، بما في ذلك نظام الدعم الاجتماعي المباشر.

وخلص إلى أن هذه الجهود أكدت ثقة المجتمع الدولي في جهود المغرب في هذا المجال، وأثمرت اختياره كبلد رائد في مجال مكافحة عمل الأطفال، إلى جانب 22 دولة أخرى، وعن استضافة المملكة للنسخة السابعة من المؤتمر الدولي لتشغيل الأطفال المزمع تنظيمه سنة 2025، مشددا في ذات الوقت على أن نجاح هذه الخطة يتطلب تضافر جهود جميع المتدخلين، من قطاعات وزارية وفرقاء اقتصاديين واجتماعيين، تطلعا لوضع المغرب في مصاف الدول الرائدة في مجال مكافحة عمل الأطفال، في أفق تحقيق هدفه المتمثل في القضاء التام على ظاهرة تشغيل الأطفال بحلول عام 2030.

2 – وواجه السيد الوزير سؤالا شفويا من الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، حول الأوضاع المادية والمعنوية لحراس الأمن الخاص، بعرض حصيلة وزارته في توجيه المخالفات، والكشف عن حجم الملاحظات والإنذارات الموجهة إلى الوحدات الإنتاجية التي تشغل عمالا في ظروف عمل غير مواتية ولا تتناسب مع المعايير، واعترف بإشكالية حراس الأمن الخاص المطروحة منذ تحول هذا القطاع إلى قطاع مهيكل في حد ذاته، بوجود إشكالية مطروحة في مدونة الشغل والتي تم إعدادها والمصادقة عليها لمدة 20 سنة، إذ كانوا آنذاك عبارة عن حراس داخل العمارات، مع تدابير الاشتغال لمدة 12 ساعة المتجاوزة، خاصة وأنه سيتم تغيير مدونة الشغل في القريب من الأيام، وهو المعول عليه داخل الحوار الاجتماعي، من أجل إنصاف هذه الفئة.

وأضاف أن هناك إشكالية أخرى على مستوى الصفقات العمومية تتعلق بصفقات لا تحترم المجال وشروطه، وأن وزارته منفتحة على أي اقتراحات موجودة، على أن توجه وزارته تفتيشا لأي مقاولة لا تحترم هذه الشروط، ما قامت به فعليا الوزارة ومكنها من خلال مراقبة الوحدات الإنتاجية، من توجيه 103 آلاف ملاحظة، منها 25 ألف تتعلق بالأجر، 1700 ملاحظة تتعلق بالصحة والسلامة والعمل، 4800 تتعلق بالحماية الاجتماعية، و75 محضرا من المخالفات، حيث تم إنجاز 782 زيارة تفتيش في قطاع شركات الحراسة الخاصة، وتم الوقوف على 7500 ملاحظة منها 4500 تتعلق بالأجر.

في مقابل ما بسطه السيد الوزير، عادت السيدة المستشارة معقبة، حيث ذكرت بوعود لحل هذه المشاكل، وما تطرحه شركات المناولة من إشكالات في القطاعين العام والخاص، وبوجود منتفعين من استغلال الطبقة العاملة، مستفيدة من صفقات في الإدارات والمؤسسات العمومية ونقص في مساطر الشفافية وضعف الأجور ضدا على دفاتر التحملات، تصل إلى ابتزاز حراس الأمن الخاص بالتوقيع والمصادقة على التزامات لا أساس قانوني لها.

3 – في ثاني سؤال موجه للقطاع من فريق الاتحاد المغربي للشغل، تحت عنوان شروط الصحة والسلامة المهنية بالقطاع الخاص، استفسرت السيدة المستشارة فاطمة الإدريسي السيد الوزير، عن ما تعتزم الوزارة اتخاذه لفرض احترام مدونة الشغل داخل القطاع الخاص، واعتبرت أن ضمان الحماية الاجتماعية للأجراء لا يمكن تحقيقه في غياب السلامة المهنية، وهو ما يفرض، تقييم السياسة الوطنية والبرنامج الوطني للصحة والسلامة في العمل 2020-2024، وتقييم عمل المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية المؤسسة الوطنية المختصة، ثم إصلاح منظومة الحكامة عبر إحداث مرصد وطني للصحة والسلامة في العمل، وأيضا توسيع النظام الإجباري للتعويض عن حوادث الشغل، ليشمل أيضا الأمراض المهنية.

صرح السيد الوزير في جوابه، مؤكدا أهمية الصحة والسلامة المهنية، بواقع المنجز من خلال مدونة الشغل الحالية

للتصدي لبعض الاختلالات في عدد من المقاولات، إذ بلغت 11000 زيارة مراقبة في الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2024، تخللها عدد مهم من الملاحظات المتعلقة فقط بالصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى ما عرى عنه برنامج تحسيس الصحة والسلامة المهنية مع المقاولات، من نقص في متخصصي مراقبة الصحة والسلامة المهنية، حيث اقتصر المتوفر على نسبة ما بين 10 حتى 15%، وعبر عن أمله في التغيير المرتقب في مدونة الشغل، الذي سيمكن من آلية فرض الغرامات على المخالفين، وأيضا على ما ستفرزه نتائج الحوار الاجتماعي، واللوائح المحينة للأمراض المهنية التي تتماشى مع التحولات الاقتصادية للبلاد، ثم استكمال العمل على إعداد مشروع قانون إطار بالنسبة للصحة والسلامة المهنية كموضوع قائم الذات.

4 – وفي سؤالهم المتعلق بالبرامج التي أطلقتها الحكومة للنهوض بالتشغيل، طالب أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد محمد بن فقيه)، من جهتهم بإيضاحات حول مفارقة تحقيق الاقتصاد المغربي لنمو جد مهم بمجموعة من القطاعات بمقابل تراجع عدد مناصب الشغل، مقترحين مراجعة السياسات العمومية للتشغيل، والمبادرة في معالجة هشاشة النسيج المقاولاتي، من الضغط الجبائي، ومن التحملات الاجتماعية، ومن تغول القطاع غير المهيكل، وإعادة النظر في الأوراش التي أطلقتها الحكومة للنهوض بمنظومات التشغيل.

كشف السيد الوزير، في معرض جوابه، عن عزم الحكومة إطلاق برامج جديدة للنهوض بالتشغيل في الأسابيع القليلة القادمة، ستساعد في تقليص مدة البحث عن الشغل، من 13 شهرا إلى ثلاثة أشهر ونصف فقط، وأوضح الوزير أن الشغل المأجور ببلادنا يعرف دينامية تكشفها آخر الأرقام التي تبين ارتفاعا غير مسبوق في مناصب الشغل المحدثة في القطاع المهيكل، حيث تم لأول مرة خلق أزيد من 550 ألف منصب شغل، معتبرا أن هذه الأرقام غير مسبوقة في المغرب، إذ لم نتجاوز في فترات سابقة بين 120 و130 ألف منصب مؤدى عنه، وذلك راجع للرفع من الحد الأدنى للأجور وتحسيس المقاولات بضرورة التصريح بالأجراء في الضمان الاجتماعي.

وبخصوص فقدان أزيد من 250 ألف منصب شغل، فسر بأن الأمر يتعلق بـ 200 ألف منصب تم فقدانه في ما يسمى بالشغل غير المؤدى عنه، و66 ألف تم فقدانه ما بين الشغل المؤدى عنه والشغل الذاتي، وهو ما جعل نسبة البطالة ترتفع من 11 إلى 13 في المائة، مبرزا أن 80 في المائة من مناصب الشغل التي تم فقدانها كانت في العالم القروي، مرجعا ذلك لقلة التساقطات المطرية التي أثرت على فرص الشغل بالمجال القروي.

5 – ناشد السيدات والسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة هند الغزالي)، تكثيف الاشتغال على مواكبة المشاريع النسائية، من خلال تعزيز دعم المشاريع النسائية في قطاع المقاولات المغربية، خصوصا في المناطق التي تعرف نقصا في البنى التحتية وفي المشاريع الاستثمارية، بتطوير الأفكار والبرامج المنسجمة مع الخصوصيات المحلية لمختلف المجالات الترابية، ودعوا لإشراك كافة المتدخلين لدعم صمود المشاريع النسائية أمام مختلف التقلبات الاقتصادية والاستثمار أكثر في التكوين المستمر، لضمان استمرارية الأنشطة الاستثمارية للمرأة المقاولة وتطوير قدراتها التنافسية.

أبدى السيد الوزير في بداية جوابه أهمية التركيز على المقاولة النسائية، خاصة بتوافق نسبة 33% في القطاع المهيكل المقيد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع ما تتطلع إليه الحكومة، ثم استعرض مجموعة من البرامج تضمنت تكوينات مهمة، كبرنامج «من أجلك»، وبرنامج «وفيرة» لمواكبة النساء المشتغلات خارج الوطن، إضافة إلى برنامج «أنا مقاول» الذي يهتم بالقطاع غير المهيكل، وأخبر بأنه لبلوغ المناصفة في هذه البرامج، تمنح الوزارة شيكات من أجل أداء الكراء، ومن أجل التكوين والاستشارة، بالإضافة إلى شيكات لدعم هذه المقاولات الصغيرة في المحاسبة وتدبير ماليتها.

6 – أبرزت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، في سؤالها عن برامج التشغيل والوساطة في سوق الشغل، وفي تعقيبها على رد السيد الوزير، أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات جاء بأرقام خلافا لما وعدت به الحكومة التزامها بوضع وتنفيذ سياسة استعجالية لمواكبة المقصيين من سوق الشغل وتحسين البرامج المتعلقة بخلق فرص التشغيل الذاتي، بما فيها أساسا سهولة خلق المقاولة والاستفادة من الدعم

اللازم والمواكبة والتوجيه والتتبع،

معتبرين أن الحكومة تفتقد إلى تصور واضح لإعادة النظر في سياسة التشغيل من خلال مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، في غياب التقييم الدقيق للبرنامج، من أجل الوقوف على الصعوبات والإكراهات والتحديات التي أبانت عنها الممارسة.

أخبر السيد الوزير في رده، بعقد الوزارة السنة الماضية برنامجا بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، بعد إعادة هيكلتها، في أفق مواكبة 800000 باحث عن العمل وإدماجهم أو تطوير قابلية العمل لديهم، وبرامج أخرى لتحفيز المقاولات الجديدة، ومساعدتها على أداء الضريبة على الدخل، من خلال التكفل بقيمة الاشتراكات الاجتماعية، فضلا عن برنامج أوراش في شقه الذي حقق أهدافا مهمة، وفي أشهر قليلة تقريبا 50000 منصب شغل دائمة وقارة، بفضل تعبئة 132 مقاولة في جميع المجالات، وكذلك برنامج «إدماج» و«تأهيل» المتخصصين في التكوين الحضوري وعن بعد.

أيضا أطلع أن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل، خلال 30 شهرا من ولاية الحكومة، استطاعت أن تواكب وتدمج أكثر من 500000 باحث، وهي نسبة اعتبرها لا ترقى للطموحات المسطرة للوكالة، بتنسيق مع جميع الوزارات وبرئاسة السيد رئيس الحكومة، مقترحا لهذا الغرض إعادة صياغة البرامج التي تستهدف مختلف الشرائح، وإعادة النظر في مدونة الشغل، ثم إعادة توجيه الميزانيات العامة، واعدا بإطلاق، بدعم من السيد رئيس الحكومة، مجموعة من البرامج الجديدة في مجال وساطة الشغل.

7 – أكد الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)، في سؤاله عن تقييم سياسة التشغيل ببلادنا، على غياب أي تصور للحكومة لحماية فرص الشغل القائمة وبلورة استراتيجية ناجعة لتوفير فرص الشغل والحد من البطالة، بواقع سوق الشغل بالمملكة الذي يعرف ارتفاعا متزايدا في نسبها، في ظل تهميش الحوار الاجتماعي القطاعي ومفتشي الشغل كأهم جهاز لحماية الشغل، من خلال إطارهم النقابي المستقل.

أعاد السيد الوزير شرح سياسات التشغيل المنتهجة منذ بداية ولاية الحكومة، المعتمدة على رصد مجموعة من البرامج لمعالجة الإشكاليات المطروحة، كبرنامج أوراش، في شقه المتعلق بالعمل الطويل الأمد، وبرامج متصلة بالحوار الاجتماعي التي حققت 580000 بالنسبة للشغل المأجور، لتبقى الإشكالية المطروحة المناخية، تهم الشغل غير المؤدى عنه، النوع الجديد من البطالة في المغرب، قادم من العالم القروي إما من قطاع البناء أو من قطاع التجارة، اللذان عرفا أزمات في السنة الماضية جراء ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، وتعذر الحفاظ على مناصب الشغل، المرتبطة بقطاع الفلاحة بشكل كبير، وبالمقابل تم تسجيل خلال السنة الجارية مؤشرات إيجابية تبشر بتعافي الاقتصاد المغربي.

قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

وحول تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة ذوي الاحتياجات الخاصة من الولوج للفضاءات العمومية والإدارات، وتسهيل الإجراءات والمساطر الإدارية أمامهم قصد تسهيل إدماجهم في المجتمع، حتى يكونوا فئة منتجة ومساهمة في العديد من المجالات، من جهة، وتطوير روح المقاولة النسائية وتسهيل وصول المرأة إلى سوق الشغل، من خلال مواكبتها وتكوينها على المستوى الترابي من أجل تحسين خبراتها ومهاراتها في مجال إنشاء المقاولة وتقليص الفوارق الاجتماعية والإقليمية، من جهة ثانية، تفاعلت السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة مع استفسارات وانتظارات السادة المستشارين

1 – بخصوص العناية بفئة المعاقين، موضوع أول سؤال موجه في المحور، تقدم به السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، للمطالبة بالمزيد من العناية بهذه الشريحة، وتيسير ولوجهم إلى عالم الشغل وداخل المجتمع، وامتصاص غضبهم ومعاناتهم.

ردت عليه السيدة الوزيرة باستعراض ما حققته بلادنا من نتائج في مجال النهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة،

مذكرة في هذا الصدد بإدماج الأطفال في وضعية إعاقة في منظومة الحماية الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالتغطية الصحية أو بالدعم المباشر، لافتة إلى أن إصدار مرسوم الشخص في وضعية إعاقة، سيسمح بتفعيل المقاربة الحقوقية في هذا المجال، إنجاز انتظره طويلا هؤلاء الأشخاص والأسر والجمعيات.

وعددت كذلك برامج ومشاريع قامت بها الوزارة في إطار تنزيل البرنامج الحكومي، ما تعلق بإحداث وتأهيل عدد من المراكز الاجتماعية التي تم تعميمها على جميع الأقاليم، فاق عددها 86 مركزا خاصا بتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة، وبخلق الشباك الاجتماعي الرقمي الموحد، وبتعميم منصة خدماتي انتقل من 40 ألف شهادة إلى 180 ألف شهادة إعاقة، ثم بإنشاء صندوق دعم تماسك الرعاية الاجتماعية، خصصت له الحكومة ميزانية 500 مليون درهم سنة 2022، ثم نفسها سنة 2023، ما مكن من رفع نسبة تمدرس الأطفال.

2 – وبخصوص إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق الشغل، حيث أبرز السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)، ضرورة التفكير في سبل إحداث المناصب وإرساء آليات قانونية ملزمة تضمن التوزيع الجهوي العادل والمنصف بين كل فئات المتبارين، وتكفل إدماج ذوي الاحتياجات في سوق الشغل على صعيد القطاع الخاص، والعمل به بما نص به القانون –الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

وتحدثت في معرض ردها، السيدة الوزيرة، عن ما أسمته بمقاربة شاملة في التعامل مع ملف الإعاقة بالمغرب، مفيدة بأن هذه المقاربة من شأنها أن تتوج بإخراج مرسوم بطاقة الإعاقة المرتقب إخراجه إلى الوجود في يوليوز 2024، ستمكن من خدمات مختلفة، سواء تعليمية أو صحية أو للإدماج، ستتوزع حسب نوع الإعاقة التي يحملها كل شخص.

وفيما يهم إدماج هؤلاء الأشخاص في منظومة الشغل، صرحت بأنه تم إحداث 400 منصب للشغل لهذه الفئة في القطاع العام خلال السنة الحالية، كما ذكرت بتوقيع اتفاقية تفاهم مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل إخراج الإطار التعاقدي ما بين الدولة والقطاع الخاص، وإطلاق مبادرات مثلا مع وزارة التجارة والصناعة لمائة فرصة شغل بالنسبة لمن يعانون من إعاقة ذهنية، مع دعم أزيد من 1830 مشروعا مدرا للشغل.

3 – و علاقة بمآل البرامج المجالية للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء، آخر سؤال مبرمج بجدول أعمال الجلسة، ناشد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت أوحصا)، السيدة الوزيرة الأوصياء على القطاع، إيلاء مزيد من الجهود في ما يخص التمويل والتكوين والمرافقة والتتبع للمستفيدات، مع ضرورة التنسيق المستمر بين كل الأطراف المتداخلة لتحقيق الالتقائية المؤدية إلى النجاعة، وبلوغ أهداف برامج مغرب التمكين للنساء النبيلة، خاصة في المناطق النائية، مقترحين مواصلة العمل من أجل إقرار نصوص تشريعية تحدد حصة للنساء من أجل الولوج إلى الصفقات، وكذلك منح نسبة إعفاءات ضريبية للمقاولات التي تحترم المساواة بين الجنسين.

حددت السيدة الوزيرة عناصر جوابها وفق محاور الخطة الحكومية 2023–2026 المدعومة بالعناية الملكية الكبرى للنهوض بحقوق المرأة، حول التمكين الاقتصادي والريادة، والحماية والرفاه، ثم حول الحقوق والقيم، تحت إشراف اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برئاسة السيد رئيس الحكومة تصل بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الترابية، وأيضا القطاعات الحكومية.

وخلقت الوزارة لذات الغرض برنامج جسر التمكين والريادة مع الجهات، انخرطت فيه 84000 امرأة، كما تم التوقيع على اتفاقيات مع المجتمع المدني، بخلق حاضنات اجتماعيات وبرنامج تكوين المكونين، ومواكبتها في جميع الأقاليم وجميع الجهات، للاستفادة من المنصات الرقمية للتكوين، وأخرى مختصة في تقوية القدرات الذاتية والمهارات الحياتية وأيضا اللغوية.

وأثارت أثناء ردها على تعقيب السيد المستشار، أهمية برنامج «جسر التمكين والريادة» كأساس لعمل وكالة التنمية الاجتماعية، أهم الخلايا التابعة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في جميع الأقاليم والجهات، معززة ذلك بأرقام وإحصائيات، من قبيل انتقاء 57 حاضنة اجتماعية على مستوى 5 جهات، الشرق، بني ملال خنيفرة،

درعة تافيلالت، سوس ماسة، فاس مكناس، والتعاقد مع 30 حاضنة اجتماعية، واستفادة أكثر من 60000 امرأة من التكوين والتعلم عن بعد، فضلا عن التمكين الاقتصادي للنساء ومواكبتهن، بالاشتغال على مأسسة اقتصاد الرعاية، لدعم العمل الجبار الذي تقوم به الأمهات داخل البيوت، وتمكينهن من فرص التكوين والتمكين.

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
ليوم الثلاثاء 03 محرم 1446 ه الموافق ل 09 يوليوز 2024م

عقد مجلس المستشارين برئاسة السيد النعم ميارة، رئيس المجلس، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور والمادتين 283 و284 من نظامه الداخلي، يوم الثلاثاء 03 محرم 1446 موافق 09 يوليوز 2024، على الساعة الثالثة بعد الزوال وإحدى عشر دقيقة، جلسة عامة شهرية، خصصت لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، تمحورت حول موضوع «الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني».

تدخل في مناقشة السؤال المحوري موضوع الجلسة، ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، السادة:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى مشارك)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد نبيل اليزيدي)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد العزيز بوسليخن)؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد نور الدين سليك)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد محمود عرشان)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر)؛
- المستشار السيد خالد السطي.

بسط السيد رئيس الحكومة أمام السيدات والسادة المستشارين، خلاصات جولات الحوار الاجتماعي التي دشنتها حكومته مع النقابات، مصرحا بأنها نجحت في عقد اتفاقات اجتماعية غير مسبوقة في تاريخ الحكومات المغربية، وتحدوها في ذلك إرادة حقيقية للتسريع من وتيرة برامج التشغيل، وتطويق معدلات البطالة وتوفير فرص الشغل اللائق، بشكل يضمن المساواة وتكافؤ الفرص في الحصول على شغل قار ومستدام.

وبعدما سجل أن الحوار الاجتماعي أصبح يتجاوز النقاش الكلاسيكي حول قضايا الشغل التي كانت تطرح عشية فاتح ماي من كل سنة، أبرز كيف أن الحكومة استطاعت أن تجعل من هذا الحوار معبرا حقيقيا للجواب على إشكاليات الحد من اللامساواة والعدالة الاجتماعية، وإطارا مرجعيا للنقاش حول قضايا تطوير النموذج الاقتصادي المغربي والعلاقات الاجتماعية مع النقابات وأرباب العمل.

ونوه بالمناسبة، بعمل الحكومة من خلال آلية الحوار الاجتماعي، على خلق جسور التواصل مع المركزيات النقابية

وأرباب العمل للتفاعل الإيجابي مع القضايا ذات الأولوية والاستعجالية بالمملكة، وعلى رأسها قضية التشغيل بهدف خلق الاستثمار المنتج للعمل اللائق وضمان استدامته، داعيا في هذا الصدد إلى تضافر الجهود لإعداد جيل جديد من السياسات العمومية الموجهة للتشغيل وضمان تجانسها، وتفعيل برامج التكوين وملائمتها مع سوق الشغل، وتسهيل عملية الولوج إليه من قبل الشباب وكل الفئات الاجتماعية.

وأوضح أيضا بأن رؤية الحكومة مبنية على ثنائية الاستثمار المنتج وعلاقته بالدينامية الوطنية للحوار الاجتماعي، بما يشكل قاطرة حقيقية للإقلاع الاقتصادي وبالتالي التسريع من وتيرة خلق فرص الشغل لفائدة المواطنين، لافتا إلى أن المؤشرات الإقتصادية النهائية لسنة 2023 تبرز بالملموس حجم المجهود الحكومي لتجاوز كل التراكمات السابقة التي أثرت على وضعية التشغيل بالمملكة، مؤكدا أن الاقتصاد الوطني تمكن من تحقيق نتائج إيجابية فاقت التوقعات، بالرغم من توالي السياقات الوطنية والدولية الصعبة.

وخلص إلى التأكيد على أن الحكومة، بمعية شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين، أسست لنموذج مغربي للحوار الاجتماعي، سيكون حلقة مهمة في مسار استكمال المشروع الحداثي الديمقراطي المغربي، وآلية مركزية لخدمة أسس الدولة الاجتماعية كما يريدها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وخلال تفاعله مع أعضاء المجلس المتدخلين، شدد السيد رئيس الحكومة، على أن الوقوف على تنزيل جميع الاتفاقيات التي يتم توقيعها، وآخرها الزيادات في الأجور، حيث سيتوصل جميع موظفي القطاع العام بزيادات في الأجور قدرها 500 درهم، و500 درهم شهريا إضافية بداية من يوليوز سنة 2025، مستحضرا بالتفصيل في هذا الصدد توقيع 31 نصا تنظيميا لتفعيل الاتفاقات المبرمة، خلال جولة الحوار الاجتماعي الأخيرة، ومذكرا في ذات السياق، بالظرفية العالمية غير العادية التي صادفت الحكومة، وخاصة ما يتعلق بارتفاع معدلات التضخم، التي سجلت تراجعا في الأشهر الخمسة الأولى من هذه السنة بالمغرب، بمعدل إلى 0,9 في المائة (أي أقل من 1 بالمائة).

وشدد السيد رئيس الحكومة، على ضرورة العودة إلى خطاب سابق لجلالة الملك محمد السادس سنة 2018، الذي حث فيه الحكومة على اعتماد الحوار الاجتماعي بشكل غير منقطع، والاجتماع بالنقابات، ثم التواصل معها بانتظام بغض النظر عما يمكن أن يفرزه هذا الحوار من نتائج، معتبرا هذه التوجيهات بوصلة في الاشتغال واستكمال عمل حكومته، بالحرص ذاته على الوفاء بالالتزامات، ومستشهدا بحضوره ومشاركته عددا من الاجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بالمغرب.

ولم يخل حديثه من تطرقه إلى موضوع قانون الإضراب، الذي كان النقاش مستمرا باحتدام بشأنه مع النقابات، مطمئنا هذه الأخيرة بأنه استمع إلى آرائها بخصوصه خلال هذه الجلسة، وسعيه في هذا الاتجاه نحو حل أوسط يضمن التوازن بين حقوق الأجراء والباطرونا، معلنا عن طموحه لقانون متوازن يضمن الحق في الإضراب، الذي يبقى حقا دستوريا مكفولا للشغيلة في حال اختارت نهجه، لكنه يحفز كذلك القطاع الخاص من أجل العمل والإنتاجية، ومستعرضا في الإطار نفسه، استثمارات كبرى دشنتها المملكة، تتطلب وفقه، تعبئة القوى لمزيد من توليد فرص الشغل الممكن واللائق، وأفصح عن قرار السيد وزير الشغل بعقد اجتماع بهذا الخصوص، بعد المجلس الحكومي الأسبوعي للأسبوع الموالي، في إطار الإعداد لهذا القانون والعمل على جاهزيته مع الدخول الاجتماعي المقبل، في أكتوبر أو في غضون نهاية السنة الجارية (2024)، لتيسير التوازن المطلوب بين ممارسة الإضراب وحرية العمل، وكذا تعزيز آليات العمل.

وعن باقي الملفات التي تأمل الحكومة فتحها في حوارها الاجتماعي مع النقابات خلال قادم الجولات، أخبر السيد رئيس الحكومة بأنه من المرتقب التوصل سنة 2025 إلى اتفاق بخصوص صناديق التقاعد وأنظمتها، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من مسار استكمال وتدعيم أسس الدولة الاجتماعية، وبأنه حان الوقت لفتح نقاش جدي ومسؤول حول إصلاح أنظمة التقاعد بالمملكة ومبادئه الأساسية، والتوافق مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتراعي مصالح الطبقة العاملة وتضمن ديمومة الصناديق، في أفق عرضه على البرلمان، وأعلن كذلك على مباشرة إصلاح مدونة الشغل، مفصحا عن آماله وتمنياته الصادقة أن تخرج للوجود

بحلول سنة 2026، أو تبقى ورشا مفتوحا يمكن الحكومة القادمة من استكماله.

ووصفت فرق الأغلبية معقبة، حصيلة الحوار الاجتماعي في عهد الحكومة الحالية بالتاريخية وغير المسبوقة، نتيجة ما تحصل من رصيد سلبي في موضوع الحوار الاجتماعي، تطبعه أزمة حوار مع فئات اجتماعية امتدت لسنوات طويلة، وما خلفه من جمود في الوضعية المادية، بمقابل نجاح هذه الحكومة في مأسسته وعدم التذرع وراء الحجج الواهية.

فأكد السيد المستشار مصطفى مشارك، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، أن حصيلة الحوار الاجتماعي استثنائية، سواء في مضمون نتائجها أوفي أثرها الإيجابي على مختلف الفئات النشيطة في المجتمع أو في نوع المقاربة المتبعة، ما يؤكد بحسبه، بأنها حكومة التحديات والكلمة والوفاء بالالتزامات وحكومة المبادرات وابتكار الحلول، بجعلها الحوار الاجتماعي خيارا استراتيجيا هدفه بناء تعاقد اجتماعي متين ودائم ومتفق عليه، من خلال مأسسته وجعله فضاء للإصلاح المبني على التوافقات الاجتماعية مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، كصمام أمان السلم الاجتماعي ومحفز على تعزيز منسوب الثقة وتعميق الإصلاح لتنشيط الاستثمار.

واعتبر كذلك أن الحكومة جابهت في عملها رصيدا سلبيا في موضوع الحوار الاجتماعي، تطبعه أزمة حوار مع فئات اجتماعية امتدت لسنوات طويلة وخلفت جمودا في الوضعية المادية، مع حوار ظرفي وغير منظم، وبأنها نجحت في مأسسة الحوار الاجتماعي وحققت إصلاحات اجتماعية رصينة تخدم ورش الدولة الاجتماعية، واستجابت للمطالب المشروعة التي ظلت، وفق تعبيره، تؤجل لسنوات وقدمت أقصى ما يمكن تقديمه، من قبيل الزيادة في الأجور بكلفة 45 مليار درهم، مشددا على أن هذه الحصيلة لم تكن لتتحقق لولا الانخراط المسؤول للمركزيات النقابية وتعاونها المثمر لإنجاح الحوار الاجتماعي، مطالبا بالتسريع الفوري لمناقشة القانون التنظيمي للإضراب لما يكتسيه من طابع استعجالي.

وأطلع السيد المستشار عبد الكريم الهمس، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، من جانبه، على أن الحوار الاجتماعي في عهد الحكومة الحالية ابتعد عن الحسابات السياسية الضيقة، مشيرا إلى أنه يعكس الإرادة الساسية والاجتماعية الإصلاحية للحكومة، بما حقق من نتائج غير مسبوقة، تزداد قيمتها عند قراءتها في سياقها العام وفي ظل الأزمات العالمية والظرفية الصعبة، في وقت برهنت فيه الحكومة، على حد قوله، على الثقة التي تتعامل معها مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، حيث جعلت لأول مرة من الحوار الاجتماعي مؤسسة قائمة الذات وفضاء مواتيا للحوار والتعاون بمسؤولية وشفافية.

وأضاف بأن الحكومة نجحت في تنفيذ مطالب كانت تواجه سابقا بالتماطل والتسويف، رغم أن سياقات الظروف كانت مواتية آنذاك، وانتقد إصرار البعض على الترويج للمغالطات بخصوص الحوار الاجتماعي، حيث اعتبر أن هذا الأخير ساهم في تحسين دخل ملايين المواطنين من موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وأجراء القطاع الخاص، مذكرا بزيادة مبلغ شهري صاف محدد في 1000 درهم، بأجور موظفي الإدارات العمومية، يصرف على قسطين متساويين.

وتحدث كذلك عن زيادة في مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية بنسبة 10 بالمائة سيتم تطبيقها على دفعتين، 5 بالمائة ابتداء من فاتح يناير 2025، و5 بالمائة ابتداء من فاتح يناير 2026، وعن الاتفاق بين الحكومة والنقابات، على مراجعة نظام الضريبة على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2025 بالنسبة للأجراء، من خلال اعتماد تدابير خاصة تتوخى تحسين دخل الطبقة المتوسطة، مع الحفاظ على الوضعية الحالية بالنسبة للمهنيين.

وصرح بدوره السيد المستشار عبد السلام اللبار، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بأن الحكومة بذلت جهدا غير مسبوق في هذا الحوار الاجتماعي، ليكون ثمرة اجتهاد الحكومة الحالية، معتبرا أن هذا الحوار تمرين ديمقراطي يختبر الإرادة الجماعية والقدرة على التوافق حول أرضيات مشتركة لتلبية الانتظارات المختلفة لأطراف الحوار، في أفق تحقيق المجتمع التعادلي المبني على القيم الديمقراطية والتشاركية في بعدها الإنساني، ما عكسه

نجاح الحكومة في تنزيل العديد من الالتزامات المرتبطة بالبرنامج الحكومي من جهة ومعالجة العديد من الملفات والإشكالات الطارئة من جهة ثانية، دون أن تظل حبيسة الأزمات وتلتجأ للحلول السهلة التي فرضتها الظروف والسياقات المختلفة.

وجدد التأكيد على أن الحكومة نجحت في تدبير زمن الحوار الاجتماعي، وانتصرت للغة الحوار والحكمة والتبصر في معالجة مختلف الإشكاليات، مضيفا أنه بعد مرور سنتين ونصف من الولاية الحكومية لم يعد الحوار الاجتماعي مجرد تدبير شكلي للعلاقة بين الحكومة وشركائها، قيمته في نتائجه، بل أضحى وفق تعبيره، خيارا استراتيجيا ومقوما أساسيا من مقومات الدولة الاجتماعية، وبأن الشغيلة أضحت شريكا أساسيا لإرساء السلم الاجتماعي وفي تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي وفي بناء قطاعات أكثر إنتاجية، ما يزكيه استكمال ولاية حكومات أخرى من دون إنتاج أدنى اتفاق جماعي مع الفرقاء، مستعرضا مختلف الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها الحكومة الحالية في نصف ولاية فقط.

وانتقدت فرق المعارضة تجاوبا مع تصريحات السيد رئيس الحكومة، ما اعتبرته تعثرات في تنزيل الاتفاق الاجتماعي، وعدم تنفيذ التزامات الحكومة بعدة قطاعات حيوية، معتبرة أن الحكومة تمنح بيد وتأخذ بيد أخرى، وحذرت من المس بالمكتسبات في مشروعي إصلاح التقاعد والإضراب، بإقصائها فئة المتقاعدين من أي زيادة في المعاشات، مسجلة غياب مقاربة مستقرة في الحوار الاجتماعي.

في هذا الصدد، اعتبر السيد المستشار نبيل اليزيدي، عضو الفريق الحركي، أن الكلفة التي أدتها الحكومة لتسوية مجموعة من النزاعات كانت جد مرتفعة، أبرزها ما وقع في قطاع التعليم، الذي تطلب حل أزمته كلفة بيداغوجية مرتفعة تمثلت في حرمان التلاميذ من 15 أسبوعا من التمدرس، في غياب أي مقاربة واقعية لتعويض هذا الهدر المدرسي الضخم، موضحا بأنه إذا كانت الحكومة قد حققت إنجازات مالية في القطاع العام، فإنها تملك قرار تحسين الدخل، لكن في غياب القدرة الاستباقية لآليات الوساطة أي مقاربة واقعية لإيجاد حلول، عاينت البلاد مجموعة من الإضرابات، بقطاعات الصحة والعدل وكليات الطب، على اعتبار أن القطاع الخاص لم يشهد الإنجازات المالية التي عرفها القطاع العام، حيث قرار الزيادة في الأجور يملكه طرف ثالث، وبأنه لا أحد يمكن أن يجادل في الهشاشة الأجرية التي يعاني منها القطاع الخاص.

واعتبر في نفس السياق، أن مبلغ 3112 درهما كحد أدنى للأجور في القطاع الصناعي والتجاري، و2303 درهما في القطاع الفلاحي، لا يمكن أن يضمن للأسرة المغربية العيش الكريم، وأنه رغم التحفيزات الضريبية والامتيازات التي يتمتع بها القطاع الخاص، إلا أن الحكومة لم تستطع زيادة أجور الشغيلة سوى بـ10% مقسمة على سنتين، ستؤدي الزيادة وبحسبه، إلى توسيع رقعة الهشاشة في القطاع الخاص، وتضرب بعمق الطبقة المتوسطة التي تعتبر العمود الفقري للسياسات الاجتماعية والسياسية ببلدنا وأحد المصادر المهمة للضريبة.

وأضاف بأن الحوار الاجتماعي لم يشمل القطاع غير المهيكل رغم استفادته من الحماية الاجتماعية، كما لم يشمل المتقاعدين الذين يعانون ضعف الأجرة الشهرية وخطر صناديق التقاعد التي توجد على حافة الإفلاس، مطالبا بإنصاف هذه الفئة لتحسين معاشاتهم وإيجاد حلول لصناديق التقاعد، معلنا الحاجة لنموذج جديد في الحوار الاجتماعي، وإلى استلهام النموذج الملكي في الحوار أساسه خلق مؤسسات جديدة للوساطة وتطوير المشاركين في الحوار الاجتماعي، وخلق عدالة بين القطاعين العام والخاص.

من جانبه، وصف السيد المستشار السالك الموساوي عن الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، تدبير ملف الحوار الاجتماعي باتفاقات ظاهرها رحمة وباطنها العذاب، مغلفة بشعارات حمالة الأوجه لا تعكس الواقع، ولا تستجيب لنداءات الشارع بالشكل المطلوب، موضحا بأن كل ما تم العمل عليه لا يرقى لحجم تطلعات الشغيلة المغربية ولا يسعى للحفاظ على مكتسباتها، وأشار إلى أنه رغم تراجع مؤشر التضخم، بقيت الأسعار على حالها، وأن الأمر لا يعدو أن يكون إلا مقايضة داخل ملفات الحوار الاجتماعي، وأن مجموعة من القطاعات الحيوية كقطاعي الصحة والعدل، توصلت إلى اتفاق لكنها بقيت معلقة.

واستشهد بما شهده قطاع التعاضدية، من إجهاز على الخدمات المجانية المقدمة للمنخرطين، وانقلابا للحكومة على المنهجية التي أقرتها سابقا، باعتبار الحوارات القطاعية رافدا أساسا للحوار المركزي، وهو الأمر الذي تجلى في تنكرها لنتائج بعض الحوارات القطاعية، بدلا من التعاطي مع الحوار الاجتماعي بمنظور أكثر شمولية حتى تنعكس نتائجه على الشغيلة المغربية، ويكون موازيا لعدة لجان موضوعاتية متعددة الأطراف، ترتكز على ضرورة إعطاء مقترحات دقيقة لملاءمة الأجور بالأسعار، وتعميم وتقوية الحماية الاجتماعية.

ودعا بالمناسبة إلى إصلاح صناديق التقاعد، التي عرفت عدة إشكالات نتيجة عدم أجرأة الاختيارات المقترحة سابقا، كتوحيد الأنظمة بسبب المتغيرات الزمنية والسياسية والاقتصادية، فضلا عن الاختلالات في النموذج المالي لصناديق التقاعد التي أنهكت المحفظة المالية، وتدهور المؤشر الديمغرافي، وعدم تماسك مستوى المساهمات مع المعاشات، وطالب بأن يتم إصلاح التقاعد عبر حوار وطني صريح مسؤول وشفاف، هدفه الوصول إلى توافق لإصلاح عادل يتحمل كل طرف المسؤولية في تدبيره، عوض تحميل الطبقة الشغيلة وحدها مسؤولية الإصلاح.

ولفت أيضا إلى أن فئة المتقاعدين جرى إقصاؤهم من أي زيادة، ولم يحظوا بأية التفاتة رغم هشاشة أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية، مطالبا بمراجعة نظام الوظيفة العمومية بما يحسن حقوق الموظفين ويطبق مقتضيات مدونة الشغل، مع ضرورة التوافق على قانون للإضراب واحترام ممارسة الحق النقابي وإقرار قانون النقابات المهنية، وفي ما يخص النقابات اعتبر أن الأرقام تشير إلى واقع مختلف تماما، حيث لا تتجاوز نسبة المنخرطين في التنظيمات النقابية 4,7 في المائة من المغاربة النشيطين، متسائلا عن من له مصلحة استمرار الوضع كما هو عليه، والنقاش حول قانون الإضراب لأزيد من 15 سنة.

وفي ملف الإضراب، أعلن السيد المستشار نور الدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، رفضه القاطع لأي مشروع يحاول الالتفاف على هذا الحق الدستوري المقدس لدى الطبقة العاملة، مشددا على أن أي مشروع قانون تنظيمي لابد أن يكون هدفه هو تحصين الإضراب وحمايته وليس مصادرته أو تكبيله تحت أية ذريعة، ومعلنا موقف فريقه الرافض لمسودة المشروع التنظيمي للإضراب الذي أحالتها الحكومة السابقة إلى البرلمان سنة 2016، معتبرا أنه مشروع يجهز كليا على هذا الحق الدستوري والإنساني ويكبل ممارسته ويذهب إلى حد تجريمه، وتم وضعه دون أية استشارة مع من يهمهم الأمر في الحركات النقابية ودون أي مقاربة تشاركية، وكان سيضع المغرب في خانة الدول التي تخرق حقوق الإنسان.

وشدد من جهة أخرى، على أن أي إصلاح لأنظمة التقاعد لابد أن يلتزم بمخرجات الاتفاق الاجتماعي، المتمثلة أساسا في الحفاظ على كل المكتسبات التي راكمتها الطبقة العاملة وعموم الأجراء، وحماية الأجيال المقبلة في تقاعد يضمن الكرامة الإنسانية، مشيرا إلى رفضه القاطع لأي إصلاح مقياسي لملف التقاعد، وأنه على الدولة تحمل مسؤوليتها في ضمان تدبير وحكامة جيدتين لأنظمة التقاعد، وعدم إلقاء الثقل على ظهر الطبقة العاملة التي تواجه الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

أيضا كشف عن تعثر في تنزيل الحوار الاجتماعي على المستوى القطاعي، رغم تقدمه مركزيا، وهو ما عزاه إلى استقواء مسؤولين إداريين على رأس بعض الإدارات والمؤسسات العموميين على القانون وتعنتهم في فتح الحوار القطاعي رغم ارتفاع درجة الاحتقان الاجتماعي، ضدا على كل التشريعات الدولية والوطنية والاتفاقيات الاجتماعية، وضد إرادة والتزام السيد رئيس الحكومة التي تمت ترجمتها بمذكرات توجيهية، ورغما عن كل المساعي والاحتجاجات التي تخوضها الشغيلة، خاصة في الشركة الوطنية للطرق السيارة وقطاع الفوسفاط.

وأوضح السيد المستشار لحسن نازهي، عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن من ميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي، أهم مخرجات جولة الحوار الاجتماعي، والذي ينص على تنزيل الحوار بين أطراف الإنتاج على المستوى القطاعي والترابي ووضع هياكل لحل النزاعات الاجتماعية وتشجيع المفاوضة وإبرام الاتفاقيات الجماعية، لم يتم لحد الساعة تفعيل مضامينه، ليتحول إلى قانون ملزم لكل الأطراف كما تنص على ذلك مقتضياته، كما سجل بعض مظاهر التضييق على الحريات النقابية وعدم الالتزام بقانون الشغل والحد الأدنى للأجر والتصريح

بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وغيرها من الخروقات والتجاوزات التي تحدث في القطاع الخاص في ظل غياب أي ردع أو فرض لتطبيق القانون.

وعلى المستوى القطاعي، أشار إلى عدم الالتزام بتنفيذ مجموعة من الاتفاقات الموقعة مع الحكومة، وعلى رأسها قطاع الصحة الذي يعيش احتقانا منذ أشهر في غياب تفاعل جدي من طرف الحكومة، وإنصاف شغيلته التي كانت في مقدمة القطاعات التي واجهت الأزمة الصحية، وأضاف أنه بمقابل انتزاع بعض المكتسبات الاجتماعية، من خلال الزيادة العامة في الأجور هذه السنة وتخفيض الضريبة على الدخل، تدهورت القدرة الشرائية وطغت موجة من الغلاء والمستويات الاستثنائية للتضخم، كما لا تزال هناك قضايا إستراتيجية خلافية، تعتبر امتحانا للحوار الاجتماعي بالمغرب، تستوجب التفاوض بمقاربة توافقية حول أنظمة التقاعد للحفاظ على المكتسبات وجعل المعاشات تواكب ارتفاع الأسعار ونسب التضخم.

وأعلن كذلك رفضه التام لأي إصلاح على حساب الطبقة العامل، ولمشروع القانون التنظيمي للإضراب الذي يتناقض مع المواثيق الدولية ومع الدستور، مشددا على ضرورة ضمان الحق في ممارسة الإضراب بدل تقييده وتكبيله، واستمرار الحوار حول هذا القانون التنظيمي للوصول إلى صيغة متوافق حولها تنسجم مع المرجعية الدولية، معتبرا أن الحكومة مطالبة بالمصادقة على الاتفاقية الأساسية 87، باعتبارها مرتكزا أساسيا لحماية وضمان الحق في الإضراب، خاصة في ظل مستجدات النقاش على المستوى الدولي، بعد إحالة الموضوع على محكمة العدل الدولية لإبداء الرأي.

ويرى إضافة إلى ما سلف، أن من التزامات الحوار الاجتماعي المركزي ضرورة الإسراع بإخراج الأنظمة الأساسية لموظفي التعليم العالي وموظفي العدل، والأنظمة الأساسية للمتصرفين والمهندسين والتقنيين والمحررين والمساعدين التقنيين والاداريين، وما يقتضيه من مراجعة شاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، واستمرار الحوار المسؤول والجدي في قطاع الجماعات الترابية وتسوية وضعية مربيات ومربي التعليم الأولي عبر إدماجهم كأساتذة التعليم العمومي، مذكرا في الأخير بأن إرساء دعائم عقد اجتماعي جديد مرهون بمؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية في إطار ديمقراطية حقيقية تجسد التحرر وتضمن شروط المواطنة الكاملة.

بدوره، انتقد السيد المستشار خالد السطي، ما اعتبره تململ الحوار الاجتماعي على المستوى المركزي، متسائلا عن تفسير لتثمين السيد رئيس الحكومة لمخرجات الحوار الاجتماعي أمام استمرار التوتر الاجتماعي والغضب لدى الكثير من الفئات وعدد من القطاعات، رغم الزيادة العامة الأخيرة، مستشهدا بما تعانيه هيأة كتابة الضبط والعاملين بقطاع الصحة، والمراكز الجهوية للاستثمار الفلاحي، وطلبة كليات الطب والصيدلة، خاصة بعد التوقفات الكبيرة التي عرفها قطاع التربية الوطنية، والتي أدت إلى تعديل النظام الأساسي.

ثم استفسر عن سبب إقصاء القطاع الخاص من منظومة سن إجراءات حقيقية لتحسن دخل الطبقة العاملة على غرار موظفي الدولة، والاقتصار فقط على الزيادة المحدودة في الحد الأدنى للأجر رغم أهميتها، على اعتبار أن القطاع الخاص هو المحدد الأساسي لتحديد الخريطة النقابية، بحيث أن انتخابات المأجورين لسنة 2021 على سبيل المثال، أفرزت أكثر عن 38000 مندوبا للعمال بالقطاع الخاص، في حين لم يتجاوز ممثلو القطاع العام والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية باللجان الثنائية 10000 مندوب، ما يستوجب وقفه، دعم وتشجيع المقاولات مقابل العناية والاهتمام بمستخدميها وعمالها على غرار زملائهم الموظفين.

وسجل كذلك، غياب مقاربة مستقرة في الحوار الاجتماعي في عموميته والانتظام على مستوى القطاعات، والتعامل معه بمزاجية وعدم الجدية لحل الإشكالات، مستفهما إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بادعاء التمثيلية التي لا يقرها قانون معلوم، وطالب في هذا الصدد، بضرورة جعل الحوار الاجتماعي آلية حقيقية وفعالة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني والنهوض بأوضاع الشغيلة، من خلال مراجعة السياسة الاجتماعية للحكومة، والعمل على نهج حوار وطني اجتماعي حقيقي متعدد الأطراف، وقادر على إيجاد إجابات مسؤولة للتردي المتراكم الذي يشهده الوضع الاجتماعي.

كما نبه إلى ضرورة التعجيل باعتماد ضمانات حقيقية لإرساء دعائم عدالة أجرية للجميع، وتحسين دخل الشغيلة المغربية بالقطاعين العام والخاص، عبر تخفيف العبء الضريبي بما يسهم في إعادة التوازن للمعيش اليومي للمغاربة، وبما يحفظ كرامتهم، ودعا إلى الإسراع بإخراج قانون النقابات لتنظيم عمل المنظمات النقابية وتجويد أدائها التنظيمي والمالي، ومراجعة مدونة الشغل وفق مقاربة تشاركية بما يعزز حقوق الأجراء المشروعة ويسهم في تنافسية المقاولة ودعم الاستثمار، مع مأسسة الحوارات القطاعية بالوزارات والمندوبيات السامية والمؤسسات العمومية والنظر إلى كل الفئات والهيئات داخل القطاعات والهيئات المشتركة بين القطاعات لحل ملفاتها المطلبية.

وناشد في الأخير السيد رئيس الحكومة التدخل العاجل لوقف انهيار المنظومة الصحية، من خلال تفعيل مقتضيات الاتفاق الموقع مع نقابات قطاع الصحة، وإنهاء الأزمة الخانقة والمتأزمة لطلبة كليات الطب والصيدلة، مع عدم المس بمكتسبات الشغيلة في أي تعديل محتمل يهم القوانين المنظمة لحوادث الشغل ونظام المعاشات المدنية وغيرها.

الثلاثاء 10 محرم 1445 ه الموافق ل 16 يوليوز 2024م
جلسة مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية حول «السياسة اللغوية»

خلال أولى جلسات يوم الثلاثاء 10 محرم 1445 ه الموافق ل 16 يوليوز 2024م، برئاسة السيد المستشار محمد حنين، الخليفة الأول للسيد رئيس مجلس المستشارين، والتي خصصت لمناقشة تقرير حول السياسة اللغوية بالمغرب، أعدته مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة خاصة، كلفها مجلس المستشارين قبيل اختتام دورة أكتوبر 2023 بإنجازه.

استعرضت السيدة المستشارة فتيحة خورتال، رئيسة المجموعة، أمام الجلسة العامة في مستهل أشغالها، في تقرير مقتضب متعلق بأشغال المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، المنهجية العلمية المعتمدة، بدءا بتحصيل وتجميع المعطيات والتقارير الرسمية كمرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية الشروع في الانفتاح والتشاور مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة بالموضوع، ثم بربط الاتصال بمختلف الفاعلين الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالمجال اللغوي، بالإضافة إلى إعداد جدولة زمنية لتنظيم اللقاءات الدراسية وعقد جلسات استماع.

أفادت السيدة رئيسة مجموعة العمل، بأن موضوع التعددية اللغوية بالمغرب يكتسي أهمية بالغة، دفعت بمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة إلى توحيد الجهود مع جميع القطاعات المعنية من أجل إعداد هذا التقرير، مشيرة إلى أن الهدف الأساس يتجلى في توسيع دائرة النقاش على مختلف التوجهات اللغوية، لا سيما اللغتين العربية والأمازيغية وباقي اللهجات بالمملكة، وأطلعت على أن المجموعة الموضوعاتية نظمت لقاءات مثمرة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وأكاديمية المملكة المغربية، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، بالإضافة إلى عقد جلسات استماع مع مختلف القطاعات الحكومية ذات الصلة بمجال السياسة اللغوية، حيث سلط الضوء على المجهودات المبذولة في هذا السياق.

واستعرضت السيدة المستشارة فاطمة زكاغ، مقررة المجموعة، موجزا عن أشغال المجموعة وبما اعتمدته في إعداد هذا التقرير، اعتبارا لخصوصية المشهد اللغوي المغربي ومجمل المسارات التاريخية، وأخذا بالسياسة اللغوية كسياسة عمومية، ثم رصدت المنجز الوطني في علاقته بالتهيئة اللغوية المعتمدة بالمغرب وأهم الاجتهادات القضائية في هذا المجال، وبعض التجارب المقارنة في هذا السياق.

أيضا بسطت جملة تحديات تعيق تدبير ورش السياسة اللغوية في المغرب، وفي استحضارها لما تحقق من مكتسبات، طرحت السيناريوهات والأهداف وتفعيل الأقرب لروح الدستور، مع تحديد الوظائف التي ينبغي أن تلعبها كل لهجة في إطار سياسة لغوية تستند إلى مبادئ الازدواجية اللغوية، وخلصت إلى طرح مجموعة توصيات عامة تهم تدبير السياسة اللغوية في بلادنا وتفعيل الهندسة اللغوية، وأخرى مرتبطة بتفعيل السياسة اللغوية على صعيد القطاعات الحكومية المحورية.

وبخصوص التوصيات القطاعية، أشار التقرير، على مستوى منظومة التربية والتكوين، إلى تشجيع التدريس باللغتين الرسميتين في الجامعات المغربية إلى جانب اللغات الأجنبية، وجعل اللغة العربية لغة التدريس الأساسية، وكذا تمكين أطر التدريس والتكوين والبحث من تكوين لغوي متين، وبخصوص منظومة العدالة، شدد على النهوض بمهام المساعدة الاجتماعية بمختلف محاكم المملكة، والإدماج الواسع للغة الأمازيغية في مسار رقمنة الإدارة القضائية، كما ركز في المجال الإعلامي، على وضع دليل إذاعي تلفزي متضمنا ضبطا للمعجم الإعلامي المستعمل، واعتماد تدريس اللغتين العربية والأمازيغية في كليات ومعاهد وأقسام الإعلام الوطني، بالإضافة إلى تعزيز مراقبة مدى التزام وسائل الإعلام بعناصر دفاتر التحملات المرتبطة باللغات.

وأكد التقرير، ضمن توصياته النهائية، على الاستثمار في تعليم اللغتين الرسميتين وتطوير مناهج وبرامج تعليمية حديثة وفعالة، وإجراء تقييم دوري للسياسة اللغوية ومراجعتها بانتظام لضمان تحقيق أهدافها والتكيف مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا الحرص على ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية والسياسات العمومية في المجال الثقافي مع أحكام الدستور في المجال اللغوي.

تدخل لمناقشة مضامين وتوصيات التقرير، السيدات والسادة المستشارون ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية، وفق الترتيب الآتي:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد شيخ أحمدو أدبدا)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف أيذي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد العزيز بوسليخن)؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)؛
- المستشارة السيدة لبنى علوي.

وبعدما ثمنوا مضامين تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول السياسة اللغوية بالمغرب، أشاد السيدات والسادة المستشارون بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة من أجل إرساء التوازن الوظيفي بخصوص اعتماد التعددية اللغوية في السياسات العمومية، لا سيما في قطاعات التعليم والعدل والإعلام، أكدوا أن ورش السياسة اللغوية بالمغرب يكتسي أهمية مهمة نظرا للتعدد اللغوي والثقافي الذي يطبع الهوية المغربية، مما يفرض تكييف هذه الهوية مع السياسات العمومية في جميع المجالات في الحياة العامة، داعين إلى ضرورة احترام هذه الخصوصية الثقافية واللغوية.

في معرض رد الحكومة، تفاعلا مع مضامين التقرير، أكد السيد وزير العدل، مبرزا جهود وزارة العدل في مجال صيانة التنوع الثقافي واللغوي ببلادنا، على أن الحكومة تعمل على اعتماد السياسة اللغوية في برامجها وتراعي التحديات المرتبطة بمضامين الهوية الثقافية المغربية، بوضعها تصورا لغويا ناجحا يراعي الخصوصية اللغوية المغربية بهدف حماية التنوع الثقافي، واستعرض عددا من النصوص القانونية التي تحترم واقعيا التنوع الثقافي

واللغوي بالمغرب، لا سيما اللغة الأمازيغية ومجالات الاشتغال بها، خاصة في مجال العدالة، وتحديدا خلال جلسات المحاكم واستخدام تقنية الترجمة إلى اللغة الأمازيغية، بالإضافة إلى احترام التعددية اللغوية في السياسة الخاصة بالوزارة، وتسخير الوسائل اللازمة من أجل تواصل أفضل.

من جانبه، استحضر السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الإنجازات الحكومية المتعلقة بمجال التربية الوطنية، متوقفا عند الأهمية البالغة التي تعطيها الوزارة لتعلم وتعليم اللغات، وتبنيها لهذا التصور التربوي بشكل تدريجي يعتمد على تنويع العرض اللغوي وتعزيز بناء شخصية التلميذ، ولفت إلى أن مقاربة الوزارة ترتكز على المرجعية المتنوعة للسياسة اللغوية، التي دعا إليها دستور المملكة والرسائل الملكية السامية والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون-الإطار الخاص بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فضلا عن توصيات النموذج التنموي الجديد، مضيفا أن الحكومة تعطي الأولوية للغات لتحقيق الانفتاح المحلي والوطني والدولي، من خلال تمكين المتعلم من إتقان اللغة العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص.

وفي الطرح ذاته، صرح السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بأن هذا التقرير يكتسي أهمية بالغة، تتجلى في النهوض باللغات كرافعة أساسية للتفتح الثقافي والحضاري، مشيرا إلى أن الوزارة فعّلت التوجه البيداغوجي الجديد لمراجعة الهندسة اللغوية بأسلاك الإجازة والماستر والدكتوراه بالجامعات المغربية، حيث تضمنت جميعها وحدات تدريس اللغات الأجنبية مع إلزامية الإشهاد في هذه اللغات، وسجل أن الحكومة تعمل على تعزيز التعددية اللغوية من خلال اعتماد ما يناهز ثمانية مسالك بسلك الإجازة خارج حقل الآداب والعلوم الإنسانية، وإحداث مراكز الإشهاد بعدد من الجامعات في المملكة، وبرمجة تكوينات لفائدة 489 أستاذا على مستوى الجامعات، وكذا تجهيز قاعات متعددة الوسائط في الجامعات لتمكين الطلبة من التتبع المجاني للدروس، وغيرها من الإجراءات.

ثم اطلعت السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، علاقة بمضامين التقرير، أن الحكومة تعطي أهمية كبيرة لورش اللغة الأمازيغية، وإدماجها في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، مشيرة إلى أنها قامت بمراجعة الإطار القانوني لصندوق تحديث الإدارة العمومية بإدراج اللغة الأمازيغية ودعم المبادرات الرامية إلى تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية من أجل مواكبة جميع المجالات، وأضافت أن الوزارة قامت، في هذا الصدد، بمراجعة الهيكل التنظيمي من خلال إحداث مديرية خاصة لاستعمال اللغة الأمازيغية ومواكبة عدد من الأوراش المهمة في المجال، والمتمثلة في تعزيز الاستقبال باللغة الأمازيغية في الإدارات المركزية واللاممركزة في جهات المملكة.

وفي الإطار نفسه، أبرز السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، أن السياسة اللغوية في المجال الإعلامي تعتمد على مرتكزات قانونية، تتمثل خاصة في القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، الذي ألزم شركات الاتصال السمعي البصري العمومي بالمساهمة في ترسيخ الثوابت الأساسية للمملكة وفي تعزيز مقومات الهوية الوطنية وتقوية التماسك الاجتماعي، وأشار إلى أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة «صورياد القناة الثانية» تحرصان على إيلاء أهمية خاصة للغات، من خلال جعلها أداة للارتقاء بالمنتوج الإذاعي والتلفزي، مسجلا أن دفتري تحملات الشركتين ينصان على بث برامجهما باللغتين العربية والأمازيغية وباللسان الحساني واللهجات والتعبيرات الشفوية المغربية المتنوعة.

ونقل أيضا حرص الوزارة على مواصلة تفعيل باقي الإجراءات الإدارية، وتعزيز مكانة اللغة الأمازيغية في المشهد الثقافي المغربي، في انسجام تام مع العناية الملكية السامية لموضوع اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وتفعيلا لمقتضيات الفصل الخامس من الدستور، وتنزيل مضامين القانون التنظيمي رقم 26.16، وبمباشرة قطاع الثقافة، بخصوص اللغة العربية، جملة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز مكانة اللغة العربية ووضعها الاعتباري، من بينها دعم الكتب باللغة العربية والمجلات الثقافية، وتعزيز تمثيلية اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية إلى جانب اللغة الأمازيغية، في ندوات البرامج الثقافية لمعارض الكتاب التي ينظمها قطاع الثقافة.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 10 محرم 1445 ه الموافق ل 16 يوليوز 2024م

عقد مجلس المستشارين ثاني جلسة عمومية ليوم الثلاثاء 16 يوليوز 2024، الموافق 10 محرم 1446، والثانية عشرة من نوعها في إطار دورة أبريل 2024، للسنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية 2021-2027، المخصصة للأسئلة الشفهية الأسبوعية، ابتداءا من الساعة الثالثة زوالا وثلاث عشرة دقيقة، ترأسها السيد المستشار فؤاد قديري، النائب الثالث للرئيس، بينما تولى السيد عبد الرحمن وافا مهمة أمين الجلسة.

تضمن جدول أعمالها برمجة 24 سؤالا في المجموع، منها 8 أسئلة آنية و16 سؤالا عاديا، وخصص لكل سؤال وجواب ثلاث دقائق، مع إمكانية التعقيب والرد ضمن الحيز الزمني المحدد، حيث تناولت الأسئلة مواضيع متنوعة، موجهة إلى ثلاث وزارات رئيسية

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

عكست أشغال هذه الجلسة اهتمام المجلس بقضايا متنوعة تهم المواطنين، خاصة في مجالات التعليم العالي والطاقة والصحة، مما يسلط الضوء على أولويات السياسة الوطنية في هذه الفترة، ومن بين القضايا البارزة التي طرحت للنقاش

- إضرابات طلبة كليات الطب والصيدلة؛
- الإصلاحات الاستراتيجية في قطاع المعادن؛
- مستجدات اكتشاف الغاز في المغرب؛
- تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- تحسين ظروف العناية بالمصابين بالأمراض المزمنة؛
- تعزيز الموارد البشرية في قطاع الصحة.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

1 - بخصوص الشق الأول من المحور، وفي سؤال محوري تعلق بملف إضرابات واحتجاجات طلبة كليات الطب والصيدلة، وجهه السادة أعضاء كل من فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)، والمستشار السيد خالد السطي (في السؤال)، والمستشارة السيدة لبنى علوي (في التعقيب)، ثم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، قدم المتدخلون مجموعة من المقترحات، اعتبروها كفيلة بتجاوز الأزمة التي تعيش على إيقاعها كليات الطب والصيدلة من دجنبر 2023، تهدد بمستقبل آلاف الطلبة، والتي تعمقت بعد رفضهم للمقترحات الحكومية الأخيرة ومقاطعة امتحانات الدورة الربيعية، بنسبة تجاوزت الـ 90 في المائة بكل كليات الطب والصيدلة بالمغرب، حيث أصبح سيناريو السنة البيضاء أقرب إلى الواقع، في وضع دفع الطلبة إلى تصعيد احتجاجاتهم في وجه ما وصفوه بإصرار الحكومة على الإجهاز على حقوقهم العادلة والمشروعة، ويذكر أن خمسة أفواج على الأقل، باستثناء طلبة السنتين السادسة والسابعة، قضوا سنة دون دراسة أو تدريب، وتعد هذه الدورة الرابعة التي تبرمج خلال السنة الجامعية الجارية وتقابل بقرار المقاطعة من طرف طلبة الطب والصيدلة.

أفاد السيد الوزير، تفاعلا مع الدفوعات المقدمة في السؤال المحوري، بأن الحكومة استجابت لمطالب طلبة كليات

الطب والصيدلة وبددت كل مخاوفهم المتعلقة بالدراسة والتدريب، وبأنه تم إلى حدود فبراير عقد 14 اجتماعا مع ممثلي طلبة كليات الطب والصيدلة المقاطعين للدراسة، وتم تقديم مجموعة من الأجوبة الصريحة للتساؤلات التي طرحها الطلبة، وكذا اقتراح الحلول الواقعية لعدد من الإكراهات التي تم الوقوف عليها.

وأبرز أن الحكومة، ممثلة في وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، قدمتا مقترحات في 25 يونيو 2024، تتضمن حلولا مرنة للملف المطلبي للطلبة، والتي شملت على الخصوص مدة التكوين للحصول على دبلوم دكتور في الطب، ومشاكل الأطروحات، إلى جانب التكوين في التخصص الطبي في السلك الثالث، وأيضا وضعية الطبيب المقيم، فضلا عن مضاعفة التعويضات المخولة للطلبة المتدربين، مسجلا أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل تجاوب إيجابي مع مطالب الطلبة، انطلاقا من قناعتها بأن جودة الأطباء تعني جودة الصحة في بلادنا، ورغم التوافق مع ممثلي الطلبة بشأن مختلف النقاط المطروحة، فإن الحلول المقترحة يتم رفضها من لدن جموع الطلبة.

وكشف السيد الوزير أيضا في جوابه، عن وجود وساطة من الفرق البرلمانية، أغلبية ومعارضة، لحث الطلبة على العودة إلى الدراسة وإنقاذ السنة الجامعية، معبرا عن أمله في نجاح هذه الخطوة، لا سيما أنه تم الإعلان عن تنظيم الامتحانات الأسبوع المقبل، وأكد أن الحكومة تعهدت بتحقيق عدد من المطالب، شرط اجتياز الامتحانات واستعادة السير العادي للكليات، مشيرا إلى أن الأمر يتعلق بإعادة البت في العقوبات التأديبية مع السماح للطلبة الموقوفين باجتياز الامتحانات، وتعديل بيانات النقاط وتعويض نقطة الصفر، التي منحت للمتغيبين خلال الدورة الأولى، وإمكانية استكمال التكوين بعد النجاح في الامتحانات، مع برمجة التداريب الاستشفائية من أجل استدراك فترات الانقطاع عن الدراسة انطلاقا من الموسم الجامعي المقبل، مع الحرص على استكمال جميع التداريب بمدتها الزمنية الكاملة.

ومن بين ما التزمت به الحكومة، وفقا لما صرح به السيد الوزير، إمكانية استفادة الطلبة من سنة تدريب بعد استكمال ست سنوات من الدراسة والاستفادة من المنحة، وشدد على أن تقليص سنوات الدراسة إلى ست سنوات ليس هدفه اقتصاديا، بل من أجل جودة التكوين والمساهمة في النهوض بالمنظومة الصحية الوطنية، وتعزيزها بالموارد البشرية اللازمة وفق المتطلبات الجديدة لمهنتي الطب والصيدلة، معتبرا أن التداريب الاستشفائية للسنة السابعة، التي كان معمولا بها في النظام القديم غير مؤطرة، ولا تضمن استيفاء الطلبة للمهارات المهنية.

وأضاف أنه لتجاوز هذه الاختلالات وتعزيز التكوين الميداني للطلبة، تم اعتماد برمجة جديدة للتداريب الاستشفائية للسنة السادسة في النظام الجديد، منبها إلى أن المدة الزمنية للتداريب كانت تصل إلى 2900 ساعة خلال سبع سنوات، وقد تم الرفع من المدة إلى 3200 ساعة، في النظام الجديد، مما يدل على تجويد التداريب والرفع من حجمها الزمني.

أيضا أطلع على أنه مازال بالإمكان إنقاذ السنة الجامعية، على اعتبار أن الأسبوع القادم سيشهد تنظيم امتحانات، وأبدى أمله أن يتم السماح للطلبة بإجراء الامتحانات، لأن التنسيقية تمنعهم من ذلك، مستنكرا تراجع الطلبة عن اتفاقهم بخصوص عدد من النقاط مع الحكومة، التي منحت جميع الضمانات للإجابة عن الملف المطلبي، على اعتبار أن الطلبة سيحصلون، على حد قوله، على دبلوم دكتور في الطب، رغم تقليص مدة التكوين إلى ست سنوات.

2 - طرح أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاوي)، من خلال سؤالهم حول معاناة الطلبة بعد الباكالوريا، بعض الإشكاليات التي تواجه الطلبة الناجحين في امتحانات البكالوريا، والمتمثلة أساسا في برمجة امتحانات الولوج إلى المدارس العليا في أوقات متقاربة وأحيانا في يوم واحد، مع ما يصاحبه من اختلال في مبدأ تكافؤ الفرص ورهان العدالة المجالية والجهوية التربوية المنشودة، وكذلك معاناة طلبة المؤسسات ذات الولوج المفتوح، الذين يشكلون 82% من مجموع الطلبة بالمغرب، من إشكاليات الاكتظاظ، كما نبهوا إلى تداعيات استمرار إشكالية معاناة طلبة كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان، في ظل تعنت الحكومة وعجزها عن إيجاد حل موضوعي لفك الاحتقان القائم، فضلا عن إشكالية العراقيل في مسطرة منح معادلة الدبلومات.

أخبر السيد الوزير مجيبا، بأن في كل دخول جامعي تتفاعل الوزارة إيجابيا مع الشباب المقبلين على الجامعة، وبقيامها بإصدار مذكرات وزارية إخبارية، متوفرة في المواقع الإلكترونية، وتعميمها على جميع رؤساء الجامعات والمؤسسات، تزود المطلع عليها بالمعلومات الكافية لجميع التكوينات المطروحة خلال السنة، وهو ما اعتبره تحولا كبيرا يزيد من جاذبية الجامعة المغربية، والتجاوب مع سوق الشغل، فضلا عن الاستمرار في اعتماد مراكز اجتياز المباريات على صعيد جميع جهات المملكة، وكذلك اعتماد منصة تستقبل ترشيحات جميع الطلبة.

3 - من خلال سؤال يتعلق بحصيلة الموسم الجامعي الحالي وإجراءات تنزيل النظام البيداغوجي الجديد، توجه أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني) لبعض مسؤولي الجامعة المغربية، مصرحا بأن التوشح بالرمز الفلسطيني لا يمكن أن يكون محل ازدراء أو استخفاف، بل هو شرف وفخر لكل مغربي ومغربية.

علق السيد الوزير بداية على واقعة رفض عميد كلية العلوم بنمسيك بالدار البيضاء، تتويج طالبة متفوقة بسبب توشحها بالكوفية الفلسطينية، ووصف تصرف العميد بأنه رأي شخصي للأستاذ، وبأنه لن يتدخل فيه، وربما أخطأ مثل كل إنسان.

وعلاقة بموضوع السؤال، أفاد السيد الوزير بأنه تم تطوير وتنويع مسالك التكوين في سلك الإجازة خلال الموسم الجامعي 2023-2024، لتصل إلى 1037 مسلكا خلال الموسم مقابل 570 مسلكا خلال الموسم الماضي، وبأنه تم رفع الطاقة الاستيعابية إلى 578 ألف مقعد برسم الموسم الجامعي الحالي، مقارنة بـ 563 ألف في السنة الماضية، كما سيرتفع عدد الطلبة بنسبة تتراوح بين 5 و6 في المائة، مشيرا إلى أن الموسم الجامعي عرف انطلاق تطبيق التحول في منظومة التعليم العالي وتطوير جميع المسالك الجامعية، بهدف تنويع البرامج والتجاوب مع متطلبات سوق الشغل.

وفي نفس السياق، أكد أن الوزارة سعت إلى التجاوب مع جميع متطلبات سوق الشغل من خلال توفير تكوينات ملائمة، في إطار الأهمية التي توليها الحكومة لملف التشغيل، وسجل أيضا أنها قامت برقمنة جميع العمليات التعليمية عبر المنصات الإلكترونية وتفعيل الإصلاح البيداغوجي، الذي يشمل تكوينات في مسارات منسجمة، موضحا أن هذه النقاط تعتبر مهمة لتعزيز فرص التشغيل وتطوير المهارات الناعمة ودعم التكوين في اللغات، مع إلزامية الإشهاد فيها، بما في ذلك الطب وجميع المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، معلنا التوجه الكبير للوزارة، من خلال تمكين الطالب من جامعات منفتحة، بالنسبة لمن لم تسعفه الظروف لاستكمال سنوات الدراسة من ربح الوحدات مدى الحياة.

واعتبر السيد المستشار محمد بن فقيه، معقبا على جواب السيد الوزير، أن الإعلان عن تواريخ الامتحان من طرف الوزارة رغم عدم حل الأزمة ومقاطعة الطلبة، ترتب عنه إجهاض مبادرة الوساطة المعلن عنها من طرف الوزراء، ووجه انتقادات من قبيل الإصرار على عقد الامتحانات دون تهيئ لأي شرط من شروطها، وتمرير المغالطات حول تلبية أغلب المطالب، في حين أن العديد منها لم يتم حلها بعد، والمتمثلة أساسا في تقليص مدة التكوين لسبع سنوات، والعقوبات، وبرمجة دروس في كل أسدس، والمطالبة بمهلة كافية للاستعداد للامتحانات وتوقيع محضر اتفاق، مضيفا بأن هناك دين كبير على الوزارة اتجاه هؤلاء الطلبة، نافيا في ذات الصدد وجود أي جهة تحاول الركوب سياسيا على مشكل كليات الطب بتاتا.

قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

1 - واستفسارا عن الإصلاحات الاستراتيجية ومخطط الوزارة للنهوض بقطاع المعادن ببلادنا، سلط السادة المستشارون الضوء على التجربة المغربية في قطاع التعدين، مثيرين الإكراهات والتحديات التي يعرفها القطاع، لاسيما تلك المتعلقة بآليات التمويل والاستثمارات الضخمة من أجل الاستكشاف، والإنتاج وتحقيق الدخل من الموارد فضلا عن إعادة التدوير، والتي يتطلبها ميدان المعادن من أجل الرفع من أداءه وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال ثلاثة أسئلة، جمعتها وحدة الموضوع، تقدم بها إلى السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية

المستدامة، السادة أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري).

أكدت السيدة الوزيرة في بداية جوابها، على الدور الذي يلعبه قطاع المعادن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني والجهوي، حيث يسهم هذا القطاع ب 7 % إلى 10 % من الناتج الداخلي الخام الوطني، وبحوالي 28 % من الصادرات الوطنية من حيث القيمة، وأشارت إلى أن قطاع المعادن ما عدا الفوسفاط يعرف عدة تحديات، تتعلق أساسا بالحاجة إلى اكتشاف مكامن جديدة وتحسين القيمة المضافة للمواد المعدنية المستغلة، إضافة إلى المطالب الاجتماعية والبيئية المتزايدة، مع العلم أن القطاع المعدني يتسم بعامل المجازفة.

ووعيا منها بمكانة هذا القطاع ولتجاوز الإكراهات والتحديات التي تواجهه، أبرزت أن الوزارة أعدت مقاربة جديدة، ترمي إلى إحداث تغيير نوعي في القطاع المعدني الوطني وجعله أكثر جاذبية للاستثمارات، وترتكز بالأساس على تعديل الإطار القانوني المنظم للقطاع المعدني، بهدف ملاءمته مع المستجدات التي عرفها القطاع، وإعادة النظر في التنظيم المؤسساتي للقطاع وتكييفه مع المتطلبات الجديدة، من خلال مراجعة الهياكل التنظيمية لبعض المؤسسات العمومية العاملة فيه، كالمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن وإنشاء مختبر وطني للمعادن مع فروع جهوية.

ثم أضافت أن الوزارة تعمل على تعزيز هيكلة النشاط المنجمي التقليدي بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج، والمعروفة اختصارا ب«كاديطاف»، وتفعيل ورش تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها، ووضع السجل العقاري الوطني للتعدين، وكذا تقوية البنية التحتية الجيوعلمية التي تعتبر اللبنة الأساس، من أجل توفير البيانات الجيوعلمية الدقيقة، والتي تقدم نظرة واضحة على المؤهلات الجيولوجية لبلادنا وفرص التعدين المقترنة بها.

2 - وأيضا في إطار وحدة الموضوع، بخصوص مستجدات وآفاق اكتشاف الغاز ببلادنا، ساءل السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد المرابط الخمار)، لمطالبة الحكومة ببذل المزيد من الجهد لدعم خارطة الطريق الوطنية لتطوير قطاع الغاز الطبيعي، بتشجيع البحث العلمي الميداني في هذا المجال، وتطوير برامج التكوين المهني والبحث العلمي والابتكار، ومزيد من الشراكات بين الوزارة والكليات والمعاهد التي تزخر بكفاءات وطنية مهمة، خاصة مجال الاستكشاف المعدني والتخريط الجيولوجي، حيث تظل شعب الدراسات والخرائط الجيولوجية في المغرب قليلة ومحدودة.

وساءل في نفس الموضوع، السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبوبكر عبيد) السيدة الوزيرة، ليستفسروا عن توضيحات عما يصطدم به التحول الجذري في المشهد الطاقي، بفضل الاكتشافات الواعدة للغاز الطبيعي، خاصة في منطقة تندرارة شرق المملكة ومنطقة العرائش في شمالها، بالبطء الحاصل على مستوى التنزيل، وليطالبوا كذلك بتسريع وتيرة العمل والانتقال من مرحلة الدراسات والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي على أرض الواقع.

أكدت السيدة الوزيرة أن المغرب انخرط، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، في اعتماد رؤى استراتيجية جديدة ومقاربات مبتكرة، وذلك لضمان السيادة الطاقية، في ظل ظروف عالمية استثنائية خاصة بالنسبة لسوق الطاقة خلال السنوات الماضية.

ووعيا منها بأهمية تعزيز مبدأ السيادة الطاقية الوطنية، تحدثت عن عمل الوزارة على تطوير مكونات سلسلة القيمة، بتكثيف أشغال الاستكشاف والبحث عن الغاز الطبيعي كعنصر مهم في منظومة الانتقال الطاقي، وذلك من خلال جلب شركات وطنية وأجنبية مختصة في هذا الميدان للاستثمار، وكذا تطوير الحقول المكتشفة للغاز الطبيعي ببلادنا وفقا للضوابط القانونية والمعايير البيئية الجاري بها العمل، بالإضافة إلى تطوير البنيات الأساسية لاستيراد ونقل وتخزين وتوزيع هذه المادة الحيوية، موضحة أن المجهودات المبذولة وفرت بيئة استثمارية، مكنت من

جلب المستثمرين الأجانب واكتشاف الغاز بكميات مشجعة، في تندرارة بالجهة الشرقية للمغرب سنة 2016-2017، ومؤخرا بسواحل العرائش بداية سنة 2022.

وأضافت أن الوزارة قامت بإعداد تصور شمولي لتطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال ببلادنا، عبر تحيين الاستراتيجية المتعلقة بهذا القطاع، وإعداد خارطة طريق تتضمن المراحل الكبرى لإنشاء البنيات التحتية المندمجة والضرورية من أجل تسريع تطوير سوق الغاز الطبيعي المسال بالمغرب، فأشارت إلى أنه في شهر مارس 2024 تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة التجهيز والماء، بشأن تنسيق أعمالها، ويشمل هذا الاتفاق أيضا خمس مؤسسات وشركات عمومية فاعلة في هذا القطاع، حيث تم عقد أول اجتماع للجنة القيادة لاتفاقية تطوير البنية التحتية للغاز يوم الثلاثاء 9 يوليوز 2024.

وتهدف استراتيجية قطاع الغاز الطبيعي إلى تعزيز الاستقلالية الطاقية بالمغرب من خلال تطوير جميع البنيات التحتية اللازمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، والإسهام في خفض انبعاثات غاز الكربون بتطوير نظام إنتاج الكهرباء، يعتمد على الغاز الطبيعي كوقود انتقالي يسمح بزيادة دمج الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي، وكذا نهج سياسة استباقية لتقليص انبعاثات غاز الكربون، الناتجة عن مختلف الانشطة الصناعية الوطنية لإرساء نظام اقتصادي وطني تنافسي، في خضم الإجراءات الضريبية على الحياد الكربوني المزمع اعتمادها من طرف دول العالم.

وأظهرت كذلك أن بوادر هذه المجهودات في نصف الولاية الحكومية بدأت تظهر، باستثمارات مغربية لتشجيع مشاريع تندرارة والعرائش، حيث قامت، خلال سنة 2024، شركة أجنبية ببيع ما يناهز مليار دولار من أصولها في مصر وإيطاليا وكرواتيا للتركيز على استثماراتها في العرائش، وقامت شركة خاصة مغربية بالإعلان عن تمويل أكثر من 35 مليون دولار لتسريع مشروع تندرارة.

3 - تساءل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال) عن حصيلة بلادنا وعن مدى نجاعة البرامج الحكومية الهادفة في مجال تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة، وعن ما يعرقل مضاعفة حجم الاستثمارات الخاصة الموجهة في هذا المجال، بما يخفف من كلفة الفاتورة الطاقية على بلادنا، مستلهمة من تجارب الدول المنتجة لمصادر الطاقة الأحفورية في اعتماد الطاقات المتجددة وباستثمارات ضخمة وبتحفيزات كبيرة للقطاع الخاص.

استرسلت السيدة الوزيرة في جوابها، في عرض حصيلة نصف الولاية الحكومية الأولى، في ما يخص الطاقات المتجددة كأهم دعامات الاستراتيجية الطاقية الوطنية، معلنة قدرة إجمالية تقدر ب 5000 ميغاواط، وباستثمار يتجاوز 60 مليار درهم، وببلوغ ما يقارب خمس الطلب على الطاقة الكهربائية على المستوى الوطني، وبتراجع حصة التبعية الطاقية إلى أقل من 90%، بفضل تسريع التدابير والإجراءات في مساطر الترخيص لعدة مشاريع في طور الاستغلال، لتعزيز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، بإنجاز برنامج يضيف 78% من القدرة الإجمالية للطاقات المتجددة، يفوق 7500 ميغاواط ما بين سنة 2023 و2027، إلى جانب مشاريع الهيدروجين الأخضر وتحلية مياه البحر.

أيضا أثارت عملية تسريع وتيرة مشاريع الطاقات المتجددة، على غرار مشروع المركب الشمسي نور ميدلت، والترخيص لمجموعة من الوحدات الصناعية لاستعمال الطاقات المتجددة من أجل تخفيض فاتورتها الطاقية، وتطوير الاستثمارات فيها، بتخصيص 23 مليار درهم للشبكة في مخطط 2027-2023، ومضاعفة بحلول 2030 بخمس حصص، وأيضا تسريع تنفيذ مشروع إنجاز الربط من فئة الجهد العالي بين جنوب المغرب ووسط المملكة، بقدرة 3 جيغاواط واستثمار حوالي 18 مليار درهم، ثم أطلعت على إصدار الوزارة للنصوص القانونية والتشريعية، لتحفيز استعمال الطاقات المتجددة، خاصة القانون 40.19 والقانون 82.21، وعلى نشر تعريفة الولوج للشبكة واستعمال الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، لأول مرة في 31 يناير من هذه السنة.

4 - ولتشجيع المقاولات في مجال النجاعة الطاقية، أثار أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار

السيد محمد رضى الحميني)، أهمية وضرورة هيكلة القطاع والعمل على تطوير مقاولات الخدمات الطاقية، والوقوف على الأسباب التي تمنع تطورها ونجاحها، وإشكالية صعوبة ولوج المقاولات، خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، إلى وسائل التمويل، والتسريع بوضع الإطار القانوني المنظم لمقاولات الخدمات الطاقية في المغرب، لدعم الاستثمار في مجال النجاعة الطاقية ببلادنا، والانخراط في تحقيق الرهانات المناخية.

فأفادت السيدة الوزيرة في معرض ردها، بأن الوزارة في اتجاه ضمان جودة الافتحاصات الطاقية المنجزة، وتحديد الالتزامات العامة المؤطرة لها، منحت الاعتماد ل24 شركة مغربية مختصة في النجاعة والافتحاص الطاقيين، ونشرت المرسوم المتعلق بالأداء الطاقي الأدنى للأجهزة والتجهيزات المستعملة بالكهرباء والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية السائلة وغيرها، وأصدرت المرسوم رقم 2.23.828 المتعلق بالنجاعة الطاقية لتفعيل آليات تحفيز الاقتصاد في الطاقة، كذلك اطلعت على انكباب القطاع على مشاريع القرارات المشتركة مع وزارة الصناعة والتجارة من أجل تحديد الأداء الأدنى والعنونة الطاقية للثلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية، مذكرة بقرار إعفاء كل المعدات والمكونات التي تتدخل في صنع الألواح الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة في السنوات الأخيرة.

وسجلت بالمناسبة أنه تمت في السنة المنصرمة، مواكبة 31 مقاولة صناعية و60 مقدمي الخدمات، وتم اختيار مجموعتين تتكونان من 24 مقاولة صناعية و60 مقدمي الخدمات وإطلاق الدورات التكوينية في 2024، ثم تحدثت عن توقيع اتفاقيات للتأهيل الطاقي وتحسين النجاعة بشراكة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومع وزارة العدل، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، واستكمال ورش التأهيل الطاقي للمساجد، ومباشرة برنامج تعزيز النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية مع مجموعة من الجهات، وبعض الإصلاحات الهيكلية لشركات عمومية التي تشتغل تحت وصاية الوزارة.

5 – وتعقيبا على سؤال قدمه أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي)، حول تثمين النفايات، اقترح السيد المستشار عبد العزيز بوسليخن لبلوغ الأهداف المسطرة بحلول 2023، في تثمين النفايات في المغرب يمثل كفرصة حقيقة للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، العمل على تنسيق سلسلة القيمة بأكملها، عن طريق تعديل القانون المتعلق بإدارة النفايات، وتنزيل بند الاتفاقية التي تم توقيعها مع القطاع الخاص، تحفيز المقاولات للاستثمار في الصناعات لتثمين النفايات ومعالجتها، وتثمين النفايات الفلاحية الحيوانية والغذائية وإعادة تدويرها، ثم من خلال نشر التوعية بين الأفراد والمقاولات لفرز النفايات قبل التخلص منها.

أطرت السيدة الوزيرة جوابها بخطة الاستراتيجية الوطنية لتقليص وتثمين النفايات المسطرة لتدوير وتثمين النفايات، بدءا برسم الدعائم القانونية والمؤسساتية والتقنية للمنظومة وتشجيع المشاريع الاستثمارية الموجهة لها، ومباشرة الاشتغال على تغيير وتتميم القانون 28.00، ليستجيب لشروط الحكامة الجديدة في مجال تدبير النفايات وتعزيز التدابير اللازمة لتقليص وتثمين إنتاجها، والتي يؤسسها عمليا تطوير قطاع تثمين النفايات وإرساء أسس الاقتصاد الدائري، والانتقال التدريجي نحو نظام الجمع الانتقائي للنفايات، ثم إرساء مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتج واعتماد التسلسل الهرمي في تدوير النفايات، للتمكن من تثمينها.

وانتقلت للإعلان عن مساهمة الوزارة بتمويل 13 مركز فرز وتثمين النفايات في جميع المطارح المراقبة، بغلاف مالي بلغ 270 مليون درهم، فضلا عن إبرام اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص لهيكلة منظومة تثمين النفايات المتصلة بالبطاريات المستعملة والزيوت الغذائية المستعملة والدهون الحيوانية وزيوت التشحيم المستعملة وورق الكارطون والإطارات المستعملة، واتفاقية تتعلق بتثمين النفايات المنزلية مع وزارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة والجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

وأثناء حديثها عن رؤية الوزارة الجديدة، للحد من الآثار السيئة لقطاع النفايات على البيئة والفرد، دعت السيدة الوزيرة إلى اعتماد صيغ جديدة وجدية للجمع الانتقائي للنفايات المنزلية، وعلى وجه الخصوص في الأماكن التي ستحتضن مجريات كأس العالم.

6 – تحت عنوان الإجراءات الحكومية المتخذة لتقليص الفاتورة الطاقية لبلادنا، ساءل الفريق الحركي (المستشار

السيد يونس ملال) السيدة الوزيرة، عن مستجدات الاكتشافات الطاقية في بلادنا وتقييم مردودية المكتب الوطني للهيدروكاربورات، واقترحوا للدفع ببرنامج الحماية الاجتماعية وتوفير السيولة المادية، تقنين أرباح الموزعين من خلال مراجعة الضرائب على شركات الطاقة، وخلق تحفيزات ضريبية للأفراد والمقاولات المستثمرة في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، ودعوا بالمناسبة مجلس المنافسة للقيام بعمله واقعيا وعدم اكتفاءه بالتقارير.

كشفت السيدة الوزيرة مجيبة، عن مجموعة تدابير اعتمدتها الوزارة لمعالجة الإشكالية المطروحة، وفق الخطة الاستعجالية 2021-2022 لدخول المغرب إلى السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال، من خلال تسريع الاستثمارات في البنية التحتية الغازية وبالموازاة إصدار دعوة لإبداء الاهتمام، وتسريع مساطر التراخيص المتعلقة بالطاقات المتجددة، بتزويد مجموعة مشاريع ب 2000 ميغاوات، اعتبرتها السيدة الوزيرة أكبر حصة خصصتها الوزارة في التاريخ خلال السنتين الفارطتين، ومنح التراخيص لمجموعة من المشاريع التي تزود المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة، وفي ما يخص بعض النصوص العالقة، أطلعت على وقوف الوزارة على تسريع مخطط التجهيز الكهربائي للفترة 2023-2027.

وانتقلت للحديث عن ثاني أهم دعامات الاستراتيجية الطاقية الوطنية، الأساسية لتقليص الفاتورة، المتعلقة بالنجاعة الطاقية، زكتها الوزارة خلال شهر يوليوز 2022 بحملة التحسيس، تهم تغيير الإطار القانوني لأجل اعتماد ممارسة جيدة والنجاعة الطاقية، تحت شعار «الاقتصاد في الطاقة ربح لنا وربح لبلادنا»، بالموازاة مع سابق المجهودات السالفة الذكر، لترك بصمة إيجابية على الفاتورة الطاقية الوطنية، والتصدي لآثار تقلبات الأسعار، مسجلة مواصلة الحكومة لدعم المواد الطاقية بما فيها الكهرباء ورفع نجاعة إنتاج وتوزيع الطاقة بما فيها الطاقة الكهربائية.

7 - أبرزت السيدة الوزيرة، جوابا على آخر سؤال في المحور، للسادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عابد بادل)، بخصوص آفاق الاستثمار في صناعة الهيدروجين الأخضر، أهمية عرض المغرب لتطوير القطاع، الذي أعلنت عنه الحكومة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية له أهمية بالغة، معتبرة أنه سيعطي دفعة قوية للاستثمارات في مجال الطاقة، وخاصة الطاقات المتجددة وتقليص الكلفة الطاقية، ويأتي تتويجا لـ15 سنة تجربة مغربية في تطوير الطاقات المتجددة، و32 سنة من استقطاب القطاع الخاص في مجال الطاقة، وأنه سيسهم في التنمية المحلية من خلال توفير فرص الشغل والانتقال نحو اقتصاد مستدام على المستوى الترابي، خاصة على مستوى خمس جهات بالمملكة التي تزخر بمؤهلات جد مهمة.

ثم شرحت بعدها كيف تم الاشتغال بدقة على جميع الآليات المصاحبة لهذا العرض، بما في ذلك وضع الإطار التنظيمي والمؤسساتي، التي ستمكن من مواكبة هذا الاقتصاد الجديد وتحديد قطاعات التطبيق في مجال الصناعة، والأمونياك الأخضر، والبتروكمياء، والنفط والفوسفاط، وقطاع النقل والكهرباء، مشددة على أهمية جلب الاستثمارات الطاقية خصوصا الخاصة منها، لما لها من أهمية وأثر في المنظومة الطاقية المتجددة بما فيها الهيدروجين الأخضر.

وبحسب ما صرحت به السيدة الوزيرة، تشمل استعمالات الهيدروجين الأخضر الصناعة الكيميائية، خاصة كل ما يتعلق بإنتاج الأمونياك، كمكون أساسي لإنتاج الأسمدة ومنتجات أخرى، وهذا ما يتماشى مع البرنامج الاستثماري الأخضر لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، وأضافت أنه من استخدامات الهيدروجين الأخضر دمجه في التعدين وصناعات الصلب والحديد والانتقال من الفحم الحجري في إنتاج الكهرباء، ما يمثل أيضا خطوة مهمة في التحول الطاقي وإزالة الكربون من الصناعة، إلى جانب إنتاج الوقود الصناعي أو الميثانول الأخضر، لاستخدامه في قطاع النقل البري والجوي والسكك الحديدية وكذلك النقل البحري.

في ذات السياق، دعا السيد المستشار في تعقيبه، إلى سن سياسة تنبني على العدالة المجالية في تعبئة الوعاء العقاري اللازم للاستثمار في هذا القطاع، تحقيقا للتوازنات المجالية المطلوبة ولتحفيز المستثمرين في هاته الجهات وتطوير المناطق التي لم تنل بعد حظها في مخططات الإقلاع الاقتصادي، لخلق فرص جديدة للشغل والتخفيف

من حدة البطالة في هاته المناطق وتحريك الدورة الاقتصادية بشكل عام، ولتعزيز المكانة الريادية للمملكة في هذا القطاع الواعد، أيضا طالب بضرورة تبسيط المساطر الإدارية للاستثمار في الهيدروجين الأخضر، وتعبئة كل الشركاء للانخراط في هذه الدينامية الوطنية، والتي بدون شك ستعزز من السيادة الطاقية الوطنية مما يضمن النجاعة الطاقية، وستخفض من الفاتورة الطاقية للمملكة.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية

1 – وحول تحسين ظروف العناية بالمصابين بالأمراض المزمنة ببلادنا، أوصى أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، بتوفير الرعاية الصحية الأولية للكشف عن الأمراض المزمنة في مراحلها المبكرة قبل تطورها، وتقليل كلفة العلاج اللاحق، والمعالجة الاستباقية لمشكل انقطاع أدوية بعض الأمراض المزمنة في مجموعة من الأوقات، وفق مقاربة استشرافية مع دراسة إمكانية توفير بدائل دوائية في مثل هاته الحالات، وطرحوا إمكانية توفير تنقل مجاني لهذه الفئة بتنسيق مع القطاعات المعنية، آملين أن تتم معالجة تأخر افتتاح المستشفى المحلي لسيدي يحيى الغرب، والذي تنتظره ساكنة سيدي يحيي الغرب والمناطق المجاورة، بشكل استعجالي.

وفي نفس الموضوع، وبعد التنويه بالأطر الصحية الجادة والمسؤولة التي تقوم بمجهود كبير لتجويد الخدمات والعناية بالمصابين بالأمراض المزمنة، إضافة إلى تأثيرها على أمراض أخرى والتي تظل مخاوف طبية واجتماعية واقتصادية حقيقية، سجلت السيدة المستشارة جليلة مرسلي عن فريق التجمع الوطني للأحرار، بعد التعقيب على السؤال الذي طرحه السيد المستشار محمد بكوري من نفس الفريق، تفاقما كبيرا خلال العقود الماضية شكل تحديات لصناع القرار وواضعي الاستراتيجيات الصحية والطبية، بخصوص رعاية هؤلاء المرضى، خصوصا ارتفاع أثمنة بعض الأدوية وتكاليف العلاج، فضلا عن ما تشكله بعض المراكز الاستشفائية والعلاجية من عائق للكشف عن هذه الأمراض في مراحلها المبكرة قبل تطورها.

2 – دعا أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، في إطار سؤالهم عن تحسين وضعية مهنيي الصحة، إلى التنفيذ الكامل والشامل للاتفاق الموقع في 29 دجنبر 2023، وتجاوز حالات الاحتقان الحالية في القطاع عبر ضمان حق الشغيلة الدستوري في الاحتجاج السلمي، وأكدوا على أهمية تجاوب الحكومة ايجابيا مع العديد من المطالب التي عبر عنها التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة، سواء ما يتعلق بالشق المتعلق بالضمانات الوظيفية أو بما يتعلق بمطالب ذات الأثر المالي.

ذكر السيد الوزير، أثناء رده، بواقع أن تثمين الموارد البشرية وإخراج الوظيفة الصحية، من أولويات ودعائم تنزيل الترسانة القانونية للمنظومة الصحية، وخاصة في إخراج نصوصها التطبيقية، وتحدث عن جعل كل ما هو اعتباري في الوظيفة العمومية مكتسبا من لدن مهني الصحة، بالانتقال إلى المفهوم الجديد للمجموعات الصحية الترابية، وعن انكباب الوزارة لخلق الجاذبية في القطاع من خلال الرفع من التعويضات والتحفيزات، على الأجر الثابت والمتغير، والتنافسية مع القطاعات الأخرى، في إطار المجموعة الصحية الترابية، إضافة إلى التعويضات عن البعد، والإقامة بالنسبة للأطباء، أيضا برقمنة قطاع الصيدلة، وملاءمة التكوين مع حاجيات القطاع.

3 – وناشد بدوره السيد المستشار جواد الهلالي، عن فريق التجمع الوطني للأحرار تشجيع القوافل الميدانية الطبية المجانية خاصة في العالم القروي والجبلي وتعزيزا لفضيلة التضامن داخل المجتمع المغربي، الجهات الوصية على القطاع وجميع الشركاء في تنظيم هذه القوافل، من جهة لتيسير إجراءات منح الرخص اللازمة ولا من ناحية توفير اللوجيستيك والضروريات المتطلبة لهذه القوافل، ومن جهة ثانية للتكفل بعلاج الحالات المشخصة ومتابعتها بالمستشفى العمومي.

وخلال جوابه، زكى السيد الوزير طلب السيد المستشار، على اعتبار تقريب الخدمات العلاجية ومجانيتها حقا لكل مواطن، في إطار تعميم التغطية الصحية وبرامج تقليص الفوارق المجالية، خاصة المبادرة الملكية لإطلاق خدمات 100 وحدة متنقلة عل مرحلتين، تؤمن تنظيم القوافل الطبية من بعد، بتكنولوجيا حديثة ونظام معلوماتي، حسب

الخصاص وعلى حسب الحاجيات، وتمكن من حضور 9 جهات و35 إقليما و80 موقعا، ووعد بالمناسبة بالتدخل بدعم من مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وشركاء آخرين سواء في الجنوب أو الشرق، في مسارات العلاج، فضلا عن تدخلات في إطار الحماية الاجتماعية، داعيا في ذات السياق القوافل الطبية للتنسيق مع المنظومة الصحية في إطار النمط المتحرك، لمعالجة وتتبع الحالات.

4 – في سياق آخر، وتفاعلا مع سؤال حول الإجراءات التي تتخذها وزارته لتعزيز السيادة الوطنية على الصناعة الدوائية، تعزيز سيادة المملكة المغربية في صناعة الأدوية، تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)، أفاد السيد الوزير بأن المملكة المغربية قادرة على إنتاج 70 في المائة من حاجياتها من الأدوية، بما فيها الأدوية الجنيسة، مشيرا إلى أن مصنع اللقاحات الذي أعطى الملك محمد السادس تعليماته بتشييده إبان فترة كوفيد، مكن من تصنيع 100 في المائة من احتياجات اللقاحات على المستوى الوطني، بل والتصدير إلى القارة الإفريقية والمساهمة في تعزيز السيادة الدوائية القارية.

وبلغة الأرقام، أوضح أن المغرب يحتاج سنويا 22 مليون جرعة من اللقاحات، باختلاف أنواعها، بينما ينتج المصنع 144 مليون جرعة لقاح، مضيفا أن هناك توجها استراتيجيا وزاريا لتشجيع الصناعة المحلية ليس فقط في ما يتعلق بالأدوية وإنما أيضا المستلزمات الطبية، حيث إن السيادة الدوائية لا تقتصر فقط على الدواء، وكذلك أورد أن المغرب لديه شركات قادرة على تصنيع ما يحتاجه من هذه المستلزمات لتعزيز سيادته الدوائية التي تشمل أيضا تخفيض ثمن الأدوية، خاصة السرطانية، وأيضا تعزيز المخزون الاحتياطي الاستراتيجي من الأدوية لتدبير الأزمات.

5 – وأبرز السيد آيت الطالب، في معرض جوابه على سؤال شفهي حول وضعية شغيلة قطاع الصحة، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)، أنه تم الاتصال بالشركاء الاجتماعيين بتكليف من رئيس الحكومة، وتم تقديم عرض الحكومة حول ملفهم المطلبي الذي تضمن عدة مطالب، بعد العديد من الاجتماعات التي وصلت إلى حوالي 54 اجتماعا، وبفضل المقاربة التشاركية التي نهجتها الوزارة، تم التوصل إلى اتفاق وبرد الشركاء الاجتماعيين، معربا عن تفاؤله بأن يتم خلال الأيام المقبلة حل هذه المسألة التي تخلق بعض المتاعب في القطاع، مبرزا أن الحكومة استجابت في ظرف وجيز لمطالب كانت محط نضال منذ فترة طويلة.

وأكد أيضا أن العنصر البشري هو الركيزة الأساسية لإنجاح إصلاح المنظومة الصحية، لافتا إلى أنه تمت الاستجابة لجميع المطالب ذات الطبيعة الاعتبارية، تبقى حقا مكتسبا لمهنيي القطاع الصحي، إضافة للامتيازات التي جاءت بها الوظيفة الصحية، ومعتبرا هذه الخطوة قفزة نوعية واستجابة جد مهمة، خاصة أن الحكومة تعمل على تجاوز مختلف العقبات، ثم أوضح في هذا السياق، أن وزارته بصدد إخراج النصوص التطبيقية للوظيفة الصحية، لتعالج عدة نقط لها علاقة بمحطات سابقة لنضال شغيلة الصحة، معلنا أنه في ظرف وجيز تم تجاوز عدة إشكالات.

وتفاعلا مع جواب السيد الوزير، طالب السيد المستشار بإيقاف متابعات جميع المعتقلين، وما يمارسه بعض مسؤولي المؤسسات الصحية من ضغوطات على الشغيلة الصحية، معتبرا أن هذا السلوك يحتاج إلى حوار سياسي واجتماعي مسؤول، ثم دعا الحكومة للالتفات إلى مطالب طلبة كلية الطب والصيدلة المشروعة التي تصب في اتجاه تجويد التكوين، كإحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظومة الصحية، وأن تنهج مقاربة تشاركية وتحرص على احترام الحقوق والحريات لتدبير الأزمات وخلق المناخ الملائم لرفع تحديات إنجاز ورش التغطية الصحية الشاملة.

6 – وخلال سؤالهم عن برامج تحسين العرض الصحي، ذكر أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، بجوانب تتعلق بالمنظومة الصحية يصعب التغلب عليها في ظل الإمكانيات المرصودة من الميزانية العامة، التي تتأثر بدورها بالتقلبات الاقتصادية العالمية وفترات الجفاف، وأثاروا مشاكل ساكنة منطقة وزان والقنيطرة وجماعة «سيدي رضوان» التي يطمح سكانها إلى مستشفيات القرب وبعض المرافق لتجنب عناء

التنقل إلى المدن المجاورة.

ومن زاوية كون تأهيل العرض الصحي الدعامة الثالثة في إطار القانون-الإطار 22.06، ربط السيد الوزير إشكالية العرض الصحي بالموارد البشرية، فأشار إلى تحسين الطاقة الإيوائية للمستشفيات برسم العام الجاري بحوالي 1536 سريرا، وإحداث 23 مستشفى جديدا للقرب، إضافة إلى بناء أو إعادة بناء وتهيئة 22 مستشفى إقليميا وخمسة مستشفيات جهوية.

إضافة إلى منح الوزارة في إطار التأهيل، 6 مليار درهم لجاذبية المؤسسات، خصص مليار و700 مليون درهم منها للمراكز الاستشفائية الجامعية القديمة، و800 مليون درهم سنويا ل 1400 مركز صحي، وهو ما انعكس على الحلة الجديدة للمراكز الصحية الجديدة، ليبقى نقص كبير وحاد في المورد البشري قائما، وما يفسر الإصلاحات التي قامت على تقليص سنوات الدراسة، وتكثيف مراكز التكوين في مختلف الجهات.

7 – في خضم تساؤله عن مخطط تسريع تأهيل المستعجلات، عزى فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا)، أزمة تراجع جودة الخدمات المقدمة بالمستعجلات إلى الاكتظاظ والفوضى، وإلى الولوج المباشر بدون قيد، وغياب عملية الفرز لتحديد الحالات الطارئة الحقيقية، فضلا عن الخصاص على مستوى أخصائيي المستعجلات، وذكر كذلك بإشكالية محدودية الأسرة المخصصة للمستعجلات والإنعاش في المؤسسات الاستشفائية، والنقص الكبير في وسائل الإسعافات الأولية والعلاج، وفي المعدات وآلات الفحص، مع تسجيل تفاوتات كبيرة بين مختلف الجهات على المستوى الوطني بصفة عامة.

اعتبر السيد الوزير في بداية جوابه تأهيل المستعجلات من تأهيل المستشفيات، ومن تأهيل العرض الصحي، وبأن إصلاح أعطاب المستعجلات رهين بإصلاح الإكراهات التي تعيشها، وفي ما يتعلق بإشكالية الاكتظاظ، فردها إلى عدم استقطاب مستشفيات لعديد من الحالات، وأن 80% منها التي تتردد على المستعجلات غير مستعجلة، وتسبب الضغط، ما يستدعي تقنين مسالك العلاجات، بين الموجهة للمستعجلات أو للاستشفاء مباشرة.

وردا على إشكالية تكوين اختصاصيي المستعجلات، التي عرف مسارها توقفا، وعد السيد الوزير بالاهتمام بالموضوع وتداركه، مشيرا في ذات الوقت إلى أن العمل بالمستعجلات يتطلب كفاءات متعددة الاختصاصات، وليس فقط المختصين في طب المستعجلات.

8 – أيضا طالب أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الادريسي)، أثناء بسط ثامن موضوع للمساءلة، حول الموارد البشرية في قطاع الصحة، من السيد الوزير ومن خلاله الحكومة، بتشكيل لجنة حكومية، مكونة من السيد رئيس الحكومة ووزير المالية ووزير التشغيل أو من ينوب عنه، ثم الوزير الوصي عن القطاع، للتداول وتقريب وجهات النظر بخصوص مطالب الشغيلة الصحية وتنزيل المضامين المادية والقانونية لاتفاقيتي 29 دجنبر 2023، و26 يناير 2024.

في ما تعلق بنقص الموارد البشرية، أجاب السيد الوزير مصرحا بخصاص من 32 ألف طبيب و65 ألف ممرض، أما بخصوص الوضعية العامة اليوم فكيفها وفق الظروف الانتقالية، التي فرضتها الإصلاحات العميقة الملكية في إطار المنظومة الصحية، المؤطرة بالقانون-الإطار 22.06 والقوانين الخاصة بالوظيفة الصحية، أيضا أخبر بانكباب الوزارة على استكمال وتنزيل القوانين التطبيقية للمجموعة الصحية الترابية، والمراسيم التطبيقية للوظيفة الصحية وفق مقاربة تشاركية، ذات الصلة بالقوانين موضوع الحماية الاجتماعية أو بإصلاح المنظومة.

وفي رده على تعقيب السيدة المستشارة، اطلع على أنه وبتكليف من السيد رئيس الحكومة، أجرى 54 لقاء للتداول مع الشركاء الاجتماعيين على المستوى التقني مع وزارة الصحة، متفائلا بما وصلت إليه جولات الحوار الاجتماعي من استجابة معظم الشركاء الاجتماعيين.

أثار في نهاية أشغال الجلسة السيد المستشار المصطفى الدحماني، عضو مجموعة العدالة الاجتماعية، طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، موضوع حالة الوفيات جراء انعدام الأمصال وشروط التكفل الطبي

بضحايا لسعات العقارب، على إثر حالتي وفاة طفلتين من منطقة بني مسكين دائرة البروج إقليم سطات، بسبب التعرض للسعات العقارب، وغياب بنية صحية للقرب تتكفل طبيا بمثل هذه الحالات، ودعا السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية إلى التفاعل الآني والتعجيل بإخراج مستشفى القرب بمدينة البروج.

استعرض السيد الوزير من جهته، مجهودات الدولة المسخرة لتقليص الوفيات نتيجة لسعات العقرب، وفق استراتيجية محددة، وتحويل النسب من تقريبا 2.37% في 1999 إلى 0.16% من عدد الوفيات اليوم، ووعد بالاستجابة الفورية لطلب الإسراع بتوفير مستشفى القرب في المنطقة المذكورة.

جلسة التشريع

الثلاثاء 10 محرم 1445 ه الموافق ل 16 يوليوز 2024م

استأنف السيد المستشار فؤاد قديري، مباشرة بعد رفع أشغال جلسة الأسئلة الشفوية، برنامج يوم الثلاثاء 16 يوليوز 2024، الموافق 10 محرم 1446، في ثالث جلسة عمومية، تشريعية خصصت للمناقشة والتصويت على مشاريع القوانين الآتية

- مشروع قانون رقم 32.24، يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها؛
- مشروع قانون التصفية رقم 09.24، المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022؛
- مشروع قانون رقم 02.24، يقاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184، المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

صادق مجلس المستشارين على إثرها:

- **بالإجماع**، على مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها، حيث أكد السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، في كلمة تقديمية أن مشروع هذا القانون يأتي في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية، الداعية إلى حل وتصفية العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وإنهاء جميع خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها العصبة، وجميع الأنشطة الأخرى التي تقوم بها في مجال محاربة أمراض القلب والشرايين، مع ضمان إنجاح تنفيذ هذا القرار والحفاظ على جميع الحقوق الاجتماعية والعينية المعنية بهذا الإجراء.

وأضاف السيد الوزير أن هذا النص يأتي أيضا في سياق عام يتمثل في إرساء منظومة صحية تستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين، والتي تتجلى في تيسير الولوج للخدمات الصحية وتحسين جودتها وتوزيعها بشكل عادل ومنصف، يضمن تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية والمراجعة الشاملة لحكاماتها وفق ما ينص عليه القانون - الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، كما يتضمن مشروع القانون إحداث لجنة بموجب مقرر لرئيس الحكومة يحدد تأليفها وكيفية سيرها، تتولى تنفيذ عمليات الحل والتصفية وفق أحكام هذا المشروع عبر وضع التدابير والإجراءات التي تتطلبها كل حالة تعرض لها.

- **وبالأغلبية**، على مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، إذ حظي مشروع القانون بتأييد 37 مستشارا برلمانيا، فيما عارضه ثلاثة مستشارين، وامتنع ثلاثة آخرون عن التصويت، وأطلع السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، أثناء عرضه لمضامين مشروع القانون، أن أحكام هذا النص تروم تثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2022، والذي يعتبر أول قانون مالية لهذه الحكومة، لافتا إلى الظرفية الاستثنائية التي تم فيها تنفيذ هذا القانون، التي تميزت أساسا بتوالي الأزمات وتزايد حدة التوترات الجيوسياسية على المستوى الدولي، مما انعكس سلبا

على نمو الاقتصاد العالمي الذي لم يتجاوز 3.5 في المائة وعلى القدرة الشرائية في مختلف أرجاء المعمور، إضافة إلى السياق الوطني الذي تميز بموسم جفاف، الأشد قساوة خلال العقود الأربعة الأخيرة، حيث تم تسجيل أعلى معدل تضخم سنوي منذ أزيد من ثلاثين سنة، بلغ 6.6 في المائة.

وأبرز كذلك أن الحكومة نجحت، تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في التصدي لهذه الضغوط وتدبير الأزمات المتلاحقة المرتبطة بها والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نهج سياسات ناجعة تقوم على بعدين أساسيين متكاملين أولهما ذو طابع استباقي واستعجالي، يقوم على مواجهة هذه الإكراهات الظرفية من خلال التدخل الفوري للتخفيف من تداعياتها المباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى مستوى المعيشة اليومية للمواطنين، وثانيهما هيكلي طويل الأمد، يروم مواصلة تنزيل الإصلاحات الاستراتيجية الكبرى الضرورية لتحقيق تنمية شاملة.

وفصل في هذا الإطار، مستعرضا ما قامت به الحكومة بتسخير الموارد الضرورية لتمويل مختلف النفقات المرتبطة بالإجراءات، ويتعلق الأمر بتعبئة 40 مليار درهم لتغطية النفقات الاستثنائية، التي لم تكن مبرمجة في قانون المالية لسنة 2022 من أجل دعم القدرة الشرائية للمواطنين، كدعم أسعار المواد الأساسية والكهرباء والنقل المرتبط بالسلع والأشخاص، وتعبئة 19 مليار درهم لأداء التسديدات الضريبية، مذكرا بأن إصدارات نفقات الاستثمار برسم الميزانية العامة بلغت نحو 96 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 14 مليار درهم مقارنة مع سنة 2021. في حين وصلت إصدارات الاستثمار في سنة 2022 مستواها القياسي، بنسبة 83 في المائة.

ثم شدد من جهة ثانية، على حرص الحكومة على الحفاظ على استدامة المالية العمومية، من خلال تقليص عجز الميزانية من 7.1 في المائة سنة 2020 إلى 5.5 في المائة سنة 2021، ثم إلى 5.4 في المائة سنة 2022، وهي نتائج استثنائية بالنظر إلى حجم الضغوطات التي تمت مواجهتها، معتبرا أن تحقيق هذه الإنجازات ساهمت فيها الدينامية الإيجابية التي سجلت على مستوى تحصيل الموارد العادية، والتي ارتفعت بما يفوق 45 مليار درهم، أي ما يعادل زيادة تقدر بـ 17.3 في المائة مقارنة مع سنة 2021، وذلك بفضل زيادة الموارد الجبائية بما قدره 38 مليار درهم ، أي بنسبة إنجاز بلغت 113في المائة مقارنة مع توقعات قانون المالية.

– وأيضا **بالأغلبية**، على مشروع القانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، وحظي مشروع القانون بموافقة 33 مستشارا برلمانيا، وامتناع ثلاثة مستشارين عن التصويت، دون تسجيل أي معارضة.

أوضحت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، في بداية مداخلتها بمناسبة عرض مضامين المشروع، أن مراجعة أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي جاءت لتواكب بالخصوص، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تحولاته وجعله قادرا على لعب الدور المنوط به لإنجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، باعتبارها أحد المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية للوقاية من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وللتقليص من حدتهما وتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين، وأضافت لهذه الغاية، بأن مشروع القانون يهدف إلى مراجعة مجموعة من الجوانب المتعلقة بحكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والرقي بخدماته، ثم إلى تنزيل مضامين الاتفاق الاجتماعي بين الحكومة والمنظمات المهنية والنقابية.

وأشارت في معرض حديثها عن مجال الحكامة، إلى أن مشروع القانون يتضمن أحكاما جديدة تروم أساسا التنصيص على إمكانية تدبير الصندوق لأنظمة أخرى للحماية الاجتماعية بمقتضى نصوص تشريعية، أو عند الاقتضاء بمقتضى اتفاقيات، و تخويل المدير العام للصندوق الصلاحيات اللازمة لتسيير الصندوق، ومنح الصندوق إمكانية إنشاء شركات وليدة، وفق التشريع الجاري به العمل، بهدف تطوير أساليب تسيير المجالات الموكول إليه تدبيرها، وإلى أن المشروع يحدد شروط وكيفيات تعيين أعضاء المجلس الإداري ومدة انتدابهم، علاوة على تخويل هذا الأخير صلاحية إحداث لجان متخصصة من أجل مساعدته في ممارسة مهامه.

أما في ما يتعلق بالرفع من جودة الخدمات وتبسيط المساطر، فأوضحت أن مشروع القانون يتضمن بعض الأحكام التي يراد بها على الخصوص، تأطير مساطر وكيفيات النظر في التظلمات والطعون المتعلقة بنتائج مهام المراقبة والتفتيش التي يباشرها الصندوق، وذلك من خلال إحداث لجان جهوية ولجنة وطنية للطعون المتعلقة بنتائج المراقبة والتفتيش في مجال الضمان الاجتماعي، وكذا تأطير استثناء بعض عناصر الأجر والتعويضات والمبالغ التي تصرف من طرف المشغل للأجير لتغطية النفقات المثبتة التي تم صرفها من طرف الأجير خلال مزاولة عمله وكذا التعويضات الناتجة عن إنهاء علاقة الشغل، من وعاء الاشتراك، ومراجعة نسب احتساب ذعائر التأخير والغرامات الناتجة عن عدم أداء الاشتراكات في الآجال المحددة لها.

ويروم مشروع القانون أيضا، بحسب ما صرحت به السيدة الوزيرة، إضفاء صبغة الديون العمومية على ديون الصندوق لتمكينه من تفعيل المقتضيات والآليات الواردة في مدونة تحصيل الديون العمومية الضرورية لتعزيز تحصيل ديونه، تعزيز الرقمنة، لاسيما في ما يخص الوثائق التي يبلغها الصندوق للمشغلين، وكذا في ما يتعلق بالطلبات والوثائق المتعلقة بالتعويضات والتصريحات المرتبطة بنظام الضمان الاجتماعي التي يقدمها المشغلون للصندوق، كما يهدف إلى تنزيل مضامين الاتفاق الاجتماعي بين الحكومة والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلا، لاسيما في الجانب المتعلق بإحداث راتب الشيخوخة للمؤمن لهم الذين يتوفرون على الأقل على 1320 يوما من التأمين وأقل من 3240 يوما من التأمين، فضلا عن تنصيصه على أحكام انتقالية ترمي إلى تسوية وضعية الفئات المعنية بهذا الإجراء.

الثلاثاء 17 محرم 1445 ه الموافق ل 23 يوليوز 2024م
جلسة مناقشة وتقييم السياسات العمومية

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 17 محرم 1445 ه الموافق ل 23 يوليوز 2024م، برئاسة السيد المستشار فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس المجلس، طبقا لأحكام المادة 148 من النظام الداخلي، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا وإحدى وأربعين دقيقة، جلسة عامة خصصت لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول «السياسة اللغوية بالمغرب».

جسد المتدخلون خلال أشغال الجلسة أبعاد وفلسفة التنصيص على التقييم البرلماني للسياسات العمومية ضمن المنظومة الدستورية، المتجلية في إرادة المشرع من أجل تقوية اختصاصات البرلمان، وتوسيع أفق التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وجعل هذا التمرين آلية دستورية تعكس أهم مقومات الحكامة الجيدة، من خلال الإحاطة، تقنيا وسياسيا بالتدخلات العمومية ودواعيها وآلياتها ونتائجها وآثارها والدفع باتجاه تحسينها وتجويدها.

وتضمن التقرير، الذي تمت مناقشته خلال الجلسة، مجموعة من التوصيات التي همت الجوانب المتعلقة بتنمية السياحة الجهوية، وتطوير المنتوج، والاستثمار والتمويل، والترويج وتسويق الوجهات، والتنمية المستدامة، والرأسمال البشري، وتنافسية نسيج الفاعلين، والحكامة والإدارة، وأوصى بالترويج بطرق مبتكرة للمؤهلات السياحية، التي تختزنها المملكة مع الاعتماد أكثر على الرقمنة، وضمان استهداف أفضل للأسواق الواعدة عند الترويج لوجهة المغرب، مؤكدا أهمية استثمار الاستثناء المغربي بشكل أكثر مردودية، مع توظيف أكثر نجاعة لمختلف مظاهر الإبداع والتراث الثقافي المغربي ودعم المؤهلات السياحية في هذا الترويج.

كما دعا إلى استثمار المواقع الأثرية والمدن العريقة بشكل أفضل، مع إعادة تأهيلها وتوظيف الخريطة الوطنية للمآثر التاريخية والاهتمام أكثر بالمتاحف، مسجلا من جهة الحاجة إلى الالتزام بدورية تنظيم المهرجانات والمواسم الثقافية والفنية الكبرى في نفس الأوقات من السنة، وتنويع مظاهر التنشيط الترفيهي والثقافي، ومن جهة ثانية أهمية تعزيز العرض السياحي الوطني من خلال عدم التركيز على السياحة الشاطئية فقط، والاهتمام أكثر باستثمار مؤهلات أخرى كالسياحة الرياضية، والثقافية، والدينية، والجبلية، والعلاجية، وسياحة الأعمال والمؤتمرات والتظاهرات الدولية، والسياحة البحرية الترفيهية، مؤكدا أهمية تحفيز السياحة الداخلية، من خلال

إجراءات وتدابير تنبني أساسا على دعم السياحة العائلية بامتيازات تفضيلية.

أما في ما يتصل بتأهيل وتعزيز العرض الفندقي والطاقة الإيوائية، فأوصى باعتبار خريطة الطريق 2023-2026، نموذجا متكاملا للتدبير الاستراتيجي للسياحة سواء من حيث منهجية الإعداد، أو مضمون البرامج، أو تعبئة الموارد، أو الوفاء بالالتزامات، مشددا على ضرورة اعتماد برنامج استعجالي مندمج استعدادا لمواكبة استضافة كأس العالم 2030، بما يكفل تتبع إنجاز الوحدات الفندقية، والمؤسسات الإيوائية، والسهر على ضمان جودة هذا الإنجاز، والالتزام بمواصفات جودة العلامات.

كما حث على تشجيع الاستثمار في المجال السياحي بطرق مبتكرة، سواء من خلال تعبئة العقار أو من خلال تيسير سبل التمويل، بما ينطوي عليه ذلك من تعبئة مجدية للقطاع البنكي، مبرزا محورية تأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي وتكوينها، لاسيما عبر تأهيل المرشدين السياحيين من خلال تطوير برامج من شأنها تقوية مؤهلاتهم اللغوية والمعرفية في كل المجالات المرتبطة بالهوية والحضارة المغربية، والمؤهلات الاقتصادية والسياحية، وتتبع السياسات العمومية الوطنية، وفي كافة المجالات المعرفية، للارتقاء بأدائهم لمهمة الإرشاد السياحي.

وبخصوص تحفيز الإبداع الحرفي ودعم منتوجات الصناعة التقليدية، وجهت التوصيات إلى استثمار شهرة العلامات التجارية والحرفية المغربية العريقة، عبر الارتقاء بمركبات ومعارض الصناعة التقليدية بمختلف الوجهات السياحية، وتوسيع نطاق المشاركة في المعارض الدولية وتيسيرها ودعمها، مبرزة أهمية ضمان تكوين وتأهيل الصانع التقليدي وحمايته، مع مراجعة الإطار القانوني لدار الصانع، بما يكفل مراجعة وظائفها وتأهيلها لدعم الترويج للإبداع الحرفي في الخارج وحماية المنتوج المغربي من السطو والتقليد.

وفي معرض تفاعلها مع مضمون التقرير، أشادت مكونات مجلس المستشارين، بالمجهودات التي تبذلها الوزارة لتطوير المنتوج السياحي، وتجويد التدخلات، مشيرة إلى أن أسباب اختيار السياحة كمحور للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية يكمن في أهمية القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني، والرهان الحكومي عليه ليصبح رافعة للتنمية، والحرص على رصد تراكمات تدبير القطاع، إضافة إلى تركيز العمل التقييمي على استعراض جوانب التقدم التي تم إحرازها، والمعيقات التي تمت مواجهتها طوال المرحلة المشمولة بالتقييم، جسدتها ملاحظات واقتراحات السيدات والسادة المستشارين ممثلي:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة جليلة مرسلي)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شميس)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد نبيل اليزيدي)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايذي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشارة السيدة فاطمة زكاغ)؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد المصطفى الدحماني)؛
- المستشار السيد خالد السطي.

وتم التأكيد في هذا السياق على أهمية توطيد الشراكات مع شركات الخطوط الجوية، لأنها تشكل أحد أبرز المداخل الرئيسية لتطوير والرفع من مردودية القطاع السياحي، بما فيها ذات التكلفة المنخفضة، موصية بدعم

وتعزيز النقل والربط الداخلي، بمختلف أشكاله بالنظر إلى أدواره في تطوير القطاع السياحي.

كما أهابوا في مداخلاتهم الحكومة، بابتكار سياسة ناجعة تتأسس على بلورة شراكات مؤسساتية بين القطاع الوصي والفاعلين في المنظومة السياحية، منوهين بالنتائج المرحلية المطمئنة التي كشفت عنها حصيلة سنة 2023، حيث بلغ عدد الوافدين على المراكز الحدودية، 14.5 مليون سائح، أي ارتفاعا بزائد 34 بالمائة، مقارنة بسنة 2022، وزائد 12 بالمائة مقارنة مع سنة 2019، فيما بلغت مداخيل القطاع السياحي بالعملة الصعبة حوالي 105 ملايير درهم خلال سنة 2023، مسجلة ارتفاعا بنسبة زائد 12 بالمائة، مقارنة بسنة 2022 التي سجلت 93,6 مليار درهم، وزيادة قدرها 33 بالمائة مقارنة مع سنة 2019.

من جانبها، وفي معرض تفاعلها مع الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير، نوهت السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بمضمون تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية، مشيرة إلى أهدافه التي تروم المساهمة في تطوير القطاع السياحي، واستشهدت في هذا الاتجاه بمجموعة من الإجراءات والتدابير والاستراتيجيات التي بلورتها الوزارة للنهوض بالمنتوج السياحي وتجويده، من قبيل إطلاق عدة مبادرات مثل البرنامج الوطني «سياحة GO »، وكذا برنامج «مقاولة سياحية»، الذي يقدم الدعم المالي والتقني للشركات السياحية على مستوى الجهات، وبإطلاق البرنامج الحكومي « CAP Hospitality» الذي يقترح آلية تمويل فريدة لإعادة تأهيل الحظيرة الفندقية المغربية.

وفي ما يتعلق بالإرشاد السياحي، أفادت بتكوين أزيد من 1300 مرشد سياحي، في عدة جوانب تحظى بالأهمية من شأنها مساعدتهم على حسن الاضطلاع بمهامهم، من قبيل تقوية مهاراتهم اللغوية، مبرزة أن الغاية تكمن في الاستعداد لتنظيم كأس العالم 2030، وتعزيز الطاقة الإيوائية للفنادق، وبلوغ 26 مليون سائح سنة 2030، وجعل المغرب من ضمن أفضل 15 وجهة بالعالم.

الثلاثاء 17 محرم 1445 ه الموافق ل 23 يوليوز 2024م
جلسة الأسئلة الشفهية

التأم أعضاء مجلس المستشارين، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ولمقتضيات النظام الداخلي، في آخر جلسة عمومية مخصصة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين الشفوية وأجوبة الحكومة عليها من دورة أبريل 2024، برئاسة السيد المستشار محمد حنين، للتداول في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال الجلسة، موزعة على المحاور الثلاثة الآتية:

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

1ـ ساءل السادة المستشارون، السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، عن استراتيجية الحكومة والإجراءات المعتمدة في تدبير مياه السقي، معتبرين أن الموضوع يرتبط بمشكلة ندرة المياه، ما يطرح سؤال مآلات الفلاحين خاصة الصغار منهم، لافتين إلى وجود مشاكل في التعامل مع هؤلاء الفلاحين من قبيل غياب رؤية موحدة للأحواض المائية، وفي معرض جوابه على خمسة أسئلة شفهية في هذا السياق، تقدم بها السادة المستشارون أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري)؛
- الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر عبيد)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد محمد أبا احنيني)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي).

أكد السيد الوزير أن الوزارة تعمل على توسيع برنامج الري بالأنظمة المقتصدة للماء لبلوغ مليون هكتار في أفق 2030، وبسط عدة إجراءات تتخذها الوزارة لمضاعفة النجاعة المائية ودعم استدامة الفلاحة المسقية، منها متابعة توسيع الري بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة على مساحة 70 ألف هكتار، بالإضافة إلى مواصلة برنامج إعادة تأهيل دوائر السقي الصغير والمتوسط على 200 ألف هكتار.

وأفاد أيضا بأن الوزارة تعمل على الرفع من العرض المائي، عبر مشاريع مهيكلة تتمحور حول التسريع بتشييد السدود من طرف وزارة التجهيز والماء للرفع من سعة التخزين إلى 6 مليار متر مكعب إضافية، وإنشاء محطات لتحلية مياه البحر لسقي في أفق 120 ألف هكتار لحماية واستدامة الري في بعض الأحواض الزراعية وإنشاء أحواض جديدة، فضلا عن تحويل المياه والربط بين الأحواض المائية في إطار تعاقدي مع وزارتي الداخلية والتجهيز والماء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء، والتي وفق ما صرح به ستمكن من توفير حوالي مليار متر مكعب.

ثم ذكر بأن البرامج والمشاريع المتراكمة للوزارة أتاحت توسيع المساحات المسقية الإجمالية لتصل 1,8 مليون هكتار في السنوات العادية مناخيا، كما تمت عصرنة شبكات الري بدوائر الري الكبير في إطار مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر، والتي شملت 175 ألف هكتار، يمثل صغار الفلاحين منها ما يزيد عن 80 في المائة، وتجهيز 850 ألف هكتار بالري بالتنقيط، مترقبا أن كل هذه المجهودات ستمكن القطاع الفلاحي من تعبئة مخزون مائي استراتيجي يناهز 3 مليار متر مكعب كأساس لتحقيق السيادة الغذائية.

وبخصوص واقع الموسم الفلاحي الحالي، وبعد أن سجل الوزير أنه يتأثر بظرفية الجفاف الحاد المستمر لسنوات، والتي اعتبرها استثنائية، أورد أن نسبة ملء السدود الفلاحية تبلغ 3,89 مليار متر مكعب، أي بنسبة ملء تصل إلى 28 في المائة، وأن مجموع الواردات المائية إلى السدود الفلاحية لهذا الموسم لا تتجاوز 24 مليار متر مكعب، أي بعجز يصل إلى 76 في المائة مقارنة مع الواردات العادية و24 في المائة مقارنة مع السنة الماضية، كما تبلغ الحصة المائية المحددة لري الدوائر السقوية لهذا الموسم 890 مليون متر مكعب.

وبخصوص التدابير المتخذة لترشيد استعمال المياه، أخبر أن الوزارة تعمل بالتعاون مع جميع الشركاء المعنيين، والمهنيين خصوصا، على تنزيل عدد من الإجراءات والتي تتجلى في إعطاء الأولوية لإنقاذ الأشجار المثمرة والزراعات الدائمة، وتيسير استعمال الموارد الجوفية حسب الوضعية المائية لكل فرشة خاصة لإنقاذ الأشجار، وتتبع تطور الوضعية المائية على مستوى الأحواض من أجل برمجة ومراجعة الحصص المائية المخصصة حسب تطور الواردات إلى السدود، وأضاف أنه تتم مراجعة مساحات الزراعات الصيفية حسب الوضعية المائية للدوائر، ومتابعة جهود تحسين خدمة الماء واستدامتها، عبر الرفع من اعتمادات عصرنة شبكات الري وصيانتها، إلى جانب العمل من خلال المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، على تحسين خدمة الماء وتكثيف التواصل مع الفلاحين للتنسيق من أجل ضبط حاجيات المزروعات المبرمجة من الماء والتدبير الأمثل للري.

وتفاعلا مع جواب السيد الوزير، نبه السيد المستشار مصطفى الميسوري إلى حساسية قطع إمدادات مياه السقي، محملا بذلك المسؤولية في هذا الوضع إلى تدبير الحكومات السابقة، وأضاف أن عدم استعجال بناء محطات تحلية مياه البحر ساهم في هذا المشكل، والمثال في اشتوكة آيت باها، حيث تم إنقاذ الموسم الفلاحي، وتم توفير الخضر والفواكه للمواطنين، محذرا من قطع إمدادات المياه عن الفلاحين وتوجيهها إلى الشرب، وتأثير ذلك على أسعار منتجات غذائية مهمة، على غرار البطاطس.

في المقابل، كشف السيد المستشار أبوبكر عبيد، عن وجود قصور في دعم المشاريع الحديثة في مناطق المملكة التي تعيش على وقع التفاوت، وبأن العديد من الفلاحين يعانون من جهود دعم السقي الموضعي، عبر صعوبات وعراقيل متعددة، والتكاليف المرتفعة، نتيجة الجفاف الذي أدى بذلك إلى تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية والمواشي، لتصل إلى أثمنة جد ملتهبة، ما يستوجب تعزيز برامج السقي للتكيف مع هذه التحديات وضمان استراتيجية محكمة من خلال التنسيق بين مؤسسات تدبير المياه وتوسيع نطاق الدعم المالي للمزارعين الصغار والمتوسطين لتمكينهم من

الانتقال لتقنيات الري الحديثة، ثم بالتكوين في مجال المياه بالنسبة للمزارعين.

وفي نفس الصدد نقل السيد المستشار عبد القادر الكيحل معاناة فلاحين من إشكال ندرة الماء، جراء التغير المناخي أو جراء الترخيص لبعض الضيعات الكبرى التي تستغل الفرشاة المائية بشكل كامل وفق تعبيره، وارتأى أنه على الوزارة مواكبة هؤلاء الفلاحين ومصاحبتهم بدل تركهم يواجهون هذه المشكلة لوحدهم، لإضفاء المصداقية على برامجها.

واعتبر بدوره السيد المستشار المخلول محمد حرمة، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بأن ترشيد استعمال الموارد المائية وتثمينها لتحسين خدمة الماء وضمان استدامة البنيات التحتية للري مسؤولية جماعية على الجميع المساهمة في إنجاحها، وفي قناعة بالمجهودات التي بذلتها وتبذلها وزارة الفلاحة لمواجهة الأزمة المائية عبر العديد من البرامج، طالب بالموازاة مع تنفيذها وضع العديد من البرامج المتعلقة بنشر الوعي بهذه الإشكالية، على أساس أن التعبئة الجماعية لمواجهتها هو المدخل الأساس لربح رهانات وتحديات تدبير مياه السقي.

ولفت السيد المستشار لحسن الحسناوي، إلى أنه بالرغم من كل هذه المجهودات لا زالت الوضعية المائية ببلادنا تثير الكثير من القلق، وخاصة في بعض الجهات منها، مثل أقاليم جهة درعة تافيلالت بشكل عام وإقليم الرشيدية بشكل خاص، الذي يعرف جفافا غير مسبوق دمر أشجار النخيل باعتبارها المورد الأساسي للساكنة، وأدى إلى جفاف مياه السواقي وجفاف 100 خطارة، كانت تسقي مئات الهكتارات بواحة الجرف وأوفوس والريصاني وتيزمي وفزنا وحنابو ومنطقة الريصاني.

وأكد أن هذه الوضعية تتطلب اتخاذ تدابير استعجالية وأكثر فاعلية لتنمية العرض المائي بالواحات، وإيجاد حلول مستدامة لإعادة الاعتبار للخطارات، وضمان استفادة واحات جهة درعة تافيلالت بشكل عاجل من برامج تحويل المياه من الأحواض خاصة الشمالية منها، وضمان استفادتها من مشاريع تحلية مياه البحر وبناء السدود والعتبات المائية في رؤوس الخطارات، وكذا تعزيز التطعيم الاصطناعي للفرشة المائية بها.

2ـ حذر عدد من السادة المستشارين، في هذا الشق من المحور، من تبعات الأزمة التي تضرب عددا من القطاعات الفلاحية على الموسم الفلاحي المقبل، منبهين إلى أنه سيكون موسما كارثيا على جميع الأصعدة، من خلال سؤال محوري حول تثمين وتدبير المنتوج الفلاحي، طرحه للنقاش السادة ممثلي

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال بن خالد)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي).

وفي هذا الصدد، نبه السيد المستشار كمال بن خالد إلى ندرة المواد الفلاحية من قبيل النقص الحاد في قطاع الزيتون، الذي يعيش على وقع مجموعة من الإشكاليات أبرزها ندرة المنتوج والمضاربة والتلاعب بالأثمنة، حيث وصل ثمن الزيتون من مصدره لـ15 درهما للكيلوغرام الواحد، ما ينذر ببلوغ سعر زيت الزيتون لحوالي 150 درهم، وشدد على أن هذه الأزمة تهدد القطاع بإغلاق وحدات صناعية وتشريد العمال، كما ستنتقل، إلى قطاعات فلاحية أخرى، مؤكدا أن أزيد من 65 وحدة صناعية لإنتاج الزيتون مهددة بالإفلاس.

من جهته، نبه السيد المستشار محمد يوسف العلوي، إلى بعض الاختلالات التي تعرفها أسواق الجملة، من قبيل ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية، فضلا عن عرض أوزان أقل من قيمتها الحقيقية والإعلان عن أثمنة منتجات أقل من قيمتها لتجنب الضرائب، ودعا لمراجعة الإطار القانوني الذي ينظم جميع حلقات السلسلة مع إعادة النظر في البنى التحتية لأسواق الجملة والأسواق الأسبوعية، ومحاربة الخسائر والتلف التي تفوق 20 في المائة من الخضر والفواكه، مع إنشاء نظام معلوماتي لهذا المجال.

وتطرق السيد المستشار عبد الله مكاوي لما تعرفه السوق الوطنية من غلاء في أسعار اللحوم الحمراء، معتبرا أن

من بين أسباب هذا الأمر هو عدم حصول الكسابة الصغار على الدعم مقابل منحه للفلاحين الكبار، محذرا من ارتفاع جديد في هذه الأسعار خلال الفترة المقبلة، في ظل الجفاف الذي يعرفه المغرب في السنوات الأخيرة، فضلا عن الإشكاليات التي تشهدها هيكلة المجال، وعن ندرة رؤوس الأبقار خاصة الموجهة للذبح وهو ما ينعكس وقفه على الأثمنة.

أطلع السيد الوزير أثناء جوابه، على أنه بفعل الاختلالات المناخية وتوالي سنوات الجفاف، والتي أدت إلى تدهور حالة المراعي وتقلص الموفورات العلفية، من جهة، وارتفاع كلفة الإنتاج، من جهة أخرى، شهدت سلاسل اللحوم الحمراء تأثرا كبيرا انعكس على الإنتاج بفعل تراجع المردودية وعدد رؤوس القطيع في الآونة الأخيرة، وأنه

لمواجهة هذا الوضع، اتخذت الحكومة عدة تدابير لأجل استقرار تموين السوق الوطنية، من قبيل دعم أعلاف الإنتاج الحيواني باستمرار، وفتح الاستيراد وتحفيزه، عبر تعليق رسوم الاستيراد المطبقة على الأبقار المخصصة للذبح والتسمين والأغنام وفتح أسواق جديدة لاستيراد الأبقار (أمريكا الجنوبية)، وتبسيط المساطر وتوقيع عقد برنامج مع المهنيين بهدف تحسين الإنتاج وبلوغ 850 ألف طن من اللحوم الحمراء في أفق سنة 2030.

وبخصوص النقص الحاد في البذور، أوضح أن انطلاق الموسم الفلاحي المقبل يتزامن مع ظروف خاصة، حيث يتميز الوضع الحالي بالتفاقم بسبب تعاقب سنوات الجفاف خلال الخمسة مواسم الفارطة وعجز مائي ملحوظ وانخفاض معدلات ملء السدود، ما وجه الوزارة إلى القيام بإعداد سلسلة من التدابير والإجراءات، لا سيما في ما يخص توفير عوامل إنتاج البذور والأسمدة، مصرحا بنية الحكومة مواصلة -خلال الموسم الفلاحي المقبل- دعم بذور الحبوب المعتمدة لضمان استمرارية منظومة البذور المختارة وحماية مردودية كل الأطراف المتدخلة من مكثرين، وفلاحين، وشركات البذور.

وطرح جملة من الإجراءات اتخذتها الدولة لدعم أسعار بذور الحبوب الثلاث الرئيسية، وتعبئة حوالي 1,26 مليون قنطار من بذور الحبوب المعتمدة، منها 1,16 مليون قنطار لشركة سوناكوس و100 ألف قنطار للشركات الخاصة، بأسعار بيع مدعمة بالثلث مع دعم بذور وشتائل الطماطم المستديرة والبصل وبذور البطاطس، وأبرز أنه سيتم تنفيذ البرنامج المتوقع للزراعات الخريفية حسب الموفورات المائية والتساقطات بالمناطق البورية، كما ستتم مواصلة تشجيع الاستثمار في إطار تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر، مع منح التحفيزات وإطلاق إعانات جديدة في إطار صندوق التنمية الفلاحية.

3- طالب فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، من خلال سؤاله حول التكوين الفلاحي العالي، السيد الوزير، بالتنسيق بحكم تجربته وخبرته، بين معاهد التكوين والمعهد الوطني للبحث الزراعي لمعالجة الخصاص وتحديد الأولويات وتزويدها بما تحتاجه من الخبرات والإمكانيات الضرورية، عرفانا بقيمة هذه المعاهد العلمية التاريخية، مع الانفتاح أكثر على التجارب العالمية في مجال الزراعة والبحث في أفق إيجاد بدائل زراعية لبلادنا تواجه بها التحديات المناخية، ولاسيما الجفاف والإجهاد المائي.

أجاب السيد الوزير مقرا بأهمية منظومة التعليم الفلاحي العالي، في مواكبة وتنزيل السياسات العمومية المتصلة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري والتنمية القروية، وتحت وصاية وزارة الفلاحة عبر معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين، فضلا عن المنظومة التابعة للجامعات، تهتم أساسا بتكوين الأطر العليا للتعليم الأساسي والتكوين المستمر للأطر في القطاع الفلاحي والبحث العلمي والتكنولوجي، في مسالك اختصاص مختلفة متنوعة على مستوى دبلوم مهندس الدولة ومستوى دبلوم دكتور بيطري وكذلك سلك الماستر.

ولخص السيد الوزير الخطة ومنهجية التعليم العالي الفلاحي والبحث الزراعي، من خلال تعزيز البنيات التحتية الضرورية العلمية والبيداغوجية والموارد البشرية، وتجهيز المختبرات والقاعات الخاصة بالأشغال التطبيقية، وأيضا بتحديد برامج التكوين لملائمة حاجيات القطاع من الأطر، وكذلك دعم التعاون الدولي والشراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية.

4- وبخصوص سؤال الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر عبيد)، حول النقص الحاد في البذور، حيث دعا إلى تبني خطة استراتيجية متكاملة بحلول عملية وفعالة، لتأمين الاحتياجات من البذور والدعم التقني والمالي، من أجل توفير مخزون استراتيجي كافٍ لمواجهة الأزمات، وأيضا إلى مواكبة الأبحاث العلمية لمقاومة الجفاف والتصدي لبعض الأمراض المنتشرة.

ذكر السيد الوزير في بداية رده، بالظروف الخاصة التي صاحبت الموسم الفلاحي الحالي، وما ارتبط بها من تحديات ندرة المياه وارتفاع كلفة وعوامل الإنتاج، واستعرض سلسلة من التدابير والإجراءات تقوم بها الوزارة في هذا الصدد، لعل أهمها مواصلة الحكومة دعم بذور الحبوب المعتمدة لضمان استمرارية منظومة البذور المختارة وحماية مردودية كل الأطراف المتدخلة وفيهم المكثرين والفلاحين، بدعم الدولة لأسعار بذور الحبوب الثلاث الرئيسية بمليون و300000 قنطار، جزء منه من شركة «سوناكوس»، والآخر من شركات الخواص.

وأشار كذلك بأنه سيتم دعم شتائل الطماطم المستديرة والبصل وبذور البطاطس، وسيتم تنفيذ البرنامج المتوقع للزراعات الخريفية حسب الموفورات المائية، فضلا عن التشجيع المستمر للاستثمار، في إطار استراتيجية الجيل الأخضر والبرامج الموجهة للمهنيين لدعم المدخلات الفلاحية وتوسيع استعمال البذور المختارة.

5- وفي رده على سؤال شفوي تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الرحيم العلافي)، حول الإجراءات التي تعتزم الحكومة تقديمها لدعم ومواكبة القطاع الفلاحي، والتخفيف على الفلاحين من وطأة الجفاف وإكراهات الإنتاج، كشف السيد الوزير أنه من أجل مواجهة الظروف المناخية الصعبة التي تعيشها البلاد، وبالموازاة مع تنفيذ المشاريع المهيكلة لاستراتيجية الجيل الأخضر، يتم تنفيذ برنامج استثنائي لدعم الفلاحين ومربي الماشية، وحماية سلاسل الإنتاج والذي ستستمر فيه الحكومة، معلنا أنها ستدعم سلاسل الإنتاج النباتي بقيمة 4 مليارات درهم، ستخصص أساسا لدعم الحبوب والبذور والشمندر حوالي (ألف درهم للهكتار).

كما أفاد بأن الحكومة سوف تقوم بدعم سعر اقتناء بذور الطماطم والبطاطس والبصل، بحوالي 50 إلى 70 في المائة من سعر الاقتناء، بالإضافة إلى دعم الأسمدة الآزوتية لأول مرة، وبأن الدولة سوف تستمر بسقي أشجار الفلاحة التضامنية تفاديا لضياعها، كاشفا دعم سلاسل الإنتاج الحيواني بقيمة 5 مليارات درهم، تشمل الاستمرار في توزيع الشعير المدعم، بالكمية التي يريدها الفلاحون، واستمرار حماية القطيع الحيواني بالمجان.

6- وجوابا عن سؤال الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاوي)، حول النقص المسجل في رؤوس العجول الموجهة للذبح، أكد السيد الوزير أن الجفاف أثّر على كلفة الإنتاج والغطاء النباتي وبالتالي على سلاسل الإنتاج الحيوانية، خاصة اللحوم الحمراء، إذ تشبث، رافضا دفوعات بعدم صحة أرقام استيراد الأغنام قبل عيد الأضحى، بربط ارتفاع أسعار اللحوم بالأسواق بتأثير الجفاف على أسعار اللحوم، ثم على مردود كل رأس من القطيع، الذي بدأ مؤخرا في التراجع.

وأخبر أيضا أن الحكومة حاولت اتخاذ مجموعة من التدابير لتموين السوق باللحوم الحمراء، عبر دعم أعلاف الإنتاج الحيواني دون توقف، وفتح الاستيراد من الخارج من خلال تعليق كل الرسوم على استيراد الأبقار والأغنام الموجهة للذبح حتى نهاية السنة الجارية، وعملت أيضا على معالجة وتبسيط مساطر الاستيراد وفتح أسواق جديدة، معلنا وجود برنامج مع المهنيين يروم تحسين الإنتاج وبلوغ 850 ألف طن من اللحوم الحمراء في أفق 2030.

وعقب السيد المستشار عبد الله مكاوي متسائلا عن فئة المهنيين التي تحدث عنها السيد الوزير، وطالب بهيكلة هذا الموضوع، التي ستحد اليوم من مشاكل الغلاء، وسماع صوت الكساب التي هو المنتج والمزود الرئيسي للسوق، خاصة الصغير الذي لا يتلقى أي شيء، على اعتبار أن الاستيراد غير كاف، وليس بالحل، داعيا السيد الوزير إلى القيام بجولة جهوية للوقوف على هذا الأمر، ثم نبه إلى إمكانية ارتفاع أسعار اللحوم على ما هي عليه، حتى لو تساقطت الأمطار، متهما بذلك بعدم حقيقة أرقام الاستيراد التي تم الإعلان عنها قبل العيد، وعدد من رؤوس الأغنام لم تدخل بسبب تلاعبات في الجمارك، ما جعل المغاربة يقتنون بأسعار كبيرة، وعدد منهم لم ينحر الأضحية.

7 – ساءل أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، حول التدابير التي تعتزم الوزارة اتخاذها للتسريع بالمصادقة على القانون الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي المتفق عليه، وكذا القانون الأساسي لمستخدمي المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، محملين القطاع مع وزارة المالية كامل المسؤولية في متابعة ملف القانون الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي من أجل المصادقة عليه وإخراجه إلى حيز الوجود دون ربطه بإعادة هيكلة وزارة الفلاحة، وتبعات التأخير، تبعا للنسخة المتفق عليها مع الوزارة وبأثر رجعي، وكذلك بالنسبة للقوانين الأساسية التي تهم الموارد البشرية لمختلف المؤسسات العمومية.

صرح السيد الوزير أثناء جوابه، بأنه بناء على طلبات كل الفاعلين وبتشاور مع كل المهتمين، تم تحيين مقترح المشروع الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وإعادة صياغته، قبل إحالته على المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد المالية للموافقة عليه، كآلية أساسية لتدبير المجالات المسقية والتنمية الفلاحية في هذه المناطق، مشيرا إلى ما تضمنه المشروع الجديد من مقتضيات تجيب على انتظارات الشغيلة المعنية، وتتفاعل مع الإجراءات التي جاء بها الحوار الاجتماعي الأخير.

8– في معرض جوابه على سؤال شفهي حول حماية الثروة السمكية من الاستنزاف، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، في ثاني سؤال للفريق موجه للقطاع، للتنبيه لأزمة اقتصادية، صحية واجتماعية خانقة، مرتقبة تهدد فئة عريضة من اليد العاملة كفاعل اقتصادي محلي ووطني، وللمطالبة بإنصاف وتمكين عاملات وعمال قطاع تصبير السمك بأسفي وإجراء تحقيق لضمان مستحقاتهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من تعويضات عائلية وتغطية صحية، وتمكينهم كذلك من دعم مالي استثنائي للحد من الأزمة.

أبرز السيد الوزير أن من بين أهداف استراتيجية «أليوتيس» لحماية الثروة السمكية الوطنية وعقلنة استغلالها، وضمان استدامتها، وتطوير وتحديث القطاع، والرفع من تنافسيته، وتعزيز الاستثمارات العمومية والخاصة، وخلق فرص شغل جديدة.

وأوضح أنه لتحقيق هذه الأهداف، تعمل الوزارة على تنزيل مجموعة من الإجراءات، من أبرزها، تنزيل 30 مخططا لتهيئة وتدبير المصايد الوطنية ذات المردودية الاقتصادية العالية، وتعزيز سياسة المحميات البحرية من خلال خلق محميات بحرية جديدة ومنع الصيد في مناطق التفريخ والتبييض، بالإضافة إلى وضع شعاب اصطناعية في بعض مناطق الشريط الساحلي.

ومن الإجراءات المتخذة، وفقا لما صرح به السيد الوزير، تعزيز مراقبة أنشطة الصيد البحري من خلال تحيين المخطط الوطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري، والذي يتم تنزيله عبر 18 مخططا جهويا، ووضع نظام رصد وتتبع سفن الصيد عبر الأقمار الاصطناعية، بالإضافة إلى إعادة تصميم وتحديث مسطرة تتبع المسار، وتنزيل نظام المصادقة على المصطادات، كما تم تثبيت رقاقات إلكترونية على قوارب الأسطول التقليدي، وتعزيز الإطار القانوني في مجال محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم.

وفي إطار تعزيز قطاع تربية الأحياء المائية البحرية، الذي يساهم في الحد من الضغط الممارس على المصايد الوطنية ويضمن استدامتها، أفاد بأنه تم تحديث المنظومة القانونية وتوفير الفضاءات الملائمة لإيواء نشاط تربية الأحياء المائية البحرية، عبر وضع مخططات التهيئة والتي شملت 8 جهات ساحلية بما يعادل 2,300 كيلومتر من المناطق الساحلية، ما يمثل 65 في المائة من الشريط الساحلي الوطني.

قطاع الشباب والثقافة والتواصل

1 – وأبرز السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل أن الوزارة تبذل جهودا كبيرة لجذب المستثمرين في المجال السينمائي، جوابا على سؤال شفهي تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الرحمان وافا/ المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا في التعقيب)، حول تطوير القطاع السينمائي، بما أسفر عن توقيع اتفاقيات للاستثمار تهم 25 مركبا سينمائيا جديدا في المدن المتوسطة والكبرى، مشيرا إلى أن هذه الاستثمارات الجديدة تعكس الثقة في مستقبل القطاع السينمائي المغربي، الذي يرتكز أساسا بحسبه على توفير السينما كخدمة عمومية،

وتعزيز الصناعة السينمائية.

وفي هذا السياق، أوضح أن الوزارة أطلقت، بشراكة مع قطاعي الاتصال والثقافة، مبادرة تهدف إلى تجهيز دور الثقافة لتوفير الخدمة السينمائية على الصعيد الوطني، خاصة في المناطق والمدن المتوسطة والصغرى التي لا توجد بها مركبات سينمائية أو استثمارات سينمائية، تروم تعزيز الثقافة السينمائية من خلال توقيع اتفاقيات مع نوادي السينما، مبرزا أن تقديم العروض السينمائية في المركبات الثقافية يتم بأسعار رمزية، مما يتيح لمخرجي ومنتجي الأفلام المغربية فرصة توفير سوق أوسع للأفلام المغربية.

ومن أجل مواكبة التحديات التي يعرفها قطاع المجال السينمائي للدفع به نحو الاحترافية والتنافسية على الصعيد الدولي وانتشاله من الصعوبات التي يعيشها، طالب السيد المستشار، معقبا، من السيد الوزير بزيارة مدينة بوجدور وتوفير قاعات للسينما وللشباب، وبمراجعة طرق الدعم واعتماد وسائل تمويلية جديدة بمواكبة شخصية لصناع السينما في المهرجانات الدولية، لخلق بيئة مناسبة لتطوير القطاع السينمائي، ثم دعا إلى اتخاذ تدابير تحفيزية على مستوى الجهات لجلب الاستثمار الأجنبي بالتوازي مع الاستثمار المغربي وإلى تسهيل الإجراءات القانونية لتشجيع النهوض بصناعة السينما من جهة، والعمل على تجاوز العقبات التي مازالت تعترض آليات الإنتاج السينمائي في المغرب.

2 – بشأن ظهور وصلات إشهارية للترويج لمؤسسات وخدمات صحية، أكد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)، أنه من غير المقبول أن يتم بث وصلات إشهارية لمؤسسات صحية، ما قد يحولها من مؤسسات اجتماعية إلى مؤسسات تجارية، مبررا هذا المنع هو جعل المواطن سيد اختياره، في الحكم على أداء الفاعلين في القطاع الطبي سواء كانوا أطباء مستقلين، أو مجموعات صحية، أو مستشفى، دون دخول وسطاء إشهاريين للتأثير في قراره.

بالمقابل اعتبر السيد الوزير أن مؤسسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري هي المسؤولة عن التقنين في هذا المجال، وبأن هذه الأخيرة لم يسبق لها أن قضت بمنع هذه الوصلات، مؤكدا بأن الحكومة لا تتدخل في عمل الشركة الوطنية للتلفزة أو القناة الثانية .

3 – علاقة بإشكاليات صاحبت منح البطائق المهنية للصحفيين، موضوع سؤال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشارة السيدة فاطمة زكاغ)، التي أكدت على ضرورة فتح حوار جاد ومسؤول ومنتج مع النقابات القطاعية وكافة المتدخلين، حول مشاريع قوانين ومشاريع المدونة وحماية الحقوق المكتسبة للصحفيين الحاملين للبطاقة المهنية، وعدم تطبيق أي قرار أو اجتهاد في حقهم بأثر رجعي التي تسببت فيها القرارات الانفرادية والمزاجية للجنة المؤقتة، وكذا القطع مع الحلول الترقيعية والمنافية للديموقراطية، وإعدام للتنظيم الذاتي للصحافة واستقلاليتها، باعتبار استبدال المجلس الوطني للصحافة دون إجراء انتخابات، طبقا لما ينص عليه القانون، يعتبر خطوة ضد حرية الصحافة في المغرب.

أطلع السيد الوزير في جوابه، بأن منح البطاقة المهنية للصحافة يدخل ضمن اختصاص المجلس الوطني للصحافة، المحدث بمقتضى القانون رقم 90.13، باعتباره هيئة مستقلة للتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، وهو لا يخضع لوصاية وزارة الشباب والثقافة والتواصل، ولا تندرج ضمن اختصاصات هذه الوزارة أو أية سلطة حكومية أخرى، وإنما هو اختصاص حصري للمجلس الوطني للصحافة، طبقا لأحكام القانون رقم 90.13 المشار إليه أعلاه، والقانون رقم 15.23 بإحداث اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

ولفت كذلك إلى أن الوزارة تابعت عن كثب ردود فعل عدد من الصحافيات والصحافيين، تجاه تدبير اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، لعملية منح بطاقة الصحافة المهنية لأول مرة أو تجديدها برسم سنة 2024، موضحا أن الوزارة لا تملك الصلاحيات القانونية أو التنظيمية للتدخل في مجال اختصاص اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

وبخصوص شروط منح بطاقة الصحافة المهنية برسم سنة 2024، فقد تمت الإشارة إليها في البلاغ الصادر

عن اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر (المجلس الوطني للصحافة)، الذي أفاد أن وضع الشرط المتعلق بالأجر والذي يجب أن يكون وفق مقتضيات الاتفاقية الجماعية الخاصة بقطاع الصحافة والنشر، يجد سنده القانوني في القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، ولاسيما المادة 13 منه.

ثم أشار إلى أنه تم تأجيل تطبيق الحد الأدنى للأجر، المنصوص عليه في الاتفاقية الجماعية، إلى غاية نهاية شهر غشت 2024، حتى يتمكن أرباب المقاولات الصحافية، من تصحيح الوضعية، واحترام الحد الأدنى للأجر المنصوص عليه في الاتفاقية الجماعية والتصريح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحث الهيئات المهنية التمثيلية للصحافيين والناشرين، على الإسراع في التوقيع على اتفاقية جماعية جديدة، بناء على التزامات الاتفاق الاجتماعي الموقع بتاريخ 16 فبراير 2023.

وبخصوص الصحافيين الذين رفضت طلباتهم، فهم ينقسمون إلى فئتين الفئة الأولى تضم من قدموا ملفات تنقصها بعض الوثائق المطلوبة، وقد تم التواصل معهم ومنحهم فرصة استكمال ملفاتهم، والفئة الثانية تتعلق بمن قدموا ملفات لا تستوفي الشروط المطلوبة، لاسيما ما يتعلق بالشهادة أو الدبلوم، أو أن أصحابها لا يؤدون واجبات انخراطهم في أنظمة الحماية الاجتماعية أو لا يؤدون واجباتهم الضريبية عن ممارستهم لمهنة الصحافة.

4 – وفي سؤالهم عن مدى إلتقائية السياسات العمومية الحكومية الموجهة للشباب، سجل الفريق الحركي (المستشار السيد يحفظه بنمبارك)، بعض الملاحظات والاقتراحات، لرسم وضعية الشباب مقلقة وصعبة، أكدها التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال مستويات الإقصاء والتفاوتات الاجتماعية والمجالية وارتفاع معدل البطالة في صفوفها والذي يصل إلى 31%، وحوالي 4 مليون منهم بدون أي نشاط وخارج مناحي الحياة العامة، واعتبروا أن غياب رؤية حكومية مندمجة ومتكاملة يشتت المبادرات والبرامج والإمكانيات على مختلف القطاعات الحكومية المعنية.

اعتبر السيد الوزير تبني القطاع بالأولوية إشكالية التشغيل، استجابة لانتظارات وراهنية تطلعات الشباب، تجاوزت مطالب العطلة للجميع والترفيه في دور الثقافة، وباقي الخدمات المتعلقة بالمجال الرياضي والمسرحي والثقافي، من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات مع قطاعات ذات الصلة، للقيام بتكوينات موجهة للشباب مرتبطة بسوق الشغل، وأخبر بأنه من خلال دراسات منجزة ورؤى شاملة في هذا المجال، تشتغل الوزارة على تحدي إدماج حوالي 1.7 مليون من الشباب غير الحاملين للشواهد في سوق الشغل ومواكبتهم، في إطار ما تقدمه الحكومة بجميع قطاعاتها من خدمات داخل دور الشباب والأندية النسوية الموجهة للشابات.

القطاع المنتدب لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية

1 – انطلاقا من محدودية الإطار القانوني المنظم للمالية العمومية جعل من الضروري إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية من أجل إعطاء دفعة جديدة لتحديث الدولة، وتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي والرفع من مسؤولية المدبرين، ومن أجل الرقي بنظام المالية العمومية للانتقال من نهج مقيد بالمنطق القانوني والمحاسبي إلى نهج آخر يعتمد على ثقافة التدبير الاستراتيجي، سيمكن من إحداث التنمية المنشودة ورفاهية المواطنين.

وترصيدا لثمان سنوات من تنزيل هذا القانون، حيث أظهرت الممارسة ضرورة إدخال تعديلات على بعض مقتضياته لتعزيز حكامة تدبير المالية العمومية، خاصة وأن التعديلات المقترحة تستهدف توسيع نطاق تطبيق القانون التنظيمي لتشمل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا غير تجاري، وتعزيز استدامة المالية العمومية، وتقوية دور البرلمان في إعداد وتنفيذ قوانين المالية.

وجوابا على ثلاثة أسئلة تجمعها وحدة الموضوع، بخصوص إصلاح وتنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية، قدمها السادة المستشارون أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عبد الرحمان ابليلا)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)؛

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحا).

أكد السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، على أهمية التفكير الجماعي بشكل تشاركي في إدخال مجموعة من الإصلاحات على القانون التنظيمي لقانون المالية، لنجعل منه إطارا تنظيميا رائدا لتدبير الميزانية العامة للدولة، حتى يعزز مكانة وتقييم مختلف المؤسسات العالمية للتدبير الميزانياتي المغربي، واعتبر أن القانون المالي ترجمة لبرنامج حكومي نابع من سياسات استراتيجية يشرف عليها جلالة الملك، ويتجاوز إنجازها الولايات التشريعية، بما في ذلك مشروع الحماية الاجتماعية الذي انطلق سنة 2021، ليستمر حتى بعد نهاية الولايات الحكومية.

وفي معرض حديثه عن مسار إصلاح القانون التنظيمي للمالية، أبرز أنه شهد سلسلة من الإصلاحات المتتالية المرتبطة تاريخيا بالإصلاحات الدستورية التي شهدتها بلادنا، والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في تدبير المالية العمومية، بدءا بإصلاحات سنة 2016 التي مكنت من تجاوز العديد من الصعوبات ونقاط الضعف في تدبير الميزانية العامة، لافتا إلى أن إجراء محدودية نفقات الموظفين ساهم في التغلب على الفوارق المالية، التي تجاوزت في سنوات عديدة خمسة أو ستة مليارات درهم، مما ساعد على التحكم في الكلفة وتطوير أداء تدبير الموارد البشرية في مختلف القطاعات الوزارية.

كما تناول مسألة تسقيف الترحيل بنسبة 30 في المائة من نفقات الاستثمار، التي ساهمت في برمجة الاعتمادات وفق الحاجيات التي تم التخطيط لها ودراستها مسبقا، مما أدى إلى تحسين أداء القطاعات، موردا أن اعتمادات المرحلة تقلصت بشكل كبير من أكثر من 21 مليار درهم سنة 2017 إلى أقل من 12 مليار درهم سنة 2024، مما يعكس فعالية هذه الإجراءات، مضيفا أن نسبة إنجاز الاعتمادات المسجلة في قانون المالية في الاستثمار تجاوزت 84 في المائة سنتي 2022 و2023، وهو ما يعكس تحسن الأداء.

وفي ما يتعلق بالتحكم في إنشاء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، أوضح السيد الوزير أنه تم تخفيض عددها من 205 إلى 176، بالإضافة إلى تقليص عدد الصناديق المرصدة لحسابات خصوصية من 76 إلى 69 صندوقا في سنة 2024، بفضل ربط إنشائها بتوفير موارد ذاتية لها.

وبخصوص تقوية مراقبة وإشراك البرلمان في تدبير السياسات العمومية، فقد أفاد بدخول المؤسسات العمومية التي تستفيد من مساعدات الدولة، والتي تعمل على إنجاز سياسات عمومية تحت وصاية القطاعات الوزارية، في منظومة النجاعة بشكل كلي، لتخويل البرلمان مناقشة ومصادقة وتتبع السياسة العمومية بكل تجلياتها، مذكرا في ذات الوقت، بأن جائحة كوفيد -19 كشفت أن اللجوء إلى القانون المالي المعدل أمر غير مقنن، لا من حيث مدد مناقشته والمصادقة عليه ولا من حيث إشراك اللجان القطاعية، وهو ما تم توضيحه في القانون التنظيمي لقانون المالية.

2- أفاد السيد الوزير بخصوص سؤال أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية (المستشار السيد سعيد شاكر)، حول إصلاح نظام الضريبة على الدخل مع الاقتطاع من المنبع، بأن تحصيل الضريبة على الدخل من المنبع تصل نسبته اليوم إلى 78 في المائة، إلى جانب ما تبقى للأداء الطوعي للأفراد لما علق في ذمتهم من جبايات، مذكرا بأن حصيلة اليوم في ما يخص الإصلاح الضريبي بدأ في ثمانينيات القرن الماضي، وتوج سنة 2019 بإخراج خلاصات جرت ترجمتها ضمن قانون-إطار جرت المصادقة عليه سنة 2021.

كما سجل بأن الأمر الأساسي في عملية الإصلاح الضريبي هو توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض الضغط الضريبي، إلى جانب محاربة الغش والتملص الضريبي بشتى أنواعه، حيث تتم خلال سنة 2024 مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة والحجز من المنبع، في الوقت الذي مكنتنا الإجراءات المنجزة في ما يخص الضريبة

على الشركات والدخل والضريبة على القيمة المضافة من نتائج مرتفعة، بتوسيع الوعاء الضريبي دون اللجوء إلى خلق ضغط ضريبي.

وأضاف معلنا وعد الحكومة كما تم الاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين، بمراجعة الضريبة على الدخل في مشروع قانون المالية، المقبل لتخفيف الضغط على الأجراء، خصوصا في القطاعين العام والخاص، بهدف إيجاد فعالية أكبر بالنسبة للمصرحين تلقائيا بما في ذمتهم من ضرائب.

ورفض السيد الوزير تصريح السيد المستشار، الذي لفت خلاله إلى أن المغرب هو الثاني عربيا في الضريبة على الدخل التي تصل إلى 38 في المائة، واعتبر أن الأمر يحتاج إلى عملية من التدقيق، بالنظر إلى أن الضريبة على الدخل اليوم تصل إلى 22 في المائة، باستحضار الإعفاءات التي تشمل فئات من الأجراء الذين لا يحققون كل الأشطر اللازمة.

وأضاف أن 80 في المائة من الأجراء لا يؤدون الضريبة على الدخل لكونهم معفيين أولا وكونهم لا يصلون إلى الأشطر التي تكون خاضعة للحساب الضريبي، على أن يكون الإصلاح الذي من المزمع أن تقوم به الحكومة في هذا الصدد مساهما في تخفيف منسوب الضريبة على الدخل وتوسيع الوعاء الضريبي، لاعتبارات تخص الأفراد الذين يتقاضون أكثر ويقتربون أحيانا من أرقام الشركات، بما يتماشى مع أسس العدالة الجبائية.

وطالب من جهته معقبا السيد المستشار بتخفيض الضريبة على الدخل، لتصل في الحد الأقصى إلى 30 في المائة والسماح للطبقة المتوسطة التي تضررت بالادخار، فضلا عن تضريب القطاع غير المهيكل ومراقبة أجور المشتغلين في المهن الحرة، إلى جانب مراجعة الضريبة الخاصة ببعض الفلاحين الكبار وذوي الضيعات الذين يؤدون نسبا بسيطة.

3 – وحول آخر سؤال مبرمج بجدول أعمال الجلسة، ساءل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، بخصوص نظام الدعم الاجتماعي المباشر، حيث أكد على أن التحدي الأساسي لنجاح هذا الورش الوطني الكبير رهين بضمان ديمومته المالية وضبط قنوات الاستفادة، وسجل حرمان بعض المواطنين من الاستفادة من الدعم المباشر، بين من ينحدر من طبقة هشة ومعوزة وأرامل وذوي احتياجات خاصة، منبهين إلى ضرورة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والنهوض بأحوالها، عبر برامج مستهدفة وإجراءات مصاحبة لحماية هذه الطبقة وتخفيف العبء عليها وتقوية قدراتها الشرائية، باعتبارها قاطرة لجميع الفئات الاجتماعية ومحركا أساسيا للتنمية والتماسك الاقتصادي والاجتماعي.

وأخبر السيد الوزير من جهته، أنه منذ انطلاق البرنامج إلى غاية شهر يوليوز الجاري تم تحويل ما قيمته 17.45 مليار درهم وفق الجدولة الزمنية المطلوبة، لافتا إلى أن المبلغ الذي تم تحويله خلال شهر يوليوز بلغ 2.04 مليار درهم، وأن عدد الأسر المستفيدة يبلغ 3.8 مليون أسرة، ليؤكد أن ورش الحماية الاجتماعية ثورة اجتماعية هادئة خطط لها، ويقودها ملك البلاد، وأن الحكومة نجحت بشكل كبير جدا في تنزيل هذا الورش حسب الأجندة التي حددت له في القانون-الإطار.

وفي ما يخص ديمومة هذا البرنامج المهم، شدد على أنها من أولى الأولويات داخل البرمجة الميزانياتية، موضحا أن القانون-الإطار المتعلق بهذا الورش الاجتماعي كان قد حدد المبادئ الأساسية للتمويل، وعلى رأسها إعادة النظر في البرامج الاجتماعية الحالية، والتي تفوق 90 برنامجا، وتكلف مجموعة من المبالغ المالية المهمة، مستحضرا في هذا الإطار دعوة جلالة الملك إلى إعادة النظر في هذه البرامج وتجميعها ضمن برامج هادفة تحقق النتائج المرجوة، وتحدث بعدها عن مراجعة البرامج الاجتماعية إقرار الضريبة التضامنية، والإيرادات على ما يسمى بالمساهمات الإبرائية، كإحدى الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان استدامة التمويل، التي ستمكن من ضمان تمويل سليم لبرنامج الحماية الاجتماعية.

الثلاثاء 17 محرم 1445 ه الموافق ل 23 يوليوز 2024م
الجلسة العامة التشريعية الأولى:

وافق مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 23 يوليوز 2024 خلال جلسة عامة تشريعية، برئاسة النائب الأول للرئيس السيد محمد حنين، بالإجماع، على مشروع القانون التنظيمي رقم 30.24، يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12، المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

وفي كلمة تقديمية لمشروع القانون التنظيمي، أوضحت السيدة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أن هذا النص يهدف إلى تغيير وتتميم لائحتي المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية، ولائحة المناصب العليا الواردتين بالملحقين رقم 1 و2 المرفقين بالقانون التنظيمي رقم 02.12 المذكور، ويتعلق الأمر بكل من وكالة تنمية الأطلس الكبير، والوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، والهيئة العليا للصحة، والمجموعات الصحية الترابية، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

وأفادت أنه بموجب هذا المشروع سيتم حذف «المعهد العالي للقضاء»، المعاد تنظيمه بموجب القانون رقم 37.22 الصادر بتاريخ 10 غشت 2023، من لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية المذكورة، مشيرة إلى أنه سيتم إضافة منصب رئيس المجلس العام للتنمية الفلاحية إلى لائحة المناصب العليا بالإدارات العمومية، الواردة في البند (ج) من الملحق رقم 2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 سالف الذكر، والتي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة.

الثلاثاء 17 محرم 1445 ه الموافق ل 23 يوليوز 2024م
الجلسة العامة التشريعية الثانية

تداول مجلس المستشارين بالمناقشة والتصويت، في جلسة تشريعية ثانية، يوم الثلاثاء 23 يوليوز 2024، بخصوص خمسة مقترحات قوانين تهم مدونة الحقوق العينية ونظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية وقانون الالتزامات والعقود، إلى جانب شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي.

وهكذا، وافق المجلس بالإجماع على:

أولا: مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، والذي نص على إضافة وعد بالبيع العقاري إلى مقتضيات المادة 4 التي تحدد التصرفات التي يتعين تحريرها من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض -تحت طائلة البطلان-كما هو منصوص عليه في المادة، ما لم ينص قانون خاص على خلاف ذلك.

ثانيا: مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادتين 310 و317 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، والذي يهدف إلى حماية حقوق الشفيع كاملة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعقار غير المحفظ، ونص مقترح القانون ذاته على ضمانات إضافية من خلال إرفاق تقرير الخبرة بملف تقني ينجزه الخبير الطبوغرافي، حول مشاريع القسمة للعقارات المملوكة على الشياع.

ثالثا: مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، والذي يضيف آلية الوساطة إلى باقي الآليات الأخرى الحبية لتسوية النزاعات بين الملاك ضمن نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية قبل اللجوء إلى مسطرة التقاضي مع تقنين استعمال جميع الوسائل المتاحة لاستدعاء الملاك للجموع العامة وإرفاق الاستدعاء بجدول أعمال الاجتماع.

رابعا: مقترح القانون الذي يقضي بتغيير وتتميم الفصل 573 من ظهير 9 رمضان 1331 موافق 19 غشت 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود، يروم تعزيز ضمانات حماية المستهلك بالتنصيص على أجل معقول لرفع الدعاوى الناشئة عن العيوب، خاصة في مجال العقار الذي يتطلب خبرة ووقتا كافيا لانكشافها، ومنح المستهلك مهلة زمنية كافية للتأكد من خلو العقار من الأضرار والعيوب التي صارت تظهر على البنايات الحديثة لأسباب مختلفة.

ورفض مجلس المستشارين بإجماع الحاضرين، مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 2 و4 من القانون رقم 41.10، المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، يرمي إلى تمكين الوالدين المعوزين من الاستفادة من التسبيقات المالية للصندوق، في حالة تأخر تنفيذ المقرر القضائي المحدد في النفقة أو تعذر تنفيذه لعسر المحكوم عليه أو غيابه عند عدم العثور عليه، يخول للوالدين المعوزين حق تقديم طلب الاستفادة من الصندوق إلى رئيس المحكمة الابتدائية، المصدرة للمقرر القضائي المحدد للنفقة أو المكلفة بالتنفيذ أو تلك التي يوجد في دائرة نفوذها موطن أو محل.

الثلاثاء 19 محرم 1446 ه الموافق ل 25 يوليوز 2024م
جلسة التشريع

صادق مجلس المستشارين بالإجماع، يوم الخميس19 محرم 1446 موافق 25 يوليوز 2024م، ابتداءا من الساعة العاشرة والنصف صباحا، في جلسة عامة تشريعية، ترأسها السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، خصصت للمناقشة والتصويت على ثلاث مقترحات قوانين، تتعلق بالشركات وبمدونة التأمينات، بحضور كل من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، والسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

ويقضي مقترح القانون الأول، بتتميم المادة 71 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، والتي حددت شروط وشكليات عقد الجموع العامة لتلك الشركات بجعل صفة الشخص المؤهل للدعوة إليها حصريا في المسير، واكتفت بجعل حق الشريك هو طلب عقدها من جانب المسير، وأن تعديل أي بند في النظام الأساسي كيفما كان لا يتم إلا بعقد جمع عام طبقا للمادة المذكورة.

وجاء مقترح القانون السالف الذكر من أجل اقتراح إضافة فقرة للمادة 71، تكون استثناء من القاعدة العامة التي تمنع على الشريك الدعوة الى عقد جمع عام، وذلك في حالة شغور منصب المسير، وفقا للصيغة التالية «استثناء من الأحكام أعلاه، يمكن لكل شريك أو أكثر المنصوص عليهم في الفقرة الرابعة من هذه المادة في حالة شغور منصب المسير لأي سبب كان، الدعوة إلى عقد جمعية عامة للشركة لتعيين مسير لها».

ويقضي مقترح القانون الثاني بتتميم المادة 85 من القانون رقم 5.96، المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

ويهدف هذا المقترح إلى ملء الفراغ التشريعي الذي ينظم استمرارية الشركة ذات المسؤولية المحدودة، بشريك وحيد في حالة وفاة هذا الأخير، من خلال اقتراح عند وفاة الشريك الوحيد يمكن لورثته أو ذوي حقوقه، تقديم طلب لرئيس المحكمة المختصة لتعيين وكيل من أجل عقد جمع عام للشركة لتحيين نظامها الأساسي لتتلاءم والقانون داخل أجل 60 يوما من تاريخ الوفاة.

فيما يقضي مقترح القانون الثالث، بتغيير القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات. وبموجب هذا المقترح، ارتفع أجل إخطار المؤمن له شركة التأمين أو ممثلها بوقوع أي حدث يحتمل أن يكون مغطى إلى 60 يوما، بدلا من 20 يوما على الأكثر من وقوع الحادث، إذ ينص على مادة فريدة تقضي بتغيير أحكام المادة 5-64 من القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، حيث أصبح يتعين على المؤمن له إشعار المؤمن بحدوث كل واقعة من شأنها أن تؤدي إلى إثارة ضمان المؤمن، وذلك بمجرد علمه بها وعلى أبعد تقدير خلال الستين يوما الموالية لحدوثها.

الثلاثاء 19 محرم 1446 ه الموافق ل 25 يوليوز 2024م
جلسة اختتام دورة أبريل 2024

مباشرة بعد انتهاء اشغال جلسة التشريع، اختتم أعضاء مجلس المستشارين، يوم الخميس19 محرم 1446 موافق 25 يوليوز 2024م، في جلسة عامة، دورة أبريل، الثانية من السنة التشريعية 2023-2024.

وفي كلمة بمناسبة عرض حصيلة المجلس في مختلف المجالات التي تعكس اختصاصاته الدستورية، أوضح السيد النعم ميارة، رئيس المجلس، أن هذه الدورة اتسمت بموافقة المجلس على ثمانية مقترحات قوانين، وهي سابقة من نوعها، يتحقق خلالها التعادل في دورة برلمانية بين عدد مشاريع القوانين ومقترحات القوانين الموافق عليها.

وهمت هذه المقترحات مجالات حيوية ترتبط بها حقوق المواطنين، في علاقتهم بتدبير موضوع العقار، من خلال تعديل مدونة الحقوق العينية، وقانون الالتزامات والعقود وقانون الملكية المشتركة، مضيفا أنها تهم أيضا فئة الموظفين، من خلال تعديلات أساسية تعلقت بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، في اتجاه تكريس الضمانات الأساسية الممنوحة لهم، لا سيما الذين يعانون من ظروف صحية صعبة، بالإضافة إلى تتميم القانون المتعلق بالشركات وتغيير مدونة التأمينات.

وشدد السيد الرئيس على أهمية المبادرات الاقتراحية لأعضاء المجلس في إغناء وتطوير الترسانة القانونية الوطنية، مشيرا إلى أن مكتب المجلس تلقى خلال هذه الدورة 11 مقترح قانون، تراوحت بين اقتراح إحداث وكالات وصناديق متخصصة لتركيز المجهودات على مجالات محدّدة، واقتراح تغيير وتتميم ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، فضلا عن مبادرات لتطوير النظام الأساسي للوظيفة العمومية، والإطار القانوني للتعيين في المناصب العليا.

وبعد أن نوه بالمجهودات السالفة والمبادرة الاقتراحية الإيجابية، دعا إلى عدم إغفال قيمة تفاعل أعضاء المجلس مع مشاريع القوانين المحالة في إطار ممارسة الحق في التعديل، ما أسفر في هذا السياق عن إدخال تعديلات جوهرية على عدد من النصوص، منها مشروع القانون المتعلق بالعقوبات البديلة ومشروع القانون الذي يخص تنظيم وتدبير المؤسسات السجنية ومشروع القانون المعدل للظهير الخاص بالضمان الاجتماعي.

من جهة أخرى، أبرز أن هذه الدورة عرفت عقد خمس جلسات للدراسة والتصويت على مشاريع ومقترحات القوانين الجاهزة، وعقد 13 جلسة أسبوعية للأسئلة الشفهية تم خلالها مساءلة 21 قطاعا حكوميا، حول مواضيع منبثقة من المعيش اليومي للمواطن المغربي وحظيت باهتمام الرأي العام الوطني، لارتباطها بانشغالات مختلف الشرائح المجتمعية.

وأطلع في هذا الصدد على أن عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2024 بلغ ما مجموعه 805 سؤالا، أجابت الحكومة على 300 منها خلال 13 جلسة عامة، من ضمنها 102 سؤالا آنيا و198 سؤالا عاديا، مضيفا أن عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة بلغ 1191 سؤالا، أجابت الحكومة على 689 سؤالا منها، علما أن عددا مهما من الأسئلة المطروحة خلال هذه الدورة لم تستوف بعد الأجل القانوني للجواب عنها عند موعد اختتام الدورة الحالية، ويتعلق الأمر بـ 492 سؤالا.

وعلى صعيد التزامات وتعهدات الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، سجل السيد الرئيس أنه تم حصر مجموعة من الالتزامات تتعهد بموجبها الحكومة بالتفاعل مع عدد من القضايا والمطالب المجتمعية المعبر عنها في أسئلة المستشارين، وتهم بالأساس قطاعات التربية الوطنية، الفلاحة والصيد البحري، الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الداخلية، الصحة والحماية الاجتماعية، مشيرا إلى أن المجلس توصل خلال هذه الدورة بأجوبة من وزراء في الحكومة عن التعهدات التي تم جردها خلال أجوبتهم عن الأسئلة الشفهية الموجهة إليهم خلال جلسات الأسئلة الشفهية برسم دورة أكتوبر المنصرمة.

وبخصوص الجلسات العامة، أعلن أنه تم عقد 25 جلسة عامة، تميزت على الخصوص بجلستين عامتين

مخصصتين لتقديم ومناقشة عرض السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة للفترة 2021-2024، والجلسة المتعلقة بمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، إضافة إلى الجلسة السنوية المنعقدة المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي.

وعلى مستوى العلاقات مع المؤسسات الدستورية، أكد أن المجلس حرص على التعميم المنتظم لكافة الآراء والدراسات الصادرة عن هذه المؤسسات، بغاية استثمارها من مكوناته في أداء وظائفها التشريعية والرقابية والتقييمية، مشيرا إلى الحضور المتواتر لممثلين عن مجلس المستشارين للجمعيات العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وباقي اللقاءات التواصلية التي يعقدها، وتواصل مسلسل التعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للحسابات.

وفي ما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، أبرز أن هذه الدورة تميزت بحصيلة نوعية ساهمت فيها جميع مكونات المجلس، من خلال مواصلة مسار تقوية التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية بهدف الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الاستراتيجية والحيوية للمملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وعلى رأسها القضية الوطنية.

وقدم في هذا الصدد لمحة عن المبادرات والأنشطة التي انخرط فيها مجلس المستشارين، منها على الخصوص، التوقيع على اتفاقيات للتعاون مع عدد من البرلمانات الصديقة، والمشاركة في الملتقيات التي نظمتها المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، والزيارات الرسمية واللقاءات الثنائية مع شخصيات حكومية ودبلوماسية، ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية، وتنظيم تظاهرات إقليمية ودولية، آخرها النسخة الثانية لمنتدى مراكش الاقتصادي البرلماني للمنطقة الأورومتوسطية والخليج.

وتوجه السيد الرئيس في الأخير، بمناسبة اختتام الدورة الثانية من السنة التشريعية برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أصالة عن نفسه وباسم سائر أعضاء المجلس، مشمولة بأسمى آيات الولاء والإخلاص، ومقرونة بالتعبير الصادق عن الوفاء الدائم والتعلق المتين بأهداب العرش العلوي المجيد، تلاها السيد المستشار مصطفى مشارك، أمين الجلسة.